















الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للموارد البخرائية  
ومن الدائرة البخرائية

السنة الرابعة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٣

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٤







# الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية تقارير

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلي خاطر وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان ، وأحمد مرقى .

( ٣ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ " تظلمات محامين "

محاماة . " القيد بمجدول المحامين " . " شروطه " .

وجوب توافر شرطين في طالب القيد بمجدول المحامين : ( أولهما ) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، أهلا للاعتراف الواجب لهية و ( ثانيهما ) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالقامة أو الشرف . المادة ٤/٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

الفصل بنير الطريق التأديبي طبقا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . لا يدل بذاته على سوء السمعة ، ولا يحول دون القيد بمجدول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مثال .

مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماة - وجوب توافر شرطين في طالب القيد بمجدول المحامين : أولهما - أن يتوافر فيه حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب لهية - وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية



أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف . ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أن اللجنة قدرت فقدان الطاعن الشرط الأول استنادا إلى الجزاءات الإدارية الموقعة عليه والحكم التأديبي القاضي بنقص حشرين يوما من راتبه واتهامه في قضية تأديبية بخروجه على واجب الأمانة في عمله وصدور جزاءين إداريين عليه لم يبين صبيهما . وكان يبين من الاطلاع على المفردات وملف خدمة الطاعن أن كافة الجزاءات الإدارية الموقعة عليه وكذلك الحكم التأديبي الصادر ضده لم يكن أى منها لمسائل تمس نزاهته أو سمعته بل إن مبنائها الإهمال في أمور تتعلق بالعمل ، وأنه قضى لمصلحته بإلغاء أحد القرارات الإدارية الصادرة ضده ، كما قضى بإنهاء المحاكمة في الدعوى التأديبية المقامة عليه تأسيسا على القرار الصادر من رئيس الجمهورية بفصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش . ولما كان القرار الجمهوري المشار إليه قد خلا من نسبة أمور إلى الطاعن تمس نزاهته أو شرفه ، وكان من المقرر أن فصل الموظفين بنير الطريق التأديبي طبقا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بمجلول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . فإن اللجنة إذ قدرت فقدان الطالب شرط حسن السيرة والسمعة وأهلية الاحترام الواجب لمهنة المحاماة مستندة في ذلك إلى الجزاءات المتقدمة الذكر ، لم يكن تقديرها سائما مبينا على أسباب تنجبه . ومن ثم فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد الطالب بمجلول المحامين تحت التمرين .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم فيما يقول به الطالب من أنه حصل على المعادلة في ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتقدير مقبول وعلى دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي في يناير سنة ١٩٥٦ بتقدير مقبول وفي القانون العام في يناير سنة ١٩٥٧ بتقدير جيد وكان قد عين كاتباً بمصلحة التنظيم في ٢١ يولييه سنة ١٩٣٤ وشغل آخرى وظيفته وكيل قسم فحص المستندات



بتفتيش نزع الملكية ببلدية القاهرة إلى أن صدر قرار السيد المحافظ بفصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة بناء على القرار الجمهوري رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ . ثم تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة لقيد اسمه بمجدول المحامين فصدر قرارها حضوريا بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٢ برفض الطلب . وقد أعلن بهذا القرار في ٢ يولييه سنة ١٩٦٢ . فظن الطاعن في هذا القرار بطريق التقص .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله . ذلك أن اللجنة استندت في رفض طلب الطاعن قيد اسمه بمجدول المحامين إلى أنه سبق أن وقعت عليه جزاءات عديدة أثناء عمله ببلدية القاهرة دون أن تطلع اللجنة على وقائع تلك الجزاءات لتعرف وجه الحق فيها على أنه باستعراض الجزاءات من رقم ١ إلى ٣ طبقا للترتيب الوارد بالقرار فإنه فضلا عن مضي وقت طويل على توقيعها إذ ترجع إلى السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٠ . فهي جزاءات قافية لا تؤدي إلى ما رتبته اللجنة عليها من أن توقيعها يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب للمهنة التي يطلب الانتساب إليها تطبيقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ أما الجزاءات من رقم ٤ إلى ٨ فقد وقعت على الطاعن إبان عمله وكيلا للشئون القانونية ببلدية القاهرة بشأن مسائل عرضت عليه وأبدى رأيه القانوني فيها بحسن نية . ولما انشئت النيابة الإدارية خالفته في الرأي واعتبرت وجهة نظره خاطئة ونسبت إليه الإهمال تأميسا على البند الخامس من المادة ٨٢ مكرر من قانون الموظفين ٢١٠ سنة ١٩٥١ وقد جوزى عنها إداريا . وإذا كان الطاعن قد طعن في تلك الجزاءات أمام المحكمة الإدارية بمجلس الدولة ولا زال هذا الطعن منظورا لما كان يصح الاعتداد بها حتى يفصل في ذلك الطعن وفيما يتعلق بالقضية التأديبية المشار إليها بقرار اللجنة تحت رقم ٦ فقد قضى بجلسته ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦١ بانتهاء المحاكمة فيها . وأما الجزاءان المينان تحت رقمي ٧ و ٨ فلم يبين لهما سبب في القرارين الصادرين بشأنهما ومع ذلك فقد نظم الطاعن منهما



وقضى بإلغاء الجزاء المبين تحت رقم ٧ وهو الخاص بنحصر عشرة أيام من راتبه وذلك في الدعوى رقم ١٠١٨ سنة ٨ ق المقامة ضد محافظة القاهرة هذا إلى أن تلك الجزاءات جميعها قد وقعت ضد الطاعن بسبب آراء قانونية اعتبرت خاطئة وكان قد أبداهما بحسن نية ولم يترتب عليها ضرر ، كما أنها ليست ماسة بالذمة أو الشرف ولا تحول دون الاشتغال بالمحاماة . ودليل ذلك أن الطاعن حصل على علاواته الدورية بعد توقيع هذه الجزاءات واستندت إليه أعماله لا تسند إلا لمن يتمتع بحسن السيرة والأهلية يضاف إلى ما تقدم أن القرار الجمهوري رقم ٣٨٧ سنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/٤/٨ بفصل الطاعن بغير الطريق التأديبي قد استند إلى تلك الجزاءات التي لا تمس الذمة والشرف ، وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٥١٩ سنة ٦ طالبا إلغاء قرار الفصل هذا وبتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه ، وإذا كانت الدعوى المشار إليها لا زالت منظورة ولم يفصل فيها بعد فما كان يصح الاستناد إلى القرار الجمهوري سالف الذكر وإلى تلك الجزاءات التي لا تمس السمعة والشرف . أما وقد أسس القرار المطعون فيه قضاءه عليها فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن محصل الواقعة التي صدر فيها القرار المطعون فيه أن الطاعن تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده باسمه بجدول المحامين تحت التمرين وتبين أنه من مواليد سنة ١٩١١ وحصل على المعادلة في ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٤ بتقدير مقبول ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي سنة ١٩٥٦ بتقدير مقبول ودبلوم القانون العام سنة ١٩٥٧ بتقدير جيد . وكان معينا كاتباً بمصاحبة التنظيم في ١٩٣٤/٧/٢١ وشغل أخيراً وظيفة وكيل قسم فحص المستندات بتفتيش نزع الملكية ببلدية القاهرة إلى أن صدر قرار السيد محافظ القاهرة بفصله من الخدمة بناء على القرار الجمهوري رقم ٣٨٧ سنة ١٩٦١ في ١٩٦١/٤/٨ وكان خلال تلك الفترة التي قضاها في الوظيفة محلاً لبعض المؤخذات التي تتعلق معظمها بالإهمال وقد جوزى بسببها إدارياً كما صدر في حقه حكم تأديبي في ١٩٦٠/٤/١٢ بنحصر عشرين يوماً من راتبه لإهماله في مراجعة مستندات صرف تعويض . وبقي بعد ذلك في الخدمة إلى أن فصل في ١٩٦١/٤/٨ بالقرار الجمهوري سالف الذكر .



وحيث إن القرار المطعون فيه أقام قضاءه على ما جاء به : ” بما أنه يشترط فيمن يشغل بالمحاماة أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة الأمر الذي تراه اللجنة غير متوافر في الطالب لما هو مبين في الوقائع . واتهمت اللجنة في قرارها المذكور إلى رفض طلبه .

ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تشترط فيمن يقيد اسمه بمجدول المحامين أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف ومفاد تفسير النص المذكور وجوب توافر شرطين : أولهما أن يتوافر في طالب القيد حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة : وثانيهما : ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف“ . ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أن اللجنة قدرت فقدان الطاعن شرط حسن السيرة والسمعة وأهلية الاحترام الواجب لمهنة المحاماة استنادا إلى الجزاءات الإدارية الموقعة عليه والحكم التأديبي القاضي بنخصم عشرين يوما من راتبه واتهامه في قضية تأديبية بخروجه على واجب الأمانة في عمله وصدور جزاءين إداريين عليه لم يبين سببهما . وكان يبين من الإطلاع على المفردات وعلى ملف خدمة الطاعن الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن كافة الجزاءات الإدارية الموقعة على الطاعن وكذلك الحكم التأديبي الصادر ضده في ١٢/٤/١٩٦٠ لم يكن أي منها لمسائل تمس نزاهته أو سمعته بل إن مبناها الإهمال في أمور تتعلق بالعمل . ومن ثم فلا يسوغ التدليل بها على فقدان الطاعن حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة وكان يبين أيضا من مطالعة الشهادة المقدمة من الطاعن بالملف أنه قضى لمصلحته بإلغاء القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٠ القاضي بمجازاته بنخصم عشرة أيام من راتبه والغاء ما ترتب عليه وهو الجزاء رقم ٧ المشار إليه بالقرار المطعون فيه . كما يبين من الصورة الرسمية للحكم التأديبي الصادر في ١٢/٤/١٩٦٠ المرفقة بالأوراق أن المحكمة قضت بانتهاء المحاكمة في الدعوى رقم ١٤٥ سنة ٢ في المقامة ضد الطاعن وآخر تأسيسا على القرار الصادر من السيد رئيس الجمهورية بفصله مع آخر من الخدمة مع حفظ حقهما في المعاش . لما كان



ذلك ، و كان القرار الجمهوري المشار إليه قد خلا من نسبة أمور الى الطاعن تمس نزاهته أو شرفه . و كان من المقرر أن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي طبقا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بمجدول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمسادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم . فان اللجنة إذ قدرت فقدان الطالب شرط حسن السيرة والسمعة وأهلية الاحترام الواجب لمهنة المحاماة مستندة في ذلك على اجزاء المتقدمة الذكر لم يكن تقديرها سائغا مبنيا على أسباب تنتج . ومن ثم فانه يتعين الغاء القرار المطعون فيه وقيد الطالب بمجدول المحامين تحت التمرين .

---



## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم ، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وحسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

( ٤ )

### الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ "تظلمات محامين"

محاماة . "نقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين" . "شروطه" .

نقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين . متى يحق لمجلس نقابة المحامين طلبه ؟  
إذا التحق المحامى بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لمصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧  
واللائحة الداخلية .

تحريم المادة ١٩ من القانون المذكور الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التى عدتها . التحاق المحامى بإحدى هذه الوظائف أو الأعمال . من شأنه أن يمنعه من ممارسة مهنة المحاماة . ذلك هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

ارتباط الطاعنين مع الحراسة العامة على مباشرة قضاياها أمام المحاكم كوكلاء عنها .  
تقاضيم منها أنما با مقدرة فى صورة مكافأة . انتفاء القول بالتحاقهم بوظائف تحول دون  
ممارستهم مهنة المحاماة فى المعنى الوارد بالمادة ١٩ مالفة الذكر .

خولت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فى شأن المحاماة -  
لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين  
إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لمصوص هذا القانون واللائحة  
الداخلية ، كما حرمت المادة ١٩ من هذا القانون الجمع بين المحاماة وبين غيرها  
من الوظائف والأعمال التى عدتها . ولما كان التحاق المحامى بإحدى هذه  
الوظائف أو الأعمال بعد ممارسة مهنته ، الذى من شأنه أن يمنعه من الممارسة



هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة إلى الطاعنين بما أفادت به الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ من أن العلاقة التي تربط الطاعنين بها هي علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هي أتعاب مقدرة في صورة مكافأة ، وهو ما ينتفى به القول بأن الطاعنين قد التحقوا بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر . وكان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء المشتغلين بها مقيمة بجدول المحامين المشتغلين ، إذ القيد هو سبيلهم إلى ذلك ، وكانت الحراسة العامة ليست من بين الهيئات الواردة بالمادة ٢٦ من قانون المحاماة والتي يقبل محاموها للرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها . فان القرار المطعون فيه إذ قضى بنقل أسماء الطاعنين إلى جدول المحامين غير المشتغلين يكون قد خالف القانون ويتعين الغاؤه والحكم بإعادة قيد أسمائهم بجدول المشتغلين .

## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أن النقابة العامة طلبت إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة نقل أسماء الطاعنين إلى جدول المحامين غير المشتغلين بقالة أنهم عينوا محامين لدى الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ . وذلك طبقاً للمادة الثامنة من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ صدر قرار اللجنة غيابياً بنقل أسماء الطاعنين إلى جدول المحامين غير المشتغلين . فطعن الطاعنون في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعنون على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بنقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين استناداً إلى أنهم عينوا محامين لدى الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العلاقة التي ربطت بين الحراسة والطاعنين هي علاقة موكل بوكيل



حسباً أفاد كتاب الحراسة إلى نقابة المحامين — ولا ينسحب عليها الحظر بعدم الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التي عدتها المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

وحيث إن محصل الواقعة التي صدر فيها القرار المطعون فيه — حسباً يبين من الأوراق — أن الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ . أرسلت إلى نقابة المحامين قيمة اشتراك بعض المحامين بالحراسة العامة — ومن بينهم الطاعنين — عن سنة ١٩٦٢ فردت النقابة بأنها قررت قبول الاشتراكات وإحالة أوراق هؤلاء المحامين إلى لجنة القبول لنقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين ثم صدر قرار اللجنة بهذا النقل .

وحيث إن المادة الثامنة من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد خولت لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية كما حرمت المادة ١٩ من القانون الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التي عدتها . لما كان ذلك ، وكان التحاق المحامي بأحدى هذه الوظائف أو الأعمال بعد ممارسة مهنته ، والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة إلى الطاعنين بما أفادت به الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ من أن العلاقة التي تربط الطاعنين بها هي علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام المحاكم وأن ما يتقاضونه منها هي أتعاب مقدرة في صورة مكافأة ، وهو ما ينتفى به القول بأن الطاعنين قد التحقوا بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون — لما كان ذلك ، وكان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء المشتغلين بها مقيمة بجدول المحامين المشتغلين ، إذ القيد هو سبيلهم إلى ذلك ، وكانت الحراسة العامة ليست من بين الهيئات الواردة بالمادة ٢٦ من القانون والتي يقبل محاموها للرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين الغاؤه والحكم بإعادة قيد أسماء الطاعنين بجدول المحامين المشتغلين .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، محمد صبرى ، محمد محمد محفوظ ، وعبد المنعم مزارى .

### ( ٥ )

#### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق "تظلمات محامين"

محاماة . " لجنة قبول المحامين " . " استبعاد اسم المحامى تحت التمرين  
من الجدول " .

مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامى تحت التمرين الذى يمضى أربع سنوات في التمرين دون  
أن يتقدم لقبده اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية ، هي استبعاد اسمه من الجدول .  
طبيعة القرار الذى تصدره اللجنة : إجراء إدارى ذو طبيعة تنظيمية صرفة . تعدد المشرع لإغفال رسم  
طريق الطعن في هذا القرار أمام أية جهة أخرى . المادة ١٠/ج ، ط من القانون ٩٦  
لسنة ١٩٥٧ — في شأن المحاماة .

١. فاد الفقرتين ( ج ) و ( ط ) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦  
لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة — أن مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامى  
تحت التمرين الذى يمضى أربع سنوات في التمرين دون أن يتقدم لقبده  
اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية هي استبعاد اسمه من الجدول —  
وما تقوم به اللجنة — في حقيقته إجراء إدارى ذو طبيعة تنظيمية صرفة لا يتطلب  
منها أكثر من التثبت من أن المحامى قد أمضى أربع سنوات تحت التمرين دون  
أن يتقدم لقبده اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية ، فما تجويزه  
اللجنة بشأنه هو في حقيقته قاعدة تحكيمية اقتضتها حكمة تنظيم هذه المهنة ولم يرسم  
القانون — حامدا — طريقة للطعن في هذا القرار أمام أية جهة أخرى أسوة بما فعل  
بالنسبة لرفض طلبات القيد بداءة ، وللقرارات الصادرة برفض طلبات القيد



أمام المحاكم الجزئية بعد انقضاء فترة التمرين ، أو إعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين ، أو رفض طلب القيد أمام المحاكم الاستئنافية ومحكمة القضاء الإداري ، وكذا قرارات مجلس تأديب المحامين وما يتصل بها .

## الوقائع

يخلص موضوع هذا الطعن فيما يقول به الطاعن من أنه حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الاسكندرية عام ١٩٥٦ . وبتاريخ ١٩٥٦/١٠/٩ قررت لجنة قبول المحامين إدراج اسمه بمجدول المحامين ، ثم رأى الطاعن استكمال دراسته القانونية بالحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس وغادر فعلا الجمهورية العربية المتحدة لهذا الغرض بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥ . وبعد حصوله على الدكتوراه عاد للجمهورية العربية المتحدة في أول فبراير سنة ١٩٦١ . ومنذ منتصف شهر فبراير سنة ١٩٦١ بدأ الطاعن تمرينه بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض . وبتاريخ ١٩٦٣/٢/١٠ صدر أمر عسكري باعتقال الطاعن ثم أفرج عنه في أول مايو سنة ١٩٦٣ وعاد إلى مكتب المحامي لياشر تمرينه . وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ أصدرت لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة قرارا باستبعاد اسم الطاعن من جدول المحامين تطبيقا للفقرة ج من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم . تظلم الطاعن من هذا القرار إلى تلك اللجنة التي أصدرته وقضى في تظلمه بالرفض فطعن الطاعن في القرار سالف الذكر بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو مخالفة القرار المطعون فيه للقانون ، ذلك بأنه استند في استبعاد اسم الطاعن من جدول المحامين تحت التمرين إلى نص الفقرة ج من المادة العاشرة من قانون المحاماة التي تنص على أنه " تستبعد لجنة قبول المحامين من الجدول اسم المحامي الذي يمضي عليه في التمرين أربع سنوات دون أن يتقدم لقيد اسمه بمجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية " . حالة أن



هذا الشرط متخلف بالنسبة إليه لأنه لم تمض عليه أربع سنوات في التمرين . ذلك أنه وإن كان قيد اسمه بجدول المحامين في أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلا أنه سافر عقب القيد إلى فرنسا للحصول على الدكتوراه وظل طالبا بجامعة باريس إلى أن حصل على إجازتها في ١٨ يناير سنة ١٩٦١ ، ثم عاد في أول فبراير سنة ١٩٦١ فبدأ التمرين وبعد أن انقضت مدته في أول فبراير سنة ١٩٦٣ وأخذ يعد العدة للقيد بجدول المحامين المقربين أمام المحاكم الابتدائية صدر أمر باعتقاله في ١٠ فبراير سنة ١٩٦٣ ولم يفرج عنه إلا في أول مايو سنة ١٩٦٣ ، ثم فوجيء باستبعاد اسمه من جدول المحامين . فتظلم من هذا القرار وقدم جواز سفره للتدليل على غيابه غير أن اللجنة رفضت تظلمه وخلص الطاعن بعد إيراد ما تقدم إلى القول بأن السنوات التي أمضاها في جامعة باريس لا يمكن احتسابها ضمن مدة التمرين ، وأنه ما كان في مقدوره أن يقيد اسمه في جدول المحامين المقربين أمام المحاكم الجزئية أو الابتدائية قبل أن تنقضي سنتان على التحاقه بمكتب أحد المحامين المقربين أمام محاكم الاستئناف وثبت قيام هذا الأخير بتمرينه خلال هذه الفترة وهو أمر لا يمكن تصوره مع ثبوت غيابه في فرنسا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه معيبا مستوجبا نقضه .

وحيث إنه يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم أنه تحدث في الباب الثاني عن عملية القيد بالجدول وتنظيمها وخصص الباب الثالث لتنظيم عملية تمرين المحامين والقواعد التي تطبق في شأنها ونصت المادة العاشرة فقرة ج من هذا القانون على أن " تستبعد لجنة قبول المحامين من الجدول اسم المحامي الذي يمض في التمرين أربع سنوات دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقربين أمام المحاكم الجزئية ولا يجوز إعادة قيد اسمه إلا بعد مضي سنة على أن يكون القيد بالجدول المذكور "جدول المحامين تحت التمرين" . ونصت الفقرة ط من هذه المادة على أنه " بعد انقضاء فترة التمرين يطالب المحامي نقل اسمه إلى جدول المحامين المقربين أمام المحاكم ... ويقدم طلب القيد إلى اللجنة المشار إليها في المادة ١٢ من هذا القانون ويسرى في شأنه ما هو مقرر في المادة ١٥ " . ويبين من ذلك أن مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامي تحت التمرين الذي يمضي أربع سنوات في التمرين دون



أن يتقدم لقبـد اسمه بجدول المحامين المقـررين أمام المحاكم الجزئية — هـى استبعاد اسمه من الجدول — فما تقوم به اللجنة — فى حقيقته إجراء إدارى ذو طبيعة تنظيمية صرفة لا يتطلب من هذه اللجنة أكثر من التثبت من أن المحامى قد أمضى أربع سنوات تحت التمرين ومع ذلك لم يتقدم لقبـد اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية فما تجريه اللجنة بشأنه هو فى حقيقته قاعدة محكمة اقتضتها حكمة تنظيم هذه المهنة ولم يرسم القانون — عامداً — طريقة للطعن فى هذا القرار أمام أية جهة أخرى أسوة بما فعل بالنسبة لرفض طلبات القيد بداءة (م ٦ من القانون) وبالنسبة للقرارات الصادرة برفض طلبات القيد أمام المحاكم الجزئية بعد انقضاء فترة التمرين (م ١٢ ، ١٥ منه) أو إعادة القيد فى جدول المحامين المشتغلين (م ٨ منه) ، أو رفض طلب القيد أمام المحاكم الاستئنافية ومحكمة القضاء الإدارى (م ١٦ منه) أو قرارات مجلس تأديب المحامين وما يتصل بها (المواد ٦٥ إلى ٦٩ من القانون) .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٦ )

### الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) محاماة . ” إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين “ .

إباحة المشرع للمحامي الذي كف من مزاولة مهنة المحاماة ونقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين طلب إعادة قيده إلى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت فيه الشروط اللازمة لتوافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداءً بذلك الجدول . المواد ٢ ، ٥ ، ٨٤ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

( ب ) حكم . ” تسليه . تسليب معيب “ . إثبات . صحيفة الحالة الجنائية .

صحيفة الحالة الجنائية لم تمد لإثبات المهنة ولا لمصلح دليلاً عليها . مثال .

( ج ) محاماة . ” استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من الجدول “ .

حق لجنة قبول المحامين في استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين قد روعي فيه الاشتغال بالمحاماة فعلاً . عدم قيامه بالنسبة إلى المحامي غير المشتغل قبل مودته إلى ممارسة مهنة المحاماة ممارسة فعلية . المادة ١٠ ( ج ) من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

١ — مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٥ ، ٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أن القانون أباح للمحامي الذي كف عن مزاولة مهنة المحاماة ونقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيد اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت لديه الشروط اللازمة لتوافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداءً ذلك الجدول .



٢ - صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لإثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها .  
ومن ثم فإن لجنة قبول المحامين إذ قضت برفض طلب إعادة قيد اسم الطاعن  
بجدول المحامين المشتغلين تأسيسا على أنه لم يترك مهنة التجارة واستندات على ذلك  
بما ورد في صحيفة الحالة الجنائية من أن مهنته " تاجر " ، فإن قرارها يكون  
قد بنى على أسباب لا تنتج مما يستوجب إلغاؤه .

٣ - حق لجنة قبول المحامين في استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين  
من جدول المحامين وفقا لما تقضى به الفقرة ( ج ) من المادة العاشرة من القانون  
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة - قد روعى فيه الاشتغال بالمحاماة فعلا ،  
فهو بطبيعته لا يقوم بالنسبة إلى المحامي غير المشتغل قبل عودته إلى ممارسة  
مهنة المحاماة ممارسة فعلية - ووسيلة هذه الممارسة على ما هو مقرر قانونا  
هي القيد بجدول المحامين المشتغلين .

## الوقائع

تتصل واقعة النزاع على ما يبين من الرجوع إلى القرار المطعون فيه وسائر  
الأوراق في أن الطاعن كان قد قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين  
في ١٩٣٤/٧/٢٩ ثم نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين في ١٩٤٦/٢/٢٤  
لاشتغاله في الأعمال التجارية . وفي ١٩٦٣/٥/٢٢ قدم طلبا إلى لجنة قبول  
المحامين بمحكمة استئناف القاهرة لإعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين  
لانقطاع صلته بالتجارة . وقررت اللجنة غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ رفض  
الطلب وأضافت إلى الرفض استبعاد اسم الطالب من الجدول تطبيقا للفقرة ج  
من المادة العاشرة من قانون المحاماة . هذا وقد عارض الطاعن في هذا القرار  
وقررت اللجنة في ١٩٦٣/٨/١ قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد  
القرار المعارض فيه .

فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

من حيث إن الطعن في شطره الخاص برفض إعادة قيد الطاعن بجدول المحامين المشتغلين قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى على القرار المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى تأييد القرار المعارض فيه الذي قضى برفض طلب إعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال . ذلك بأن الطاعن كان قد تقدم إلى اللجنة بمستندين يثبتان ائتمانه صلتاً بالاشتغال بالتجارة إلا أنها لم تعتد بهما وقضت برفض طلبه استناداً إلى أنه لا زال يشتغل بالتجارة . واعتدلت على ذلك بما ورد في صحيفة حالته الجنائية من أن مهنته " تاجر " ومن ذوى الأملاك وهو استدلال غير سائغ لأن صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لإثبات المهنة كما أنها لا تصالح دليلاً لإثبات واقعة اشتغال الطاعن بالتجارة لأن البيانات المدرجة فيها عن مهنة الطاعن مستقاة من بطاقته الشخصية ولا تبرر رفض طلبه .

وحيث إن القرار المطعون فيه استند في قضائه بتأييد القرار المعارض فيه الذي قضى برفض إعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين على ما أورده في قوله " وحيث إن المعارض وإن كان قد قدم شهادة من مكتب توثيق المنصورة سنة ١٩٥٨ تفيد تصفية شركة التضامن التي كانت بينه وبين أخيه ثم قدم شهادة أخرى من محامين بأنه انقطع عن مزاولة الأعمال التجارية من سنة ١٩٦١ إلا أنه تبين من صحيفة الحالة الجنائية المؤرخة ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ بأن مهنته " تاجر " ومن ذوى الأملاك مما ترى معه اللجنة أنه لم يترك مهنة التجارة حتى الآن ويتعين رفض المعارضة موضوعاً . ولما كانت المادة الثامنة من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن " للمحامى الذى كلف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين . وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين . وتسرى في هذه الحالة أحكام المواد الثانية والخامسة والسادسة . . " وكانت المادة الثانية من هذا



القانون تشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون مصرى ممتعا بالاهلية المدنية الكاملة وأن يكون حاصلا على اللسان في الحقوق وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . كما تنص المادة الخامسة منه على أن "طلبات القيد تقدم مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة وتقرر اللجنة بعد التحقيق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه بالجدول".

وواضح من هذه النصوص أن القانون أباح للمحامى الذى كلف عن مزاولة مهنة المحاماة ونقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيد اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت لديه الشروط اللازم توافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداء بذلك الجدول - لما كان ذلك ، وكان الثابت من القرار المطعون فيه أن الطاعن قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين في ٢٩/٧/١٩٣٤ ثم نقل إلى جدول المحامين غير المشتغلين في ٢٤/٢/١٩٤٦ لاستغاله بالأعمال التجارية وفي ٢٢/٥/١٩٦٣ قدم طلبا إلى لجنة قبول المحامين لاعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين عززه بمستندين مثبتين لا تقطاع صلته بالتجارة أولهما شهادة رسمية صادرة في ٢٢/٥/١٩٦٣ من مكتب توثيق المنصورة تتضمن فسخ وتصفية شركة التضامن التى كانت قائمة بينه وبين أخيه وثانيهما شهادة من اثنين من المحامين تفيد انقطاعه عن مزاولة الأعمال التجارية منذ سنة ١٩٦١ . وكان الطاعن قد تقدم لهذه المحكمة بشهادة تفيد استيفاءه لكافة الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يقيد اسمه ابتداء بجدول المحامين وفقا لنص المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

فإن اللجنة إذ قضت برفض طلب إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين تأسيسا على أنه لم يترك مهنة التجارة واستدلت على ذلك بما ورد في صحيفة الحالة الجنائية من أن مهنته " تاجر " ، حين أن هذه الصحيفة لم تعد لإثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها . إذ قررت اللجنة ذلك فإن قرارها يكون قد بنى على أسباب لا تنتج مما يستوجب الغاء - ولا يغير من ذلك أن يكون القرار الغيابي المؤيد بالقرار المطعون فيه قد قضى أيضا باستبعاد اسم الطاعن من جدول المحامين إعمالا للفقرة ( ح ) من المادة العاشرة من قانون المحاماة - وهو مما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال - ذلك بأن حق اللجنة فى استبعاد اسم المحامى المشتغل



تحت التمرين من جدول المحامين وفقاً لما تنقضي به الفقرة (ج) من المادة المشار إليها قد روعي فيه الاشتغال بالمحاماة فعلاً. فهو بطبيعته لا يقوم بالنسبة إلى المحامي غير المشتغل — قبل عودته إلى ممارسة مهنة المحاماة بممارسة فعلية — ووسيلة هذه الممارسة على ما هو مقرر قانوناً هي الفيد بجدول المحامين المشتغلين .

وحيث إنه لما تقدم كله ، يتعين قبول الطعن والغاء القرار المطعون فيه وإعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين .

---



الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة الجزائية

المواد الجزائية

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق  
الخشن ، وأديب نصر ، ومختار معطى رضوان ، وأحمد مرقى .

(١١٢)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب، ج) خطأ . قتل خطأ . حكم . "تسييه . تسييب غير معيب" .  
اثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع .

اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ، وتمتادها صور هذا الخطأ .  
ثبوت أن كل صورة منها تكفى لترتيب مسئولية ولو لم يقع منه خطأ آخر . لا جدوى  
لهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه .

الحكمة بوصفها الخير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير الفنى في تقريره . متى  
كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أكدت ذلك عندما وأكدته لديها .

يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم  
وآخر . لا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر . مثال .



(د) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" . خطأ .  
هدم .

مجال البحث في عدم استيفاء قرار الهدم لشروط التي نص عليها القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ : يكون عند تطبيق هذا القانون وإعمال أحكامه مجردا عن النتيجة التي وُضعت والتي هي الطاعن بها تأسيسا على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار الهدم . النعى على الحكم الثفاته عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم اجابة الطلب المبدى بضم ملف التنظيم تحقيقا لهذا الدفع . لا محل له .

(هـ) محاكمة . "اجراءاتها" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .  
محكمة استئنافية . تحقيق . شهود .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما لإبرائه . مثال .

(و) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" . خطأ .

أخذ الحكم المطعون فيه بحكم محكمة أول درجة الذي أثبت في حق الطاعن قيامه بنزع التوافد والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . ثبت أن الطاعن أبدى دفاعه أمام محكمة ثاني درجة بشأن ما أسنده الحكم إليه . نعى الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبيه إلى صورة الخطأ التي أضافتها . غير مقبول .

١ - من المقرر أن متى أطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وهددت صور هذا الخطأ ، وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للتمهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه .

٢ - للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تنجز بصحة ما رجحه الخبير الفني في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أبدت ذلك عندها وأكده لديها .



٣ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وآخر ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر . ومن ثم فإن عدم اذعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه اليهم لا ينفي عن الطاعن الخطأ الموجب لمسئولته عن الحادث .

٤ - لا جدوى مما يثيره الطاعن في شأن النعي على قرار الهدم عدم استيفائه للشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك أن مجال البحث في هذا الخصوص إنما يكون عند تطبيق ذلك القانون وإعمال أحكامه مجردا من النتيجة التي وقعت والتي دين الطاعن بها تأسيسا على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار الهدم . ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن في خصوص التفات الحكم عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم اجابة المحكمة للطلب المبدى بضم ملف التنظيم تحقيقا لهذا الدفع .

٥ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق ، وهي لا تلتزم بأن تجرى تحقيقا الا ما ترى لزوما لاجرائه . ومن ثم فلا جناح عليها إن هي التفتت عن الطلب المبدى بسماع أقوال الشهود سيما وقد هتت بتبرير ذلك في حكمها تبريرا سائغا وسليما .

٦ - لما كان حكم محكمة أول درجة الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قام بتزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أبدى دفاعه فعلا بشأن ما أسنده الحكم إليه . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من الاخلال بحقه في الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبهه الى صورة الخطأ التي أضاعتها لا يكون مقبولا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم بولاق : " تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل محمد على خليل واصابة حسين سليمان وسالم المصرى النجار بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة ورعوثته وذلك بأن ترك منزله المبين بالمحضر وهو آيل للسقوط دون أن ينفذ القرار الصادر بهدمه من الجهة المختصة فسقط المنزل على المجنى عليهم وأحدث اصابات كل منهم والتي أودت بحياة الأول .

وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعت سعاد عبد الكريم عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها عبد الكريم وصلاح ولدى المرحوم محمد على خليل مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض والمصروفات .

ومحكمة بولاق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : أولا - فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا : ثانيا - فى الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها عبد الكريم وصلاح مبلغ ألفى جنيه ( ٢٠٠٠ ج ) كتعويض مدنى وألزمت المتهم بمصروفات الدعوى المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ كما استأنفته أيضا المدعية بالحق المدنى فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف مع الزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه المدنية والمقاصة فى أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض . . . الخ .



## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب وخطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع . ذلك أنه دان الطاعن بجريمة القتل والاصابة الخطأ استنادا إلى أنه لم يقم بالأجراءات اللازمة لهدم منزله أو إصلاحه . وأضاف صورة أخرى إلى صور الخطأ التي ارتكبتها الطاعن وهي أنه عهد بعملية نزع النوافذ والأبواب إلى عمال غير فنيين دون أن يعنى ببيان وجه الربط بين ذلك وسقوط البرج الذي تسبب عنه الحادث . هذا إلى أن ما أثبتته من عدم خبرة هؤلاء العمال لا سند له من الأوراق . وعلاوة على ما تقدم فقد نسب الحكم إلى الطاعن إهماله في عدم اتخاذ الاحتياطات المطلوبة عند نزع النوافذ والأبواب بعدم وضع الستائر الواقية مع أن هذه الستائر لا توضع إلا عند إجراء عملية الهدم . يضاف إلى ذلك أن الحكم التفت عن الدفع الذي أبداه الطاعن بعدم قانونية قرار الهدم بمقولة إنه لا محل للنعويل عليه بعد تعديل وصف التهمة مع أنه وقد تبنى أسباب الحكم الابتدائي الذي عول على هذا القرار وعلى عدم تنفيذه — كان يتعين عليه أن يعرض لهذا الدفع كما كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تضم الأوراق المؤدية لتحقيقه . وإذا كان قرار الهدم قد صدر بناء على الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ والقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٤٨ وكلاهما قد ألغى بالقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ الذي نظم مراحل إصدار قرار الهدم فإن استناد الحكم على هذا القرار الذي أصبح منعدما يكون باطلا لمخالفته للقانون . فضلا عما تقدم فقد دان الحكم — الطاعن تأسيسا على ما أورده من تراخيه في هدم منزله بالرغم من تمام إخلائه في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ مع أن الثابت بالأوراق يخالف ذلك فقد حل أمين حسن السيد بواب المنزل تراخى الطاعن في الهدم بأن بعض سكان المنزل نازحوا في إخلائه ولم يبارحوه حتى يوم وقوع الحادث كما أن من أدخل سكنه عاد إليه بعد الإخلاء . هذا إلى أن الحكم ساءل الطاعن عن عدم قيامه بهدم منزله رغم قدمه وأيلولته للسقوط مع أنه لا وجه للترابط بينهما كما دانه على تراخيه في الهدم في حين أنه لم يكن قد صدر له ترخيص بالهدم الكلى ذلك

أنه لا عبرة بالترخيص بالهدم الجزئي لتعذره . وما قاله الحكم من إمكان ذلك يقتصر إلى الدليل . واستند الحكم في قضائه على نتيجة التمرير الفنى عن سبب الانهيار التى رجح فيها وقوع الحادث بسبب نزع النوافذ والأبواب الأمر الذى يتعارض مع تحديد الخطأ فى حق الطاعن بعدم تنفيذه قرار الهدم . يضاف إلى ذلك أن ما انتهى إليه الحكم سببا مباشرا للحادث من أن الطاعن مهد إلى عمال غير فنيين بخلع النوافذ والأبواب يقطع كل صلة بين الترانى فى الهدم وسقوط البرج . فضلا عما تقدم كله فقد تمسك الطاعن بطلب ضم ملف التنظيم وسماع شهود الاثبات لبيان الصلة بين قدم المنزل وسقوطه وبين نزع النوافذ والأبواب وسقوط البرج وبين طريقة العمال فى ممارسة عملهم وهذا السقوط . بيد أنها التفتت عن إجابة هذا الطلب مع أنها كانت قد قررت ضم الملف ثم عدلت عن هذا القرار دون مبرر مقبول . وإلى جانب ما تقدم جميعه فإن المحكمة الاستئنافية بعد أن عدلت وصف التهمة وحصرت خطأ الطاعن فى عدم قيامه بالاجراءات اللازمة لهدم منزله أو اصلاحه قد أسندت إليه صورتين أخريين للخطأ دون أن تنبه إليهما حتى تدور مرافعته عليهما مما أدخل بحقه فى الدفاع وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن واقعة الدعوى أخذنا مما أورده الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه تخلص فى أن الطاعن أخطر من مصلحة التنظيم بقرار هدم الدورين الثانى والثالث من منزله الآيل للسقوط . فترانى فى تنفيذ هذا القرار مدة تزيد على السنة مكثفيا بإخطار السكان بالإخلاء وقبل الحادث بيومين كلف أمين حسن السيد وهو بواب منزل آخر له — بإحضار عمال لنزع النوافذ والأبواب من واجهة المنزل فقاموا بنزعها فى اليوم السابق على وقوع الحادث وفى اليوم التالى لنزعها أنهارت الواجهة — وسقطت أبقاضها على عاملين بمصلحة التليفونات فحدثت بهما إصابات أدت إلى وفاة أحدهما كما أصيب ثالث من جراء الحادث وبسؤال الطاعن أقربان منزله بالغ القدم وآيل للسقوط وأنه قد رخص له من مصلحة التنظيم فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بهدم الدورين الثانى والثالث بيد أنه تقدم فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بطلب الترخيص له بهدم الدور الأرضى لتعذر هدم الدورين العلويين دونه بسبب



القدم ولإعادة تأسيس المنزل وأضاف بأنه علم بأن أحد السكان الذين اخلوا المنزل بعد صدور قرار الهدم عاد إلى مسكنه فأبلغ الشرطة ضده وكلف البواب بالعمل على نزع النوافذ والأبواب ونفى أن نزحها تسبب في سقوط واجهة المنزل لأن ذلك كان منتظرا بسبب القدم . وثبت من تقرير مفتش التنظيم أن سبب الانهيار يرجع إلى نزع النوافذ والأبواب الذي ترتب عليه سقوط حوائط البرج لضعفها وكذا أسقفها ما بين الدورين الأول والثاني فوق الأرضي .

وحيث إنه يبين مما أورده حكم محكمة أول درجة أنه انتهى إلى تحديد الخطأ في حق الطاعن في صورتين : الأولى - أنه تراخى في تنفيذ قرار مصلحة التنظيم يهدم الدورين الثاني والثالث من منزله رغم اخلائهما من السكان ومع علمه بقدمه بغير اعتداد بما ادعاه الطاعن من عدم إمكان هدم الدورين الثاني والثالث وحدهما دون الأرضي لأنه فضلا عن إمكان ذلك فهو لم يتقدم بطلب الترخيص له بهدم الدور الأرضي إلا بعد مضي أكثر من سنة من صدور قرار الهدم . ومن ثم فإن تراخيه في الهدم لم يكن لهذا السبب . والثانية - أنه كلف عمالا بنزع النوافذ والأبواب دون أن يتخذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل رغم علمه بقدمه . ويبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة ثاني درجة عدلت وصف التهمة في مواجهة الطاعن بأن استبعدت صورة الخطأ المنسوبة إليه وهي عدم تنفيذه قرار الهدم وأسندت إليه صورة أخرى هي عدم قيامه بالاجراءات اللازمة لهدم منزله أو إصلاحه . وقالت إن علمه بأن منزله آيل للسقوط ثابت من اخطار البلدية له بالهدم وتقديمه بطلب لاحق بالترخيص له بهدم الدور الأرضي وأضافت إلى ذلك " أنه عهد لأناس غير فنيين بنزع النوافذ والأبواب مما أدى إلى سقوط البرج ولم يتم بعمل الستائر اللازمة لوقاية الجمهور فيكون أيضا بذلك مخطئا . " ومفاد ما تقدم أن صور الخطأ التي خلص الحكم إلى توافرها في حق الطاعن تنحصر في أنه كلف عمالا بنزع النوافذ والأبواب من منزله دون أن يتخذ أية احتياطات لمنع سقوطه بالرغم من علمه بقدمه وأنه لم يتم بهدم منزله أو إصلاحه بالرغم من علمه بوجوب ذلك وأنه بما فعل من نزع النوافذ والأبواب امتعان بأناس غير فنيين ولم يتم بعمل الستائر اللازمة لوقاية الجمهور . لما كان ذلك ، وكانت الصورة الأولى من صور الخطأ التي أوردها الحكم وتتمثل في قيام الطاعن بنزع

النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل مع علمه بقدمه تكفى وحدها لحمل الحكم فيما انتهى إليه من ادانته عن الحادث. وكان الحكم قد استند في اثبات هذه الصورة من الخطأ في حق الطاعن إلى ما انتهى إليه تقرير الخبير الفنى من أن سبب الانهيار يرجع إلى قيام الطاعن بترع النوافذ والأبواب مما ترتب عليه انهيار حوائط البرج لضعفها وعدم تماسكها وكذا أسقفها ما بين الدورين الأول والثانى فوق الأرضى فانه لا مصلحة للطاعن فيما ينهيه على الحكم بشأن باقى صور الخطأ الأخرى . ذلك لأنه من المقرر أنه متى اطمانت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ومددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى لنتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندتها الحكم إليه . وما يقوله الطاعن من أن ما انتهى إليه الخبير فى تقريره لم يبت فى الأمر بصفة قاطعة بل جاء على سبيل الترجيح — فانه بفرض صحة هذا القول فإنه لا يعيب الحكم ولا يؤثر فى سلامته ذلك أنه أورد نتيجة التقرير بما يفيد القطع والحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير الفنى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدت له . وأما ما يعيه الطاعن على الحكم من أن استناده إلى نتيجة هذا التقرير يتعارض مع ما أورده من تراخى الطاعن فى تنفيذ قرار الهدم فهو غير سديد ذلك لأن الحكم المطعون فيه بتعديله وصف التهمة قد استبعد خطأ الطاعن المتمثل فى عدم تنفيذ قرار الهدم . وأبقى خطأ المتمثل فى أنه مع علمه بقدوم منزله وأيلولته للسقوط لم يبادر إلى هدمه بل ظل لا يحرك ما كنا نحوذك مدة تزيد على سنة حتى وقع الحادث . وهذا الخطأ بالاضافة إلى خطئه المتمثل فى قيامه بترع النوافذ والأبواب دون احتياط مما يستقيم به قضاء الحكم بمسأله عن نتيجة فعله . ولما كان عدم اذعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه إليهم لا ينفى عن الطاعن الخطأ الموجب لمسئولته عن الحادث إذ يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وآخر فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر . وكان لا جدوى مما يشبه الطاعن فى شأن النعى على قرار الهدم عدم استيفائه للشروط التى نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن مجال البحث فى هذا الخصوص إنما يكون عند تطبيق ذلك القانون وأعمال أحكامه مجرداً عن النتيجة



التي وقعت والتي دين الطاعن بها تأسيسا على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار المهدم . ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن في خصوص النفات الحكم عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم اجابة المحكمة للطلب المبدى بضم ملف التنظيم تحقيقا لهذا الدفع . وأما ما يشير الطاعن في خصوص عدم اجابة طلبه سماع الشهود فهو في غير محله أيضا . ذلك لأنه من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم بأن تجرى تحقيقا إلا ما ترى لزوما لإجرائه ومن ثم فلا جناح عليها إن هي التفتت عن الطلب المبدى بسماع أقوال الشهود سيما وقد عنت بتبرير ذلك في حكمها تبريرا سائغا وسليما . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من الاختلال بحقه في الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبهه إلى صورتى الخطأ اللتين أضافتهما غير سديد . ذلك أن حكم محكمة أول درجة الذى أخذ به الحكم المطعون فيه أثبت في حقه أنه قام بترع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات . يضاف إلى ذلك أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن أبدى دفاعه فعلا بشأن ما أسنده الحكم إليه من نزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . ومن ثم فإن ما ينعاه في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى منم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١١٣)

### الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ القضائية

(١) نصب . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "مخالفة القانون" .  
دعوى مدنية .

استظهار المحكمة أن عقد البيع تضمن شرطاً باخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها ، وأن اتفاقاً تم بين الطرفين على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد . انتهاء المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استيلاء المتهم على المبلغ المدفوع حصل تنقيذاً لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه . انتهاء أركان جريمة النصب . الحكم برفض الدعوى المدنية . لا مخالفة لقانون .

(ب) وصف التهمة . نصب . نقض "أحوال الطعن بالنقض" .  
"مخالفة القانون" . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . دعوى  
مدنية .

للحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة .

لا يعيب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب المستندة للتم على أساس انتحاله صفة الوكالة كذباً عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة . ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع أمام تلك المحكمة اتهاماً مardقاً . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما أن المتهم لم يبرأ في النتيجة إلا من جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .



اعتبار الحكم المطعون فيه اتحالي المتهم صفة الوكالة كذبا من بعض ملاك العقار المبيع لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان لمحكمة أول درجة أن تعرض لها . مخالف للقانون . يجب هذا الخطأ لمحكمة من البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى . فإذا ما برفض الدعوى المدنية . مشوب بالنقص . وجوب نقض الحكم والإحالة .

(ج) نصب . جريمة . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . مخالفة القانون .

جريمة النصب لا تقوم إلا على النش والاحتياي . الطرق الاحتيالية التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ عقوبات . وجوب توجيهها إلى خدع المجني عليه وغشه . استخلاص المحكمة أن فشا لم يقع على المجني عليه . التي على الحكم بمخالفة القانون . لا محل له .

١ - متى كانت المحكمة قد تبينت أن عقد البيع يتضمن شرطا باخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها ، وأن تمت اتفاقا بين طرفي العقد على جزاء معين عند الاخلال بشروط العقد ، ورأت في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المطعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذا لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه مما تنفى به أركان جريمة النصب ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون .

٢ - يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة ، والتي دارت حولها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده الأول بوصف أنه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على بعض المبالغ من المجني عليه بادعائه الوكالة كذبا من بعض ملاك العقار المبيع ، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي أن يفصل في التهمة المسندة للاثم على أساس اتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك العقار المبيع ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع عن طرف الخصومة أمام تلك المحكمة اتهاما ودفاعا ، وكان الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه

إذ ذهب إلى أن اتحال صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار الذين لم ترد أسمائهم في وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ لمحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون — ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة .

٣ — جريمة النصب لا تقوم إلا على النش والاحتيال ، والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة إلى خدع المجنى عليه وغشه . ولما كانت المحكمة قد استخلصت أن غشا لم يقع على المجنى عليه ، فإن النش على الحكم بخالفه القانون لا يكون له محل .

## الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى نيابة الأزبكية ضد مصطفى أحمد عبد الرازق وحامد محمد عرفى متهما إياهما بأنهما في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة توصلا بطريق الاحتيال للاستيلاء على المبالغ المبينة بالمحضر لعرض على الصياد . وطلب عقابهما بالمادتين ٣٣٦ و ٢١٥ من قانون العقوبات كما طلب أن يحكم له مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ ٥١ جنيا تعويضا مؤقتا . وبعد أن قامت النيابة بتحقيق الشكوى قدمت المتهم الأول للمحاكمة عن تهمة النصب . ثم أقام المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن ) دعوى جنحة مباشرة على المتهم الثانى متهما إياه بأنه اشترك مع المتهم الأول في جريمة النصب والتزوير . وطلب معاقبته بالمادتين ٢١٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وطلب أن يحكم له قبله بقرش صاغ تعويضا مدنيا مؤقتا . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الأزبكية الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين : أولا — بعدم اختصاص المحكمة محليا إذ أن الاختصاص لمحكمة قصر النيل لأن عقد البيع حرر بجهة تتبع قصر النيل . وثانيا — بعدم قبول دعوى الجنحة المباشرة ضد المتهم الثانى لرفعها بغير الطريق القانونى لأن النيابة



العامة لم تقيد القضية ضده بل قيدتها ضد المتهم الأول فقط . وقد أمرت المحكمة المذكورة بضم الدعويين إلى بعضهما وقضت فيهما حضوريا بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦١ — عملا بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات : أولا — برفض الدفيعين المقدمين من المتهمين وثانيا : بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيها لكل لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وذلك في الدعوى الأولى وثالثا : إلزام المتهم مصطفى عبد الرازق بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبالغ جزيئين مقابل أضرار الحاماة . ورابعا : ببراءة المتهمين مما أسند إليهما في الدعوى الثانية . وخامسا : رفض الدعوى المدنية قبل المتهم حامد محمد عرنى وألزم المدعى بالحق المدني بمصاريفها . استأنف المحكوم عليهما في هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعى بالحق المدني بالمصاريف من الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن قد تنازل بالجلسة عن طعنه بالنسبة إلى المطعون ضده الثاني فيتعين الحكم بأثبات هذا التنازل مع إلزام الطاعن بنصف مصروفات الطعن .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون . ذلك أن الثابت من الوقائع التي أوردتها الحكم أن المطعون ضده الأول أوهم الطاعن بأن في مقدوره إخلاء مبنى المدرسة القائم على الأرض المبيعة ، والحصول على الترخيص اللازم للهدم والبناء ، وتسليم الأرض كلها فضاء ، فأنخدع الطاعن

بهذا المشروع الكاذب ودفع له مبلغ ألفين من الجنيهات لإتمام عملية الاخلاء. ولكن الحكم انتهى إلى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى أن المتهم يجب أن يعلم أنه يأتي طرقا احتيالية لا يعتقد صحتها فإذا كان معتقدا امكان نجاح المشروع الذى هو قادم عليه ولم يجب إلا بسبب الإهمال وكان فى هذا حسن القصد فلا عقاب عليه فى حين أنه لم يثبت من التحقيقات أن المطعون ضده الأول حاول اخلاء المدرسة فلم يوفق لسبب أو لآخر أو أنه كان يعتقد فى صحة زعمه بل الثابت أنه أخفى مبلغ الألفى جنيته عن بقية المستحقين مما يوفر سوء القصد فى حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض إلى هذه الواقعة بقوله . "وحيث إن اتفاق المدعى بالحق المدنى مع المتهم الأول على ما ثبت بالبند الخامس من العقد بصدد اخلاء المدرسة المقامة على الأرض المبيعة والذي تعهد بتقتضاه المتهم الأول أن يتفاهم مع الناظر على ذلك الاخلاء مقابل ما تقاضاه من مبلغ الألفى جنيه وذلك بالاشتراك مع المتهم الثانى لا يمكن عدده ايها ما بوجود مشروع كاذب وواقعة مزورة على أنها صحيحة بأن فى مقدورها اخلاء المنزل الذى تشغله المدرسة والحصول على الترخيص اللازم للهدم والبناء وتسليم الأرض قضاء مما حدا بالمدعى المدنى إلى تسليم المبلغ لهما، ذلك أن النصب إذا كانت وسيلة الغش فيه هى الطرق الاحتيالية فانه يجب أن يعلم المتهم أنه يأتي طرقا احتيالية لا يعتقد صحتها وصدقها فإذا كان يعتقد امكان نجاح المشروع الذى هو قادم عليه ولم يجب إلا بسبب عدم أخذه بالأسباب الموصلة إلى النجاح أو إهماله وكان فى ذلك كله حسن القصد فلا عقاب لمجرد حبوط المشروع . هذا إلى أن ذلك الذى يتعلق بواقعة اخلاء المدرسة التى قدم المتهم الأول دليلا على أن المدعى بالحق المدنى يحصل ايجارها انما إلزام وارد فى صميم عقد البيع الذى وقع على محل قائم — استلمه المشتري فعلا وقد نص فى البند السابع على شرط جزائى للاخلال فى تنفيذ هذا الإلزام أو سائر الإلزامات المتعاقد عليها من البائعين أو المشترين وهو دفع تعويض قدره أربعة آلاف جنيه فضلا عن التضمينات العامة التى ينحوها القانون بطلب الفسخ من الطرفين فلا يسوغ على أى التصويرين أن يؤثم المتهم الأول كما ذهب الحكم المستأنف فى تصويره



للواقعة ... " وخلص الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المطعون عليه لعدم توافر أركان الجريمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن المحكمة وقد تبينت أن عقد البيع يتضمن شرطا باخلاء الأرض المبيعة من مبنى المدرسة القائم عليها وأن ثمة اتفاقا بين طرفي العقد على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد ، ورأت في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المطعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذا لهذا العقد وأنه كان يعتقد في قدرته على الوفاء بالتزامه مما تنفي به أركان جريمة النصب ، فان حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من جريمة النصب ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه قد خالف القانون ، ذلك أن الثابت من عقد البيع المؤرخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ أن المطعون ضده المذكور عن نفسه وبوصفه وكيلًا مفوضًا بالبيع عن باقي ملاك العقار ، باع إلى الطاعن قطعة أرض في حين أنه لم يكن وكيلًا مفوضًا من هؤلاء الأخيرين وقت البيع بما تتوافر به جريمة النصب ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون ضده الأول قد حصل في تاريخ لاحق على توقيعات لبعض أقاربه من الملاك على عقد البيع الابتدائي . هذا فضلا عن أنه لم يكن وكيلًا عن ورثة صالح البراد الذين لم يوقعوا على العقد . وقد ذهب الحكم إلى أن احتمال المطعون ضده الأول صفة الوكالة كذبا عن محمود عبد الرحمن الممثل الحقيقي لهؤلاء الورثة بمثابة تهمة جديدة لا يسوغ للمحكمة أول درجة أن تعرض لها ما دام لم يشتمل عليه وصف التهمة في حين أن الوقائع التي تناولها التحقيق تتضمن احتمال هذه الصفة ، ومن واجب المحكمة أن تطبق القانون النظيف الصحيح على الوقائع التي تناولها التحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل أسباب الادانة التي استند إليها الحكم الاستأنف في أن المطعون ضده الأول امتولى على مال للمجنى عليه بإبدائه الوكالة عن جميع الملاك المبينة أسماءهم في عقد البيع مما خدع المجنى عليه

وحمله على التعاقد ، وتصرفه بالبيع في مال ثابت لا يملكه وليس له حق التصرف فيه ، واشتراك مع المطعون ضده الثاني في إيهامه بوجود مشروع كاذب وواقعة مزورة على أنها صحيحة وهي أنه في مقدورها إخلاء مبنى المدرسة القائم على قطعة الأرض المبيعة والحصول على ترخيص بهدمها لكي تسلم الأرض شاغرة واستبلائهما من هذا الطريق على مبلغ ألفي جنيه . بعد أن حصل الحكم ذلك عرض الى ادعاء المطعون عليه الوكالة كذبا عن ملاك العقار المشار اليهم في عقد البيع بقوله . "وحيث إنه يخلص لهذه المحكمة على ضوء ما سلف بيانه من تفصيل لعناصر الدعوى ووقائعها أن النيابة العامة أسندت للتمم الأول أنه انتحل صفة الوكالة كذبا عن كل من خليل وجميل ووحيد وقدرية وبثينة أحمد عبد الرازق لبيع قطعة أرض بما عليها من مبانى فأنخدع المجن عليه وسلمه المبلغ المدفوع بعد تحرير عقد البيع الابتدائي بالصفة المتحلة . . . وحيث إنه لما كان ذلك ، فإن انتحال صفة الوكالة كذبا عن محمود عبد الرحمن ممثل ورثة البراد بعد التحديد السالف في وصف التهمة المسندة للتمم الأول بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ لمحكمة أول درجة أن تعرض لها لأن القانون لا يبيح لمحكمة الجنح أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية . وذلك نزولا على حكم القانون في المادة ٣٠٧ إجراءات جنائية وبذا ينحصر نطاق الوكالة الكاذبة فيمن وردت أسماؤهم فقط في وصف التهمة كما ساقته النيابة . وحيث إن الثابت من صورة العقد الشمسية المقدمة من المدعى بالحق المدني أنهم جميعا وقعوا كبائعين وأقروا في محضر جمع الاستدلالات على ما سبق سياقه بواقعة التوقيع على العقد الابتدائي وكان اشترائط توقيعهم في البند السادس من العقد بعد اخطارهم بعنوان وكيلتهم المتهم الأول بشهر على الأكثر . وحيث إن مؤدى هذا الاشتراط وتام تنفيذه من جانب من انتحل المتهم الأول صفة الوكالة عنهم الذين صدر العقد بأنهم جميعا ضامنون متضامنون ، بائعون كطرف أول ، مؤدى ذلك ودلالته القاطعة ، أن ثمة غشا لم يقع من جانب المتهم الأول بله الثاني ذلك لأنه يشترط للعقاب على النصب أن يكون قد ارتكب بنية الغش ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المتهم يعلم أنه يستولى على مال المجنى عليه بطريق الاحتيال وأن يكون قد تعمد خدعه بالوسائل التي ارتكبها سواء كانت من قبيل الطرق الاحتيالية أم كانت باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير



صحيفة أم بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه وأن يكون قد رعى بذلك كله إلى سلب ثروة المجنى عليه كلها أو بعضها . وحيث إن ثمة غشاً لم يتصور واقعة البيع لأن المالكين الأصليين وقعوا على العقد مع المتهم الأول عن نفسه وبذا تكون الصفقة حقيقية لا خداع فيها وينعدم القصد الجنائي وهو أحد أركان جريمة النصب . ولم يبيع المتهم الأول على السياق المتقدم ما لا ليس مملوكاً له ولا له حق التصرف فيه طالما أن البائعين الموقعين على العقد هم المنصوص عليهم في صورة ضامنين متضامنين بل يكون البيع صدر صحياً ممن يملكه من المالكين الأصليين أو على الأقل أجازوه والاجازة تصبح العقد أو التصرف باثراً رجعي بلا جدال في ذلك .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده الأول بوصف أنه توصل بطريق الاحتيال للاستيلاء على المبالغ المبينة بالمحضر الموض الصياد بأن ادعى صفة كاذبة هي أنه وكيل عن كل من خليل وجميل ووحيدة وقدرية وبثينة أحمد عبد الرازق ومفوض عنهم ببيع قطعة أرض بما عليها من مباني فانتدع المجنى عليه وسلم المبلغ المذكور له وتحرق عقد البيع الابتدائي بالصفة المتحلة . ومحكمة أول درجة ذكرت في أسباب حكمها أن المتهم استولى على هذه المبالغ من المدعى بالحق المدني بادعاءه الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبينة أسماؤهم في عقد البيع الابتدائي ومن بينهم محمود عبد الرحمن ممثل ورثة خليل صالح البراد وبتصرفه بالبيع في حصة هؤلاء الملاك بدون وجه حق وفصلت في الدعوى على هذا الأساس .

وحيث إنه وإن كان الوصف الذي رفعت به الدعوى تدخلا في اتحال المطعون ضده الأول صفة الوكالة عن محمود عبد الرحمن ممثل ورثة خليل البراد إلا أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع من طرف الخصومة أمام تلك المحكمة اتهاماً ودفاعاً . لما كان ذلك ، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي أن يفصل في التهمة المستندة إلى المطعون ضده الأول على أساس أنه اتحل صفة الوكالة عن ممثل آل البراد بالإضافة إلى ملاك العقار الآخرين الذين وردت أسماؤهم في وصف التهمة ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى وهي تهمة النصب بالتعديل وما دام أنه يحق للمحكمة أن

تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة ،  
والتي دارت عليها المرافعة إذ أن المطعون ضده الأول لم يسأل في النتيجة إلا عن  
جريمة النصب التي كانت مبرومة على بساط البحث . لما كان ذلك ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ ذهب الى أن انتحال صفة الوكالة كذبا عن محمود عبد الرحمن  
ممثل ورثة خليل صالح البراد بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ للمحكمة أول درجة  
أن تعرض لها يكون قد خالف القانون في هذا الشق من الدعوى . ولما كان  
هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب  
التي رفعت بها الدعوى في هذا الشق منها ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية  
يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الدعوى المدنية  
في هذا الخصوص . أما في خصوص ما أناره الطاعن من انتحال المطعون ضده  
الأول صفة الوكالة عن باقي ملاك العقار فيمن عدا آل البراد ، فإن الثابت بالحكم  
المطعون فيه أن المحكمة في النطاق الذي أفصحت عن تقيدها به عرضت له قد  
البيع الابتدائي الذي أبرمه المطعون ضده الأول مع الطاعن وتبينت أنه يشمل  
على نص يشترط توقيع البائعين على العقد مع المطعون عليه بصفته وأن الملاك  
المبينة أسماؤهم في وصف التهمة قد وقعوا على هذا العقد بما يفيد اقرارهم  
للبيع واستخلصت المحكمة من ذلك أن غشا لم يقع من جانب المطعون عليه  
وهو استخلاص سائغ قائم على أسباب تنبجه . كما أن ما يثيره الطاعن من أن  
الجريمة وقعت تامة في تاريخ التصرف في العقار بالبيع وذلك بادعاء المطعون  
عليه الوكالة كذبا عن ملاك العقار ولا يجوزها أن يكون قد حصل على توقيعات  
لهؤلاء الملاك في تاريخ لاحق فمردود بأن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش  
والاحتيال ، والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كونه ائلا للاحتيال  
يجب أن تكون موجهة الى خدع المجنى عليه وغشه وقد استخلصت المحكمة كما تقدم  
أن غشا لم يقع من المطعون عليه . لما كان ذلك ، فإن ما ينهيه الطاعن  
على الحكم في هذا الشق من وجهي الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه مع نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من رفض  
الدعوى المدنية عن انتحال المطعون ضده الأول صفة الوكالة عن آل البراد  
لم يعد هناك محل لبحث الوجه الرابع المبني على الاخلال بحق الدفاع بعدم اجابة  
المحكمة طلب الطاعن سؤال ممثلهم .



## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس  
وحسين السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ القضائية

قمار . تقض . " أحوال الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " .  
" سلطة محكمة النقض " جريئة .

( أ ) الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ :  
لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أهد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن  
يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحا  
للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصا  
لغرض آخر . مثال .

( ب ) إغفال الحكم المطعون فيه القضاء بالغرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس إعمالا للمادة ٣٥٢  
عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود استثناء مرفوع  
من النيابة . لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ ، طالما أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه  
وله ذلك ، حتى لا يضار الطامن بطعنه .

١ - لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢  
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل قد  
أهد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله  
في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا - للاعبين يدخلونه في الأوقات  
المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى لو كان مخصصا لغرض آخر .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص فيما أورده في منطوق سائق أن الطامن

فتح مسكنه لألعاب القمار وأعدده ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط ، فإن ما ذكره الحكم يكفي في صحيح القانون لتطبيق المادة سالفه الذكر .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالغرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس إعمالاً لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة ، إلا أنه لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه ، ولا يضار الطاعن بطعنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/٨/٢٩ بدائرة السويس : "أدار مسكنه لألعاب القمار وأعدده لدخول الناس فيه" . وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح السويس قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٨ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل ومصادرة جميع النقود والأمتعة التي ضبطت في منزله وكفالة ٢٠٠ قرش بلا مصروفات جنائية . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦١/٢/١١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها وجعلها خمسة عشر يوماً مع الشغل وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إدارة محل للعب القمار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اعتبر مسكنه معداً لألعاب القمار مع أن الناس الذين وجدوا فيه كانوا يلعبون الورق بقصد التسلية وتربطهم بالطاعن وبعضهم



البعض صلة الصداقة — كما ذهب الحكم إلى أن باب المسكن كان مغلقا ، ثم عاد في موضع آخر وقال بأن المسكن كان مفتوحا لدخول الناس للعب القمار ولم يستظهر الحكم المطعون فيه عنصرى الإدارة والإعداد وهما ركنان أساسيان للجريمة إذ أن الإعداد لا يتوفر إلا بتخصيص المسكن أو جزء منه للعب القمار وهو ما لم يتحقق من المعاينة .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى قوله "إن التهمة ثابتة قبل المتهم "الطاعن" مما أثبتته السيد رئيس مكتب حماية الآداب من أنه أجرى تحريات استبان منها أن المتهم يدير منزله للقمار وحدد وسيلة الدخول بالطرق على الباب ثلاثا وحدد طريقة اللعب باستبدال النقود بفيشات وحدد جعل المتهم بعشرة قروش عن كل دور يحدد بفيشة توضع فى كوب بيضاء ، والواقع الذى لامرأه فيه أن هذه التحريات جاءت دقيقة تعكس صورة عن حقيقة ما يدور فى منزل المتهم فلولم يكن الطرق ثلاثا على الباب هو علامة الدخول لما كان للمتهم أن يفتح الباب قبل أن يعدا الحجره الدائر بها لعب القمار بحيث يجعلها فى وضع لا يكشف عن اللعب ويخفى الفئجان الأبيض الذى ورد ذكره فى التحريات وضبطه الضابط وشهد فاسكى فارتيتان وأنطون ماونس وجورج جيوفى أن هذا الكوب يوضع به تعصيب المتهم فإذا أضيف إلى ذلك ما قرره المتهم نفسه فى محضر ضبط الواقعة بل وفى تحقيق النيابة من أن قمارا كان يلعب فى منزله وكان اللاعبون لا يجمعهم ببعضهم سوى الورق والقمار اللهم إلا علاقة تقوم بين كل اثنين منهم أولا تقوم فإن هذا يعنى فى جلاء أن المتهم يدير منزله لألعاب القمار لكل فرد من المجتمع مع شرط واحد هو أن يظمان له حتى يكون بعيدا عن عين الرقيب من رجال الشرطة وعلامة الاطمئنان الثلاث طرقات التى سلف بيانها " . ثم أضاف ردا على ما أثاره الطاعن من قيام صلة الصداقة بينه وبين من وجد بمسكنه وقت الضبط . "إن هذا القول مردود بما ثبت فى محضر ضبط الواقعة على لسانهم من أن كلا منهم لم يكن يعرف إلا

واحدًا على الأكثر من المضبوطين وما ذكره أحدهم ويدعى محب عبد الغفار عبد الغنى من أنه لا يعرف المتهم صاحب المسكن ولا تربطه به أى صلة وأنه إنما ذهب إليه مع الشافعى محمد محمد عيسوى مما يقطع بأن مسكن المتهم كان مفتوحاً لمن يريد دخوله من الجمهور للعب القمار بنقض النظر عما إذا كانت تربطهم صلة بالمتهم من عدمه . وكان الحكم قد خلص فيما أورده في منطق سائق، أن الطاعن قد فتح مسكنه لألعاب القمار وأعدّه ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط . لما كان ما تقدم، فإن ما ذكره الحكم يكفى في صحيح القانون لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ ولا يقدح في هذا قول الطاعن أنه لم يعد المكان خصيصاً لألعاب القمار وإنما اتخذ مسكناً خاصاً لذلك لأنه لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفى أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى لو كان مخصصاً لغرض آخر . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص الإدانة فيما لا تناقض فيه وكان ما ينهه الطاعن من قلة التناقض في خصوص ما أورده عن إغلاق باب المسكن ثم وصفه هذا المسكن بأنه مفتوح لدخول الناس ما ينهه من ذلك مردود بأن منطق الحكم يؤدي إلى أن ما ذهب إليه الطاعن من إغلاق باب المسكن لا يرفع عنه صفة تردد الناس بغير تمييز للعب القمار فيه وهو استخلاص سائق لا تناقض فيه . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الحكم بالغرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس إعمالاً لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة إلا أنه لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه ولا يضار الطاعن بطعنه .



## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
عادل يونس ، وحسين صفوت الميركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

( ١١٥ )

الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ القضائية

(١) حكم ” ببياناته “ . ” ما لا يبطله “ .

إغفال الحكم بالإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها . لا يبطله  
ما دام أن أمر الإحالة الذي أعلن به قد تضمن وصفا للتهمة ولمواد القانون المنطبقة عليها  
وما دام الحكم قد اشتمل في أسبابه على مواد القانون التي عوقب المتهم بموجبها .

(ب) حكم . ” ما لا يعيبه في نطاق التدليل “ .

خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه ما دام لا يتصل بحكم القانون على الواقعة  
وما دام أن الدعوى لم تنقض بمضى المدة .

(ج) قانون أصلح . وصف التهمة . عقوبة . مواد مخدرة . دفاع .  
” الإخلال بحق الدفاع “ . ” ما لا يوفره “ .

صدور قانون أصلح لتهمة أثناء محاكمة . إعماله وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير  
للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم .

مثال : رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١  
لسنة ١٩٥٢ . صدور قانون أصلح . هو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .  
استظهار حكم الإدانة ” قعد الإتجار “ في حق المتهم . عدم اعتباره تعديلا للتهمة .

عقوبة . مواد مخدرة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ . تبعا لخطورة الجاني ودرجة أفعاله ومدى تردده في هوة الاجرام .

(د) دفع . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

الدفع بتلقيق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية . الرد عليها صراحة من المحكمة .  
غير لازم . يكفي أن يستفاد الرد ضمنا من أدلة الإثبات التي أوردتها حكم الإدانة .

١ - إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله ما دام أن أمر الإحالة الذي أعلن به تضمن وصفا للتهمة .  
ومواد القانون المنطبقة عليها وما دام الحكم قد اشتمل في أسبابه على مواد القانون التي عوقب الطاعن بموجبها .

٢ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه ، طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

٣ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها ثبوت حيازته أو إحراره لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة والذي تدرج في العقوبات تبعًا لخطورة الجاني ودرجة إيمه ومدى ترديه في هوة الإجرام وقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات "بقصد الاتجار" - وهي في هذا لم تتعد الواقعة التي أقيمت بها الدعوى وتناولها الدفاع في صرافته - فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرًا للتهمة مما يقتضي لفت



نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع إعمالا للسادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما ينفي عن الحكم حالة الإخلال بحق الدفاع .

٤ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ، مادام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٧/٦/٢٣ بدائرة قسم السويس محافظة السويس : "أحرز مخدرات «أفيونا» في غير الأحوال المصرح بها" . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ح و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق . فقورت الغرفة بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر من المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المرفق به بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو البطلان في الإجراءات ذلك أن من تولى الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات وهو الأستاذ أحمد بدوى غير مقيد بجدول المحامين كما يبين من الشهادة المرفقة بأسهاب الطعن والمصادرة من نقابة المحامين ولا يصحح الإجراءات أن يكون قد حضر مع الطاعن محام آخر هو الأستاذ كحيل نصر متدبا من غرفة الاتهام مادام أنه لم يبد دفاعا وانضم إلى الدفاع الذى أبداه الأستاذ أحمد بدوى وهو ليس محاميا .





تطبيقها . لما كان ذلك ، وكان اغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله ما دام أن أمر الإحالة الذي أعلن به - كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - قد تضمن وصفا للتهمة ولمسواد القانون المنطبقة عليها وما دام الحكم قد اشتل في أسبابه على مواد القانون التي هرقب الطاعن بموجبها . أما ما يشيره الطاعن من خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة فانه يفرض محضه لا يعيبه . طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو الاخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة غيرت وصف التهمة من احراز في غير الأحوال المصرح بها قانونا إلى احراز بقصد الاتجار دون أن تنبه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التغيير مخالفه لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه احرز مخدرات ( أفبونا ) في غير الأحوال المصرح بها بالتطبيق لأحكام المواد ٢/١ - ٣٣/حو ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق ومحكمة جنابات القاهرة سمعت الدعوى ودانت الطاعن بمحكمها المطعون فيه وطبقت في حقه المواد ١ - ٢ - ٣٤ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المرفق به على اعتبار أنه القانون الأصاح وبوصف أن الاحراز بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لتعديل وصف التهمة من احراز المخدر في غير الأحوال المصرح بها إلى احراز بقصد الاتجار دون لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه ، مردودا بأن المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ التي أقيمت بها الدعوى الجنائية لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة

المنصوص عليها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة أن يثبت اتجار المتهم فى الجواهر المخدرة وإنما يكفى لتوقيعها ثبوت حيازته أو إحرازه لها . وليس نعمة محل لتطبيق العقوبة المحففة التى نص عليها فى المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وإذ صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى أثناء سير المحاكمة وهو الأصلح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذى أقيمت الدعوى الجنائية فى ظله وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإن ما أجرته المحكمة من أعمال القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى حق الطاعن يعد تطبيقاً سليماً للقانون ، ولما كان هذا القانون قد تدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى ترديه فى هوة الإجرام وقدر لكل حالة العقوبة التى تناسبها وكان الحكم قد استظهر قصد الاتجار لدى الطاعن وهى واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها طالما يقيمها على أسباب مائغة — وهو ما لم يخطئ فيه الحكم . فمن واجبه أن يتزل حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى حق الطاعن . وهو فى هذا لم يتعد الواقعة التى أقيمت بها الدعوى أصلاً وتناولها الدفاع فى مرافعته . ومن ثم فلا يعد هذا الأمر تغييراً لوصف التهمة يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع مما ينهى عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه فى الوجه الرابع قصوره فى التسبب إذ دفع الحاضر معه بأن المخدر المضبوط فى حقيبته قد دس عليه ممن يدعى محمد متولى الذى اعناد تهريب المخدرات بدسها على الأشخاص ثم الحصول عليها منهم بعد ذلك بطريق التهديد وطلب إلى المحكمة تحقيق دفاعه ولكنها التفتت عنه ولم ترد عليه فى أسباب حكمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مرض إلى دفاع الطاعن من أن مجهولاً وضع المخدر فى حقيبته فى غفلة منه على أن يستردها منه بعد خروجه من دائرة الجمر كورد عليه بقوله ” وحيث إن هذا الدفاع لم يؤيد بأى دليل وهو فى ذاته دفاع غير معقول إذ لا يعقل أن يترك أحد كمية المخدر الكبيرة المضبوطة للتمهم بالطريقة التى بينها دون أن يكون بينهما اتفاق أو علاقة سابقة خاصة وأنه غير واثق



من إمكان استعادتها منه فضلا عن أن ما بدا على المتهم من ارتباك عند الشروع في تفتيشه يدل على علمه بوجود المخدر في حقيبته ومن ثم يكون دفاع المتهم غير قائم على أى أساس "لما كان ذلك . وكان الحكم قد اطمأن إلى الأدلة التى كون منها معتقدة فى الدعوى ، ورتب عليها النتيجة السائغة التى خلص إليها ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة امتنادا إلى أدلة الإثبات التى أوردها الحكم ، ومع ذلك فقد تصدى الحكم لهذا الدفاع ورد عليه ردا سائغا بما يدحضه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الحشن ،  
وأديب نصر ، ومختار رضوان ، وأحمد موافي .

( ١١٦ )

### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) سب . " علانية " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

( ١ ) إثبات الحكم أن الطاعن سب المدعى بالحق المدنى فى الطريق العام — وهو مكان  
عمومى بطبيعته — توافر ركن العلانية قانونا . الذى على الحكم بالقصور . على  
غير أساس .

( ب ) تعرف حقيقة ألقاظ السب . المرجع فى ذلك : بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لقهم  
الواقع فى الدعوى . مثل .

( ج ) محاكمة . " إجراءاتها " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

أساس المحاكمة الجنائية : هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفوى الذى  
يجريه بنفسه ، ويوجهه الوجهة التى يراها موصلة للحقيقة . التحقيقات الأولية السابقة  
على المحاكمة . اعتبارها تمهيدا لذلك التحقيق الشفوى . عدم خروجها من كونها من  
مناصر الدعوى المعروضة على القاضى . أخذها بها إذا اطمأن إليها وإطراحها إذا لم  
يصدقها .

( د ، هـ ) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . شهود . محاكمة الموضوع .

( د ) وزن أقوال الشهود . من شئون محاكمة الموضوع . أخذها بشهادة شاهد يفيد أطرافها  
جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

( هـ ) للحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما داه . الذى على الحكم بإطراحه  
أقوال شاعدى النفى وأخذة بأدلة الثبوت فى الدعوى . جادل فى تقدير الأدلة . عدم  
جواز إثارته أمام محكمة النقض .



١ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - مما يتوافر به ركن العلانية قانونا . فان نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

٢ - المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني هلنا وتضمن سبه طعنا في عرضها وخدشا لسمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات فان الحكم إذ عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة في هذه المادة يكون صحيحا .

٣ - من المقرر أن أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة ، وأن التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة لا تعتبر إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي وأنها بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي ، يأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يصدقها .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود من شئون محكمة الموضوع ، وأنها متى أخذت بشهادة شاهد ، فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

٥ - للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما يطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ومن ثم فان ما ينعماه الطاعن عليها أنها أطرحت أقوال شاهدي النفي وأخذت بأدلة الثبوت في الدعوى يكون على غير أساس ، ولا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة باب شرقى الجزئية ضد الطاعن بصحيفة أعلنت إليه بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٠ متهمه إياه بأنه فى يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم باب شرقى محافظة الاسكندرية: "اعتدى عليها بالسب والقذف الذى يحس عرضها وشرفها". وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات — وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وبتغريمه عشرة جنيها وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا مع إلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها وألزمته بالمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ نونبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بشقيه المدني والجنائى واعفت المتهم من المصاريف الجنائية وألزمته المصاريف المدنية والاستئنافية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور فى التسبيب والخطأ فى الإسناد ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى التدليل على إدانة الطاعن على شهادة شهود الإثبات دون بيان أسمائهم أو مؤدى شهاداتهم كما أنه لم يحدد الوقائع التى دانه بها ولم يبين ركن العلانية الذى تحقق به جريمة السب المستندة إليه كذلك لم يعن الحكم بالرد على ما استهدفه الطاعن من تقديم صورة المذكرة ٤٧ أحوال سيدى جابر يوم ١٦/١٢/١٩٥٩ التى تضمنت تبليغ زوج المدعية بالحق المدني والعقيب عبد العاطى هلال الذى كان فى ضيافته بالواقعة فقد استدلى الطاعن به على أن واقعة السب المستندة



إليه لم تحدث إذ قال الضيف في تلك المذكرة إن الطاعن قد التقي به أثناء نزوله لا أثناء صعوده ولأن كلا من الضيف وزوج المدعية بالحق المدني لم يقطع فيها بقاءه للطاعن الذي كان بسيارته على البحر ومن ثم تنفي واقعة السب المسندة إليه في اللقاء المزعوم ولأن المذكرة تدل على أن العبارات المنقول بصورها من الطاعن والتي تنطوي على السب والقذف المخدش للعرض لم تصدر منه لأن العبارات التي وردت بالمذكرة لا تحمل هذا المعنى ولا تنطوي على إسناد العيب للمدعية بالحق المدني وإنما تناول معان أخرى . ورغم ذلك كله فإن الحكم لم يعرض له في أسبابه بما يفنده أو يزيل التناقض بينه وبين ما جاء بأقوال الشهود بل اقتصر على تركية أقوال الشهود في عبارة عامة لا تكفي للرد عليه . كذلك قدم الطاعن رسماً هندسياً يبين المسافة التي تفصل شارع زهرة الذي يقع به منزل المدعية بالحق المدني من أقرب نقطة منه إلى طريق الكورنيش الذي ورد بمذكرة الأحوال أن الطاعن كان واقفاً فيه بسيارته تبلغ ٢٥٠ متراً ومن ثم يكون مستحيلاً على المدعية بالحق المدني وأخيها وأختها والشاهد حليم ميخائيل وهم في شارع زهرة أن يسمعوا أو يروا شيئاً إن كان ثمة لقاء قد حصل بالفعل بين زوج المدعية بالحق المدني وضيفه وبين الطاعن ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذه المسألة بالرد . كما أثبت الطاعن أن الشاهد حليم ميخائيل لا يسكن بشارع زهرة رقم ١٠ الذي زعم أنه يسكن به ودل على ذلك بما جاء بإجابة بواب المنزل وشيخ الحارة على أصل الإنذار المعلن إليه في ٣/٥/١٩٦٠ بعد الواقعة بأيام فأغفل الحكم المطعون فيه الرد على ذلك المستند مع ما يحمله من دلالة على اختلاق الشاهد لشهادته . كما أ طرح أقوال شاهدي النفي بمنولة صلاتهما بالطاعن ولأن شهادتهما متأخرة دون أن يكشف عن تلك الصلة ورغم أن تراخي الشهادة لا محل له في صحة الاستدلال وعدمه . ولأن الحكم المطعون فيه أثبت أن شهود الإثبات قد انعقد إجماعهم على عبارات السب والقذف التي أوردها نقلاً عن صحيفة الدعوى في حين أن العبارات الواردة في أقوال هؤلاء الشهود قد اختلفت في محضر الشرطة هنا في محضر الجلسة فضلاً عن اختلافها عما ورد في مذكرة الأحوال رقم ٤٧ سيدي جابر ولم يبين الحكم كيفية اعتبارها من السب الذي تنطبق عليه المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بما أنشأ لنفسه وتبناه من أسباب الحكم المستأنف قد حدد شهود الإثبات في الدعوى ومؤدى شهاداتهم تفصيلا واستخلص إدانة الطاعن من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه مبينا الواقعة موضوع الإتهام ومستظهرا عناصر الجريمة المسندة إلى الطاعن كما هي معرفة به في القانون. وذلك بما مؤداه أن الطاعن اعترض سبيل النقيب عبد العاطى هلى فى الطريق العام وكان قادمًا لزيارة زوجته فسأله عن وجهته ثم سب المدعية بالحق المدنى بقوله "أنت طالع الكرخانة وأن الست دى وسخت سمعة البيت" وقد أهد ترديد هذه الألفاظ مرة ثانية فى حضور زوجها وزائره حينما نزلا لمقابلته كما أورد الحكم فى معرض بيان أدلة الدعوى أن المدعية بالحق المدنى ذكرت هذه الوقائع فى محضر الشرطة وبجلسة المحاكمة وأن أقوالها قد تأيدت بشهادة زوجها يوسف رباط والنقيب عبد العاطى هلى اللذين فصل الحكم شهادتهما وشهادة حليم ميخائيل نعمة الله فيما يتصل بواقعة السب الثانية. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية فى الطريق العام وهو مكان عمومى بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس. ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعن وأقوال شاهدى نفيه أمام محكمة أول درجة وأشار إلى مضمون مذكرة الأحوال التى تضمنت تبليغ زوج المدعية بالحق المدنى والنقيب عبد العاطى هلى بالحادث كما أشار إلى الرسم الهندسى الذى قدمه الطاعن لبيان موقع منزله من طريق الكورنيش وانتهى إلى أن المحكمة تطمئن إلى أقوال الشهود وتأخذ بها دليلا على وقوع الجريمة وثبوتها قبل الطاعن مطرحا شهادة شاهدى النفى لعدم اطمئنان المحكمة لأقوالهما لصلتهم بالطاعن ولإدلائهما بها بعد فترة طويلة من الزمن، ولما كان من المقرر أن أساس المحاكمة الجناية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفهى الذى يجريه بنفسه والذى يديره ويوجهه الوجهة التى يراها موصلة للحقيقة وأن التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة لا تعتبر إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهى وأنها بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضى يأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يصدقها لما كان ذلك، فإنه لا تريب على المحكمة إن هى أخذت بأقوال الشاهدين يوسف رباط وعبد العاطى هلى بجلسة المحاكمة ومحضر الشرطة وإن اختلفت مع ما أثبت



على لسانهما في مذكرة الأحوال المحررة يوم الحادث والمقدمة صورتها في الدعوى ،  
ولما كان الطاعن لم يتنغ من تقديم صورة مذكرة الأحوال والرسم المقدسى  
الذى بين به موقع منزله من طريق الكورنيش وصورة الإنذار التى ورد بها أن  
الشاهد حليم ميخائيل لا يسكن بالشارع الذى وقع به الحادث غير التشكيك  
في أدلة الثبوت . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود من شئون محكمة الموضوع  
وأنها متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات  
التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها لما كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة  
إن هى التفتت عن المستندات التى أشار إليها الطاعن كعناصر فى الدعوى ولا يجوز  
الجلد فيها أمام هذه المحكمة لكونه من الأمور الموضوعية ويكون ما ينعاه الطاعن  
بالقصور فى هذا الصدد لا محل له . ولما كان ما قالته المحكمة فى الحكم المطعون فيه  
عن العيلة بين الطاعن وبين شاهدى الفنى له أصله الثابت فى الأوراق إذ أن أحد  
الشاهدين حداد كان يعمل فى إصلاح باب منزله والآخر بواب لمنزل مجاور له كما أنهما  
لم يدليا بأقوالهما إلا متأخرين ، وكان للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تظمن إليه وتطرح  
ما عداه ، لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن عليهما أنها أطرحت أقوالهما وأخذت بأدلة  
الثبوت فى الدعوى يكون على غير أساس ولا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى تقدير  
أدلة الدعوى بما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون  
فيه قد أورد أن المدعية بالحق المدنى ذكرت أن الطاعن سب وقذف فى حقها  
فى مواجهة النقيب عبد العاطى هلل بقوله ” إنت طالع الكرخانة الست دى  
وسخت سمعة البيت “ وأنه أعاد ترديد هذه العبارات فى حضور النقيب عبد العاطى  
هلل وزوجها حين نزلا لمقابله فى الطريق العام وأورد الحكم أن زوج المدعية  
والنقيب عبد العاطى قد ذكرا ما محصله أن الطاعن سب وقذف المدعية  
فى مواجهة زوجها بقوله ” مارى مرانك وسخت البيت ودابما اليوز باشى ده يحضر  
عندها “ كما أورد أن الشاهد حليم ميخائيل نعمة الله شهد أنه سمع الطاعن يخاطب  
زوج المدعية بالحق المدنى بقوله ” إحنا فتحينا كرخانة والا إيه كل يوم واحد  
طالع وواحد نازل “ وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعن سب المدعية بالحق  
المدنى علنا وتضمن سبه طعنا فى عرضها وخدشا لسمعتها ولما كان المرجع فى  
تعرف حقيقة الأنفاظ هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى  
الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض فإن الحكم لا يعتبر أنه أخطأ فى

الإسناد حين يكون بين بعض أقوال المدعية بالحق المدني وشهودها وبعضها الآخر زيادة أو نقصا في الفاظ السب ويكون ما يتعاه الطاعن عليه في هذا الصدد لا محل له ، ولما كان نعت المدعية بالحق المدني بأنها " بطالة وتمشي مشى مش كويس ودأىما البوز باشى ده يحضر عندها في البيت " يتضمن طعنا في عرضها وخدشا لسمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات . فإن الحكم المطعون فيه إذ هاقب الطاعن بالعقوبة المقررة في هذه المادة يكون صحيحا ويكون النعى عليه في هذا الصدد بالخطأ لا يكون له سند . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن في موضوعه يكون مل غير أساس متعينا الرفض .

---



## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى فلم نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ، وحسين صفوت المركي ، ومحمد صبرى ، محمد محمد محفوظ .

( ١١٧ )

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ قضائية

( أ ) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" محكمة الموضوع . إثبات "شهود" .

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة دلي بباط البحث الصورية الصحيحة للرواية حسبما يؤدي إليه اقتناعها . حقها في أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها مائتفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق . لها في سبيل ذلك أن تقول في قضائها على رواية الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخره . مرجع الأمر إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه . مثال .

( ب ، ج ، د ) هناك عرض . قصد جنائى . ظروف مشددة . اغتصاب سند بالتهديد . " شروع في اغتصاب سند بالتهديد " .

( ب ) جريمة هناك العرض . توافرها : بكشف الجنائى عن جز من جسم المجنى عليه بعد من العورات التى يحرص على صونها وجبها عن الأنظار ، ولولم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش . علة ذلك : لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياة العرضى للمجنى عليه .

( ج ) القصد الجنائى في جريمة هناك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجنائى إلى للفعل ونتيجته .

لا عبارة بما يكون قد دفع الجنائى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها . يصح للمقاب ولو لم يقصد الجنائى بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

(د) ركن القسوة والتهديد في جريمة هتك العرض ، وركن الإكراه في جريمة اغتصاب السندات والمزروع فيها بالتهديد . تحقيقه : بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا لارتكاب الجريمة . سواء بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح .

#### (هـ) ارتباط . عقوبة " تعدد العقوبات "

مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجز على إحداها حكم من الأحكام المعقبة من المسؤولية أو من العقاب . هـ ذلك : تمامك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقر لها أحد العقوبات لا يفقدها كيانها ولا يفتي المحكمة من التصدي لها والدليل على نسبتها إلى المتهم وإلا تعين عليها تبرئته منها .

١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذه دون ما تعرض عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم أخذه بإحدى روايات المجنى عليها التي لها ما أخذها من شهادتهما أمام المحكمة دون باقي رواياتهما في الأوراق أو إطراحه أقوال بعض الشهود الآخرين لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين عقيدتها في الدعوى .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرم على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لمعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان ويكافئ القنطرة .



٣ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هناك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعله أو بالعرض الذي توخاه منها ، فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

٤ - من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هناك العرض وركن الإكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

٥ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو من العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها مكانها ولا يعنى المحكمة من التصدي لها والتدليل على نسبتها إلى المتهم ، بحيث إذا لم تر إمكان هذه النسبة تعين عليها تبرئته منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/١٢/٣٠ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة "أولاً : هناك عرض على نبيل عبد الفتاح وسيد عبد المنعم محمد بالتهديد بأن صوب نحوهما مسدسه بعد أن عمره بمقذوف نارى وهددهما بإطلاق النار عليهما إذا لم يتخلعا مسرواليهما فقاما بخلعهما وكشفا عن عوراتهما تحت تأثير هذا التهديد . ثانياً : اغتصب بالتهديد من على نبيل عبد الفتاح سندا مئبنا لحالة أدبية وقانونية بأن صوب نحوه مسدسا بعد أن عمره بمقذوف نارى وهدده بإطلاق النار عليه إن لم يجر لإقرارا يوقع عليه ويثبت به أنه دخل إلى مسكنه بقصد ارتكاب جريمة هناك عرض به وأنه قد تعدى عليه بالضرب وتوصل

بهذه الوسيلة من التهديد إلى اغتصابه هذا السند . ثالثا : شرع في اغتصاب سند بالقوة والتهديد من سيد عبد المنعم محمد متبعا لحالة أدبية وقانونية . بأن صوب نحوه مسدسا . بعد أن عمره بمقذوف ناري وهدده باطلاق النار عليه إن لم يحرر إقرارا بمثل ما اغتصبه من على نبيل عبد الفتاح على النحو السالف بيانه وأوقف أثرا لجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبسا بجريمته . رابعا : ضرب على نبيل عبد الفتاح فأحدث به الإصابات الموصوفة بالمحضر والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . خامسا : ضرب سيد عبد المنعم محمد فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته . بالمواد ١/٢٦٨ و ٣٢٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٣٢٥ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى سيد عبد المنعم محمد بحق مدني قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحاكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني سيد عبد المنعم محمد مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائمه تلك العرض بالقوة واغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد والضرب قد شابه خطأ وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب كما أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على بطلان وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم قد حول في الإدانة على إحدى روايات المجني عليها على اعتبار أنها الرواية الوحيدة لهما في حين أن الأوراق تضمنت عدة روايات لهما تنفي عن الطاعن قيام القصد الجنائي لديه وتهديده باستعمال السلاح قبل نزع ملابس المجني عليها كما تنفي عنه مسامحة بجسمهما فضلا عن أن الطاعن قد تعرض للاغماء مرتين وتناول دواء "الكورامين" لمرضه بالقلب وهو ما أقرب به



المجنى عليهما وكان في مكنتهما تجريده من المسدس المقول بأنه استعمله في تهديدهما هذا بالاضافة إلى ما شهد به "حامد امام" من أن المجنى عليهما قد خلعا ملابسهما نكاية في الطاعن وثبت وجود ضغائن بين المدعى بالحقوق المدنية وبين الطاعن على النحو الذي استظهره الحكم مما يصم الدليل الذي أسس عليه الحكم قضاءه بالفساد كما قصر الحكم في الرد على دفاع الطاعن الموضوعي المؤسس على أدلة تظاهره من شأنها إهدار أدلة الثبوت ولم يستظهر العناصر القانونية لجرائم هتك العرض واغتصاب السندات ولم يعن بالرد على ما دفع به من وجوده في حالة دفاع شرعي بالنسبة إلى جريمة الضرب اللتين دين بهما هذا إلى ما تردى فيه الحكم من بطلان يمثل في تدوينه تاريخا لصدوره يختلف عن التاريخ الصحيح الذي ورد بمحضر جلسة المحاكمة مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم هتك العرض بالقوة واغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد والضرب التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهما وضابط شرطة النجدة . وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب به الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البعث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى إطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه ، فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم أخذه بإحدى روايات المجنى عليهما التي لها مأخذها من شهادتهما أمام المحكمة دون باقي رواياتهما في الأوراق أو إطراحه أقوال بعض الشهود الآخرين لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين عقيدتها في الدعوى ، وكان الحكم قد استظهر ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الإكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها

بالتهديد بما يتوافر به هذا الركن في صحيح القانون ذلك بأنه من المقرر أنه يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . أما ما ينازع فيه الطاعن من أن هذا التهديد كان لاحقا لتخلي المجنى عليهما من ملابسهما وتعريض عورتها لأنظاره فلا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها من معاصرة فعل التهديد للجرائم التي دين بها الطاعن وترتيبها عليه مما لا يقبل معه معاودة التصدي له أمام هذه المحكمة . ولما كان الحكم قد اثبت على الطاعن مقارفته جريمة هتك العرض بالتهديد بركنها المادى والمعنوى بما أورده من اجترأ الطاعن على إرغام المجنى عليهما على خلع بنطلونهما وسروالهما والكشف عن جزء من جسم كل منهما يدخل صرفا في حكم العورات وتعريضه لأنظاره مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ولو لم يصاحب هذا الفعل أية اشتطالة إلى جسمى المجنى عليهما . على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقرن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطرى ولا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بجسمى المجنى عليهما . ذلك بأن الأصل أن القصد الجنائى في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته وهو ما استخلصه الحكم في منطق سليم في حق الطاعن . ولا حيلة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في معرض نفيه الاتهام عنه . هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعته في مناقبتها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها



الحكم . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصوره في الرد على ما دفع به في جلسة المحاكمة من قيام حالة الدفاع الشرعى في حقه بالنسبة إلى جريمتى الضرب اللتين دين بهما فإنه وإن كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار هذا الدفاع بالفعل مما كان يقتضى من الحكم ردا لما يترتب عليه من أثر في تقدير مسأله الجناثية عن الجريمتين المذكورتين ، إذ أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة ، لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو من العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقررة لها أشد العقوبات لا يفقدها كيانها ولا يعفى المحكمة من التصدى لها والتدليل على نسبتها إلى المتهم بحيث إذا لم ترامكان هذه النسبة تعين عليها تبرئته منها إلا أنه لا جدوى للطاعن من هذا النعى طالما أن الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الأشد المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ بعد أن عامله بموجبيات الرأفة طبقا للمادة ١٧ ، تلك العقوبة التى تدخل أيضا في نطاق العقوبة المقررة لجريمة هتك العرض بالتهديد التى اثبتها الحكم في حق الطاعن . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بقالة النص فيه على صدوره بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٦٣ على خلاف الحقيقة التى أفصحت عنها محاضر جلسات المحاكمة الدالة على صدوره يوم ٦ من يناير ، ما يثيره من ذلك مردود بأن الواضح من الاطلاع على الحكم أنه وإن كان قد أثبت في نهايته صدوره بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٦٣ على خلاف ما ورد بمحاضر جلسات المحاكمة من أنه بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ وهو التاريخ الصحيح على ما تنطق به الأوراق إلا أن هذا الخطأ لا يبدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى في أثناء التدوين الذى لا يقدح في سلامة الحكم ولا تأثيره على حقيقة ما حكمت به المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،  
وأديب نصر ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١١٨)

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٣ القضائية

تشرد . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . دفاع . "الاخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره" .

مناط العقاب في تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها . المادة ٤ من  
المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ثبوت أن للراة وسيلة أخرى مشروعة . عدم اعتبارها متشردة . معالجتها بقوبة الجريمة  
التي قارفتها . مثال .

تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه  
لا تسرى أحكام التشرد على المرأة إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة . وقد  
استقر قضاء محكمة النقض في تفسير هذا النص على أن مناط العقاب في تشرد  
المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة  
أخرى مشروعة فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارفتها .  
ولما كانت الطاعة قد دافعت بأنها تتقاضى ثقة شرعية من مطلقها وهونا من  
أهلها مما مؤداه أن لها وسيلة مشروعة للتعيش وهو دفاع جوهري كان لزاما  
على المحكمة أن تحققه لأنه لو صح لأمكن أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ،  
أما وهي لم تفعل ولم تشر إليه في حكمها أو تبدى رأيها فيه فان حكمها يكون  
قاصرا متعينا للنقض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ دائرة قسم مصر الجديدة: "عدت متشردة إذ اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش". وطلبت عقابها بالمواد ١/٢٤، ١/٢٤، ١/٢٤، ١/٢٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥. ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بوضع المتهمه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ امكان تنفيذ الحكم عليها في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية مع النفاذ. فاستأنفت المتهمه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة بجريمة التشرّد بسبب الحكم عليها في جريمة إدارة منزل للدعارة مع أنها تعول في معيشتها على نفقة شرعية تتقاضاها من مطلقها. ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعنة دافعت عن نفسها بأنها تعول في معيشتها على نفقة شرعية تتقاضاها من مطلقها فضلا عن عون أهلها لها ورغم ذلك فقد انتهت المحكمة إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها دون أن تعرض لذلك الدفاع، ولما كانت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه لا تسرى أحكام التشرّد على المرأة إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير ج. (٢) ج. ٠٢

هذا النص على أن مناط العقاب في تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارقتها، لما كان ذلك، وكانت الطاعنة قد دافعت بأنها تتقاضى نفقة شرعية من مطلقها وهونا من أهلها مما مؤداه أن لها وسيلة مشروعة للتعيش وهو دفاع جوهري كان لزاما على المحكمة أن تحققه لأنه لو صح لأمكن أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى أما وهي لم تفعل ولم تشر إليه في حكمها أو تبدى رأيها فيه فإن حكمها يكون قاصرا متعين النقض .

---



## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى قلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وحسين صفوت المركي ، ومحمد مبري ، ومحمد محمد محفوظ .

( ١١٩ )

### الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) إثبات . ” معايينة “ . تحقيق . ” إجراءاته “ . محكمة الموضوع .  
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ” مالا يوفره “ .

طلب المعاينة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته .  
طالباً أنه لا ينبغي له إلى فني للفعل المسكون للجريمة ، أو إثبات استحالة حصول  
الواقعة . مثاله .

(ب) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . دفاع . ” الإخلال بحق  
الدفاع “ . ” مالا يوفره “ .

طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . لا يقتضي من المحكمة رداً صريحاً  
مستقلاً : طالما أن الدليل الذي يستند منه ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة  
أو أن يذهب بصلاحيته الدليل المستند من أقوال هذا الشاهد في الإثبات .

(ج) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . إثبات . ” شهود “ .  
أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي عاقها الدفاع  
لملها على عدم الأخذ بها .

(د) فاعل أصلي . قتل عمد . شروع في قتل . مسئولية جنائية .

إثبات الحكم بأدلة سائغة وجوه الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت  
إطلاقه النار على المجنى عليهما تفيداً لقصد هما ا مشترك الذي يتنا النبذة عليه . تحقق  
مسئولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما وعمدها والشروع في قتل الآخر —  
كفاعلين أصليين . يستوي أن يكون مطلق العيار الثاني الذي قضى على المجنى عليه  
الأول معلوماً ومبيناً بالذات أم لا . المادة ٢/٣٩ عقوبات .

(هـ) إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . حكم . "تسببيه" . تسبیب . غير معيب .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . مرجعه إلى قاضي الموضوع . له كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لهذه التقارير والأخذ بما يظمن إليه منها والالتفات عما عداه .

(و) حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب . إثبات . "خبرة" . شهود .

مطابقة أقوال الشهود لمضغون الدليل الفني . لا يلزم . يكفي أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفني ، تناقضا يستصحب على الملاءمة والتوفيق . مثال .

(ز) حكم "تسببيه" . تسبیب غير معيب . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة . ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها . إغفال الإشارة إلى تحديد مسافة الاطلاق كما حددها التقرير الطبي الشرعى . لا يؤثر في سلامة الحكم .

(ح) حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب . محكمة الموضوع . إثبات . "شهود" .

الحكمة أن تعول في حكمها على ما تظمن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة . لها أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر .

(ط) نقض . "أسباب الطعن" . "ما لا يقبل من الأسباب" . إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع .

المنازعة في القوة التدللية لشهادة بعض الشهود . جدل موضوعي في العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها . عدم قبول التصدي له أمام محكمة النقض . علة ذلك : وزن أقوال الشهود وتقديرها من سلطة محكمة الموضوع .

١ - من المقرر أن طلب المعاينة من إجراءات التحقيق التي لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابته ، طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود : ولما كان الظاهر من الرد الذي



ذكره الحكم أن المحكمة لم ترفى طلب المعاينة إلا أنه قصد به إثارة الشبهة في أقوال الشهود ، وبررت رفضها بما أوردته من أسباب صائغة ، فإن المنازعة في هذا الذي انتهت إليه المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولا .

٢ - طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ، طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد في الإثبات .

٣ - الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزرها زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدهما المشترك الذى يتنا النية عليه ، فإن فى هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معا عن جنايتى قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع فى قتل الآخر - كفاعلين أصليين فيما طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى فى هذا أن يكون مطلق العيار النارى الذى قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أو غير معلوم .

٥ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى قاضى الموضوع الذى له كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه فى هذا كشأن سائر الأدلة ، فله مطلق الرأى فى الأخذ بما يطمئن إليه منها والاتفات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير .

٦ - ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق . ولما كان تحديد المسافات أمرا تقديريا ، فليس من شأن الخلاف فى ذلك بين أقوال الشاهد ورأى الخبر الفنى أن يهدر شهادة الشاهد ، مادامت المحكمة قد اطعمت إلى صحتها .

٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكتفى لتبرير اقتناعها بالإدانة مادامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها ، فلا يؤثر في سلامة الحكم أن يغفل الإشارة إلى تحديد مسافة الإطلاق كما حددها التقرير الطبي الشرعى .

٨ - للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر .

٩ - المنازعة في القوة التدليلية لشهادة بعض الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من ساطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر قضى "بأنقضاء الدعوى لوفاته" بأنهما في ليلة ١٢/١٢/١٩٥٠ الموافقة ليلة ٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٠ بناحية النسيمة مركز المنزلة محافظة الدقهلية : أولا : قتل عبد الرحيم أحمد عاشور عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن ترصدا له بجوار منزله حتى إذا ما ظفرا به آتيا أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : شرعا في قتل معين عبد الرحيم أحمد عاشور عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بالكشف الطبي وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمغافية الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بمجرى القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب كما أخطأ في الإسناد ذلك بأن المدافع عن الطامن طلب من المحكمة إجراء معاينة مكان الحادث بحضور الشاهدين في وقت يتفق وظروف وقوعه للتحقق من فساد استعراض الشهود لتعذر الرؤية ، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وردت عليه ردا غير سائغ . كما قام دفاع الطامن على أن ضابط الشرطة الذي زعم أنه كان موجودا بالبلدة التي وقع فيها الحادث في وقت وقوعه لا سنيقاء تحقيق في قضية الجناية رقم ۸۶۷ سنة ۱۹۵۰ المتزلة لم يكن موجودا حينذاك وإنما حضر من المركز عقب وقوع الحادث وبعد أن فاضت روح المجنى عليه وأنه لم تكن هناك جناية بهذا الرقم جرى تحقيقها بمعرفة الضابط المذكور في ذلك اليوم وطلب الدفاع تحقيقا لدعواه ضم تلك الجناية غير أن المحكمة أغفلت الرد عليه . كما ذهب الحكم إلى أن المتهم الأول — الذي توفي — كان يحمل مسدسا وأن الطامن كان يحمل بندقية خرطوش في حين أنه ثبت أن "الطلقة" التي عثر عليها بمكان الحادث لا تطلق من المسدسات بل من بندق "لى انفيلد" أو من المدافع ، كما أن الطلقة الفارغة وجدت في فوهة المسدس المضبوط لدى المتهم الأول ، وإذ ما كان الثابت من مدونات الحكم أن المجنى عليه لم يطلق عليه سوى صارين أحدهما "خرطوش" والآخر من سلاح من ذوى السرعة العالية وجدت طلقة في مكان الحادث ، فانه كان من المتعين بيان الظروف التي جمعت بين الأسلحة المشار إليها وتحديد السلاح الذي أطلق منه المقتول الذي قضى على المجنى عليه وتعليل سبب وجود السلاحين . هذا فضلا عن أن الحكم قد أففل بيان مؤدى معاينة النيابة والتجربة التي أجريت وعلة اطراحه التقرير الطبي الاستشارى على الرغم من أن أمانيد الفنية تختلف وما زعمه الشهود في خصوص تحديد المسافات في الوقت الذي حدد التقرير الطبي الشرعى — الذى عول عليه الحكم — مسافة الاطلاق بما يزيد عن السبعة الأمتار، في حين أنها طبقا لشهادة زوجة القتل خمسة أمتار وفي تحديد هذه المسافة أهمية تفسر إمكان الرؤية أو استحالتها إذ أن التجربة التي عول عليها الحكم كانت مسافة الرؤية فيها

خمسة أمتار ، فلما زادت لم تستطع الشاهدة أن ترى . كما تقل الحكم عن الضابط أن الرؤية كانت ممكنة على بعد عشرة أمتار في حين أن الثابت من أقواله بالجلسة أنه لم يكن في مقدوره أن يتبين الرؤية فضلا عما تردى فيه الحكم من خطأ حين حدد المسافة التي كانت بين الزوجة والحناء بخمسة أمتار ، ثم حددها بأربعة ، في حين أن الثابت من شهادة تلك الزوجة بالجلسة أن المسافة قصبتان - أى سبعة أمتار - وهى المسافة التي أوردتها الطبيب الشرعى في تقريره الذى اعتمد عليه الحكم كما حول الحكم على أقوال نائب العمدة ، مع أن شهادته بالتحقيقات وبالجلسة تقطع بأنه سمع من المجنى عليه أن الحفاة كانوا فى النخيل وهو يقع طبقا للمعينة على مبعدة عشرة أمتار واعتمد الحكم كذلك على شهادة الخفير السيد أحمد داود مع أن مؤدى أقواله أن معاون الشرطة حضر متأخرا وبعد وفاة المجنى عليه ، هذا إلى أن الحكم لم يعن ببيان واقعة الدهوى وظروفها مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعته بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد والشروع فيه اللتين دين الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد مرض لما أثاره الطاعن فى خصوص إجراء المعينة فاطرحه فى قوله : "وحيث إنه فيما يتعلق بطلب الدفاع إعادة المعينة على النحو الذى شرحه فلا ترى المحكمة فيه إلا وسيلة لاضعاف الدليل القائم فى الدعوى ، ولا محل لها بعد المعينة والتجربة التي أجرتها النيابة عقب الحادث ، وما قرره الطبيب الشرعى من إمكان القتل الكلام بمعدل لفترة كالمذكورة فى التحقيق ، ومن إمكان حدوث إصابته على الوضع الذى ورد بأقواله وبأقوال أرملة وابنته ... " . وما أوردته الحكم فيما تقدم سائغ ويحمل قضاؤه فيما انتهى إليه من رفض إجابة طلب المعينة ، ذلك بأنه من المقرر أن هذا الطلب من إجراءات التحقيق التي لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابته طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استعالة حصول الواقعة - كما رواها الشهود ، ولما كان الظاهر من الرد الذى ذكره الحكم أن المحكمة لم ترفى طلب المعينة إلا أنه قصد به إثارة



الشبهة في أقوال الشهود وبررت رفضها بما أوردته من أسباب سائغة، فإن المنازعة في هذا الذي اتهمت إليه المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولا . لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص التفات الحكم من ضم قضية الجناية التي طلب ضمها ، مردودا بأن الظاهر من هذا الطلب أن القصد منه هو مجرد تجريح أقوال الضابط في صدد ما برر به وجوده في البلدة التي وقع فيها الحادث وفي وقت وقوعه ، ومثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد في الإثبات . والأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من قصور الحكم في بيان الظروف التي جمعت بين السلاحين المستعملين في الحادث وفي تحديد أى منهما أودى بحياة القتيل ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن الثابت من الحكم أن الطاعن والمتهم الأول في الدعوى — الذى توفى — قد اتفقا على قتل المجنى عليه الأول أخذا بالنار وترصدا له بجوار منزله وكان أحدهما يحمل مسدسا والآخر يحمل بندقية ولما ظفرا به أطلق عليه كل منهما عيارا ناريا بقصد قتله فأصاباه ونجمله المجنى عليه الثانى الذى كان يحمله على ظهره فحدث بالقتيل الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي نشأت وفاته من الإصابة النارية التي ببطنه والتي من الجائز حدوثها من مثل المسدس الذى ضبط لدى المتهم الأول أو من الطلقة التي وجدت بمكان الحادث والتي يجوز إطلاقها من بندقية "لى انفيلد" أو من مدفع رشاش وليس من المسدس المضبوط كما وجدت بالحيطة خمس فتحات دخول نارية وجدت عبارة عن رش ، ومؤدى ما تقدم أن الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزرى زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصد هما المشترك الذى يتنا لنية عليه ، وفي هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معا عن جنايتي القتل العمد والشروع فيه كفاعلين أصليين فيها طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا أن يكون مطلق العيار النار الذى قضى على المجنى عليه الأول معلوما معينا بالذات أو غير معلوم . هذا إلى أن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في جريمة

القتل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى المعاينة والتجربة التي أجرتها النيابة العامة ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور من هذه الناحية غير سديد ، ولما كان الأمر في تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريهم من اعتراضات مرجعه إلى قاضى الموضوع الذى له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فله مطلق الرأى في الأخذ بما يطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم في خصوص تمويله في ادانته على التقرير الطبي الشرعى وعلى شهادة زوجة المجنى عليه الأول على الرغم من اختلافهما في تقدير مسافة الاطلاق ، مردودا بأن الأصل هو أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وواقع الأمر في الدعوى المطروحة أن الحكم لم ينقل عن التقرير الطبي الشرعى تحديدا معينا لمسافة الاطلاق ، وكل ما أورده في صدد تحديد هذه المسافة بمعرفة أرملة القتيل أنه ذكر في معرض إيراد مؤدى المعاينة التي أجرتها النيابة العامة أن زوجة المجنى عليه وابنته حددتا مسافة الاطلاق بنحو الأربعة أمتار وانتهى الحكم إلى ما خلاص إليه تقرير الصفة التشريحية من أنه ليس هناك فنيا ما يتنافى مع حدوث إصابة المجنى عليهما بالصفة التي وردت في أقوالهما وأقوال باقي الشهود ، ولما كان الطاعن لا يجادل فيما أورده الحكم فيما تقدم ، فإن هذا الذى ذكره الحكم لاتناقض فيه ولا يقدح في سلامة الحكم أن يغفل الإشارة إلى تحديد مسافة الاطلاق كما حددها التقرير الطبي الشرعى إذ أنه من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبرير اقتناعها بالادانة ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها . وأيا ما كان الأمر فإن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الخلاف في ذلك بين أقوال الشاهد ورأى الخبير الفنى — بفرض قيامه — أن يهدر شهادة الشاهد ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحتها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من حالة الخطأ في الاسناد حين نسب إلى أرملة القتيل أنها حددت مسافة الاطلاق بخمسة أمتار أو أربعة على خلاف ما شهدت به بالجلسة من تحديدها إياها بقصبتين ما يثيره من ذلك مردود بأن الطاعن لا يجادل



في صحة استناد الحكم إلى أقوال الشاهدة المذكورة في التحقيقات وإذا ما كان للحكمة أن تعمل في حكمها على ما تظمن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما نعاه الطاعن من خطأ الحكم في الاستناد لمخالفة ما أورده عن مؤدى شهادة الضابط بالجلسة في خصوص مدى الرؤية وقت الحادث عما رواه في التحقيقات ، فإنه طالما أنه لا ينازع في أن ما ذهب إليه الحكم من ذلك له ما أخذه من أقوال الضابط في التحقيقات ، فلا يقبل منه هذا النعى . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في القوة التدللية لشهادتي نائب العمدة والخفير السيد أحمد داود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام هذه المحكمة لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد المستشار/محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين: توفيق الحشن، وأديب نصر، ومختار رضوان، ومحمد عبد الوهاب خليل.

(١٢٠)

### الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٣ القضائية

(أ، ب) حكم. "تسبيه. تسبيب معيب". محكمة استئنافية. استئناف.

(أ) حكم الادانة : وجوب اشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة — بياناً تحقق به أركان الجريمة ، والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ . خلوا الحكم من ذلك . أثره : صدوره قاصراً .

(ب) على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى . بخالفة ذلك . أثره : صدور حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه .

١ — أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة — بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً (١) .

٢ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ، وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه .

(١) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٣ من جلسة ١٠/٧/١٩٦٣



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة مركز أبوقرقاص: "بدد الأشياء المبينة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه اضرارا بالخارج حالة كونه حائدا". وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣/٤٩٣ و٥٠٣ من قانون العقوبات. ومحكمة أبوقرقاص الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ ببراءة المتهم بلامصارييف. فاستأنفت النيابة هذا الحكم. ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وجبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الايقاف شاملا لأية عقوبة تبعية وللآثار الجنائية المترتبة على الحكم. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبيد المسندة إليه قد شابه القصور وفي بيان ذلك يقول إنه دفع ببطلان إجراءات البيع لما ثبت من أن مندوب الحجز أوقع حجزين ضده أولهما بتاريخ ٥/٥/١٩٦٠ حدد للبيع فيه يوم ٢٩/٦/١٩٦٠ وثانيهما بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٠ حدد للبيع فيه يوم ٥/١/١٩٦١ وأن بلاغى المندوب بحصول التبيد يوم ٥/١/١٩٦١ في كلا الحجزين قد تم بعد اليومين المحددين للبيع بمدة طويلة مما يدل على أن البيع لم يتم في اليوم المحدد له في كلا الحجزين وأنه تأجل لميعاد آخر وكان من نتيجة ذلك أنه لم يعلم باليوم الذي حدد للبيع أخيرا لعدم اعلانه بميعاده وهو ما خلت أوراق الدعوى من إثباته. كما دفع بأن مندوب الحجز قد انتقل في اليوم المحدد للبيع إلى مكان الحجز وليس إلى السوق الذي كان قد عينه في محضري الحجز مكانا لبيعها ولم يثبت أنه انتقل إليه. ولكن المحكمة أطاحت هذا الدفاع الجوهري ولم تعرض له بالرد ولو عينت بذلك لتغير وجه الرأي، في الدعوى.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل في أن مهندس الأوقاف أبلغ في ١٩٦٠/١١/٣ أنه قد أوقع ضد الطاعن حجزا إداريا في ١٩٦٠/٥/٥ على الزراعة الميينة بالمحضر وأقامه حارسا عليها وحدد للبيع يوم ١٩٦٠/٦/٢٩ وأنه توجه لمعايتها في ذلك اليوم فلم يجدها . كما أبلغ أنه أوقع ضد الطاعن حجزا آخر في ١٩٦٠/١١/١٩ على الزراعة الميينة بالمحضر وبحراسته وحدد لبيعها يوم ١٩٦١/١/٥ حيث توجه لبيعها فلم يجدها واستطرد الحكم قائلا إن محكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعن على أساس بطلان الحجز وأن ما ذكرته من أسباب لتبرير ذلك لا يؤدي إلى إعتباره باطلا طالما لم يصدر حكم ببطلانه مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ومعاقة الطاعن دون اعتداد بما أثاره من أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق لبيعها إذ الثابت من أقوال المهندس في التحقيقات أنه انتقل إلى مكان الحجز لبيعها فلم يجدها . لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا . وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصا تقصا جوهريا موجبا لنقضه ، وكان الحكم المستأنف قد أورد في واقعة الدعوى أن الطاعن تمسك بعدم علمه باليوم الذي حدد للبيع وأن مندوب الحجز لم يعاين المحجوزات في هذا اليوم ثم انتهى فيما انتهى إليه من بطلان الحجز للأسباب التي أوردها إلى "عدم الاطمئنان إلى رواية مندوب الحجز والبيع وعدم سلامة الإجراءات التي اتخذت ضد الطاعن".

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات وقوع الجريمة من الطاعن بعد أن دلت على صحة الحجز على القول بأن محكمة أول درجة "إذ قضت ببراءة المتهم استنادا إلى بطلان الحجز قد جانبت الصواب في قضائها مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم... إلخ". دون أن يحص دلالة ما قاله محكمة أول درجة "من عدم اطمئنانها إلى رواية مندوب الحجز والبيع وعدم سلامة الإجراءات التي اتخذت" أو يكشف عن مدى اتصال ذلك



بما قرره المندوب بشأن اليوم الذى حددته للبيع وأثر هذا القول على صحة ما دفع به الطاعن من جهله بهذا اليوم وهو ما لم يعرض له الحكم المطعون فيه فى قضائه بالإدانة. كذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه إيراد مؤدى محضرى الججز والتبديده بصدد المكان الذى عينه مندوب الججز لبيع المحجوزات . ولم يستظهر الأدلة التى استخلص منها علم الطاعن علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع أخيرا . وتاريخ هذا العلم . وعلى الأخص فيما يتعلق بالججز الأول الذى كان محمدا يوم ١٩٦٠/٦/٢٩ لبيع المحجوزات فيه . لما كان ذلك، وكان الحكم فوق ما تقدم لم يقيم الدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن وأنه تعمد عدم تقديم المحجوزات فى اليوم والمكان المعينين فى محضرى الججز لبيعها وأن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ عليها وهو ما لا تتحقق أركان هذه الجريمة بدونه . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مما يميزه ويستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،  
وأديب نصر ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٢١ )

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) حكم . ” إصداره ” . ” النطق به ” . ” التوقيع عليه ” .

النطق بالحكم : عدم تحديد قانون الإجراءات الجنائية أجله .

التوقيع على الحكم : وجوب حصوله في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به . بطلان  
الحكم إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه .

لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية .  
مثال .

(ب) تزوير . ” الطعن بالتزوير ” . محكمة الموضوع . حكم . ” تسييبه .  
تسييب غير معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” ما لا  
يوفره ” .

الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع .  
خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بإجابته . المواد ٢٩٥  
وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .

(ج) تبديد . قرض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل من الأسباب ” .

علاقة المتهم بالمجنى عليه في جريمة التبديد . العبرة فيها بمحقيقة الواقع . البحث  
في ذلك موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض عليه .



(د) تبديد . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

اثبات الحكم في حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة ترميلها إلى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن يزعم لنفسه حقاً في احتياضها . كفايته لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر أركان جريمة خيانة الأمانة . لا بدوى للطاعن من النى على المحكمة التفاتها من بحث ما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص في البضاعة . النى على الحكم بالفصل والخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

١ - لم يحدد قانون الإجراءات الجنائية أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها ، ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية - ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن من أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة تأسيساً على أن محكمة الجناح المستأنفة أجلت النطق بالحكم أكثر من مرة خلافاً لما يقضى به قانون المرافعات - يكون على غير أساس .

٢ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التسمية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية وبين من هذه المواد والمذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بإجابته ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشف الجرد المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكرر قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف

لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في امضائه على الكشف سألقة الذكر أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، في غير محله .

٣ - متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالأجر ، وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فإن مثل هذه العلاقة تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس . ولا يقدح في ذلك قول المجنى عليه بجلسة المحاكمة إن الطاعن كان ماملا لديه بالأجر ، ذلك بأن العبرة في هذا الصدد بحقيقة الواقع . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

٤ - لا جدوى مما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذي ورد للمجنى عليه يعادل قيمة القمص في البضاعة مادام الحكم قد أثبت في حقه أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن يزعم لنفسه حقا في احتباسها مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفة به قانونا وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٦١ بدائرة مركز إسنا: "بدد الأشياء الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر لتوفيق غبريال العشارى وكانت قد سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة بقصد عرضها للبيع فاختلفها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه" . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .



و ادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة إسنا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة اشهر مع الشغل وكفالة خمسة وعشرين جنيها لوقف التنفيذ . وبالنسبة للدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يؤدي للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزمتم المتهم المصروفات الاستئنافية ومائة قرش أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة ذلك أن محكمة الجناح المستأنفة قد أجات النطق بالحكم لأكثر من مرة خلافا لما يقضى به قانون المرافعات .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم ، وإنما أوجب فقط للتوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . لما كان ذلك ، وكان لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الإخلال بحجى الدفاع والفساد في الاستدلال فقد قرر الطاعن في دفاعه أن توقيعه على كشوف الجرد المقدمة في الدعوى مزور عليه ، وطلب من المحكمة التصريح له بالطعن بالتزوير في هذه الكشوف ، ولكنها لم تتمكن من ذلك ، ثم اتخذت من عدم طعنه بالتزوير دليلا على صحة هذه الكشوف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن وقائع هذه الدعوى تنحصر في أن المجنى عليه تقدم ببلاغ للسيد وكيل نيابة إسنا مؤرخ ١٩٦١/٧/٨ ذكر فيه أنه يملك محلا تجاريا وعهد للمتهم إدارته مدة سنة وثمانية أشهر . وقد فوجئ منذ ثلاثة أسابيع باختفاء المتهم وذلك عند مطالبته بتقديم الحساب ورد الأشياء المفقودة من المحل وقد أثار اختفاؤه الشك مما جعله يقوم بجرد المتجر وفحص الدفاتر وتبين له فقد خاتم للعقرب الذهبي ثمنه مائتي جنيه وساعتين ثمنها ٣٦ ج وكبيالات كما وجد دفاتر مزورة واستولى المتهم على الدفاتر الحقيقية وحاول مع المتهم رد الأشياء المفقودة فرفض . وتبين له من فحص الدفاتر أنه لم يبق إثبات ما سدده العملاء . وحيث إنه بسؤاله بمحضر ضبط الواقعة رد ما جاء ببلاغه وأضاف أن المتهم وعد أمام نصيف قرياقوس وعلى عثمان بإعادة الدفاتر الحقيقية ، وأن المتهم تسلم العمل في ١٩٥٩/١٠/٨ وتركه في ١٩٦١/٦/٢ وقد حصل تسلم المتهم للعمل بمقتضى كشف جرد وقع عليها المتهم على أن ينقلها في دفتر آخر ، وفلا تقل جزءا منها في دفتر موجود قدمه وقدم للمحقق إقرارات تفيد قبض المتهم بمبالغ ، كما قدم كشف الجرد وقدم مفتاحا ذكر أن المتهم تمكن بواسطته من سرقة الأشياء التي كانت بالدراج . وحيث إنه بمواجهة المتهم بذلك أنكر التهمة وقرر أن الاتهام كيدى وأن الدفاتر التي يدعى المجنى عليه أنها مزورة عملت بمعرفة لتقديمها للتدليل ، ولم يترك المجنى عليه المتجر إلا في شهر يناير وحضر في أول فبراير ، وقد تسلم المجنى عليه جميع المبالغ التي حصلها من العملاء عدا حساب أربعة أشخاص ذكرهم ، وانتهى قوله بأن المجنى عليه يحتفظ بمفتاح الدراج " . ثم أورد الحكم الأدلة التي استندت إليها محكمة أول درجة في إدانة الطاعن وهي أقوال المجنى عليه ومحضر الجرد المقدم منه والموقع عليه من الطاعن ومن الشهود ، ومحضر الجرد الأخير المذيل بمعرفة المجنى عليه ، وامتناع الطاعن عن الجرد واعترافه بمحضر الشرطة بأنه لم يسلم ما تسلمه من أربعة عملاء ، ووجود دفاتر للبيع مخافة لدفاتر المبيعات الحقيقية ، وأفصح الحكم عن أخذه بهذه الأدلة وأضاف إليها أن المتهم لم يطق بالتزوير على كشف الجرد وكان ذلك



الطعن مدار دفاعه الأصلي في الاستئناف مما يترتب عليه صحة هذه الكشف  
كما أنه وقد أقر بأنه لم يورد ما استلمه من العملاء الأربعة لم يزعم أنه حجز ما استلمه  
منهم لحق له قبل المحنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالتزوير بطريق التبعية  
للدعوى الأصلية قد نظمت أحكامه بالمواد ۲۹۵ وما بعدها من قانون الإجراءات  
الجنائية التي كانت في مشروع القانون المذكور المواد من ۵۸۶ إلى ۵۹۰ وقد  
توخى الشارع في ذلك تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون  
المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . وجاء في المذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع  
القانون عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية ما يلي ” والطعن بالتزوير  
لا يترتب عليه حتما وجوب السير في تحقيقه كما أنه لا يترتب عليه دائما إيقاف الدعوى  
الأصلية حين الفصل في دعوى التزوير بل إن الجهة المنظورة أمامها الدعوى  
الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتأمر بما تراه فيهما حسبما تستخلصه من  
وقائع الدعوى وظروفها فإذا رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق إلى النيابة  
العمومية للسير في التحقيق حسب القانون ، ولا يترتب على السير في تحقيق دعوى  
التزوير وجوب إيقاف الدعوى الأصلية فإن هذا الإيقاف لا يكون إلا إذا كان  
لفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجرى التحقيق فيها “ وكان  
يبين مما تقدم أن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من  
وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإجابته لأن الأصل  
أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة  
على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها  
أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من  
المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى  
فيها . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشف  
الجرد المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي  
لا إشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع في هذا الصدد أن يكون  
طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه طالما أنها  
استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة  
التفاتها عنه ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا محل له .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو أن الحكم قد شابه قصور وخطأ فى تطبيق القانون إذ جاء خالياً من بيان الوقائع المسندة إلى الطاعن وأوجه ثبوتها ، واستند فى إدانته إلى أن كشف الجرد تدل على أن البضاعة التى كانت فى المحل وقت إلحاق الطاعن بالعمل تقدر بمبلغ ٢٠٩٠ جنيتها وأن ما وجد منها بعد تركه العمل يقدر بمبلغ ٤٧٤ جنيتها مع أنه محل بقالة وجميع ما فيه معد للبيع ولا يسوغ القول بأن هناك تبديداً إلا إذا ثبت أن ما ورد للجنى عليه من ثمن لا يعادل قيمة النقص فى البضاعة وهو ما لم تبثه المحكمة ، هذا إلى أن الحكم قد دان الطاعن بجرمة خيانة الأمانة مع أنه لم يكن وكيلاً للجنى عليه وإنما كان عاملاً لديه وهو ما أقرب به الجنى عليه بجلسة المحاكمة .

وحيث إنه يبين مما أورده الحكم الابتسائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استظهرت أن الطاعن إنما كان وكيلاً من الجنى عليه وأنه فوضه فى إدارة حركة البيع فى محله التجارى وتسلم بهذه الصفة بضائع بلغت قيمتها ٢٠٩٠ جنيتها لعرضها للبيع وحين طوالب بتقديم كشف حساب من مدة إدارته للعمل امتنع عن ذلك وبادر إلى ترك العمل ثم كشف الجرد عن أن البضاعة الموجودة فى المحل لا تزيد قيمتها عن ٤٧٤ جنيتها وأن الطاعن أثناء إدارته كان يثبت بيانات لحركة البيع لا تمثل حقيقة الواقع فضلاً عن أنه تسلم مبالغ من بعض عملاء الجنى عليه ولم يتم بتوصيلها إليه أو إثباتها فى دفاتره وإنما احتجزها لنفسه بغير مبرر ظاهر ، واستندت المحكمة فى ذلك إلى أدلة مردودة إلى أصولها الثابتة فى الأوراق وهى أقوال الجنى عليه والشهود وكشف الجرد والدفاتر ، واعتراف الطاعن فى محضر ضبط الواقعة ، وخلصت إلى أن الطاعن قد خان الأمانة إبان فترة إدارته لمحل الجنى عليه . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرمة التى دين بها الطاعن وأقامت قضاءها بإدانة على عناصر ماثلة وصحيحة ولاية مدح فى ذلك قول الجنى عليه بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان عاملاً لديه بالأجر ذلك بأن العبرة فى هذا الصدد بحقيقة الواقع ومادامت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالجنى عليه كوكيل بالأجر ، وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فإن مثل هذه الأوراق تعتبر أساساً للجرمة الاختلاس . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن



لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض . ولا جدوى مما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذي ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص في البضاعة مادام الحكم قد أثبت في حقه أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتض ودون أن يزعم لنفسه حتما في احتباسها مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفة به قانونا ، وهو مالا يعادل الطاعن في صحته ولا ينحى على الحكم شيئا في خصوصه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جاسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،  
وحسين صفوت المرعى ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

( ١٢٢ )

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) إخفاء أشياء معروفة . " ركن العلم " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المنحصلة من سرقة . طبيعته : مسألة تقنية .  
لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب . للحكمة أن تتيقن من ظروف الدعوى .

( ب ) محاكمة . " إجراءاتها " . إثبات . " شهود " . محكمة استئنافية . دفاع .  
" الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .

محكمة تاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من  
التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو اكتمال ما كان يجب على محكمة أول درجة  
إجراؤه . مثال .

( ج ) حكم . " تسببيه " . تسبیب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى المختلفة . طالما أن الرد  
عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

( د ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . محاكمة . " إجراءاتها " . حكم .  
" تسببيه " . تسبیب غير معيب . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .  
" ما لا يوفره " .

المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بأدانة  
المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فيما عدا الأحوال  
التي قيدها القانون فيها بذلك .



## ( هـ ) مضبوطات . إخفاء أشياء مسروقة .

رد الأشياء المضبوطة يكون إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . كون المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة ، أو المتحصلة منها . ردها يكون إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حياضها يقتضى القانون . المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في إخفاء أشياء مسروقة .

١ — ركن العلم — في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة — مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للحكمة أن تتبينها من ظروف الدهوى .

٢ — من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت شاهد الإثبات وشاهد نفى المتهم الأول ترافع المدافع عن الطاعن في موضوع الدهوى دون أن يطلب سماع شهود معينين ، كما أنه لم يضمن مذكرته المقدمة بالجلسة التي تمت فيها المرافعة طلبا بهذا المعنى ، مما يعد نزولا منه عن هذا الإجراء — فإن النعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى سماع الشاهدين اللذين طلب إليها سماعهما يكون على غير أساس ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك .

٣ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة ، طالما أن الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٤ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .

٥ — تنص المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . وإذا كانت المضبوطات

من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها ، يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حوزتها بمقتضى القانون .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد المضبوطات التي دين الطاعنان الأول والثاني بإخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التي وقعت على المدعية بالحقوق المدنية إلى هذه الأخيرة ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم منذ عشرة أيام سابقة على يوم ١٩٦٠/٩/٢٥ بدائرة قسم باب شرق محافظة اسكندرية : المتهمون الثلاثة الأول — سرقوا الماكينات والمقص المينة الوصف والقيمة بالمحضر لشركة كابو حالة كونهم همالا بالأجر لدى الشركة المجنى عليها : المتهمون الرابع والخامس والسادس والسابع ( الطاعن الأول ) والثامن ( الطاعن الثاني ) — أخفوا الأشياء سالفة الذكر والمتحصلة من الجريمة السابقة مع ملهم بذلك وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧/٥ و ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات . وقد ادعت شركة كابو بحق مدني قبل المتهمين جميعا متضامنين بمبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت .  
ومحكمة باب شرق الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمين الثلاثة الأول — ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وبحبس كل من الباقيين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لكل لوقف التنفيذ وبالزامهم برد الماكينات إلى المدعية الحق المدني وبأن يدفعوا متضامنين لها مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل الترميض والمصروفات المدنية .  
فاستأنف المتهمون هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ بحضورها اعتباريا للرابع وحضوريا للباقيين بقبول استئنافات المتهمين الثمانية شكلا وفي الموضوع : أولا — وبالنسبة للمتهمين الثاني والثالث بالغاء الحكم المستأنف بشقبة المدني والجنائي بالنسبة لهما وبراءتهما من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وثانيا — وبالنسبة لباقي



المتهمين برفض الاستئنافات المرفوعة منهم وتأيد الحكم المستأنف قبلهم بشقيه المدني والجنائي والزامهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

أولا — تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطاعن بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة قد شابه قصور في التسبيب وفساد وخطأ في الاستدلال . كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه حول في الإدانة على أن الطاعن أقر بشرائه الآلات — موضوع الجريمة — من المتهم السادس في الدعوى ، مع علمه بأنه حلاق ولا يتعامل في مثل تلك الآلات الثقيلة الوزن الكبيرة القيمة ، وأنه لم يسأل البائع له عن مصدر ملكيته لما باعه على الرغم من أنه لم يسبق أن اشترى منه شيئاً من الآلات كما تبني الحكم أسباب حكم محكمة أول درجة التي لا تخرج عن مؤدى ما أورده في أسبابه ، وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم غير صانع ولا يؤدي إلى استظهار ركن العلم في حق الطاعن إذ أنه ليس في التعامل مع صاحب محل للخلاقة يعمل ممساراً على ما تشير إليه الأوراق ما يتوافق به هذا العلم ، كما أن جهل مصدر الآلات لا يكشف عنه ومع ذلك فإن البائع قد أقر بأنه أخبر الطاعن بأنه اشتراها من صديق له لم ينه إليه باسمه ، هذا إلى أن الحكم قد عزا بيع تلك الآلات إلى المتهم السادس ( عبد الهادي عبد الله دراز ) مع أنه لا يعدو أن يكون مجرد وسيط ، وفات الحكم أن البائع هو المتهم الرابع ( طلبه أحمد السيد الشهير بالعربي ) كما التفت الحكم عن تحقيق ما دفع به الطاعن — تأييداً لنفي علمه بالسرقة — من سابقة تعامله مع البائع والوسيط في آلات مماثلة وأفضل سماع شهوده مع أن الحكم قد ردد هذا الدفاع دون أن يعقب عليه بما يفنده . هذا بالإضافة إلى ما تردى فيه الحكم من خطأ حين نسب إلى الطاعن أنه اعترف بعدم سابقة تعامله مع البائع وذلك على خلاف ما قرره هو والمتعاملين معه ، مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجرمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض لدفاع الطاعن فأطرحه واستظهر علمه بالسرقة في قوله ”وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين السابع (الطاعن الأول) والثامن (الطاعن الثاني) ، من قيامهما بشراء الماكينات من أشخاص لا يمكن الذهاب إلى القول بأن حرقهم الاتجار بماكينات الحياطة والنسيج وبينهم المتهم السادس وهو حلاق“ ثم أضاف الحكم إلى ذلك أن علم الطاعنين المذكورين أن الآلات المضبوطة متحصلة من السرقة ثابت فيما يأتي ”...أنهما أقرا بشراء الماكينات من عبد الهادي دراز (المتهم السادس) وكل منهما يعلم تمام العلم بأن هذا الأخير صاحب محل حلاقه وليس معقولا أن يتعامل مثل هذا الشخص في ماكينات ثقيلة الوزن وكبيرة القيمة ، كما أنهما لم يسألا البائع لهما عن مصدر ملكيته لما باع رغم اعترافهما بأنه لم يسبق لهما أن اشتريا منهما شيئا من الآلات — فإذا أضفنا إلى ذلك التعليل الذي ساقه المتهم السابع وهو طبقا لترتيب المتهمين في الحكم الاستثنائي (الطاعن الثاني) في تعليله لعدم سؤال البائع عن مصدر ملكيته أنه دلم بأن البائع اشترى الماكينات لاسمعه وأنه أعاد بيعها إليه — وهو أمر يدعو إلى المطالبة بفاتورتين أحدهما من البائع له والأخرى من البائع لبائعه — كما أن هذا الأمر في ذاته يدعو إلى السؤال عن المسالك الأصلية للماكينات — كما أن في اختلاف أقوال المتهم السادس (الطاعن) على الوجه المبين تفصيلا فيما سلف من مكان تمام البيع فادعى مرة بأن البيع تم بالامكنة يدوية . ثم عدل بجأه وادعى بأن البائعين أحضرا إليه بمصنعه بالمنصورة الماكينات المبيعة فعانها واشتراها منهما“ وهذا الذي أورده الحكم مائع وكاف في استظهار ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة كما هو معروف به في القانون إذ أن هذا الركن مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل للحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى ولا يقدر في سلامة الحكم ما أثاره الطاعن من نفي عليه في خصوص ما أورده من أنه اشترى الآلات موضوع الجريمة من المتهم السادس — الحلاق — مع أنه كان وسيطا في هذه الصفقة التي اشتراها من المتهم الرابع ، ذلك بأن الثابت من مدونات



الحكم أنه قد أقام المجمة على أن الشراء قد تم من هذا المتهم الأخير الذي لا يتعامل في مثل هذه الأشياء وخلص للأسباب السائغة التي ساقها إلى توافر ركن العلم بالسرقة ، فلا يجدى الطاعن أن يكون الحكم قد أسند إليه الشراء من المتهم السادس أيضا على الرغم من أنه كان وسيطا في الصفقة المذكورة ، كما أنه لا يجديه القول بأن البائع للطاعن قد أنهى إليه شراؤه الآلات من صديق له لم يخبره من اسمه إذ أن هذا الدفاع لا ينال من سلامة ما استخلصه الحكم من تجهيل لمصدر تلك الآلات . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاسناد حين نسب إليه إقراره بعدم سابقة تعامله مع البائع واستدلالة بذلك على علمه بالسرقة ، مردودا بأنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ما أورده الحكم من ذلك له مأخذه من أقوال الطاعن بحضور جمع الاستدلالات الذي كان مطروحا على بساط البحث وكان ما يشير الطاعن من دعوى الاخلال بحقه في الدفاع مردودا بأن من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت شاهد الإثبات وشاهد نفى المتهم الأول في الدعوى ترافع المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع شهود معينين ، كما أنه لم يضمن مذكرته المقدمة بالجلسة التي تمت فيها المرافعة طلبا بهذا المعنى مما يعد نزولا منه عن هذا الإجراء — فلا وجه للنعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى سماع الشاهدين اللذين طلب إليها سماعهما مادامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

#### ثانيا — تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني :

من حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن دفاعه قام على أساس انتفاء علمه أن الآتين والمقص الكهربي — التي اشتراها من المتهمين الرابع والخامس — متحصلة من سرقة وأيد دفاعه بما قدمه من مستندات وما أوضحه من ظروف شرائها غير أن الحكم

المطعون فيه ما يحكم أول درجة في الالتفات عن الرد على هذا الدفاع وأفضل دلالة تلك المستندات ولم يستظهر بذلك ركن العلم بالسرقة مما يعيبه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وعناصرها القانونية بما في ذلك ركن العلم لدى الطاعن كما سلف بيانه في معرض تناول أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكان ما ضاع الطاعن من نفي على الحكم لالتفاتة عن مناقشة أوجه دفاعه ومستنداته التي قدمها مردودا بأنه نفي ينصب على دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحيه المختلفة إذ الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فلا على المحكمة إذا هي أغفلت الرد على مستندات الطاعن إذ أن الأصل هو أن العبرة في الماكات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك . ومن ثم فإن ما يشير الطاعن من نفي في هذا الصدد لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم قضى برد الأشياء المضبوطة إلى المدعية بالحقوق المدنية على خلاف ما تقتضيه المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب ردها إلى حائزها وهو الطاعن . ولا وجه لإستناد ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن إلى الفقرة الثانية من تلك المادة التي تجرى على ود الشيء لمن فقد حيازته بالجريمة لأن شرط هذا عدم تعلق حق عليه لمن ضبط معه والثابت أن الطاعن اشترى الماكيتين والمقص الكهربيائي — محل الاتهام — مقابل ما دفعه فيها من ثمن ، ومن ثم يحق له حبس تلك الأشياء حتى يقتضى ما دفعه ثمنها لها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المنحصلة منها ، يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ما لم يكن لمن



ضبطت معه حق فى حبسها بمقتضى القانون“ ولما كان الحكم المطعون فى قد قضى برء المضيوطات — التى دين الطاعنان الأول والثانى باخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التى وقعت على المدعية بالحقوق المدنية — إلى هذه الأخيرة ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن برمه على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

رياسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر وبحضور السادة المستشارين : توفيق الحشن ،  
أديب نصر ، وأحمد مواتي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٢٣)

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إثبات . " اعتراف " . محكمة الموضوع . حكم . " تسببيه . تسبب  
غير معيب " . قتل عمد . سبق إصرار .

الاعتراف في المسواد الجنائية . طبيعته : هو عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة  
الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمه التبدلية . لما أن تجزئه وتأخذ منه ما تظن  
إلى صدقه وتطرح ما لا تتق به . عدم إلزامها ببيان حلة ذلك .

مثال : في قتل عمد مع سبق الإصرار .

(ب) موانع العقاب . " جنون . عاهة في العقل " . محكمة الموضوع .  
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " مالا يوفره " . مسئولية جنائية .

تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإحفاء من المسئولية الجنائية ، أو يتعلق  
بوقائع الدعوى . يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه . طالما أنه يقيمه على  
أسباب سائقة . مثال .

(ج) نقض . " سلطة محكمة النقض " .

تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند عرض  
النيابة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بالمادة ٤٦ من القانون المذكور .  
لا يترتب عليه عدم قبول هذا العرض . حلة ذلك : أراد الشارع بتجديده مجرد وضع قاعدة  
تنظيمية . اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتسقين هيوب  
الحكم من تلقاء نفسها . سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم . وسواء قدمت  
هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .



١ - من المقرر أن الإقرار في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدلالية على المعترف، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظن من إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .  
ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف المتهم في تحقيق النية من توافر سبق الإصرار لديه على ارتكاب جريمته باستقرار نيته على قتل زوجته المحبى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة وشرائه المطواة بقصد استعمالها في الحادث قبل وقوعه بثلاثة أيام ، ولم تأخذ بما زعمه في بعض المواضع من أن فكرة القتل لم تخطر له إلا على أثر وقوع المشادة بينه وبين زوجته بسبب إصرارها على الاستمرار في مسلكها الشائن ، فإن ذلك لا يعيب حكمها ، خاصة وقد أيدت المحكمة توافر هذا الظرف لدى الطاعن بوقائع أخرى أوردها الحكم . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في التسيب لا يكون مديدا .

٢ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلامعقب عليه ، طالما أنه يقيمه على أسباب مائغة . وإذا كان الدفاع قد أشار عرضا في مرافعته بما يفيد أن المتهم كان بحالة غير طبيعية فاندفع في ارتكاب جريمته بسبب خيبرته على شرفه الذي انتهكته زوجته المحبى عليها فان ذلك لا يعتبر طلبا لعرض المتهم على إخصائي لفحص قواه العقلية وإنما يفيد ترك الأمر للمحكمة تقدره على نحو ما تراه .  
ولما كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت أن الطاعن قارف جريمته وهو حافظ لشعوره واختياره ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالته العقلية ولم تأخذ به بناء على ما تحققته من أن المتهم ارتكب الحادث بإحكام وتقدير وروية ، فإن في ذلك ما يكتفى لسلامة الحكم . ويكون ما ينهأ الطاعن على الحكم من الإخلال بحق الدفاع غير مديد .

٣ - تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - عند عرض النيابة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور - لا يترتب عليه عدم قبول هذا العرض . ذلك لأن الشارع

٤ إنما أراد بتحديد مجرى وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير  
 ٥ ها نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الأحوال  
 ٦ متى صدر الحكم حضوريا . فضلا عن أن هذه المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها  
 ٧ عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء  
 ٨ نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه  
 ٩ المذكرة قبل قوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده (١) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم  
 حلوان محافظة القاهرة : "قتل زوجته زاهية رفلة معوض عمدا مع سبق الإصرار  
 بأن بيت النية على قتلها وأحد لذلك آلة حادة مطواة وحتى إذا ما حظى بها بأدائها  
 الطعنات في جسمها فاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة  
 التشريحية والتي أودت بحياتها". وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالته على  
 محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت  
 الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٣ حضوريا  
 وبإجماع الآراء عملا بمبادئ الاتهام بمحاكمة المتهم بالاعدام . فطعن الطاعن في  
 هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو القصور في التسبيب .  
 ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في توافر ظرف سبق الإصرار لدى الطاعن  
 إلى اعترافه بارتكاب الحادث بروية وإحكام تدبير ، وذلك في إحدى رواياته  
 التي أدلى بها في التحقيقات ولم يعلن الحكم السبب في أخذه بهذه الرواية دون

(١) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٧  
 (لم ينشر) .



غيرها من الروايات التي ذهب فيها إلى أن الحادث وقع بغاة على أثر مشادة حدثت بينه وبين زوجته بسبب إصرارها على الاستمرار في سوء سلوكها . هذا إلى أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لم يكن في نيته قتل المجنى عليها وأن الحادث لا يخرج عن كونه مشاجرة حدثت بسبب رفض زوجته الإقلاع عن سيرها المموج مما أثار الطاعن وجعله يعتدى عليها بالضرب الذي أفضى إلى موتها دون أن تنجيه نيته إلى إزهاق روحها . ومع ما لهذا الدفاع من أهمية بالغة فإن الحكم جاء قاصرا في الرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . عرض لما أثاره الطاعن بشأن اعترافه ورد عليه بقوله : ” وبما أن المحكمة تطمئن إلى اعتراف المتهم ” الطاعن “ وتأخذ به فيما تضمنه من مقارفته للأفعال المادية للجريمة بقصد القتل وفيما تضمنه في تحقيقات النيابة من توافر الإصرار السابق لديه على ارتكاب الجريمة باستقرار نيته على قتل المجنى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة وشرائه المطواه بقصد استعمالها في الحادث قبل وقوعه بثلاثة أيام إلا أن المحكمة تلتفت عن كل ما تضمنه اعتراف المتهم من أن سوء سلوكها كان الباعث له على القتل وتطرحه جانبا لما انطوى عليه من تحبط ومجافاة للنطق والمعقول ، فضلا عن عدم قيام الدليل على صحته ... كما لا تأخذ المحكمة بما زعمه المتهم في بعض مواضع اعترافه من أن فكرة القتل لم تخطر له إلا حال صحبته المجنى عليها في طريق عودتهما إلى مسكنهما ليلة الحادث فنقذهما في الحال وإنما تأخذ بما قرره في مواضع أخرى من هذا الاعتراف من أنه كان مصمما على الجريمة منذ ثلاث سنوات سابقة على الحادث واشترى المطواه المستعملة فيه قبل ارتكابه بثلاثة أيام وحملها في ملابسه لهذا الغرض . وتستخلص المحكمة من ذلك ما لم يقربه المتهم في اعترافه وهو أنه انتوى تنفيذ تصميمه على القتل ظهر يوم ١٥/٥/١٩٦٢ فدير أمر نروجه مع القتيلة لزيارة أخته في روض الفرج وتأخير عودتهما إلى المعصرة إلى ما بعد منتصف الليل ليتمكن من قتلها في الظلام وخارج منزلها ثم يصور الحادث على أنه مصادمة من قطار على التفصيل الذي

تمت به الجريمة بالفعل. " لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغا وسلميا في إثبات توافر ظروف سبق الاصرار لدى الطاعن وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدايلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف، وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تنق به دون أن تكون ملزمة ببيان حلة ذلك. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف المتهم في تحقيق النيابة من توافر سبق الاصرار لديه على ارتكاب جريمته باستقرار نيته على قتل المجنى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة وشرائه المطواة بقصد استعمالها في الحادث قبل وقوعه بثلاثة أيام ولم تأخذ بمأزعه في بعض المواضع من أن فكرة القتل لم تخطر له إلا على أثر وقوع المشادة بينه وبين زوجته بسبب اصرارها على الاستمرار في مسلكها الشائن — فان ذلك لا يعيب حكمها خاصة وقد أبدت المحكمة توافر هذا الظرف لدى الطاعن بوقائع أخرى أوردها الحكم. ومن ثم فان ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا. وأما ما أثاره خاصة. بعدم انصراف نيته إلى قتل المجنى عليها وأن الحادث لا يخرج عن كونه ضربا أفضى إلى موتها فقد تبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه دال على توافر نية القتل لدى الطاعن بقوله "وبما أن نية القتل ثابتة في حق الطاعن" "المتهم" من استعماله آلة من شأنها إحداث القتل وهي المطواة المضبوطة الموصوفة في التحقيقات وتقرير الطبيب الشرعي وطعنه المجنى عليها بهذه المطواة سديدا من الطعنات بلغت نحو سبع وعشرين طعنة متتالية بقصد إزهاق روحها والقضاء على حياتها واختياره لهذه الطعنات مواضع من جسم المجنى عليها تعتبر كلها في مقتل وهي البطن والظهر والرأس والوجه والرقبة فضلا عن اعترافه في التحقيقات وأمام المحكمة بأنه كان يقصد قتل المجنى عليها وقد تحق له هذا الفعل بما ترتب على هذه الطعنات من وفاتها في الحال. لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في إثبات نية القتل وتوافرها لدى الطاعن ويتضمن بذاته الرد على ما أثاره الدفاع عنه من أن الواقعة لا تعدو أن تكون ضربا أفضى إلى موت المجنى عليها فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم — القصور يكون على غير أساس متعينا الالتفات منه.



وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع . ذلك أن محامى الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن موكله كان في حالة جنون وقت ارتكاب الحادث مما كان يتعين معه تحقيق هذا الدفاع بأحواله إلى الجهة المختصة لفحص قواه العقلية واستظهار مدى مسؤوليته وقت ارتكاب الحادث ولكنها أقامت من نفسها خبيراً فنياً وقضت في الدعوى دون الرجوع إلى الطبيب المختص استناداً إلى ما تبينته من أقواله في التحقيقات وبالجلسة من أنه كان متزن العقل وأنه أقدم على فعلته عن روية وتدبر . ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الحكم من ذلك قد أخل بحتمه في الدفاع مما يتعين معه نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع بجنون موكله بل قال إنه لا يقصد الجنون العقلي وإنما يقصد الاندفاع في وقت ارتكاب الجريمة . وقد مرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله : "وبما أن الحاضر من المتهم دفع بالجلسة بأن المتهم كان في حالة جنون وقت مقارفته الجريمة بسبب خيبرته على شرفه الذي انتهكت زوجته المحبى عليها بسوء سلوكها ثم ما لبث أن أوضح أنه لا يقصد الجنون العقلي وإنما يقصد الاندفاع وقت ارتكاب الجريمة . وهذا الدفع أو الدفاع مردود بأن المحكمة لم تلاحظ من إجابات المتهم في مراحل التحقيق المختلفة وعند استجوابه أمامها ما ينم عن إصابته بأية عاهة في العقل من جنون أو عته أو غفلة بل إنها تستخلص من ظروف مقارفته الجريمة في روية وهمدوء ودقة تدبير ومحاولته نقل اللجنة لإلقائها على قضبان السكة الحديد بقصد تصوير الحادث على أنه مصادمة قطار — تستخلص المحكمة من كل ذلك ما يؤكد أن المتهم كان وما زال متمتعاً بقواه العقلية سليمة من أية شائبة . هذا فضلاً عن أن السبب الذي تلمسه الدفاع لجنون المتهم وهو التآثر للشرف والعرض لا وجود له في الحقيقة والواقع وإنما كان مجرد دفاع عن المتهم كما سبق إيضاح ذلك تفصيلاً في هذا الحكم . ومتى انتفى السبب انتفى المسبب لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في الرد على ما يشير الطاعن في هذا الوجه من طعنه . وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أو يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة . وإذا كان الدفاع عن المتهم قد أشار عرضاً في صراحته بما يفيد

أن المتهم كان بحالة غير طبيعية فاندفع في ارتكاب جريمته بسبب خيرته على شرفه الذي انتهكته زوجته المحبى عليها فان ذلك لا يعتبر طلبا لعرض المتهم على إخصائى لفحص قواه العقلية وإنما يفيد ترك الأمر للمحكمة تقدره على نحو ما تراه. ولما كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد استخلصت أن الطاعن قارف جريمته وهو حافظ لشعوره واختياره وردت على ما تمسك به الدفاع بشأن حالته للعقلية ولم تأخذ به بناء على ما تحققته من أن المتهم ارتكب الحادث بإحكام وتدبير وروية فان في ذلك ما يكفى لسلامة الحكم ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه على غير أساس أيضا ويتعين لذلك رفض طعنه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا . وعلى أى الأحوال فان محكمة التمييز تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين هيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده . لما كان ذلك ، وكان يبين إعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليه بالاعدام بها وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه . ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه شحاته جاب الله عبده .



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، ومختار رضوان ، وأحمد موافى .

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) نقض . ”الحكم فى الطعن“ . ”أثره“ . سلطة محكمة الإحالة .

نقض الحكم . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . جريان المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق . عدم تقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد فى حكمها الأول ولا بحكم النقض فى شأن تقدير وقائع الدعوى .

إثبات الحكم فى مدونات الأسباب التى دعم بها حكم النقض قضاءه . لا يعيبه . ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية أخذت بالرأى القانونى الذى قال به الحكم المذكور .

( ب ) نقض . ”سلطة محكمة النقض“ . جرائم النشر . قذف . قصد جنائى . حكم . ”تسييبه . تسييب خير معيب“ .

لمحكمة النقض تصحيح الخطأ فى تطبيق القانون دل الواقعة كما هى ثابتة فى الحكم المطعون فيه — لمصلحة التهم — لما فى جرائم النشر أن تستظهر مرامى العبارات لتقنين إن كانت تكون جريمة أم لا . مثال فى جريمة قذف .

١ — نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجربى فيها المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق ، فلا تقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد فى حكمها الأول فى شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد ما حكم النقض فى إعادة تقديرها . إلا أنه لا يعيب الحكم إن أثبت فى مدونات الأسباب التى دعم بها حكم النقض قضاءه لأن ذلك يفيد أن المحكمة

الاستثنائية قد أخذت بالرأى القانونى الذى قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض .

٢ - لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما هى ثابتة فى الحكم فإن لها فى جرائم النشر أن تستظهر مرامى العبارات لتبين إن كانت تكون جريمة أم لا . وإذا استظهرت أن هذه العبارات شائنة بذاتها وأنها تمس شرف المقدوف فى حقه - وهو مورث المطعون ضدهما - وأنها لو كانت صادقة لأوجبت عقابه أو احتقاره والخط من كرامته فقد أنزلت حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى واعتبرت الفعل الذى ارتكبه الطاعن فى حق المورث مؤثما ويستوجب مساءلته قانونا . وكان دفاع الطاعن فى خصوص التقه المباح إنما هو فى واقعه لا يخرج عن كونه دفاعا منصبا على انعدام القصد الجنائى لديه وقد تناولته محكمة النقض فى حكمها الذى تبناه الحكم المطعون عليه الأخير وردا عليه . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وجاء خلوا من عيب القصور .

## الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم مباشرة أمام محكمة الأزبكية ابلزنية على الطاعن نسبوا إليه بأنه فى يوم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم الأزبكية " بصفته المدير المسئول للـجـلـة الأسبوعية سورناك نشر فيها قـلـا مـن جـرـيـدة أخرى مقالا تضمن عبارات وألفاظ تعد سباً فى حق مورثهم بأن نسب إليه أنه يشتغل جاسوساً " . وطلبوا معاقبته بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات كما طلبوا القضاء لهم قبله بمبلغ ألف جنيه تعويضا . وقد قضت المحكمة المذكورة بحضورها بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٦ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيا هما نسب إليه - مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة



القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت رافعها مصروفاتها عن الدرجتين بلا مصروفات جنائية . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٩ حصل الأستاذ أونيج مجاريان المحامي على شهادة من قلم الكتاب تفيد عدم إيداع الحكم المطعون فيه محتوما ولما أعلن الورثة في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ بإيداعه قرر محاميه الطعن فيه بطريق النقض . وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده بالمصروفات . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة عن الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن محصل وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله . وبيانا لذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أوجز في سرد واقعة الدعوى فأغفل ذكر عبارات القذف ولم يخص دفاع الطاعن الذى ضمنه مذكرته بل قيد نفسه بحكم محكمة النقض الذى أحال الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى بفعل دائرة بحثه قاصرة على التعويض وتقديره في حين أن هذا الحكم - على ما هو مقرر قانونا - لا يلزم محكمة الموضوع التى تحال إليها الدعوى لإعادة الفصل فيها بل يتعين على المحكمة المذكورة أن تنظر الدعوى وتفصل فيها بكامل حريتها غير مقيدة في هذا بأى قيد . ولما كان دفاع الطاعن الذى لم تعرض له محكمة الموضوع ومؤداه أن ما نشره في حق مورث المطعون ضدهما إنما هو من قبيل النقد المباح دفاها ما لأنه لو صح لترتب عليه الإغفاء من المسؤولية فإن إغفاله يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن نشر في مجلته الأسبوعية "سورناك" نقلا عن جريدة أخرى مقالا انطوى على عبارات وألفاظ تعد قذفا وسبا في حق مورث المطعون ضدهما ومن بينها ما نسب إليه من أنه يشتغل جاسوسا . لما كان ذلك ، وكان تحصيل الحكم لواقعة الدعوى قد تضمن أن القصد الجنائي بعنصريه وهما قصد الاسناد وقصد الإذاعة قد توافرا في حق الطاعن فقد انتهى إلى معثوليته عن التعويض المدني المستحق للطعون ضدهما لما حاق بمورثهما من ضرر نتيجة لنشر العبارات المسامة بالشرف والاعتبار والتي لو كانت صادقة لأوجبت عقابه أو احتقاره والخط من كرامته عند أهل وطنه . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور لإغفاله ذكر عبارات القذف لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، وكان لا يعيب الحكم أنه أثبت في مدوناته الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه لأن ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض في خصوص ماهية القصد الجنائي في جرائم القذف والسب . وهذا الذي تبناه الحكم لا يتعارض مع القول بأن نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض وتجري فيها المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق فلا تنقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يفيد ما حكم النقض في إعادة تقديرها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من قصور الحكم في الرد على دفاعه الذي أورده في مذكرته ومحصله أن ما نشره في مجلته من عبارات نقلا عما نشر في جريدة أخرى إنما هو من قبيل النقد المباح — مردودا بأنه لما كان لمحكمه النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم كان لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي هذه العبارات لتبين إن كانت تكون جريمة أم لا . وإذا استظهرت أن هذه العبارات شائنة بذاتها وأنها تمس شرف المقدوف في حقه — وهو مورث المطعون ضدهما — وأنها لو كانت صادقة لأوجبت عقابه أو احتقاره والخط من كرامته فقد أنزلت حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى واعتبرت الفعل الذي ارتكبه الطاعن في حق المورث المذكور مؤثما ويستوجب مساءلته قانونا . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن في



خصوص النقد المباح إنما هو في واقعه لا يخرج عن كونه دفاعاً منصفاً على انعدام القصد الجنائي لديه وقد تناولته محكمة النقض في حكمها الذي تبناه الحكم المطعون فيه حالياً ورداً عليه بقولها: "وحيث إنه لما كان مقرراً أن القصد الجنائي بعنصريه قصد الإسناد وقصد الإذاعة في جريمة القذف أو السب إنما يتوافر في نشر القاذف أو الساب العبارات المساسة بالشرف أو السمعة أو الاعتبار مع علمه بأنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقّه أو احتقاره أو الحط من شرفه وكرامته ويستفاد هذا العلم من كون هذه العبارات شائنة بذاتها — فالعبارات أو الألفاظ المساسة تحمل بنفسيها الدليل الكافي على توفر القصد الجنائي ولا يشترط في هذه الجريمة سوى هذا القصد العام المشروط في سائر الجرائم العمدية ولا عبرة بعد ذلك بحسن النية وادعاء القاذف حسن القصد وشرف الغاية وأنه لم يتبع من وراء فعلته التشهير بالمجنى عليه والحط من كرامته كما لا يقبل منه التذرع باعتقاده صحة الأمور التي ينسبها إلى المقدوف لأن حسن النية غير مؤثر في المسؤولية من القذف ولا يعتد بها في قيام هذه الجريمة إلا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات — يستوى في كل ذلك أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجنائي منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة ونشرها يعد في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ولا يقبل من أحد الإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابات إنما نقلت من صحف أخرى إذ الواجب يقضي على من ينقل كتابات سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون وذلك كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات" — لما كان ما تقدم، جميعه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وجاء خلواً من عيب القصور ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً مع إلزام الطاعن بالمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة وفقاً لما تقضي به الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ،  
محمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد حمزوى .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١) محاكمة . " إجراءاتها " . ارتباط . دعوى جنائية . نيابة عامة .  
سلاح . شروع فى قتل . شروع فى سرقة .

الحق المخول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات  
الجنائية المضاعفة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — فى الإحالة المباشرة إلى محكمة  
الجنایات . أساسه : قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنایات المنصوص عليها  
فى تلك الفقرة وبين جرائم أخرى . المادة ٣٢ عقوبات .

جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره بغير ترخيص . من بين الجرائم التي يجوز فيها  
الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنایات عملاً بنص المادة ٣/٢١٤ إجراءات جنائية .  
اطمئنان الحكم إلى إحراز الطاعن سلاحاً وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها فى جريمة  
الشروع فى القتل المقررة بجناية الشروع فى السرقة . لا يؤثر فى سلامة استخلاصه  
أن السلاح المستعمل لم يضبط . انتهازه إلى قيام ارتباط بين جريمة الشروع فى القتل  
المقررة بجناية الشروع فى السرقة وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره .  
مديد وصائق . التي طبعه بانطوائه على بطلان فى الإجراءات أثر فيه .  
لا أساس له .

(ب) حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

البيان المعول عليه فى الحكم : هو ذلك الجزء الذى يدر منه اقتناع القاضى دون  
الأجزاء الخارجة عن هذا السياق . مثال . .



(ج) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . إثبات . "شهود" .  
محكمة الموضوع .

حق المحكمة في التعويل على ما يقول به الشاهد في حق من هم وإطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين . مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات ، إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معروف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته بغير ترخيص هي من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات عملا بنص الفقرة سالفه الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن للأسباب التي أوردها إلى أن الطاعن أحرز سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعملهما في جريمة الشروع في القتل المقتربة بجناية الشروع في السرقة . وكان لا يقدح في سلامة استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما أنه استقر في يقين المحكمة إحراز الطاعن له . فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقتربة بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته يكون مديدا وسائغا . ويكون النعي عليه باطلواؤه على بطلان في الإجراءات أثر فيه على غير أساس .

٢ — البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون الأجزاء الخارجة من هذا السياق — ولما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أورد التجربة التي أجرتها النيابة ، إلا أنه أفصح عن عدم تعويله عليها في تكوين معتقده في الدعوى ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تجربة أخرى غير تلك التي أجرتها النيابة . فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال والتناقض في التسبب لا يكون له محل .

٣ - من حق المحكمة التعويل على ما يقول به الشاهد في حق متهم وإطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٥٩/١١/٢٩ بدائرة مركز ممالوط محافظة المنيا : المتهم الأول : أولا - شرع في قتل محمد حسن اسماعيل عمدا بأن أطلق عليه هيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الابتدائي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه مع المتهمين الثاني والثالث وآخر مجهول في المكان والزمان سالف الذكر شرعوا في سرقة محصول الذرة المبين بالمحضر للمجنى عليه سالف الذكر حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا فخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو تنبه المجنى عليه لهم مما دعا الجناة إلى الفرار . ثانيا : أحرز بندقية غير مششخنة وذخائر بغير ترخيص . المتهمان الثاني والثالث : اشتركا مع المتهم الأول في جريمة الشروع في القتل سالف الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معه على ارتكاب جريمة السرقة بحمل السلاح ليلا ورافقاه إلى مكان الحادث وكانت جريمة الشروع في القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة وقد تمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠٤/٣٤٢ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ - ٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ / ١ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ١٢ الملحق به . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٥ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ / ١ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لمتهم الأول (الطامن) أولا : بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة



السلاح المضبوط. ثانيا - براءة كل من المتهمين الثانى والثالث مما أسند إليهما قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في القتل عمدا المقترن بشروع في سرقة بحمل سلاح وبجريمة إحراز سلاح ناري قد انطوى على بطلان في الاجراءات أثر فيه ، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن مباشرة أمام محكمة الجنايات بالنسبة إلى تهمتي الشروع في القتل والشروع في السرقة المقتن بهما على اعتبار أنهما مرتبعتان بجريمة إحراز السلاح الناري التي هي من بين الجرائم التي تجوز فيها الإحالة مباشرة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ في حين أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يضبط محرزا أو حائزا لهذا السلاح وإنما أثر عليه في مكان بعيد عن محل الحادث ، فضلا عن أن القصد من الإحالة المباشرة طبقا لذلك التعديل هو قصرها على الجنايات المستثناة من الأصل العام - وهو المرور بمرحلة الإحالة بوصفها جنايات قائمة بذاتها وإن ارتبطت بها جرائم أخرى متفرعة عنها .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت مباشرة من النيابة العامة على الطاعن - ومتهمين آخرين - بوصف أنه : أولا - شرع في قتل محمد محمد حسن اسماعيل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الابتدائي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج. وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه مع المتهمين الثانى والثالث وآخر مجهول في المكان والزمان سالف الذكر شرعوا في سرقة محصول الذرة المبين بالمحضر للجنى عليه سالف الذكر حالة كون المتهم الأول ( الطاعن ) يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو تنبه المجنى عليه لهم بما دما الجناة إلى الفرار. ثانيا - أحرز بندقية غير مششخنة وذخائر بغير ترخيص . وأن المتهمين الآخرين اشتركوا معه في الجريمة الأولى. وطلبت النيابة العامة تطبيق

المواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ - ٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات  
والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢  
الموافق . ومحكمة الجنايات قضت بتبرئة المتهمين الثاني والثالث وبإدانة الطاعن  
عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات على اعتبار  
أن الجريمتين موضوع الاتهام مرتبطتان لوقوعهما بقصد جنائي واحد -  
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به  
كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين بهما الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه  
أدلة مستمدة من أقوال الشهود وما ثبت من المعاينة ومن تقرير الطبيب الشرعي  
عن إصابة المجنى عليه ومن فحص الفرد والطلاق المضبوطين . وكان الحكم قد اطمأن  
للأسباب السائغة التي أوردتها إلى أن الطاعن قد أحرز سلاحا وذخيرة بغير ترخيص  
واستعملهما في جريمة الشروع في القتل المفترنة بجناية الشروع في السرقة  
ولا يقدح في سلامة استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط طالما  
أنه استقر في يقين المحكمة إحرار الطاعن له ، وكان ما انتهى إليه الحكم  
من قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين صديدا ومائنا . لما كان ذلك ،  
وكانت جريمة إحرار السلاح الناري وذخيرته بغير ترخيص هي من بين الجرائم  
التي يجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات عملا بنص الفقرة الثالثة  
من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣  
لسنة ١٩٥٧ . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن أساس الحق المخول للنيابة  
العامّة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية  
إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة  
وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا  
لما هو معروف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهو ما انتهى إليه الحكم  
في منطق سليم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون غير مفيد .

وحيث إن مبنى باقي أوجه الطعن هو الفساد في الاستدلال والتناقض  
في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه استند إلى تجربة أجرتها النيابة في وقت  
لا يتفق ووقت وقوع الحادث قولا منه إنها أجريت في ظروف تقارب الظروف



التي وقع فيها الحادث مع أن التجربة على هذا النحو لا تصلح دليلاً للاتهام. هذا إلى تناقضه حين اطمأن لشهادة المجنى عليه في إدانة الطاعن وتشكك فيها بالنسبة إلى باقي المتهمين .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان الحكم قد أورد نتيجة التجربة التي أجرتها النيابة إلا أنه أفصح عن عدم تعويله عليها في تكوين معتقده في الدعوى . وإذا ما كان البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون الأجزاء الخارجة من هذا السياق وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تجربة أخرى غير تلك التي أجرتها النيابة فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من حق المحكمة التعويل على ما يقول به الشاهد في حق الطاعن واطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: توفيق الخشن،  
وأديب نصر، ومختار وضوان، وأحمد موافى .

(١٢٦)

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) سلاح . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع“ . ”ما لا يوفره“ .  
جريمة .

(١) جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . قيامها : بمجرد انتهاء مفعول الترخيص  
وعدم تجديده في الموعد المقرر . اتخاذ المتهم بهذا ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات  
لاستصدار رخصة جديدة . لا يؤثر في قيامها . المواد ٢ ، ١٠ من القانون  
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٨ من قرار الداخلية الصادر في ١٣/٩/١٩٥٤ نقلاً  
للسادة ٣٧ من القانون المذكور .

(ب) إبداء الطاعن مذراً مؤداه — أنه مرض خلال الأيام الأخيرة من  
شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص . عدم اعتباره دفاعاً جوهرياً  
تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . علة ذلك : لأنه يفرض ثبوته لا يدرك عن  
الطاعن المسئولية ، إذ كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته  
بمخاطب موصى عليه . قرار الداخلية الصادر في ١٣/٩/١٩٥٤ نقلاً للسادة ٣٧  
من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . النتي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع .  
لا أساس له .

١ — مفاد نصوص المواد الثانية والعاشر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
— في شأن الأسلحة والمخاطر — والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر  
في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نقلاً للسادة ٣٧ من القانون المذكور — أن جريمة  
إحراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده



في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

٢ - لما كان العذر الذي أبداه الطاعن - بمرضه خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص - لا يعد دافعا جوهريا يتعين معه على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، بما يسوغ اطراحه . ذلك لأن بفرض ثبوته فإنه لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية إذ أنه كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل بخطاب موصى عليه كما أشار إلى ذلك قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نقاذا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس متعينا للرفض موضوعا .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١/١١ مركزا طسا محافظة الفيوم: "أحرق سلاحا ناريا غير مششخن البندقية المبينة بالمحضر بدون ترخيص". وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ٣٠٤ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق فصدر قرارها بذلك بتاريخ ١٩٦١/٢/٥ . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضور يا بتساوينا ١٩٦١/١٢/٢٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وتغريمه ثلاثة جنيهات وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن محصل وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب كما انطوى على إخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مرضه حال بينه وبين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد ترخيص سلاحه قبل نهاية مدته في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ومع أنه قدم الشهادة الطبية المثبتة لمرضه في المدة من ١٩٦٠/١٢/٢٨ حتى ١٩٦١/١/٤ وإيصال سداد رسوم الرخصة في ١٩٦١/١/٥ كما تقدم بطلب التجديد في ١٩٦١/١/١١ عقب إبلاله من مرضه فإن المحكمة لم تعرض في حكمها للشهادة المرضية ولم تبين السبب في إطراحها . هذا إلى أنها لم تحقق واقعة المرض مع ما لهذه الواقعة من أهمية بالغة إذ يترتب على ثبوتها قيام العذر القهرى الذى منع الطاعن من تجديد الرخصة في الميعاد . وإغفال ذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من اعترافه ومن التقرير الطبى الشرعى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن سبق أن حصل على ترخيص بإحراز سلاح نارى (بندقية خرطوش) انتهى مفعوله فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ولم يقدم طلب تجديده إلا فى ١١ من يناير سنة ١٩٦١ وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن إحراز السلاح وذخيرته تنص على أن "الترخيص يكون صالحا من تاريخ صدوره وينتهى فى آخر شهر ديسمبر من السنة التى منح فيها" ونصت المادة العاشرة منه على الأحوال التى يعتبر فيها الترخيص ملغيا ومن بينها حالة عدم تقديم طلب تجديده فى الميعاد . كما نصت المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذا للمادة ٣٧ من القانون سالف الذكر على أن "طلب تجديد الترخيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة المنقيد بها مقابل إيصال يسلم للطالب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح . ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويشفع به الترخيص المطلوب



تجديده والرسم المستحق وإقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الإيصال للرخص له بخطاب موسى عليه . . وكان الواضح من هذه النصوص أن جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة . لما كان ذلك ، وكان حذر المرض في صورة هذه الدعوى لا يعد دفاعا جوهريا يتعين معه على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يسوغ اطراحه . ذلك لأنه بفرض ثبوته فإنه لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية إذ أنه كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بخطاب موسى عليه كما أشار إلى ذلك قرار وزير الداخلية ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذين الوجهين لا يكون سديدا ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت المرنى ،  
نصري ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد حمزوى .

(١٢٧)

### الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب، ج) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . شهود .

(١) تطابق أقوال الشهود مع الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها .  
غير لازم . يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج مائع تجريده  
المحكمة ، يتلاءم به ما قاله كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر .

(ب) لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم في كل دليل منها و يقطع في كل  
جزئية من جزئيات الدعوى . على ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها  
بعضاً . منها مجتمعة تتكون مقيدة للقاضي .

(ج) الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون غيره  
من الأجزاء الخارجة عن هذا السياق . مثال .

(د) تفتيش . "إذن التفتيش" . "إصداره" . دفع . نقض "المصاحبة  
في الطعن" .

تقدير جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش . موكل لسلطة التحقيق التي  
أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع . مثال .

صدور الإذن بتفتيش المأذون بضبطه بسيارة الطامن . دفع الطامن بيطلان هذا  
الإذن بدعوى تسميم مداه واستداده إلى كافة سيارات الأجرة التي يوجد بها المأذون  
بضبطه وتمنيشه . غير مقبول . على ذلك : انتفاء مصلحته في هذا الدفع .



( ٥ ) تفتيش . " إذن التفتيش " . " تنفيذه " . مأمور والضبط القضائي .  
تلبس . قبض .

تنفيذ إذن التفتيش موكول إلى القائمين به ، بمجروته بالقدر اللازم لتحقيق الغرض  
المقصود منه .

لمأمور الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها أن يستعين بمروءيه  
على الوجه الذي يراه محققا للغرض من التفتيش . مثال .

١ — الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت  
إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي  
إلى تلك الحقيقة باستنتاج صانع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله كل منهم بالقدر  
الذي رواه الآخر .

٢ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل منها  
ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية  
متساندة بكل بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي . فلا ينظر إلى  
دليل بعينه لمناقشته هل حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في  
مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة  
واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٣ — البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي  
دون غيره من الأجزاء الخارجة من هذا السياق . ومن ثم فلا يؤثر في سلامة الحكم  
ما يعيبه عليه الطاعن من ترديه في الخطأ في خصوص موقف الشرطي المعرى وقت  
إطلاقه الأمانة النارية على سيارته إذ أن هذه الواقعة بفرض قيام الخطأ فيها  
لا تمس منطق الحكم أو النتيجة التي خلص إليها .

٤ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش موكول  
لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع فمتى أقرت تلك السلطة  
على ما ارتأته في هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها . ولما كان موضوع  
الإذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعينة بذاتها

— وهي سيارة الطاعن — فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الإذن بدعوى تعميم مداه وامتداده إلى كافة السيارات الأجرة التي يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لانتفاء مصلحة الطاعن في هذا الدفع .

هـ — تنفيذ إذن التفتيش موكول إلى الفاعلين به يجرونه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه . فلما مور الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها أن يستعين بمؤوسيه على الوجه الذي يراه محققا للغرض من التفتيش . ومن ثم فإن إطلاق الشرطي المسمى النار على إطارات السيارة لاستيقافها تنفيذا لأمر رئيسه الضابط عندما شاهدها تحاول الفرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على إطاراتها أمر لا يخار عليه قانونا . فإذا ما توقفت السيارة وانطلق منها الطاعن حاملا لفافة محاولا إلقاءها في التربة المجاورة ، فإن تعرض الشرطي المذكور له لميلولة دون فراره والتخلص من جسم الجريمة وإكراهه على الوقوف حتى لحق به الضابط للكشف عن حقيقة بقاءه بعد أن وضع نفسه موضع الشبهات والريب ، لا يكون باطلا . وإذا ما شاهد الضابط كل ذلك وأدرك ما تدل عليه تلك الظروف التي تنبئ بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة — فإن من حقه والجريمة تعد في حالة تلبس جاء كشفه عن طريق مشروع أن يقبض على الطاعن وأن يضبط المخدر الذي ألقى به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : — أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ والجدول رقم ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات . ثم قضت المحكمة المذكورة بحضور يا بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمقابلة



المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة والسيارة التي استخدمت في نقلها. وقدردت على الدفع قائلة : إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون اذدان الطاعن بجريمة احراز مخدر قد شابه فساد وخطا في الاستدلال وقصور في التسيب كما أخطا في تطبيق القانون ذلك بأنه عول في الادانة على أقوال شهود الاثبات بقوله إنها جاءت مؤيدة لبعضها البعض في حين أن مؤدى شهادتهم هو أن المخدر المضبوط وجد بجوار السيارة قيادة الطاعن على أثر فرار شخصين كانا يركبان في المقعد الخلفي ولم ير أحد من أولئك الشهود الطاعن وهو يلقي المخدر أو يتخلص منه سوى المخبر "عبد الباسط حسن قنصوه" الذي شهد بأنه كان في مكانه المنخفض عن مستوى الطريق بمتريين فأطلق النار على السيارة وهو في مكانه هذا - على خلاف ما أورده الحكم من أنه أطلقها وهو خارجة على عكس ما تضمنته الأوراق - فوفقت ورأى الطاعن ينزل منها فاستدار حتى واجهه وأطلق عليه مقدونا نارا فسقطت اللقافة على الأرض أما باقي الشهود فجاءت شهادتهم مقصورة على ضبط الطاعن دون أن يرى أحد منهم شيئا معه . هذا إلى أن المكان الذي كمن به المخبر لا يستطيع أن يرى منه من السيارة أو أن يطلق النار على اطاراتها ورتب الطاعن على ذلك أن الشخصين اللذين فرا من السيارة هما اللذان ألقيا بالمضبوطات دون الطاعن . كما دفع ببطلان التفتيش والقبض عليه تأميسا على أن الإذن قد صدر بالقبض على ممن يدعى "حسن جبريل" وهو ما انصبت عليه التحريات التي بنى عليها الإذن - وتفتيشه والسيارة رقم ٤٠٤ أجرة شرقية التي يوجد بها أو أية سيارة أخرى يوجد بها ، ومثل هذا الإذن ينطوي على اهدار للتحريات العامة وإطلاق السلطة التي تتولى القبض في اجرائه قبل ركاب السيارات جميعا وبصفة عامة وهو ما لا يصح قانونا . واستطرد الطاعن إلى القول بأنه لما كان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ومرافقيه الذين تولوا الضبط والتفتيش ، ما كانوا يعرفون شخص المأذون لهم بضبطه وتفتيشه فانه كان من المستحيل عليهم القبض

عليه إلا بالقبض على جميع ركاب السيارات وتفتيشهم والبحث عن بطاقاتهم الشخصية، وما كان يجوز تفتيش سيارة الطاعن - المشار إليها بالإذن أو القبض عليه أو محاولة ذلك قبل التحقق من وجود "حسن جبريل" مما يبطل تلك الإجراءات إذ أنه ما كان يسوغ للضابط إطلاق النار على السيارة متخذاً من جهله شخصية المأذون له بالتفتيش مبرراً للقبض غير القانوني على الطاعن. بعد أن ثبت من أقوال الشهود أن السيارة وقفت بالفعل بجوار الضابط مباشرة الذي رأى من فيها في وضع النهار ثم تابعت سيرها ولم يكن بها "حسن جبريل". وما كان يجوز أيضاً الاحتماء بالدلائل الكافية المبررة للقبض إذ أن المقصود بتلك الدلائل تلك التي تتجه إلى قيام الجريمة وليس تلك التي تتجه إلى شخص المأذون بتفتيشه، هذا فضلاً عن أن ما ذهب إليه الحكم من تبرير القبض على الطاعن بما تجمع لدى رجال الضبط من دلائل كافية أمر لا سند له من القانون لأن مؤداه أن الحكم قد سلم ببطلان الإذن وما ترتب عليه، هذا بالإضافة إلى أن الحكم قد أسس تلك الدلائل على ما ذكره من عدم استجابة الطاعن لطلب رخص السيارة بعد أن وقف، وهذا التصرف منه مع ثبوت عدم رؤية الضابط للمأذون له بتفتيشه لا يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم. هذا إلى أن المخبر - وهو من غير رجال الضبط القضائي - قد قام بالقبض على الطاعن بعيداً عن سمع الضابط وبصره فامتنعت بذلك رقابته عليه، ومن ثم يكون تخلي الطاعن عن اللقافة المضبوطة إنما كان نتيجة إجراء باطل. ولم يعن الحكم بالرد على هذا الدفع اكتفاء بما قاله من أن التحريات كانت جدية وهو ما لا يصالح رداً على أوجه البطلان التي تقدم بها الطاعن، فضلاً عن أنه يفرض أن التحريات كانت جدية بالنسبة إلى "حسن جبريل" فأنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى الطاعن الذي لم يرد اسمه فيها. هذا إلى أن الإذن بتفتيش ذلك الشخص والسيارة التي يوجد بها مؤداه قصر التفتيش على المقاعد الموجودة فيها، أما السيارة ذاتها فلا يجوز تفتيشها إلا إذا كان هو فيها، مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق استصدر أمراً بضبط وتفتيش السيارة رقم ٥٤٠



أجرة شرقية التي يتواجد بها "حسن محمد جبريل" أو أية سيارة أجرة يتواجد بها لضبط ما يحوزه أو يحوزه من مخدرات وعهد تليفونيا إلى الملازم أول فهمي رياض غراب وكيل المكتب تنفيذ الإذن بعمل كمين بنقطة مرور انشاص لضبط السيارة سالفة البيان عند مرورها وبها المأذون بضبطه وتفتيشه .

فقام الضابط بتوزيع مرافقيه في الأماكن التي حددها بجوار نقطة المرور وطلب من الجندي المعين بها إيقاف السيارة عند مرورها أمام النقطة بدعوى التفتيش على الرخصة ، وأفهم كلا من مرافقيه الدور الذي يقوم به عند سماعه الأجرة النارية التي سيطلقها نحو عجلات السيارة المذكورة وأمر الشرطي السرى عبد الباسط حسين قنصوه أن يعترض سيرها إذا استمرت في السير وأن يطلق النار نحو عجلاتها لإيقافها ، واختفى الضابط خلف شجرة على مقربة من نقطة المرور حتى قدمت السيارة رقم ٤٠ هـ أجرة شرقية - قيادة الطاعن - ولما طلب منه جندي المرور وخصني السيارة والقيادة رفض واستمر في السير بها فخرج الضابط من مكانه وأطلق عيارا نحو العجل أصاب العجلة الخلفية اليمنى ولكن الطاعن استمر منطلقا بسيارته إلى أن أصبح مقابل المكان الذي اختفى به الشرطي السرى عبد الباسط حسين الذي كان قد خرج من مكانه هتف سماعه العيار الذي أطلقه الضابط وأطلق بدوره عيارين أصابا العجلة اليسرى الخلفية فوقفت السيارة على الأثر . وخرج منها الطاعن الذي كان يجلس بمفرده أمام عجلة القيادة ونزل من بابها الأيمن الأمامي حاملا معه لفافة مغلفة بورق الجرائد فلاحق به الشرطي السرى وشاهده يحمل تلك اللفافة محاولا الجرى بها نحو التربة الواقعة على يمين السيارة لإلقائها بها فأطلق الشرطي عيارا آخر فوق الطاعن فوقف هذا الأخير وأسقط اللفافة إلى الأرض تحت قدميه وأمره الشرطي وهو مصوب بندقيته نحوه بعدم التحرك من مكانه ولاحظ في هذه الأثناء أن شخصين كانا في المقعد الخلفي بالسيارة انتهزا فرصة إنشغاله بمطاردة الطاعن وهربا من بابها الأيسر إلى المزارع وبعد أن تمكن الشرطي من استيقاف الطاعن ، كان الضابط قد وصل إلى مكان الضبط بعد أن جرى حوالي ٢٠٠ متر من نقطة المرور وشاهد الطاعن واقفا وأمامه اللفافة على الأرض والشرطي مصوبا بندقيته نحوه فتناول اللفافة وبفضها وجد بها كيسين أحدهما من النايلون والآخر من القماش الأبيض وبكل منهما أربع

طرب من الحشيش بلغ وزنها ١٩٠٠ جرام بعد استئزال وزن الأكياس الفارغة . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الضابط ومرافقيه الشرطى السرى وسائق سيارة مكتب مكافحة المخدرات ومن شهادة جندى المرور ومن المعاينة ومن شهادة وزن المخدر وتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية بحرمة إحراز المخدر التى دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان ما يتعاه الطاعن على الحكم من فساد وخطأ فى الاستدلال مردودا بأنه يبين من مدونات الحكم أنه بعد أن أورد مؤدى شهادة الشهود الذين عول عليهم فى الادانة خالص منها إلى ما يظاهر الصورة التى ارتسمت فى وجدانه عن واقعة الدعوى . والأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج مائع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله كل منهم بالقدر الذى رواه الآخر ، ولا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى . فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومتجهة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . ولما كان الحكم قد استخلص الادانة من مجموع تلك العناصر استخلاصا سائغا فلا وجه للنعى عليه استناده إليها مجتمعة بقوله إن شطرا من الواقعة التى استقرت فى عقيدة المحكمة إنما كان أساسه أقوال أحد الشهود وحده . ولا يقدر فى سلامة الحكم ما يعيبه عليه الطاعن من ترديه فى الخطأ فى خصوص موقف الشرطى السرى وقت اطلاقه الأميرة النارية على سيارته إذ أن هذه الواقعة بفرض قيام الخطأ فيها لا تمس منطق الحكم أو النتيجة التى خلص إليها ، والأصل أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة من هذا السياق . أما ما يجادل فيه الطاعن من منازعة فى مدى امكان الشرطى السرى رؤيته وهو فى مكانه أو اطلاق النار على اطارات السيارة فلا يدر أن يكون جدلا موضوعيا فى العناصر التى استنبطت منها محكمة



الموضوع معتقدها — واطمأنت إليها . وكذلك لما بالنسبة إلى ما أثاره من نسبة المخدر المضبوط إلى الشخصين اللذين فر من السيارة وقت الضبط ذاته فإنه دفاع متعلق بموضوع الدعوى لا يستأهل رداً اكتفاء بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومع ذلك فإنه عني بالتصدي لهذا الدفاع ورد عليه بما يفنده . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول ما أثاره الطاعن في صدد بطلان إذن التفتيش وبطلان القبض عليه وتفتيشه فرد عليه بما حصله أن المحكمة قد اطمأنت إلى ما ارتأته النيابة العامة من جدية التحريات التي بنى عليها الاذن الذي أصدرته بتفتيش "حسن محمد جبريل" وتفتيش السيارة رقم ٥٤٠ أجرة شرقية — قيادة الطاعن — التي يتواجد بها المأذون بتفتيش ، وأية سيارة أخرى يستعملها في نقل المخدرات من بابيس إلى بلدة كفر جتور مركز تلامنوفية ورتبت على ذلك صحة الأمر بالضبط والتفتيش لما ثبت لدى النيابة العامة من وقوع جريمة احراز مخدرات وصحة نسبتها إلى المأذون بضبطه وتفتيشه وأنه لما كان الضابط ، الذي نيط به تنفيذ هذا الأمر لا يعرف هو ومرافقاه وجندي نقطة المرور التي كنوا عندها ، شخصية حسن جبريل المقصود بالاذن ، فإن من حق هؤلاء أن يستوقفوا السيارة التي انصب عليها الاذن المذكور للتحقق من وجوده بها ، فإذا ما مرت هذه السيارة وبمقعداتها الملقى شخصين وعندما طلب جندي المرور من قائدها ( الطاعن ) الوقوف واطلاعه على الرخص — كاتفاه السابق مع الضابط ريثما يتمكن هذا الأخير من التوجه من مكانه إلى السيارة للتحقق من وجود حسن محمد جبريل بها — رفض الطاعن الامتثال لأمر جندي المرور واستمر في قيادة سيارته بل وقادها بسرعة ، فإن من حق الضابط في مثل هذه الظروف أن يحاول إيقاف السيارة بالقوة ليتحقق من وجود حسن محمد جبريل بها لتنفيذ أمر النيابة المذكور . ثم استورد الحكم إلى القول بأن ودي ما تقدم أن الطاعن بفعله هذا قد أوجد لدى الضابط دلائل كافية مبررة لاعتقاده بوجود حسن محمد جبريل المأذون بضبطه وتفتيشه وبعض المواد المخدرة في السيارة فأطلق نحو عجلاتها النار بقصد إيقافها فضلاً عن أن الطاعن استمر مندفعاً لمسافة ٢٠٠ متر حتى أصبح مقابل مكن الشرطي السرى الذي حاول بدوره إيقافها بقصد القبض على حسن محمد جبريل تنفيذاً لأمر النيابة فأطلق النار نحو عجلاتها ولما وقفت على مقربة من التربة ونزل منها الطاعن من بابها القريب من التربة وكان يحمل لفافة ، فإن كل ذلك دعا هذا الشرطي إلى محاولة استيقافه فأطلق في

الهواء حيارا للارهاب فأسقط الطاعن اللقافة أثناء محاولته الجرى نحو الترملة لالقاء بها ، وفعل الشرطى هذا له ما يبرره وقد تناول الضابط وهو من رجال الضبط القضائى اللقافة من الأرض وفتحها فوجد بها ثمانى طوب من الحشيش . فالتفتيش قد تم بمعرفة أحد رجال الضبط القضائى وإن كان الشرطى السرى قا اشترك فى الاستيقاف ، وخلص الحكم مما تقدم إلى رفض الدفع . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم صديقا فى اتمامه وسائغ فى الرد على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص ، ذلك بأنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش موكل لسلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع التى متى أقوت تلك السلطة على ما ارتأت فى هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها فى عقبتها . ولما كان موضوع الإذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعينة بذاتها وهى سيارة الطاعن ، فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الإذن بدعوى تعميم مداه وامتداده إلى كافة السيارات الأجرة التى يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لانتفاء مصلحة الطاعن فى هذا الدفع . وكان تنفيذ إذن التفتيش موكولا إلى القائمين به بجهدهم بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه . وكان الحكم قد أصاب صحيح القانون حين أقر ما قام به الضابط من إجراءات فى سبيل تنفيذ إذن التفتيش من حيث استيقافه سيارة الطاعن فى الظروف التى صاقها الحكم . وكان للمأمور الضبط القضائى فى سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها أن يستعين بمؤوصيه على الوجه الذى يراه محققا للغرض من التفتيش ومن ثم فإن إطلاق الشرطى السرى النار على إطارات السيارة لإستيقافها تنفيذا لأمر رئيسه الضابط عندما شاهدها تحاول الفرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على إطاراتها أمر لا غبار عليه قانونا . فإذا ما وقفت السيارة وانطلق منها الطاعن حاملا لقافة محاولا إلقاءها فى الترملة المجاورة ، فإن تعرض الشرطى المذكور له للخلولة دون فراره والتخلص من جسم الجريمة وإكراهه على الوقوف حتى لحق به الضابط للكشف عن حقيقته بعد أن وضع



نفسه موضع الشبهات والريب، لا يكون باطلا. وإذا ما شاهد الضابط كل ذلك وأدرك ما تدل عليه تلك الظروف التي تنبئ بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة — فإن من حقه والجريمة تعد في حالة تلبس جاء ككشفه عن طريق مشروع أن يقبض على الطاعن وأن يضبط المخدر الذي ألقى به . لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم يكون محمولا على ما ينتجه ولا يقبل من الطاعن ما أثاره في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

بمداصة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق  
أحمد الخشن ، وأديب نصر ، ومختار رضوان ، وأحمد موافى .

(١٢٨)

### الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب، ج) حكم . "تسييه . تسييب غير معيب" . تفتيش . "إذن  
التفتيش" . "إصداره" . محكمة الموضوع .

(١) عدم تقيد المحكمة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . لما أن  
تركن في سبيل تكوين عقيدتها — من الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب  
الحقائق القانونية المتصلة بها — إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة عليها  
بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . ما دام لا يخرج من الاقتضاء  
العقل والمنطق .

(ب) الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . مادام الحكم قد استظهر  
أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش . مثال .  
(ج) تقدير جدية التهربات وكفائتها لإصدار الأمر بالتفتيش . من المسائل  
الموضوعية . الأمر فيها موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .  
مثال .

١ — المحكمة غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر،  
بل لما أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها — من الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها — إلى ما تستخلصه من جماع العناصر  
المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام  
لا يخرج في ذلك من الاقتضاء العقل والمنطق . وإذا كان الحكم لم يؤسس  
قضائه على القول بأن الطاعن أقر بوجود الضابط وقت القبض والتفتيش — كما  
زعم الطاعن في طعنه — بل أقامه على قوله إن الطاعن أقر في التحقيقات



بما يستخلص منه صدق شهادة السابط وسلامتها فإن النعى على الحكم بدموى الخطأ في الإسناد يكون في غير محله .

۲ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش . ولما كانت المحكمة قد أفصحت بما أوردته في مدوناتها من أطمئنانها إلى أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات وهو المقصود في الإذن الصادر بالتفتيش . فإن النعى على الحكم بالقصور في السبب يكون على غير أساس .

۳ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي قام عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فلا معقب عليها في ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۱/۲/۲۵ بدائرة مركز كفر الزيات "أحرز جوهرًا مخدرًا ( حشيشًا ) بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا" . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للواد ۱/۱ و ۲ و ۱/۷-۲ و ۳۶ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ من الجدول . فقررت الغرفة ذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضران مع المتهم : أولا - بطلان إذن التفتيش . ثانيا - بطلان ما تلاه من إجراءات وردت المحكمة على الدفعين بأنها على غير أساس . ثم قضت المحكمة المذكورة بحضورها بتاريخ ۱۹۶۱/۱۲/۲۶ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ۱۷ من قانون العقوبات بمعاقبية المتهم بالحبس مع الشغل ستة شهور وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه قصور في التسبيب، ذلك أنه رد على الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه في غيبة المأذون له به بقوله إن الطاعن نفسه أقر بوجود الضابط وقت التفتيش مع أن التفتيش مع أن التحقيق أن الطاعن نفى ذلك صراحة وأن المخبر هارون هلام شهد بما مؤداه أن الضابط لم يكن موجوداً وقت ضبطه للطاعن ولكن الحكم أغفل مفهوم قول هذا الشاهد — كما أ طرح الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش لعدم جدية التحريات دون أن يعنى بالرد على ١٠ ثبت في البطاقة الشخصية وما ورد بشهادة العمدة وشيخ البلد من عدم وجود إسم شهرة للطاعن وما ثبت من وجود شخص آخر بإسم عبد الظاهر أبو جازية يعمل سائقاً وقد تم الضبط في موقف السيارات الأمر الذي يتصل بالسائق ولا يتصل بعامل في شونة بنك التسليف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية بحرمة إحراز المواد المخدرة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها. عرض للدفع ببطلان إجراءات التفتيش لمصولها بغير رقابة وإشراف المأذون له به — وفنده بقوله ” وحيث إن هذا الذي زعمه الدفاع لم يقم عليه أى دليل بل ينقضه ويهدمه من أساسه شهادة الضابط الذي قرر أنه كان مع المخبر توفيق هارون بموقف السيارات و كان يرتدى الملابس البلدية — وقد قرر المتهم ( الطاعن ) أن المخبرين أمسكوه وقتشه شخص لا به — رفته يلبس الملابس البلدية وواجهه بلفافات التقطها من الأرض وهذا الذي أدلى به المتهم في التحقيقات يؤيد كل التأييد رواية الضابط لأنه كان يلبس الملابس البلدية والتقط اللقافة من على الأرض وواجه بها المتهم ولم يجرح المتهم الضابط بما يحمل على الشك في روايته ومن ثم فيكون ما زعمه الدفاع من عدم وجود الضابط أمر يجافي الحقيقة والواقع باعتراف المتهم نفسه وبذلك يكون الضبط والتفتيش قد تم بمعرفة الضابط المأذون له بهما ومن ثم فيكون الدفع الثانى ببطلان التفتيش



على غير أساس متعين الرفض . . . لما كان ذلك ، وكان استخلاص المحكمة  
 لمؤدى أقوال الضابط التى لم يجرحها الطاعن وما أقربه الطاعن فى التحقيقات  
 من أن شخصا لا يعرفه يرتدى الملابس البلدية قام بتفتيشه والتقط اللقافات من  
 الأرض وواجهه بها هو استخلاص سائق وسليم يستقيم به لإطراح دفاع الطاعن  
 ولا يكون له من بعد — أن يطمع على الحكم بدعوى مخالفة الثابت فى الأوراق —  
 إذ المحكمة غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن  
 تركز فى سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب  
 الحقائق القانونية المتصلة بها — إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة  
 عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام لا يخرج  
 فى ذلك من الاقتضاء العقلى والمنطقى وإذا كان الحكم لم يؤسس قضاءه على القول  
 بأن الطاعن أقر بوجود الضابط وقت القبض والتفتيش — على ما يزعم الطاعن  
 فى طعنه — بل أقامه على قوله إن الطاعن أقر فى التحقيقات بما يستخلص منه  
 صدق شهادة الضابط وسلامتها فلان النعى عليه بدعوى الخطأ فى الإسناد يكون  
 فى غير محله — وأما ما يشير الطاعن من قصور الحكم المطعون فيه فى الرد على الدفع  
 بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فلان الحكم رد على هذا الدفع ردا  
 صائغا ، عرض فيه للقول بوجود مائق باسم عبد الظاهر أبو جازية ولأقوال  
 العمدة فى شأن ذلك ورد عليه فى تدليل سليم بما يبرر انتقاده عن هذا الدفع  
 بشأن مغايرة الاسم الصادر به إذن التفتيش وما ينطوى عليه ثبوت ذلك من عدم  
 جدية التحريات التى انبنى عليها — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ  
 فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص  
 الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش وكانت المحكمة  
 قد أفصحت بما أوردته فى مدوناتها عن اطمئنانها إلى أن الطاعن هو الذى  
 انصبت عليه التحريات وهو المقصود فى الإذن الصادر بالتفتيش — استنادا  
 منها إلى العناصر الصحيحة التى ساقها فى هذا الصدد وكان تقدير جدية التحريات

وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى كانت هذه المحكمة قد اقتصت بجدية الاستدلالات التي قام عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك، لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى ولم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،  
وأديب نصر ، ومختار رضوان ، وأحمد موافى .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) دفع . تفتيش . " إجراءاته " . بطلان . محكمة الموضوع . مواد  
محددة .

الدفع يطلان إجراءات التفتيش . دفع موضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

( ب ) تفتيش . " إذن التفتيش " . " تنفيذه " . مأمورو الضبط القضائي .  
حكم . " تسببه " . تسبب غير معيب " . تلبس .

لأمور الضبط القضائية إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا  
ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه . عدم التزامهم بطريقة معينة . ما داموا لا يخرجون  
في إجراءاتهم على القانون . مثال .

( ج ) تفتيش . " إذن التفتيش " . " إصداره " . دفع . حكم . " تسببه " .  
تسبب غير معيب " .

إقضاء أجل المدة للتفتيش في الأمر الصادر به . لا يترتب عليه بطلانه . عدم  
جواز تنبيه مقتضاه بذلك إلى أن يجدد مفعوله .

تندرجدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش مترك لسلطة التحقيق تحت  
إشراف محكمة الموضوع . مثال .

(د) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .  
"معينة" .

الأدلة في المواد الجنائية مقسمة بكل بعضها بعضا . منها مجموعة تكون مقبولة للقاضي . لا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة . يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ومتبعة في إثبات افتناع القاضي وأطمئنه إلى ما انتهى إليه . مثال .

١ - الدفع بطلان إجراءات التفتيش ، دفع موضوعي ، أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها وأطمأنت منها إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المضبوط . وإذا كان الطاعن لم يبد دفعا بطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يدل على هذا البطلان ، فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر قانونا أن للمأموري الضبطية القضائية إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة بعينها ، ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . فلا تريب على الضابط المتدرب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل الطاعن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين هلة ، ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه في مسلك المتهم - ولما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية في القضاء بالإدانة على دليل مستمد من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما شاهدها الضابط ، بل على ما أسفر عنه التفتيش المأذون له بإجرائه من ضبط المخدر في حيازة الطاعن . فإن النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال في غير محله .

٣ - من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلان ، وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه أو على التحريات التي بنى عليها بصدده تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . ومتى كانت النيابة حين



أصدرت الإذن الأول بالتفتيش قدرات أن التحريات كافية لتسوين هذا الإجراء ، وأصدرت أمرها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التي لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور . وإذا أثبت الحكم أن أمر التفتيش وتجديده قد صدر من النيابة تأسيسا على ما تحققته من تلك التحريات ، وكانت تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها فإنها تكون محنة في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش .

٤ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون مقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه . ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي في مجموعها إلى ما رتب عليه ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من أطراح الحكم بعض تفصيلات المداينة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/٤/٢٤ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة: "أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا" . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فأحالته الغرفة إلى هذه المحكمة بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش الثاني وردت المحكمة على هذا الدفع بأنه في غير محله . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول

رقم ١ المرافق له إعمالاً لنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنين وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## الحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن ضبط المواد المخدرة لم يكن نتيجة التفتيش الذى أذنت به سلطة التحقيق . بل كان وايد مشاهدة الضابط للطاعن محرزا لهذه المواد من خلال ثقب فى " شراعة " باب منزله . وهو إجراء سابق على التفتيش وفيه مساس بحرمه المسكن . ومنافاة للآداب العامة . ولا يخوله إذن التفتيش ولا تنهض به حالة التلبس التى يشترط لتوافرها أن تقوم على سبب مشروع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما حصله أنه بناء على إذن صادر من النيابة العامة مستوف لشرائطه القانونية انتقل معاون مكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة مع زميل له فى يوم ١٩٥٨/٤/٢٤ لتفتيش المتهم ومسكنه لضبط ما يحزره من مواد مخدرة ولما وصلا إلى منزله وطرق أولها بابه . معلنا عن شخصيته . سمع هرجا فى الداخل فنظروا من خلال زجاج شفاف بشراعة باب المسكن وشاهد المتهم يخرج من إحدى الحجرات إلى أخرى ثم يعود منها حاملا كيسا من الورق تبدو منه أطراف طوب الحشيش المضبوط ويلقيها من النافذة فأخطر زميله بذلك وطلب منه الإسراع لضبط هذه المواد حيث أقيت ثم كسر الباب وبادر إلى سطح المنزل وأرشد زميله إلى مكان تلك المخدرات التى كانت قد استغر بمضها عقب إلقائها على حائط فرن مجاور للنزل والبعض الآخر أسفل هذا الحائط ثم قام بتفتيش مسكن المتهم فعثر به على مسكين تحت حشية السرير اعترف المتهم بملكيته وتبين من التحليل أنها ملونة بأثار الحشيش ودلل الحكم على صحة هذه الواقعة بأقوال هذين الشاهدين ونتيجة التحليل . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اقتصر على الدفع ببطلان إذن التفتيش لا بقاءه على تحريات غير جدية ولم يتعرض



لإجراءات التفتيش ذاتها كما أثارها في وجه طعنه . و الفرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته . وإذا كان الطاعن لم يبدد دفعا ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة وقد خلا الحكم مما يدل على هذا البطلان فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كُنت منها محكمة الموضوع عقيدتها وإطمأنت منها إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المملوك للطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا فوق ما تقدم أن لما مودى الضبطية القضائية إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلة بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . فلا تريب على الضابط المتدرب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل الطاعن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين حلة ما مسمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه في مسلك الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعول بصفة أصلية في إدانة الطاعن على دليل مستمد من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما شاهدها الضابط . بل على ما أسفر عنه التفتيش المأذون له بإجرائه من ضبط المخدر في حيازة الطاعن . فإنه لا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال فقد دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لأنه لم يبين على تحريات جدية إذ استصدر معاون مكتب مكافحة المخدرات إذنا من النيابة بتفتيش الطاعن ومسكته بناء على ما ثبت له من تحرياته من أنه من كبار تجار المخدرات وأنه يخترنها لدى امرأة عينها وإذا انقضى الأجل المحدد لإجراء التفتيش في ١٩٥٨/٤/٢٣ دون تنفيذه صرحت له النيابة بمد هذا الأجل لمدة خمسة أيام أخرى بناء على ما أثبتته ضابط آخر من أنه أعاد التحري عن الطاعن فتبين له أن حاله ما زالت كما هي موضحة في التحريات الأولى وأقوال الضابطين هي من العموم والإبهام بحيث تعجز سلطة التحقيق عن ممارسة حقها في تقدير تلك التحريات . وليس أدل على عدم جديتها من أن التفتيش لم يسفر عن ضبط مواد

مخدرة في منزل الطاعن أو في منزل تلك المرأة ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع ورد عليه ردا غير سديد مما يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مرض لهذا الدفع ورفضه بقوله "إنه في غير محله لأن ضابط البوليس عندما طلب مد مدة الإذن كان هذا الإذن والتحريات الخاصة به موجودين أمام وكيل النيابة وقد كانا محل تقديره عندما أصدر الأمر بامتداد سريان ذلك الإذن وهو محق في ذلك ولا ترى المحكمة في الإذن بالامتداد ما يشوبه قانونا". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله . وكانت الإحالة عليه أو التحريات التي بنى عليها إصدار تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على الم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . ومتى كانت النيابة حين أصدرت الإذن الأول بالتفتيش قد رأت أن تحريات معاون مكتب مكافحة المخدرات كافية لتدوين هذا الإجراء وأصدرت أمرها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التي لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور وإذا ثبت الحكم أن أمر التفتيش وتجديده قد صدر من النيابة بناء على ما تحققته من تلك التحريات وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها فإنها تكون محقة في رفض هذا الدفع ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التقييم والفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه استند إلى المعاينة كدليل يؤيد لأقوال شاعدي الإثبات دون أن يعنى ببيان تفصيلات معينة فيها وهي أن باب مسكن الطاعن وجد مغلقا ولم يثبت وجود كسره خلافا لما قرره الضابط في تحقيق النيابة من أنه اضطر لكسر الباب منذ شاهده الطاعن محرزا للمواد المخدرة . وأن نفذة الحجر المقول بأن الطاعن ألقى المواد المخدرة من خلالها وجدت مزودة بقصبان طويلة من الحديد . وأنه توجد منافذ أخرى للحجرة غير تلك النافذة بعيدة عن مرأى من يخلس النظر من ثقب الباب . وأن ثمة منازل أخرى غير منزل الطاعن تطل نوافذها على المكان الذي عثر فيه على المواد المخدرة المضبوطة ويمكن



إذا ألقيت منها أشياء أن تستقر في هذا المكان . ولكن المحكمة أفقلت تلك التفصيلات الجوهرية التي لو فطنت إليها لأمكن أن تترزع عقيدتها في إدانة الطاعن . وقد عول الحكم على الدليل المستمد من ضبط سكين ملوثة بالمخدر تحت فراش الطاعن مع أن هذه الواقعة وحدها لا تكفي لحمل قضائه بالإدانة .

وحيث إن الحكم أورد مؤدى المعاينة في قوله "إنه تبين للنيابة أن طرب الحشيش المضبوطة إذا وضعت في الكيس الذى كانت به يظهر منها خارجه حوالى ربعها مما يؤكد أقوال الشاهد الأول . كما ثبت من المعاينة التى قامت بها النيابة أنه كان فى إمكان ذلك الشاهد أن يرى الوقائع التى قرر أن المتهم قام بها وذلك من خلال الزجاج الشفاف الموجود بباب المنزل وأن المخدرات المضبوطة وجدت تحت النافذة التى ألقى بها المتهم منها وقد أجريت تجربة ألقى فيها بشيء يناسب حجمه وزن المضبوطات من النافذة فسقط على مقربة من مكان العثور على المخدرات".

لما كان ذلك، وكان الحكم قد بين مضمون المعاينة وذكر مؤداها بما يكشف من وجه استشهاده بها واتخاذها دليلاً مؤيداً للأدلة الإثبات الأخرى التى أوردتها وكان لا يعيبه أنه أغفل إيراد بعض تفصيلاتها لأن مفاد ذلك أنه اطرحها ولم يرفها ما يترزع عقيدته في الإدانة . وكانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومشتجة فى إثبات إقتناع القاضى واطمئنانه إلى ما انتهى إليه وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى فى مجموعها إلى ما رتب عليه فإنه لا عمل لما ينمى الطاعن من اطراح الحكم بعض تفصيلات المعاينة . أما ما يثيره فى صدد واقعة العثور على السكين الملوثة بالمخدر فهو جدل موضوعى حول دليل من أدلة الإدانة التى اطمأنت المحكمة إليها فى حدود سلطتها التقديرية مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه مريضاً .



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

ب. رياصة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المحترمين : - من صفوت الميركي ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد حمزوى .

(١٣٠)

### الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٣ القضائية

نقض . " اجراءات الطعن " . " التقرير به . أسبابه " . " ميعاد  
الطعن " .

التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم : هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم أسبابه فى الميعاد :  
هو شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما  
مقام الآخر ولا يغنى عنه . مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط  
اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده  
القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة  
اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . ولما كان الثابت أن  
الطاعن وإن قرر بالطعن فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسباب طعنه  
إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ -  
فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ومن ثم فإن الطعن  
يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦١/٣/٣ بدائرة قسم الواحلى محافظة القاهرة: المتهم الأول: شرع فى قتل بيومى أحمد شعبان وزكى إبراهيم أحمد شعبان عمدا بأن طعنهما بألة صلبة حادة قاصدا من ذلك قتلهما فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج. المتهم الثانى: ضرب عمدا بيومى إبراهيم شعبان فأحدث به إصابات الرأس الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما. المتهم الثالث: أحدث عمدا بأمين أحمد نافع الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما. وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاقتهم طبقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة ذلك. وأثناء نظر الدعوى ادعى كل من بيومى أحمد شعبان وزكى إبراهيم أحمد شعبان (المجنى عليهما) مدنيا قبل المتهمين الأول والثانى متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام: أولا: بمحاكمة المتهم الأول (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتفريم المتهم الثانى مبلغ خمسمائة قرش وإلزامهما متضامين بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت للدهين بالحق المدنى والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. ثانيا - ببراءة المتهم الثالث من اتهمته المسندة إليه. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ وقرر المحكوم عليه بالاطمن بالسجن بتاريخ ١٩٦٢/٥/٨ أى فى الميعاد القانونى لمصادفة وجود عطلة رسمية فى اليوم السابق. غير أن الطاعن لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٦ وأما ما يتحدى به المدافع عنه تبريرا لهذا التأخير

من عدم إخطار السجن له في الميعاد بتقرير المحكوم عليه الطعن في الحكم فلا يعفيه من وجوب إيداع الأسباب في الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه . لما كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في المادة سالفة البيان . فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

---



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت المركي ،  
ومحمد صبري ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد حمزاري .

( ١٣١ )

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ القضائية

( ا ، ب ، ج ) مواد مخدرة . " قصد جنائي " . حكم . " تسبيليه .  
" تسبيل غير معيب " . محكمة الموضوع . إثبات . " اعتراف " .

( ا ) الاتجار في المواد المخدرة : واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية  
التقدير فيها . طال أنها تقيمها على ما ينتجها . مثال .

( ب ) لا يلزم في القانون أن يحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في  
جريمة إكراه المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافياً للدلالة على قيامه .  
لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حمله لا يخرج من الاقتضاء  
العقل والمنطق .

( ج ) الاعتراف في المواد الجنائية : خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لما أن  
تأخذه بالكامل . كما أن لما أن تجزئه وتأخذ منه بما تظن إليه ، دون أن تتخذ  
بالتأخذ ببقائه .

١ - من المقرر أن الاتجار في المسواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل  
محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . ولما كان  
ما أورده الحكم المطعون فيه سائفاً ومردوداً إلى أصله في الأوراق ، ويتوافق  
به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كما هو معروف به في القانون ، فإنه لا يقبل  
من الطاعن مجادلة الحكم فيما خلص إليه في هذا الصدد .

٢ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

٣ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، فلها أن تأخذ به بالكامل ، كما أن لها أن تجزئه فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تتقيد بالأخذ ببقائه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٢/٩/٥ بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا المتهم الأول : "أحرز بقصد الاتجار جوهري مخدرين أفيونا وحشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا - المتهم الثاني : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ - ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ بالنسبة للأول والبندين ١ من الجدول رقم ١ بالنسبة للثاني . فصدر قرارها بذلك في ١٩٦٣/١/١٦ . سمعت محكمة جنايات الفيوم هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا في ١٩٦٣/٥/١٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق وذلك بالنسبة للطاعنين بمعاقة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه وأمرت بمصادرة المخدرات والأدوات المضبوطة . فطمع الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة إحراز المخدر بقصد الاتجار قد شابه فساد في الاستدلال وقصور وتناقض في التسيب ، ذلك بأنه استظهر قصد الاتجار في حقهما من شهادة الضابطين ومن اعتراف الطاعن الأول على نفسه في حين أن تلك الشهادة ظنية لم تقم على المشاهدة بل كان مصدرها التحريات ولم يؤيدها دليل آخر كما أن اعتراف الطاعن الأول على نفسه لا يمتد إلى الطاعن الثاني بل إنه لا يلزم الطاعن الأول ذاته مادامت المحكمة قد تشككت فيه حين ذهبت إلى القول بأنه قصد به تحميل هذا الطاعن وحده المسؤولية دون والده الطاعن الثاني ، وفي أخذاً به بعد هذا التشكك ما يصح استدلالاً بالتناقض في حق الطاعنين معاً . هذا فضلاً عن أن الحكم لم يدل على علم الطاعنين بكنه المواد المخدرة المضبوطة ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحراز الجواهر المخدرة التي دين الطاعنان بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير التحليل وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر قصد الاتجار في حق الطاعنين في قوله : "وحيث إن المحكمة ترى أن قصد كل من المتهمين ( الطاعنين ) من إحراز ما ضبط معه هو الاتجار وذلك ثابت من شهادة النقيب محمد فتحي منصور والملازم نبيل زكريا ومن اعتراف المتهم الأول على نفسه" . — وما أورده الحكم مما تقدم سائح ومردود — إلى أصله في الأوراق ويتوافر به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كما هو معرف به في القانون ، ولا يقبل من الطاعن مجادلة الحكم فيما خلص إليه في هذا الصدد لما هو مقرر من أن الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل بمحكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . لما كان ذلك ، وكان ما ينمى الطاعنان على الحكم من قصور في استظهار ركن القصد الجنائي في الجريمة التي دينا بها مردوداً بأنه لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً



من هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان من قالة التناقض تأسيسا على أن الحكم آخذ الطاعن الأول باعترافه على الرغم من تشككه فيه لاتجاهه إلى تخلص والده الطاعن الثاني من الاتهام ، ما يثيرانه من ذلك مردود ... بأنه يبين من الاطلاع على ما أورده الحكم في هذا الصدد أنه عرض لاعتراف الطاعن الأول فقال : " واعترف المتهم الأول ( الطاعن الأول ) شفاعة أمام النيابة بمجازته لما ضبط معه وأنكر صلته باللفافتين المضبوطتين مع والده وحين سؤاله اعترف بمجازته لجميع المخدرات المضبوطة بقصد الاتجار وقرر أن شيئا منها لم يضبط مع والده وقرر أن لفاقتي الأفيون المقال بضبطهما مع والده إنما ضبطتا بحبيب جلبابه الأيمن كما ضبطت لفاقات الحشيش الست بنفس الجيب أما قطعة الأفيون الكبيرة والميزان فقد ضبطها رجال البوليس في مكان مهجور على بعد حوالي عشرين قصبة من المنزل وكان قد دفنها في الأرض منذ أيام سابقة متظفرا الفرصة لبيعها وقرر أنه لا يعرف كيف توصل رجال البوليس إلى معرفة ذلك المكان والحفرة والعثور عليها وأن شيئا منها لم يكن ظاهرا فوق الأرض ... وظل على اعترافه هذا أمام المحكمة " . ثم عرض الحكم إلى موقف الطاعن الثاني والأدلة قبله وانتهى إلى القول " بأن اعتراف المتهم الأول بإحرازه اللفاقتين المنسوبتين لوالده إنما أراد به تخلص هذا الوالد يؤيد هذا أنه حين سؤاله شفاها أمام النيابة أنكر صلته بهاتين اللفاقتين " . وانهى الحكم إلى مساءلة الطاعنين كليهما كل عما ضبط معه . وما أورده الحكم مما تقدم سائق ولا تناقض فيه لما هو مقرر من أن الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به بالكامل كما أن لها أن تجزئه فتأخذ منه بما تظمن إليه دون أن تتقيد بالأخذ بباقيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متول حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يوسف ، وحسين السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٣٢ القضائية

(١) استئناف . " التقرير به " . حكم . " تسببيه " . " تسبيب غير معيب " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .

الطعن بالاستئناف — طبيته : عمل اجرائى . لا يشترط القانونى لرفعه سوى ائصال الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم وذلك بالتقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد قانونا .

حضور طالب الاستئناف إلى قلم الكتاب وتقريره أمام الكاتب المختص شفاعة برغبته فى رفته . تكوين الكاتب هذه الرغبة فى التقرير المبدل لهذا الغرض والتوقيع عليه منه . تمام الاستئناف قانونا ، ولو لم يوقع عليه من المقرر . دخوله فى حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به . مثال فى استئناف من النيابة .

(ب، جـ) قانون . تفسير . مهندسون . نقض . " أحسوال الطعن بالنقض " . " الخطأ فى تطبيق القانون " .

(ب) لادرجه لترايط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لإختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعى لكل . المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد من كليات الهندسة فى الجامعات المصرية . المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلا فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر فى تحديد م يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . اسياغ القانون الأخير لقبه المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من وزارة المعارف المصرية .

استخلاص الحكم المطعون فيه أن الطاعن حاصل على لقب مهندس . عدم مناقشة الطاعن في هذه الصفة . ادانته طبقا للمادة الخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ . ازال الحكم صحيح القانون .

(ج) عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح ، وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص .

(د) تقض . "سلطة محكمة النقض" . استئناف . معارضة . مهندسون .

لمحكمة النقض تقض الحكم لمصلحة الطاعن . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(مذلل) قضاء الحكم الابتدائي النيابة بتفريم الطاعن عشرة جنيات على خلاف مؤدى نص المادة ٦ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ — التى تقضى بعدم التزول بالغرامة من خمسين جنيا — استئناف النيابة الحكم الصادر فى المعارضة التى قروها الطاعن دون الحكم النيابة . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة المحكوم عليه بها غاييا — على ذلك : حتى لا تسوى مركزه . إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفضها . لمحكمة النقض تقض الحكم لمصلحة الطاعن قضا جزيا وتصحيحة بتفريمه عشرة جنيات .

١ — من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى خلال الأجل الذى حدده فى المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ففى حضر طالب الاستئناف فى قلم الكتاب وقرر أمام الكاتب المختص شفاها برغبته فى رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة فى التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو فان الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن فى حوزة المحكمة الاستئنافية وانصالحا به . ولما كان الحكم قد أثبت قيام الدليل على حصول الاستئناف من النيابة العامة بالأوضاع التى نص عليها



القانون وأطرح ما قدمه الطاعن من أوراق مستمدة من جداول قيد القضايا بناية المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف تأسيسا على أن هذه الجداول لا شأن لها بآثبات التقرير بالاستئناف دل الوجه الذي حدده القانون . وهو استخلاص سائغ يحمل قضاء الحكم في هذا الشأن ، فانه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم إلتفاته عن طلب ضم ملف تقارير الاستئناف طالما أن المحكمة قد واجهت أسانيد دفاعه واطمأنت إلى سلامة طعن النيابة بالاستئناف وحصوله في الميعاد القانوني .

٢ — مؤدى نصوص المواد من ١ إلى ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية — أنه لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى وتباين المصدر التشريعي لكل ، إذ أن المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد في كليات الهندسة في الجامعات المصرية ، بينما المادة الخامسة تتناول المهندسين العاملين فعلا بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها — والأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ — بإنشاء نقابة للمهن الهندسية — الذي يسبغ هذا اللقب ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بل إنه يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من وزارة " المعارف العمومية " والذي اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين — وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها في الفقرة ( ج ) من المادة الثالثة منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن — وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات — حاصل على لقب مهندس ، وكان الطاعن لا ينازع في هذه الصفة ، فانه إذ دانه طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أنزل عليه صحيح القانون .

٣ — من المقرر أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص .

٤ — لمحكمة النقض إعمالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — فى شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض — أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن . ولما كانت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغيابى الذى قضى بتفريم الطاعن عشرة جنهات — على خلاف مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ — التى تقضى بعدم التزول بالغرامة عن خمسين جنهات — وإنما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها الطاعن ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى ادانة الطاعن — أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة المحكوم عليه بها غيابيا لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه — وهو ما لا يجوز — إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها . ومن ثم ترى المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وأن تصححه بتفريمه عشرة جنهات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٦/١/٣ بدائرة شبرا : "امتنع عن تأدية أعمال وظيفته". وطلبت عقابه طبقا للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جناح شبرا قضت غيابيا بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنهات بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الغيابى وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم الأخير . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١١/١٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم خمسين جنهات وأعفته من المصروفات الجنائية . فطعن محامى الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وإدانة الطاعن بجرمة الامتناع عن تأدية أعمال وظيفته كمهندس بإحدى الوزارات قد انطوى على إخلال بحقه في الدفاع وقصور في التسبيب ذلك بأنه دفع بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا لرفع بعد الميعاد واستند إلى شهادة استخرجها من واقع جدول محكمة أول درجة دالة على عدم استئناف الحكم الابتدائي القاضي ببراءته في خلال الأجل القانوني وقد تراخى إعلانه بالجلسة التي حددت لنظر الاستئناف نحو ثمانية عشر شهرا من تاريخ الحكم الابتدائي وخلا تقرير استئناف النيابة من رقم التسابع وجاء به أن تاريخ رفع الاستئناف في ١١/١١/١٩٥٩ وحدثت جلسة ١٦/٥/١٩٦١ لنظره مما يكشف عن أن النيابة لم تقرر بالاستئناف في الميعاد القانوني ومما يؤيد هذا النظر أن رقم قيد القضية بجدول المحكمة الاستئنافية قيد سنة ١٩٦١ لا في سنة ١٩٥٩ وقت رفع الاستئناف وقد طلب الطاعن ضم ملف تقارير الاستئناف في التاريخ المقول بحصوله فيه تحقيقا لصحة دفاعه غير أن المحكمة التفتت عن إجابته إلى ما طلب . كما قدم الطاعن صورة من قرار وكيل وزارة الأشغال برفع اسمه من سجلات الوزارة المذكورة لتغيبه عن العمل بالمصاحبة لمدة خمسة عشر يوما متتالية بغير إذن واستند هذا القرار على كتاب نيابة شمال القاهرة رقم ٤٥٦٧ في ٢٦/٩/١٩٦٠ الموضح به أن الحكم الصادر في هذه الدعوى قد أصبح نهائيا وطلب إلى المحكمة الاستئنافية ضم خطاب نيابة شمال القاهرة غير أن المحكمة أغفلت طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع بعدم قبول استئناف النيابة ورد عليه بما مجمله "إن استئناف النيابة العامة يعتبر قائما بمجرد إثبات الكاتب المختص رغبة المستأنف في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه من الكاتب بصرف النظر عن توقيع المقرر بالاستئناف أو عدم توقيعه ولا يؤثر في صحة هذا التقرير أو في سلامة التاريخ الذي أثبت به خلو جدول جنح النيابة من التأشير باستئناف النيابة قرين رقم القضية إذ أن هذه الجداول أعدت أصلا لرصد القضايا وتنظيمها والغرض من إعدادها بعيد عن إثبات حصول الاستئناف وتاريخ رفعه . أما



ما يتحدى به الطاعن من تحديد جلسة بعيدة انظر الاستئناف خلافا لما تقتضى به المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فردود بأن الغرض من الموعد المحدد بهذه المادة هو منح فرصة للمتهم لإعداد دفاعهم ولا يترتب على الإخلال بها أى بطلان ولم تر المحكمة فى تحديد مثل هذه الجلسة البعيدة ما يجعلها تشك فى صحة تقرير الاستئناف . وحقيقة ما أثبت به من تاريخ ما دام هذا التقرير قد صدر بالوضع الذى يتطلبه القانون ووقع عليه الكاتب المختص بتحريره . وخلص الحكم إلى أن الاستئناف وقد رفع فى الميعاد المقرر قانونا واستوفى باقى شرائطه القانونية فانه يكون مقبولا شكلا . وما ذهب إليه الحكم مما تقدم سائق وصحيح فى القانون ويتوافر به علة اطراح دفاع الطاعن والتفات المحكمة عن إجابته إلى ما طلبه ، ذلك بأنه وإن كان يبين من الاطلاع على المفردات وعلى دفتر كموب تقارير الاستئناف الخاص بالشهر الذى تم فيه استئناف الدعوى الذى أصدرت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن أن المقرر بالاستئناف لم يوقع سواء على التقرير أو على الجزء المحفوظ بدفتر الاستئناف وأن الذى وقع هو الكاتب فقط ، إلا أنه من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف إن هو إلا عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى خلال الأجل الذى حدده فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية فمضى حضر طالب الاستئناف فى قلم الكتاب وقرر أمام الكاتب المختص شفاها برغبته فى رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة فى التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو فان الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الإجراء دخول الطعن فى حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به ولما كان الحكم قد أثبت قيام الدليل على حصول الاستئناف من النيابة العامة بالأوضاع التى نص عليها القانون واطرح ما قدمه الطاعن من أوراق مستمدة من جداول قيد القضايا بنبابة المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف تأسيسا على أن هذه الجداول لا شأن لها بإثبات التقرير بالاستئناف على الوجه الذى حدده القانون . وهو استخلاص سائق يحمل قضاء الحكم فى هذا الشأن ، فانه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم التفتاته عن طلب ضم ملف تقارير الاستئناف طالما أن

المحكمة قد واجهت أسانيد دقاهه واطمأنت إلى سلامة طعن النيابة بالاستئناف وحصوله في الميعاد القانوني - كما أنه لا يقدح في سلامه الحكم اغفاله ضم كتاب نيابة شمال القاهرة إلى وزارة الأشغال الذي يستند إليه الطاعن في التدليل على عدم حصول الاستئناف في التاريخ المثبت بالتقرير ، ذلك بأن الحكم قد برر في منطق سليم قصور جداول النيابة المعدة لرصد القضايا عن الاستدلال به على استئناف القضايا ، وإذا ما كان كتاب نيابة شمال القاهرة مستمدا بدوره من واقع البيانات المرصودة بجداول النيابة أسوة بالشهادة التي حصل عليها الطاعن والتفت عنها الحكم ، فإنه لا تثريب على الحكم إن هو أ طرح دفاع الطاعن في هذا الخصوص وأغفل تحقيقة بعد أن وضع الأمر للمحكمة وأصبح الاطلاع على ذلك الكتاب غير منتج في الدعوى . أما ما يشير به الطاعن من تراخي تحديد الجلسة المحددة لنظر الاستئناف نحو ثمانية عشر شهرا من تاريخ التقرير به وعدم قيد القضية بجداول المحكمة الاستئنافية إلا في سنة ١٩٦١ وخلو تقرير الاستئناف من رقم التابع فإنه لا يعدو أن يكون جدلا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها في الدعوى مما لا يقبل إنارته أمام هذه المحكمة وخاصة أن الطاعن لا يدعى أنه طعن بالتزوير في تقرير الاستئناف على الوجه المرسوم قانونا بل إنه اكتفى بإثارة أوجه الدفاع التي ساقها والتي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم دان الطاعن طبقا للسنتين ٦٥٥ من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - مع أنه من خريجي مدرسة الفنون والصناعات ، وعنوان هذا القانون إلى جانب نص مواده الثلاث الأولى صريح في الدلالة على أن الخطاب فيه موجه إلى خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية ، فإذا جرى نص المادة الخامسة منه على حظر الامتناع عن تأدية أعمال وظائف مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها ، فإن من الواضح أن الشارع قد قصد المهندسين الداملين بذلك الجهات من خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية ، وهو التفسير الذي يتفق والمطابقة التي أفصح عنها الشارع في مذكرته



الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور وهي مواجهة احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة إلى المهندسين الجدد والابقاء على الموجودين منهم بالخدمة بعد أن سقط السند القانوني للأمرين العسكريين رقمي ١٢٧ و ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ — اللذين تكفلا بهذا الحالة — بصدر القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية ، ومؤدى ما تقدم أن المقصود بالمهندسين الموجودين في الخدمة الذين أشارت إليهم المادة الخامسة ، هم المهندسون الجدد خريجو كليات الهندسة بالجامعات المصرية الذين حددتهم المادة الأولى وهو النطاق الذي قصر الشارع توجيه الخطاب فيه إليهم دون غيرهم . أما القول بامتداد الحظر إلى غير هؤلاء المهندسين ففيه اعتداء على الحرية الفردية بغير سند من القانون . هذا إلى أن الطاعن من خريجي الفنون والصناعات ومثله لا يصل إلى الدرجة الثالثة إذ أنه لم يصل بعد أربع عشرة سنة من عمله إلا إلى الدرجة السادسة على ما هو ظاهر من كتاب إدارة الميكانيكا والكهرباء المقدم منه . ولا يقدح في هذا النظر أنه حصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية بمرور فترة من الزمن من تخرجه من مدرسة الفنون والصناعات إذ أن خريجي كلية الفنون الجميلة بمنحون هذا اللقب من نقابة المهن الهندسية فور تخرجهم ومع ذلك لا يطبق عليهم القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بكافة مواده وأحكامه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن مصلحة الميكانيكا والكهرباء أبلغت النيابة بكابها المؤرخ ١٧/٣/١٩٥٩ بأن الطاعن وهو مهندس من الدرجة السادسة الفنية الشخصية بالمصلحة وتخرج الفنون والصناعات عام ١٩٤٣ وحاصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية قد تغيب عن عمله اعتباراً من ١٩٥٩/١/٣ ولم يعد لعمله على الرغم من استدعائه . وبعد أن عرض الحكم إلى قضاء محكمة أول درجة بتبرئة الطاعن تأسيساً على ما استخلصه من مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ من أن أحكام القانون لا تنطبق إلا على المهندسين المتخرجين في الجامعات دون غيرهم ومن ثم فلا يدخل الطاعن في زميرتهم بوصفه من خريجي مدرسة الفنون والصناعات . وهو ما رددته الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ، عارض ذلك القضاء استناداً إلى أنه لا يصح



تفسير المادة الخامسة من القانون مالف البيان مقيدا بما استلزمته المادة الأولى منه لاختلاف نص كل من المادتين واتجاه خطاب الشارع في كل منها إلى تنظيم حالة معينة ، وأيد هذا النظر باختلاف المصدر التشريعي لكل من هاتين المادتين فالمواد الثلاثة الأولى من القانون نقلت من الأمر العسكري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ الذي كان ينظم حالة أوامر التكليف الصادرة إلى خريجي كليات الهندسة من الجامعات المصرية بينما المادة الخامسة أصلها الأمر العسكري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الذي لم يرد به قيد التخرج من كلية هندسية من الجامعة بالنسبة إلى مهندسي الوزارات والهيئات الحكومية ، ورتب الحكم على ذلك أنه يكفي لتطبيق المادة الخامسة من القانون المذكور أن يكون المهندس حاصلا على هذا اللقب دون اشتراط تخرجه من إحدى كليات الهندسة من الجامعات المصرية وانتهى إلى انطباق هذا الوصف على الطاعن وخلص بإجماع الآراء إلى إلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن عملا بأحكام المادتين الخامسة والسادسة . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون . ذلك أنه يبين من مقارنة نصوص القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ — في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية — أن المادة الأولى منه تخاطب المهندسين وخريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية فقد جرى نصها على أنه ”على كل مصري من خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية أن يقدم خلال أسبوعين من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان النهائي إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢ إقرارا باسمه وعنوانه والقسم الهندسي الذي تخصص فيه . وعلى مسجل هذه الكليات أن يقدموا للجنة المذكورة خلال الميعاد المقدم بيانا بأسماء الخريجين وعناوينهم والقسم الهندسي الذي تخصص فيه كل منهم وتقديره العام في النجاح “ . ونظمت المواد الثانية والثالثة والرابعة إجراءات الترشيح والتكليف والمعارضة في أوامر التكليف بالنسبة إلى هذه الفئة أما المادة الخامسة فقد نصت على أنه ”يحظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فمادونها الامتناع عن قادية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن “ . وهو يؤدي

ما تقدم أنه لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى وتباين المصدر التشريعي لكل، إذ أن المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد في كليات الهندسة في الجامعات المصرية بينما المادة الخامسة تناول المهندسين العاملين فعلا بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها، وجلى عن البيان أن الأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية الذي يسبغ هذا اللقب ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بل إنه يمد فيه حتى يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من وزارة ( المعارف العمومية ) والذين اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين - وصرح باعتبارهم مهندسين وذلك بشروط معينة نص عليها في الفقرة ج من المادة الثالثة منه . وقد افصححت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ عن مراد الشارع حين بينت المصدر التشريعي له . وهو أمر الحاكم العسكري العام رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ المتضمن بجواز إصدار أوامر تكليف إلى خريجي كليات الهندسة الذين ترشحهم لجنة من وكلاء الوزارات التي يعينها الأمر لمدة لا تتجاوز ستين والأمر التالي له رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الذي نهى مهندسي الوزارات والهيئات الحكومية من الدرجة الثالثة فما دونها عن الامتناع عن تأدية الأعمال التي يعهد إليهم بها ولو كان ذلك من طريق الاستقالة إلا إذا انتهت مدة خدمتهم ببلوغ السن القانونية أو لأسباب صحية يقرها القومسيون الطبي العام - وحين أبرزت الغاية التي تغياها الشارع من سيره على نسق الأمرين العسكريين سالتى البيان وهي الحرص على عدم تعرض المشروعات الحكومية لخطر التوقف وتعويق سير الجهاز الحكومي بوجه عام نتيجة ما لوحظ من أن عددا كبيرا من المهندسين في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة قد رغبوا في التخل من وظائفهم مؤثرين العمل في المشروعات الخاصة والأعمال الحرة . فلا يستقيم القول بأن الشارع قد اتجه مراده إلى الإبقاء على مهندسي الوزارات والهيئات الرسمية الذين هم من خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية وحدهم دون غيرهم من المهندسين إذ أن هذا التفسير يتنافى مع إطلاق الحماية التي قصد الشارع أن يسبغها على المشروعات الحكومية دون الاعتداد



بما هي المؤهل الدراسي الحاصل عليه القائم على تنفيذ تلك المشروعات. لما كان ذلك ، وكان الجمع بين أحكام الأمرين العسكريين رقمي ١٢٥، ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ نتيجة سقوط السند القانوني لهما بإلغاء الأحكام العرفية وتنصيب أحكامهما في القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لا يؤدي إلى القول بأن الشارع قد أراد الخروج من مراده الذي قصد إليه عند إصدار كل من الأمرين سالف الذكر والتمييزين نطاق كل منهما على الوجه الذي سلف بيانه. ولا يقدح في هذا أن يكون عنوان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ "في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين نخرجي الجامعات المصرية". إذ أنه من المقرر أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه مطلق الفاظ هذا النص — كما أنه لا وجه لما يتحدى به الطاعن من استناده إلى ما تضمنته المذكرة الإيضاحية لمصاحبة القانون السالف الإشارة إليه من تعليل إصداره لمواجهة احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة إلى المهندسين الجدد والابقاء على الموجودين منهم بالخدمة . وتفسيره تلك العلة بانعطاف عبارة "الموجودين منهم بالخدمة" — المراد الإبقاء عليهم على "المهندسين الجدد" المتخرجين في كليات الهندسة من الجامعات المصرية إذ أن هذا التفسير فضلا عن أنه يرتكن إلى ظاهر العبارات ولا يتفق ومرماها الصحيح ، فإنه لا يتماشى مع سياق النصوص وصراحة تعبيرها واختلاف نطاق مبرئتها على الوجه الذي يكشف عنه اختلاف ما أخذها التشريعي ومراد الشارع منها على ما سلف شرحه فيما سلف . لما كان ذلك ، وكان لا يجدي الطاعن كذلك تحديه بوضع نخرجي كلية الفنون الجميلة — وهو ليس منهم — طالما أن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ تشمل من كان منهم من بين مهندسي المشروعات الحكومية التي صدر القانون لأسباب الحماية عليها . أما ما يقوله الطاعن بأن من هم في مثل حالته لا يصلون إلى الدرجة الثالثة التي تحدث عنها المادة الخامسة ، فلا يعدوا أن يكون جدلا لا ينال من صحة الاعتبارات التي انتهى إليها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص إلى أن الطاعن حاصل على لقب مهندس وكان الطاعن لا ينازع في هذه الصفة ، فإنه إذ دانه طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ يكون قد انزل عليه جميع القانون ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس إلا أنه لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بتفريم الطاعن



عشرة جنيات — على خلاف مؤدى نص المادة السادسة من القانون مالى  
الذكر التى تقضى بعدم التزول بالغرامة عن تحسين جنيتها — وإنما استأنف  
الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها الطاعن ، فإنه ما كان يسوغ المحكمة  
الاستثنائية وقد اتجهت إلى إدانة الطاعن — أن تقضى عليه بما يجاوز حد  
الغرامة المحكوم عليه بها غيابيا لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه — وهو  
مالا يجوز — إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها ،  
ومن ثم ترى المحكمة إعمالا للارخصة التى خولها القانون لها بالمادة ٢/٣٥  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض ، أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وأن  
تصححه بتفريغه عشرة جنيات .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متول عظم نائب رئيس المحكمة، وبحضور الحادة المستشارين : مخاررضوان،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزى .

( ١٣٣ )

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) تفتيش . " إذن التفتيش " . " إصداره " . دفع . محكمة الموضوع .

المبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة مستوفيا للشروط القانونية .  
فقد وجد ذلك لا يؤثر في صحته . استظهار المحكمة سبق صدور الإذن مستوفيا لشروطه  
القانونية استنادا إلى أقوال من أجراء . رفضها الدفع بطلان التفتيش .  
لا تريب عليها .

( ب ) تفتيش . " إذن التفتيش " . " تنفيذه " . قبض . مأمورو الضبط  
القضائي .

صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش مهم يقتضى لتنفيذه الحد من حرية  
بالقدر اللازم لإجرائه ، ولولم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض . لما بين  
الإبرائين من اللازم .

لمأمورو الضبط القضائي أن يمتنعوا في تنفيذ أمر الفحش الصادر إليه بمؤوسيه  
ولو كانوا من فيرو رجال الضبط القضائي . مثال .

١ - المبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . ولما كان  
النائب من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر فعلا من وكيل النيابة  
المختص بناء على تحريات أجراءها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وأن الإذن  
قد بعد ذلك مع ملف القضية برمته ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره  
مستوفيا شروطه القانونية استنادا إلى أقوال الضابط والكونستابل التي

اطمأنت إليها — دون معقب عليها — هو من صميم سلطتها التقديرية ، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ، ولا تريب عليها إذا ما عولت في قضائها على شهادة من أجراء .

٢ — صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريةه بالقدر اللازم لإجرائه ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الإجراءين من تلازم . ولما كانت المحكمة قد قدرت سلامة ما اتخذته الضابطة من إجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة من البلدة وإحضاره فور العثور عليه ليجرى تفتيشه بنفسه ، وكان لما مور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، فإن ما أجراء رجلا الشرطة السريين من إمساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده إلى الضابطة المتدرب للتفتيش حيث فتشه بنفسه ، هو إجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ دائرة مركز 'كوم ابو محافظة أسوان' : "حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا" . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسوان دفع الحاضر عن المتهم ببطلان التفتيش لأنه تم بغير إذن من النيابة ولأن التفتيش سبقه قبض باطل . وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ٢ و ١ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة خمسمائة جنيه مصرى ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة — وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان التفتيش لإجرائه بغير إذن من سلطة التحقيق إذ فقدت أوراق القضية وأعادت النيابة تحقيقها مستعينة في ذلك بصورة للتحقيق وجدت بمكتب المخدرات دون أن يعثر على إذن للنيابة بالتفتيش أو على صورة رسمية منه يمكن بها التحقق من استيفائه الشروط القانونية ومن أن التفتيش تم خلال المدة المحددة فيه . بيد أن الحكم اطرح هذا الدفع أخذاً منه بأقوال الضابط والكونستابل اللذين شهدا بمحصلتهما على إذن من النيابة ، مع أنه ما كان يصح الاستناد إلى أقوال من قام بالإجراء الباطل ، كما أن قول المحكمة بأن الأصل في الإجراءات الصحة إنما محله الإجراءات التي تتولاها الجهة القضائية دون الإجراءات التي يقوم بها رجل الضبط القضائي . كما دفع الطاعن ببطلان تفتيشه تبعاً لبطلان القبض عليه ، بيد أن الحكم اطرح أيضاً هذا الدفع بمقولة إن ما فعله المخبران معه إنما كان إجراءً لازماً لتنفيذ إذن النيابة بتفتيشه حتى لا ترتب على ذلك تقييد حريته ، مع أن صدور إذن النيابة بتفتيش متهم لا يبيح القبض عليه واستعمال الإكراه معه إلا إذا رفض الإذعان له وهو ما لم يفعله الطاعن ، ومع ذلك أمسك به المخبران عنوة واقتاداه قهراً دون أن يفهماه مأموريتهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه إنما لعلم الضابط أحمد طه كريم رئيس مكتب المخدرات بأسوان أن المتهم صالح مهدي حسن الشروني - الطاعن - من بلدة دراو بمحافظة أسوان يتجرف في المواد المخدرة فقام بتحرير محضر بذلك وحصل على إذن من النيابة بتفتيشه في خلال أسبوع من تاريخ صدور الإذن وفي خلال هذه المدة وتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠ انتقل رفقة قوة من رجال الشرطة إلى بلدة دراو فلم يجد المتهم بها وعلم أنه توجه إلى بلدة كوم امبو فتبعوه إلى هناك وفي سبيل البحث عن المتهم وضبطه سريعاً كلف المخبرين عبد العال محمود وعبد اللطيف عبد ربه بالبحث في جهة بالبلدة واتجه هو والكونستابل عباس محمد إلى ناحية أخرى وأمر المخبرين بالتحفظ على المتهم إن وجداه وإحضاره إليه في مكان عينه لهما بجوار السكة الحديد ،

وإذ لم يسفر بحثه هو والكونستابل عن المتهم توجه إلى المكان الذي حدده للخبرين وبعد قليل جاء الخبران بمسكان بالمتهم وقام بتفتيشه فمثر يجيب جلبابه العلوي الأيمن المسمى بجيب الساعة على قطعة هارية من مادة الأفيون تزن ٢٠٠ ملليجراما على مائتين من تقرير التحليل ، وإذ سأل المتهم عنها أنكر حيازتها أولا ثم قال إنها قد دست عليه وبعد أن قام بوزن المادة المخدرة أخطر مركز كوم امبو بالحادث الذي قام بدوره بإخطار النيابة التي توات التحقيق وإذ مثل الشهود والمتهم وأرسلت المادة المضبوطة للطب الشرعي وقبض على المتهم ثم أدخل سبيله بكفالة ثلاثون جنيا ، وبعد أن قطع التحقيق شوطا طويلا وقبل أن يتم التصرف فيه نهائيا من النيابة العامة تراسى إلى سمع رئيس مكتب المخدرات أن المتهم اتفق مع الموظف المختص بالنيابة والذي في حوزته القضية وهو أحمد حميد أبو ستيت ، اتفق مع هذا الأخير على إخفائها ، فأبلغ رئيس مكتب المخدرات النيابة العامة بذلك وبالبحث عن القضية تبين أنها فقدت وحققت واقعة فقدتها والتي أسفرت عن اختلاس الموظف المختص للقضية وحكم بإدائته بجلد ١٩٦٢/٣/٢٥ في القضية رقم ٦ جنابات سنة ١٩٦١ أمن دولة طيا مركز كوم امبو ، ولقد أعيد تحقيق الواقعة بعد فقد أوراق التحقيق وذلك عملا لحكم المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية واستعين في ذلك بما هو مثبت بدفاتر النيابة والمركز وبصورة غير رسمية من التحقيق كان يحتفظ بها مكتب المخدرات قام بنسخها قبل فقد أوراق التحقيق " واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال رئيس مكتب المخدرات والكونستابل عباس محمد على والخبرين عبد العال محمود حزين وعبد اللطيف عبد ربه وإلى صورة تقرير التحليل ومن الاطلاع على دفاتر النيابة والمركز وصورة أوراق التحقيق الفاقدة التي يحتفظ بها مكتب المخدرات بأسوان. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى مدافع به الطاعن من بطلان التفتيش لإجرائه بغير إذن من النيابة طالما أن الإذن غير مرفق بالأوراق وليست هناك صورة رسمية منه حتى يمكن التحقق من استيفائه الشروط القانونية ومن أن التفتيش قد تم خلال المدة المحددة فيه ، وأطرح الحكم الدفع بقوله إنه "مردود بما جاء بأقوال وشهادة كل من رئيس مكتب المخدرات والكونستابل عباس محمد على التي تطمئن إليها المحكمة من أنهما حصلا على إذن من النيابة



بتفتيش المتهم ومسكنه ومحل تجارته وأن التفتيش تم في خلال المدة المحددة بالإذن وأن عدم وجود هذا الإذن يرجع إلى سبب قاهر هو فقدته مع باقي أوراق التحقيق وعدم العثور عليه ، أما القول بأنه يجوز أن يكون الإذن غير مستوف لشروط القانونية فمردود عليه بأن الأصل في الإجراءات الصحة وعلى من يدعى ما يناير هذا الأصل فعليه أن يقيم الدليل على ذلك وهو غير قائم في هذا الخصوص “ وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم ، وأسس عليه قضاءه برفض الدفع ببطلان التفتيش صحيح في القانون ، ذلك أن العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على تحريرات أجزاها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وأن الإذن فقد بعد ذلك مع ملف القضية برمته ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفياً شروطه القانونية استناداً إلى أقوال الضابط والكونستابل التي اطمأن إليها — دون معقب عليه — هو من صميم سلطاتها التقديرية ، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ، ولا تريب عليها إذا ما حولت في قضائها على شهادة من اجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع للثاني المقدم من الطاعن والقائم على بطلان تفتيشه تبعاً لبطلان القبض عليه ورد عليه بقوله ” إن تفتيش المتهم كان بناء على إذن من النيابة مستوف لشروطه القانونية وقد انتقل رئيس المكتب ومن يرافقه من أفراد القوة لتنفيذ هذا الإذن بتفتيش المتهم فلم يجده بمحل تجارته ومسكنه وعلم أنه ذهب لبلدة أخرى هي بلدة كوم امبو فتبعه إلى هناك ورأى في سبيل البحث عنه مريماً أن يبحث عنه أفراد القوة متفرقين في أماكن مختلفة على أن يؤتى به حين وجوده لتفتيشه ولقد شاهد المخبران المتهم فأمسكاه وطابا منه أن يرافقه إلى مكان وجود الضابط لتفتيشه فلم يمانع في ذلك وسار معهما وهو إجراء لازم لتنفيذ إذن النيابة بتفتيشه حتى لو ترتب عليه تقييد حرية المتهم بالقدر اللازم والفترة اللازمة لتفتيشه ، إذ أن الأمر بتفتيش المتهم يستتبع بطبيعته القبض عليه في حدود القدر اللازم لتنفيذ هذا الأمر ، ولا جدال في أن القبض في ذاته لا يشترط أن يقوم بتنفيذه أمور من مأموري الضبطية القضائية إذ أن ذلك مقصور على عملية التفتيش ، أما القبض فيصح لكل معاونيه من رجال الشرطة “ . لما كان



ذلك ، وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم سديدا في القانون ، ذلك أن صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الإجراءين من تلازم ، ولما كانت المحكمة قدرت سلامة ما اتخذته الضابط من إجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة من البلدة وإحضاره فور العثور عليه ليجرى تفتيشه بنفسه ، وكان لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه برؤسبه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، فإن ما أجراه رجال الشرطة السريين من إمساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده إلى الضابط المتدرب للتفتيش حيث نقشه بنفسه ، هو إجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى فلم قاتب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محمود ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب، ج، د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . "مالا يعيب الحكم  
في نطاق التدليل" . إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع .

(١) إغفال الحكم بيان مدى العاهة . لا يؤثر في سلامته ، طالما أن المتهم لا يجادل  
فيما نقله الحكم من التقرير الطبي من تخلف عاهة بالجنين عليه .

(ب) تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(ج) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل للقضاء  
عليها مهما وجه إليها من مطام . مرجعه إلى محكمة الموضوع . تقديره التقدير الذي  
نظمن إليه . أخذها بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع  
لحملها على عدم الأخذ بها . مثال .

(د) عدم التزام محكمة الموضوع بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء . مادامت قد  
استقينت أن المتهم هو الذي أحدث إصابات الجنين عليه . مثال .

- ١ - لا يؤثر في سلامة الحكم إغفاله بيان مدى العاهة طالما أن المتهم  
لا يجادل فيما نقله الحكم من التقرير الطبي من تخلف عاهة مستديمة بالجنين عليه .
- ٢ - لا يعيب الحكم تناقض الشهود ، مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، مرجعه إلى محكمة الموضوع ، تقديره التقدير الذي تطمئن إليه . ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطاحت بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . ومن ثم فلا تريب على المحكمة إذا ما عولت في قضائها على أقوال المجنى عليه وبعض أقاربه من شهود الواقعة مادامت قد اطمأنت إليها ، ولا إلزام عليها بالرد على دفاع الطاعن الموضوعي بهذا الشأن مادام الرد مستفادا دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها .

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء مادامت قد استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابات المجنى عليه . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسيب - لإغفاله الإشارة إلى الآلة المستعملة في إحداث الإصابة - لا يكون له محل .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٧ يولييه سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : أولا - المتهم الأول - ضرب منير محمد عبد المطلب بخاص على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالحدارية اليسرى في مساحة ٣ × ٤ سم وفقد ابصار العين اليمنى . وثانيا : المتهم الثاني - أحدث عمدا بعبد الله عبد المطلب الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمسادين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعى منير محمد عبد المطلب مدنيا بمبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم الأول . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الاتهام : أولا - بمعاقة المتهم الأول ( الطاعن ) بالسجن ثلاث سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ



مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية . ثانياً — بمقابلة المتهم الثاني بغرامة قدرها عشرة جنيهات فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وبطلان في الحكم ، ذلك أن محضر الجلسة وديباجة الحكم تضمننا وصفا للتهمة المسندة إلى الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجدارية اليسرى في مساحة ٣ × ٤ سم وفقد إبصار العين اليمنى وهذا الوصف يختلف تماماً عن وصف الاتهام الثابت بأمر الإحالة إذ لم يتضمن أمر الإحالة فقد إبصار هذه العين ومن ثم كان لزاماً على المحكمة أن تنبه الطاعن والدفاع إلى هذه الإضافة في الوصف ولا يصحح هذا البطلان ما أوردته المحكمة في نهاية حكمها خاصة بوصف التهمة من أنه ثبت لديها في حق الطاعن أنه أحدث عمداً بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجدارية اليسرى للمجنى عليه دون أن تذكر شيئاً عن فقد إبصار العين اليمنى . ثم إن الحكم لم يورد النسبة المئوية للعاهة سواء في وصف التهمة الوارد بمحضر الجلسة أو ديباجة الحكم أو أسبابه في حين أن الثابت في أمر الإحالة أن نسبة العاهة ١٥٪ في المائة ولو كانت المحكمة أثبتت هذه النسبة في حكمها لأمكن تصور تغيير وجه الرأي سواء بالنسبة للثبوت أو العقوبة ، كما أن في عدم إيراد النسبة المئوية للعاهة ما يدل على عدم اطلاع المحكمة على أمر الإحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه في حوالي الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم ١٩٥٩/٧/٧ شجرت مناوذة بين منير محمد عبد المطلب — المجنى عليه — وشقيقه عبد الله محمد عبد المطلب من جانب وبين عبد العظيم أحمد منصور — الطاعن — وعبد الحميد السيد العياط

من جانب آخر بشأن الخلاف على رى أرض من ساقية يملك حق الانتفاع بها الأخوان مشاركة مع الطاعن ولما فرغ الأخير من رى أرضه ، وقبل أن يباشر الأخوان رى أرضهما لاحظا أن مياه الساقية تجري فى أرض عبد الحميد السيد العياط الذى لا يحق له استخدام الساقية ونسب الخلاف لهذا السبب ووقف كل من الطرفين عند رأيه وأدى الخلاف إلى تضارب الفريقين وأصفر التضارب عن إصابة المجنى عليه منير محمد عبد المطلب فى رأسه إصابة اقتضت إجراء عملية تربية وتخلف عنها آخر الأمر عاهة رفعت الدعوى بها بعد التحقيق ضد الطاعن بوصفه محدثا ، وعن إصابة عبد الله محمد عبد المطلب بإصابات اقتضى علاجه منها مدة لا تزيد عن عشرين يوما رفعت الدعوى بها ضد المتهم الثانى عبد الحميد السيد العياط . واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وشقيقه وزوجته وإلى أقوال أحمد محمد عبد النبي وإلى التقريرين الطبيين الموقعين على المجنى عليه ، وبعد أن أورد الحكم أقوال شهود الواقعة ، حصل التقريرين الطبيين فى قوله ” وتضمن تقرير الكشف الواقع على منير محمد عبد المطلب أنه نقل إلى المستشفى الأميرى فى بليس مصابا بجرح رضى بالجدارى والصدغية اليسرى طوله ٤ سم وباستكشاف الجرح وجد تحته كسر منخسف مضاعف بعظم الجدارى الصدغية اليسرى وأجريت له عملية تربية ورفع من العظام فى موضع الجرح ما مساحته ٣ × ٤ سم والاصابة جائرة من أى جسم صلب راضى كالعصا أو ما يشبهها ولم ير الطبيب الشرعى حالة هذا المصاب نهائية إلا يوم كشف عليه فى ١١/١٢/١٩٦٠ إذ خلص يومها إلى أن إصابة رأسه أسفرت بأنه تخلف عنها عاهة مستديمة نتيجة لفقد العظمى الكامل من عظام الجدارية اليسرى فى مساحة دائرة تقريبا قطرها ٤ × ٤ سم لا ينتظر أن تملأ بالعظام بل بنسيج ليفى بما يترتب عليه من مضاعفات خطيرة محتملة لا يمكن تقدير مداها إلا تقريبا للأذهان بنحو ١٥ ٪ “ وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وبوصف أنه ” أحدث عمدا بمنير محمد عبد المطلب الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد عظمى بالجدارى الأيسر المعنى . طه “ . لما كان ذلك ، وكان بين من حضر الجلسة وديهاجة الحكم أنه



أثبت وصف التهمة المسندة للطاعن بأنه "ضرب منير محمد عبد المطلب بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالحدارية اليسرى في مساحة ٣ × ٤ سم وقد إبعصار العين اليمنى" لما كان ذلك، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلت - في جميع اجزائها - من الإشارة إلى إصابة المجنى عليه في عينه اليمنى أو إلى فقد إبعصارها وكان وصف التهمة التي دان الحكم الطاعن بها وأوقع عليه عقوبتها يتفق مع الوصف الثابت بأمر الإحالة وفقا لما أورده الطاعن في وجه الطعن مما يشير بوضوح إلى أن ما أدرج بنهاية وصف التهمة في محضر جلسة المحاكمة وديباجة الحكم من فقد إبعصار العين اليمنى لا يعدو أن يكون خطأ ماديا في التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يترتب عليه أى أثر في الحكم الأمر الذى لا يصح معه القول بأنه حصل تعديل في وصف التهمة يستلزم تنبيه الطاعن أو المدافع عنه. لما كان ذلك، وكان إغفال الحكم بيان مدى العاهة لا يؤثر في سلامته طالما أن الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم من التقرير الطبي من تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هي فقد جزء من عظام الحدارية اليسرى ومع ذلك فقد أورد الحكم بيان النسبة المئوية المقدرة للعاهة فيما حصله من التقرير الطبي الشرعى أما القول بأن المحكمة لم تطلع على قرار الإحالة فردود بما هو ثابت بديباجة الحكم من سماع المحكمة لأمر الإحالة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل.

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث من الطعن الفصور في التسبيب، ذلك أن المحكمة لم ترد في أسباب حكمها على دفاع الطاعن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة من تجريح للمجنى عليه واشهود الاثبات وهم من أقاربه ومن تضاربهم في أقوالهم وتناقضهم في تحديد الآلة المستعملة في الاعتداء مكتفية بقولها إنها لا تلتفت إلى إنكار المتهم مما يعيب الحكم.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة إحداث عاهة بالمجنى عليه التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها



في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود والتقريرين الطيبين الموقمين على المجنى عليه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطامع مرجعه إلى عكمة الموضوع تقدره التقدير الذي نطمئن إليه . ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا ما صولت في قضائها على أقوال المجنى عليه وبعض أقاربه من شهود الواقعة ما دامت قد اطمانت إليها ، ولا إلزام عليها بالرد على دفاع الطامن الموضوعي بهذا الشأن إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها ، أما ما يثيره الطامن بشأن تناقض الشهود فإنه — بفرض وقوعه — لا يعيب الحكم ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطامن على الحكم في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والخامس من الطعن هو التناقض والقصور في التسييب ، ذلك أنه يبين من مرد المحكمة لواقعة الدعوى على لسان المجنى عليه أن التعدي إنما وقع أصلا من المجنى عليه على المتهم الآخر بمحاولة حل الدابة التي كانت معلقة بالساقية ومع ذلك استخلص الحكم منها إدانة الطامن . كما أن الحكم لم يشر في أسبابه إلى الآلة المستعملة في إحداث الإصابة رغم تضارب الشهود بشأنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى حصل أقوال المجنى عليه في قوله "شهد منير محمد عبد المطلب بأنه وأخاه عبدالله يشاركان المتهم الأول في ملكية ساقية وكان المذكور يديرها يروى بها أرضه وظل هو وأخوه في انتظار الفراغ من ذلك ليأتى دورهما لكنهما فوجئتا بعد ظهر يوم الحادث بالمساء يتحول — والساقية مداره — إلى أرض من لاحق له وهو المتهم الثاني الذي يربطه بالأول صلة مصاهرة . وإذا كان هذا تحيفا من حقهما فقد هما بأن يجعلاه بهيمتهما تعلق بالساقية مع فك بهيمة المتهم الأول تمهيدا لأن يرويا أرضهما ولم يرق ذلك المتهمان فبادر المتهم الأول بضربه بفأس في رأسه حال تشاغله مع ابن المتهم

الثاني في تماسك ومن ثم سقط على الأرض متأثراً بإصابته" لما كان ذلك ،  
وكان مفاد ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه أنه هم مع شقيقه  
بحمل الدابة من الساقية بعد أن فرغ الطاعن من رى أرضه وبعد أن  
شاهد مياه الساقية تتحول إلى أرض المتهم الآخر الذي لا يحق له الانتفاع بها  
فاغتدى الطاعن على المجنى عليه بالضرب على رأسه بفأس وهو ما يتفق وما استخلصه  
الحكم منها من نسبة التعدي إلى الطاعن وما لا يتعارض مع ما أورده الحكم  
عن واقعة الدعوى مما ينفي عن الحكم حالة التناقض في التسيب . لما  
كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تبين نوع الآلة التي استعملت  
في الاعتداء ما دامت قد استيقنت أن الطاعن هو الذي أحدث إصابات المجنى  
عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ،  
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٣٥ )

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ، ب ) سرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة . جريمة .

( أ ) يلزم لإعمال المادة ١٥١ عقوبات — فى شأن أوراق المرافعة القضائية — أن تكون متعلقة بالحكومة ، على عكس ما استلزمه بالنسبة لباقي الأوراق التى مدتها فى صدرها . مثال .

( ب ) مراد الشارع من استعمال ألفاظ السرقة والاختلاس والانلاف فى المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات : هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحياسة يقع على الأوراق المبينة بهما مهما كان الباعث عليه . مثال .

( ج ) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . شهود .

أخذ محكمة الموضوع بشهادة بعض الشهود . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التى صاهاها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .

١ — تنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات على أنه ” إذا سرفت أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلاست أو أتلفت وكانت محفوظة فى المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت فى مهادته بسبب اهماله فى حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيا مصرى “ . وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من القانون المذكور على ” وأما من سرق أو اختلس أو أتلف شيئا مما ذكر فى المادة السابقة فيعاقب بالحبس “ .



ولما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة - وهي حكم رد حيازة بمزقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١، وكانت هذه المادة لا تستلزم لإعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالحكومة على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها . فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات ، يكون غير سديد .

٢ - مراد الشارع من استعمال ألقاظ السرقة والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبيعة بهما مهما كان الباعث عليه . ومن ثم فانه يستوى أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق مرفلة التنفيذ أو امتلاكها ذلك أن القصد الذي رعى إليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية .

٣ - من المقرر أنه متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة بعض الشهود فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ مارس سنة ١٩٦١ بدائرة مركز الزقازيق : سرق أوراق التنفيذ المبيعة بالمحضر والمتعلقة بالحكومة ( قلم محضر محكمة مركز الزقازيق ) والتي كانت مسلمة لشخص مأمور بحفظها بهمدته ( محضر محكمة المركز ) وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ و ٢/١٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملاً بمبادئ الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف كل من النيابة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة الإستئنافية عدلت وصف التهمة إلى أن الأوراق محل الجريمة متعلقة بصاحبها لا بالحكومة ودانت الطاعن طبقا لنص المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات حالة أنه يتعين لإعمال هاتين المادتين أن تكون الأوراق المسروقة متعلقة بالحكومة لا بأفراد الناس .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعن بوصف أنه سرق أوراق التنفيذ المبينة بالمحضر والمتعلقة بالحكومة " قلم محضري محكمة الزقازيق " والتي كانت مسلمة لشخص مأمور بحفظها " محضر محكمة المركز " وطلبت معاقبته عملا بالمادتين ١٥١ و ١٥٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بتأييد الحكم المستأنف بعد أن عدلت وصف التهمة بأن أسندت إلى الطاعن سرقة الأوراق القضائية " أوراق التنفيذ " المبينة بالمحضر والتي كانت مسلمة لمحضر محكمة مركز الزقازيق لتنفيذها وحفظها بمهدهته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥١ من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا سرق أوراق أو سندات أو مجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في مهدهته بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنينا مصريا " . وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات على أن من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس - لما كان ذلك ، وكانت أوراق التنفيذ محل الجريمة . وهي في واقعة الدعوى حكم رد حيازة بمرفقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١ ، وكانت هذه المادة لا تستلزم لإعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالحكومة على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . على أنه لا مصلحة للطاعن فيما يردده بوجه طعنه

ذلك أنه طبقا للنظر الذي ذهب إليه فإن الفعل المنسوب له ينطوى على جريمة سرقة والعقوبة الواقعة عليه تدخل في حدود العقوبة المنصوص عليها لتلك الجريمة .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من أوجه الطعن هو القصور فى التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يتضمن بيانا للأوراق المسروقة ، ولم يورد الدليل على سبق تسليمها إلى قلم المحضرين ، وأنها كانت مع المحضر وقت التنفيذ ، كما أغفل الحكم الرد على دفاعه القائم على أن المحضر لم يعرض أوراق التنفيذ على الشهود قبل ضياعها حتى يمكن أن يقال إنها بذاتها التى سُرقت ، ولا على ما دفع به من أن الشهود أصحاب مصلحة فلا يمكن الاطمئنان إلى الدليل المستمد من أقوالهم خاصة وقد اختلفت رواياتهم إذ شهد أحمد مصطفى نوار — بأن شخصا آخر غير الطاعن هو الذى خطف الأوراق ، كما أن الحكم لم يرد على ما شهد به المحضر من أن الطاعن لم يكن يقصد بفعله سرقة الأوراق بل عرقلة التنفيذ .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين الطاعن بها واستند فى قضائه بالإدانة إلى أقوال المحضر أحمد رفعت جميل ومحمد صبرى وحامد فرج وحصل أقوال الشاهد الأول بأنه "قام لتنفيذ حكم رد حيازة صادر ضد إبراهيم محمد حسن لصالح على عهد قنديل وأثناء القيام بإجراءات التنفيذ قام المتهم بخطف أوراق التنفيذ واستولى عليها وهرب وأن الحاضرين أسرعوا خلف المتهم إلا أنهم لم يتمكنوا من ضبطه" . وأورد أقوال الشاهدين محمد صبرى وحامد فرج بأنهما "شهدا بما شهد به الشاهد السابق" وبذلك يكون الحكم قد استخلص أن الأوراق محل الجريمة كانت حكما باسترداد الحيازة وما رافقه من أوراق التنفيذ واستظهر سبق تسليمها للمحضر وأنه كان قائما على تنفيذها بالفعل وقت الحادث وهو إيضاح كاف ينفى عنه قالة القصور فى البيان — أما ما يشير به الطاعن من أن الشهود أصحاب مصلحة فلا يطمأن إلى شهادتهم فإنه مردود بأنه متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة بعض الشهود فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها — وأما ما يشير به بشأن



اقوال الشاهد أحمد مصطفى نوار فإنه لا محل له ، إذ لم تعتمد المحكمة في قضائها بالإدانة على أقوال هذا الشاهد وأما النعي على الحكم بأنه أخفل الرد على ما قال به المحضر من أن الطاعن كان يقصد عرقلة التنفيذ لاسرقة الأوراق فمروود بأن مراد الشارع من استعمال ألفاظ السرقة والاختلاس والإتلاف في المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبيعة بهما مهما كان الباعث عليه . لما كان ذلك ، فإنه سيان أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ذلك أن القصد الذي رمى إليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية - ومتى كان القصد الجنائي - طبقا للنظر السالف لإيراده مستفادا من سياق الحكم فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركي ، واحد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٣٦ )

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) بلاغ كاذب .

لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده  
على سبيل التأكيـد . معاقبة المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ ضده على سبيل الإشاعة أو  
على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال .

(ب) طعن . تقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” . ” مخالفة القانون ” .  
” سلطة محكمة النقض ” . عقوبة . ” حبس بسيط ” . ” حبس مع  
الشغل ” . استئناف .

لا يجوز أن يضار الطامن بطلته .

الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المفقـض بها .  
استبدال الحكم المطعون فيه بعقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط رغم ما أثبتته  
من أن الطامن هو المستأنف وحده . خطأ في القسافون . وجوب تقض الحكم جزئياً  
وتصحيح ذلك الخطأ .

١ - من المقرر أنه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر  
المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيـد ، بل يعاقب المبلغ ولو  
أسند الأمر إلى المبلغ ضده على سبيل الإشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن  
أو الاحتمال .

٢ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطامن بطلعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن الطامن هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .

## الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية ( المطعون ضدهم ) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الزيتون الجزئية ضد الطامن بعريضة أعلنت إليه في ٤ فبراير سنة ١٩٦١ يقولون فيها - إنه بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٣ تقدم المتهم إلى شرطة قسم الزيتون مبلغا بأن المدعين الأولين قد حرضا باقي المدعين على خطف ابنه لوجود خلاف بينه وبينهم وقام رجال الشرطة بالتحقيق حيث مثل جميع المدعين بعدما قبض عليهم وأحيلوا إلى النيابة التي استكملت التحقيق وانتهت إلى أن البلاغ غير حقيق . وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٤٨٧٧ إدارى الزيتون - واستطرد المدعون في قولهم بأنهم قد نالهم من جراء بلاغ المتهم ضرر كبير إذ حجزوا بالقسم يومين كاملين مما أدى إلى تعطيلهم عن أعمالهم فضلا عن إلقاء جريمة بهم . وطلبوا عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات كما طلبوا القضاء لهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦١ عملا بمادة الانهاك: أولا - في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة أشهر وتغريمه مائة جنيه وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس . ثانيا: - في الدعوى المدنية بإلزامه بأن يدفع إلى المدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة



والا كنفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك . وألزمتم المتهم المصروفات المدنية والاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن في جريمة بلاغ كاذب مع سوء القصد قد انطوى على خطأ في القانون وشابه البطلان ، ذلك أن الطاعن دفع التهمة بانتفاء القصد الجنائي الذي يقوم على ثبوت العلم بكذب البلاغ مع سوء القصد . مستندا الى أنه حين أبلغ بغياب ابنه لم يتم أحدا ، وحين سئل في تحقيق النيابة اشتبه في المدعين بالحق المدني بخطفه لما بينه وبينهم من شقاق ورغم ذلك أدانته المحكمة المطعون فيه بتهمة البلاغ الكاذب . تأسيسا على أنه لا يشترط اصناد الأمر المبلغ عنه الى المدعين على سبيل التأكيد وهو ما لا يتفق وحكم القانون كما أن الحكم قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها عليه من محكمة أول درجة فشدد العقوبة عليه مع أنه هو وحده دون النيابة الذي قرر بالاستئناف وكذلك خلا الحكم من بيان تاريخ صدوره ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لتفسير المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات بيانا لوجه انطباقها على واقعة الدعوى بما مؤداه أن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يقوم على عنصرين هما علم المبلغ بكذب البلاغ . واتجاه مقصده الى الإضرار بمن أبلغ ضدهم ، ثم دلى على أن الطاعن كان يعلم وقت تبليغه بأن الوقائع التي أبلغ عنها غير صحيحة مستندا في ذلك الى أدلة سائغة تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها ، كما تحدث عن قصد الإضرار واستدل عليه بالضغينة التي بين الطاعن وبين المدعين بالحق المدني مبينا أنه بقيام هذين العنصرين تتوافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وأنه لا يشترط للعقاب عليها أن يكون الأمر المبلغ به قد أسند للمدعين بالحق المدني على سبيل التأكيد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت مما ساقه لم الطاعن بكذب بلاغه ضد المدعين بالحق المدني كما استظهرت منه ومما ثبت لديها من وجود شقاق بينه وبينهم اتجاه مقصده الى الإضرار بهم بمنطق سائغ وتدليل سليم .

يستقيم به إثبات توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ، وكان من المقرر أنه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد بل يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الفتن أو الاحتمال لما كان ذلك ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بالخطأ في القانون لعدم توافر ركن القصد الجنائي في الجريمة التي دين بها يكون على غير أساس — ولما كان يبين من مطالعة الحكم أنه صادر بتاريخ ١٩٦١/١٢/٦ فان ما يثيره الطاعن حول بطلان الحكم بدعوى أنه خلا من بيان تاريخ صدوره لا يكون له محل . ولما كان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا ، وتصحيح ذلك الخطأ ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحسن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، ومحمد صبري ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوي .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ قضائية

(١٠ب) إرتباط . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق  
القانون وتأويله " . محكمة الموضوع .

(١) مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية  
واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية .

(ب) الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية  
لمحكمة الموضوع . ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت  
إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف  
علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض .  
مثال في جرميتي رجوة واختلاس .

١ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد  
انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها  
مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من  
المادة المذكورة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام  
الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ،  
إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى  
إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف



علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض — لأنه وإن كان تقدير عناصر الدعوى من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن تكييف تلك العناصر وإنزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كانت ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى لا يتوافق فيه أى ارتباط بين جريمة الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بهما ، بل يكشف عن تمام الاستغلال بينهما بما يمنع معه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه إذ انتهى الحكم بالرغم من ذلك إلى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استنادا منه إلى ما أورده من ثبوت وحدة الغرض الإجرامى الذى يتمثل على حد قوله فى " السعى إلى المال الحرام بأى طريق " يكون منطويا على فهم خاطئ . لمعنى الغرض فى مدلول المادة المذكورة فضلا عن إغفال الالتفات إلى ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة للتجزئة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٥٨/٥/٦ بدائرة قسم الأربكية محافظة القاهرة . أولا : بصفته موظفا عموميا ( موظف بأقسام حركة مصر ) طلب لنفسه وأخذ مبلغ ٥٠ جنيها من عبد العظيم أحمد قصبان على سبيل الرشوة لىؤدى له عملا من أعمال وظيفته وهو إجراء صرف كشف الاستحقاقات الخاص بوالد المحبى عليه أحمد قصبان عن مدة أجازته المرضية . ثانيا : باعتباره موظفا عموميا (موظف بأقسام حركة مصر) اختلس طوابع الدفعة المبينة بالمحضر وصفا بقيمة المسلمة إليه بسبب وظيفته . وأحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٣ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوره بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتفريمه ألف جنيه وأيضا بعزله من وظيفته وبتفريمه خمسمائة جنيه . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون إذ طبق في شأن جريمتي الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بارتكابهما حكم المادة ۲/۳۲ من قانون العقوبات بمقولة إنهما مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة لوحدة الغرض الإجرامى فيهما وهو السعى إلى المال الحرام مع أن ذلك لا يوفر الارتباط بينهما فالرشوة ارتكبت بقصد انجاز المتهم عملا من أعمال وظيفته لصالح من يدعى أحمد قصبان في حين أن الاختلاس انصب على استيلائه على طوابع دمنغة نزعها من طلبات قدمت إليه بسبب وظيفته .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم لأنه في يوم ۱۹۵۸/۵/۶ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أولا - بصفته موظفا عموميا بالسكة الحديد أخذ لنفسه مبلغ خمسين قرشا على سبيل الرشوة من عبد العظيم أحمد قصبان يؤدي له عملا من أعمال وظيفته هو تسوية مدة الاجازات المرضية المستحقة لوالده أحمد قصبان الموظف بالسكة الحديد وحصرها توطئة لصرف مرتبه المستحق عنها . ثانيا - اختلس طوابع دمنغة قيمتها خمسون قرشا بأن نزعها من على طلبات الاجازات التي كانت ملصقة عليها والمسلمة إليه بسبب وظيفته باعتباره الكاتب المختص بطلبات الاجازات ونقصها وحصرها في اقسام حركة مصر بالسكة الحديد - وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ۱۰۳ و ۱۱۱ و ۱۱۲ و ۱۱۸ و ۱۱۹ من قانون العقوبات . وقضت محكمة جنابات القاهرة بمعاينة المتهم ( المطعون ضده ) بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتفريمه ألف جنيه وأيضا بعزله من وظيفته وبتفريمه خمسمائة جنيه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده أن أحمد قصبان كان قد قدم طلبا لتسوية اجازاته المرضية وأنه كلف ولده عبد العظيم بمواصلة السعى لإنهاء هذه التسوية فقصد إلى المتهم بوصفه الموظف المختص فظل يماطله إلى أن طلب منه خمسين قرشا لانجاز الطلب فأبلغ الأمر لرجال الشرطة فأعدوا الترتيب اللازم لضبط المتهم وأسفر تفتيشه عن وجود مبلغ الرشوة في جيبه ، كما عثر معه أيضا على طلب اجازة لأحد الموظفين نزع عنه طابع التمنغة وعلى



طوايح أخرى متزوعة من أوراقها بلغت قيمتها خمسين قرشا - واستند الحكم في ادانة المطعون ضده على أقوال شهود الإثبات بالتحقيقات - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت إلى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع العقوبة المنصوص عليها في الجريمة الأشد بقولها - "وبما أن هاتين الجريمتين مرتبطتان في الواقع ارتباطا لا يقبل التجزئة وذلك لوحدة الغرض الإجرامى فيهما والذي أساسه السعى إلى المال الحرام بأى طريق مما يتعين منه تبعا لذلك اعتبار الجريمة الأشد وهى جريمة الرشوة وتوقيع عقوبتها هى دون غيرها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك مع مراعاة توقيع العقوبات التكميلية التى تقتضيها جريمة الاختلاس وهى الغرامة والعزل لأنها عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها إذ مهمما تكن العقوبة المقررة للجريمة المرتبطة بها وهى الرشوة فإن تطبيقها لا ينبغى أن يجب تلك العقوبات كما يجب العقوبة الأصلية التابعة هى لها بل لا يزال واجبا الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد " . ولما كان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة - وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكييف علاقة الارتباط التى تحددت عناصره فى الحكم والتى تستوجب تدخل محكمة النقض - لأنه وإن كان تقدير عناصر الدعوى كما سلف من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أن تكييف تلك العناصر وإنزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض - وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من واقعة الدعوى لا يتوافر فيه أى ارتباط بين جريمتى الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بهما ، بل يكشف عن تمام الاستقلال بينهما بما يمتنع معه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات فإنه إذ انتهى الحكم بالرغم من ذلك كله إلى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استنادا منه إلى ما أورده من ثبوت وحدة



الغرض الإجرامى الذى يتمثل على حد قوله فى " السعى إلى المال الحرام بأى طريق " يكون منظوريا على فهم خاطئ لمعنى الغرض فى ٢٠ دلول المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات فضلا عن اغفال الالتفات إلى ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة للتجزئة - ذلك أن فهمه لوحدة الغرض على النحو المتقدم إنما مرده إلى خلطه بين الباعث الدافع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المال عموما - ذلك الباعث الذى لا يعدو أن يكون من صور الانحراف ولا يؤثمه القانون على إطلاقه - وبين الغرض الذى يستهدفه الجانى من مقارفته الجريمة المحددة التى انعقدت عليها نيته . والذى هو مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد الواقعتين اللتين دانت المتهم - فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع العقوبة الأصلية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات مع مراعاة حكم المادة ١٧ من ذلك القانون التى طبقها محكمة الموضوع بالاضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

بقيادة السيد المستشار / توفيق النشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوى .

( ١٣٨ )

### الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ القضائية

(١) شك بدون رهيد . قصد جنائى . جريمة . مسئولية جنائية .

المسئولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشك . تحقق القصد الجنائى : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(ب) شك بدون رهيد . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . جريمة .

عدم تقديم أصل للشك لا ينفي راعى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . للحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال .

١ - من المقرر أن المسئولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشك - وأن القصد الجنائى في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

٢ - من المقرر أن عدم تقديم أصل للشك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمية كدليل

في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضى من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذى حرره الطاعن يحمل تاريخا واحدا ومسحوبا على بنك مصر وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التى يتطلبها القانون . فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٩/٦/٢٠ بدائرة قسم قصر النيل :  
 ” أعطى بسوء نية لشركة التجارة والتبادل للشرق الأوسط شيكا لا يقابله رصيدا “  
 وطلبت عقابه بالمسادين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح عابدين قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٦ عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية -  
 بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسبيب ذلك بأنه قد أقام قضاءه على توفر القصد الجنائى لدى الطاعن مع أنه اتفق مع الشركة المجنى عليها على أن الورقة التى اعتبرها الحكم شيكا ليست سوى مجرد ورقة تجارية حررت لضمان دين واستند الطاعن فى إثبات مدعاه إلى عقد صلح محرر بينه وبين الشركة المذكورة نص فيه على أن يقوم الطاعن بسداد المبلغ المتصالح عليه بموجب أربعة شيكات محررة فى تواريخ مختلفة من بينها الشيك موضوع الدعوى هذا فضلا عن أن الطاعن حينما أعطى الشيك للشركة كان له رصيد كبير قائم فإذا ما أخطأ بحسن



نيتة في إيداع مقابل الوفاء في الوقت الذي استحق فيه الشيك موضوع الإتهام بتاريخ ۱۹۵۹/۶/۳۰ فلا تقوم الجريمة لانتفاء القصد الجنائي ، كما أن الحكم استند في قضائه بالإدانة إلى صورة شيك ولم يبين في مدوناته ما إذا كانت هذه الورقة قد استوفت مظاهر الشيك كما هو معرف في القانون وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن أعطى شركة التجارة والتبادل بالشرق الأوسط شيكا بمبلغ ٤٠٠ جنيه على أن يصرف بتاريخ ۱۹۵۹/۶/۳۰ من بنك مصر فرع شبرا ولما تقدمت الشركة للبنك بصرفه تبين عدم وجود رصيد للساحب - وأورد على ثبوت الواقعة أدلة مستمدة من أقوال مدير الشركة ومن صورة الشيك المقدمة وإفادة البنك وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وعرض لدفاع الطاعن من أن القصد الجنائي لم يكن متوفرا لديه حين أعطى الورقة للشركة المحبى عليها التي اعتبرها الحكم أداة وفاء مع أنها أداة ائتمان ورد عليه بما يفنده في قوله : "إن هذا الدفاع مردود عليه بأن العبرة في تعريف الشيك أنه أداة وفاء وقابل للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل إلا تاريخا واحدا كما هو الحال في الشيك محل الدعوى فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - كما أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للساحب". لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم صحيحا في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ التي دين بها الطاعن - ولما كان من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك -

وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاء له في تاريخ السحب وكان علم الطاعن وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيده مستفاد من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب وكان من المقرر أيضا أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك. وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذي حرره الطاعن يحمل تاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠ ومسحوبا على بنك مصر - فرع شبرا - وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وعبد المنعم حمزوى .

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

لا يشترط في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن يقطع كل دليل منها على حدة في كل جزئية من جزئيات الدعوى . ولا يلزم أن يكون صريحا مباشرا في الدلالة على ذات الفعل موضوع الاتهام . يكفي أن يكون مؤديا إلى تأييد الواقعة كما استقرت في يقين المحكمة .

(ب) محاكمة . "إجراءاتها" . "حجز الدعوى للحكم" . "فتح باب المرافعة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" .

حجز المحكمة الدعوى للحكم بعد سماعها . عدم التزامها بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق طلب ضم الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . مادام أنها بررت رفض هذا الطلب تبريرا ساتوا ومقبولا . مثال .

(ج) إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره"

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تدب خبر آخر في الدعوى . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

١ — لا يشترط في الأدلة التي اعتمد عليها الحكم أن يقطع كل دليل منها على حدة في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، ولا يلزم أن يكون صريحا مباشرا في الدلالة على ذات الفعل موضوع الاتهام ، بل يكفي لسلامة الاستدلال أن



يكون مؤديا إلى تأييد الواقعة كما استقرت في يقين المحكمة . إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة تكل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها ومضجة في اكمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت الدعوى أمرت بفعل بابها وحجزتها للحكم فيها ، فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . ومن ثم فلا تريب مل المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب المدافع عن الطاعن الذي أورده في مذكرته ، بتأجيل الدعوى لتقديم تقرير طبي استشاري ومناقشة كبير الأطباء الشرعيين .

٣ - لا تلتزم المحكمة بنذب خير آخر في الدعوى ، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال اثني عشر يوما سابقة على ١٦/٣/١٩٦٠ بدائرة مركز بيلا محافظة كفر الشيخ : أحدث بفاطمه يوسف السقا الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية بأن ضربها بجسم صلب راض وكواها بجسم صلب عجمي ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن هذه الإصابات تضاعفت بالتهاب رئوي حاد أدى إلى وفاتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضوره بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجنابة الضرب المفضي إلى الموت قد شابه خطأ في الإستناد وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع — ذلك بأن مؤدى ما حصله الحكم من أقوال الضابط — يفيد أن المحكمة فهمت أقوال هذا الشاهد على غير حقيقتها — ذلك أن أقواله في مذكرة النيابة المرسلة للطبيب الشرعي أو في التحقيق المجدد أو بالجلسة لا تتعدى أن الطاعن ضرب المجنى عليها بعصا دون بيان المواضع من جسمها التي وقع عليها الاعتداء، كالم تتضمن أن الطاعن هو محدث الحروق بجسمها وأن زوجته منعه من ضرب المجنى عليها — هذا وأن التقرير الطبي لا يفيد أن المجنى عليها ضربت بعصا على أجزاء جسدها كله — ثم إن المحكمة فهمت أيضا أقوال والدة المجنى عليها على غير حقيقتها بدعوى أنها ذكرت سببا للحادث في التحقيق وهو وقوع ابن الطاعن على الأرض وهي تحمله فضربها الطاعن مع أن الحكم أورد في بيانه للواقعة أن سبب الحادث يرجع إلى أن المجنى عليها كانت تريد الذهاب إلى والدتها فمنعها الطاعن — كذلك لم يبين الحكم وجه استدلاله بأقوال الطاعن على ثبوت التهمة في حقه والحال أن أقواله لا تؤدي إلا إلى قى التهمة عنه — وكما أن المحكمة رفضت طلب الدفاع من الطاعن استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين وتقديم تقرير طبي استشاري وردت عليه بما لا يصلح ردا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن المتهم (الطاعن) استحضر المجنى عليها من ناحية الكفر الشرقي وألفها بخدمته قبل وفاتها بحوالي تسعة أو عشرة شهور وكانت خدمتها تنحصر في القيام بالأعمال المنزلية وتحمل ابنه الصغير وأرادت المجنى عليها أخيرا في أن تذهب إلى والدتها والحت في ذلك فمنعها المتهم واعتدى عليها بالضرب بعصا وكواها بالنار وحسبها في حجرة بمنزله وحسب عنها كمية الغذاء الطبيعية اللازمة الأمر الذي أدى جميعه إلى أن ساءت حالتها فتخوف من الأمر وذهب بها إلى مستشفى ببلات حيث تركها هناك يوم ۱۶/۳/۱۹۶۰ وانصرف ولما لاحظت المستشفى سوء حالتها أخطرت البوليس

الذى سأل المجنى عليها وحرر بذلك محضرا. ولما توفيت المجنى عليها في مساء يوم إحضارها إلى المستشفى متأثرة بالإصابات المتقدم ذكرها أبلغت النيابة العامة بالواقعة فأجرت التحقيق فيها وقيد برقم ۱۸۱۰ سنة ۱۹۶۰ جنح بيلا ثم تبين أن هذا التحقيق قد فقد فامر رئيس النيابة بإعادة التحقيق في الواقعة "وهو استخلاص الواقعة الدعوى تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن - وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال النقيب محمد غنيم سالم والمرضة جميانه أسعد بانوب ووالدة المجنى عليها ومن أقوال الطاعن في التحقيق ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - فقد أورد مؤدى أقوال الضابط بأن المجنى عليها أخبرته عند سؤاله لها في المستشفى قبل وفاتها أن الطاعن ضربها بعصا على أجزاء جسمها كله لأنها أرادت الذهاب إلى والدتها وحبسها في منزله لئمنعها من ذلك ولما ساءت حالتها أحضرها إلى المستشفى وكانت زوجته تمنعه من الاعتداء عليها كما أورد الحكم مؤدى أقوال الممرضة جميانه وتحصل في أنها سمعت المجنى عليها وهي في المستشفى تقول للضابط إن الطاعن ضربها وعذبها بالنار وحبسها في حجرة الفرن وأنه لم يكن يعطيها طعاما - وهي تتفق مع ما شهد به الشاهدان في جلسة المحاكمة - لما كان ما تقدم، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله بأقوال الضابط والمرضة يكون في غير محله - ولما كان ما حصله الحكم من أقوال لوالدة المجنى عليها في التحقيق من أنها علمت من امرأة لا تعرفها وبعد وقوع الحادث أن الطاعن ضرب ابنتها المجنى عليها بالضرب الذي أدى إلى موتها لأن ابنه وقع على الأرض وهي تحمله - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن سبب الاعتداء على المجنى عليها غير مؤثر على ثبوت الواقعة كما اطعمت إليها المحكمة لأنه لا يعدو أن يكون باعنا عليها . أما النعى على الحكم أنه استند في ثبوت التهمة ضد الطاعن إلى أقواله في التحقيق مع أن هذه الأقوال لا تفيد سوى نفي التهمة عنه فردود بأن الحكم قد أخذ من أقوال الطاعن أن المجنى عليها كانت تعمل في خدمته حتى نقلها إلى المستشفى - لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في الأدلة التي اعتمد عليها الحكم أن يقطع كل دليل منها على حدة في كل جزئية من جزئيات الدعوى ولا يلزم أن يكون صريحا مباشرا في الدلالة على ذات الفعل موضوع الاتهام بل يكفي لسلامة الاستدلال



من يكون مؤديا إلى تأييد الواقعة كما استقرت في يقين المحكمة إذا الأدلة في المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومتجة فى اكمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . لما كان ذلك - وكانت الأدلة التى حمل عليها الحكم قضاءه بإدانة الطاعن سائغة ومقبولة لترتيب استخلاصه لواقعة الدعوى ، وهى متجة فى إسناد جناية الضرب المفضى إلى الموت إلى الطاعن - فإن ما ينعى به الطاعن على الحكم من قلة الخطأ فى الإسناد أو الفساد فى الاستدلال يكون فى غير محله .

وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من رفض طلب مهلة لتقديم تقرير طبي استشارى واستطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين ورد عليه بقوله " ومن حيث إنه من طلب مهلة لتقديم تقرير طبي استشارى فقد استجابت المحكمة لهذا الطلب بجلسة ١٨/١٠/١٩٦١ وأجلت الدعوى بجلسة ١٦/١٢/١٩٦١ وصرحت للنهم (الطاعن) بتقديم تقرير استشارى ولم يتقدم المتهم بهذا التقرير بجلسة ١٦/١٢/١٩٦١ وفيها قررت المحكمة قفل باب المرافعة فى الدعوى والنطق بالحكم بجلسة ٢١/١٢/١٩٦١ وصرحت للنهم أن يتقدم بذكره وتقرير طبي استشارى إن شاء إلى ما قبل الجلسة بيوم واحد وفى يوم ٢٠/١٢/١٩٦١ تقدم الدفاع عن المتهم بالذاكرة المرفقة ولم يتقدم بتقرير طبي استشارى وطلب أجلا آخر لتقديمه وجاء بطلب جديد وهو مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ومما لاشك فيه أن المهلة التى أعطيت للنهم لتقديم تقرير استشارى مهلة كافية ولم تر المحكمة الاستجابة إلى أكثر من ذلك كما تبين لها من أن هذا الطلب إنما قصد به مجرد إطالة إجراءات نظر الدعوى هذا فضلا عن أن المحكمة قد اقتنعت بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى المرفق بالأوراق وما ورد من إيضاح له بمناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة والتى تبين منها بجلاء بطلان ما ذهب إليه المتهم من أن ما شوهد بالمجنى عليها إنما نشأ عنه مجرد حالة مرضية كما يدعى . ومضى الحكم فى رده على رفض طلب الطاعن استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين بقوله : " وأما فيما يتعلق بطلب أخذ رأى كبير الأطباء فإن المحكمة لا ترى محلا لإجابته إذ أن المحكمة قد اقتنعت من دراسة التقرير الطبي الشرعى المرفق بالأوراق ومناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة بأن الإصابات

التي أدت إلى وفاة المجنى عليها إنما هي إصابات حدثت من الضرب والكي والحرق والحس والتجويح بقصد التعذيب المتعمد من قبل المتهم ، فقد تبين من مناقشة الطبيب الشرعي أنه لم يشاهد بجثة المجنى عليها سمجات ظفرية على الإطلاق الأمر الذي من شأنه أن يودي بدفاع المتهم الذي انصب على أن إصابات المجنى عليها من هرشها بدنها بأظافر الملوثة هرشاً أدى إلى انتشار الصديد من مكان فيه إلى مكان آخر كما أن مسألة الهرش هذه لا يمكن أن تعلل قطعاً الأذنين والكدمات التي شوهدت في العينين كما ظهر من تقرير الطبيب الشرعي كما تقدم ، هذا فضلاً عن أن الهرش في الجسد ليس من شأنه عقلاً أن يؤدي إلى وجود كدمات رضية شريطية وإصابات رضية بالرأس والوجنة والركبة وكدمات رضية بالعينين وإصابات قطعية بالأذنين تضاعف بعضها بالتقيح أي أن بعضها كان غير متقيح الأمر الذي تستبعد قطعاً معه المحكمة أن يخطئ الطبيب الشرعي في تعرف كنه مثل هذه الإصابات لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم مائع ويصلح رداً لتبرير رفض المحكمة طلب الطاعن إهماله لتقديم تقرير طبي استشاري وطلبه استطلاع رأي كبير الأطباء الشرعيين - كما هو كاف للرد على ما اتصل بهما من دفاع - وكان من المقور أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت الدعوى أمرت بتقل بابها وحجرت القضية للحكم فيها فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة فإنه لا تريب على المحكمة إن هي التفتت من إجابة طلب المدافع عن الطاعن الذي أورده في مذكرته ما دام أنها بررت رفض هذا الطلب تبريراً سائفاً ومقبولاً على ما سلف بيانه ولا يصح النعي على الحكم عدم إجابة الطاعن لنذب خبير آخر في الدعوى - ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . لما كان ذلك كله ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد موافى ، وعبد الوهاب خليل .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٣ القضائية

(١) نقص . "الحكم فى الطعن" . "أثر نقض الحكم" . استئناف .

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . عدم بحث محكمة الإحالة فى صحة شكل الاستئناف استنادا إلى سبق القضاء بقبوله شكلا بالحكم المنقوض . يخالف القانون .

(ب) خطأ . إصابة خطأ . نقص . "أسباب الطعن" . "ما لا يقبل من الأسباب" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعى . مثال فى إصابة خطأ .

(ج) حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . محاكمة . "إجراءاتها" .

منى بحق القاضى الجنائى أن يقضى بالبراءة : يكفى تشككه فى صحة إسناد التهمة للاثم . مادام أن الحكم أحاط بالدعوى من بصير وبصيرة .

١ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . ولما كانت المحكمة التى أعيدت إليها الدعوى لم تبحث بنفسها فى صحة شكل الاستئناف استنادا إلى أن هذا الاستئناف سبق أن قضى بقبوله شكلا بالحكم المنقوض فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .



٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائفة التي أوردتها أن المجنى عليها عبرت الطريق قبل التحقق من خلوه فاصطدمت بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما نجم عنه إصابته وأنه لم يقع خطأ من المتهمه تتحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمها بعد أن استبان من المعاينة ما يناقض هذا التصوير فلا يقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

٣ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٢/٨/١٩٥٦ بدائرة قسم قصر النيل : "نسبت من غير قصد ولا عمد في إصابة زينب جمعه يونس وكان ذلك ناشئا عن إهمالها وعدم احتياطها وعدم مراعاتها اللوائح بأن قادت سيارة بغير حيلة وصدمت المجنى عليها فأحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي" . وطلبت عقابها بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعت المجنى عليها بحق مدنى قبل المتهمه وطلبت القضاء لها قبالها بمبلغ ثلاثمائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جناح قصر النيل قضت بحضورها بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهمه عشرة جنيهات والنفاذ وإلزامها بأن تدفع للدمية بالحق المدنى مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحق المدنى بمصروفات الدعوى المدنية عن

الدرجتين . قطعنت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بجلسة ١٩٦٠/٤/١٢ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة القاهرة الابتدائية للحكم فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضدها المصاريف . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية مجددة - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١١/١٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية المعروضة على هذه المحكمة ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها مصروفاتها المدنية عن الدرجتين ومائتي قرش أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو مخالفة القانون ، ذلك أن محكمة ثانى درجة عندما أعيدت إليها الدعوى بعد نقض الحكم الأول لم تبحث في شكل الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها استنادا إلى أن الحكم المنقوض سبق أن قضى بقبوله ولم يكن هذا الشق متعلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض وهو ما ينطوى على مخالفة القانون إذ أن النقض كان مبنيا خلال الحكم المنقوض بحق الدفاع وهو يتسم للشكل والموضوع معا كما أنه من المقرر أنه في حالة نقض الحكم تعود الدعوى إلى محكمة الموضوع بالحالة نفسها التي كانت عليها أمام الهيئة السابقة ويكون للهيئة الجديدة الحق المطلق في الفصل فيها بما تراه لأن الحكم المنقوض يعتبر كأن لم يكن ولا يقيد الهيئة الجديدة بشيء .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضدها بوصف أنها تسببت من غير قصد ولا تعمدا في اصابة زينب جمعة يونس وكان ذلك ناشئا عن اهمالها وعد احتياطها وعدم مراعاتها اللوائح بأن قادت سيارة بغير حيلة وصدمت المجنى عليها وأحدثت بها الاصابات الميمنة بالقرير الطبي وقضت محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضدها عشرة جنيهات وإلزامها بأن تدفع للدمية بالحق المدني السيدة زينب جمعة يونس مبلغ ثلاثمائة جنيه على مهيل التويض

والمصاريف المدنية المناسبة - ونحمة جنيتها أتعاباً للحاماة فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحق المدني بمصروفات الدعوى المدنية عن الدرجتين قطعت المدعية بالحق المدني بطريق النقض في هذا الحكم وقضت هذه المحكمة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية للحكم فيها مجدداً من دائرة استئنافية أخرى ولما أعيدت محاكمة الطاهن قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى المدنية ورفض هذه الدعوى مع إلزام رافدها بمصروفاتها المدنية عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وعرض الحكم لشكل الاستئناف بقوله "وحيث إن الاستئناف سبق أن قضى بقبوله شكلاً بالحكم الذي نقض ولم يكن هذا الشق متعلقاً بالأوجه التي بنى عليها النقض (مادة ٤٣٥ إجراءات) ومن ثم فشكل الاستئناف غير معروض على هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وكانت المحكمة التي أعيدت إليها الدعوى لم تبحث بنفسها في صحة شكل الاستئناف استناداً إلى أن هذا الاستئناف سبق أن قضى بقبوله شكلاً بالحكم المنقوض فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون إلا أنه لا مصلحة للطاعنين في نقض الحكم على هذا الأساس طالما أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن استئناف المتهم قد رفع في الميعاد المقرر له قانوناً ، ذلك أنه وإن كان قد تقرر به في أول يولييه سنة ١٩٥٨ عن حكم حضوري صدر في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ إلا أن المادة من ٢٧ يونيو إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٨ صادفت عطلة عيد الأضحى مما يمتد معه ميعاد الاستئناف إلى اليوم التالي الذي رفع فيه الاستئناف .

وحيث إن مبنًى باقي أوجه الطعن هو مخالفة القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر عدم استعمال المتهم آلة التنبيه لتحذير المجنى عليها خطأ يوجب مسئوليتها عن الحادث استناداً إلى أن المتهم لم تكن في حاجة إلى استعمالها لأن المجنى عليها شاهدت السيارة حين همت بعبور الطريق مع أن لائحة المرور توجب تحذير المارة بالآلة للتنبيه عند تعرضهم



للمطوب بصرف النظر عن سلوكهم كما أن الثابت من أقوال المجنى عليها أنها لم تشاهد السيارة خلافا لما ذهب إليه الحكم . وقد قضى هذا الحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تمويض ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى انتفاء عنصر الخطأ في حق المتهم دون أن يرد على ما أثبتته الحكم المستأنف من أنها قادت السيارة دون حيلة مما أدى إلى وقوع الحادث واستدل على انتفاء الخطأ في حقها بعدم العثور على آثار فرامل للسيارة في مكان الحادث وهو استدلال غير سائق إذ قد يكون انعدام أثر الفرامل راجعا إلى تلفها أو لآى سبب آخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها " تخص فيما قرره الأوباشى محمد مصطفى الددع بقوة قلم المرور من أنه أثناء وقوفه بتقاطع شارعى ٢٦ يوليو وحسن صبرى تنبه إلى أن السيارة التى كانت تقودها المتهمه صدمت سيدة كانت تعبر الطريق ورآها خلف السيارة بنصف متر تقريبا وفي الجهة اليسرى بالنسبة لها وأضاف أن إشارة المرور كانت مفتوحة لسيارة المتهمه قبل الحادث وأنه لم تكن هناك سيارات كثيرة تجرى في نفس اتجاه سيارة المتهمه . وبسؤال المجنى عليها قررت أنها كانت تعبر شارع حسن صبرى عند التقائه بشارع ٢٦ يوليو وكانت قادمة من الجهة الشرقية للغربية وقبل وصولها للرصيف الأنحرفوجئت بالسيارة التى كانت قادمة من شارع حسن صبرى من الجهة الشمالية للجهة الجنوبية فسقطت على الأرض وأضافت أنها لم تشاهد السيارة قبل الحادث وأنها لم تسمع آلة التنبيه وبالكشف على المجنى عليها تبين أنها مصابة بكسر مضاعف بإحدى العظمتين مع جرح متهتك بالشفة العليا وكسر بالفك العلوى من الجهة اليمنى وجرح رضى بالشفة السفلى وكسر بعظمة الأتف وبمعاينة مكان الحادث وجدت بقع من الدماء تقع على يسار السيارة وتبعد عن مؤخرها بحوالى نصف متر ولم توجد آثار فرامل للسيارة كما تبين أن عرض الشارع يبلغ اثنى عشر مترا وأن المسافة بين السيارة والرصيف الغربى لشارع حسن صبرى ثلاثة أمتار . وبسؤال المتهمه انكرت التهمة وقررت أنها كانت تسير في شارع حسن صبرى من الجهة الشمالية للجهة الجنوبية بسرعة حوالى ٣٠ كيلومترا وان إشارة المرور كانت قد

فتحت لها قبيل وصولها إلى تقاطع شارعى حسن صبرى و ۲۶ يوليو وأنها  
شاهدت أثناء سيرها سيدتين تحاولان عبور الطريق وبعد مرورها منهما شعرت  
باصطدام في جانب السيارة الأيسر فأوقفت السيارة ووجدت المجنى عليها  
مصابة خلفها . وتحدث الحكم عن الدعوى المدنية بقوله "وحيث إن عناصر  
الدعوى المدنية هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ولا ترى المحكمة في وقائع الدعوى  
ما يدل على توافر خطأ في جانب المدعى عليها ذلك أنه ثابت من المعاينة أن أثر  
الدماء الذى تخلف عن اصابة المجنى عليها وجد في الجهة اليسرى بالنسبة لسيارة  
المتهمة وعلى مسافة نصف متر منها وأنه لم يثر على آثار فرامل للسيارة بمكان  
الحادث مما يفيد أن المتهم لم ترتكب خطأ ما أثناء قيادتها سيارتها وأن المجنى  
عليها اصطدمت بالسيارة في الجزء الخلفى الأيسر منها أما فيما يتعلق بواقعة عدم  
استعمال المتهم لألة التنبيه فقد علتها الأخيرة بأنها لم تكن في حاجة إلى ذلك لأن  
المجنى عليها كانت قد شاهدت السيارة عندما همت في الشروع في عبور الطريق  
أما فيما يتعلق بما قرره المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمها فإنه قول  
يكذبه ما جاء في المعاينة وأما قولها بأنها تأكدت من خلو الطريق قبل عبورها له  
فإنه يناقضه ما قرره هي من أنها لم تشاهد السيارة قبل الحادث . وحيث إنه  
يخلص مما تقدم أن اصابة المجنى عليها حدثت نتيجة خطئها وحدها في عبورها  
الطريق قبل التحقق من خلوه وأنه لم يرد في الأوراق دليل على وقوع خطأ من  
المتهمة نتج عنه اصابة المجنى عليها . وحيث إنه من ثم تكون عناصر المسؤولية المدنية  
غير متوافرة في حق المتهمه ويتمين بالتالى الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى  
المدنية". لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم سائغا وصحيفا في القانون ،  
وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا  
مما يتعلق بموضوع الدعوى ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة  
التي أوردتها أن المجنى عليها عبرت الطريق قبل التحقق من خلوه فاصطدمت  
بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما نجم عنه اصابتها وأنه لم يقع خطأ من المتهمه  
تتحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة قد  
صدمتها بمقدمتها بعد أن استبان من المعاينة ما يناقض هذا التصوير فلا تقبل  
المجادلة في ذلك لدى محكمة التمس. لما كان ذلك، وكان يكفى في المحاكمة الجنائية

أن يتشكك القاضي في صحة اسناد النعمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة ، وكان ما أثبتته الحكم من أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى طيها واحدها يكفي في الرد على ما أورده الحكم المستأنف من أسباب الادانة . لما كان كل ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعنون في هذه الأوجه لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى ومناقشة في تقدير الأدلة فيها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحترمين : أديب نصر ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موافى ، وعبد الوهاب خليل .

( ١٤١ )

### الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣٣ القضائية

مرافق عامة . " عقود التزام المرافق العامة " . " إسقاط الالتزام " . " أثره " .  
" أحوال الطعن بالنقض " . " مخالفة القانون " . دعوى مدنية . " قبولها " .  
دفع .

عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . تمهله بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء إدارته . لاشأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . انتهاء هذه الجهة الالتزام بالإسقاط . أثره : عدم مسؤوليتها من شيء من هذه الالتزامات . إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .

القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . وتبعاً لذلك فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها ، فإذا أنهت هذه الجهة الالتزام بالإسقاط فإنها لا تسأل من شيء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ — في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة — أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي حافت بذمة الشركة المذكورة إلا في حدود ما ورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون . وكان ماورد بالمادتين

الخامسة والسادسة خاصة بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الادارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية — فان دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة من حادث وقع قبل اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة . ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها — قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمد بدر على و ٢ — درويش درويش هلال . بأنهما في يوم ١٩٥٩/٤/٢٧ بدائرة الأزبكية " تسببا من غير قصد ولا عمد في قتل حسن رياض عثمان وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن أخطأ الأول وفتح الطريق للترام قيادة الثاني وفي تحويله إلى جهة أخرى غير التي كان يقصدها وقاد الثاني قطار الترام الموضع بالمحضر بنير حذر وانتباه وبسرعة فائقة ولم يحنط فاصطدم بترام آخر كان يركبه المجنى عليه وأحدث بالأخير الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته " . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . وأثناء نظر الدعوى ادعى كل من أمينة عفيفى حسن ورياض عثمان يوسف محق مدنى قدره ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين والحارس العام على شركة ترام القاهرة متضامين . ومحكمة جناح الأزبكية قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٢ طبقاً لمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول شهرين مع الشغل والثاني ستة شهور مع الشغل وكفالة مائتى قرش لكل منهما لإيقاف التنفيذ والزامتهما متضامين مع المسئول بالحقوق المدنية الحارس على شركة ترام القاهرة بأن يدفعوا متضامين إلى المدعين بالحق المدنى بصفتها ورثة المجنى عليه مبلغ ألف ونعمسمائة جنيه ومبلغ خمسة جنيهات أنعاب الحمامة والمصاريف المدنية وبلا مصاريف جنائية

فاستأنف المتهمان هذا الحكم كما استأنفه أيضا كل من المدعين بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع الدعوى الجنائية : أولا - بالنسبة للتهمة الأولى برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ثانيا - بالنسبة للتهمة الثانية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل . ثالثا - بالنسبة للدعوى المدنية برفض الدفع بعدم قبولها وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض وألزمت المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شاب خطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع المبسدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليها باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية تأسيسا على ما قاله من أن مؤسسة النقل العام (الطاعنة) قد آلت إليها ممتلكات شركة ترام القاهرة وحلت محلها في كافة حقوقها وإلتزاماتها . ذلك أنه من المقرر أن الملتزم وإن كان يعد نائبا عن الدولة مانحة الالتزام في إدارة المرفق العام وخاضعا لإشرافها إلا أنه هو الذى يتحمل مخاطر هذه الإدارة لأنه يقوم بها لحسابه ولا تعتبر الدولة خلفا عاما أو خاصا للملتزم عند انتهاء الالتزام باسقاطه . وإذا كانت الحكومة قد أصدرت القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ باسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بعد أن تبينت إخلال الشركة بالقيام بالتزاماتها على نحو يهدد المرفق بالتوقف ولم تر بعد أن استردت المرفق أن تعهد به إلى ملتزم آخر وإنما هددت بإدارته إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة التى انشئت بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ فقد تضمنت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ نصا على أنه تؤول إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار إليه وكذا الأموال المرتبطة بها والمملوكة له وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته . ” ويتضح من ذلك أن مؤسسة النقل العام لم تتلق



الإلتزام من شركة ترام القاهرة وإنما تلقته من الدولة صاحبة المرفق وهي التي منحتها حق استغلاله . أما الشركة السابقة فقد فقدت هذا الحق بإسقاط الإلتزام الممنوح لها . ومن ثم فإن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا تعتبر خلفا عاما أو خاصا لشركة ترام القاهرة لانعدام سند هذه الخلافة — لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ قد خلت نصوصه من الإلتزام مؤسسة النقل العام بالالتزامات السابقة لشركة ترام القاهرة وكانت الدولة حين منحت الإلتزام للشركة لم تكفل ديونها في مواجهة دائئتها فإن الدعوى المدنية المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بتعويض الضرر عن حادث وقع في يوم ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٩ أى قبل إسقاط الإلتزام تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من الطاعنة ورد عليه بقوله : ” وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فإن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من إلزام المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ التعويض المحكوم به والذي يتناسب مع الضرر الذى أصاب المجنى عليهما من جراء الحادث . ولا يغير من هذا النظر ما دفع به الحاضر عن مؤسسة النقل بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها بمقولة إنها ليست خلفا لشركة الترام ذلك لأن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الاطلاع على القرار الجمهورى بشأن التزامات شركة الترام فى مدينة القاهرة بأن مؤدى نصوصه تفيد أن مؤسسة النقل العام آلت إليها ممتلكات شركة الترام بالقاهرة وحلت محلها فى كافة حقوقها والتزاماتها ... ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لا مسوغ له من القانون ومتعين الرفض “ . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم غير صحيح .

فذلك أنه يبين من مطالعة القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به اعتبارا من ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ أنه نص فى مادته الأولى على أنه ” يسقط طبقا لأحكام هذا القانون التزام استقلال مرفق النقل العام للركاب بالترام والتروليبوس بمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة “ . ونص فى مادته الثانية على أنه ” تؤول إلى مؤسسة

النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار إليه وكذا الأموال المرتبطة والمكاملة والمنتمية له وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته". وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه "قد أسند إلى شركة ترام القاهرة إدارة مرفق النقل بالتزام طبقا لعقد الالتزام الذي أبرم بينها وبين الحكومة المصرية في سنة ١٨٩٤ ثم عدل بعد ذلك بمقود تالية . وتبين من فحص أعمال شركة الترام أنها أهملت إهمالا جسيما في أداء الخدمة المنوطة بها فلم تقم بتجديدها مهامها وآلاتها التي تجاوزت مدة الخدمة الافتراضية بل عمدت إلى تحويل أموالها إلى الخارج وتبذير أموال المرفق فيما أبرمته من عقود مع جهات معينة تتضمن مغالاة في الأسعار بالنسبة للأسعار السائدة وقت إبرام هذه العقود وفيما منحتة لموظفيها وعملائها الأجانب كما بلحات إلى التصرف في الأموال التي تؤول إلى الحكومة في نهاية الالتزام وإلى الاقتراض حتى تستطيع الإيفاء على المرفق بعد أن حرمت من الكثير من أمواله السائلة . وخالفت أحكام قانون الشركات ولم تنفذ أوامر البلدية بشأن تشغيل المرفق . لهذه الأسباب أضحت الشركة غير جديرة باستغلال هذا المرفق الحيوى وكان من حق الدولة أن تستعيده وأن تقرر إسقاط الالتزام وتحقيقا لهذه الاعتبارات صدر هذا القانون . ونظرا لاختصاص مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وفقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإدارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة عدا ما يدخل منها في اختصاص هيئة عامة أخرى أو يكون مدارا بطريق الالتزام نصت المادة الثانية على أيلولة كافة المنشآت والأموال المرتبطة والمكاملة والمنتمية لمرفق النقل بالتزام إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لتتولى إدارتها واستغلالها وفقا لقرار إنشائها . " لما كان ذلك ، وكانت القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . وتبعاً لذلك فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها فإذا أنهت هذه الجهة الالتزام بالاستقاط فإنها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي طلقت بذمة شركة ترام القاهرة إلا في حدود ما ورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت

قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون . وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط الالتزام وذلك قطعا لكل نزاع عند التصفية — لما كان ما تقدم كله ، فإن دعوى التمويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٩ أى قبل اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها — قد خالف القانون مما يستوجب نقضه فيما قضى به من إلزام الطاعنة بالتعويض المحكوم به وتصحيحه في هذا الخصوص بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطاعنة وإلزام المدعين بالحق المدني بالمصروفات المدنية شاملة مقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
وعبد صبرى ، وعبد محفوظ ، وعبد المنعم حمزوى .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٣ القضائية

محاكمة . " إجراءاتها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " مالا  
يوفره " . شهود .

سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون المحكمة طريقا معينا لتسليفه . إضفاءها  
توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق . عدم جواز اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . فلهذا ذلك ؛  
إجازة القانون للدفاع أن يوجه من جانبه ما يمين له من أسئلة . مثال .

لم يرسم القانون المحكمة الموضوع طريقا معينا لتسليفه عند سماع الشهود  
ومناقشتهم في الجلسة ، فإذا قاتها سؤال مما يقتضيه فن التحقيق ، فإن ذلك  
لا يصح اتخاذ وجهها للطعن في حكمها - خصوصا وأن القانون يجيز للدفاع  
أن يوجه من جانبه ما يمين له من أسئلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد  
حول على أقوال المجنى عليه في التحقيقات الأولية وداشده به أمام محكمة أول  
درجة فلا الزام على محكمة ثانى درجة بإعادة مناقشته ، ولا تثريب عليها إن  
اكتفت بسؤال المتهم عن واقعة معينة دون وقائع أخرى ، طالما أن المتهم لم  
يطلب منها توجيه أى سؤال في هذا الخصوص . ومن ثم لا يكون هناك محل  
للتنعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٦/٢٠ بدائرة قسم السيدة :  
 ” بدد المبلغ المدين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لعبد الغنى أحمد شفيق والذي  
 سلم إليه على سبيل الوكالة لاستعماله في أمر معين لمنفعة المالك هو توصيله إلى  
 مبرجريت توفيق غالى فاخلى نفسه لنفسه إضرارا بالمجنى عليها “ . وطالبت عقابه  
 بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح السيدة زينب قضت بحضورها  
 اعتباريا بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٦ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع  
 الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف  
 المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت  
 حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه  
 وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبد  
 من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد  
 قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه خطأ في الإسناد وقصور في التصيب -  
 ذلك بأن محكمة ثانى درجة لم تناقش المجنى عليه ” الشاهد “ فيما أناره الطاعن  
 من أنه لم يتسلم المبلغ إلا على سبيل القرض مكتفية بسؤاله عن التخالص . هذا  
 وأن الحكم قد أخطأ في إسناد هذه الواقعة إلى المجنى عليه مع أن التخالص كان  
 بين الطاعن وشقيقته - ولم يرد على دفاع الطاعن الشفوى أو الذى ضمنه مذكرته  
 المقدمة - ولم يذكر سببا لعدوله من سماع أقوال المجنى عليه ومناقشته فيما  
 استدعته إليه - الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين  
 واقعة الدعوى في قوله ” تخلص واقعة الدعوى فيما قرره مبرجريت  
 توفيق غالى من أن عبد الغنى أحمد شفيق ( المجنى عليه ) حرر لها  
 شيكا بمبلغ ١٥٠ جنيها على بنك مصر وحين تقدمت به للبنك لصرف

قيمته رفض البنك دفعه لعدم وجود رصيد له . وقرر المحجى عليه عند سؤاله أنه تعرف على الشاكية بواسطة شقيقتها المتهم ( الطاعن ) وقد اقترض منها مبلغ ٣٠٠ جنيه حرره به شيكين وقد أرسل قيمة أحد الشيكين مع المتهم وهو مبلغ ١٥٠ جنيتها كي يوصله لشقيقتها وذلك بموجب إيصال توقع عليه منه . ولما كان ما استخلصه الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حقه أدلة مستمدة من أقوال المحجى عليه ومن الإيصال المقدم الصادر من الطاعن — وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من أنه تسلم المبلغ على سبيل القرض وفنده قوله : ” إن المحكمة لا تلتقي بالالتماس الدفاع خاصة وأن المتهم قد اعترف في الإيصال المقدم من المحجى عليه أنه تسلم هذا المبلغ لتوصيله إلى شقيقته مبرجريت وفاء لقيمة الشيك المستحق الوفاء في ١٩٦٠/١/٥ مما يقطع بصحة أقوال المحجى عليه لأن الثابت من هذا الإيصال أن المتهم تعهد بإحضار الشيك وخصم المبلغ الذي تسلمه من السند المحرر على المحجى عليه لصالح شقيقته بمبلغ ٣٠٠ جنيه ومن ثم يكون المتهم قد استلم المبلغ موضوع التهمة بمقتضى عقد من عقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ” وما أوردته الحكم من ذلك سائغ وصحيح في القانون . وإذ كان الثابت من محاضر الجلسات بدرجة التقاضي أن محكمة أول درجة سمعت أقوال المحجى عليه تفصيلا وقد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية بناء على طلبها وقرر الطاعن بتخالفه من المبلغ المنسوب إليه تبديده فسألت المحكمة المحجى عليه فيما قاله الطاعن أمامها فشهد بتخالف الطاعن معه ولم يطلب الطاعن من المحكمة توجيه أي سؤال للمحجى عليه . ولما كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معينا تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة فإذا كان قد فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق فإن ذلك لا يصح إتخاذ وجهها للطاعن في حكمها خصوصا وأن القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يبين له من أسئلة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المحجى عليه في التحقيقات وما شهد به أمام محكمة أول درجة فلا إلزام على محكمة ثاني درجة بإعادة مناقشة المحجى عليه ولا تريب عليها إن اكتفت بسؤال الطاعن



من واقعة معينة دون وقائع أخرى طالما أن الطاعن لم يطلب منها توجيه أى سؤال فى خصوص ذلك ومن ثم لا يكون هناك محمل للنق على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع . ولما كان أخذ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اقتنع بأن الطاعن تخالص مع المجنى عليه فى حين أن التخالص مع شقيقته ، فإنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بهذا الوجه ذلك أن المحكمة وقد أنزلت هذه المخالصة فى حكمها موضع الاعتبار فإنه يستوى معها أن تكون المخالصة مع المجنى عليه أو مع شقيقة الطاعن ما دام أن النتيجة واحدة وهى حصول التخالص من هذا المبلغ إذ ليس فى ذلك ما يغير وجه النظر فيما إرتأه الحكم من إدانة الطاعن بجرمة التبديد المسندة إليه . ولما كان ذلك ، وكانت محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة خلوا بما يدل على أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه ولم ترخص له المحكمة بتقديم مذكرة ما ، ذلك إلى أن الطاعن لم يورد بأسباب طعنه أوجه الدفاع التى ينبى على المحكمة قصورها فى الرد عليها مما يكون معه طعنه بشأنها مجهلا . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موافي ، وعبد الوهاب خليل .

( ١٤٣ )

### الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب، ج) تقليد . " استعمال " . مسئولية جنائية . فاعل أصلي . حكم .  
" تسببيه . تسبب غير معيب " .

( ١ ) عرض ورقة مالية مقلدة على شخص ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه . اعتباره استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ عقوبات . حيازة الجاني بنفسه الأوراق التي يتعامل بها وقت ذلك . غير لازم . يكفي أن تكون الحيازة لغيره . ما دام يعلم أن هذه الأوراق مقلدة . سواء كان عليه قبل أو أثناء العرض للتعامل .

( ب ) إثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مفارقتها ، واتحاد نيهم على تحقيق النتيجة التي رقت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامهم في المسئولية الجنائية بإتهامهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . غير لازم .

( ج ) عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه . ما دامت الوقائع كما أثبتتها تزيد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . من خصائص محكمة الموضوع . مثال .

١ - إن مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التي يتعامل بها إذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره . ما دام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة سواء كان عليه قبل أو أثناء العرض للتعامل .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مفارقتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس بلام أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

٣ - لا يعيب الحكم عدم تحدته صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه . ولما كان فيما أورده الحكم المطعون فيه من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية للبيع بثمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النهي على الحكم بالقصور يكون غير مديد ويتعين رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في خلال المدة من ١٥/٢/١٩٥٥ إلى ٢١/١٢/١٩٥٦ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أولا - الطاعنان الأول والآخر والمتهمون الآخرون قلدوا عملة ورقية متداولة قانونا في مصر من أوراق البنكنوت من فئة الجنيه الماذون بإصدارها قانونا بمقتضى المرسوم العالى الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ وذلك بأن اصطنعوا بطريق الطبع الأوراق المالية المضبوطة على فرار الأوراق الصحيحة . ثانيا - الطاعنون وباقي المتهمين جميعا حازوا بقصد الترويج وروجوا الأوراق المالية سالقة الذكر مع علمهم بتقليدها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاينتهم بالمواد ١/٢٠٢-٣ و ٢٠٣ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ والمواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من نفس القانون . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة



جنايات القاهرة قضت غيابيا بالنسبة للمتهمين الثامن والعاشر والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر والثامن عشر والعشرين وحضوريا للباقيين ٤٠٤١ بالمادتين ٢٠٦ و ٢/٣٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الرابع والخامس والسادس والسابع والخامس عشر : أولا - بمعاينة المتهم الثاني بالسجن مدة عشر سنوات عن تهمة الاستعمال . ثانيا - بمعاينة كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس والثامن والحادي عشر والثالث عشر والخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر بالسجن مدة خمس سنوات عن تهمة الاستعمال . ثالثا - براءة المتهمين الأول والسادس والسابع والتاسع والعاشر والثاني عشر والرابع عشر والسابع عشر مما أسند إليهم . رابعا - براءة المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والثالث عشر من تهمة تقليد الأوراق المالية . خامسا - مصادرة جميع الأوراق المالية المزيفة المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والخامس وإن قررا بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لظعنهما ، ولما كان تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - شرط لقبوله ، فإن ظعنهما يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

## أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسيب والقصور ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة استعمال أوراق نقد مقلدة برغم فقدانها أحد عناصر قيامها وهو وجود تلك الأوراق وتقديمها للغير بمعرفة الطاعن أو أحد من قبله - كما تناقض

الحكم حين اتخذ من تضافر المتهمين ومن بينهم الطاعن - في البحث عن مشتر لهذه الأوراق دليلا على توفر جريمة الاستعمال ، إذ مجرد البحث عن مشتر للأوراق ينطوي بذاته على عدم استعمالها - هذا فضلا عن أن الحكم لم يبين الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن أو الأفعال التي أتاها ، وأحال في ذلك إلى أقوال الشهود وهي تقصر عن التدليل على توفر الجريمة التي دين بها . كما أن أوراق الدعوى لا تساند الحكم فيما انتهى إليه من ثبوت عرض أوراق النقد المقلدة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين ومتهمين آخرين بوصف أنهم : أولا - الطاعن الأول والأخير والمتهمون الآخرون قلدوا عملة ورقية متداولة قانونا في مصر من أوراق البنكنوت من فئة الجنيه المأذون بإصداره قانونا بمقتضى المرسوم العالى الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وذلك بأن اصطنعوا بطريق الطبع الأوراق المالية المضبوطة على غرار الأوراق الصحيحة . ثانيا - الطاعنون وباقي المتهمين جميعا حازوا بقصد الترويج وروجوا الأوراق المالية سالفة الذكر مع علمهم بتقليدها بالتطبيق لأحكام المواد ٢٠٢-١/٢٠٣ و٢٠٣ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٠ والمواد ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ عقوبات . ومحكمة جنابات القاهرة دانت الطاعنين بمحكمة المطعون فيه بجريمة الاستعمال وطبقت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٠ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى - في خصوص الطاعنين الأربعة الأول - بما مجمله أنه في غضون الشهور الأولى من عام ١٩٥٥ ظهر في محيط التداول النقدي الورق بمدينتي القاهرة والاسكندرية وبعض جهات أخرى من بلاد القطر أوراق مالية من فئة الجنيه مزورة تزويرا متاثلا ينم عن وحدة الجهة التي صنعتها وأبرزتها للتداول في هذه الميادين وقد ضبط بعض أشخاص في هذه الجهات ومعهم هذه الأوراق يقومون بترويجها أو يستعملونها فنشط ضباط ورجال مكتب مكافحة التزييف بوزارة الداخلية للكشف عن الجناة وقام رئيس المكتب العقيد عادل حافظ غانم فبث مرشديه وقرأ من رجاله وفي اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٩٥٥ جاءه الباشجاويش محمدى

المليجي وقدم إليه من يدعى علي خالد الذي أنهى إلى الضابط أن الطاعن الثاني - وهو أحد تجار الاسكندرية - التقى به في مقهى الطاعن الرابع بالقاهرة وطلب إليه أن يبحث له عن أحد تجار المخدرات ليشتري منه ومن بعض أعوانه كمية من الأوراق المالية المقلدة وتبلغ ألفى ورقة وعاد الطاعن الثاني إلى الاسكندرية فدير الضابط أمره ، وبالإسكندرية تقابل الباشجاويش مجدى المليجي متحلا شخصية تاجر مخدرات ووسيط الصفقة علي خالد مع الطاعنين الثاني والثالث وتحدث معهما في موضوع الأوراق المقلدة وعرف أنهما مع الطاعن الأول واتفقا على الاجتماع في اليوم التالي حيث انضم إلى جماعتهم الطاعن الأول وسأومه مجدى المليجي على الثمن والكمية واتفقا على أن يكون التسليم في طريق الكورنيش فقام الجميع وأثناء سيرهم تلكا بعضهم إذ دخل في روع الطاعن الأول أن هناك من يتعقبهم فلم تتم الصفقة في هذا اليوم وفي يوم ٦ من مارس سنة ١٩٥٥ حضر الطاعنون الأول والثاني والثالث إلى القاهرة وذهب الأخيران منهم إلى مقهى الطاعن الرابع الذي اتصل بعلي خالد ليخبره بحضورهم وطلب إليه إحضار التاجر لإتمام الصفقة ، فاجتمع علي خالد بهم في المقهى واستمهلهم بحجة أن التاجر من أطفيع ولما أن بلغ نبا ذلك إلى العقيد عادل حافظ أعد مدته للقبض على هؤلاء المتهمين فامتصدر إذنا من النيابة للقبض عليهم وتفتيشهم هم ومن يكون معهم أثناء القبض ، وفي اليوم التالي اجتمع علي خالد بالطاعنين الأربعة الأول في مقهى الرابع ثم انتقل مع هذا الأخير إلى مقهى آخر بباب اللوق حيث كان مجدى المليجي في انتظارهما وفق ترتيب سابق ولما أطمأن الطاعن الرابع إلى وجود الثمن معه رجع ومعه علي خالد إلى باقى زملائه ليحضرهم ، ثم مادا مرة ثانية إلى المقهى وبصحبتهم الطاعنين الثلاثة الأول وأخذوا يجتمعون ويتفرقون فلما اجتمع شملهم من جديد بقى الطاعنان الثاني والرابع في المقهى مع مجدى المليجي ووقف الطاعنان الأول والثالث في الخارج حتى إذا ماذكر الطاعن الثاني لمحمدى المليجي أن الطاعن الأول يجتمع في الخارج مع الشخص الذى يحمل الأوراق المقلدة أعطى مجدى الإشارة المتفق عليها مع الضابط الذى كان يمكن فى مكان قريب - قتم ضبط المتهمين وعثر مع أحدهم ( المتهم الثالث ) - الذى كان يسير مع الطاعن الأول على مبلغ خمسمائة جنيه كلها من الأوراق المقلدة وقد قرر هذا المتهم أن الطاعن الأول أعطاه إياها



ليحفظها معه وذلك قبل الضبط بقليل واستند الحكم في الإدانة إلى أقوال الشهود وما صرح به المتهم الثالث وتقريرى قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى والمعاينة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص إدانة الطاعنين الأربعة الأول في قوله ” ومن حيث إنه عن الاستعمال فقد توافرت أدلة هذه الجريمة من مجموع شهادات الشهود على النحو السالف بيانه في سرد واقعات الدعوى وأقوال الشهود والتي تؤكد اشتراكهم في الأفعال المكونة لها فقد استبان من هذه الشهادات ... تضافرهم في البحث عن يشتري الأوراق المقلدة بثمن يبلغ ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة وقد تكرر العرض للبيع تارة بالقاهرة وأخرى بالاسكندرية وأخذ على خالد من المتهم الخامس — الطاعن الثانى — على سبيل المثال « عينة » ورقة هنا وورقة ثانية هناك وكان الحديث الذى اشترك فيه المتهمون مع على خالد ومجدى ينهى عن هذا الاشتراك “ . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سائق وصحيح فى القانون ، ذلك أن مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وهو ما أثبت الحكم قيامه فى حق الطاعن الثانى — ولما كان الحكم قد دال على أن جهود المتهمين قد تضافرت للبحث عن مشتر للأوراق المسالية المقلدة وأن هذه الجهود قد أسفرت عن وجود هذا المشتري ممثلا فى شخص مجدى المليجى الذى عرض عليه شراء تلك الأوراق قبل هذا العرض بالثمن الذى تم الاتفاق عليه وهو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة وقد تسلم وسيطه فى الصفقة — على خالد — إحدى هذه الأوراق على سبيل العينة ، فإن جريمة الاستعمال التى دين بها الطاعن تكون قد تكاملت عناصرها ، كما يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم بقالة التناقض فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حدد فى بيانه لواقة الدعوى وما استخلصه من أقوال الشهود التى أوردها ، الوقائع والأفعال التى أتاها الطاعن الثانى — على ما سلف بيانه — ودال على ذلك تدابيرا سائفا يستقيم معها انتهى إليه من إدانته — لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

### أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث هو القصور والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم جمع بين المتهمين من الرابع إلى السابع — وكان الطاعن الثالث من بينهم — في قول واحد لم يعرض فيه لما أناه كل واحد منهم من أفعال وما استنبطه منها بما يفيد اشتراكه في الجريمة التي دين بها ، كما قصر الحكم عن التدليل على علم الطاعن بتقليد أوراق النقد حتى تقوم في حقه جريمة الاستعمال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى في أن الطاعن الثالث كان يجمع مع باقي الطاعنين في البحث عن مشتر للأوراق المالية المقلدة وتعددت مقابلاتهم . تحقيقاً لهذا الغرض — مع مجدى الملبجى وعلى خالد سواء في القاهرة أو الاسكندرية حيث كانت تجري المساومة معهما — أحدهما أو كليهما — على ممن الشراء وكية الأوراق ولما أن تم الاتفاق تحدد مكان التسليم مرة في الاسكندرية ثم أخرى في القاهرة حيث ضبط المتهمون — ومن بينهم الطاعن على مسرح الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد في بيان كاف — على ما تقدم — الأفعال التي قارفها كل طاعن بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها . وإذا أثبت على الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة — وقد كانت في حوزة أحدهم — المتهم الثالث — ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيته على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين ، وليس بلام والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي أناها كل منهم على حدة . لما كان ذلك ، وكان عدم تحدث الحكم صراحة على استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها لا يعيبه مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه وكان فيما أورده الحكم من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية للبيع بثمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، ولما كان القول



بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها. لما كان ذلك، فإن الطعن يكون غير صديد ويتمين رفضه.

### أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الرابع

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الرابع هو فساد الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الحكم المطعون فيه هول في إدانته على أقوال الشهود في حين لم يشهد ضد الطاعن سوى شاهد واحد هو على خالد الذي قرر مرة أنه استلم منه ورقة مالية واحدة لم يقطع بتقليدها ولم تضبط فلم تطلع عليها المحكمة، فضلا عن أن أقوال هذا الشاهد محل تجريح لما بينه وبين الطاعن من عداوة بسبب طرد الأخير له من مقهاه التي كان يعمل بها، كما دان الحكم الطاعن بجرمة استعمال أوراق مالية مقلدة في حين لم تضبط هذه الأوراق أو تطرح للتداول، هذا إلى أن المحكمة لم تلفت نظر الدفاع عن الطاعن إلى تغيير وصف التهمة من حيازة أوراق نقد مقلدة بقصد الترويج إلى جريمة ترويج هذه الأوراق.

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في حق الطاعن الرابع - شأنه في ذلك شأن الطاعنين الثاني والثالث - أنه كان يجد في البحث عن مشتر للأوراق المالية المقلدة وأنه اتصل لهذا الغرض بعلي خالد ومجدي المليجي وقابلهما مع باقي المتهمين في مقهاه أكثر من مرة حيث اتفق مع مجدي على أن يبيعه تلك الأوراق بالثمن الذي تم الاتفاق عليه وقد ضبطت إحدى هذه الأوراق وهي التي قدمها على خالد إلى العقيد عادل حافظ غانم، كما ضبطت أوراق أخرى مما كان يجري التعامل بشأنها مع المتهم الثالث، وقد ثبت تقليدها جميعا، وأورد الحكم على ثبوت صحة هذه الوقائع لديه أقوال مجدي المليجي وعلي خالد والعقيد عادل حافظ غانم مردودة لأصلها في الأوراق. لما كان ذلك، وكان يكفي لتوافر جريمة الاستعمال عرض الأوراق المقلدة وقبول هذا العرض حيث لا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التي يتعامل بها إذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره مادام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة سواء في ذلك أن يكون علمه هذا قبل أو أثناء



العرض للتعامل. ولما كان وزن أقوال الشاهد مرجعه اطمئنان محكمة الموضوع بما لا يجوز معه مصادرتها في حقيقتها وما اطمأنت إليه من أقوال الشاهد . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة أسندت إلى الطاعنين أنهم روجوا الأوراق المالية المقلدة مع طامهم بتقليدها وهي التهمة التي دين بها الطاعنون . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل ويكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوى .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) حكم . " بياناته " . بطلان .

محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيان أسماع أعضاء الهيئة التي أصدرته . ما دام الطاعن لا يدعى أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة .

( ب ) وصف التهمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " . محكمة استئنافية . مرة . خيانة أمانة .

تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة — من مرة إلى خيانة أمانة — دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا يجب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

( ج ) خيانة أمانة . " أركانها " . " عقد الوديعة " . نقض . " أحوال

الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

أراد الحكم استلام الطاعن لصديري المحنى عليه وما يحويه من نقود للحفاظ على هذه النقود خشية ضياعها ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة . مفاده : قيام عقد الوديعة مادام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع . نص الطاعن دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه . أطراح الحكم هذا الدفاع بأسباب سائغة ومناقبته بمقتضى المادة ٢٤١ مقوبات . تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

١ - محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة .

٢ - تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة - من سرقة إلى خيانة أمانة - دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه ، لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ، مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد استلام الطاعن صديري المجنى عليه وما كان يحويه من تقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه ، وقرار الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ مرق منه أثناء نومه ، وهو ما أطرحه الحكم للأسباب السائغة التي أوردتها - مما مفاده قيام عقد الوديعة ، إذ أن مبلغ التقود كان مقصودا بذاته بالإيداع - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح . ويكون ما يثيره الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التبيد لعدم استلامه المبلغ المبدد هنا على غير أساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٩٦٢/٨/٨ بدائرة الدرب الأحمر : "سرق المبلغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لإبراهيم لحسن عطا حيث تمت الجريمة بمكان مسكون" وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/١-٤ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه بحق مدني قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جناح الدرب الأحمر قضت بحضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ عملا بالمادة ٣٤١ عقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف . استأنفت النيابة والمحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ



١٩٦٣/٦/٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض ما و تأييدا للحكم المستأنف  
بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه نخلوه  
من بيان أعضاء الهيئة التي أصدرته ولعدم إيراد ذكرها لتقرير التلخيص وتلاوته .  
وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ديباجته جاءت خلوا  
من بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته ، إلا أن الثابت من محاضر جلسات  
المحاكمة أنها اشتملت على بيان أسماء أعضاء هيئة المحكمة ، ولما كان محضر الجلسة  
يكمل الحكم في خصوص هذه البيانات طالما أن الطاعن لا يدعى أن هيئة المحكمة  
التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة ، وكان الحكم قد أشار  
إلى تلاوة التلخيص وفقا للقانون ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد  
لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني والثالث والرابع من الطعن هو الإخلال بحق  
الدفاع والخطأ في القانون وبطلان في الحكم ، ذلك أن محكمة أول درجة عدلت  
وصف التهمة من سرقة إلى خيانة أمانة وسأيرتها في ذلك محكمة الدرجة  
الثانية دون أن تنبه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل  
ليترافع على أساسه ، ثم إن الحكم أثبت في حق الطاعن أنه  
تسلم المبلغ على سبيل الوديعة وبدده إضرارا بالمجنى عليه والحال أنه لم يتسلم المبلغ  
حينما وإنما تسلم الصديري الذي كان يحويه مما يعدم واقعة الإيداع بالنسبة لهذا  
المبلغ وبالتالي لا تتوافر أركان جريمة التبيد ، كما أغفل الحكم الفصل في الدعوى  
المدنية المقامة ضده من المدعى بالحق المدني مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أورد  
واقعة الدعوى بما مفاده أن المجنى عليه قدم القاهرة لشراء سيارة بدلا من أخرى  
قام ببيعها ونزل بإحدى حجرات فندق دمياط ومعه الطاعن وكان بالجمرة آخر  
لا يعرفه مستغرقا في النوم وقبل أن يأويا إلى فراشهما ألح الطاعن عليه — كما

سبق أن فعل في الأيام السابقة - أن يسلمه المبلغ الذي أعهده لشراء السيارة لحفظه معه خشية ضياعه فسلمه الصديري وبه حافظة نقوده تحوى ٤٩٥ ج فأخفاه الطاعن تحت فراشه ونام فوقه وفي الصباح عندما أفاق المجنى عليه من نومه وجد الطاعن مستيقظا فوق فراشه دون الشخص الآخر فطلب منه استرداد المبلغ فأخرج الصديري من تحت الفراش وسلمه إليه وبه الحافظة ولما فحصها للتحقق من وجود المبلغ بها تبين له أنها خاوية فأبلغ إدارة الفندق التي أخطرت الشرطة بالحادث . وأقر الطاعن في التحقيق بأنه تسلم المبلغ من المجنى عليه وأنه سرق منه إبان نومه وأسفرت المعاينة التي أجرتها النيابة عن استحالة جذب الصديري من تحت الفراش وإعادةه إلى مكانه دون أن يشعر الطاعن بذلك ومحكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن بعد أن اعتبرت الواقعة المستندة إليه جريمة خيانة أمانة بالتطبيق للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات فاستأنف الطاعن الحكم كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التبيد لعدم استلامه المبلغ المبدد منها ، مردودا بما أورده الحكم للطعون فيه من استلام الطاعن للصديري وما كان يحويه من نقود للحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه وإقرار الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه وهو ما أطرحه الحكم للأسباب السائغة التي أوردها ، وما أثبتته المحكمة فيما تقدم مفاده قيام عقد الوديعة إذ أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يشير من إغفال الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ، إذ مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحق المدني وحده . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب  
قصر ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد موافى ، وعبد الرهاب خليل .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٣ القضائية

مواد مخدرة . " جريمة احرار المخدر " . " أركانها " . " قصد الاتجار " .  
حكم . " تسببه . تسبب . معيب " . عقوبة .

جريمة احرار المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة . القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .  
موازنة هذا القانون بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة وتقديره لكل  
منها العقوبة التي تناسبها . وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم .  
مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه مخدرا . غير كاف .

أداة المحكمة الطامن في جريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها  
قانونا . تطبيقها المادة ١/٢٤ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ . دون استظهار توافر قصد  
الاتجار . قصور بسبب حكمها ويستوجب نقضه .

جعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم  
استعمالها والاتجار فيها - جريمة احرار المخدرات من الجرائم ذات القصد  
الخاصة حين اختط - عند الكلام على العقوبات - خطة تهدف إلى التدرج  
فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور  
المختلفة لجريمة احرار المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها . ولما كان  
لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث  
لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه مخدرا ،



## الوقائع

## الحكمة

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . ومحكمة جنيات أسبوط دانت الطاعن بحكمها المطعون فيه وطبقت المواد ١ و ٢ و ٧

و ١/٣٤-٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها استخلص إدانة الطاعن في قوله ” وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبلة بشهادة شهود الإثبات الأولين وتتضمن على التفصيل السابق بيانه ضبط المادة المخدرة بحسب جلاباب المتهم ومن تقرير التحليل الذي ثبت منه أن المادة المضبوطة هي جوهر مخدر ” حشيش “ . وحيث إنه لما تقدم من بيان يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم عبدالعال حسين حسانين أحرز بقصد الاتجار بجواهر مخدرة ” حشيشا “ في غير الأحوال المصرح بها قانونا ... ” لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة إحراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وحلم الجاني بأن ما يحوزه مخدرا ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو ” قصد الاتجار “ لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزادى .

( ١٤٦ )

### الطعن رقم ٢٩٦٤ لسنة ٣٢ القضائية

استيلاء على أموال الدولة بغير حق . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " .  
" الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله " .

نص المادة ١١٣ من مواد يقابله النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . اقتصر النص القديم على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى . اختيار النص الجديد للمادة ١١٣ لفظ " المال " ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقابل النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور . وكان النص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستندات وأمتعتها ، ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ صالفة الذكر واختار لفظ " المال " ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . ومن ثم فإن الحكم إذا اعتبر ما أسند إلى المطعون ضدهما الأول والثانى - من الاستيلاء على متعلقات مملوكة للدولة ( فى ظل النص الجديد ) - جنحة مرفقة منطبقة على المادة ٣١٧/٥ عقوبات يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة "الطاعنين" المحكوم عليهم بأنهم في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم ضواحي الاسماعيلية محافظة القنال : المتهمان الأول والثاني : بصفتهم مستخدمين عموميين سائق سيارات تابعين لإدارة الغاز والكهرباء استوليا بغير حق على المنقولات المبيتة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة للدولة . المتهمان الثالث والرابع : سرقا الأشياء المبيتة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة للدولة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٨٢/٥ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للأول والثاني بمعاينة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض كل من الأول والثاني والرابع . كما طعنت فيه النيابة العامة ... الخ .

## المحكمة

من حيث إنه وإن كان الطاعنان الثاني والرابع قد طعنا على الحكم في المياد القانوني إلا أنهما لم يودعا أسبابا لظعنهما فيتعين عدم قبول طعنهما شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر قانونا .

وحيث إن حاصل وجهي هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بفساد الاستدلال والقصور في التعقيب والخطأ في الاسناد ذلك أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما شهد به عبد الحميد حمدي الموظف المنوط به اثبات

حضور وانصراف مستخدمي المصلحة وعلى الدقتر الذى قدمه ، متضمنا غياب الطاعن عن عمله الذى يبدأ فى الساعة ٧ من مساء يوم الحادث وينتهى فى الساعة ٧ من صباح اليوم التالى ، مع أن هذا الشاهد لم يكن موجودا بالعمل فى تلك الفترة ، وهو غير أمين فى عمله ومن اليسير عليه أن يدبث بدقتر من صنعه لسبق حصول نزاع بينهما ، وبالرغم من هذه المطاعن ، فإن الحكم حول على أقواله وعلى الدقتر المقدم منه ، وأطرح ما شهد به شاهد النفى أحمد هارون من أن الطاعن كان فى عمله يوم الحادث ، كما أن المحكمة رفضت طلب ضم دقتر تحركات السيارة رقم ٢١٥٩ قيادة الطاعن ، لمجرد أن المدافع عنه فوض رأى للمحكمة فى اجابة هذا الطلب ، هذا إلى أن الحكم استند فى ادانته إلى أن منزله يقع فى الطريق الذى سلكته السيارة بعد وصولها إلى مدينة القاهرة ، ومع أنه أنكر هذه الواقعة فقد إلتفت الحكم عن تحقيقها ، كما إلتفت أيضا عن تحقيق مواعيد قيام ووصول السيارات التى كانت تنقل الأدوات إلى القاهرة رغم اختلاف شهادة الشهود فى شأنها .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على كل من أمين على خليل — الطاعن — وحامد متولى الديب ومحمد ابراهيم حسن وسيد ابراهيم سريره لأنهم فى يوم ١٩٥٦/١١/١٧ بدائرة ضواحي الاسماعيلية محافظة القنال . المتهمان الأول والثانى : بصفتهم مستخدمين عموميين — سائقى سيارات تابعين لإدارة الغاز والكهرباء استوليا على المنقولات الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة للدولة — والمتهمان الثالث والرابع سرقا الأشياء الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة للدولة . وطلبت النيابة العامة معاقبتهم عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٥/٣١٧ من قانون العقوبات ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت باعتبار الواقعة المسندة إلى الطاعن والمتهم الثانى جنحة سرقة ودانتهما — مع باقى المتهمين — بمقتضى نص المادة ٥/٣١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بماؤداه أن حامد متولى الديب قائد السيارة رقم ٦٤٥٦ نقل حكومة النابعة لمصلحة الغاز والكهرباء كلف فى يوم ١٩٥٦/١١/١٧ بنقل بعض المهمات اللازمة لها من مدينة الاسماعيلية إلى القاهرة فاختلف — مع الطاعن — وباقى المتهمين المنقولات الميينة بالمحضر والتى

نبيط بعضها بمنزل الطاعن . وبعد أن سرد الحكم الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة تناول هذه الأدلة بالتحميل فأورد أقوال المهندس محمد حلمي محمود والتي تخلص في أنه عهد إلى المتهم الثاني بنقل المهمات . وكان المتهمان الأخيران من بين عمال الشحن وأنه — أى المتهم الثاني — غادر الاسماعيلية في نحو الساعة الخامسة مساءً — وبرفقته هذين المتهمين — متخذاً طريق السويس سبيلاً إلى القاهرة — ثم حصل أقوال المتهمين الآخرين بما مفاده أنهما صاحبا المتهم الثاني في السيارة ، وأن الطاعن كان يجلس إلى جواره وأنهم عندما وصلوا إلى القاهرة مروا بمنزل الطاعن بمحذائق القبة حيث أزيلت الأدوات المضبوطة . ثم غادره هو والمتهم الثاني — وأوضح الحكم بعد ذلك أن منزل الطاعن يقع في طريق السير العادى للسيارة في اتجاهها إلى محطة جنوب القاهرة لمصلحة الغاز والكهرباء وأن انقطاع الطاعن عن عمله يوم الحادث مستفاد مما شهد به عبد الحميد مصطفى الموظف بالمصلحة ومما كشف عنه دفتر اثبات حضور وانصراف المستخدمين — ثم تناول الحكم بعد إيراد ما تقدم دفاع الطاعن ورد عليه بقوله ” وحيث إن المتهم الأول — الطاعن — أنكر الواقعة المنسوبة إليه ونفى وجوده بالسيارة يتأتى في يوم الحادث وقرر أنه كان يزاول عمله بمصلحة الكهرباء والغاز بالقاهرة واستلم العمل في الساعة السابعة من مساء يوم ١٧/١١/١٩٥٦ وظل يباشره حتى الساعة السابعة من صباح اليوم التالى وأشهد على ذلك شهود النفى الذين سمعت أقوالهم بالجلسة والتي جاءت شهادتهم لصالحه وأضاف أنه لم يكن موجوداً بمنزله عند انزال المضبوطات ولم يعلم بوجودها به إلا في صباح اليوم التالى من زوجته السيدة مستقيمة حسن على مصطفى والتي قررت بدورها أن المتهمين الثالث والرابع أحضرا المضبوطات التي وجدت بمنزلها طالين إليها إبقاءها لحين حضور زوجها الذي لم يكن يعلم بها وأشهدت على قولها جرجس مرجان صاحب المنزل . ومن حيث إن المحكمة لا ترى محلاً لأخذ بهذه الأقوال إذ ثبت لديها بالدليل المقنع على الوجه السالف بيانه أن هذا المتهم كان من بين من قارف الأعمال المكونة للجريمة وأنه كان موجوداً عند انزال بعضها بمنزله . ولا ترى المحكمة التعويل على أقوال المتهم الثاني في نفي وجود هذا المتهم بالسيارة إذ أنه أنكر أصلاً قيامه بالفعل المكون لهذه الجريمة ، هذا فضلاً عن أن صاحب المنزل قد نفى علمه بشيء من الحادث مكذباً في ذلك أقوال زوجة المتهم الأول — الطاعن — أما بخصوص ما أثاره



الدفاع عن المتهم الأول من أن ماديّات المدعى تنفى وجوده في وقت الضبط أوفيله بما يتفق وميعاد احضار الأشياء المضبوطة فانه : أولا - قد ثبت عدم وجوده بمكان عمله على الوجه السابق بيانه . ثانيا - أن ميعاد الضبط يتفق مع ميعاد وصول السيارة إلى القاهرة مع مراعاة المسافة والزمن اللازم لقطعها عادة بمثل سرعة سيارات النقل . وحيث إنه بالنسبة لطلب الحاضر عن المتهم الأول - الطاعن - الخاص بضم الدفتر الخاص بسير السيارة رقم ٢١٥٩ قبل حكومة القاهرة التابعة لمصلحة الكهرباء والتي يعمل عليها المتهم الأول فانه قد ترك أمر تقدير هذا الطلب إلى المحكمة نحو اجابته من عدمه والمحكمة لا ترى محلا لاجابة هذا الطلب لما ثبت من أن هذا المتهم لم يذهب إلى عمله في يوم الحادث من الدفتر الخاص باثبات الحضور والانصراف ومن شهادة الموظف المختص بذلك . لما كان ما تقدم ، وكان لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من الأدلة والقرائن المطروحة عليها ، لأنها متى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبار التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ولا عليها إن هي اطرحت من بعد أقوال شهود النفى . لما كان ذلك ، وكان الحكم في قضائه بادانة الطاعن قد قام على ما اطمأنت إليه عقيدة المحكمة واقتنعت به من أقوال شهود الإثبات وأقوال المتهمين الثالث والرابع . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ رفض طلب ضم دفتر السيارة قد أسس ما انتهى إليه على أسباب سائفة ، فإن النفي على الحكم من هذه الناحية لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم تحقيق واقعة وجود منزله في طريق سير السيارة إلى محطة الكهرباء وتحقيق موعد وصولها إلى القاهرة مردودا بالنسبة للأمر الأول بأنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه طلب إلى المحكمة إجراء تحقيق بشأنه فليس له أن ينعى عليها عدم إجابة طلبا لم يتمسك به - ومردودا في خصوص الأمر الثاني بأن الحكم قد استخلص استخلاصا سائفا ما انتهى إليه من اتفاق ميعاد وصول السيارة مع وقت الضبط . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقديرها للدليل مما يخرج من رقابة محكمة النقض ، ويكون الطعن بوجهيه على غير أساس متعينا ورفضه موضوما .

## عن طعن النيابة العامة

وحيث إنه وإن كان طعن النيابة العامة على ما يبين من تقريره — قد شمل المطعون ضدهم الأربعة جميعاً إلا أن أسباب الطعن انصرفت إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه بالنسبة للطعون ضدهما الأولين فقط مما يتعين معه عملاً بنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات الطعن وإجراءاته أمام محكمة النقض عدم قبول ذلك الطعن بالنسبة إلى "المطعون ضدهما الثالث والرابع" وقبوله بالنسبة للطعون ضدهما الأول والثاني :

وحيث إن حاصل هذا الطعن هو خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتأويله حين اعتبر الواقعة المسندة إلى المطعون ضدهما الأول والثاني جنحة منطبقة على نص المادة ٣١٧/٥ من هذا القانون بمقولة إن لفظ المال الوارد بنص المادة ١١٣ ع التي طلبت النيابة تطبيقها في حقهما قاصر على النقود وما في حكمها فلا ينصرف إلى المهمات المملوكة للدولة حالة أن المقصود بالمال في حكم هذه المادة هو النقود وغيرها من سائر صور المال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد بصدد اعتبار الواقعة جنحة مرفقة بالنسبة للطعون ضدهما المذكورين قوله "وحيث إن المادة ١١٣ عقوبات نصت على عقاب الموظف العمومي الذي يستولي بغير حق على مال للدولة أو إحدى الهيئات العامة... إلخ بعقوبة الجناية. ويؤخذ من مقارنة هذا بنص المادة ١١٢ عقوبات أن المال في حكم هذه المادة قاصر على النقود وما في حكمها وبما يؤيد ذلك أن المادة المقابلة في قانون العقوبات لسنة ١٩٣٩ وهي ١١٨ عقوبات والمادة ١٠٣ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٣ تمتعت في صراحة على النقود فأراد المشرع بهذا التعديل توسيع معنى المال حتى يشمل ما في حكم النقود من أوراق أخرى ذات قيمة مالية تجرى مجرى النقود فوصفت جميعها في التشريع القائم بأنها أموال أما ما عداها مثل المنقولات والأمتعة التي وردت في حكم المادة ١١٢ عقوبات فنطاق التجريم عليها أن تكون جميعها في عهدة الموظف المختلس وتظل بعيدة عن حكم المادة ١١٣ عقوبات لحكمة ظاهرة وهي أن مثل هذه الأمتعة والمنقولات لا يسهل اختلاسها بتلك السهولة التي يتم بها اختلاس

النقود وما في مجراها وأنه لو قصد المشرع أن يجعل اختلاس الأمتعة والمنقولات بمعرفة الموظفين جنائية لنص عليها . كما نص على ذلك في المادة ١١٢ عقوبات بقوله "مال وأمتعة" ولا يجوز التوسع في التفسير في مجال القوانين الجنائية بما يخرج بها من قصد المشرع فضلا عن تنزيه المشرع عن العبث". ولما كانت المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أى قبل واقعة الدعوى تقابل النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور، وكان النص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسندات وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ "المال" ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذا اعتبر ما اسند إلى المطعون ضدهما الأول والثاني جنحة منطبقة على المادة ٥/٣١٧ ع يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيح هذا الخطأ بتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات هذا الحكم بالرد لسبق تسليم المضيبوطات للجنة عليها .



## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، وأحمد مواني ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٣٣ القضائية

طرق عامة . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق  
القانون وتأويله "

الأعمال المخالفة التي تقع على جانبي الطرق العامة لا تأخذ — في مقام التجريم — حكم الأعمال  
المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها . المادة ٥ مكرراً من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المضافة  
بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم خضوعها في العقاب لحكم المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون  
المذكور . اكتفاء المشرع بإعطاء موظفي مصلحة الطرق والكباري حق وقف العمل وإزالة  
المخالفة إدارياً على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به في هذا الشأن .

إقامة المتهم مباني على جانب الطريق العام بدون ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك  
المسافة القانونية . قضاء الحكم بتجريمه مائة قرش وإلزامه بمصاريف رد الشيء لأصله . خطأ في  
تطبيق القانون وتأويله . وجوب نقضه والقضاء بإراءة المتهم .

المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق  
العامة والمضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ — وإن حملت الأملاك الواقعة  
على جانبي الطرق العامة في الحدود التي قدرتها ببعض القيود، إلا أنها لم تنص على  
اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها بحيث يمكن أن تأخذ — في مقام التجريم —  
حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها ، وتعاقب المادة ١٣ من  
القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال التي  
حددها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكباري ،

مما مؤداه أن الأعمال المؤثمة المعاقب عليها طبقا لهذه المادة قد أوردتها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها قاصرا على الطرق العامة ذاتها . وإذا كان لا يقاس في العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكررا يظل في منأى من العقاب الوارد في المادة ١٣ سالفة الذكر . وبالتالي فإن الفعل المأدى الذى أتاه المطعون ضده — وهو إقامة مبانى على جانب الطريق العام بغير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية — يكون غير مؤثم . ولا محل للقول بنخصوعه في العقاب لحكم المادة ١٤ من القانون المذكور لأن هذه المادة إنما تعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون في شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ — ذلك لأن كل ما أوردته هذا القرار خاص بتنظيم الأحكام المقررة للأراضى الواقعة على جانبي الطريق ، وقد اكتفى المشرع عند مخالفة نص المادة الخامسة مكررا بأن جعل لموظفى مصلحة الطرق والكبارى حق وقف للعمل وإزالة المخالفة إداريا على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به في هذا الشأن . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده وقضى بتغريمه مائة قرش وإلزامه بمصاريف رد الشيء لأصله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المتهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة فاقوس : ” بصفته مالك أرض واقعة على جانب الطريق العام أجرى عملا من شأنه إحاقا توسيع الطريق وتحسينه مستقبلا بغير ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى ودون أن يترك المسافة القانونية “ . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٢ و ٤ و ١٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٣٢ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش بلا مصاريف

جنائية. فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦١ عملا بمواد الانتهاك والمادة ١٤ من القانون المذكور بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء باعتبار الواقعة مخالفة وتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم مائة قرش وبالزامه بمصاريف رد الشئ لأصله وبلامصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله حين قضى بعقوبة لم يرد بها نص . ذلك أنه يبين من مطالعة المادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة والمضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع لم يضع عقوبة جنائية على مخالفة أحكام هذه المادة . إنما أعطى الحق لمصلحة الطرق والكبارى في إزالة الأعمال المخالفة إداريا على ثقة المخالف إذا لم يقم هو بإزالتها في الموعد المحدد . هذا إلى أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ لم يرد به نص عام يتضمن عقاب من يخالف أحكامه . ولا يمكن الاحتجاج بالمادة ١٤ منه التي تعاقب بالحبس أو الغرامة كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون لأن الجريمة موضوع الدعوى ينطبق عليها نص المادة الخامسة مكررا المضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ ولم ترد بقرار صدر تنفيذا لأحكام القانون .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المظنون ضده لأنه في ١/٩/١٩٥٩ بغاقوس بصفته مالكا لأرض واقعة على جانب الطريق العام أجرى عملا من شأنه إعاقة توسيع الطريق وتحسينه مستقبلا بغير ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى ودون أن يترك المسافة القانونية . وقضت محكمة أول درجة حضوريا بتغريمه مائة قرش فاستأنفت النيابة ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا وبإجماع الآراء باعتبار الواقعة مخالفة وتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم مائة قرش



والإلزامه بمصاريف رد الشيء لأصله فعارض وقضى برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۴۹ الخاص بالطرق العامة والمضافة بالقانون رقم ۴۷۸ لسنة ۱۹۵۵ تنص على أنه "تعتبر ملكية الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة الخاضعة لأحكام هذا القانون لمسافة عشرة أمتار خارج الأورنيك النهائي المحدود بمحددات المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة لهذا القانون ( ۱ ) لا يجوز لملاك الأراضي المذكورة بنير ترخيص من مصلحة الطرق والكباري أن يجرؤوا فيها عملاً أو يحدثوا بها حفراً من شأنه تعريض سلامة الطريق للخطر أو إعاقة تحسبته أو توسيعه مستقبلاً ...

( ب ) ولموظفي مصلحة الطرق والكباري دخول الأراضي المحملة بالقيود سالفة الذكر للتفتيش على ما يجري بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالاً مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع في إجرائها كان لهم أن يكلفوا صاحب الأرض بإزالتها في موعد مناسب وإلا جاز لهم وقف العمل وإزالته إدارياً على نفقته . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة وإن حملت الأملاك الواقعة على جانبي الطرق العامة في الحدود التي قدرتها ببعض القيود إلا أنها لم تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحظها بها بحيث يمكن أن تأخذ — في مقام التجريم — حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها — لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ۱۳ من القانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۴۹ تعاقب بالسجن مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنهات أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال التي حددتها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكباري مما مؤداه أن الأعمال المؤثمة المعاقب عليها طبقاً لهذه المادة قد أوردتها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها قاصراً على الطرق العامة ذاتها . وإذا كان لا يقاس في العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكرر يظل في منأى من العقاب الوارد في المادة ۱۳ سالفة الذكر . ومن ثم فإن الفعل المادي الذي أتاه المطعون ضده وهو إقامة مباني على جانب الطريق العام بغير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية وإن كان يدخل في حداد الأفعال المحرمة التي تعاقب عليها هذه المادة متى وقع على الطرق العامة فإنه يكون غير مؤثم في مثل واقعة الدهوى اوقوعه خارج حدود الطريق وعلى أحد جانبيه . كما أنه لا محل للقول

بأن من يخالف حكم المادة الخامسة مكرر سالفه الذكر يخضع في العقاب لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ذلك لأن هذه المادة إنما تعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون في شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٦ من مارس سنة ١٩٥٦ تنفيذا للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ ذلك لأن كل ما أورده هذا القرار خاص بتنظيم الأحكام المنعقدة للأراضي الواقعة على جانبي الطريق على أن المشرع قد أكتفى عند مخالفة نص المادة الخامسة مكرر بأن جعل لموظفي مصلحة الطرق والكباري حق وقف العمل وإزالة المخالفة إداريا على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به في هذا الشأن — لما كان ما تقدم، و كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده وقضى بتغريمه مائة قرش والزامه بمصاريف رد الشيء لأصله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المتهم .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٤٨)

### الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ القضائية

(١) سبق إصرار . قتل عمد . مسئولية جنائية . فاعل أصلي . حكم .  
”تسبيبه . تسبیب غیر معيب“ . نقض . ”أحوال الطعن بالنقض“ .  
”الخطأ في تطبيق القانون“ .

سبق الإصرار . شروطه : لا يلزم أن يكون فرض المصّر هو العدوان على  
فخص معين . توافره : ولو انصرف فرض المصّر إلى شخص غير معين وجده  
أو التقي به مصادفة .

توافر سبق الإصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامناً في المسئولية . سواء  
أكان الفعل الذي قاربه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر  
عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معاً على مسرح  
الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المحنى عليه . مثال .

(ب) محكمة الموضوع . حكم . ”تسبيبه . تسبیب غیر معيب“ . شهود .

تجزئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع . إفتقارها لإيراد بعض تفصيلات  
مهمة للدليل . مفاده : إطرأها لها . مثال .

(ج) نقض . ”أسباب الطعن . مالا يقبل من الأسباب“ .

الجنل الموضوعي حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة التبروت ومبلغ اقتناع  
المحكمة بها . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .



١ - لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون فرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم ثار ويناصبونها العداء ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريبهم جعلهم يبادرون إلى الفتك به وبصهره - المجنى عليه الثاني - الذي كان إلى جواره : وهو ما يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية - يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق والتصميم الذي انتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، يكون غير صديد .

٢ - تجزئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع ، وفي إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة للدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ، وما دامت قد أوردت عناصر قضائها وخلصت منها بما لا تناقض فيه ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير مسافة إطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين ما قال به التقرير للطبي الشرعي ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود ، وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير المحكمة ، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى ردا خاصا مادام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى ، ومادام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظمن إليه وتطرح منها ما لا تترشح إليه ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تبني عليه عقيدتها .

٣ - الجدل الموضوعي حول واقعة الدهوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٥٩/٨/٣٠ بدائرة مركز دشنا مديرية قنا : أولا - قتلوا حسين أحمد السيد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية بندق وتوجهوا بها إلى حيث أيقنوا بوجوده فلما ظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان السابقين المذكورين قتلوا يحيى أحمد الخولى عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية "بندق" وتوجهوا إلى حيث أيقنوا بوجوده فلما ظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات وثانيا - أحرزوا أسلحة نارية مششخنة "بندق" بغير ترخيص . وثالثا - أحرزوا ذخيرة مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص لهم بحملها . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقسم الأول من الجدول ٣ . وادعى كل من توحيد أحمد سيد عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القصر كامل وكالة وحجاج حسين أحمد بحق مدنى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الأربعة الأول متضامنين . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ قسم أول من بمعاينة كل من المتهمين الخمسة بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبمصادرة المضبوطات وبإلزام المتهمين الأربعة الأول متضامنين بأن يدفعوا للدية بالحق المدنى تويده أحمد حسن عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين كامل وكالة مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وخمس جنيهات مقابل



أتعاب المحاماة وبالإلزام هؤلاء الأربعة أيضا بأن يدفعوا متضامنين لحجاج حسين أحمد مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ونفقة جنينيات مقابل أتعاب المحاماة . فظن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

## المحكمة

حيث إن معنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال . ذلك أن الحكم دان الطاعنين جميعا عن قتل المجنى عليهما دون تحديد للفعل الذي قارفه كل منهم ومدى مساهمته في النتيجة المترتبة عليه ودون أن يورد الدليل الكافي على توافر سبق الإصرار لديهم حتى يصح الجمع بينهم في المسئولية بل إن ما حصله من واقعة الدهوى وصاقه من أقوال الشهود ينفي قيام هذا الظرف ويؤكد أن الحادث كان وليد سافته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله " ... .. " أنها تحصل في أن حسين أحمد السيد . المجنى عليه الأول - وولديه حجاج وبرعى وخالهما يحيى أحمد الخولي - المجنى عليه الثاني - توجهوا في يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٩ إلى حقل المجنى عليه بدشنا بلخى القطن كما توجه محمد محمود عبدالرحمن هو الآخر إلى حقله المجاور بلخى قطنه وحدث بينهما كانوا جميعا منصرفين إلى جنى القطن في حوالى الساعة الثانية ظهرا أن مر محمد على حسين وولده كامل وفارس نغرى موسى وإبراهيم رزق إبراهيم وعيسى خلف موسى - المتهمون - على الشاطئ الغربى من التربة التى تلاحق حقل المجنى عليهما بشاطئهما وكانوا مدججين ببنادق من ذوات السرعة العالية مزودة بالطلقات . وقد عقدوا العزم على الفتك بمن يصادفهم من أفراد عائلة البواتلية التى يتبادلون وإياها النار ويناصبونها أشد العدا فاسترعى التفات المجنى عليه الأول حمل المتهمين السلاح جهرا وسيرهم به في عصابة فأوجس منهم خيفة وخشى أن يكونوا قد بيتوا شرا وأزمعوا فيما بينهم أمرا وأبى عليهم أن يخرجوا في جمعهم هذا مدججين بالسلاح فواجهوه بأنه من عائلة البواتلية واندفعوا هم الخمسة إلى إعمال تلك الأسلحة الميسورة في أيديهم وسرمان ما أمطروه برصاصاتهم تحدوهم الرغبة في الفتك به وكان أن



أصابته تلك الرصاصات التي اندفعت من فوهات بنادقهم لاهو وحده فحسب بل وصهره يحيى أحمد الخولى الذى كان فى تلك الآونة إلى جواره وفى هدف أعينهم أيضا وحدثت بكليهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أردتهما الاثنان قتيلا على الفور على مشهد من حجاج وبرعى حسين أحمد السيد ومحمد محمود عبد الرحمن وقد ضبط شيخ بلدة عزازية محمد سليمان المتهم الثانى مختبأ فى زراعته كما عثر خفير تلك الزراعة حموده عبد المتجلى عبد المعين على بندقية لى أنفيله ثبت من التقرير الطبي الشرعى حداثة إطلاقها فى وقت يتفق وتاريخ الحادث كما عثر الملازم أول سيد على طنطاوى ضابط مباحث مركز دشنا على بندقيتين من الطراز الألمانى ملتقائين فى إحدى الزراعات المجاورة لمكان الحادث وبداخل إحداهما ثلاث طلقات . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستخلصة من أقوال الشهود وهم حجاج وبرعى ولدى المجنى عليه الأول حسين أحمد السيد ومحمد محمود عبد الرحمن ومؤداها رؤيتهم الخمسة مقبلين إلى مكان الحادث حاملين الأسلحة النارية وإطلاقهم النار على المجنى عليه الأول بعد أن واجهوه بأنه من عائلة البواتلية تحدوهم الرغبة فى إزهاق روحه فأصابوه كما أصابوا صهره يحيى أحمد الخولى الذى كان إلى جواره بإصابات أودت بحياتهما . ومن أقوال العقيد عبد القادر حلى محمود مأمور المركز والخفير حموده عبد المتجلى عبد المعين وشيخ البلسد محمد سليمان رشوان والملازم سيد على طنطاوى وما ثبت من التقارير الطبية الشرعية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . ثم عرض الحكم لفطرف سبق الإصرار واحتظهر توافره فى قوله : ” ومن حيث إنه من ظرف سبق الإصرار من حمل المتهمين الخمسة بنادق من ذوات السرعة العالية مزودة بالطلقات لتكون فى متناول أيديهم ميسورة الانطلاق ومبادرتهم إلى أعمالها . وكان أن امطروا المجنى عليهما برصاصاتهم دون أن يصدر منهما ثمة استفزاز يدعوهم لأن يقدموا على القتل بعد أن واجه المتهم الأول المجنى عليه الأول بأنه من عائلة البواتلية وهى التى تناصبهم العداوة ويتبادلون وإياها الثأر مما يفيد أن المتهمين كانوا مبيتين النية على قتل من يصادفونه من غرمائهم من تلك العائلة وأقاربهم ومن يلوذ بهم وأن المجنى عليه الأول كان ممن شملهم التصميم السابق وبذا يكون هذا القتل وليد إصرار سابق . ” ثم خلص الحكم بعد ذلك إلى أطراح مادافع به الطاعنون من انتقاص مسئوليتهم

الجماعية عن الحادث . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائفاً وسديداً ويستقيم به التدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط لتوافر هذا الظرف أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد عائلة البواتية التي بينها وبين عائلاتهم ثار وينا صيونها العداء واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى الفتك به وببصره المجنى عليه الثاني الذي كان في تلك الآونة إلى جواره وهو ما يرتب بينهم تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محمداً بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين من النتيجة التي خلقت بالمجنى عليهما تنفيذاً لهذا الاتفاق والتصميم الذي انتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى مما يثيره الطاعنون في صدد عدم توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة التي أنزلها الحكم بكل منهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمد المقتربة بجناية أخرى على اعتبار أنه القدر المتيقن في حقهم . ولا ينقض من ذلك أن يكون الحكم قد قضى بمعاينة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وأنه مع تطبيقه المادة ١٧ من قانون العقوبات لم يتزل بالعقوبة إلى الحد الأدنى الذي كان يبيحه له تطبيق هذه المادة ودلالة عدم التزول إلى هذا الحد أن المحكمة قدرت دون معقب — تناسب العقوبة التي أوقعتها على كل من المتهمين مع قدر جسامة الفعل الذي دأبوا من أجله . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب . ذلك أن الحكم أقام قضاءه على ما جاء بأقوال الشهود وما أثبتته



التقارير الطبية الشرعية بالرغم مما تنطوى عليه من التناقض في تحديد مسافة الإطلاق . ومع أن المحكمة قدرت أهمية هذا الدفاع وحققته باستدعاء الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية ونوقش بالجلسة فأكد ما أثبتته في تقريره ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه ولو فطنت المحكمة إليه لكان من المرجح أن يكون لها في الإدانة رأى آخر هذا إلى أن الحكم لم يعرض للتناقض الذى صاد أقوال الشهود في خصوص المكان الذى أطلقت منه الأجرة النارية على المجنى عليها وترتيب المتهمين في ميرهم وما اشتمل عليه من خلاف بين الدليلين القولى والفنى بشأن عدد الأجرة النارية التى أطلقت مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل مؤدى الأدلة التى أقام عليها قضاءه قولية أو فنية بما لا تناقض فيه . ومن ثم فإن افتراض صحة ما يتول به الطاعنون لا يؤثر في صحة الحكم وسلامة استدلاله بهذه الأدلة . ذلك أن تجزئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع ، وفي إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة للدابل ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها وما دامت قد أوردت عناصر قضائها بما لا تناقض فيه — وكان ما خلصت إليه منها لا ينطوى على تناقض ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير مسافة إطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين ما قال به التقرير الطبى الشرعى ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التى تقتضى ردا خاصا ما دام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تطمئن إليه وتطرح منها ما لا ترتاح إليه . إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل الذى تبني عليه عقيدتها . وأما ما يثيره الطاعنون بشأن عدد الطلقات فقد أثبت الحكم وهو بصدد تحصيل مضمون التقرير الطبى الشرعى أنه لا يوجد



ما ينقضى أن تكون إصابات المجنى عليهما نتيجة نعمة أميرة أطلقت عليهما فأحدثت إصاباتهما معا أى أن بعض هذه الإصابات جائزة الحدوث نتيجة عيار واحد أصاب أحدهما ثم أصاب الآخر فى الوقت نفسه وهو ما لا يتعارض مع ما حصله الحكم من مؤدى أقوال الشهود. لما كان ما تقدم، وكان باقى ما يشير الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة . ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ القضائية

دعوى جنائية . " تحريكها " . نيابة عامة . تقض . " ما لا يجوز الطعن فيه  
من الأحكام " . قتل خطأ . سلاح . ارتباط .

رفع الدعوى الجنائية على المتهم أمام محكمة الجناح بوصف ارتكابه جنحة قتل خطأ . توجيه  
وكيل النيابة بالجلسة إليه تهمتين جديدتين ، هما اراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص .  
اقامة الدعوى الجديدة من لا يملك رفعها قانونا . المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية  
المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . على محكمة الجناح أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها  
على غير ذي صفة .

قضاء الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى  
استنادا الى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنايتي اراز السلاح الناري  
والذخيرة . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . هــ ذلك ، لأنه حكم قدير منه  
للمصومة .

متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لاتهامه بارتكاب  
جنحة قتل خطأ ، ويجلس المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة إليه  
تهمتين جديدتين هما — أنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا وذخيرة  
عما تستعمل في هذا السلاح — وكانت الدعوى قد أقيمت على المطعون ضده  
عن الجنايتين الأخيرتين ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤  
من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب  
رفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، فانه  
كان يتعين على محكمة الجناح ألا تتعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم

قبولها لرفعها من غير ذي صفة. إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنايتي احراز السلاح الناري والذخيرة ، وهو حكم غير منته للخصومة في موضوع الدعوى ولا ينبغي عليه منع السير في الدعوى فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ ابريل سنة ١٩٦١ بدائرة مركز ميت غمر : قتل هاشم السيد عطا الله بغير قصد ولا تعمد وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه بأن أمسك بالسلاح المبين وصفا بالمحضر وبه طلقات معدة للاستعمال دون تحرز وانتباه فانطلقت منه رصاصة أصابت المجنى عليه فأحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة ميت غمر الجزئية وجهت النيابة إلى المتهم تهنتين جديدتين هما أنه . أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( مسدسا ) . وثانيا - أحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح واحرازه - وطلبت إضافة المواد ١/٢٦، ١/٢٦، ٢/٢٦، ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق بالقانون . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٣١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبأحالة الأوراق للنسبة العامة لاتخاذ شئونها فيها بلامصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى إلى قيام ارتباط بين جنحة القتل الخطأ المعروضة على المحكمة وبين جنايتي إحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص اللتين حرك وكيل النيابة الدعوى الجنائية هنهما بجلسة المحاكمة مع أنه ليس هناك ارتباط بين الجرائم الثلاث مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى الجنائية عن الجنايتين لرفعها من غير ذى صفة وتفصل في تهمة الجنحة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لإتهامه بارتكاب جنحة قتل خطأ وبجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة الحاضر بالجلسة إلى المتهم تهمةيتين جديدتين هما أنه أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدساً) كما أحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصاً له في حيازة السلاح وإحرازه وطلب معاقبته بالمواد ١٦٦، ٢٦٦/٢ - ٤، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق بالقانون وقضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها استناداً إلى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنايتي إحراز السلاح الناري وإحراز الذخيرة وبين جنحة القتل الخطأ، فاستأنف المتهم هذا الحكم وقضت محكمة ثانية بزيادة الحكم المستأنف لأسبابه . ولما كانت الدعوى قد أقيمت على المطعون ضده عن جنايتي إحراز السلاح الناري وإحراز الذخيرة ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه فإنه كان يتعين على محكمة الجنح ألا تتعرض لموضوع هذه الدعوى وأن تقضى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ المعروضة عليها وبين جنايتي

احراز السلاح الناري واحراز الذخيرة اللتين رفعت الدعوى عنهما بغير الطريق القانوني وهو حكم غير منه للمقصود في موضوع الدعوى ولا ينبغي عليه منع السير في الدعوى فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إذ أن المتهم سبقه إلى محكمة الجنايات وهذه مقتضى في الجرائم الثلاث إن وجدت هناك ارتباطا بينها أو أن تأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لما كتبه عن جنحة القتل الخطأ وحدها ، وفي هذه الحال لا تستطيع محكمة الجنايات أن تقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأن الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص لم يشمل تهمة الجنحة المعروضة عليها إلا بحكم ارتباطها بالجنايتين اللتين رفعت عنهما الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني فإذا زال هذا الارتباط وقت إعادة عرض الجنحة عليها منفصلة عن هاتين الجنايتين لم يعد هناك مانع قانوني بحول دون الفصل في الجنحة المسندة إلى المطعون ضده بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين الجنايتين وهذه الجنحة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن غير جائز قانونا .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحسن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(١٥٠)

### الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) نقض . " الطعن للمرة الثانية " . " الحكم فى الطعن " . " سلامة  
محكمة النقض " . محاكمة . " إجراءاتها " .

الطعن بالنقض مرة ثانية فى الحكم الصادر عن محكمة الاحالة . أثره : على محكمة  
النقض أن تحكم فى الموضوع . طمأنت اتباع الاجراءات المقررة فى المحاكمة من الحرية  
التي ونعت . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

التصارى الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية على خطأ الحكم فى تطبيق القانون  
على الواقعة كما صارت إثباتها به . على محكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون  
دون نظر الموضوع فى جلسة تحسدهما . ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان  
فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثرت فى الحكم .

(ب) مبانى . حقوبة . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ  
فى تطبيق القانون " .

فرض القانون ٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص  
فضلا من الغرامة — عند اقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الازالة أو التصحيح  
أو الاستكمال فرضت لواقعة اقامة البناء على خلاف أحكام القانون .

قضاء الحكم بالغرامة والازالة من اقامة بناء دون ترخيص . خطأ فى تطبيق  
القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالبناء عقوبة الازالة وإلزام المتهم بسداد رسوم  
الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .



١ - تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه " إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت " . ولما كان الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية - مقصودا على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ، ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

٢ - إذ نص القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٣٠ منه على أن مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش فضلا عن الحكم بتصحيح أو استكمال أو عدم الأعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص - فإنه قد فرض عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الغرامة - عند إقامة البناء دون ترخيص ، أما عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدها لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش والإزالة من إقامته بناء بدون ترخيص من التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة وإلزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١ من يناير سنة ١٩٥٩ دائرة كوم امبو : " أقام البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص " . وطلبت مناهة بالمسادين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة كوم امبو الجزئية

قضت غيابيا بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٣ براءة المتهم بلامصارييف . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصارييف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٣ بقبول الطعن شكلا وإحالة القضية إلى محكمة أسوان الابتدائية للفصل فيها من جديد . ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة استئنافية - مجددة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢ بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ١٠٠ قرش والإزالة بلا مصروفات جنائية . فطعنت النيابة العامة للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ قضى بإزالة المبنى مع أن القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لم يفرض هذه العقوبة بالنسبة لجريمة إقامة البناء دون ترخيص التي دين المطعون ضده بها .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه أقام البناء المبين بالمحضر دون ترخيص وطلبت معاقبته بالتطبيق للسادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة أول درجة قضت براءة المتهم فاستأنفت النيابة الحكم . ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بالتأييد . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بنقضه والإحالة ، ومحكمة الإعادة قضت حضوريا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش والإزالة .

وحيث إن المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت" . لما كان ذلك ، وكان الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية - مقصورا على

أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار لا ياتى بالحكم ، وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة التقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظر الموضوع في جلمة تحددها ، ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله ” إن مهندس تنظيم كوم امبو أثبت بالمحضر المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٥٩ أن المتهم — المطعون ضده — أقام بناء على أرض مخصصة للنفعة العامة بدون الحصول على رخصة من التنظيم “ . وكان القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ إذ نص في المادة ٣٠ منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد عن ألف قرش ويجب الحكم فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص ، قد فرض عقوبة سداد رسوم الترخيص — فضلا عن الغرامة — عند إقامة البناء دون ترخيص أما عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدها لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش والإزالة عن إقامته بناء دون ترخيص من التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة وإلزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ قضائية

( أ ) محاكمة . " إجراءاتها " . تحقيق .

التحقق الذى تلزم المحكمة بإجرائه : دو ما يكون متعلقا بالدوى ومنصلا بها ومتجا فيها . مثال .

( ب ) محاكمة . " إجراءاتها " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .  
تقضى . " أسباب الطعن . ما لا يقبل من الأسباب " .

المحاكمات الجنائية : العبرة فيها باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين . من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية يدنة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . إلا إذا فیده القانون بدليل معين . أخذه بدليل بعينه بالنسبة لمتهم . عدم جواز مطالبة بالأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . المجادلة فى ذلك أمام محكمة التقضى غير مقبولة .

( ج ، د ) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . شهود .

( ج ) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائقا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق .

( د ) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم . وجه الإيم من المطاعن أو عدم تحويله عليها . أمر إموكول لمحكمة الموضوع . مثال .

## ( هـ ) عقوبة . محكمة الموضوع .

تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع . لا معقب عليها فيه . ما دام ذلك متفقا مع القانون .

١ - من المقرر أن التحقيق الذي تلتزم المحكمة بإجرائه هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومتجا فيها . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لا تتعلق مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون متجا منها ، فإنه لا تريب على المحكمة إن امتنعت عن توجيهها .

٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بنسب على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين . وقد جعل من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين - متى اطمأن إلى ثبوت الواقعة في حق متهم من دليل بعينه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر ، والمجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة ، متى كان ما حصله الحكم لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من الطاعن أو عدم تعويله عليها ، كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها . ولما كان الطاعن لا ينازع

في أن الشاهد صبي مميز ومن ثم يجوز الاستدلال بشهادته ، ولا يقبل من الطاعن النفي على المحكمة أخذاً بأقوال هذا الشاهد ما دامت قد اقتنعت بها واطمأنت إلى صحتها .

٥ - تقدير العقوبة - حسب ظروف كل دهمى وملاساتها إنما هو من اطلاقاـت محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيه ما دام ذلك متفقاً مع القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في ليلة ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز رشيد مديرية البحيرة : المتهم الأول : أولاً - قتل عمداً ومع سبق الإصرار ودرويش عبد الحميد الشهير بريشه البعراوى بأن انتوى قتله وأعد لذلك بندقية خرطوش ثم أطلق عليه مذبذوقاً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانياً - حاز وأحرز سلاحاً نارياً " بندقية خرطوش " دون ترخيص بذلك . ثالثاً - حاز وأحرز طلقات مما تستعمل في الأسلحة دون أن تكون متعلقة بسلاح مرخص له في حياته وإحرازه ؛ والمتهمة الثانية : اشتركت بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهم الأول على قتل المجنى عليه بأن اتفقت معه على ارتكاب الجريمة وحرضته عليها فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت إلى محكمة الجنايات محاكمة المتهم الأول طبقاً للسنتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ب المرفق . ومحاكمة المتهم الثانية طبقاً للمواد ١/٤٠ - ٢ ، ٤١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١٣ من قانون العقوبات وبالمواد ١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ب المرفق من تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول وبالمواد ٤٠ ، ٤١ - ١/٢ - ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ١٧ من قانون العقوبات للمتهم الثانية : أولاً : بمحاكمة



المتهم الأول بالإعدام شنقا وبمعاينة المتهم الثانية بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت فيه أيضا المحكوم عليها الثانية وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية للفصل فيما من جديد . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بدائرة مجددة حضوريا بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . ثانيا - براءة المتهم الثانية مما نسب إليها . فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الفساد في الاستدلال . ذلك أن الحكم المطعون فيه عول بصفة أصلية في إدانة الطاعن على قدرة المجنى عليه على النطق عقب إصابته وقال إنه تكلم بالفعل وهو متمالك لقواه العقلية وأن ذلك هو ما أجمع عليه الأطباء وعلى رأسهم مدير مصلحة الطب الشرعى ، في حين أن الثابت من أقوالهم أمام المحكمة أن المخ يتأثر بالتزيف الداخلى وبالصدمة العصبية وأنه إذا بلغ التأثير الحد الذى يصاب فيه بالأنيميا فإن المصاب يفقد وعيه ويصبح غير قادر على النطق أو التعقل ، ولكن المحكمة أخطأت فهم تلك الحقائق وذهبت إلى إثبات نقيضها . ونقت وجود أية صلة بين المخ وبين التزيف الداخلى والصدمة العصبية وقطعت بأن الطبيب الشرعى قد قام بتشريح المخ في حين أنه لم يستطع أن يتذكر قيامه بتشريح المخ من عدمه . وطالما أن المخ كان متأثرا بالتزيف الداخلى والصدمة العصبية ولم يتف الطبيب الشرعى احتمال وجود أنيميا به أو حالة مرضية أفضت إلى فقد المجنى عليه القدرة على النطق أو التعقل فإن الحكم يكون مشوبا بعيب الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدموى فيما يحصله أن المجنى عليه كان في غضون سنة ١٩٥١ قد قتل سعد الأطروش قريب المتهم الأول ( الطاعن ) وحكم عليه بالسجن عشر سنوات ثم أفرج عنه في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٨ الأمر

الذى ولد هوامل الحقد فى نفس المتهم الأول ( الطاعن ) وحرك شهوة الانتقام الكامنة بين جوانحه فأعد سلاحه وأخذ يتحين الفرص حتى وافته عند ما رأى المجنى عليه يعمل فى محله المعد لصناعة الأقفاص جالسا على وسادة وأمامه " قرمة " يعاونه صبيه عاشور على السيد فذهب إليه فى الثامنة من مساء يوم الحادث مزودا ببندقية من ذوات الخرطوش معمرة بطلقين — واتخذ لنفسه وضعا خاصا بالطريق العام يمكنه من إحكام التصويب وأطلق على الابن عليه وفى مواجهته مقذوفا ناريا قاصدا قتله وإزهاق روحه فأصابه بالجانب الأيمن من الصدر فنهض المجنى عليه من مجلسه مستغيثا معلنًا عن إصابته واسم الجاني ثم خرج الصبي ومحمود جمعه صاحب المحل المجاور على الفور لاستطلاع الأمر فشاهد المتهم الأول ( الطاعن ) يقف مرتبكا أسفل عמוד الإضاءة القائم فى ملتقى الشارعين اللذين يطل عليهما محل المجنى عليه حاملا ببندقية وما أن رآهما حتى ألقى سلاحه على مقربة من مكان وقوفه وأطلق لساقه العنان فى امتداد شارع المساحة جنوبا فى حين اتخذ المجنى عليه امتداد شارع الحمام غربا سبيلا للنجاة وما أن سار ما يقرب من ثمانى وخمسين خطوة تقريبا حتى خارت قواه واقرش التراب ولما علم مأمور المركز بالحادث انتقل إليه ومعه معاون المباحث الذى عثر على البندقية فى مكانها فالتقطها بمنديله ووجد طلقة فى كل من ماسورتيهما كانت إحداها مطلقة حديثا . ثم علم أن المصاب قد حمل بواسطة بعض المواطنين إلى المستشفى فلتحقا به بسيارتهما ومعهما طبيب أول المستشفى الذى تصادف وجوده معهما . وسألاه عما حدث فأنضى إليهما بأن الطاعن هو الذى أطلق عليه المقذوف الذى أصابه ثم صحبه المأمور معه بسيارته إلى المستشفى بينما تخلف معاون البحث عن الجاني حتى تمكن من القبض عليه فى مخبز مصطفى زغلول الذى يقع فى نفس الشارع الذى سلكه أثناء هربه وما أن وصل المجنى عليه إلى المستشفى حتى قام طبيبه الأول بإسعافه لإتقاذ حياته وعاد المأمور سؤاله بحضور ذلك الطبيب فأكد اتهامه للطاعن وبعد أن تولت النيابة التحقيق استدعت أحد كلاب الشرطة فتعرف على الطاعن بعد أن شم البندقية ثم توفى المجنى عليه متأثرا بجراحه وبالإصابات الثابتة فى تقرير الصفة التشريحية . وقد استند الحكم فى إثبات صحة تلك الواقعة وإدانة الطاعن إلى أقوال عاشور السيد صبي المجنى عليه ومحمود جمعه وجابر نصر شقيق القاتل ومأمور المركز ومعاون المباحث واستعراف كلب الشرطة ومعايتى النيابة والمحكمة وتقرير الصفة التشريحية



والتقارير الطبية وما استمعت إليه المحكمة من أقوال من سئلوا من الأطباء على رأسهم مدير مصلحة الطب الشرعي بجلسة المحاكمة . ولما كان الحكم قد استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن إلى أن المجنى عليه قد تكلم بتعقل بعد إصابته وافضى باسم قاتله إلى الشهود الذين نقلوا عنه ومن بينهم مأمور المركز ومعاون المباحث وطبيب أول المستشفى . وكان قد غنى بتحقيق ما أثاره الدفاع حول قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته وذلك عن طريق المختص فنيا وهم الأطباء الذين سئلوا في جلسة المحاكمة وانهى إلى اطراح هذا الدفاع في قوله "إنه تبين من كتاب الدكتور ميزوستريس سعد وشهادته بتحقيقات النيابة والجلسة أنه وافق المصاب بسيارة المركز تلبية لنداء رجال الشرطة حتى المستشفى لإسعافه وتحقيق من قدرته على الكلام وأنه تكلم أمامه بالفعل وذكر اسم الجاني للمأمور أكثر من مرة ... وأنه كان من نتيجة الاسعافات ووسائل العلاج التي اتخذها مع المجنى عليه تنشيطه وتمكينه من الكلام لمدة طويلة استمرت بعد مغادرة المأمور المستشفى . وخلص الحكم بعد إيراده لأقوال الشهود والأطباء إلى القول " بأنه وقد انتهت المحاكمة من إزالة الشوائب التي قد يظن لأول وهلة أنها قد تمس من قريب أو بعيد أدلة الاتهام فإن أخطار ما تعنيه بعد ذلك التدليل على قدرة المجنى عليه على التكلم ولا يسعها وهي في هذا السبيل إلا أن تعلن وهي مطمئنة واثقة مما استقرت عليه من أنه كان يقدر على الكلام وأنه تكلم بالفعل وهو متمالك لقواه العقلية أشد التمالك وآية ذلك ما أجمع عليه الأطباء وعلى رأسهم مدير مصلحة الطب الشرعي وأكده جميعا من أنه كان في مقدوره الكلام بتعقل رغم جسامه إصاباته وحدث الصدمة العصبية والتزيف وأن ذلك قد يحدث منذ اللحظة التي أصيب فيها وحتى دخوله في حالة نزع تنهى بالوفاة التي حدثت في الساعة الثانية عشرة والربع من صباح اليوم التالي أو بعد فترة من إصابته إذا ما صاحب هذه الإصابة إغماء وغيوبة بسبب الصدمة العصبية الأولى التي سرعان ما تزول نتيجة تجلط الدم ووقف التزيف أو اتخاذ الإجراءات العلاجية التي تنشط حتما ويمتد ذلك النشاط إلى المخ ولفترة قد تصل إلى الأربع ساعات أو أكثر أو أقل والذي تستظهره المحكمة من مجموع التحقيقات ومن أقوال الشهود



وثبوت قدرة المصاب على السير وحده حوالى ٥٨ خطوة أنه لم تلم به الغيبوبة عقب إصابته وأنه ظل متمالكا لقواه العقلية منذ تلك الإصابة وحتى وصوله المستشفى وإسعافه بعد تمام ذلك الإسعاف بفترة لم توصل التحقيقات إلى تحديدها ولكن يمكن القول أنها امتدت حتى الساعة ١٠ مساء على الأقل استنادا إلى أقوال طبيب المستشفى وإخطاره الذى بعث به إلى الشرطة عن حالته . لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما تقدم قد أقام اقتناعه على قدرة المجنى عليه على التكلم بتفعل عقب إصابته على عناصر سائغة . ولما ما أخذ صحيح من الأوراق على ما يبين من أقوال الشهود ورجلى الشرطة والأطباء الذين سئلوا في التحقيقات وبجلسة المحاكمة وكانت المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . لما كان ذلك ، فإنه لا تجوز مصادرتها في اعتقادها أو المجادلة فيه أمام محكمة النقض ويكون هذا الوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو التناقض في التسبيب فقد اعتمد الحكم في إدانة الطاعن على أنه كان في استطاعته رؤية المجنى عليه من المكان الذى كان يقف فيه وأن هذه الرؤية قد ثبتت من أقوال الشهود والمعاينة وتقرير الصفة التشريحية والمحكمة في ذلك قد استندت إلى أدلة متعارضة وذلك فيما يتعلق بالمسافة التى كانت بين المجنى عليه والطاعن ومستواه واتجاهه بالنسبة له . وقد حاولت المحكمة إزالة هذا التعارض ولم تقف عند تحديد مسافة الاطلاق . بل تجاوزت ذلك إلى تحديد مسار المقذوف النارى وقالت إن المجنى عليه كان في مستوى مرتفع عن أرض الطريق العام بما يعادل ارتفاع الإفريز وعتبة الباب وضخامة الوسادة التى كان يجلس القتل عليها وأن ذلك يجعل المستوى أفقيا واستنتجت أن الجانى كان يضع السلاح في منتصف الصدر عند التصويب مع الانحناء بعض الشيء لإحكام الرماية مما من شأنه الانخفاض بمستوى السلاح ويجعل هذا المستوى أفقيا وبالحدود التى رسمها الطبيب المشرح الذى قال إن المستوى كان أفقيا تقريبا بما يبرر الفرق بين قامة المتهم وأعلى صدر المجنى عليه في حين أن الثابت من المعاينة أنه ليس فيها شيء من الإفريز أو عتبة الباب أو ما يفيد قيام المحكمة بتياس ارتفاع قامة الطاعن . كما أن المعاينة وتقرير الصفة التشريحية يقطعان بعدم صحة ما ناله شاهد الإنبات من أن الطاعن كان واقفا بجوار عمود

لإضاءة وقت التصوير بل إن قولها يدل على أنه كان مختبئاً وراء الزاوية القريبة للحل لسيد الشطلاوى . وقد كان من مؤدى هذا التصوير الأخير أن يرى المجنى عليه الطاعن وهو فى موقفه قبل إطلاق العيار عليه وأن يستغيب بينما هو لم يستغث قبل إصابته مما يؤكد عدم مشاهدته الطاعن وقت الاعتداء عليه وقد جرح الدفاع عن الطاعن أقوال صبي المجنى عليه لأنه حدث كما يبين من المستخرج الرسمى المقدم للحكمة ولكن الحكم قال عنه إنه غلام يكاد يكون كامل الرجولة وأن هذا المستخرج هو لأخيه السيد الذى توفى من قبل مع أنه لو صح ذلك لكان هذا الصبي أصغر من أخيه المتوفى ولم تكن منه وقت الحادث تجاوز العاشرة وشهرين على عكس ما ذهب إليه الحكم من أنه أكبر من أخيه المتوفى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لهذا التناقض الظاهرى بين أقوال الشهود والمعاينة وتقرير الصفة التشريحية وإزاله فى قوله " إنه لا شك البتة فى موضع مجلس المجنى عليه بمحله وأنه كان يتجه بوجهه جنوباً مع ميل بسيط إلى الجهة الغربية لاستناداً إلى موضع الوسادة وآثار الدماء التى وجدت عليها وعلى الأرض وعلى مكان تثبيت القرمة التى كان يعمل عليها والمصباح الذى كان يتخذ منه سراجاً منيراً له . كما لا شك إطلاقاً فى تحديد مكان الجانى وقت الإطلاق على مقربة من العامود وإلى الجهة الغربية منه إستناداً إلى إرشاد عاشور الدبل ومفهوم الأقوال الأولى لمحمود المغربى والمكان الذى وجد فيه السلاح وما دام أن المسكانين قد تحددوا على الصورة السابقة فإنه كان فى مقدور المجنى عليه كما ثبت من المعاينة — حتماً رؤية الجانى الذى وضع نفسه فى موضع الإشعاع الكهربائى وبؤرة تجمع القوى الكهربائية للصباح بما يسهل له رؤيته والتحقق من شخصيته . وحيث إنه مما يؤكد ما تقدم من تحديد الأوضاع وإمكان الرؤية أن المتهم الأول إنما اختار موقفه كرهاً وبحكم الضرورة ولزوم أحكام التصوير والوصول إلى الهدف وأنه لم يتخذ ذلك الموضع عن اختيار . ذلك أن المجنى عليه كان يجلس إلى الداخل ويخفى جسمه كما هو واضح من المعاينة ورسمها التخطيطى ، الجزء البحرى من الحائط الغربى المثبت فى نهايتها من جهة الباب — المصباح — وكان يفصل بين ظهره والحائط البحرى بخوة قدرها حوالى نصف متر الأمر الذى يجعل جسمه بحكم الضرورة



والاستفادة من المصباح والعمل على القرمة بعيدا عن متناول يد من يقف بعيدا عن العامود لعجزه عن إحكام التصويب والاتجاه بالمقذوف إلى مقتل من الفريسة ومن ثم فلا يقبل من الدفاع القول بأن في مقدور الجاني أن يقف بزاوية محل السيد الشطلاوى حتى لا يراه أحد بصعوبة التصويب وإحكام الرماية وإصابة الهدف المقصود من مقارفة الفعل مهما كانت النتائج . وحيث إن مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ من زاوية محل السيد الشطلاوى مكانا وأنه اتخذ من مكان قريب من العامود وسيلة لدقة التصويب وإحكام الرماية ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من أن الجاني كان في مواجهة المجنى عليه تقريبا وما تحقق بصفة مؤكدة من المعاينة من أنه يكون كذلك لو أنه وقف بالمكان الذى حدده الشهود فى حين أنه لا يتأتى ما تقدم لو أن الجاني كان فى الوضع الذى نادى به الدفاع لأنه فضلا عن صعوبة التصويب واستحالة الإصابة تقريبا فإن الجاني لا يمكن أن يكون كما هو واضح من الرسم التخطيطى فى المواجهة بل إلى اليمين من المجنى عليه . وحيث إن المسافة بين الجاني والمجنى عليه فقد حددها الطبيب الشرعى بأنها نحو خمسة أمتار من فوهة السلاح الذى يبلغ طوله المتر أو يزيد فضلا عما يستلزمه إحكام التصويب من انحناء يسير بالجسم وبذلك تكون المسافة على حد تصويره نحو ستة أمتار ونصف وهو تقرير قد يصل إلى نحو الثمانية أمتار كما ثبت بالمعاينة خاصة إذا لاحظنا أن دائرة الانتشار التى حدد الطبيب الشرعى قطرها بحوالى ٢٠ سم قاصرة على جروح أعلى يمين الصدر دون جروح مقدم العضد الأيمن ومقدم وحشية ظاهر الساعد الأيمن وأنه من الجائز أن يكون المتهم قد اقترب بعض الشيء من المجنى عليه لحظة إطلاق المقذوف ثم تأخر هذا البعض لاتخاذ الوضع اللازم لإطلاق عياره الثانى ولم يفلح لمبادرة المجنى عليه بالهرب والشاهدين بالخروج مما أدى إلى ارتبائه وتفضيله إلقاء السلاح والهرب من مسرح الجريمة ولا شك أن تلك المسافة قصيرة ويمكن للأشخاص التمييز بدقة فى حدودها . . . وحيث إنه عن المستوى وكونه كما قرر الطبيب الشرعى أفقيا تقريبا فإن النابت من المعاينة والرسم التخطيطى الموضح والمكمل لما أن المجنى عليه كان فى مستوى مرتفع عن أرض الطريق العام بما يعادل ارتفاع الإفريز وعتبة الباب وضخامة الوصادة البالغة حوالى ٧ سم أى ما يعادل حوالى ٤٠ سنتيمترا فضلا عن جلسته وإصابته بصفة أصيلة بأعلى



الجانب الأيمن من الصدر وكل ذلك يجعل المستوى أفقيا تقريبا خاصة إذا لاحظنا أن الجاني إنما يضع السلاح ضد التصويب في منتصف الصدر مع الانحناء بعض الشيء لإحكام الرماية الأمر الذي من شأنه بالضرورة الانخفاض بمستوى السلاح عن مستوى قامته ويجعل المستوى يكاد يكون أفقيا بالحدود التي رسمها الطبيب المشرح الذي لم يقل إن المستوى كان أفقيا على طول الخط ولكنه كان أفقيا تقريبا بما يبرر الفرق اليسير بين قامته المتهم وأعلى صدر المجنى عليه على الوجه السابق وصفه تفصيلا . دون الحكم كل ما سبق في بيان الواقعة ثم أورد على ثبوتها على هذه الصورة أدلة مستمدة من التحقيقات وما رواه بعض الشهود وماتين من معاينة المحكمة والرسم التخطيطي المرفق بها وتقرير للصفة التشريحية والقرائن التي ساقها مما يقطع بصحة تصوير الواقعة على الوجه الذي ارتسم في وجدان المحكمة وكان ما خلصت إليه المحكمة عن موقف الطاعن والمجنى عليه وقت التصويب ومستواه تتفق مع المنطق والمعقول وقد استدلت في كيفية وقوع الحادثة بما صح عندها من وجوه الاستدلال التي تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن الشاهد حاشور الدبل صبي مميز ومن ثم يجوز الاستدلال بشهادته وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من الطاعن أو عدم تعويله عليها . كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها . لما كان ذلك ، فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك على المحكمة أخذها بتلك الأقوال أو التشكيك في حقيقة سن هذا الشاهد وكونه أصغر من أخيه المتوفى ما دامت اقتنعت بأقواله واطمأنت إلى صحتها .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسيب ذلك أن الحكم قد استند في التدليل على ثبوت التهمة قبل الطاعن على محاضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة واستعراف كلب الشرطة رغم تناقضها وما وجهه الدفاع إليها من مأخذ . ذلك أن محضر الضبط الذي حرره مأمور المركز فتح وقفل في وقت واحد مع أن الإجراءات المثبتة فيه كانت تستغرق ساعة على الأقل وهو لم يتضمن ما قيل بعد ذلك من أن المأمور ومعاون المباحث لحقا بالمجنى عليه وهو في طريقه إلى المستشفى على نحو ما ذكره معاون في محضره ولو كان صحيحا ما أثبتته المأمور في محضره من سؤاله المجنى عليه قبيل نقله إلى المستشفى فأخبره باسم الطاعن . لما كان ثمة داع لأن يعيد سؤاله مرة أخرى في المستشفى على النحو الذي شهد به الطبيب الأول . أما محضر تحقيق النيابة فيعييه مضي مدة طويلة بين وقوع الحادث وانتقال السيد وكيل النيابة المحقق فضلا عما أثبتته أثر عودته من المستشفى في الساعة ١١ر٥ مساء من أن إحدى الممرضات أخبرته أن المجنى عليه توفي في حين أن الوفاة لم تحدث إلا في الساعة ١٢ر١٥ صباح اليوم التالي . هذا إلى أن محاضر الضبط لم يؤخذ بها بالنسبة للتهمة الثانية التي كان مسندا إليها اشتراكها مع الطاعن في القتل ومع ذلك فقد أخذ بها كدليل ضد الطاعن . كما استند الحكم إلى استعراف كلب الشرطة على الطاعن بعد شم البندقية التي ضبطت في محل الحادث مع أن معاون المباحث ووكيل النيابة كانا قد تداولوا تلك البندقية بأيديهم . كذلك فقد استند الحكم إلى أقوال جابر عبد الحميد نصر مع أنه ما كان يصح الأخذ بها لأنه لم يسأل إلا بعد ثلاثة أيام من الحادث واستدعته النيابة من تلقاء نفسها . كما أن الحكم قد شابه القصور في بيان الباعث على القتل وقالت المحكمة إنه كان بدافع النار وهو ما لا أصل له في الأوراق . وقد استخلصت المحكمة أن الطاعن قصد من جريمته أن يخلف شقيقه مرجان السحت فيما كان يزاوله من نشاط إجرامي الأمر الذي كان يتعين مؤاخذه به بالشدّة في حين أن المحكمة تناقضت مع نفسها وعاملته بالرفقة على مقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين وقد جعل من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية بيئة أو قرية يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل



معين — ومتى اطمأن إلى ثبوت الواقعة في حق متهم من دليل بعينه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . والمجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض — لا تقبل لتعلقه بواقعة الدهوى وإذن فلا تريب على المحكمة إذا اعتمدت في قضائها بإدانة الطاعن على تلك المحاضر وقرينة استعراف كلب الشرطة وشهادة ذلك الشاهد مادامت قد اطمأنت إليها واقتنعت بصحتها . ولما كان لا يعيب الحكم أن يكون قد استورد فأمسب في تناول الظروف التي سبقت الحادث وتصرفات الطاعن وما نسبته إلى أخيه وما قاله من ترسم خطاه الإجرامية . ذلك لأن هذه الأمور في جملتها تتصل بالباحث على الجريمة والدافع له على ارتكابها وهما ليستا من عناصرها القانونية . كذلك لا يجدي الطاعن ما أورده تفريعا على ذلك من تناقض الحكم فيما أورده عن الباعث على الجريمة ثم معاملته بالرافة لأن تقدير العقوبة حسب ظروف كل دعوى وملايساتها إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيها مادام ذلك متفقا مع القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه كان ظاهرا للمحكمة سواء من الأسئلة الموجهة من الدفاع أو من مرافقته أن إغفال الطبيب الشرعي تشريح بعض أجزاء الجسم وعلى الأخص المخ وجدران القلب يجعل من المستحيل علميا القطع بسبب الوفاة لاحتمال أن يكون ناتجا عن سبب معاصر أو مرض كامن في الأجزاء التي لم تشرح ، ومن ثم فإنه من الخطأ اعتبار الطاعن بفرض إدانته مسئولاً عن القتل العمد وينبغي حصر التهمة عند جنحة إحداث الجرح وذلك لانقطاع رابطة السببية بين الجرح والوفاة . وقد أخلت المحكمة بحق الدفاع برفضها توجيه بعض الأسئلة للدكتور صلاح حفي لاستجلاء بعض الحقائق العلمية والجوهرية في هذا الشأن .

وحيث إن الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في هذا الوجه من تشريح اللجنة وسبب الوفاة في قوله : ”إنه في خصوص ما أثاره الدفاع من تشريح اللجنة وخاصة المخ فإنه لم يثبت للمحكمة أن تشريح المخ لم يتم بل قد ثبت لديها أن المفروض أنه قد تم فعلا رغم عدم الإفصاح عن ذلك كما جرت العادة . ما دام



أن الجزء المشرح لا يتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالوفاة ومسبباتها والذي لا شك فيه أنه لا صلة للخ في الدعوى الحالية بوفاة المحنى عليه الناشئة عن مقذوف العيار النارى ومن ثم فلا محل للخوض في ذلك وفيما قاله عن الوفاة المفاجئة والحساسية وأسبابها لا تقطع الصلة بين تلك المسببات والوفاة. ثم أورد الحكم ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من إصابات المحنى عليه واحتنقه في قوله: "إن المحنى عليه أصيب بجروح نارية متعددة دائرية الشكل ومنسحجة الحوافي قطر كل منها حوالى ٣ مليمتر منتشرة في مساحة قطرها حوالى ٢٠ سم من أعلى يمين الصدر حتى مقابل الحد السفلى للأضلاع اليمنى وبجروح نارية مائلة منتشرة بمقدم العضد الأيمن بمقدم ووحشية ظاهر الساعد الأيمن مما أدى إلى نشوء انسكابات دموية شديدة بأنسجة يمين مقدم جدار الصدر والعضد والساعد الأيمن مقابل تلك الجروح النارية السابقة وصفها ... ونفاذ بعض المقذوفات لداخل التجويف الصدري الأمر الذى كان من شأنه حدوث تزييف غزير بالتجويف البللورى الأيمن مع تهتك شديد شامل لنسيج الرئة اليمنى هذا فضلا من وجود تزييف داخل القمامورى ونفاذ بعض المقذوفات بمضلات أبلهة اليمنى للقلب واحتواء التجويف الديتونى بدوره على تزييف غزير مصحوب بتهتك شامل لنسيج الكبد ونفاذ بعض المقذوفات في مقدم جدار المعدة وبأجزاء من الجدار للقولون المستعرض. وأن وفاة المحنى عليه ناشئة بسبب مقذوف العيار الذى أصابه وما أحدث من إصابات وتهتكات بالقلب والرئة اليمنى والكبد وما صاحب ذلك من تزييف داخلى وصدمة عصبية وأن الفروة خالية من الانسكابات وعظام القبة وجميع مفردات وأنسجة العنق بحالة سليمة طبيعية وكذلك للعظم اللامى والغضاريف الخنجرية وعظام الحوض والأطراف". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم عما أثاره الطاعن من إغفال إثبات تشرح بعض أجزاء الجسم في تقرير الصفة التشريحية وأنه لا يثبت به إلا ما له علاقة بالإصابة والوفاة. له ماخذ صحيح من أقوال الأطباء الذين مثلوا أمام المحكمة وكان الحكم قد غنى

باستظهار سبب الوفاة وعلاقة السببية بينها وبين الإصابة فإن ما ينعاه الطاعن من خطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . أما ما ينعاه الطاعن من إخلال بحق الدفاع فإنه من المقرر أن التحقيق الذي تلتزم المحكمة بإجرائه هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومتجا فيها ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لا تتصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون متجا منها فإنه لا تريب على المحكمة إن امتنعت من توجيهها ومن ثم يكون هذا النعي لا محل له .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

بإمارة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت المركي ، وأحمد مواني ، وعبد الوهاب خليل .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣٣ القضائية

دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ” . ” ما يوفره ” .

ليس للحكمة أن تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحتة . رفضها طلب المأمم تحقيق هذه  
المسألة عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع . مثال جدد تعيين فصيلة الحيوان المنوى .

متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة  
الحيوانات المنوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادته أم لا . وكانت  
الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الحديث تفيد إمكانية تعيين فصيلة الحيوان  
المنوى . فقد كان متعيينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق  
المختص فنيا ( وهو الطبيب الشرعى ) أما وهى لم تفعل — اكتفاء بما قالته  
من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل — فإنها  
بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحتة . ومن ثم يكون  
حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/٦/٤ بدائرة مركز أجا  
محافظة الدقهلية : ” هنك عرض سوسن عطية محمد البيل بالقوة حالة كونها  
لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها بأن حملها كرها وأدخلها إحدى مجرات منزله  
ونزع عنها مبرواها وأخذ يحك قضيبه بجسمها من الخلف حتى أمنى على



ملايسها " . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٦٨ - ٢ عقوبات . فأجابها إلى طلبها . وادعى عطية البيل بصفته وليا طبيعيا على ابنته المحجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المتصورة دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، إلا أن المحكمة ردت على الدفع بأنه في غير محله . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٢ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والزمته أن يدفع للدعى بالحق المدنى بصفته وليا طبيعيا على ابنته المحجنى عليها مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جفيرات مقابل أتعاب المحاماة . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بمحمة في الدفاع كما جاء مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال . ذلك أنه طلب من محكمة الموضوع استكمال التحليل لتحديد فصيلة المصل الذى وجدت به الحيوانات المنوية لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم أم لا . إلا أن المحكمة رفضت إجابته إلى طلبه وردت على ذلك ردا قاصرا مما لا يصلح ردا .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في مدوناته " أن الدفاع طلب تحليل فصيلة الحيوانات المنوية لبيان ما إذا كانت من فصيلة دم المتهم . وأضاف أن والد المحجنى عليها بصفته ممرضا يمكنه أن يحصل على سائل منوى ويلوث به سروال ابنته . وحين عرض الحكم للرد على هذا الدفاع قال "وأما طلب تحليل الحيوانات المنوية فلا ترى المحكمة محلا لإجابته كذلك لفوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معها بحث الفصائل ولأنه من غير المقبول أن يقوم والد المحجنى عليها بتلويث سروالها لتفريق الاتهام ضد المتهم بهذه الصورة المشينة والفضارة بسمعة ابنته لمجرد الخلاف بينهما على المسكن . وما دامت المحكمة قد اطمأنت واقتنعت بما ورد بنتيجة التحليل من تلوث سروال المحجنى عليها بالحيوانات

المنوية وبأن ذلك حدث نتيجة إمتاء المتهم عليها حسبما جاء بأقوالها التي تطمئن إليها فلا محل بعد ذلك للبحث عما طلبه الدفاع من الفصائل . لما كان ذلك ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية المجنى عليها وقال إنها رواية موعز بها من والديها اللذين لفقها بقصد الكيد له والإيقاع به بسبب النزاع على المسكن . كما تمسك الطاعن بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادته أم لا . وكانت الحقائق العلمية المحل بها في الطب الشرعي الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوي . كما أشارت بعض هذه المراجع العلمية إلى بيان طريقة إجراء بحث الفصائل المنوية والخطوات التي تتبع فيها ( يراجع كتاب الطب الشرعي والبوليس الفني الجنائي للدكاترة يحيى شريف ومحمد عبد العزيز سيف النصر ومحمد مدلى مشالى الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ ص ٧٣٥ ) . لما كان ما تقدم ، فقد كان متعينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى من طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . أما وهي لم تفعل — اكتفاء بما قاله من أن قوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل — فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل التحير الفنى فى مسألة فنية بحثه . ومن ثم يكون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور المادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٥٣)

### الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٣٣ القضائية :

تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . «أمور الضبط القضائي» .

صدور إذن النيابة بتفتيش متهم . «أمور الضبط القضائي» المتدب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجده .  
ليس للهم الاحتجاج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان غير المحدد بأمر التفتيش . طالما كان  
ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات الضبط والتفتيش .

حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه . لرجال الشرطة مراقبة تنفيذ  
القوانين واللوائح في الطرق العامة .

من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لأمور الضبط  
القضائي المتدب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ولا يحق للهم أن يحتج بأنه  
كان وقت إجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان  
ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات الضبط والتفتيش ، لأن  
حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه والمكان الذي  
ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين  
واللوائح .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۲۳ مايو سنة ۱۹۶۱ بدائرة مركز أسوان: أحرز جوهرًا مخدراً "ماكستون" وذلك بقصد الاتجار به في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ۱ و ۲ و ۱/۷ و ۱/۲۴ - ۲ و ۳۶ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون رقم ۲۰۹ لسنة ۱۹۶۰ بند ۵۱ جدول ۱ الملحق. فقررت الغرفة ذلك. ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسوان دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش. ثم قضت المحكمة المذكورة حضوراً بتاريخ ۲۶ ديسمبر سنة ۱۹۶۱ عملاً بالمواد ۱ و ۲ و ۷ و ۱/۲۴ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۵۱ من الجدول رقم ۱ المرافق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر. وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه في غير محله. فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الظن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار مواد مخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد انطوى على خطأ في القانون، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الضبط والتفتيش لإجرائهما في غير الحدود التي صدر بها الإذن من النيابة فقد صدر الإذن بتفتيشه أثناء تواجده بيندر أسوان بينما تم الضبط والتفتيش بنجع العمران مركز أسوان ورفض الحكم المطعون فيه ذلك الدفع غير مستند فيما ذهب إليه إلى سند من القانون.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، وردا الحكم على الدفع ببطلان الضبط والتفتيش بقوله "وهذا الدفع مردود بأن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن في مكان دون آخر،

وكل ما يتغيه الشارع في هذا الصدد أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذي قام بتنفيذه مختصا بحسب المكان ، وإذا كان اختصاص رئيس مكتب مخدرات أسوان شاملا دائرة بندر أسوان والطريق الموصل إليه ، فإن إجراء التفتيش الذي ندب إليه لا يتحدد بغير دائرة اختصاصه فهذا وحده ما يفرضه القانون ولا تصح الشكوى من قيامه بالتفتيش في الطريق الموصل لبندر أسوان بفرض حصوله . ما دام ليس من ورائه ما يمس الضمان الذي أراده الشارع لحرية الأفراد والقول بغير ذلك إلزام بما لا يلزم ، وما ورد في إذن التفتيش لا يعد قيدا ولا يترتب عليه ما لا يرتبه القانون . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت أن الطاعن ضبط وتم تفتيشه في الطريق الموصل إلى بندر أسوان ويقع في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي الذي ندب لإجرائه ، ولما كان من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المتدب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجدته ولا يكون للتهم أن يحتاج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات الضبط والتفتيش لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن في موضوعه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، محمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد النعم حمزوى .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . " تسبيب . بيانات التسبيب " . بطلان .

وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية  
الجرائم والعقاب . أثر إغفاله : صدور الحكم مشوباً بالبطلان . المادة ٣١٠ من قانون  
الإجراءات الجنائية . مثال .

تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم  
إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية  
الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى والمؤيد لأسبابه  
بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه  
العقاب على الطاعن، وكان لا يعصم الحكم المطعون فيه من هذا الخطأ أن يكون  
الحكم الابتدائى قد أشار إلى مواد الاتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة  
ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصر على الإشارة إلى تطبيق المادة ٣٢  
من قانون العقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب والتى تتعلق بتحديد  
العقوبة فى حالة تعدد الجرائم - كما لا يصحح هذا العيب ما ورد بدىباجة الحكم  
الاستثنائى من الإشارة إلى رقم القانون الذى تطلب النيابة العامة تطبيقه ،  
وإثباته فى منطوقه الاطلاع على مواده طالما أنه لم يبين مواد القانون التى  
طبقها على واقعة الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان  
مما يتعين معه نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم ثان المنصورة: أولا: هدم البناء المدين بالمحضر بغير ترخيص من السلطة المختصة وثانيا: هدم البناء موضوع التهمة الأولى قبل الحصول على موافقة لجنة أعمال البناء والهدم. وطلبت معاقبته بالمواد ٣٤١ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ٧٦٥٦١ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦. ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائتين وثلاثة وبعين جنيتها وواحد وخمسين قرشا وإلزامه بسداد رسوم الترخيص وحرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وإلزامه بأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا إذ أغفل الإشارة إلى نصوص القانون التي دان الطاعن بها.

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية الجرائم والعقاب ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن - وكان لا يعصم الحكم المطعون فيه من هذا الخطأ أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة

ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصر على الإشارة إلى تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات التي لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب والتي تتعلق بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم — كما لا يصحح هذا العيب ماورد بديباجة الحكم الاستثنائي من الإشارة إلى رقم القانون الذي تطلب النيابة العامة تطبيقه وإثباته في منظوقه الاطلاع على مواده طالما أنه لم يبين مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٣٣ القضائية

عقوبة . ”عقوبة أصلية . عقوبة تكميلية“ . ”تعدد العقوبات . الارتباط .  
غير القابل للتجزئة“ . مباني .

العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم — في حالة الارتباط — تجب العقوبة الأصلية المقررة  
للجرائم المرتبطة بها . هذا الجنب لا يمتد أثره إلى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم .  
مثال .

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل  
التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها ، إلا أن هذا الجنب  
لا يمتد أثره إلى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم . ولما كانت عقوبة  
صداد الرسوم المستحقة عن الترخيص المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون  
رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني من العقوبات التكميلية — وهي عقوبة  
نوعية — مراعى فيها طبيعة الجريمة . فإنه يجب الحكم بها — في حالة الارتباط —  
مع عقوبة الجريمة الأشد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٥/٩/١٩٥٩ بدائرة  
قسم ثان المنصورة : الأول — أولاً : أنشأ تقسيم قطعة الأرض الميينة بالمحضر  
قبل الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم —  
وثانياً — باع قطعة الأرض موضوع التهمة الأولى قبل صدور مرسوم بتقسيمها



من السلطة القائمة على أعمال التنظيم — الثانى : — أولا — أقام بناء على الأرض موضوع التهمتين الأوليين قبل صدور مرسوم بتقسيمها من السلطة القائمة على أعمال التنظيم — ثانيا : أنشأ البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على موافقة بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ والمادتين ١ و ٣٠ من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة بندر المنصورة قضت غيابيا بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم الأول مائة قرش عن التهمتين الأولى والثانية — وتفريم المتهم الثانى مائة قرش عن التهمتين والهدم . فعارض المتهمان وقضى فى معارضتهما بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين والنيابة العامة . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع : أولا — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وبتفريمه ١٠٠ قرش عن كل تهمة . ثانيا — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى فيما قضى به من عقوبة الهدم وببأيديه فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه دان المطعون ضده بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص دون أن يقضى بالزامه بسداد رسوم الترخيص إعمالا لحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور مرسوم بتقسيمها من السلطة المختصة وإقامة هذا البناء قبل الحصول على رخصة من السلطة القائمة بأعمال التنظيم قال ” وحيث إن التهمة الثانية المنسوبة إليه وهى إقامة للبناء قبل الحصول على رخصة من السلطة القائمة بأعمال التنظيم فهى جريمة مرتبطة بالأولى ولا تقبل التجزئة إذ أن الجريمتين ارتكبتا لغرض واحد وهو إقامة للبناء ومن ثم وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة

لأشدّهما عملاً بنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات "ثم قضى الحكم بتفريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمتين . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني تنص على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش ويجب الحكم فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص "

ولما كانت عقوبة سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص هي عقوبة تكميلية واجب الحكم بها ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشدّ الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها إلا أن هذا الجلب لا يمتد أثره إلى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم . ولما كانت عقوبة سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب الحكم بها — في حالة الارتباط — مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم إذ أخفل القضاء بإلزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص لعملاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه — يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه قسماً جزئياً وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص وذلك بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٥٦ )

### الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٣ القضائية

عقوبة . "وقف تنفيذها" . مباني . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" .  
"مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه" . "سلطة محكمة النقض" .

العقوبات الجائز وقف تنفيذها إعمالاً للمادة ٥٥ عقوبات : هي العقوبات الجنائية بالمعنى  
الحقيقي . دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة . الإلزام بدفع رسوم البلدية ورسوم  
الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة . عدم اعتبارها عقوبات جنائية بالمعنى المتقدم . قضاء الحكم  
المطعون فيه بوقف تنفيذها . مخالف للقانون . وجوب نقضه قضا جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به  
من وقف تنفيذها .

المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة  
عن الحكم في جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية  
بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان  
فيها معنى العقوبة ، ولما كان الإلزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص  
وتصحيح الأعمال المخالفة - إعمالاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم  
هدم المباني - لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم ، إذ المقصود منها هو التوبيخ  
والرد وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ  
قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد  
أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه قضا جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به  
من وقف تنفيذها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم أول المنصورة : أولا - هدمت البناء الموضح بالمحضر قبل الحصول على موافقة لجنة توعية أعمال البناء والهدم . وثانيا - هدمت وأقامت البناء الموضح بالمحضر قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال الهدم . ثالثا - أقامت البناء الموضح بالمحضر ولم ترد الارتداد المقرر قانونا . رابعا - لم تراعى الاشتراطات المقررة قانونا في الأبنية المخصصة لآلارة وتهوية مرافق البناء . وطلبت عقابها بالمواد ١ و٢ و٣ و٦ و١٦ و٢١ و٢٩ و٣٠ و٣٣ و٣٤ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقرار وزير الشؤون رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٥٥ والمواد ١ و٥ و٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة بئدر المنصورة قضت غيابيا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام : أولا - بتغريم المتهم ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم مع حرمانها من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات والزامها بأداء ما يعادل العوايد والرسوم المربوطة على المبنى من المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما عن التهمة الأولى . ثانيا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش [ والزامها بأن تدفع لمجلس بلدى المنصورة رسوم الهدم . ثالثا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والزامها بأن تدفع لمجلس بلدى المنصورة رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة عن التهمتين الثالثة والرابعة . فعارضت ، وقضى فى معارضتها بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه فاستأنفت المتهمه هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بالمدة ثلاث سنوات . فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن حكم محكمة ثاني درجة المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي أعمل في حق المتهم (المطعون ضدها) في خصوص التهمة الأولى حكم القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ على الرغم من صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي جاء أحكامه أصحح للمتهم مما كان يتعين تطبيقه وفقا لنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات كما قضت المحكمة بإيقاف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات الجنائية المقررة بها مع أن إيقاف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات الجنائية بمعناها الحقيقي أما الجزاءات الأخرى فهي وإن كان فيها معنى العقوبة إلا أنها ليست عقوبات بحتة ومن ثم لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها . ولما كانت التهمة الأولى المسندة إلى المتهم وهي أنها هدمت بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توصية البناء قد وقعت في ظل أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية في ١٨/١١/١٩٦١ ومعل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره قبل أن يصدر الحكم المطعون فيه ، وقد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ وأتى في مادته السابعة على عقوبات أخف من تلك التي كان يفرضها القانون الملغى حيث ألغى عقوبة الحرمان من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات والالزام بأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وجعل عقوبة الحبس لا تزيد على ستة بعد أن كانت مقيدة بحد أدنى هو ثلاثة أشهر . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٥ من قانون العقوبات تنص على " أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا قانون أصحح للاتهم فهو الذي يتبع دون غيره " وكان القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أصحح للمتهم فإنه يكون واجب التطبيق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي أعمل حكم القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى في الجريمة المسندة إليه قد إخطأ في القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به

من حرمان الماطمون ضدها من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وإلزامها بإداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما . ولما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، ولما كان الإلزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة المحكوم بها في التهمتين الثالثة والرابعة المسندتين إلى الماطمون ضدها لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم إذ المقصود منها هو التعويض والرد وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم الماطمون فيه إذا قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا كذلك وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذها .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد منور عظم قاتب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

(١٥٧)

### الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٣ القضائية

مسئولية . مسئولية تقصيرية . " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة " .  
حكم . " تمييزه . تمييزه معيب " . دعوى مدنية . تعويض .

(١) المادة ١٧٣ مدني . مجال تطبيقها : أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة —  
لم يتجاوز من الولاية على النفس . إن ثبت عدم بلوغه تلك السن كان المتبوع مسئولاً  
عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال . يبلغ التابع  
من الرشد يزول واجب الرقابة عليه وتنفي تبعاً لذلك مسئولية المتبوع . مثال .

(ب) المادة ١٧٤ مدني . مجال تطبيقها : أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على  
التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

١ — مجال تطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يكون التابع في حاجة  
إلى رقابة — لم يتجاوز من الولاية على النفس . فإن ثبت أنه لم يبلغ تلك السن  
كان المتبوع مسئولاً عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا  
الإهمال ، أما إذا كان قد بلغ من الرشد فإن واجب الرقابة عليه يزول وتنفي  
تبعاً لذلك مسئولية المتبوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث  
في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعنة ( المتبوعة ) بأن لم يستظهر  
من المتهم ( التابع ) وقت الحادث وهو بيان جوهري يحول تخلفه دون مراقبة  
محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب  
إلغائه .

٢ - محل تطبيق المادة ١٧٤ من القانون المدني أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة سمير كامل صالح بأنه في يوم ١٩٥٩/٤/٢٢ . دائرة قسم الوابلي : " سب من غير قصد ولا تعمد في جرح أحمد محمد أنيس وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قام بإطلاق البندقية الرش دون أن يتأكد من عدم وجود أى أشخاص بينه وبين "تية" ضرب النار وأثناء مرور المجنى عليه فأصابه وأحدث به الإصابات الميمنة بالقرير الطبي " . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ ألفين من الجنيئات على سبيل التعويض قبل المتهم ووزارة التربية والتعليم بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الوابلي الجزئية دفع الحاضر عن وزارة التربية والتعليم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية بالنسبة للوزارة - ثم قضت المحكمة المذكورة بحضور يا بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧ عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيئات وإلزامه مع وزارة التربية والتعليم بأن يدفع الادعى بالحق المدني متضامتين بمبلغ ألف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة . فاستأنف كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٢/٢/٣ بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المسئولة عن الحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعنت المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة — وزارة التربية والتعليم — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامها بتعويض المجنى عليه بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم استند إلى المادة ١٧٣ من القانون المدني في تقرير مسئولية الجاويش على أبو النيل إبراهيم المشرف على تدريب فريق الرماية بالمدرسة — والذي كان المتهم من بين أفرادها — تأسيساً على عدم قيامه بواجب الرقابة على المتهم ثم رتب الحكم مسئولية الطاعنة عن التعويض استناداً إلى أن الجاويش المذكور تابع لها وطبقت في هذا الخصوص المادة ١٧٤ من القانون المدني — ووجه الخطأ في ذلك على ما تقول الطاعنة إنه لا محل لتطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدني على واقعة الدعوى لأن المتهم وقت ارتكاب الحادث كان قد تجاوز السن التي يحتاج فيها إلى رقابة أخذاً بما قرره المحقق في أن المتهم يبلغ من السن اثنين وعشرين سنة ومن ثم لم يكن في حاجة إلى رقابة كما أن أعمال حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني لا محل له لأن الدعوى العمومية لم تكن مرفوعة على تابع الطاعنة "الجاويش على أبو النيل إبراهيم" ولأنه من المقرر طبقاً للمادة ٢٥١ إجراءات أن التعويض المدني لا تجوز المطالبة به أمام المحاكم الجنائية إلا إذا كان مرتكباً على واقعة جنائية مطروحة على المحكمة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه أثناء قيام فريق من طلبة مدرسة الألسن العليا في يوم ١٩٥٩/٤/٢٢ بالتدريب على الرماية ببندق الرش بإشراف الجاويش المدرب على أبو النيل إبراهيم فاجأ المتهم زميلاً له كان في وضع استعداد للتصويب على الهدف بأن مد يده من خلفه وضغط على زناد بندقيته بقصد مداعبته فانطلقت منها رشة في اللحظة التي كان المجنى عليه يتجه فيها إلى "تحتة التصويب" فأصابه في عينه — وانتهى الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة الإصابة الخطأ وإلزامه بالتضامن مع وزارة التربية والتعليم بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية بأن يؤدي المجنى عليه مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض — ويبين من مراجعة الحكم



أنه بعد أن أورد الأدلة على ثبوت التهمة قبل المتهم مرض للدعوى المدنية فأثبت على الجاويش المدرب تقصيره في القيام بواجب رقابة المتهم المفروض عليه طبقاً لنص المادة ١٧٣ من القانون المدني وخلص إلى مساءلة الطاعنة عن الضرر الذي ترتب على تقصيره بوصفه تابعا لها عملاً بنص المادة ١٧٤ من القانون المدني - وهذا الذي قرره الحكم مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

ذلك أن مجال تطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يكون المتهم في حاجة إلى رقابة لم يتجاوز من الولاية على النفس فإن ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كانت الوزارة مسئولة عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال أما إذا كان المتهم قد بلغ من الرشد فإن واجب الرقابة عليه يزول وتنتفى تبعاً لذلك مسئولية الوزارة - ولما كان الحكم قد أغفل البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعنة بأن لم يستظهر من المتهم وقت الحادث وهو بيان جوهرى يحول تخلفه دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه - أما ما ذهب إليه الحكم في تقرير مسئولية الوزارة استناداً إلى المادة ١٧٤ من القانون المدني فردود بأن محل تطبيق هذه المادة أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على تابع الوزارة عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٥٨)

### الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ القضائية

(١) دعارة . جريمة .

جريمة إدارة منزل للدعارة : من جرائم العادة .

(ب) إثبات . "اعتراف" . محكمة الموضوع . "ملحاتها في تقدير الدليل" .  
حكم "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال . لمحكمة  
الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمتها في الإثبات . مثال .

(ج) استيقاف . مآور الضبط القضائي . محكمة الموضوع . حكم . "تسببيه  
تسبیب غیر معیّب" .

تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل  
الضبط القضائي التعرض له واستيقافه . أمر موكل لمحكمة الموضوع .

(د) حكم . "تسبیب . بيانات التسبیب" .

إشارة الحكم الابتدائي إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها واتخاذها إلى  
معاينة المتهم طبقاً لها . اعتناق الحكم الاستئنافي المطعون فيه أسباب الحكم الأول .  
كفاية ذلك بيانا لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها .

١ - جريمة إدارة منزل للدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة  
الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك

أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة — متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع — وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلالها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٣ — إن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستيقافه إياه ، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الإجراء الذي باشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها .

٤ — متى كان النابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وخلص إلى معاقبة المتهمين طبقا لها . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب هذا الحكم ، فإن ذلك يكفي بيانا لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٢/٢/١٩٦٣ بدائرة قسم الدقي : — الأول — أولا — استغل بغشاء المتهمة الثالثة وحرصها على ارتكاب الدعارة بأن قدمها للرجال لارتكاب الفحشاء معها نظير أجر معلوم . ثانيا — فتح منزلا للدعارة بأن قدم النساء فيه للرجال لارتكاب الفحشاء معهم نظير أجر معلوم — المتهم الثاني — استغل بغشاء المتهمة الثالثة وحرصها على ارتكاب الدعارة حالة كونها لم تبلغ من العمر واحدا وعشرين سنة كاملة — المتهمة الثالثة — اعتادت ممارسة الدعارة — المتهمة الرابعة — أقامت في محل يدار للدعارة مع علمها بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجيزة الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان القبض والتفتيش ثم قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام



مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والرابعة حضوريا بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالثة وغايبا بالنسبة للرابعة : أولا - برفض الدفع ببطلان القبض على المتهمين . ثانيا - بحبس المتهم الأول ( الطاعن الأول ) ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وبتغريمه ١٠٠ ج وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنوات وحبس المتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) سنة مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وحبس المتهم الثالثة ستة أشهر وحبس المتهم الرابعة ستة أشهر مع الشغل وكفاله ١٠ ج لوقف التنفيذ وتغريمها ٢٥ ج وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر وإغلاق مسكن المتهم الأول ومصادرة الأثاث والأشياء المضبوطة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور بتاريخ ١٢ يريه سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيتمين عدم قبوله شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم التحريض على ارتكاب الدارة وفتح منزله للدعارة قد شابه القصور وفساد الاستدلال وأخطأ في القانون فضلا عن بطلانه ذلك بأنه لم يستظهر توافر ركن الاعتياذ في جريمة إدارة منزل للدعارة واستند إلى الاعترفات المنسوب صدورها إلى المتهمين في محضر ضبط الواقعة برغم عدولهم عنها وورودها في قالب متواتر وعدم تدعيمها بدليل آخر ، ودون أن يعرض للاعتبارات التي ساقها الدفاع والتي تكشف عن فساد الاستدلال بها - كما دفع الطاعن ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات لانتفاء المبرر له من تلبس أو دلائل كافية تبيحه ، وما أورده الحكم تبريرا لرفض هذا الدفع غير مانع ولا يصلح ردا عليه - هذا إلى خلو الحكم

من الإشارة الى مواد القانون التي عاقب الطاعن بها — كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن وكيل مكتب آداب الجيزة علم من التحريات أن الطاعن يدير مسكنه للدعارة السرية وأن بعض النسوة الساقطات والشبان يترددون على مسكنه هذا لارتكاب الفحشاء فيه كما يصحب بعضهم أولئك النسوة اللاتي يقوم بتسهيل دعارتهم الى الخارج لنفس الغرض نظير أجر يتقاضاه وأنه يقدم زوجته — المتهمة الرابعة — لهذا الغرض أيضا ، فاستصدر إذنًا من النيابة بتفتيش مسكن الطاعن وانتقل اليه فالتقى على سلم المنزل بالطاعن وزوجته وأمرأة أخرى — المتهمة الثالثة — وثلاثة رجال — المتهم الثاني والشاهدان — وقد أقرله أحدهما وصادقه زميله بأنه اعتاد التردد على مسكن الطاعن لاصطحاب زوجته ونسوة أخريات الى منزله لارتكاب الفحشاء مقابل أجر يتقاضاه الطاعن وأن المتهم الثاني سبق أن أحضر له بعض النسوة لذات الغرض نظير أجر يتقاضاه ، وأنه يوم الضبط قصد والشاهد الثاني مسكن الطاعن حيث نقدها والمتهمة الثانية مقابل زوجة الأول والمرأة الأخرى وقد كانا بسبيل العودة بالمرأتين ، والطايعان يقومان بتوصيلهما الى خارج المنزل ، واعترف الطاعن الأول للضابط بإدارة منزله للدعارة وتسهيلا ، كما اعترف الآخرون بتفصيل ما سطره الضابط في محضره مثبتا أنهم رددوا فيه ما سبق أن أقروا له به شفاة وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه أدلة مستمدة مما أثبتته الضابط في محضره وأقوال الشاهدين واعتراف المتهمين في محضر الضبط وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها — لما كان ذلك ، وكانت جريمة إدارة منزل للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أثبت قيام ركن العادة بالنسبة للطاعن الأول بما جرت به تحريات ضابط الآداب واعترافات المتهمين — ومن بينهم الطاعن الأول بعد ضبطهم بأن هذا الأخير يدير مسكنه للدعارة السرية ويقدم زوجته المتهمة الرابعة ونسوة أخريات لمريدهن من الشبان لارتكاب الفحشاء معهن فيه نظير أجر يتقاضاه ، وقد أقر هو بذلك — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد استظهر توافر أركان



جرمة فتح منزل للدعارة في حق الطاعن الاول على الوجه الذي يتفق وصحيح القانون - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع المتهمين بشأن الاعترافات الصادرة منهم وأطرحه تدعيما لما أفصح عنه من اطمئنان المحكمة إلى صحة هذه الاعترافات والتغاتها عن عدولهم عنها في قوله " . . هذه الاعترافات التي لم تر المحكمة في أوراق الدعوى ولا في ملابساتها ما ينفي صحتها أو يفت من عضد الدليل المستمد منها فهي اعترافات صحيحة لا شائبة فيها وتعتبرها المحكمة دليلا مستقلا بذاته سيما وأن المتهم الأول - الطاعن - أو أحدا من رفاقه لم يدع أن إكراها وقع عليه أو أن هذه الأقوال سطرت على لسانه بغير علم منه وجميعهم يعرفون القراءة والكتابة " . لما كان ذلك، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولما في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة - متى هي اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع - وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية - لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات في قوله " . إن القاعدة أنه متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب فهذا يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقفه ليصرف أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع نفسه فيه طواعية واختياراً والملاحظ أن وكيل مكتب الآداب بالجيزة كان في طريقه إلى مسكن المتهم لتنفيذ أمر صادوره من النيابة العامة والتفتيش مسكن المتهم وصاحب الدفع المقيم بشارع ... .. وذلك لضبط ما يدار بداخله من أعمال منافية للآداب طبقاً للقانون ۱۰ لسنة ۱۹۶۱ وكان ذلك بعد تحريرات ثبت منها أن المتهم المذكور يقدم زوجته فوزية وبعض النسوة الساقطات للشبان الذين يترددون على منزله لارتكاب الفحشاء كما أن بعض الشبان يترددون على منزله لاصطحاب النسوة الساقطات اللاتي يقوم بتسهيل دهرتهن وذلك لارتكاب الفحشاء نظير أجر يتقاضاه، فإذا ما انتقل إلى المنزل لتنفيذ أمر النيابة مالف



البيان وقد سبقه تحريات أثبتت ما سلف ذكره فإن مشاهدة المتهم برفقة زوجته هذه ورجلين غريبين عنهما وامرأة أخرى ورجل آخر فإن من شأن ذلك أن يثير الشكوك والريب في نفسه بشأن وجهة هؤلاء جميعا سيما وأن في هذه للعصبة وعلى رأسها المتهم الأول شبان غرباء ليس من سبب ظاهر لمراقبتهم اللهم إلا للأسباب التي أيدتها التحريات وهي اقتياد هؤلاء النسوة إلى حيث يرتكبون معهم الفحشاء ولذلك فلا ضرابه إذا استوقفهم الضابط وناقشهم الحساب فأدلو باعترافاتهم تفصيلا بما يؤيد صحة الواقعة حسب البيان المتقدم". لما كان ما تقدم، وكان تقدير المظاهر التي أحاطت بالمتهمين - في صورة الدعوى - وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه لهم واستيفائه إياهم، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الإجراء الذي باشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها، وكان ما أورده الحكم -- إقرارا لهذه التصرفات - بالاستناد إلى ذات المبررات صحيحة في القانون على تقدير أن المتهمين ضالعين في الجريمة التي كان رجل الضبط القضائي بسبيل ضبطها - لما كان ذلك، وكان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وخلص إلى معاقبة المتهمين طبقا لها وكان الحكم المطعون فيه قد احتق أسباب الحكم المستأنف فإن ذلك يكفي بيانا لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها - لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزاوى .

(١٥٩)

### الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١) غش . مياه غازية .

وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كياويا وبكتريولوجيا ، ومطابقة لمعايير المياه النقية ، وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . المساهتان ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية . الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير . غير مقبول . يستوى في تطبيق حكم المرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتريا تعامل طبيعي أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كياويا وبكتريولوجيا عدم تقارنها وعدم مطابقتها لمعايير المياه النقية .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفوه" .

لمحكمة الموضوع كمال الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها . النعى عليها التفاتها عن مناقشة الخبير . غير مقبول . طالما أنها قد اطمأنت إلى تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم ترعى محلا لإبرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدوى لفصل فيها بحالتها .

١ - صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ - في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كياويا وبكتريولوجيا وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها

تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ،  
إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلا طبيعيا أو تلوثا  
بالمياه طالما قد ثبت من تحليلها كياويا وبكتريولوجيا عدم تفاوتها وأنها لا تطابق  
معايير المياه النقية .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم  
إليها ، فإذا هي اطمانت إليه ورأت في منطق سائغ التعويل عليه فإنه لا يقبل  
أن ينعى عليها التفاتها عن مناقشة الخبير طالما أنه لم يطلب منها مناقشته ولم تر  
هي من جانبها محلا لاجرائه اكتفاء منها بما أثبتته الخبير في تقريره ، وما دامت  
المحكمة قد قدرت بغير معقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها  
بمحالتها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما في يوم ٢٣/١٠/١٩٦٠ بدائرة شبرا:  
عرضا للبيع مياه غازية غير مطابقة للواصفات القانونية محتوية على مواد مخمرة  
وغير نقية ( بكتريولوجيا ) مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بمواد قانون المياه  
الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ ومواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة  
جنح شبرا قضت غيابيا بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من  
المتهمين عشرة جنيهات والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليهما  
في هذا الحكم وقضى في معارضتهما ببولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم  
الغياي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة والمحكوم عليهما  
هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا  
بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٢ : أولا - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبالنسبة  
للتهم الأول برفضه وتأييد الحكم المستأنف - ثانيا - وبالنسبة للتهم الثاني  
بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه مائة قرش والمصادرة بلا مصاريف .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون . ذلك أن الحكم المطعون فيه افترض توافر ركن العلم لدى الطاعن دون أن يستظهر كنهه فإن كان افتراض العلم لمجرد أن المياه الغازية المعبأة تحوى بكتريا فاقتراضه غير سديد لأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ولم يحدد الاتهام ما إذا كانت البكتريا نتيجة تفاهل طبيعي أو تلوث بالزجاجات وإن كان العلم بالمياه الأصلية فهو ما لا شأن للطاعن به لو رודהا من مياه النيل وخضوعها لمؤثرات طبيعية مختلفة ثم إن الطاعن أثار أمام المحكمة بأنه ليس مالكا للمصنع وبالتالي ليس متجبا للمياه الغازية ولا مصلحة له في غشها أو فسادها وأن عمله مجرد إدارة شئون حسابات المصنع مما كان يقتضى من المحكمة أن تدخل صاحب المصنع المنتج للمياه الغازية متهما في الدعوى . كما استند الحكم في قضائه إلى ما ورد في تقرير المعامل من أن العينات المضبوطة غير صالحة للاستهلاك الآدمي دون أن يحدد مرجع عدم صلاحيتها وهل يعدو إلى فعل إجباري من الطاعن كإضافة مواد ضارة أو هو نتيجة نزع مواد من المياه الغازية المضبوطة جعلها غير صالحة ومدى تداخله في إحداث هذا الفساد طالما أن مرجعه وجود بكتريا زائدة عن الحد المقرر أو أن تقوم المحكمة بمناقشة المحلل البكتريولوجي ليقدر مدى علم الطاعن بهذا الفساد وهل كان في مكنه اكتشافه والعمل على منعه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مفتش الأفضية بالاسماعيلية أخذ في يوم ١٣/١٠/١٩٦٠ ثلاث عينات من المياه الغازية المعبأة في زجاجات مغلقة والتي ينتجها مصنع "ريو" الذي يديره الطاعن وأرسل إحدى العينات للتحليل فتبين أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي لاحتوائها على بكتريا بنسبة ٢٥٠ ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن بأنه لا يعلم بفساد المياه الغازية ورد عليه بقوله "وحيث إن التهمة المنسوبة إلى المتهم الأول - الطاعن - ثابتة في حقه من كونه المدير المسئول عن إنتاج هذه المياه الغازية التي أرسلت لانهم الثاني لعرضها للبيع وثبت من تقرير معامل التحليل فساد هذه المياه

وهو بوصفه متجها لما يكون عليه بفسادها متوافرا في حقه وقد عجز في دفاعه أن ينفي من كاهله هذا العلم الذي افترضه الشارع بما نص عليه في القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ المعدل للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الأمر الذي يكون معه الحكم المستأنف في محله فيما انتهى إليه من إدانة هذا المتهم وما قضى به من عقوبة عملا بنص المادتين ٢ ، ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٣٠ من قانون العقوبات بما يتعين تأييده وهذا الخصوص " لما كان ذلك، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الضبط والتحليل قد انصبوا على مياه غازية معبأة في زجاجات مغلقة وكانت المادة الثانية من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ تنص على أنه " يجب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية في موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج " وتنص الفقرة الأولى من المادة السابعة منه على أن " تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجيا أو كياويا " ولما كان نص هاتين المادتين صريحا في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كياويا وبكتريولوجيا وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت - أخذا منه بتقرير التحليل - أن المياه الغازية المضبوطة تحتوي على بكتريا بنسبة ٢٥٠ مما يجعلها غير صالحة للاستهلاك ، ولما كان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم وبناء على ما حصله من عناصر الإثبات الأخرى سائغا في عمل قضائه بالإدانة ، فإنه لا يقبل من الطاعن الجدل في مصدر المياه وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعل طبيعي أو تلوث بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كياويا وبكتريولوجيا عدم تماثلها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية . لما كان ذلك، وكان ما يتعاه الطاعن على الحكم من اغفال الرد على دفاعه من أنه لا يمتلك مصنع المياه الغازية ولا مصالحة له في غشها وأنه مجرد مدير لحسابات المصنع



مما كان يقتضى من المحكمة ادخال صاحب المصنع متهما فى الدعوى، فانه نعى  
غير صحيح ذلك أن محاضر الجلسات جاءت خلوا من هذا الدفاع، كما أنه تبين  
من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن مذكرة  
الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع لم تتضمن أى إشارة إلى هذا الدفاع ثم إنه يبين  
من الاطلاع على محضر ضبط الواقعة أن الطاعن أقر عند استجوابه بأنه المدير  
لهذه الشركة ولما كان الحكم قد استظهر فى منطق سائق - وبما له أصل  
ثابت فى الأوراق - أن الطاعن هو المدير المسئول عن إدارة المصنع فقد سمحت  
إدانته سواء كان مالكا للمصنع أو مجرد مدير مسئول عنه، ولا يحق له الجدل فى  
هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا يقبل منه التحدث عن ادخال  
صاحب المصنع متهما آخر فى الدعوى، لأن زيادة عدد المتهمين واحدا لن  
يجديه فى التنصل من تبعة مخالفته ولا أحكام القانون. لما كان ذلك، وكانت  
الجرime التى دين الطاعن بها يتحقق عنصرها المادى بمجرد انتاج مياه غازية للبيع  
وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٧، ٢ من مرسوم  
المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تداخلا ايجابيا لاحداث هذا الأثر المؤثم،  
فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور فى بيان مدى تداخله فى فساد المياه  
للغازية المضبوطة لا يكون مديدا. ولما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية  
فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها، فاذا هى اطمأنت إليه ورات  
فى منطق سائق التعويل عليه فانه لا يقبل من الطاعن أنه ينمى عليها التفاتها عن  
مناقشة الخبير المحلل الكيماوى طالما أنه لم يطلب منها مناقشته ولم تراه المحكمة من  
جانبها محلا لإجرائه اكتفاء منها بما أثبتته الخبير فى تقريره المطروح ضمن عناصر  
الدعوى وما دامت المحكمة قد قررت بغير معقب عليها فى ذلك صلاحية الدعوى  
للفصل فيها بحالتها. لما كان ما تقدم، فان الطعن برمته يكون على غير أساس  
متعينا رفضه ومصادرة الكفالة.



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وعبد المنعم حمزوى .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها .  
امتادها على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها ، ولا مطروحة  
على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم . صدر حكمها باطلا .

من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة  
من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استقته من أوراق  
قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة  
على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، فإن حكمها يكون باطلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٠/٤/٢٤ بدائرة قسم أول  
المنصورة: بوصفه صاحب مصنع لتشغيل أدخته حاز دخانا مغشوشا بأن وجد غير  
مطابق للقرار الوزارى ١١ سنة ١٩٣٣ مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد  
١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٦ م ، ٧ ، ٨ من لقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل  
بالقانونين ٧٩ سنة ١٩٤٤ ، ٨٦ سنة ١٩٤٨ والأمر العام الصادر فى ٢٠ يونيه

سنة ١٨٩٠ المعدل بالقانونين ٧٤ سنة ١٩٥٣ ، ٨٧ سنة ١٩٦٠ وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح بندر المنصورة ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٦٠ جنيها وهو من الرسوم المستحقة للزئانة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنيهات ومصادرة الدخان المضبوط وإلزامه بدفع الرسوم المستحقة وقدرها ٦٥٠ جنيها للزئانة بلا مصاريف جنائية . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فطعن إدارة قضايا الحكومة عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى طعن المدعية بالحق المدني ( مصلحة الجمارك ) هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة حيازته دخانا مغشوشا ورفض الدعوى المدنية قبله جاء مشوبا بفساد الاستدلال ذلك بأنه أسس لقضائه على ما ثبت من أقوال مفتش انتاج المنصورة ومندوب مصلحة الكيمياء في قضية أخرى هي اللجنة المستأنفة رقم ٣٩٠٩ سنة ١٩٥٩ المنصورة في أن الدخان يزرع في أراضى رملية ومن ثم فهو يحوى رمالا قبل تعسيله ، دون أن تسمع المحكمة شهادة هذين الشاهدين في الدعوى الحالية أو تأمر بضم تلك القضية لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن ملاحظ تفتيش الانتاج بالمنصورة أخذ عينات من الدخان الذى كان الطاعن يقوم على تعسيله لتحليلها لمعرفة مدى مطابقتها للقرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ فوردت النتيجة كاشفة عن احتوائها على كمية كبيرة من الرمل - وبعد أن أورد الحكم دفاع الطاعن عرض لمناقشة موضوع التهمة بقوله " ومن حيث إن المحكمة وهي بسبيل نظر قضية اللجنة المستأنفة رقم ٣٩٠٩ سنة ١٩٥٩ المتهم فيها صالح أحمد شعبان استبان لها من مطالعة الأوراق أن الاتهام كان مماثلا للاتهام الحالى

وقد ناقشت محكمة أول درجة في هذه القضية كلا من مفتش انتاج المنصورة  
 فقرر أن الدخان يحتوى أصلا على مواد عالقة كالرمال وأن هناك منشورا ينبه  
 أصحاب المصانع إلى تنظيف الدخان قبل تعسيله كما سئل السيد محمود محمد المصرى  
 الكيماوى بمصلحة الكيمياء فقرر أن الدخان يزرع فى أرض رملية وأن البلاد التى  
 تزرعه تجنيه وتعدده إعدادا فنيا وتنقيه من الشوائب — ومن حيث إنه يبين من  
 استطراد الوقائع المتقدمة أن المؤكد أن المتهم اشترى الدخان بقواتير ثابتة وغير  
 محدودة من تفتيش الانتاج — كما أن مندوب مصلحة الكيمياء قرر بأن الدخان  
 يزرع فى أرض رملية وأنه يحوى رمالا قبل تعسيله ومن ثم فلا يمكن نسبة الغش  
 إلى المتهم بطريقة يقينية“. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب ألا تبني  
 المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة  
 أمامها فإن اعتمدت على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن  
 مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة  
 تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا — لما كان ما تقدم، وكان الثابت  
 من مدونات الحكم السالف إيرادها أن المحكمة قد خالفت هذا النظر فلأنه يتعين  
 نقض الحكم فيما يتعلق بالدعوى المدنية محل الطعن والإحالة وإلزام المطعون  
 ضده المصروفات وعشرة جنيهاً أنعاب محاماة .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحنن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حجازى .

( ١٦١ )

### الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٣ القضائية

قانون . "قوانين اجرائية" . "مربانها من حيث الزمان" . غرفة الاتهام . "الطعن فى أوامرهما" .

مربان التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن فى القرارات والأحكام على المستقبل . تنفيذا بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التى لم يتم الفصل فيها . عدم ارتدادها إلى الأحكام والقرارات التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . حلة ذلك : كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال بصدده تطبيق المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن فى القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التى لم يتم الفصل فيها دون أن ترتد إلى الأحكام والقرارات التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . إذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون وتأويلها ، وكان ما أناره الطاعن من دعوى الفساد فى الاستدلال

والقصور في التسيب لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدني بمحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفه الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فإن الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .

## الوقائع

اتهم الطاعن المطعون ضده بالإعتداء عليه بمطواه لخلاف ونزاع بينهما، وحقت النيابة هذا الاتهام ثم أصدرت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ بحفظه . وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ صدر قرار غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بتأييد أمر الحفظ فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب . ذلك أن قرار غرفة الاتهام المطعون فيه أيد القرار الصادر من النيابة لأسبابه على أساس تصوير الحادث بأن الطاعن كان يحمل مطواة وسقط على الأرض إثر شجار قام بينه وبين زوجته فأصابته المطواة في بطنه مع أن الثابت بالتحقيقات أن المطواة كانت على الأرض مما لا يتأتى معه حدوث إصابته النافذة من السقوط على المطواة كما استند القرار في ذلك إلى ما قاله الطبيب الشرعي من إمكان حدوث الإصابة نتيجة سقوط الطاعن على الأرض وهو ممسك بالمطواة مع أن ذلك لا يتفق مع منطق العقل وقد ثبت من الأوراق أن زوجة الطاعن وشقيقته وابنته عدلن عما قررنه أولا من أن إصابته حدثت من المطواة نتيجة سقوطه على الأرض . ولكن القرار لم يعرض لهذا العدول، كما التفتت النيابة عن إتهامه للسيد محمد حماد بالاعتداء عليه بمقولة عدم كفاية الدليل قبله مع أن أقوال الطاعن تأيدت بالتقرير الطبي . وبذلك كانت الأدلة كافية لإدانته .

وحيث إنه من المقرر أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تثبتت من أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ولما بناء على ذلك أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمرها وفقا لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها . . ولما كانت غرفة الاتهام قد مارست حقها على هذا الوجه وكان ما أبداه الطاعن في أسباب طعنه مما سبق بيانه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا تعرض فيه لأسباب القرار وناقشها على الوجه الذى يراه معززا لرأيه . وكانت التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها تسرى على المستقبل وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التى لم يتم الفصل فيها دون أن ترتد إلى الأحكام والقرارات التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ يولية سنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون وتأويلها وكان ما أثاره الطاعن من دعوى الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب لا يعتبر خطأ فى تطبيق نصوص القانون وتأويلها وإنما هو من صميم الخطأ فى الإجراءات التى لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدنى بمحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفة الذكر قبل تعديلها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد مبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوى .

(١٦٢)

### الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٣ القضائية

عمل . عقوبة . "تعددتها" . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . الخطأ  
في تطبيق القانون . "سلطة محكمة النقض" .

الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان :  
التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والتزامات هي في واقعها أحكام  
تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق  
القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بتعدد عدد العمال بالتسبب لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها  
في النوع الثاني .

التزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته يدخل في النوع الثاني .  
مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه قضا جزئيا وتصحيحه .

فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — بإصدار قانون العمل — في نصوصه  
المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم  
في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى — وهي تتناول  
حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم  
من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع  
الأجازات والمكافآت لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال  
وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن  
يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا

القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم : والثانية — فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره — ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من إلزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته وهو ما لم تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال في تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٩/١٠/٨ بدائرة بندر شبرا : ١ — لم يحرر قوائم عمل للعمال الذين يشتغلون بمصنعه — ٢ — لم ينشئ بمصنعه ملف خدمة لكل عامل — ٣ — لم يضع لائحة جزاءات بمصنعه — ٤ — لم يعد سجلا لقيد الأجور وآخرا لإصابات العمل — ٥ — شغل أحداثا أكثر من ست ساعات — ٦ — لم يشترك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمل . وطلبت عقابه بالمواد ٤٧ و ٦٨ و ٦٩ و ١٢٤ و ١٢٨ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمواد ١٨ و ٤٥ و ١ — ٢ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جنح بندر شبرا قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١/٧ عملا بمواد الاتهام : أولا — بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى على أن تتعدد العقوبة بالنسبة لكل من التهم الثلاث بقدر عدد العمال . ثانيا — بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الرابعة . ثالثا — بتغريم المتهم مائة قرش عن كل من التهمتين الأخيرتين على أن تتعدد بقدر عدد العمال الأحداث الذين وقعت المخالفة بشأنهم بلا مصروفات جنائية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/٦/٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات . إسأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها

الإبتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما وقع من المطعون ضده من عدم وضع لأثمة الجزاءات في مصنعه طبقا لما يوجبها نص المادة ٦٨ من القانون - قد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن هذا الالتزام والملقى على حاتق صاحب العمل هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي ليس فيها ما يمس بحقوق العمال مباشرة وبذلك فلا يجوز الحكم عند مخالفتها بتعدد عقوبة الغرامة المقضى بها ...

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٩/١٠/٨ بدائرة بندر شبرا : ١ - لم يحرق عقد عمل للعمال الذين يشتغلون بمصنعه - ٢ - لم ينشئ بمصنعه ملف خدمة لكل عامل - ٣ - لم يضع لأثمة جزاءات بمصنعه - ٤ - لم يعد سجلا بقيمة الأجور وآخرا لإصابات العمل - ٥ - شغل أحداثا أكثر من ست ساعات - ٦ - لم يشترك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية - وطالبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٦٨ و ٦٩ و ١٢٤ و ١٢٨ و ٢٢١ و ٢٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ١٨ و ٤٥ / ١ - ٢ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - فقضت محكمة أول درجة : أولا - بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى على أن تتعدد الغرامة بالنسبة لكل من التهم الثلاث بقدر عدد العمال . ثانيا - وبتغريمه ١٠٠ قرش عن التهمة الرابعة . ثالثا - وبتغريمه ١٠٠ قرش عن كل تهمة من التهمتين الأخيرتين على أن تتعدد بقدر عدد العمال الأحداث الذين وقعت المخالفة بشأنهم - فاستأنف المتهم هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذي جاء مؤيدا لما قضت به محكمة أول درجة بشأن مخالفة المطعون ضده ( المتهم ) للإلتزام الذي فرضه عليه القانون



في المادة ٦٨ من وجوب وضع لائحة الجزاءات بمصنعه من توقيع عقوبة الغرامة مع تعدد هذه العقوبة بقدر عدد العمال وذلك طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ باعتبار أن هذا النص عام ويشتمل أيضا على مخالفة الإلتزامات المشار إليها في المادة ٦٨ سالفه البيان .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة إلتزامات متعددة على صاحب العمل لمصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الإلتزامات — الأولى — وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم . أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره — ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من إلتزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الإخلال بهذا الإلتزام ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عددا منهم بصفة مباشرة وإنما قصد المشرع به أن يكون العمال على بينة من أمرهم وأن لا تنفذ في حقهم لائحة الجزاءات إلا إذا لم تعترض عليها الإدارة المختصة في ميعاد معين — ذلك — لأن الإخلال بهذا الإلتزام لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بمصنع المطعون ضده عند وقوع المخالفة ويخفف بحقوقهم وكان يتعين ألا يقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في التهمة الثالثة بقدر عدد هؤلاء العمال — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد فعل ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتمحيجه فيما قضى به في التهمة الثالثة والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائتي قرش .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم قائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٦٣ )

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ، ب ) محاكمة . " إجراءاتها " . شهود .

( ١ ) اعتحلاف الشاهد : من الضمانات التى شرعت لمصلحة المتهم . القصد منه  
حل الشاهد على قول الصدق . اتخاذا هذا الضمان لا يترتب عليه البطلان .

( ب ) تنظيم المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية إجراءات المناقشة على  
الشهود وسماع أقوالهم . مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة الى اتباعها فى محضر  
الجلسة . لا بطلان .

( ج ) سبق الاصرار . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

سبق الاصرار . طبيعته : حالة ذهنية بنفس الجاني . قد لا يكون له فى الخارج أثر  
محسوس يدل عليه مباشرة . استخلاص توافره من وقائع وظروف خارجية . جواز استظهاره  
من الضمينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه .

( د ، هـ ) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . محكمة الموضوع .

( د ) لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة  
أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها .  
وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى . ما دام استخلاصها مائما مستندا إلى أدلة  
مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . هى ليست مطالبة بالآخذ إلا  
بالأدلة المباشرة . لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة  
الممكنات العقلية .

( هـ ) لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ، فتأخذه فى حق متهم دون الآخر .

( و ) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" محكمة الموضوع .

تقدير الوقائع التي يستتج منها قيسام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها .  
موضوعي .

( ز ، ح ، ط ، ي ، ك ، ل ) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .  
شهود . دفعوع .

( ز ) البيان الممول عليه في الحكم . هو ذلك الجزء الذي يدور فيه افتناع القاضي  
دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

( ح ) جواز الاستشهاد بالشهادة المتقولة من الغير . متى اطمانت المحكمة إلى  
صحة صدورهما عن قلات عنه .

( ط ) أخذ الحكم بأقوال متهم على آخر . لا يضره . متى وثقت المحكمة فيها  
وارتاحت إليها .

( ي ) الدفع بتفريق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية . عدم استلزامه ردا  
صريحا .

( ك ) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة .  
طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتئة التي أوردتها الحكم .

( ل ) اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء . اعتماد الحكم على  
شهادتهم بالرغم من ذلك . لا يمي . مادام قد أخذ من أقوالهم بما رآه  
صورة صحيحة للواقعة .

آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

( م ) محكمة الموضوع . خبرة .

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعي في تقريره . متى كانت وقائع  
المدعى قد أبدت ذلك متدها وأكده لديها .

١ - الأصل هو أن استخلاف الشاهد - عملا بالفقرة الأولى من المادة  
٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ٢٨١ المعدلة  
بالقانونين رقمي ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في باب الإجراءات  
أمام محاكم الجنائيات - هو من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة  
المتهم، ولا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حمل الشاهد  
على قول الصدق .



٢ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٣٨١ من هذا القانون وإن كانت قد نصت على أن " ينادى على الشهود باسمائهم وبعد الاجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين اقفال باب المرافعة " فانها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الاشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة بطلانا .

٣ - سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلل على قيامها تدليلا سائغا .

٤ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق - وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل فتأخذ به في حق متهم دون الآخر لما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه .

٦ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلال الحكم سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه .

٧ - البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٨ - يصح الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير متى اطمانت المحكمة إلى صحة صدورهما ممن نقلت عنه .

٩ - لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخرتى وثقت المحكمة فيها وأوتاحت إليها .

١٠ - الأصل أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .

١١ - لا تاتزم المحكمة بتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الرأفة أو أقوال الشهود وترد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة اثبتت السائغة التي أوردها الحكم .

١٢ - اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء واعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم مادام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة ، هذا فضلا عن أن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

١٣ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ دائرة قسم الجمرك محافظة الإسكندرية : المتهمون الأول والثاني والثالث - قتلوا عبد المجيد عبد الفتاح الأشقر عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم وبيتوا القية على قتله وأعدوا سكيناً وقضيباً من الحديد وسيارة لنقل جثته بعد الإجهاز عليه

وقام كل منهم بدوره المحدد فاصطحب الأول والثاني المجنى عليه الى مسكن أولهما وكانت المتهمة الثالثة في انتظارهم وذبحه الأول بالسكين وضربه الثاني بقضيب حديد فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياته . المتهمان الرابع والخامس في التاريخ المشار اليه : اتفقا فيما بينهما وبين المتهم الأول على ارتكاب جريمة هي اخفاء جثة المجنى عليه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات للثلاث الأول و ٤٨/١ و ٢٣١ من ذات القانون للرابع والخامس . فقررت الغرفة ذلك . وأثناء نظر الدعوى ادعى كل من ١ - عبد الفتاح عبد المجيد الأشقر والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على طارق وهبد الفتاح ونعيمة وتوفيق أولاد المرحوم عبد المجيد عبد الفتاح الأشقر و ٢ - زينب سالم سوكة أم المجنى عليه و ٣ - زوجتي المجنى عليه وهما هبة ابراهيم جمعه و كريمة ابراهيم عمارة - مدنيا قبل المتهمين جميعا بالتضامن بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل الأتعاب . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٣ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول وبالمواد سالفة الذكر مع تطبيق المادة ١٠ من ذات القانون بالنسبة للمتهم الثاني : أولا - بإجماع آراء أعضائها بمعاقة كامل ابراهيم سلامة بالاعدام شنقا . وثانيا - بمعاقة فيط ابراهيم سلامة بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثالثا : ببراءة المتهمين الثالثة والرابع والخامس مما أسند اليهم . رابعا : بالزام المتهمين الأول والثاني بأن يؤديا متضامنين للدعوى المدنى مبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا مع الزامهما المصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة - ورفض الدعوى المدنية قبل باقى المتهمين وقدرت لكل من الأمانة المحامين المتدبين أتعابا قدرها ثلاثة جنيهات . فطمعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها في ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٣ طلبت في ختامها ، اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن الأول . . الخ .



## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسيا با لطنه ومن ثم فهو غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن الأول إنه على الرغم من أن أقوال أولياء دم المجنى عليه قاطعة فى نفي وجود ضغينة تحفز الطاعن على الاعتداء عليه وبالتالي تنفى ظرف سبق الاصرار فإن الحكم اعتمد فى التدليل على توافر هذا الظرف على أقوال منتزعة من الخيال لا تؤدي الى قيامه إذ أن حقيقة الواقع أن الطاعن الثانى حين قصد منزل شقيقه الطاعن الأول فاجأ المجنى عليه فى وضع مشير مع زوجة شقيقه فلم يمالك نفسه وضرب القتل وهو فى ثورة الغضب بقطعة من الحديد وجدها بالمطبخ - وهو ما أقرب فى كافة مراحل التحقيق والدعوى - ويظهر أنه لا يتأتى فى منطق العقل تدبير قتل المجنى عليه فى منزل الطاعن الأول الكائن فى حي آهل بالسكان وقد كان فى مكنته أن يقتله بعيدا عنه ، فضلا عن أن المعاينة لا تساند الحكم فيما استظهره من أن الطاعنين استدرجا المجنى عليه الى منزل أولهما حيث أغراه بزواجه - المقول بأنه ما تزوجها وما أهد منزل الزوجية إلا لهذا الغرض دون أن يكون هناك ثمة أساس لهذا القول - إذ ثبت من المعاينة وجود طعام وزجاجات خمر وكاسين فقط مما يقطع بأنه لم يكن بمسكن الطاعن الأول سوى زوجته والمجنى عليه وهو ما يؤيد تصوير الطاعن الثانى ، علما بأنه يفرض أن الطاعن الأول قد اشترك فى الاعتداء على أتر دخوله لمنزله ومشاهدته تلك الحالة فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى عن عرضه بما يعفيه من المسؤولية الجنائية وعلى أسوأ الفروض فإنه يكون معذورا مما يقتضى من الحكم تخفيف العقاب عليه وعدم ائزال عقوبة الاعدام فضلا عن أن التقرير الطبي لم يحدد إن كانت الوفاة

من ضرب السكين أو قطعة الحديد وبذلك لم يتعين شخص القاتل ، ومن جهة أخرى فانه يفرض أن الطامن الأول قد استعمل السكين المضبوطة معه في الاعتداء على المجنى عليه بعد أن أجهز عليه شقيقه الطامن الثاني فانه لا جريمة في الأمر لوقوع الاعتداء على جثة فارقت الحياة ، هذا إلى أن الحكم أورد أن الطامن الأول اتفق مع المتهمين الرابع والخامس على قتل جثة القتل ثم انتهى إلى تبرئتهما دون أن يؤخذ الطامن بهذه الجريمة أو يشير إلى اندماجهما في عقوبة الجريمة التي دانه بها مما يصح الحكم بالتناقض في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما محصله أنه لخلاف بين المجنى عليه ووالده من جهة وبين حسن أحمد خليل — المتهم السادس التي أمرت غرفة الاتهام بانقضاء الدهوى الجنائية بالنسبة إليه لوفاته من جهة أخرى حول إدارة أعمال شركة النقل بالسيارات التي كونها والد المجنى عليه وحسن أحمد خليل والتي يعمل بها المجنى عليه كاتباً بفردتها بمدينة الاسكندرية ، ونشأ فيها الطامن الأول حملاً لدى والد المجنى عليه من قبل تكوين الشركة واستمر بها حتى أصبح رئيساً للمحامين ، وأدى الخلاف بين الشريكين إلى التجاء والد المجنى عليه إلى القضاء بطلب وضع الشركة تحت الحراسة واستفعل الخلاف بين الشريكين وكان من أثره طرد المجنى عليه من عمله بالشركة بناء على اصرار الشريك ثم هودته إلى عمله بعد إبرام الصلح بين الشريكين وبناء على ضغط من والده على شريكه الذي خص الطامن الأول بعنايته وعطفه وجعل منه نائباً عنه في أعمال فرع الشركة بالاسكندرية ومصادف هذا المطف هوى في نفس الطامن الأول الذي كان يضيق بالمجنى عليه ونشاطه في أعمال الشركة — خصوصاً بعد أن أخذ المجنى عليه يحاسبه على ما يأتيه من عبت بأموال الشركة واختلاس للبضائع التي يهدها إليه بنقلها فانحاز الطامن الأول إلى مصالحة الشريك على حساب مصلحة والد المجنى عليه محتماً بهذا الشريك حتى بلغ به الأمر إلى الاعتداء على والد المجنى عليه في مكتب الشركة وانتقل إلى مصدر رعب للمجنى عليه ووالده الذي دأب على النصيح للمجنى عليه بالاحتياط من الطامن الأول وعدم الاسراف في مرافقته حتى اضطر والد المجنى عليه إلى العمل على الخلاص من هذه الحال



فوجه انذارا الى شريكه حسن أحمد خليل بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٥٩ بفض الشركة ابتداء من سنة ١٩٦٠ وطالبه بتقديم حساب عن ادارته لها وشفع بذلك بأن هدهه بابلغ مصلحة الضرائب بما فوته عليها من حقوق نتيجة تلاعبه في دفاتر الشركة اخفاء لأرباحها الحقيقية وذلك بعد أن تمكن من الاستيلاء على هذه الدفاتر خلسة من مقرها بفرع القاهرة ، فنشط للطاعن الأول للعمل وتطلع أن يكون شريكا في الشركة بلا من والد المحبى عليه وهدهه تفكيره الى أن الخلاص من الأخير لن يجديه بل يعقد عليه الأمر إذ صبرز له ولده المحبى عليه وهو لزال شابا في مقتبل العمر فسولت له نفسه أن يزيع الأخير من طريقه ولما استقر عزمه على هذا الأمر أخذ في تدبير وسيلة لتنفيذ مآربه وهدهه تفكيره أن يستدرج المحبى عليه الى مكان يتمكن فيه من الاجهاز عليه - مع ضمان مطاوعته له في ذلك - فاستأجر منزلا جعل منه وكرا لارتكاب الجريمة وتزوج من المتهمه الثالثة قبل الحادث بسبعة عشر يوما وهى من المدروقات بأعوجاج السيرة - وهو المتزوج من أخرى ورب أسرة وجهاز مسكنه بالحديد ونزل به مع عروسه قبل الحادث بثمانية أيام ودعا المحبى عليه الى زيارته ليلتقى بعروسه مهديا ترحيبا اصطنع مظاهره في الأيام الأخيرة ليزيل النفور الذى نشأ بينهما بسبب التصادم في العمل . ولبي المحبى عليه دعوته ثم دعاه مرة ثانية فسارع المحبى عليه الى قبول دعوته مدفوعا بالاغراء الذى ولدته الزيارة السابقة في نفسه ، وكان الطاعن الأول قد بيت النية مع شقيقه الثانى - الذى الحقه بالعمل بالشركة منذ عام سابق - على الفتك بالمحبى عليه بعد أن كاشفه بخطته ومنهجه ، وأعد للمحبى عليه مجلس شراب وأدوات لتدخين الحشيش ولم يفته امعانا في التدبير أن يرتب نقل جثة المحبى عليه بعد ازهاق روحه في سيارة تقل كانت مملوكة من قبل لحسن أحمد خليل وباعها في ظروف مريبة لصهره وان ظلت على تعامل مع الشركة القائمة بينه وبين والد المحبى عليه وذلك بان استعمل سائقها وتابعها المتهمان الرابع والخامس - لارجاء سفرهما من الاسكندرية الى القاهرة في يوم الحادث على الرغم من اعدادها للسفر باتمام ثمنها قبل ارتكاب الجريمة بفترة تتجاوز الأربع ساعات ، ولما تم للطاعن ترتيب الأمر على الوجه المتقدم تزود بسكين قاطعة وتجهز أخوه الطاعن الثانى بقطعة غليظة ثقيلة من الحديد على هيئة قضيب وصبقا المحبى عليه الى منزل



الأول بعد انصرافهما من العمل أحدهما تلو الآخر حتى إذا ما حان موعد حضور المجنى عليه - الذي انصرف بعدهما بقليل خف الطاعن الأول إلى استقباله خارج المنزل وعاد في صحبته حوالي الساعة السادسة مساءً أما الطاعن الثاني فكان في انتظارهما بالمنزل حيث كانت زوجة أولهما - المتهمة الثالثة - به وقدمت التمر واعدت وسائل تدخين الحشيش للمجنى عليه ولما استقر به المقام نحو الساعة ابتدره الطاعنان بالاعتداء بأن انهال الثاني على رأسه ضرباً بالقضيب الحديد وأعمل الأول مكينة في عنقه طعناً وذبحاً قاصدين من ذلك ازهاق روحه فأحدثا برأسه وعنقه الإصابات العديدة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وإذ تم لها القضاء عليه وضعا جثته في غرارة كان قد أحضرها معه الطاعن الثاني قبل الحادث لهذا الغرض تمهيداً لنقل الجثة بالعربة المعدة لذلك ، غير أن إحدى جيران الطاعن الأول " فوزية أحمد الشامي " كانت قد ترامت إليها أصوات عنيفة من مسكن الطاعن فأطلت من نافذة مسكنها المطل على المسكن مكان الجريمة فرأت القتل ممدداً على الأرض وهو في حالة التزع فاستشعرت أن في الأمر جريمة وانبات أهلها بما رأت وتناقل الناس الخبر وطيره إلى شرطة النجدة فخف رجالها إلى مكان الحادث حيث كشفوا عن جثة القتل غارقة في الدماء في غرارة وجدت مغطاة تحت سرير الطاعن وزوجته وضبطوا هذا الطاعن أمام المنزل بعد أن كان قد غادره إثر ارتكاب الحادث لدعوة المتهمين الرابع والخامس للحضور بسيارتهما لنقل الجثة كما ضبطوا الطاعن الثاني وزوجة الطاعن الأول بالمسكن وهما في حالة اضطراب ظاهر وعثر بحبيب الطاعن الأول على خنجر ملوث بدماء لم تجف وضبطوا القضيب الحديدي وسط بقعة كبيرة من الدماء في حجرة المسائدة كما لوحظ وجود ناء به ملابس للرجال مبتلة من أثر الغسيل وشوهد فوق المائدة كأسان بهما آثار حمروبقايا طعام وجوزة وموقد من الفخار ولازال ساخن من آثار فحم محترق به هذا كمية أخرى من الفحم إلى جواره . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال المتهمين جميعاً ومن تفتيش مسكن الطاعن الأول ومعاينة مكان الحادث ومن تقرير الصفة التشريحية بلحثة المجنى عليه وتقرير المعمل البكتريولوجي بمصلحة الطب الشرعي ومن مجموع القرائن التي استخلصتها المحكمة من الأوراق وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وتتوافر بها

كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دين الطاعن الأول بها - لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن عرض لنية القتل واستظهرها بما ينتجها تناول ظرف سبق الاصرار في قوله "أما سبق الاصرار فقد قام الدليل عليه أيضا من تلك الضغائن التي تولدت بين المتهم - الطاعن الأول - وبين المجنى عليه ووالده بسبب الخلاف الذي قام بين الشريكين في الشركة والذي ساهم المتهم الأول فيه بانحياز الشريك الآخر حسن خليل ضد صالح المجنى عليه ووالده وكانا يصوبان إليه من آمال حسبا أنها تتحقق بالخلاص من المجنى عليه ولقد كانت الآية على هذه النية الميئة ذلك الإعداد السابق للسيارة واستبقائها في الاسكندرية فترة طويلة بعد أن تهيأت للسفر ثم احضار المتهم الثاني للفرارة التي رتب أمرها لنقل الجثة وتسليمها بعد ذلك بالقضيب من الحديد والسكين المشار إليهما آفا وأية أخرى على عمق هذا التدبير وبعد مداه هي استئجار ذلك المنزل وإعداده بعروس شابة لاكت اسمها الألسن واحاطت بسلوكها الريب بما أتردهشة من يعرفون المتهم الأول وذلك في غير ضرورة ملجئة بالنسبة لشخص متزوج ورب أسرة ثم اختيار طابق أرضى شمل مسطح البناء جميعه توخيا ألا يكون له جار ملاصق ثم تقديم الخمر للمجنى عليه قبل ارتكاب الحادث ضمنا لعدم مقاومته اعتداءهما عليه .

وما ساقه الحكم فيما تقدم سائق ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به في القانون ، ذلك بأن سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين الطاعن الأول والمجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلا سائغا ، أما ما استورد إليه الطاعن الأول من منازعة في التصوير الذي اعتقه الحكم للحادث ونعيه عليه إطراره الصورة التي أوردتها الطاعن الثاني للحادث من مفاجاته للمجنى عليه في وضع مثير مع زوجة أخيه الطاعن الأول واعترافه بقتله لهذا السبب فردود بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى



حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكمات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الأول واطرح في منطق سائق دعوى الطاعن الثاني من وجوده في حالة دفاع شرعى عن عرض أخيه ، وكان تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلامعقب طالما كان استدلال الحكم سليما ويؤدي إلى ما انتهى إليه ومن ثم فلا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن ولما كان الحكم قد حصل مؤدى تقرير الصفة التشريعية وما تضمنه من وصف إصابات المجنى عليه الرضية والقطعية والطمعية وأنها جميعها حيوية ويجوز حدوث الرضية منها من مثل القضيبي المضبوط والقطعية والطمعية من مثل السكين المضبوط وأن وفاة المجنى عليه نشأت من الإصابات الموصوفة بالتقرير وما صاحبها من نزيف وصدمة عصبية ، وهو تحصيل مردود إلى أصله في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن من افتراض حصول الاعتداء على جثة القتيل ( المجنى عليه ) بعد أن فارقت الحياة لا يكون مديدا . ولما كان الحكم قد أثبت أن وفاة المجنى عليه قد نشأت من الإصابات التي أسهم الطاعن الأول في أحداثها به ودال على وجود الطاعن الأول مع شقيقه الطاعن الثاني على مسرح الجريمة التي يتنازعانها على اقتراحها وإتيانها تلك الأفعال المادية تنفيذا لمقصدهما المشترك ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان ما ينهيه الطاعن الأول على الحكم من قالة التناقض تأسيسا على أنه انتهى إلى تبرئة المتهمين الرابع والخامس من تهمة الاتفاق مع الطاعن الأول على نقل جثة المجنى عليه بسيارتهما في الوقت الذي رعى الطاعن بهذه التهمة دون أن يؤاخذ به عليا أو يشير إلى إندماجها في عقوبة الجريمة الأشد التي دانه بها ، ما ينهيه الطاعن من ذلك مردود بأنه فضلا عن أنه لا مصلحة له من هذا النعى ، فإن الأصل أن المحكمة



الموضوع أن تجزىء الدليل فأخذه في حق متهم دون الآخر لما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون سديدا .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه في الأوجه الثاني والرابع والخامس والسادس الخطأ في الامتداد والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال والبطلان في الإجراءات والاخلال بحق الدفاع، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسند إلى الشاهدة " فوزية الشامي " أنها رأت الحادث وشاهدت زوجة الطاعن الأول المتهمة الثالثة - تتف بقدميها على صدر القاتل الذي لفت نظرها إليه سماع الضوضاء وصوت الحشرة في حين أنها لم تقل شيئا من ذلك فضلا عن أن باقي الشهود الذين عول الحكم على أقوالهم في الادانة نقلوا عن تلك الشاهدة أنها أبلغتهم برؤيتها الطاعنين يعتديان على القاتل - ورؤيتها للمتهم الثالثة أيضا مع أن الشاهدة كذبتهم ونفت صدور هذا القول منها وأنها قررت والدتها زينب سالم سوكة أن ابنتها لم تقل لها أكثر من أنها شاهدت الجثة ممددة ورأت المتهمة الثالثة من ظهرها دون أن ترى أحدا آخر . وإذا كان الطاعن الثاني قد اعترف بارتكاب القتل وحده فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن الأول تأسيسا على عناصر لا تحمل قضاءه يكون مشوبا بما يعيب استدلاله . وكان ما يسوغ التعويل على أقوال الكونستابل وما نقله من روايات المتهم الثالثة وما نسبته إليها في إحدى رواياتها من أن الطاعنين قتلوا المجنى عليه إذ أنها نفت ما عزي إليها في جميع مراحل التحقيق فضلا عن أنها لا تصلح بذاتها للاستدلال لأنها لا تعدو أقوال متهم على متهم ، هذا وقد اتخذ الحكم من ضبط السكين مع الطاعن الأول دليلا على أنها استعملت في القتل واستند في هذا إلى التقرير الطبي قولا من الحكم - على خلاف الواقع - أنه أثبت أن الدماء التي على السكين من دماء القاتل ورتب توافر سبق الإصرار على هذا السند الخاطئ في حين أن الطاعن قرر أن هذه السكين لم تكن ملوثة بالدماء ولا يعقل أن يظل الطاعن محتفظا بها في جيبه وهي ملوثة بدماء القاتل دون أن يحاول التخلص منها أو القليل أن يزيل ما عليها من آثار دماء وخاصة أنه مضت فترة طويلة بين الحادث وبين ضبط الطاعن وقرر الشهود أنه غادر منزله

خلالها وغاب فترة استبدل فيها ثيابه فضلا عن الاختلاف في وصف السكين ومدى تلوثها بالدماء وخلو الجراب الذي كانت به من تلك الآثار مما كان يقتضى من المحكمة أن تفحص حرز السكين حسما للوضوح، ولا يقدح في هذا أن يكون التقرير الطبي الشرعى قد انتهى إلى جواز حدوث الإصابات من مثل هذه السكين إذ أنه لم يقطع بهذه النتيجة . كما اتخذ الحكم من ضبط ساعة يد المجنى عليه بدولاب ملابس الطاعن وزوجته ومن ضبط خمسة وعشرين جنيتها مع الطاعن دليلا عليه دون أن يفتن إلى ظروف الضبط تشير إلى أن الساعة قد دسست عليه وأن مفردات النقود المضبوطة تختلف وما قرره كاتب الشركة عن مفردات نقود المجنى عليه . هذا إلى أن المحكمة قد استمعت بجلستى ٦ و ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ إلى أقوال والدة القتيل وزوجة والده ثم إلى والده بعد تحليفهم اليمين على الرغم من وجودهم بقاعة الجلسة وذلك على خلاف مقتضى القانون مما يعيب الحكم بما يبطله — ويستوجب تمضيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى تحصيلها وافية واستند إلى أدلة سائغة تكفى لتبرير اقتناع المحكمة بإدانة الطاعن ، وكان ما يثيره الطاعن من حالة الخطأ في الإسناد بشأن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدة فوزية أحمد الشامى بصدد روايتها عن الحادث وتكذيبها ما نقله باقى الشهود عنها في هذا الخصوص ، مردودا بأنه يبين من الأوراق أن ما حصله الحكم من أقوال هذه الشاهدة له مأخذه من أقوالها في تحقيقات النيابة العامة وماردته بجلسة المحاكمة . أما بصدد ما رواه الشهود نقلًا عن هذه الشاهدة فإن مؤدى ما حصله الحكم من رواية هؤلاء الشهود الثقيلة عن الشاهدة لا يعدو ما وهاه كل منهم من رواياتها وبفرض اختلاف بعضهم في تفصيلات هذه الرواية فإن الحكم لم يعول في الإدانة على تلك الرواية السماوية التى لم يكن لها أثر في منطقته أو في النتيجة التى انتهى إليها فلا يضيره أن تكون الشاهدة قد نازعت في تلك التفصيلات لما هو مقرر من أن البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من جدل حول استدلال الحكم بأقوال الكونستابل واعتماده إحدى الروايات التى نقلها عن زوجة الطاعن على الرغم من نفيها الأدلاء بها إليه ، فإنه



لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة ، هذا فضلا عن أنه يصح الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير متى اطمأنت المحكمة إلى صحة صدورها ممن نقلت عنه ، ولا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخرتى وثقت المحكمة فيها وارتاحت إليها . أما ما ينهه الطاعن على الحكم من قصور لإلتفاته من التصدى لما ساقه من قرائن تشير إلى تفتيق التهمة واصطناع الأدلة ، فانه مردود بأن الأصل أن الدفاع بتفتيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا ، ومن المقرر أيضا أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستتجه من ظروف الرأفة أو أقوال الشهود وترد عليه على استقلال ، بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن استدلال الحكم بادانته إلى ضبط السكين معه واعتماده على هذا الدليل دون أن يحسم ماثار حوله من خلاف في الوصف وفي مدى تلوثه بالدماء وذلك بفحص المحكمة للسكين ، ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أمرت في مواجهة الطاعن والمدافع عنه باحضار الحوزين ووصفت محتوياتهما على الوجه الثابت بمحضر الجلسة ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى منازعة أو طلب فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفتاتها من اجراء لم يطلب إليها تحقيقه — أما ما ينهه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ فى الاستناد بأن نسب إلى تقرير التحليل — على خلاف الواقع — أن الدماء التي تلوث السكين هي من فصيلة دماء القتل ، فانه نعى غير صحيح إذ لم يرد بالحكم فى هذا الشأن سوى أن تلك الدماء آدمية دون أن يستطرد إلى أنها من فصيلة دماء المجنى عليه ، وما أورده الحكم فى هذا الصدد له مأخذه من تقرير التحليل . أما ما يثيره الطاعن فى خصوص تعيينه استدلال الحكم بهذا الدليل بدعوى أنه كان فى مكنته التخلص من السكين ، فجدل موضوعى لا يصح اثارته أمام هذه المحكمة . أما عن الخلاف فى وصف السكين فانه بفرض قيامه لا يقدح فى سلامة الحكم إذ أن اختلاف الشهود فى تحديد أوصاف آلة الاعتداء واعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة وهى أن المجنى عليه قتل بالسكين المضبوطة . هذا فضلا عن أن آلة القتل ليست من



الأركان الجوهرية في الجريمة فلا يجدى الطاعن المنازعة في هذا الخصوص .  
 أما القول بأن تقرير الصفة التشريعية وإن انتهى إلى جواز حصول إصابات القتل القطعية والوطنية من مثل هذه السكين دون أن يقطع بهذه النتيجة فإنه مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له فيها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة البطلان في الإجراءات تأسيسا على أن المحكمة سمعت أقوال والدى القتل وزوجة والده بعد تخليفهم اليمين على الرغم من وجودهم بقاعة الجلسة ، ما ينعاه الطاعن من ذلك مردود بأنه فضلا عن أنه نعى موجه إلى إجراءات قامت بها هيئة أخرى غير التي قامت بتحقيق الواقعة وسماع المرافعة والفصل في الدعوى ، فإن الأصل هو أن استخلاف الشاهد - عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ٣٨١ المعدلة بالقانونين رقمى ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في باب الإجراءات أمام محاكم الجنايات - هو من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ولا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ هذا الضمان الذى قصد به حمل الشاهد على قول الصدق ، هذا إلى أنه من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من هذا القانون وإن كانت قد نصت على أن " ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يمجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين انقضاء المرافعة " . فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة بطلانا ، كما أن الواضح من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن هؤلاء الشهود سمعوا بحضور الطاعن والمدافع عنه دون اعتراض أى منهما على الاجراء موضوع التحدى مما يسقط الحق في الدفع ببطلانه - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوما .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها في الحكم انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول . وهي وإن كانت قد جاوزت في هذا العرض الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون صالف الذكر ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حق المحكوم عليه بالإعدام أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، على ما صلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون ، وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره باجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد جاء الحكم سليما من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويتعين لذلك إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه كامل إبراهيم سلامة .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وعبد المنعم حمزوى .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) محاكمة . " اجراءاتها " . شهود . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " .  
" ما لا يوفره " . شهود .

تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها . من الاجازات . متى تكون  
واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات  
الجنائية . مثاله .

( ب ، ج ) محكمة الموضوع . شهود . حكم . " تسليبه . تسليب غير  
معيب " .

( ب ) لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق  
أو المحاكمة دليلاً في الدعوى . مادامت قد اطمأنت إليها .

( ج ) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة وتمويل القضاء  
عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع  
دون معقب . أخذها بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها بجميع الاعتبارات التي رافقها  
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها هي من الاجازات  
وفقاً لنص المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تكون واجبة إلا إذا  
طلبها المتهم أو المدافع عنه . ولما كان الدفاع عن الطاعن قد تنازل في مرافعته  
عن أقوال شاهدي الاثبات دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها ، وقد كان الشاهدان  
حاضرين فكان في استطاعته - إذ أراد مناقشتها فيما يمن له استيضاحه . فانه  
لا يقبل منه أن يشير هذا الأمر أمام محكمة النقض .



٢ — لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دليلاً في الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .

٣ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٤/٩/١٩٦٢ بدائرة مركز قوص محافظة قنا : ١ — "أحرز السلاح الناري المبين بالمحضر "بندقية مششخنة" بغير ترخيص . ٢ — أحرز الذخيرة الميمنة بالمحضر ( طلقة ) مما تستعمل في سلاح ناري لم يرخص له بحمله " . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته بالمواد ١٦، ٢٦، ٢/٢٦ — ٣٠، ٤٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ . فقرر سيادته بذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان تفتيش عشة المتهم وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بأنه في غير محله . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوراً بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧، ٣٢، ٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإجراءات ومخالفة في القانون ، ذلك أن شاهدي الإثبات كانا موجودين بقاعة الجلسة وسمعت المحكمة أقوالهما دون حلف يمين فلم يدلّيا بأية معلومات متعللين بنسيان الواقعة لطول الوقت مما يثير مظنة تهربهما من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها ، ولما كان الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة شهادة الشهود بنفسها أو تأمر بتلاوة أقوال من لم يحضر منهم عند الضرورة . فقد كان على المحكمة أن تأمر الشاهدين بأن يدلّيا بمعلوماتهما وتناقشهما فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص التي دان للطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال النقيب محمد شوقي العزب والملازم مصطفى إبراهيم بدر الدين ومن تقرير فحص السلاح وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الشاهدين كانا موجودين بقاعة الجلسة وسمعت المحكمة أقوالهما دون حلف يمين فقررا أنهما لا يذكران وقائع الدعوى نظرا لطول الوقت وصحما على أقوالهما المدونة بمحضر التحقيق ثم ترفع الدفاع عن الطاعن في موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين مقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دليلا في الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات التي أدليا بها في محضر تحقيق النيابة فلا يحق للطاعن مصادرتها في اعتقادها أو الجدل في ذلك أمام محكمة المنقض . ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تظمن إليه دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على أقوال الشاهدين لا يكون له محل

ما دامت المحكمة قد وثقت بها واطمأنت إليها . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال شاهدي الإثبات لأن تلاوة أقوال الشاهد من الوقائع التي لم يعد يذكرها هي من الإجازات وفقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه ، ولما كان الدفاع عن الطاعن قد تناول في مرافعته أقوال هذين الشاهدين دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها وقد كان الشاهدان حاضرين فكان في استطاعته — لو أراد مناقشتها فيما يعن له استيضاحه فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا الأمر أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(١٦٥)

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٣ القضائية :

اختصاص . محكمة الأحداث . " اختصاصها " . نظام عام . نقض .  
" ساطة محكمة النقض " .

قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . جواز إثارة  
الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب  
لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

اختصاص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ  
من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة . المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات  
الجنائية . قضاء محكمة الجنايات في الجريمة التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يجاوز هذا  
السن وقت ارتكابه إياها . مخالف للقانون . لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقاً للحق  
المقرر لها في المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات  
بنظر الدعوى .

من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص  
المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض  
أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن  
وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة  
٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تختص محكمة الأحداث  
بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر  
خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة " . فإن محكمة الجنايات إذ  
قضت في موضوع جريمة القتل العمد التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه

لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه إياها ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويتعين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٣٥ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/١٢/٤ بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط : قتل عبد الرحمن خليفة عبد الرحمن عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة "مطواة" وما أن ظفربه حتى طعنه بالمطواة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى خليفة عبد الرحمن ومرزوقة علوان زهران "والدا القتل" بحق مدني قبل المتهم ونفيسة ابراهيم شحاته ( والدة المتهم بصفقتها وصية عليه ) والسيد وزير التربية والتعليم والسيد مدير منطقة أسيوط التعليمية بصفقتهم مسئولين عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضور يا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادتين ٢٣٤/١ و ٢٦١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة خمس سنوات وبإلزام نفيسة ابراهيم شحاته بصفقتها وصية على ابنها المتهم والسيد وزير التربية والتعليم بصفته والسيد مدير منطقة أسيوط التعليمية بصفته متضامين بأن يدفعوا للدعين بالحق المدني مبلغ ألفين وخمسمائة جنيه بصفة تعويض والمصروفات المناسبة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في الرد على ما أثاره من دفاع بشأن حقيقة الواقعة من أنها تنطوي على جناية الضرب المفضى إلى الموت كما أنه لم يدل على توفر نية القتل لديه في جريمة القتل العمد التي دين بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإدانة الطاعن بجريمة القتل العمد عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات مع تطبيق العقوبة الواردة بالمادة ٦٦ من هذا القانون - على اعتبار أن سنه لا تزيد عن اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة - إلى مستخرج رسمي من دفتر المواليد ثبت منه أن الطاعن لم يكن قد جاوز وقت ارتكابه الجريمة اثنتي عشرة سنة وبضع شهور ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية - تنص على أنه "تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة" وكان قد ثبت للمحكمة من هذا المستخرج الرسمي أن سن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .

وكان من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم - لما كان ذلك ، فإن المحكمة المطعون في حكمها إذ قضت في موضوع الجريمة التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه إياها ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ويتعين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن .

طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٣٥ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم اختصاص محكمة جنابات أسبوط بنظر الدعوى .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محنوظ ، ومحمد عبد الممنم حزاوى .

( ١٦٦ )

### الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٣ القضائية

حكم غيابي . نقض . ”الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من  
محكمة الجنايات“ . ”سقوط الطعن“ . محكمة الجنايات .

إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول  
عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . مؤدى نص  
المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره  
كان لم يكن إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوط  
الحكم الغيابي مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . الطعن المقدم من النيابة عنه يعتبر ماقطعاً  
بمقوله .

إنه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — للنيابة العامة والمدعى  
بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض في الحكم  
الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . وكانت المادة ٣٩٥ من قانون  
الإجراءات الجنائية تجرى على أنه ”إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه  
قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ، سواء فيما  
يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وإذا كان  
الحكم السابق قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها“ . فإن  
مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم  
يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة

الجنايات في النيابة المذسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٨/٢/١ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة: بوصف كونه موظفاً عمومياً "عامل بتفتيش الإنارة بإدارة الكهرباء والغاز" . استولى بغير حق على مال مملوك للدولة هو كابل سلك الكهرباء المبين وصفاً وقيمة بالتحقيقات لبلدية القاهرة - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . قررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابياً بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس سنتين مع الشغل وبغزله من وظيفته وبتغريمه خمسمائة جنيه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة وعاقبه بالحبس لمدة سنتين مع الشغل والعزل من وظيفته وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن المحكمة وقد عاملت المطعون ضده بالرأفة وطبقت عليه عقوبة الحبس فإنه كان من المتعين عليها توقيت عقوبة العزل وفقاً للمادة ٢٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم - المطعون ضده - بأنه بوصف كونه موظفاً عمومياً - عامل بتفتيش الإنارة بإدارة الكهرباء والغاز - استولى بغير حق على مال للدولة وهو كابل سلك

الكهرباء المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات لبلدية القاهرة . فقضت محكمة جنايات القاهرة غيابيا بمعاقبته بالحبس ستين مع الشغل وبغزله من وظيفته وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه طبقا للواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ وهو الحكم موضوع طعن النيابة العامة ثم قبض على المحكوم عليه وأعيدت الإجراءات في مواجهته وقضى في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٣ بمعاقبته بالحبس مع الشغل ستة شهور وعزله من وظيفته وتغريمه خمسمائة جنيه .

وحيث إنه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنسبة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول منها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية - وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها " فإن مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن - ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في الجناية المنسوبة إلى المتهمين ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل للطعن فيه غير ذي موضوع ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

( ١٦٧ )

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٣٣ القضائية

قمار . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " .

اللعاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هى الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع الألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تنفرع منها أو تكون مشابهة لها التى يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للهارة . الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود ، قد يتحقق أيضا فى المقامرة على أى شىء آخر يقوم بهال . اغفال الحكم ببيان نوع اللعب الذى ثبت حصوله فى المحل العام . صادره مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه .

المراد بالألعاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إنما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض أنواع الألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها فى المحال العامة والأندية — وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للهارة — ولما كان الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا فى المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شىء آخر يقوم بهال ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله فى المقهى وبذلك جاء مجهلا فى هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو مما يعيبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة الواسطى : المتهمان الأول والثاني : لعبا قمارا في محل عام "مقهى" : الثالث : سمح بلعب القمار في مقهىء المشار إليها آنفا . وطلبت عقابهم بالمواد ١٩ و ٢١ و ٣٤ و ٣٦/١ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة الواسطى الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام : بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ قرش ومصادرة المضبوطات مع غلق المقهى لمدة شهر . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل متهم يومين مع الشغل وتغريمه ١٠٠ قرش والمصادرة مع الغلق لمدة أسبوع بلا مصاريف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه التصور في البيان - ذلك بأنه لم يبين نوع لعبة القمار التي كان الطاعنان يمارسانها في محل عام "مقهى" حتى يمكن معرفة ما إذا كانت هذه اللعبة مما تدخل ضمن ما حظر القانون مزاولته في المحال العامة أولا ، وهو أمر يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه تتحصل في أنه " أثناء مرور ضابط مباحث مركز الواسطى لاحظ أن مقهى لطفى عبد العزيز تدار للعب القمار فدخلها ومعه المخبرين أحمد عبد الجواد وأحمد حسن شديد ووجد الطاعنين جالسين على منضدة يلعبان ( الكوتشينة ) فسألها عما يفعلان فأخبراه بأنهما يلعبان ومن يخسر منهما يدفع ثمن الطلبات " . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت تلك الواقعة المستمدة من أقوال

الضابط والمخبرين واحتراف الطاعنين بمحضر ضبط الواقعة ، دانهما بجريمة لعب القمار بمحل عمومي ( مقهى ) بالتطبيق للواد ١ و ١٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والمعدل بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٧ . ولما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قد جرى على أنه : " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية " . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص والتي تكون مشابهة لها . لما كان ذلك ، وكان المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون السابق الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد حدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية — وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة — ولما كان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أي شيء آخر يقوم بمال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في المقهى وبذلك جاء مجهلا في هذا الخصوص مما يهجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو مما يعيبه بالبطلان ويستوجب نقضه مع الاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٣٣ القضائية

دمغة . " رسوم الدمغة " .

عدم تقرير الشارع فى القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير  
المدموغة . وضعه بشأنها نظاما خاصا فى المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القانون المذكور . أمر مصادرتها  
ليس منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات .

مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع  
لم يقرر مصادرة المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة ، وهو اذ فعل ذلك  
لم يجعل أمر مصادرتها منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون  
العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى  
إذا ما صدر حكم نهائى - تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد  
العيارات القانونية ، وبعد كسرهما واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن  
لم تكن كذلك .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦١/٨/٢٦ بدائرة  
بندر الفيوم : عرض للبيع مشغولات ذهبية غير مدموغة . وطالبت عقابه  
بالمواد ١ و ٢ و ٢٢ من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة بندر الفيوم قضت  
حضوريا بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق

المادة ٣٠ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش ومصادرة حبات العقد الذهبي غير المدموغة الوارد بيانها بالمحضر . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسة جنيهات . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه خطاه في تطبيق القانون حين ألغى عقوبة المصادرة التي قضى بها الحكم المستأنف على المطعون ضده في الجريمة التي دين بها وهي عرضه للبيع مشغولات ذهبية غير مدموغة ، ذلك بأنه وقد انتهى إلى أن الواقعة مؤتممة طبقا للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ فإن مصادرة المصوغ المضبوط تكون واجبة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مفتش مراقبة الدمغ والموازن فحص عقدا ذهبيا مستعملا كان معروضا في واجهة محل المطعون ضده فتبين أن ثلاثا من حباته غير مدموغة ، خلص إلى تأييد الحكم المستأنف في قضائه بالإدانة للأسباب التي بنى عليها وإلغائه بالنسبة إلى المصادرة وأورد في ذلك قوله " وحيث إن هذه المحكمة لا ترى القضاء بالمصادرة للأسباب الآتية : أولا - لم ينص القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ على المصادرة وإنما نص على عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة أو إحداهما . ولو كان المشرع يقبض لمصادرة المصوغات غير المدموغة ما فاته النص على ذلك في مواده ، ومفاد هذا أن الأمر في المصادرة في هذه الحالة تحكمه المادة ٣٠ عقوبات التي تجعل المصادرة جوارية للقاضي أن يحكم بها أو لا يحكم حسبما يترأى له على أنها تكون وجوبية إذا نص القانون على ذلك صراحة . وحيث إن المصادرة تعتبر بمثابة عقوبة إذا وقعت على شيء مما يباح تداوله وحيازته

وعن الصبورة المفصوص عليها في المادة ١/٣٠ عقوبات إذ التصيد منها الزجر والإيلام بحرمان المتهم شيئاً من ماله . وحيث إنه متى كان ذلك وكانت المصادرة جوازية فإن المحكمة مستوحية هدف الشارع من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الذي لم ينص على المصادرة ومراعية ظروف الدعوى لا ترى القضاء بالمصادرة وتكتفى بالعقوبة المقررة بها إذ الاستفادة من شهادة مفتش الدمغة أن الحبات غير المدموغة من نفس حيار الذهب المصنوع منه العقد وأن حبات العقد مدموغة هذا ثلاث وأن المفتش تأكد من عدم الدمغ بطريق المجهز ودلالة هذا أن الجريمة يخالطها عنصر الإهمال وعدم التأكد من دمغ سائر حبات العقد ، وظاهر نص المادة ٣٠ عقوبات أن المصادرة لا تجوز إلا حيث تكون الجريمة عمدية ولا تجوز المصادرة في جرائم الإهمال هذا فضلاً عن أن المصادرة الخاصة التي تصيب المحكوم عليه في شيء من ماله محل اعتراض بحجة أن الملكية حرمة لا ينبغي المساس بها إلا بحق ولدى الدولة من وسائل الزجر والعقاب ما يغنيها عن الالتجاء إلى مصادرة مال معين قد يتوافر لدى متهم ولا يتوافر مع آخر مما يتعين معه أن تكون المصادرة في نطاق معقول . ومن حيث إنه لما تقدم تكون المصادرة في غير محلها ومن ثم يتعين إلغاؤها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية غير مدموغة — وتضبط المشغولات وتحفظ على ذمة الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة الدمغ والموازن بفحص المشغولات فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر" — وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور تنص على أنه "في الأحوال المبينة في المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣



لا ترد المشغولات والأصناف المضبوطة بعد كسرها إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة — وكان مفاد هذين النصين أن الشارع لم يقر مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائي تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية ، وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(١٦٩)

### الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٣ القضائية

جمارك . تهريب جمركى . صلح . دعوى جنائية . " انقضاؤها بالتصالح " .  
نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ فى تطبيق القانون " .

لمصاحبة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء  
نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح فى أثناء نظر الدعوى . أثره :  
انقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل فى الدعوى يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة  
الجنائية المقضى بها . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . كشف المشرع من هذا النظر  
فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك . مجانبية الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى  
تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصاحبة  
الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال سواء تم الصلح  
أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه  
انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح  
يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية من  
حقها فى الدعوى الجنائية مقابل العمل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة  
القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم  
بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه  
يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف  
المشرع من هذا النظر فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك

والذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصالح قد تم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٧/٦/٢٤ بدائرة قسم السويس . شرع في تهريب البضائع الميينة بالمحضر عن طريق إدخالها الأراضي المصرية دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة السويس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه وتعويض يعادل مثل الرسوم والعوائد الجمركية المقررة ومصادرة الأشياء المضبوطة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وأمام محكمة السويس الابتدائية — بهيئة استئنافية — طلب المتهم استعمال الرأفة نظراً لتصاله مع مصلحة الجمارك . ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دان المطعون ضده بجريمة الشروع في تهريب بضائع دون تهديد الرسوم الجمركية وأوقع عليه العقوبة وأمر بإيقاف تنفيذها في حين أنه كان يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة الرابعة من القانون المطبق رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بالنظر إلى ما هو ثابت من تصالح المطعون ضده ومصلحة الجمارك .



وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم السويس شرع في تهريب بضائع عن طريق إدخالها الأراضي المصرية دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية ، وطلبت معاقبته طبقا للواد ٢٥١ و٢٥٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريمه ١٠٠ جنيه وتعويض يبادل مثل الرسوم والعوائد الجمركية المقررة والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة ، وأورد الحكم المطعون فيه مبررات قضائه بإيقاف التنفيذ بقوله ” الثابت من خطاب جمرك السويس للنيابة الجزئية بتاريخ ١٤/١/١٩٦٢ أن محضر الصالح المقدم من المتهم - الطاعن - قد تم اعتماده رجاء اتخاذ اللازم نحو وقف المحاكمة الجنائية وأن ذلك تم وفقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، فإن المحكمة ترى وقف تنفيذ العقوبة الجنائية ” لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية على صدور طلب من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه في ذلك نصت ” ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ التعويض إلى ما يتل عن النصف ويجوز في هذه الحالة رد البضاعة المضبوطة مقابل دفع عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمرک علاوة على الرسوم الجمركية المستحقة ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال . وكان مؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم الصالح في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصالح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حتمها في الدعوى الجنائية مقابل الحل الذي قام عليه الصالح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجزائية المقررة بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والمعمول به من تاريخ نشره في ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ ، والذي ألغى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ المطبق على واقعة الدعوى — إذ نص في المادة ١٢٤ منه أن ”لدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملا أو ما لا يقل عن نصفه ... ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال“ فأكد بذلك حق مصلحة الجمارك في التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الفصل فيها وحدد الأثر المترتب على التصالح في أى من هاتين الحالتين بما يتفق ونص القانون الملغى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

بهاية السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(١٧٠)

### الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) عاهة مستديمة .

يكفى لتوافر العاهة المستديمة أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد  
أصبحت بضعف يستحيل برؤءه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدًا كليًا ، حتى ولم يتيسر  
تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة . مثال .

(ب) مسئولية جنائية . عاهة مستديمة .

مسألة المتهمة عن . مع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل  
عوامل أجنبية غير مالوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . مثال .

(ج) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر  
معيب .

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذى يؤدى فيه شهادته ونمويل القضاء على قوله  
مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من شبهات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع ،  
دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

(د) حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

عدم التزام المحكمة بمناجاة المتهمة فى مباحى دفاعه المختلفة . حسبها أن تقيم الدليل على  
مقارفته الجريمة التى دين بها بما يحمل قضاها .

١ - من المقرر أنه يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معروفة به قانونا -  
أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل  
برؤءه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدًا كليًا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار



قبل الإصابة . وإذا ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي من تخلف العاهة المستديمة لدى المجنى عليها وهي فقد قوة الابصار بعينها اليمنى نتيجة إصابتها التي أحدثها بها الطاعن ، مما مؤداه أن العين كانت مبهمة قبل الإصابة وأن قوة الابصار قد فقدت كلية على أثرها فإن النعى على الحكم بالبطلان لا يكون له محل .

٢ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة ملوكة الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من أدلة سائفة على تخلف العاهة المستديمة التي دين الطاعن بها نتيجة اعتدائه على المجنى عليها . فإن النعى على الحكم بالبطلان لا يكون سديدا .

٣ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاحن وحام حوله من الشبهات - كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع لتزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٤ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة فتد على كل شبهة يثيرها ، وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفته الجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/١١/٢٢ بدائرة مركز فارسكور: أحدث عمدا بعطيات على درغام الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تشايعها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد قوة إبصار العين اليمنى . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضورها بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٧ عملا بمادة الاتهام بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في الإدانة على أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات "التابعي حسن شطا" على الرغم من الخلاف بينهما في خصوص الدافع على الحادث وتناقض الشاهد في روايته في صدد رؤيته الطاعن فضلاً عن عدم الاستشهاد به من مبدأ الأمر، ولم يمن الحكم يبحث ما نسب إلى زوجة أخ الطاعن من اعتدائها على المجنى عليها "بالقباب" واحتمال إصابتها من الأحجار التي كان الأطفال يلقون بها وقت الحادث، كما التفت عما ورد في التقارير الطبية من أنه لم يتيسر تقدير قيمة العاهة نظراً إلى تعذر معرفة قوة إبصار العين قبل الإصابة وخصوصاً أنه لم يثبت من التحقيقات أن تلك العين كانت تبصر من قبل وأن قوة إبصار العين اليسرى  $\frac{3}{4}$  وبها عتبات بالقرنية وسحابة مما يؤكد عدم إبصارها بالعين اليمنى قبل الحادث. هذا إلى أن الحكم لم يعرض لرفض المجنى عليها إجراء عملية كان من المحتمل أن تؤدي إلى شفائها مما يعيب بما يبطله ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهد الإثبات ومن التقارير الطبية وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك، وكان الحكم قد استخلص الإدانة من الأدلة السائفة التي أوردتها بما لاتناقض فيه. وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات - كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها. وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لإغفاله التصدي إلى ما نسب إلى زوجة أخيه من اعتداء على المجنى عليها واحتمل إصابتها من إلقاء الأحجار عليها مردوداً بأن الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بتابعة

المتهم في مناحى دفاعه المختلفة فترد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفته الجريمة التي دين بها بما يحصل قضاءها — وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره — لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يكفي لتوافر العاهة المستديمة — كما هي معرفة به قانونا — أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منقعة قد فقدت فقداء كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة وإذا كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي من تخلف العاهة المستديمة لدى المجنى عليها وهي فقد قوة الإبصار بعينها اليمنى نتيجة إصابتها التي أحدثها بها الطاعن مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها ، فإن ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل ، هذا فضلاً عن أنه لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما دفاعاً مما تقدم ، فلا يقبل إثارة مثل هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من التفات الحكم عن تناول رفض المجنى عليها إجراء عملية جراحية وأثرها على شفاؤها مردوداً بأنه لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار مثل هذا الدفاع وكل ما قاله ” إن المجنى عليها أهملت العلاج اللازم لها “ وهو دفاع من قبيل القول المرسل الذي لا يفصح عن قصد قائله ، وقد خلت أوراق الدعوى مما يساند الطاعن فيما أورده في وجه طعنه في هذا الخصوص ، والأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة — ولما كان الحكم قد دلل بما صافه من أدلة مائغة على تخلف العاهة المستديمة التي دين الطاعن بها نتيجة إعتدائه على المجنى عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مديداً — لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المحترمين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(١٧١)

### الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ القضائية

#### (١) شيك بدون رصيد . جريمة .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تم : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وقاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك . لا شأن له في توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إجراء كاشف للجريمة .

#### (ب) مسئولية جنائية . قوة قاهرة . شيك بدون رصيد .

تم صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة قاهرة . أثر ذلك : انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون حالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات .

١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وقاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة .

٢ - الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملاً بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر  
٢٠ (١٢) ج

في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج من أموال تلك الشركات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضدتهما بأنهما في يوم ١٩٦٠/٥/٣١ بدائرة قسم المواسكي : أعطيا بسوء نية لعبد الحميد محمد مصطفى هيكاً مسجوباً على البنك الأهلي التجاري المودى لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة المواسكي الجزئية قضت غيابياً بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لكل لإيقاف التنفيذ . فعارضا . وعند نظر المعارضة دفع الحاضر معهما بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى . وبتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ قضت المحكمة المذكورة بعد أن ضمت القضيتين رقمي ١٣٣٦ و ١٣٣٨ سنة ١٩٦١ جنح المواسكي بقبول المعارضة شكلاً في القضية رقم ٨٠٥٤ سنة ١٩٦١ جنح المواسكي وفي موضوعها بتعديل الحكم المعارض فيه . وحضورياً في الجنتين رقمي ١٣٣٦ سنة ١٩٦١ و ١٣٣٨ سنة ١٩٦١ جنح المواسكي أولاً — برفض الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة محلياً بنظر الدعوى وباختصاصها . وثانياً — بحبس كل من المتهمين عن التهم الثلاث ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦١/١١/١١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المطعون ضدهما من جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في قضائه ببراءتهما إلى القول بأنه بصدد الف-رار بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بتأميم شركات الأدوية - ومنها الشركة التي يمثلها المطعون ضدهما - قامت قوة قاهرة حالت دون صرف قيمة الشيكات التي سحبها لصالح المحنى عليه فلا يسألان عن امتناع البنك عن الدفع وأنه كان يتعين على المحنى عليه أن يتقدم للجهة المختصة بما في ذمة الشركة المؤتممة فيسأدى دينه من المبالغ المعتمدة للتعويض من التأميم ، في حين أن القرار بقانون صالف الذكر لم يمس أموال شركات الأدوية المؤتممة لدى البنوك بل اقتصر الأمر على تجديدها اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٧ ثم أفرج عنها في ١٩٦٠/١٠/٢٠ ولم يتقدم المحنى عليه لصرف قيمة الشيكات إلا بعد فوات هذه الفترة حيث تكشف له أنه لا يقابلها رصيد قائم مما مفاده أن المطعون ضدهما أصدرتا الشيكات لصالح المحنى عليه دون أن يكون للشركة مقابل وفاء قابل للسحب وقت إصدارها وهو ما تحقق به مساء لهما عن الجريمة .

وحيث إن النيابة العامة أقامت ضد المطعون ضدهما ثلاث دعاوى لإعطائهما بسوءنية للمحنى عليه شيكات لا يقابلها رصيد قائم قابل للسحب ، وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وبين من مراجعة الأوراق أن تواريخ هذه الشيكات هي على التوالي ١٩٦٠/٥/٣١ و ١٩٦٠/٧/٣١ و ١٩٦٠/٩/٣٠ و ١٩٦٠/١٠/٣١ و ١٩٦٠/١١/٣٠ . ومحكمة أول درجة قضت في الدعاوى الثلاث - بعد ضمها - بحبس كل من المطعون ضدهما ثلاثة أشهر - فاستأنفا هذا الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضورياً - بالحكم المطعون فيه - بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءتهما من التهمة المسندة إليهما ، وحصلت واقعة الدهوى بقولها "ومن حيث إن التهمة المسندة إلى المتهمين - المطعون ضدهما - قامت على سند ما توافرت عليه الأوراق من أن المحنى عليه أبلغ وقرر أنه تخارج عن نصيبه في شركة التوزيعات المتحدة للأدوية



نظير مبلغ ٢٩٠٠ ج تحورت به شيكات وقع عليها المتهمان نيابة عن الشركة وأنه لما تقدم يوم ١٤/١١/١٩٦٠ بشيك محرر في ٣١/٥/١٩٦٠ بمبلغ ٥٠٠ ج وآخر محرر يوم ٣١/١٠/١٩٦٠ بمبلغ ٥٠ ج امتنع البنك عن الصرف وأفاد بالرجوع على الساحب" وبعد أن عرض الحكم لدفاع المطعون ضدهما القائم على أنه تعذر عليهما تسديد قيمة الشيكات بسبب صدور القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ، تناول الاتهام الموجه اليهما فرد عليه بقوله "ومن حيث إنه وإن كان لا مراء في أن المتهمين مسئولان عن توقيعهما على الشيكين نيابة عن الشركة مسئولة مدنية وجنائية إلا أنه من ناحية أخرى فلا جدال في أن هذه المسئولية تكون في حدود ذمة الشركة المسالية فاذا ما صدر قانون بتأميم تلك الشركة أصبح المتهمان في حل من هذا الالتزام ولا يكونان بذلك مسئولين عن امتناع البنك عن الدفع، وكان يتعين على المحنى عليه أن يتقدم للجهة المختصة بمسأله في ذمة الشركة المؤممة حتى يستأدى دينه من المبالغ المعتمدة تعويضاً عن ذلك التأميم . ومن حيث إنه متى كان ذلك فان التهمة المسندة الى المتهمين تكون غير قائمة على أساس ويتعين لذلك تبرئتهما". لما كان ذلك ، وكان الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملاً بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتباراً من تاريخ نشره في ١٧/٧/١٩٦٠ يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية من الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، إلا أنه لما كان الثابت من تحصيل الحكم المطعون فيه لوقائع الدعوى أن الشيكين — اللذين اجتزأ بهما عن إيراد بيان باقي الشيكات — استحقا في ٣١/٥/١٩٦٠ و ٣١/١٠/١٩٦٠ وكان القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ والذي رتب الحكم على مجرد صدوره انحلال مسئولية المطعون ضدهما عن امتناع البنك عن الدفع — لم يعمل به الا اعتباراً من ١٧/٧/١٩٦٠ ثم أفرج عن أموال الشركة في ٢٠/١٠/١٩٦٠ على ما هو ثابت من مدونات الحكم المستأنف نقلاً عن الشهادة التي قدمها المطعون ضدهما إلى محكمة أول درجة مما ظاهره نروج هذين الشيكين عن نطاق الأثر الذي رتبته الحكم على صدور ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تم مجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل

وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كشف للجريمة . ولما كان الرأي الذي ذهب إليه الحكم فأطلق مقتضاه على جميع الشيكات منتهيا إلى براءة المطعون ضدهما ، قد حجبه عن بحث توافر أركان الجرائم المسندة إليهما عما أصدرناه من شيكات تنأى بها تواريخ استحقاقها عن نطاق الفترة التي جمدت فيها أموال الشركة وبحث علة امتناع البنك عن الدفع في هذه الموايد ومدى مسئولية المطعون ضدهما عن التقدم بالشيكات — موضوع الاتهام — إلى البنك لصرفها بعد الإفراج من أرصدة الشركة لدى البنوك ، مما يصم استدلال الحكم بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به . لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم يكون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن : وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، وأحمد مواني ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٧٢)

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ القضائية

(١) جريمة . سرقة . تهريب جمركي .

استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي . لكل منها أركانها التي تميزها  
من الأخرى .

(ب) عقوبة . ” عقوبة أصلية ” . ” عقوبة تكميلية ” . ” تعدد العقوبات ” .  
” الارتباط غير القابل للتجزئة ” . محكمة الموضوع . قض . ” أحوال  
الطعن بالنقض ” . ” الخطأ في تطبيق القانون ” . ” سلطة محكمة النقض ” .  
سرقة . تهريب جمركي .

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي .

ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم  
توافر الارتباط بين جرمي السرقة والتهريب الجمركي . اعتباره خطأ قانونياً في تكيف  
علاقة الارتباط ، يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .  
ثبوت أن جريمة السرقة — وهي الجريمة الأشد — سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة  
ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات  
التكميلية من رد ومصادرة . مجانبية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون  
يستوجب نقضه وتصحيحه .



۱ - من المقرر أن لكل من جريمتي السرقة والتهرب الجمركي ذاتية متميزة تقوم على مغايرة الفعل المبادئ في كل منهما من الأخرى مما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماماً لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى .

۲ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه من عدم موافق الارتباط فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جريمتي السرقة والتهرب الجمركي قد انتظمتهما فكر جنائي واحد وجهمت بينهما وحدة الغرض فجعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبها مما كان يقتضي أعمال حكم المادة ۳۲ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدهما . وكانت جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبغي مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهرب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة إذ هي عقوبات نوعية لازمة من طبيعة الجريمة التي تقتضيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ عاقب الطاعن في جريمة التهرب الجمركي بعقوبة الغرامة - وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - إلى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ۶۲۳ لسنة ۱۹۵۵ مما يستوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً والغاء عقوبة الغرامة المفرض بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۵ ديسمبر سنة ۱۹۵۶ بدائرة قسم ميناء بور سعيد : قام بتهرب ۹۰ جوال بن غير مطعون بملوك لشركة كولونيال التجارية من الدائرة الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ۱ ، ۲ ، ۳ ، ۴ من القانون رقم ۶۲۳ لسنة ۱۹۵۵ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بور سعيد الجزئية

دفع الحاضر من المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ ببراءة المتهم مما أسند اليه بلامصاريف جنائية . وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في محله . فاستأقت النيابة هذا الحكم وادعت مصلحة الجمارك مدنيا طالبة الحكم لها قبل المتهم بمبلغ ١٥٠٥ جنهات ٥٨٠ مليا تمويضا . ومحكمة بورسعيد الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم مائة جنيهه وبأن يؤدي لمصلحة الجمارك تمويضا قدره ١٥٠٥ جنهات و ٥٨٠ مليا والمصادرة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهريب الجمركي قد أخطأ في القانون وشابه القصور وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بوصف المصلحة في القضية رقم ٩٤ جنح بورسعيد سنة ١٩٥٧ لوحدة الوقائع في كلا الدعويين بما يتمتع معه مما كتبه منها مرة أخرى بوصف آخر ، وما رده الحكم من أن الوقائع تضمنت فعلين يعاقب عليهما القانون ينطوي على خطأ في القانون كما لم يمن الحكم بالرد على ما دفع به الطاعن من أن الشاهد الأول أحمد الشناوي هو المتهم الحقيقي بمادلت عليه التحريات من إبداع البن المهرب في مخازنه وضبطه فيها بالفعل ومن خلوه هذه التحريات من اسم الطاعن كما يعيب الحكم في استدلاله على ثبوت التهمة قبل الطاعن ما أورده من أنه سحب كية البن المهربة مع كية أخرى دفع منها الرسوم الجمركية إذ ما كانت به حاجة تدعوه إلى تهريب الكية موضوع المحاكمة لضالة الرسوم المستحقة عليها بالنسبة لما قام بسداده .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بأنه في ١٩٥٦/١٢/٥ بدائرة قسم الميناء قام بتهريب ٩٠ جوال بن غير مطحون مملوك لشركة كولونيال التجارية من داخل الدائرة الجمركية بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - ومحكمة أول درجة قضت بالبراءة فاستأقت النيابة ، وقضت



المحكمة الاستئنافية حضوريا وبإجماع الآراء بالفاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ١٠٠ جنيه وبإلزامه بأن يؤدي لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ١٥٠٥ جنيهات و ٥٨٠ مليا والمصادرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التهريب الجمركي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، وكان الحكم قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ورد عليه في قوله " وحيث إنه بالإطلاع على القضية رقم ٩٤ سنة ١٩٥٧ جنح قسم أول بور سعيد تبين أنها مقيدة ضد المتهم الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٥ مرق ٩٠ جوالا من البن المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لشركة كولونيال التجارية وصدر حكم نهائي بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره نهائيا . وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فمردود عليه بأن الوقائع قد تضمنت فعلا مجرمين يعاقب عليهما القانون أحدهما فعل السرقة والثاني فعل التهريب وأن الدعوى الجنائية قد رفعت عن الوقائع التي تكون فعل السرقة وحوكم المتهم عنها في القضية رقم ٩٤ سنة ١٩٥٧ المرفقة بحكم نهائي ، ولم يكن في استطاعة محكمة أول درجة ولا من حقها أن تتعرض للوقائع التي تكون فعل التهريب والتي لم يكن قد رفعت عنها الدعوى الجنائية وقت نظرها للوقائع التي تكون فعل السرقة والتي رفعت بها الدعوى الجنائية في القضية رقم ٩٤ سنة ١٩٥٧ سالفة الذكر لأن المحكمة مقيدة في حكمها في تطبيق القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما تقضى به المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت النهاية لم تطرح على محكمة الموضوع واقعة التهريب ولم ترفع عنها الدعوى العمومية ولم يكن في استطاعتها أن تتعرض لواقعة التهريب بمقولة إن من حقها تعديل الوصف لأن ذلك يخالف نفس الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية هذا فضلا عن أنه لا توجد أية وابطة بين جريمة السرقة وجريمة التهريب لأن الوقائع التي تكون جريمة السرقة تختلف عن الوقائع التي تكون جريمة التهريب وكلاهما يختلفان عن الآخر تمام الاختلاف ولكل منهما ذاتية مستقلة عن الأخرى وقد قضت محكمة النقض بأن جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجمركي ولكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ولا أثر لما انتهت إليه المحكمة من براءة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجمركي التي قد توافرت شرائطها قبله ... وبذلك فإنه لا أثر لما



انتهت إليه المحكمة في القضية رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٧ من إدانة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجمركي المعروضة ومن ثم فإنه لا محل للاحتجاج بالمادتين ٤٥٤، ٤٥٥ إجراءات — لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم من أن جريمة السرقة مستقلة بأركانها وصناعتها القانونية عن جريمة التهريب الجمركي ~~مهيما~~ في القانون ذلك بأن لكل من هاتين الجريمتين ذاتية متميزة تقوم على مغايرة الفعل المادي في كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماما لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما بين جريمة التهريب الجمركي موضوع المحاكمة — وجريمة السرقة التي سبق لها كفة الطاعن عنها وهو بسبيل الرد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فففى توافر الارتباط بين الجريمتين وعاقب الطاعن بعقوبة أخرى عن جريمة التهريب فضلا عن العقوبة المفضى بها عن جريمة السرقة — لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه من عدم توافر الارتباط فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيقات القانون على وجهه الصحيح، ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جريمتي السرقة والتهريب الجمركي — في صورة الدهوى — قد انتطهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض بفعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبيهما مما كان يقتضى إهمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدهما — لما كان ذلك، وكانت جريمة السرقة وهي الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبغي مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهريب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار

على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة إذ هي عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ طاقب الطاعن في جريمة التهريب الجمركي بعقوبة الغرامة — وهي عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس — إلى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب ندر  
وحسين المركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٧٣)

### الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) حكم . محكمة الجنايات . غرفة الاتهام .

الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتماً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة . بمضى المدة . عدم جواز إعادة القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غائباً . بناءً على الدعوى في حوزة المحكمة بقرار الإحالة الأول حتى يقضى فيها بحكم نهائي . المادتان ١٩١ ، ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ب) غرفة الاتهام . ” الطعن في أوامرها ” . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” . ” الخطأ في تطبيق القانون ” .

جواز الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية — في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون . عودة الغرفة إلى نظر الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض القرار الثاني الصادر من الغرفة وإلغاءه .

١ — مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتماً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة . بمضى المدة ، ولا تعاد القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غائباً ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الإحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائي .



٢ - أجازت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالألا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يميز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . ومن ثم فإن غرفة الاتهام إذ عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يترتب عنه نقض القرار المطعون فيه وإلغاؤه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم أول الاسماعيلية محافظة الاسماعيلية : اشتركت بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو داود محمدان ماذون ناحية الاسماعيلية في تزوير محرر رسمي هو وثيقة عقد الزواج رقم ٣٩١٩٨٢ حال تحريرها المختص بوظيفته يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن ادعت أمامه كذبا أن اسمها ( فوقية عبد العاطي حسن أبو سيف ) فأثبت الموظف صالف الذكر هذا الاسم المزور في الوثيقة وتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقتها بالمواد ٣/٤٠ ، ١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت غيابيا بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - وبعد القبض على المحكوم عليها قدمت الدعوى إلى غرفة الاتهام لإحالتها على محكمة الجنايات فأمرت الغرفة بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٢ بإحالتها إلى محكمة جنح الاسماعيلية لمعاقة المتهم على أساس عقوبة الجنحة . فطعنت النيابة العامة في قرار الغرفة الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن قرار غرفة الاتهام المطعون فيه صدر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح لمعاقبة المتهم على أساس عقوبة الجناحة بمد أن سبق طرح الدعوى على الغرفة وصدر قرارها بإحالتها إلى محكمة الجنايات التي أصدرت حكماً غيابياً بمعاقبة المتهم — سقط بالقبض عليها — مما كان يستوجب نظر الدعوى بحضورها أمام المحكمة لا أن تعود إلى غرفة الاتهام لنظرها مرة أخرى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدها صباح عبد السلام عبد العزيز بأنها اشتركت بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو داود حمدان ماذون ناحية الاسمايلية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة عقد الزواج رقم ٢٩١٩٨٢ حالة تحريرها المختص بوظيفته يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن ادعت أمامه كذبا بأن اسمها فوقية عبد العاطي حسن أبو سيف فأنبت الموظف صالف الذكر هذا الاسم المزور في الوثيقة وتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وقدمت القضية لغرفة الاتهام فأمرت بجلسة ١٩٦٠/١١/٢٠ بإحالة المتهم إلى محكمة جنايات الاسمايلية . ومحكمة الجنايات قضت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ غيابياً بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وإذ قبض على المحكوم عليها عرضت النيابة الأوراق والمهمة على غرفة الاتهام ، فأصدرت الغرفة قرارها المطعون فيه بتاريخ ١٩٦١/١/١٤ بإحالة الدعوى إلى محكمة جناح الاسمايلية لمعاقبة المتهم على أساس عقوبة الجناحة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩١ من قانون الاجرامات الجنائية تنص على أنه ” إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة “ . كما نصت المادة ٣٩٥ على أنه ” إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حكماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة “ . وكان مؤدى هاتين المادتين أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حكماً وبقوة

القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ، ولاتعداد القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيابيا بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الإحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائي — لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد أجازت الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام — لما كان ما تقدم ، فإن غرفة الاتهام إذ عادت ونظرت الدعوى بعد حبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنائيات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه وإلغاؤه .



## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
رحسين السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٧٤)

### الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) سلاح . جريمة . قصد جنائي .

(١) جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها . بمجرد الحيازة المادية  
طالت أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ .  
مدم تطلبها سوى القصد الجنائي العام .

(ب) الترخيص بإحراز السلاح الناري . طبيعته : شخصي . مدم جواز تسليم  
السلاح المرخص به إلى الغير بدون ترخيص . المادتان ٢٤٩ من القانون ٢٩٤  
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقيق جريمة إحراز سلاح  
ناري بغير ترخيص بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت وأيا كان الباعث  
عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب  
سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري  
بغير ترخيص - عن علم وإدراك<sup>(١)</sup> .

٢ - مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن  
الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن الترخيص  
شخصي ، فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على  
ترخيص بذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور .

(١) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٣ (لم ينشر) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : أولا - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "البندقية الخرطوش رقم ٥٥٤٨" . وثانيا - حاز ذخائر "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية الغير مششخنة بغير ترخيص . وثالثا - وهو مرخص له بالتجارة في الأسلحة وذخائرها لم يقيد بدفاته البندقية رقم ١٨٨١٤ الغير مششخنة والواردة إليه . وطلبت مطابقة طبعها للواد ١ و ٦ و ١٤/ب و ٢٦/١ - ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به . ومحكمة جنابات طنطا قضت حضوريا في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ ببراءة المتهم مما هو مستند إليه . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى كل الحكم المطعون فيه أنه - إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازته سلاحا ناريا غير مششخن بدون ترخيص - قد أخطأ في تأويل القانون حين استند في قضائه بالبراءة إلى أن السلاح المضبوط مرخص بإحرازه لصاحبه الذي كان قد أودعه لدى المطعون ضده لإصلاحه بمعرفة أحد المختصين مع أنه طالما كان المطعون ضده قد حاز السلاح المضبوط دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو بإحرازه فقد وجب عقابه ولا اعتبار في ذلك للبإث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يؤداه أن البندقية رقم ٥٥٤٨ خرطوش بروج واحد - موضوع هذه التهمة - قد ضبطت في محل المطعون ضده وأنه تبين أنها مملوكة لآخر مرخص له بإحرازها وأنه كان قد

أودعها لدى المطعون ضده لاصلاح خلل بها بمعرفة أحد المختصين ثم خلص الحكم إلى القضاء ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة السلاح بدون ترخيص ناصبا على أن السلاح مرخص لصاحبه بأحرازه وأن المطعون ضده لم يكن ملزما بإثبات ورود هذا السلاح الى محله في دفاتره لأنه غير مرخص له باصلاح الأسلحة والمحظورة نونا الجمع بينه وبين الاتجار فيها الأمر الذي يرفع عنه المسؤولية الجنائية عن تهمة حيازة السلاح بغير ترخيص . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري - بغير ترخيص - من علم وإدراك - وإذا كان النابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية رقم ٥٥٤٨ موضوع التهمة قد ضبطت في محل المطعون ضده - دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو يشملها الترخيص الصادر له بالاتجار في الأسلحة - لأنها باقراره - لم ترد إلى محله كي يشملها نشاطه التجاري فتدخل في نطاق ترخيصه - بل أودعت لديه لأجراء اصلاح بها وهو غير مختص به ولا مرخص له بمباشرة هذا النوع من النشاط فان مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها كما لم يكن لها مبرر مشروع بحميه القانون - وكان النابت بحضور جلسة المحاكمة أن السلاح حين ضبط في محل المطعون ضده صالح للاستعمال باقرار المطعون ضده - فقد كانت بذلك جريمة حيازته سلاحا ناريًا بغير ترخيص قائمة قانونا . مستوجبة مساءلة عنها ما دامت قد صحت نسبتها إليه ولا يرفع هذه المسؤولية ما أثبتته الحكم من أن هذا السلاح مرخص لصاحبه بأحرازه مما هو مقرر في المادة الثالثة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بأحراز السلاح المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، من أن الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقا لمادة الأولى ، لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون ، ولما كان تصحيح الخطأ الذي انبنى عليه الحكم - في هذه الحالة - لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد هذه التهمة - ماديا - الى المطعون ضده وأصبح الأمر



لا يقتضى سوى تقدير العقوبة المناسبة عن جريمته ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على التعرض له والحكم به دون ما حاجة إلى إعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها من جديد من أجل هذا السبب وحده فان المحكمة إعمالا للسلطة المخولة لها وبعد الاطلاع من المواد ١ و ٢٦ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
حسين المرعي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ القضائية

(١) مسئولية مدنية . مسئولية تقصيرية . ” مسئولية المتبوع من أعمال  
تابعه “.

مسألة المتبوع من الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً في حال  
أولية وظيفته أو بسببها . هذه المسئولية ليست مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً  
داخلاً في طبيعة وظيفته أو تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو ضرورة  
لإمكان وقوعه . تحققة كلا استلزامي التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات  
الفعل الضار غير المشروع أو مبات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء أكان  
الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أم لا . قيام هذه المسئولية على خطأ مفترض  
من جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته .

(ب) دعوى مدنية . ” اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها “ . اختصاص .

مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به  
ناشئاً مباشرة من الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال .

(ج) صندوق التوفير .

صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية معنوية . لا يؤثر في ذلك أن معاملاته مع  
المدعين تكون من طريق مكاتب البريد . المادتان ١ ، ٦ من القانون ٨٦  
لسنة ١٩٥٤ .

١ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤/١ على أن المتبوع  
يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً

منه حال تأدية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس ، يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته ، وإذا حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء أكان الباعث الذي دفعه متعللا بالوظيفة أولا علاقة له بها .

٢ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام مسؤولية صندوق التوفير على إهمال موظفيه فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها ، حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتبا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيبا مباشرا ، وحيث تنفي السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فإن الاختصاص بالفصل في التعويض ينعقد للمحاكم المدنية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من إلزام صندوق التوفير بالتعويض يكون باطلا بما يتعين نقضه نقضا جزئيا .

٣ - نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الأولى على أن صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية معنوية رغم ما نصت عليه المادة السادسة منه على أن معاملاته مع المودعين تكون من طريق مكاتب البريد .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الثاني بأنه في يوم ٥ ابريل سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة: أولا - اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محررين رسميين هما دفتر التوفير رقم ٣٦٢٥١ بمجموعة ٣٦ باسم زينب عبد الرحمن أبو عوف المؤرخ ٥ ابريل سنة ١٩٥٨ . واستمارة البريد رقم ٨٢ الخاصة بفتح الحساب ، وكان ذلك بزيادة كلمات في أولها وباصطناع الثاني بأن اتفق مع ذلك المجهول على إثباته في الصحيفة الخاصة بالعملية رقم ١٧ من الدفتر ما يفيد ايداع مبلغ ٥٥٠ جنيا وعلى اصطناع الاستمارة ناسبا صدورها إلى المبنى عليها وإثباته فيها أن المبلغ ٢٠٠ ملية وقدمها لهذا الغرض فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثانيا - استعمل المحررين المزورين سالف الذكر بأن قدم الاستمارة رقم ٨٢ الخاصة بفتح الحساب إلى مدير شحاته سلامة معاون التوفير بمكتب بريد مصر كما قدم الدفتر إلى زينب عبد الرحمن أبو عوف ليومها بأن المبلغ الذي أودعه لحسابها ٥٥٠ جنيا مع علمه بتزويرها . وثالثا - قلد ختم إحدى المصالح الحكومية ( قلم السفريات بمصلحة البريد ) واستعمله مع علمه بتقليده بأن بصم عليه به على دفتر التوفير سالف الذكر . ورابعا - أنلف عمدا الصحيفة الأولى من دفتر التوفير سالف الذكر الخاصة بالعملات من ١١ إلى ١٦ المثبت به حقيقة المبلغ المودع وقدره ٢٠٠ ملية بأن قام بتزعه من الدفتر وتسبب عن ذلك ضرر للجنى عليها . وخامسا - بدد مبلغ ٥٥٠ جنيا لزينب عبد الرحمن أبو عوف الذي سلم اليه على سبيل الوكالة لايداعه لحساب المبنى عليها بصندوق التوفير بخزينة بريد القاهرة فاختمه لنفسه اضراوا بهذه الأخيرة . وسادسا - توصل بالاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ثمانية جنيهات لزينب عبد الرحمن أبو عوف وذلك بقصد سلب بعض ثروتها واستعمال طرق احتيالية من شأنها الايهام بوجود واقعة مزورة بأن أوهمها بأنه سيودع لها مبلغ ٥٥٠ جنيا بدفتر التوفير على خلاف الحقيقة ، وطلب منها هذا المبلغ كرسوم ايداع وتمكن بذلك من الاستيلاء عليه وطلبت من غرفة الانهاام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقررت الغرفة ذلك . وادعت

المجنى عليها مدنيا طالبة الحكم لها بمبلغ الف جنيه تعويضا قبل المتهم ومدير عام مصلحة البريد بصفته المسئول عن الحقوق المدنية وبصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب والممثل القانونى لصندوق التوفير وهيئة البريد متضامنين . وأثناء نظر الدهوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم بعدم جواز الاثبات بالبيئة كما تمسك محامى المسئول عن الحق المدنى بنفس الدفع وأضاف اليه بأن الخطأ المنسوب للتهم لم يقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها — ثم قضت فيها حضوراً بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٣ عملاً بالمواد ٢/٤ — ٣١٢، ٢١١، ٤١، ٣ — ٢١٤، ٢١٦، ٢٠٦/٢٠٦، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٢٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما أسند اليه وبالزامه هو ومدير عام مصلحة البريد بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب والممثل القانونى لصندوق التوفير وهيئة البريد بأن يدفعوا متضامنين للدية بالحق المدنى مبلغ الف جنيه على مبدل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مصرية مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن على أحد صدفه وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون الطعن منه غير مقبول شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن من المسئول عن الحقوق المدنية قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن منه هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام مدير عام مصلحة البريد بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب والممثل القانونى لهيئة البريد ولصندوق التوفير بأن يدفع للدية بالحق المدنى متضامناً مع المتهم تعويضا قدره الف جنيه قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى البيان، ذلك أنه أسس

قضاءه في مسألة المسئول عن الحق المدني على أن المتهم استغل وظيفته كعامل بريد وأنها هيأت له الفرصة للوصول إلى فرضه مع أن الخطأ المنسوب له لم يقع منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها وإنما كان نتيجة علاقة شخصية بين المتهم وبين المجنى عليها وإبنا عطيه مما لا يسأل عنه المتبوع إذ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال وظيفته ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية لوقوعه ولادامته إليه ، كذلك جاء الحكم قاصرا في تدليله على قيام علاقة التبعية بين المتهم وصندوق التوفير حين قضى بالزام للصندوق بالتعويض فضلا عن أن للصندوق شخصية معنوية مستقلة عن هيئة البريد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله ” إن المجنى عليها زينب أبو عوف “ تحصلت على مبلغ ٥٥٠ ج قيمة نصيبها في مكافأة زوجها المتوفى وصالت ذلك المبلغ لثتم بصفته موظفا في مصلحة البريد ليقوم بإيداعه باسمها في صندوق التوفير فاستوقعها ببصحة أصعبها على الاستمارة رقم ٨٢ الخاصة بفتح الحساب . وتسلم منها مبلغ ٨٠٠ م كرم إيداع ثم صحبها وإبنا إلى مكتب بريد العتبة وأوقفهما في الخارج ودخل بمفرده إلى مكتب البريد وهناك اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في دفتر التوفير رقم ٣٦٢٥١ مجموعة ٣٦ باسم المجنى عليها بأن أثبت فيه زورا أنه أودع الـ ٥٥٠ ج مع أنه لم يودع فيه إلا ٢٠٠ م واصططح الاستمارة ٨٢ ناسبا صدورها إلى المجنى عليها واستعمل المحررين المزورين سالفى الذكر بأن سلم المجنى عليها الدفتر بعد أن أنلف عمدا الصفحة الأولى منه التي تثبت إيداع مبلغ الـ ٢٠٠ م بأن اقترحها وقدم الاستمارة إلى معاون التوفير بمكتب بريد العتبة وقلد ختم قلم السفريات بمصلحة البريد واستعمله بأن بصم به على الدفتر سالف الذكر وبعد أن تسلمت المجنى عليها الدفتر انصرفت إلى منزلها معتقدة ، وقد قام لها بالعملية موظف البريد هو المتهم أنه قد أودع لها مبلغها كاملا في صندوق البريد وبعد مدة توجه إبنا لمصلحة البريد لمقابلة المتهم فعلم أنه استقال ولما توجه إلى منزله علم أنه تركه فداخله الشك في الموضوع سيما وأنه قد تراسى إلى سمعه أن المتهم قد صار يحمل مبالغ كثيرة من النقود فعرض الدفتر على الموظف المختص بمصلحة البريد وتبين أن المبلغ المودع ٢٠٠ م فقط وليس ٥٥٠ ج وأن الختم المستعمل



ليس ختم صندوق اتوفير بل هو ختم مئلد". ولما كان الحكم فى خصوص مسألة مدير عام مصلحة البريد بصفته الممثل القانونى لمصلحة البريد قد أقام الدليل على قيام علاقة التبعية بين المتهم ومصلحة البريد ودل على أن المجنى عليها سلمته المبلغ بصفته موظفا بمصلحة البريد له دراية بشئون إيداع النقود بالصندوق وأن هذه الصفة هى التى كانت ملحوظة فى التسليم دون العلاقات الشخصية فارنكب الجرائم المسندة إليه فى زمان العمل ومكانه واستغل وظيفته وزيه الرسمى فى الوصول إلى مكان موظفى مصلحة البريد بمكتب البريد بالعتبة وأوقف المجنى عليها بالخارج حيث تم تقليد ختم قسم السفريات وارنكاب التزوير فى دفتر التوفير والاستمارة وذلك بقوله "إن وظيفة المتهم هى التى ساعدته على ارتكاب التهم المسندة إليه وهيات له الفرصة لإتيانها فان المجنى عليها قررت فى صراحة أنها اختارته لمساعدتها فى إيداع النقود بمصلحة البريد لأنه يعمل فى البريد ويعرف هذه الشئون وأنها وثقت فيه ، وسلمته النقود لأنه كان يرتدى الزي الرسمى لموظفى مصلحة البريد وتطمئن المحكمة إلى هذا القول إذ العادة جرت أنه كلما كان لشخص ما شأن يقتضيه فى إحدى مصالح الحكومة فإنه يستعين بموظف فيها لمساعدته على قضائه ومن ثم يمكن القول بأن المتهم استغل وظيفته فى ارتكاب ما نسبته له النيابة وساعدته وظيفته على إتيانه وهيات له الفرصة لارتكابه". ولما كان من المقرر أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١٧٤/١ على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع لا يقبل إثبات الكسر يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتفصيله فى رقابته وإذ حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأنه يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على عمل التابع وهو يودى عملا داخلا فى طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء أكان الباعث الذى دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها . لما كان ذلك، وكانت علاقة

التبعية بين المتهم وهيئة البريد لا جدال فيها وكان المتهم وعلى ما يبين من الحكم ومن مطالعة الأوراق التي أمرت هذه المحكمة بضمها قد توصل بزيه الرسمى الى الوصول الى مكاتب الموظفين حيث يمتنع على غيرهم دخول هذا المكان واستطاع أن يحصل على دفتر التوفير بعد أن قام أولاً بعملية الإيداع الصحيحة لمبلغ المائتى مليم ثم قام بواسطة مجهول بعد إذ نزع من الدفتر الورقة التي أثبتت فيها هذا الإيداع بإثبات البيانات المزورة ووقع عليها ببصمة مقلدة لخاتم قلم السفريات التابع لهيئة البريد ولما كان المتهم قد ساعدته وظيفته على ارتكاب الجرائم التي دين بها وهيأت له فرصة مقارقتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده عن مسئولية هيئة البريد تأميساً على استغلال المتهم لوظيفته وإساءة استعماله للشئون التي عهد إليه بها يتفق وصحيح القانون فإن الطعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إنه بالنسبة للطعن المرفوع من ذات المسئول عن الحقوق المدنية بصفته الممثل القانونى لصندوق التوفير فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم صندوق ( التوفير ) هو الآخر متضامناً مع هيئة البريد في دفع التعويض المحكوم به وكان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ والذي أنشأ صندوق توفير البريد قد نص في مادته الأولى على أن صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية معنوية رغم ما نصت عليه المادة السادسة منه على أن معاملاته مع المودعين تكون عن طريق مكاتب البريد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الخطأ الذى وقع فيه موظفو صندوق التوفير الذين قاموا باستخراج دفتر التوفير هو خطأ سهل للتهم ارتكاب الجرائم التي دين بها إذ هو قد استطاع الحصول على الدفتر نتيجة إيداع صحيح إلا أنه لم تراعى في إجراءاته ما توجبه تعليمات الإيداع ولو أن هذه التعليمات قد روعيت لماز أن تحول دون وقوع الجرائم . ولما كان من شأن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئاً مباشرة عن الضرر الذى خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية صندوق التوفير على إهمال موظفيه فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها حيث يفنى أن يكون التعويض المدنى المدعى به أمام المحكمة الجنائية مرتباً على الواقعة الجنائية المطروحة

على المحكمة ترتيبا مباشرا وحيث تنفى السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فان الاختصاص بالفصل في التعويض ينعقد للحاكم المدنية . لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من إلزام صندوق التوفير بالتعويض يكون باطلا بما يتعين نقضه نقضا جزئيا بالتطبيق لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وأحمد سوافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٧٦)

### الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٣ القضائية

تفتيش . " تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة " .

انصراف القيود الواردة على التفتيش إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة ، طالما هي في حيازة أصحابها . سقوط هذه الحماية عنها في حالة خلوها وكان ظاهر الحال يشير إلى تخل صاحبها عنها .

إن القيود الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ، طالما هي في حيازة أصحابها ، فإذا ما كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخل صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٤/٧ بدائرة مركز كفر الدوار :  
أولاً - هرب البضائع المبينة الوصف بالمحضر بأن نقلاها من خارج البلاد إلى داخل الإقليم المصري للجمهورية العربية المتحدة بطريق غير مشروع دون أداء الرسوم والعوائد الجركية المقررة بالمخالفة للأحكام الخاصة بشأن الأصناف المنوع استيرادها . ثانياً - قاد سيارة نقل محملة بالبضائع دون تحرير حافظة شحن بالجمر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ والمبادئ ١ و ٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمبادئ ٢ و ١ من القانون ١١٥ لسنة ١٩٥٧ والقرار المعدل له . وكانت مصلحة الجمارك قد طلبت كتابة إحالة

المحضر للنيابة العامة لمحاكمة المتهم طبقا للقانون كما تضمن طلبها المطالبة بتعويض  
المصلحة قمره ١٦٩٦٧ جنيتها و ٢٩٦ ملها . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح  
كفر الدوار دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وقد  
ردت المحكمة على هذا الدفع بأنه في غير محله . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا  
بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة  
عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ومصادرة المواد موضوع الجريمة وإلزامه بأن  
يدفع لمصلحة الجمارك بصفتها مبلغ ١٦٩٦٧ جنيتها و ٢٩٦ ملها بلا مصروفات  
جنائية . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة  
دمهور الابتدائية - هيئة استئنافية - ورد الحاضر مع المتهم الدفع ببطلان  
إجراءات التفتيش . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧  
بقبوله شكلا وفي الموضوع : أولا - برفض الدفع ببطلان التفتيش . ثانيا -  
رفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية .  
فلمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهريب  
الجمركي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في البيان ذلك بأن الطاعن  
دفع ببطلان القبض والتفتيش لإجرائهما في غير الأحوال الجائرة قانونا وقد  
رفضت المحكمة هذا الدفع وأست قضاها على أن الطاعن قد تخلى عن السيادة  
بما يبيع تفتيشها مع أن واقع الحال أنه لم يتخل عنها إذ سقطت في منحدر فتوجه  
إلى حيث يستعين بمن يصلحها كما لم يدلل الحكم على ثبوت عناصر جريمة التهريب  
في حق الطاعن وما قاله من أن المضبوطات صناعة الخارج لا يكفي للتدليل  
على قيامها .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه هرب بضائع بأن  
نقلها من خارج البلاد إلى داخل الاقليم المصري للجمهورية العربية المتحدة بطريقة غير  
مشروعة ودون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة وبالمخالفة لأحكام الخاصة بشأن  
الأصناف الممنوع إستيرادها وبأنه قاد سيارة نقل محملة بالبضائع دون أن يحمر

حافطة شحن بالحمولة بالتطبيق للواد ١ و ٢ و ٧ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥  
 و ١ و ٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ١ و ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧  
 ومحكمة أول درجة قضت بحضور يا بحبس الطامن شهرين مع الشغل وكفالة  
 ١٠ جنهات لوقف التنفيذ ومصادرة المواد موضوع الجريمة والزامه بأن يدفع  
 لمصلحة الجمارك بصفتها مبلغ ١٦٩٦٧ جنهيا و ٢٩٦ مليا بلا مصروفات جنائية،  
 فاستأنف، ومحكمة ثاني درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضور يا بقبوله شكلا  
 وفي الموضوع: أولا - برفض الدفع ببطلان التفتيش. وثانيا - برفض الاستئناف  
 موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية. وبين الحكم الابتدائي  
 المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما جملة أنه في أثناء  
 التحري في حادث سرقة باكره استبان وجود مرتكبيه في منطقة سيدي غازي  
 وإذا كان رجال الشرطة في سبيلهم لتفتيش منازل هؤلاء المتهمين التقوا في ساحة  
 مبكرة من صباح يوم الضبط بسيارة نقل اشتبهوا في حولتها وحاولوا إيقافها .  
 غير أن سائقها - وقد استبان صفاتهم - انعطف مسرعا إلى طريق جانبي فلم  
 يلحقوا به، حتى إذا كان صباح ذلك اليوم أبصروا سيارة نقل معطلة على جانب  
 الطريق مطابقة لأوصاف تلك السيارة ولم يكن بها أحد وتبينوا أنها تحمل كبة  
 كبيرة من الدخان والأقمشة الصوفية وغيرها مهربة من المملكة اللبية من طريق  
 الصحراء الغربية التي كانت السيارة قادمة من انجماها - دون أداء الرسوم  
 الجمركية المقررة - ودلت التحريات على أن الطامن هو قائد هذه السيارة فلما تم  
 ضبطه بعد ثلاثة أيام أقر بذلك وبأنه كان ينقل المضبوطات لحساب آخرين  
 نظير أجروا أن أحدهم وقد كان معه بالسيارة أكرهه على أن يسير بها في طريق جانبي  
 ليتعاشى فقط المرور خشية ضبطهم إلا أن السيارة تعطلت في الطريق وتم ضبطها،  
 لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي قد عرض للدفع المبدئي من الطامن ببطلان  
 القبض والتفتيش ورد عليه في قوله "وحيث إنه بالنسبة لبطلان التفتيش والقبض  
 فإن المحكمة ترى أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو  
 التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن  
 اللهم إلا في أحوال النلبس والأحوال الأخرى التي يجوز لم القبض فيها - أما التفتيش  
 الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات



الموصلية للحقيقة فغير محظور ويصح الاستشهاد بها في الدعوى وعلى هذا فتفتيش السيارة في الطريق وضبط بها هذه البضائع المهربة من الرسوم الجمركية والمنوع استيراد بعضها لا يمد تفتيشا باطلا لأنها ليست بمساكن كما أنه لم يكن فيما حصل فيها من تفتيش تعرض لحرية المتهم الشخصية والثابت أنه لم يكن موجودا بمكان التفتيش وقت حصوله وكانت السيارة في الطريق العام وحدها دون قائد ما ودون أن يكون إلى جوارها أى شخص ما . بل إن المحكمة ترى أكثر من ذلك أن هذا لا يمد تفتيشا بالمعنى الذى يبيحه القانون وإنما ضرب من ضروب التحرى عن مالك السيارة أو قائدها وله يمتدى إلى معرفة شئ من محتوياتها ولا جناح على الشرطة في ذلك . وأضاف الحكم الاستئنافى إلى ذلك قوله " إنه يجوز تفتيش السيارة بالطريق العام دون إذن من سلطة التحقيق في غير أحوال الناس إذا كانت خالية وظاهر الحال يشير إلى تحمل صاحبها عنهم " وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ذلك بأن الفيزد الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها إلا في الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى في حيازة أصحابها فإذا ما كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تحمل صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من واقعة الدعوى يشير إلى أن الضابط وجد السيارة خالية وهى تنف في طريق جانبي ودعته شبهته فيها . التى تسبغها ظروف الحال وملابساته ومظاهر الريبة التى أحاطت بالسيارة إلى محاولة الكشف عن حمولتها ، وكان تقدير تلك الظروف من الأمور الموضوعية التى تخضع لسلطة محكمة المراجع فإن النemy على الحكم فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة التهريب الجمركى التى دان بها الطاعن ودال على ثبوتها في حقه في قوله " وحيث إنه عن موضوع التهمة فالثابت مما تقدم ولا خلاف فيه أن البضائع مهربة من الرسوم والعوائد الجمركية المقررة وقد اعترف المتهم بأنه هو الذى كان يقود السيارة ولما كانت المادة الأولى في فقرتها الأولى تنص على أنه يعتبر في حكم التهريب ارتكاب أى فعل يقصد التخلص من كل أو بعض الرسوم

أو العوائد الجمرية المقررة أو التهرب من أحكام القوانين وكان الثابت أن المتهم قد ساهم بالنصيب الأكبر في الجريمة المصنفة إليه وذلك بما تستخلصه المحكمة من وقائع الدعوى وبالذات في المكان الذي تقلت منه البضاعة وهو الطريق العمومي بالصحراء ومحاولة مرور المتهم في طريق جانبي حتى يتفادى السير أمام كشك المرور بالبضائع التي يحملها وأوصافها والحالة التي كان عليها وسيره بها في طريق يقل فيه المرور عادة في هذا الوقت وعدم امتثاله للوقوف عند رؤيته سيارات الشرطة ليلا قبل ضبطه وما أدلى به هذا المتهم صراحة من أن من كان يرافقه أنهى إليه بأنه سيتم ضبطه فيما لو مر بالسيارة على نقطة المرور ويؤيد ما تقدم أن المتهم قد هرب بمجرد رؤيته السيارة أمام نقطة الشرطة بعد ضبطها ولم يضبط كذلك إلا بعد خمسة أيام من تاريخ ضبط السيارة والثابت أنه مرتبط الصلة بالسيارة وقد استأجرها من مالكها ومن ثم حق عقاب المتهم... وهو تدليل كاف في استظهار أركان جريمة التهريب الجمرية وثبوتها بكافة عناصرها القانونية في حق الطامن. لما كان ذلك، فإن الطمن يكون على غير أساس متعينا رفضه.

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المنتشار / عادل يونس ، وبحضور المادة المتشارين : أديب نصر ، وحسين السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٧٧ )

### الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . " إصداره " . استئناف . دعوى مدنية .

الأصل أن الأحكام تصدر بأغلبية الآراء . خروج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه في المادة ١٧٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . انطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية لحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفت النيابة العامة أم لم تستأنف . عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء إذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلاً بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائياً بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم .

إن مسلك المشرع في تقرير قاعدة إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة — التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها لإصدار الأحكام بأغلبية الآراء — وإيراده إياها في المادة ١٧٤ في فقرتها الثانية مكملة للفقرة الأولى الخاصة بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها ، ظاهر الدلالة في قصرها على حالة تسوية مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها ، أو عندما يتصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — بثبوت تلك الواقعة الجنائية للعلة ذاتها التي يقصوم عليها ذلك الاستثناء — سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنف — فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة إذا



ما يتعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بنية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد إذ تحققت نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم ، مما لا يصح معه إعمال حكم القياس بالتسوية بين هذه الحالة الأخيرة التي لم يرد حكم الإجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه في صدرها وحدها لاختلاف الحالة في الحالين .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/٦/١٩٥٩ بدائرة قسم قصر النيل : تسبب من غير قصد ولا عمد في إصابة النقيب فاروق محمد مأمون حشيش وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وتحركه وعدم مراعاة الواجب بانقاد سيارته بسرعة زائدة ينجم عنها الخطر رغم ازدحام الطريق وصدمة المحنى عليه فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح قصر النيل ادعى المحنى عليه مدنيا مطالبا المتهم ومالك السيارة النقل قيادته ومدير شركة الجمهورية للتأمين بأن يؤدوا له متضامنين مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦١ عملا بمادة الانتهام مع تطبيق المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى : أولا : بتغريم المتهم عشرة جنيهات وإلزامه والمسئول بالحقوق المدنية بأن يؤدبا للدعى بالحق المدنى متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . ثانيا - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية الموجهة إلى شركة الجمهورية للتأمين . استأنف المتهم والمدعى المدنى هذا الحكم . وأثناء نظر الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية تنازل المدعى المدنى عن مخاصمة مالك السيارة . ثم قضت المحكمة المذكورة فيمما حضوريا بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦١ أولا - بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا - إثبات تنازل المدعى المدنى عنه

مخاصمة مالك السيارة . ثالثا — برفض استئناف المتهم موضوعا وتأيد الحكم فيما قضاه بالدموى الجنائية . رابعا — تعديل الحكم المستأنف فيما قضاه بالدموى المدنية الى الزام المتهم بأن يدفع للدعى المدنى مبلغ ألفين من الجنيهات والمصاريف المناسبة من الدرجتين وخمسة جنيهات أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بزيادة مبلغ التعويض المقضى به من محكمة أول درجة — بناء على الاستئناف الذى رفع من المدعى بالحقوق المدنية — قد أخطأ فى القانون بأن خلا من النص على إجماع آراء القضاة على تلك الزيادة قولا منه بأنه لا محل لا شروط الإجماع فى هذه الحالة . وهذا النظر لا يعتبر تطبيقا سليما لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على أنه لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وحكمها يسرى على الدموى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية عملا بحكم المادة ٢٢٦ مما يعيب الحكم بما يطله ويستوجب نقضه .

وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه تسبب من غير قصد ولا عمد فى إصابة المجنى عليه بالسيارة الثقيل قيادته بالتطبيق للمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل الطاعن ومالك السيارة ومدير شركة الجمهورية للتأمين بوصفهم مسئولين عن الحقوق المدنية مطالبا بأن يؤدوا إليه متضامنين مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة أول درجة قضت بحضورها عملا بمادة الإتهام بتغريم الطاعن عشرة جنيهات والزامه والمستول الأول من الحقوق المدنية " مالك السيارة " بأن يؤدى للدعى بالحقوق المدنية متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية الموجهة الى شركة الجمهورية للتأمين . فاستأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفه المدعى



بالحقوق المدنية . وفي أثناء سير الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية قرر المدعى بالحقوق المدنية بتركه دعواه المدنية قبل مالك السيارة — المسئول الأول عن الحقوق المدنية — كما قرر بقصر استئنائه على الحكم المستأنف فيما قضى به من مبلغ التعويض دون ما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية الموجهة قبل شركة التأمين — والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا : أولا — بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا — بإثبات تنازل المدعى المدني عن مخاصمة مالك السيارة . ثالثا — برفض استئناف المتهم موضوعا وتأيد الحكم فيما قضاه بالدعوى الجنائية . رابعا — تعديل الحكم المستأنف فيما قضاه بالدعوى المدنية إلى إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى المدني مبلغ الفين من الجنيئات والمصاريف المناسبة من الدرجتين ونحوه جنيئات أنعابا للحاماة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن اعتنق الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية وما انتهى إليه من مسئولية الطاعن عن تعويض المدعى بالحقوق المدنية عما أصابه من أضرار ناشئة عن الجريمة ، خلص إلى قوله ”إلا أن المحكمة ترى أن مبلغ التعويض المقضى به لا يتناسب مع ما أصاب المدعى بالحقوق المدني من أضرار عن الجريمة خاصة وأن الطبيب الشرعي أثبت في تقريره أن إصابته تخلف عنها حاجة مستديمة قدرها بنحو ١٪ وتقدر المحكمة مبلغ التعويض المناسب لهذا الضرر بالنفي جنية ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدني هذا المبلغ دون حاجة إلى أن تنص في منطوق حكمها على إجماع آراء قضاتها على ذلك ، ذلك أن المحكمة العليا لم تشترط إجماع الآراء في الدعوى المدنية إلا لأنه يتضمن فيما تضمنه نسبة الفعل الجنائي إلى المتهم فاشتترطت الإجماع اجتهدا منها لتوفر الحكمة في الدعوى الجنائية إلا أنه في مادة التعويض المقضى به لا محل لهذا الإجماع لأن نسبة الفعل قائمة في حق المتهم بالتعويض الأقل فاذا ما انتفت هذه الحكمة انتفى معها اشتراط الإجماع“ وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم سائغ وصديد في القانون ذلك بأن القاعدة العامة في إصدار الأحكام هي أنها تصدر بحسب الأصل — بأقلية الآراء كما ورد النص بذلك في المادة ٣٤١ من قانون المرافعات . ولما كان المشرع قد خرج على هذه القاعدة بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، من أنه ”لا يجوز



تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة، وكان يستبين من المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون في تطبيقها على هذه المادة ومن تقرير اللجنة التي شكلت للنسيق بين مشروع قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستثنائية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كامنسة في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إثارة من الشارع لمصلحة المتهم ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على انعطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفها — استنادا إلى قيام التبعية بين الدعويين المدنية والجنائية من جهة وإلى ارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما كان ذلك ، وكان مسلك المشرع في تقرير قاعدة الإجماع — التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها لإصدار الأحكام كما تقدم القول — وإيراده إياها في المادة ٤١٧ في فقرتها الثانية بكلمة للفقرة الأولى الخاصة بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها ، ظاهر الدلالة في قصرها على حالة تسوى مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها أو عندما يتصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بثبوت تلك الواقعة الجنائية للعلة ذاتها التي يقوم عليها ذلك الاستثناء ، فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة إذا ما تعلق الأمر بتسوى مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد إذ تحققت نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم ، مما لا يصح معه إعمال حكم القياس بالتسوية بين هذه الحالة الأخيرة التي لم يرد حكم الإجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه في صدرها وحدها لاختلاف العلة في الحالين . لما كان ما تقدم ، فإن النفي على الحكم يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزى .

(١٧٨)

الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٣٢ القضائية

نيابة عامة . أمر حفظ . أمر بالأوجه .

الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى . العبرة في تحديد طبيعته — وهل هو أمر حفظ إدارى  
أم قرار بالأوجه لإقامة الدعوى — هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى  
يوصف به .

من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى  
هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به . فإذا  
صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذى تلقته من مأمور  
الضبط القضائى دون أن يستدعى الحال إجراء أى تحقيق بمعرفة هو أمر بحفظ  
الدعوى أما إذا قامت النيابة بأى إجراء من إجراءات التحقيق فالأمر  
الصادر يكون قراراً بالأوجه لإقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة  
ولو جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى . وعلى المحكمة إذا ما أبدى لها مثل  
هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترده عليه رداً مائلاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٨/٥/٢٩ بدائرة مركز الجيزة:  
بدد الورقة المبينة بالمحضر "عقد بيع" لـ محمد محمد منصور ولم يكن قد سلم إليه  
إلا على وجه الوديعة فاختلفه لنفسه إضراراً بمالكها . وطلبت عقابه بالمادة

٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى أحمد محمد منصور مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سهيل التعويض المؤقت . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة مركز الجزيرة الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز رفع الدعوى لسابقة حفظ الشكوى إداريا . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرش صاغ واحد على سهيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك بلا مصاريف جنائية . وقد ردت على الدفع أنه قائم على غير أساس . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجزيرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ونحوها قرش أتعاب محاماة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التفسير ، وفي ذلك يقول الطاعن إن المدعى بالحق المدني سبق أن رفع ضده دعوى مدنية مطالبا بالعقد الذي نسب إليه تبديده . واستند في ذلك إلى إقرار منسوب إليه يفيد استلامه لهذا العقد . وقد طعن على هذا الإقرار بالتزوير وثبت تزويره من تقرير الخبير الذي ندب في تلك الدعوى . وقال إن من يقدم على التزوير لا يوثق به وبشهوده ولكن الحكم لم يتعرض لهذا الدفاع الجوهرى المتصل بواقعة الدعوى كذلك فقد أغفل الحكم الأخذ بإقرار المدعى بالحق المدني بجلسة ١٩٦٠/١٢/٥ باستلامه العقد موضوع تهمة التزوير وما قاله من أنه ينصرف إلى إقرار ١٩٥٥/٢/١ المطعون عليه بالتزوير دون العقد موضوع هذه الدعوى فيه إهدار لهذا الإقرار القضائى وسوء تفسير له . ولقد دفع بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية لأنه سبق أن صدر أمر من النيابة بحفظ التحقيق في شكوى



المدعى بالحق المدنى عن تبديد هذا العقد والمقيدة برقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ إدارى مركز الجيزة وطلب من المحكمة تمكينه من تقديم صورة من تحقيقات تلك الشكوى ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ورفضت هذا الدفع لأسباب غير سديدة ودون أن تقف على مبررات الحفظ .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بصدر أمر من النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك بعد تحقيقها الشكوى المقيدة برقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ إدارى مركز الجيزة التى قدمها المدعى بالحق المدنى ضده مسندا إليه فيها سرقة العقد موضوع الدعوى وقدم المدعى بالحق المدنى شهادة من نيابة مركز الجيزة تفيد أن تلك الشكوى حفظت إداريا وقد رفضت المحكمة هذا الدفع واقتصرت على إيراد المبدأ القانونى الذى يفرق بين أثر الحفظ الإدارى الذى يحصل من النيابة بعد الاطلاع على محضر الاستدلالات والأمر الذى يصدر منها بالأوجه لإقامة الدعوى بناء على تحقيق تجريه ثم اعتنقت محكمة ثانى درجة تلك الأسباب وأضافت إليها أن "الظاهر من الشهادة المقدمة فى الدعوى أن النيابة حفظت تلك الشكوى إداريا فى ٢٧/٢/١٩٦٠ وأنه لم يقم أى دليل على أن النيابة أمرت بالأوجه لإقامة الدعوى بناء على تحقيق أجراه أحد أعضائها أو أحد رجال الضبطية القضائية متدبا منها " .

وحيث إنه من المقرر أن العبرة فى تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذى تلقته من مأمور الضبط القضائى دون أن يستدعى الحال إجراء أى تحقيق بمعرفة ما هو أمر بحفظ الدعوى أما إذا قامت النيابة بأى إجراء من إجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قرارا بالأوجه لإقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى . لما كان ذلك ، وكان على المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترده عليه رداسائفا ، وكان القضاء برفض هذا الدفع لم يقم على ما يحمله إذا اقتصرت

أسباب الحكم الابتدائي التي اعتنقها الحكم المطعون فيه على إيراد المبدأ القانوني دون بيان أثر تطبيقه على واقعة الدعوى وقد استند الحكم المطعون فيه في رفض هذا الدفع بالإضافة إلى ما تقدم إلى أن تلك الشكوى قد حفظت إدارياً ولم يحصل تحقيق فيها .

أخذاً بظاهر الشهادة المقدمة من المدعى بالحق المدني دون أن تتحرى المحكمة حقيقة الواقع وما إذا كان الأمر قد صدر من النيابة بحفظ الشكوى بعد تحقيق أجرته كما يدعى الطاعن في حقيقته أمراً منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أياً كان سببه ، صدر منها بوصفها ملطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري . أم أنه صدر بعد الاطلاع على محضر الاستدلالات . لما كان ذلك ، وكان الحكم من جهة أخرى لم يورد مؤدى الاقرار الذي قدمه المدعى بالحق المدني في الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٦ مدني من الجيزة والذي دفع الطاعن بترويره لمعرفة ما إذا كان يتضمن شيئاً عن ادعاء استلام الطاعن للعقد موضوع الدعوى أم لا . كما لم يعرض لدلالة ما قرره الحاضر عن المدعى بالحق المدني بجلسته ١٩٦٠/٢/٤ "من أنه بعد أن أخذ المتهم (الطاعن) العقد موضوع الدعوى من أخيه قامت مشاحنة بين المتهم والمدعى المدني وتوسط أهل الخير بين الطرفين وحرره عقد آخر" . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد انطوى على قصور يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين المركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٧٩)

### الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٣٣ القضائية

غش . عقوبة . تقضى . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو مريضها للبيع معاقب عليه بمقتضى المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مجرد احراز هذه المواد معاقب عليه بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور .

تفريق المادة ٢ صالحة للذكر بين حالتين : الأولى — أن يكون المبيع أو المعرض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة : والثانية — أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . العقوبة في الحالة الأولى : الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ٥ ج ولا تتجاوز ١٠٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين . العقوبة في الحالة الثانية : الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠ ج ولا تتجاوز ١٥٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين . مثال .

تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ — على بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو مريضها للبيع ، بينما تعاقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد احراز هذه المواد . وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : أولاهما — أن يكون المبيع أو المعرض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة : وثانيهما — أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة



وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين. ومناطق توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المعروضة للبيع مغشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الإنسان أو الحيوان. ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أن "الصلصة" التي مرضها المطعمون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة بصحة الإنسان، لأن كل ما ورد بالتقرير عنها أنها فاسدة لإيجابية الضغط ولوجود صدأ بداخلها وتغيير خواصها الطبيعية وهي أمور إن دلت على فسادها فإنها غير واضحة الدلالة في أنها مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان. وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بقدر ما تحقق لها وهو فساد المادة المضبوطة فإن حكمها يكون متفقاً ومصحح القانون.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه في يوم ١٩٦١/٥/٢٨ بدائرة قسم أول الاسماعيلية: عرض للبيع الأغذية المبينة بالمحضر والمغشوشة مع علمه بذلك. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥. ومحكمة جنح الاسماعيلية قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦١/١١/١١ عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنيهاً والمصادرة بلامصاريف جنائية. استأنفت النيابة العامة هذا الحكم. ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بتاريخ ١٩٦٢/١/١٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصروفات وأعلن المحكوم عليه لشخصه بهذا الحكم بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ ولم يقرر بالمعارضة فيه وبالتالي أصبح الحكم نهائياً. فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة مرض أغذية مغشوشة للبيع مع علمه بذلك وقضى بتفريغه خمسة جنهات والمصادرة تطبيقاً للمواد ۱ و ۳ و ۷ من القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ المعدل بالقانون ۵۲۲ لسنة ۱۹۵۵ في حين أنه كان يتعين تطبيق المادة ۲ التي تنص بأن تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن ۱۰ جنهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ذلك أنه ثبت من نتيجة التحليل الكيماوي أن العينة المأخوذة غير صالحة للاستهلاك الآدمي لإيجابية اختبار الضغط ولوجود صدأ بداخلها ولتغير خواصها الطبيعية .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بأنه في يوم ۱۹۶۱/۵/۲۸ بدائرة قسم أول الاسماعيلية عرض للبيع صلصة طماطم مغشوشة مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ۱ و ۳ و ۷ من القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ المعدل بالقانون رقم ۵۲۲ لسنة ۱۹۵۵ وإذ قضى الحكم بثبوت التهمة استناداً إلى ما ورد بتقرير المعمل الكيماوي من أن الصلصة المضبوطة غير صالحة للاستهلاك الآدمي لإيجابية اختبار الضغط ولوجود صدأ بداخلها ولتغير خواصها الطبيعية أعمل نصوص المواد ۱ و ۳ و ۷ من القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۴۱ — ولما كانت المادة الثانية من القانون المذكور تعاقب على بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع ومن ثم فإنها هي التي تحكم واقعة الدعوى دون المادة الثالثة من القانون التي تعاقب على مجرد إحراز هذه المواد وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين أولاهما أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة وثانيهما أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس

مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين  
جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين ، لما كان ذلك ، فإن مناط توقيع العقوبة  
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١  
المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أن تكون المادة المعروضة للبيع مغشوشة أو  
فاسدة وضارة بصحة الإنسان أو الحيوان - ولما كان لا يبين من تقرير التحليل  
المرفق بأوراق الدهوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن  
المصلحة التي عرضها المطعون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة  
بصحة الإنسان لأن كل ما ورد بالتقرير عنها أنها فاسدة لإيجابية الضغط ولوجود  
صدأ بداخلها ولتغير خواصها الطبيعية وهي أمور إن دلت على فسادها فإنها غير  
واضحة الدلالة في أنها مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . لما كان ذلك ،  
وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بقدر ما تحقق  
لها وهو فساد المادة المضبوطة فإن حكمها يكون متفقا وصحيحا القانون ولا يغير  
من ذلك أن تكون المحكمة قد أخطأت في ذكر رقم المادة التي تحكم واقعة  
الدهوى . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظمى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب .  
نصر ، وحسين السركى ، وأحمد موافى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١٨٠)

### الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٣٣ القضائية

دخان . اختصاص . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون ” . ” سلطة محكمة النقض ” .

سلب المشرع ولاية المحاكم بالحكم في الدعاوى الخاصة بجرائم زراعة الدخان . إناطة سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمحافظين . جعله قراراتهم نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة . الأمر العالى الصادر فى ١٨٩٠/٦/٢٥ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٨٩٢/٥/١٠ . مشال .

المستفاد من نصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ أن المشرع قد سلب ولاية المحاكم الأصلية بالحكم فى الدعاوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان ، وأناط سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمحافظين وجعل قراراتهم فى هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة كانت ، مما كون يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ، وإذ هى لم تفعل وقضت فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بإدانة المطعون ضده فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يوجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن وآخرين : بأنهم في يوم ١١/٤/١٩٦٠ بدائرة شبين القناطر : زرعوا دخانا في المساحات الموضحة بالمحضر على وجه يخالف القانون . وطأعت عقابهم بالمواد ١ و ١/٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٥/٦/١٨٩٠ . ومحكمة جنح شبين القناطر قضت بتاريخ ٢١/٣/١٩٦١ حضوريا اعتباريا للثاني وغيايبا للباقيين بتغريم كل من المتهمين مائتي جنيه والمصادرة والإتلاف . استأنف المحكوم عليه الثاني (الطامن) هذا الحكم . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة بنها الابتدائية دفع الحاضر مع المستأنف ببطلان التفتيش لوقوعه بغير إذن ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بأنه في غير محله . ثم قضت حضوريا بتاريخ ٩/٥/١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصححة التفتيش وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة الاستئنافية قضت في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف في حين أنه كان يتعين عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى لما هو مقرر في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٨٩٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ من أن المديرين أو المحافظين هم الذين يحكون بالغرامات المقررة وتكون قراراتهم غير قابلة للطعن أمام أية محكمة كانت .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم المطعون ضده وآخرين لأنهم زرعوا دخانا في المساحات الميينة بالمحضر على وجه يخالف القانون . وطلبت معاقبتهم بالمادتين ١ و ١/٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا

بتفريم كل من المتهمين مائتي جنيه والمصادرة والإتلاف . فاستأنف المطعون ضده . ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إن المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ تنص على أن "من يزرع دخانا أو تنباكا يجازى بدفع غرامة قدرها مائتا جنيه مصرى عن كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة وإتلاف الزراعة أو المحصول" كما تنص هذه المادة في فقرتها الثالثة على أنه "ويحكم المديرون أو المحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة للطعن أمام أية محكمة كانت" لما كان ذلك ، وكان المستفاد من نصوص الأمر العالي سالف الذكر أن المشرع قد سلب ولاية المحاكم الأصلية بالحكم في الدعوى الخاصة بهذه الجريمة وأناط سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمحافظين وجعل قراراتهم في هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة كانت مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . وإذ هي لم تفعل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بإدانة المطعون ضده فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، ومحمد مبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(١٨١)

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) حكم "تسليمه . تسليب فيرميب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .  
"مالايوفره" . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . متى تلازم بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تنازع على وجه  
الجزم في أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع  
الدعوى .

(ب) محاكمة . "إجراءاتها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .  
"مالايوفره" .

مماج المحكمة مرافعة الدفاع ثم إقفالها باب المرافعة وجزم القضية للحكم . عدم  
التزامها بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة .

(ج) مسئولية جنائية . خطأ . قتل خطأ . جريمة .

الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخل المتهم من المسئولية . خطأ المجنى  
عليه لا يسقط مسئولية المتهم . مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان  
القانونية لجريمة القتل الخطأ .

١ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية  
التي تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها ، أن يكون الدفاع  
ظاهر التعلق بموضوع الدعوى - أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل  
في الموضوع ذاته ومتجافيه .

٢ — من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت باقتال باب المرافعة وحجزت القضية للحكم ، فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطالب منها بالجلسة .

٣ — الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية — بفرض قيامه لا ينحلي المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنصوبة إلى المتهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/٧/٨ بدائرة مركز الفشن :  
سبب بغير قصد ولا تعمد في قتل " رأفت سمعان اسحاق " وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارته بسرعة تزيد عن الحد المقرر ولم يلتزم الجانب الفرعى من الطريق ولم يستعمل آلة التنبيه وانحرف بالسيارة إلى مكان وقوف المجنى عليه . فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ١-٢-٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ١/٢ من قرار الداخلية . وقد ادعى والد المجنى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة الفشن الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٣/١/٣ عملاً بمواد الاتهام : أولاً — بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنياً لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . وثانياً — إلزام المسئول بالحقوق المدنية بأن يؤدي للدميين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ جنيتين مقابل أتماب المحسامة . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه. إذ دان الطاعن بجرمة القتل الخطأ قد انطوى هل إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وتناقض وقصور في التسبيب كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تمسك بنفي الخطأ عنه تأسيساً على أن مكان الحادث يقع عند موقف الأتوبيس العمومي بمدخل مدينة الفشن على بعد لا يتجاوز خمسين متراً من نقطة المرور التي يقف عندها للتفتيش على سيارة النقل قيادته مما يقتضي السير ببطء لاستحالة انطلاق السيارة بسرعتها العادية ، وقد طلب الطاعن تحقيق هذا لدفاع بمناشئة محرر المحضر والمهندس الفني ، غير أن المحكمة الاستئنافية التفتت من إجابته إلى طلبه واستدلت على توافر السرعة الفائقة بأقوال شهود الإثبات في التحقيق وهم والد المجنى عليه وقريب لهما وبما استخلصته من وجود آثار فرامل في أصقاب السيارة بلغت عشر خطوات بدعوى أنها لم تتم عن تلك السرعة الشديدة ، وهذا الذي أورده الحكم غير مائع إذ أنه غفل عن أن يدخل في تقديره طول السيارة النقل البالغ ثمانية أمتار على الأقل — وما كان يسوغ للحكمة أن تحمل نفسها محل أهل الفن وتؤول في قضائها إلى أقوال شهودهم ذوو المجنى عليه وقد نازع الدفاع عن الطاعن في صحة شهادتهم وأهدرت النيابة العامة أقوالهم إذ سبق لها أن أصدرت أمراً بحفظ التحقيقات لعدم الجناية ، وكان من المتعين على المحكمة أن تجري تحقيق هذا الدفاع الجوهرى من طريق المختص فنياً ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل للحكم المطعون فيه بعد أن استعرض عناصر الخطأ في حق الطاعن وعدد صورته المختلفة من سرعة زائدة وعدم استعمال آلة التنبيه والانحراف فجأة إلى أقصا اليسار بغير تحرز أو انتباه ، واستطرد إلى القول بأنه لا يقدح في قيام هذا الركن ما شهد به شاهد النفى من اختراق الطفل



المجنى عليه الطريق ثم ارتداده مرة أخرى وترتب الصدمة على هذا الفعل —  
وانتهى الحكم إلى أنه مع التسليم جدلاً بخطأ المجنى عليه ومشاركته الطاعن في خطئه  
فإنه لا يجب الأخير العقاب بعد ثبوت خطئه . وفي هذا تناقض في تحديد  
ركن الخطأ وقصور في بيان مداه وتعيين المسئول عنه وهل هو الطاعن أو المجنى  
عليه أو كلاهما معا ومدى استغراق خطأ أحدهما خطأ الآخر . ومثل هذا الفرض  
الجدلى يشكك في تغليب مسئولية أحد الطرفين على الآخر بالإضافة إلى أنه  
يخالف التطبيق السليم للقانون مما يهيم استدلال الحكم بما يعنيه ويستوجب  
تقضيه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين  
واقعة الدعوى بما محصله أنه بينما كان الطفل المجنى عليه يقف مع ذويه  
في نهاية الطريق العام من الجهة الشرقية عند مدخل مباني مدينة الفشن  
في انتظار سيارة الأتوبيس قدمت سيارة النقل قيادة الطاعن من الجهة البحرية  
بسرعة فائقة ودون استعمال آلة التنبيه وانحرف فجأة إلى يسار الطريق حيث كان  
يقف المجنى عليه فصدمة صدمة أودت بحياته ، وبمسند أن أورد الحكم أدلة  
الدعوى المستمدة من أقوال والدى المجنى عليه وقريبه ومن المعاينة والتقرير الطبي  
عرض إلى دفاع الطاعن بشأن دعواه السير ببطء وتنصله من الخطأ وإلقاءه  
على مائق المجنى عليه فأطرحه بما أوردته من أسباب مائنة تؤدي إلى ما رتبته  
عليها ، كما عرج إلى شهادة شاهد النفي فأهدرها وأبدى عدم إطمئنانه إليه  
لتراخيه في الإدلاء بها وتردده في شهادته واختلافه الواضح مع دفاع الطاعن ثم  
خلص الحكم إلى توفر عنصر الخطأ في حق الطاعن واستظهره من السير بسرعة  
فائقة وعدم استعمال آلة التنبيه والانحراف فجأة إلى أقصى يسار الطريق في عدم  
تحرز وانتباه مؤسسا قضاءه على ما ينتج . لما كان ذلك ، وكان ما ينهيه  
الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحقه في الدفاع بدعوى إغفال سماع محرم  
المحضر والمهندس الفنى مردودا بأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات  
المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع لم يطلب سوى سماع الضابط الذى أجرى  
معاينة مكان الحادث وتولى ضبط الواقعة ثم ترفع في موضوع الدعوى دون  
أن يتمسك بدعوة المهندس الفنى وأصدرت المحكمة قرارا بحجز القضية للحكم

وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة المحددة لذلك بأسبوع . وقد عرض الحكم المطعون فيه إلى طالب دعوة الضابط محرر المحضر وأطرحه في منطق سليم لعدم جدواه ، وهو في هذا لم يخرج عن مقتضى القانون . ذلك بأنه من المقرر أنه يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التي تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها ، أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازماً لتفصيل في الموضوع ذاته ومشتجا فيه . وإذ ما كان الواضح من مدونات الحكم أن المحكمة — في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها — قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وردت الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها وأطرح ما يخالف هذا التصوير بما يتفق وموجبات العقل والمنطق وانتهت إلى توافر ركن الخطأ في حق الطاعن كما هو معرف به في القانون وإلى عدم جدوى سماع محرر المحضر ، فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه في هذا الشأن ، ولا يجوز له النعى عليها عدم اجابتها طلب دعوة المهندس الفني الذي لم يثره أمامها وإنما ضمنه مذكرته التي قدمها في فترة حيز القضية للحكم كما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن ، ذلك أنه من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت بإقفال باب المرافعة وحجرت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها تحقيقه بالجلسة . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من تناقض وقصور في التسبيب إذ جمع بين خطأ الطاعن وبين تسليمه جديلاً بخطأ المجنى عليه مردوداً بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها قال ” وحتى مع التسليم جديلاً بأن المجنى عليه قد أخطأ وشارك المتهم — الطاعن — في خطئه فليس هذا بدفاع يجنب المتهم العقاب طالما أنه هو الآخر قد أخطأ وخطأه كان نتيجة صدمة المجنى عليه واحداث إصابته التي أورأها التقرير الطبي والتي أودت بحياته “ . وما انتهى إليه الحكم من

ذلك لا يقدح في سلامته ذلك بأنه متى بين الحكم الواقعة وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه فإنه لا يعيبه أن يستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع وقتده الحكم طالما أنه قد أبان في وضوح أنه ساق هذا الفرض على سبيل الجدل ورد عليه ردا مقبولا ، هذا إلى أنه من المقرر أن الخطأ المشترك ، في نطاق المسؤولية الجنائية — بفرض قيامه لا يخل المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجرمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن ، وبحضور المادة المستشارين : مختار رضوان ،  
 ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وعبد المنعم حمزوى .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١) اختصاص . "تنازع الاختصاص" . "التنازع الإيجابي" . التنازع  
 السلبى . دعوى جنائية . "وقف السير فيها" .

محل تطبيق المادة ١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ : أن تكون دعوى الموضوع  
 الواحد منظورة أمام جهتي القضاء العادى والإدارى وقضت كلتاهما باختصاصها بنظرها  
 ( فى حالة التنازع الإيجابى ) أو بعدم اختصاصها بنظرها ( فى حالة التنازع السلبى ) .  
 تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . أثره : وقف السير فى الدعوى . المادة ١٨ من  
 القانون المذكور .

اختلاف موضوع الدعوى . لا محل لطلب وقف السير فى الدعوى الجنائية .

(ب) دعوى جنائية . "وقف السير فيها" . أحوال شخصية .

وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية .  
 أمر جوازى موكل إلى المحكمة الجنائية . لها سلطة تقدير جديّة النزاع وما إذا كان  
 يستوجب وقف السير فى الدعوى أم لا . المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ج) حكم . "تسليمه" . تسليم غير معيب" . محاكمة . "إجراءاتها" .

المحاكمة الجنائية : العبرة فيها بالنتائج الفاضلة بناء على ما يجريه من تحقيق فى الدعوى  
 ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل  
 دون آخر .

١ - إن محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن  
 السلطة القضائية - أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء

العادى والإدارى وقضت كلتاها باختصاصها بنظرها فى حالة التنازع الإيجابى أو بعدم اختصاصها بنظرها فى حالة التنازع السلبي فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التى تنظر الدعوى وتفصل فيها ، و يترتب على تقديم الطلب فى هذه الحالة — وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون — وقف السير فى الدعوى ، أما إذا اختلف موضوع الدعويين فإنه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير فى الدعوى الجنائية .

٢ — نصت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه "إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للتمم أو للدعى بالحقوق المدنية أو للجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص" . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير فى الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

٣ — العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على ما يجريه من تحقيق فى الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ومتى اقتنع القاضى من الأدلة المعروضة أمامه بالصورة التى ارتسمت فى وجدانه للواقعة وخلص إلى ارتكاب المتهم إياها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقا للقانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى الفترة ما بين ١٩٥٧/١٢/٣ و ١٩٥٩/٤/٣٠ بدائرة قسم الوايل محافظة القاهرة : ١ — إشتراك مع مجهول بطريق الاتفاق فيما بينهما وبطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو السيد / أحمد نور الدين حبيب كاتب أول صحة العباسية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو دفتر قيد وفيات صحة العباسية حال تحريره المختص بوظيفته بمجهولهما واقعة مزورة

في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن اتفقا فيما بينهما على أن يتحمل ذلك المجهول شخصية محمود عبد المغيث مدعيا صلة قرابة بالمتهم وأبلغ من وفاته بتاريخ ١٩٥٨/٤/٤ بشارع إبراهيم البريوني بدائرة الوايلي مؤيدا زعمه بشهادة طبية صادرة بنفس المعنى من الطبيب اسحق الباهو واسرائيل برغم علمهما بذلك وقد تقدم المجهول إلى الكاتب الأول فعلا وأمل عليه تلك البيانات ودفع إليه بالشهادة الطبية الكاذبة فأثبتها في الصحيفة ٦٤ من ذلك الدفتر تحت رقم ٧٩٦ وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ٢ - اشترك وآخر مجهول بطريق الاتفاق فيما بينهما والمساعدة مع محام حسن النية هو الأستاذ حسن درويش محمد وموظف عمومي حسن النية هو السيد / أحمد شوقي الجرنومي سكرتير محكمة جنابات القاهرة دائرة السيد المستشار أحمد مختار في ارتكاب تزوير في محرر وسمى هو محضر جلسة يوم ١٩٥٨/٤/١٤ في الخناية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج المقيدة برقم ١٩٠٦ سنة ١٩٥٤ كلى الخالص بإعادة الاجراءات لمحاكمة المتهم حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اتفق مع ذلك المجهول على تقديم مذكرة نسبها لمكتب الأستاذ أحمد شبكة المحامي إلى الأستاذ حسن درويش محمد المحامي مرفقا بها شهادة بوفاته صادرة من مكتب صحة الوايلي وفقا لبيانات مزورة ونسخة من عدد جريدة أخبار اليوم الرقم ٧٠٠ الصادر يوم ١٩٤٨/٤/٥ بها نعى بوفاته فقدها المحامي الأخير بدوره إلى هيئة المحكمة بالجلسة المشار إليها مقررًا بوفاته المتهم فأثبت سكرتير المحكمة تلك البيانات بمحضر الجلسة سالف الذكر وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ٣ - استعمل الورقة الرسمية المزورة شهادة الوفاة الرقيمة ٧٩٦ الدالة على وفاته بتاريخ ١٩٥٨/٤/٤ والصادرة من إدارة صحة بلدية القاهرة وفقا للبيانات المزورة المثبتة بدفتر صحة العباسية السالف الذكر بأن قدمها عن طريق أحد المحامين حسن النية إلى محكمة جنابات القاهرة رغم علمه بتزويرها. ٤ - اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو حامل البصمة المختص بمصلحة تحقيق الشخصية في ارتكاب تزوير في محرر وسمى هو شهادة تحقيق الشخصية الخاصة بأثبت صحيفة الحالة الجنائية للمتهم المحررة ١٩٥٧/١٢/٣ حال تحريرها المختص بوظيفته فأثبت العامل ذلك البيان في تلك الورقة الأميرية المشار إليها وتأييدا لتلك بضم المتهم



ببعضات أصابعه متعللا الشخصية سالفه الذكر ناسبا إياها إلى صاحبها زورا فتحت الجريمة بناء على هذه المساعدة - ٥ - مشترك بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هم السادة لطفى إبراهيم سلامة وأبو مريع أحمد الصباحى وعبد الله سند من موظفى نيابة الدرب الأحمر فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى محاضر تحقيق النيابة الخاصة بالتحقيق معه ونماذج حبسه احتياطيا حال تحريرها المختص بوظيفتهم وذلك يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اتحل شخصية محمد محمود الخولى فى كافة هذه المحاضر موقعا فى نهايتها بذلك الاسم المتحل فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة ٦ - مشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو الموظف المنوط به تحرير استمارات طلب توقيع الكشف الطبى بمعرفة مصلحة القومسيونات الطبية عند دخول الخدمة التابع لمنطقة القاهرة الشمالية للتعليم فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو الاستمارة المؤرخة ١٩٥٧/١٢/٢ والصادرة الى مصلحة القومسيونات الطبية لتوقيع الكشف الطبى عليه بمناسبة تعيينه ناظرا للمدرسة الزهراء الإعدادية حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بأن ذكر أمامه على خلاف الحقيقة أن اسمه محمد محمود الخولى فأثبت الموظف المذكور ذلك فى المحرر المشار إليه فتحت الجريمة بناء على تلك المساعدة - ٧ - ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو طلب إعطائه تصريحاً من إدارة الجامع الأزهر بنجاحه فى شهادة العالمية سنة ١٩٥٠ وذلك بأن أنشأ ذلك الطلب متعللا فيه شخصية فضيلة الشيخ محمد محمود الخولى المدرس بمعهد القاهرة الدينى موقعا عليه بأعضاء نسبه زورا إليه والحاصل فعلا على شهادة العالمية مع إجازة التدريس سنة ١٩٥٠ وبذلك توصل إلى الحصول على شهادة بالتصديق المشار إليه - ٨ - استعمل المحرر الرسمى سالف الذكر المؤرخ ١٩٥٧/٨/١٩ الصادر من مدير إدارة الامتحانات بالأزهر الشريف والمتضمن تصديق المجلس الأعلى للأزهر على نجاح الشيخ محمد محمود الخولى فى امتحان شهادة العالمية مع إجازة التدريس سنة ١٩٥٠ بأن قدمه إلى وزارة التربية والتعليم مع علمه بتزويره ضمن مسوغات تعيينه ناظرا لمدرسة الزهراء - ٩ - ارتكب تزويرا فى محررين رسميين هما شهادتى حصوله على الجنسية المصرية وأخرى بحسن سيره وسلوكه المؤرختين ١٩٥٧/١٢/٣ والموقع عليهما من جميل سليمان نسيم وزكى محمد أمين بلبل من موظفى المنطقة الجنوبية للتعليم والمعتمدة من المدير المساعد بالمنطقة

والمهمورة ببصمة خاتم تلك الجهة وذلك بأن أنشأ هاتين الشهادتين متعللا فيهما اسم  
 محمد محمود الخولى على غير الحقيقة مع علمه بذلك . ١٠ - استعمل المحررين  
 مسالفي الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما إلى وزارة التربية والتعليم  
 ضمن مسوغات تعيينه فاضرا لمدرسة السزعة . ١١ - اشترك  
 بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الشيخ أبو مريع  
 على مأذون الشرع بقسم الوايل في ارتكاب تزوير في محوور رسمي هو وثيقة زواجه  
 من نوال أحمد صبرى سعيد المؤرخة ١٩٥٨/٥/١٥ حال تحريره المختص بوظيفته  
 يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تسمى أمامه  
 باسم محمد محمود الخولى ووقع على الوثيقة بهذا الاسم المتعل فوقعت الجريمة بناء  
 على هذه المساعدة . ١٢ - ذكر بيانات غير صحيحة في طلبات الحصول على بطاقته  
 الشخصية من قسم بوليس الظاهر وروض الفرج رقمى ٣٠٠٣٩ الظاهر و ٩٧٣٢٠  
 روض الفرج متعللا فيهما شخصية محمد محمود الخولى ساقفة الذ ك كما استعمل الأولى  
 منهما بأن قدمها إلى مأذون الشرع أبو مريع على عند تحريره وثيقة زواجه المشار إليها .  
 وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٢٥٤ من قانون  
 العقوبات والمواد ١/١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
 البطاقات الشخصية . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة طلب  
 الحاضر مع المتهم بوقف السير في الدعوى ثم قضت المحكمة المذكورة فيما حضور يا  
 بتاريخ ١٩٦٣/٤/٩ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات :  
 أولا - برفض الدفع المقدم من المتهم بوقف السير في الدعوى . ثانيا - بمعاينة  
 المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وقدرت للحامى المتدب مدافعا عن المتهم  
 ثلاثة جنهات في مقابل المصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
 النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم تزوير  
 في أوراق رسمية والاشتراك في التزوير واستعمال أوراق مزورة مع علمه بتزويرها  
 قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق  
 الدفاع ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع بوقف السير في الدعوى حتى تصدر



محكمة الأحوال الشخصية قضاءها في دعوى إثبات نسبه لأبيه وأنه محمد محمود الخولي المغربي وايس محمد محمود حسن المحكوم عليه في قضية الجناية رقم ٨١٥٣ سنة ١٩٥٤ روض الفرج وحتى يفصل أيضا من محكمة تنازع الاختصاص في الدعوى المقامة أمامها رقم (١) لسنة ٣٣ ق وفقا للسنتين ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لما تطورت إليه المنازعة على ازدواج شخصيته من إقامة دعوى إثبات جنسيته أمام محكمة القضاء الإداري إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفع بمقولة إنه غير جدي قصد به مرقلة السير في الدعوى واستند في ذلك إلى أقوال شهود الإثبات من أن الطاعن هو بعينه محمد محمود حسن مع أن هؤلاء الشهود مختصمون في دعوى ثبوت النسب كما استند الحكم أيضا إلى تقرير المضاهاة من أن بصمات الطاعن تطابق البصمات المدونة بالفيش المرفق بقضية الجناية رقم ٨١٥٣ سنة ١٩٥٤ روض الفرج على الرغم مما أناره الطاعن بشأن تلفيق هذا الدليل عليه من ضابط الشرطة ، ومع أن الدفع بوقف السير في الدعوى له جديته إذ تساءل مستندات رسمية إلا أن المحكمة أطرحتها دون أن تعن بتحصيلها بمقولة إنها صور الأصول غير المرفقة بالأوراق وأنها مذيلة باختتام لا تطابق الاختتام الصحيحة المعمول بها دون ما سند يؤيدها في ذلك مع أن الطاعن طلب ضم أصول هذه المستندات من الجهات الرسمية ولم تجبه المحكمة إلى طلبه ولو هتيت المحكمة بضمها لاتضح صدق دفاعه مما يجعل الحكم إذ قضى برفض الدفع قد بنى على مجرد الحدس والتخمين مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه خلال سنة ١٩٥٢ كان الطاعن محمد محمود حسن يعمل ناظرا لمدرسة كراسة الجديدة وقدم بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٤ شهادة إدارية لمنطقة البحيرة التعليمية تتضمن أن ثلاثة من مدرسي هذه المدرسة لم تصرف مرتباتهم واستلموا منه قروضا تخور بها مئذات ووقع عليها بتوقيعات مزورة نسبها زورا إلى هؤلاء المدرسين ووقع عليها شيخ الحارة إبراهيم إبراهيم عمر باعتماد هذه التوقيعات ولما علم المدرسون بأمر هذه الشهادة قدموا شكوى إلى منطقة التعليم التي أحالتها إلى النيابة الإدارية ثم تولت النيابة العامة التحقيق وقدمت الطاعن وشيخ الحارة إلى غرفة الاتهام



في قضية الجناية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج بتهمة تزوير في أوراق رسمية واستعمالها . ويجلسه ١٩٥٦/٣/٣ حضر المتهمان أمام غرفة الاتهام ومع المتهم الثانى إبراهيم إبراهيم عمر الأستاذين أحمد شبكه وأحمد حافظ المحامين وقررت الغرفة إحالتهم إلى محكمة الجنايات وحدد انظرها جلسة ١٩٥٨/١/٢٢ وفيها لم يحضر الطاعن وحضر المتهم الثانى وقضى غيابيا بمعاينة الطاعن بالسجن ثلاث سنوات وببراءة المتهم الثانى وقبض على المتهم لتنفيذ الحكم الغيابى فتظلم من أمر حبسه أمام محكمة الجنايات ونظر هذا التظلم يوم ١٩٥٨/٢/٢٤ وحضر معه الأستاذ شفيق يوسف المحامى وقررت المحكمة الإفراج عنه بضمان مالى قدره عشرة جنيهات وحدد لإعادة الإجراءات جلسة ١٩٥٨/٤/١٢ وفى هذه الجلسة قدم الأستاذ حسن درويش المحامى شهادة رسمية تتضمن وفاة الطاعن يوم ١٩٥٨/٤/٤ وعددا من جريدة أخبار اليوم يتضمن نعيه فأجلت المحكمة القضية إلى اليوم الثانى لتحرى النيابة عن الوفاة ويجلسه ١٩٥٨/٤/١٣ أثبت ممثل النيابة فى محضر الجلسة وفاة الطاعن فقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة . وقبل ذلك وفى خلال سنة ١٩٥٦ قدم إلى بعض محال الأقمشة استمارات مزورة منسوب صدورها إلى وزارة التربية والتعليم تحمل أسماء وهمية لبعض موظفى الوزارة وعليها بصمة مقلدة لهذه الوزارة وتوقعات غير صحيحة للموظفين المختصين وتولى الملازم سيد سلامه مصطفى ضابط مباحث شمال القاهرة التحرى منها حتى علم أن الطاعن وآخرين يرتكبون هذه الجرائم فضبطهم وقيد الحادث بجناية رقم ٧٦٠٦ سنة ١٩٥٦ روض الفرج ثم علم الضابط بصدد وحكم غيابي ضد الطاعن فى الجناية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ فقام بضبطه لإعادة إجراءات محاكمته ثم قرأ بعد ذلك نبأ نعيه فلم يساوره الشك فى وفاته إلى أن رآه يوما يستقل سيارة أتوبيس فارتاب فى أمر وفاته وأخذ فى التحرى عنه حتى علم أنه قد اتخذ لنفسه اسم محمد محمود الخولى ويدير مدرسة حرة بدائرة قسم الظاهر فتوجه إليه وتأكد من شخصيته فواجهه بذلك فاعترف له بأنه محمد محمود حسن ووجد معه بطاقة تحقيق شخصية بالاسم المتحلل استخرجها من قسم الظاهر فقبض عليه وعرض أمره على وكيل نيابة شمال القاهرة الذى أحضر قضية الجناية ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج واستخرج الغيش والتشبيه الخاصين بالمتهم فى هذه الجناية وأشرطه بالنظر ثم سلمه للضابط الذى توجه به إلى إدارة تحقيق

الشخصية حيث سأل الموظف المختص عن اسمه فقرر له أنه محمد محمود الخولى فقام بأخذ بصمات جديدة له وقام بمضاهاتها على البصمات المأخوذة فى الجناية صالفة الذكرتين أنها لشخص واحد ، وقرر ابراهيم ابراهيم همر فى التحقيقات أنه يعرف الطاعن من قبل وأنه محمد محمود حسن الذى كان متهما معه فى هذه الجناية وقرر الأستاذ شفيق يوسف المحامى أنه يعرف الطاعن من قبل وأنه محمد محمود حسن وصبق أن حضر إليه فى مكتبه وطلب منه أن يتقدم بتظلم فى أمر حبسه وقدمه فعلا وحضر معه أمام محكمة الجنايات وترافع عنه وأخل سبيله بضمأن مالى وقرر الأستاذ أحمد حافظ المحامى أنه حضر مع المتهم الثانى فى قضية الجناية أثناء نظرها أمام غرفة الاتهام وشاهد الطاعن وأنه محمد محمود حسن الذى كان متهما فى نفس القضية كما قرر أنه كان موكلًا من أحد المتهمين فى تزوير استمارات صرف الأقمشة وكان الطاعن ضمن المتهمين باسم محمد محمود حسن وقرر الأستاذ حسن درويش المحامى أنه أثناء وجوده بمحكمة الجنايات وزعت عليه مذكرة صادرة من مكتب الأستاذ أحمد شبكة المحامى مرفق بها شهادة تتضمن وفاة محمد محمود حسن المتهم فى قضية تعاد فيها الإجراءات ومعها عدد من جريدة أخبار اليوم بها نعى لهذا المتهم فقدم الأوراق للحكمة التى أجات نظرها لليوم التالى للتحرى عن وفاة هذا المتهم ؟ولا يعلم ما تم بعد ذلك ونفى الأستاذ أحمد شبكة المحامى إرسال هذه المذكرة وبسؤال الطاعن بنبابة روض الفرج اتحل اسم محمد محمود الخولى فى محاضر التحقيق ووقع بهذا الإسم المستحل على هذه المحاضر وبتفتيش المدرسة هربها على نسختين من عدد جريدة أخبار اليوم الصادر فى ١٩٥٨/٤/٥ والمنشور به نبأ نعى محمد محمود حسن كما هرب ضمن أوراق ملفه على طلب مقدم باسم محمد محمود الخولى إلى فضيلة شيخ الجامع الأزهر مؤرخ ١٩٥٧/٨/١٨ بطلب إعطائه شهادة بأنه من الناجحين فى شهادة العالمية من كلية أصول الدين مع إجازة التدريس سنة ١٩٥٠ الدور الأول وقد تأشروا به بأنه بمراجعة سجل الناجحين تبين أن الشيخ محمد محمود الخولى من الناجحين فى الدور الأول سنة ١٩٥٠ وصدق المجلس الأعلى للأزهر على نتيجة هذا الامتحان وبالإستعلام من إدارة الأزهر أفادت أن هذا التصديق صحيح وصدر للشيخ محمد محمود الخولى بن محمد بسيونى من بلدة كنانة مركز طنطا وهو مدرس بمعهد القاهرة الدينى ، وبسؤال الشيخ محمد محمود الخولى قرر أنه تخرج من الجامعة الأزهرية الدور الأول



سنة ١٩٥٠ وأنه لا يذكر أن هناك من تخرج معه يحمل نفس الاسم ونفى استخراج تصديقا من الأزهر للشهادة الحاصل عليها وقرر أنه لا يعرف المتهم من قبل وتبين من الاطلاع على دفتر وفيات صحة العباسية أن محمد محمود حسن توفي يوم ١٩٥٨/٤/٤ الساعة ١١ صباحا ويقوم برقم ١٦ شارع ابراهيم الدسوقي وأنه أعزب وعمره ٤٠ سنة واسم والدته زينب صالح واسم المبلغ محمود عبدالمغيث وسبب وفاته هبوط في القلب وحرر شهادة الوفاة الدكتور اسحق اسرائيل وبسؤال كاتب أول صحة العباسية قرر أن العادة جرت بتوقيع الكشف الطبي على المتوفى إذا لم تقدم شهادة من الطبيب المعالج ولما كانت هناك شهادة وفاة من الطبيب المعالج ثابت بها سبب الوفاة فقد صرح بمقتضى الصحة بالدفن . وقرر الدكتور اسحق اسرائيل أنه حرر شهادة الوفاة ولكنه لا يذكر ظروف تحريرها وعثر بملف خدمة الطاعن على شهادتين مؤرختين ١٩٥٧/١٢/٣ تتضمن الأولى حصوله على الجنسية المصرية وتتضمن الثانية حسن سيره وسلوكه وقد اتحل فيهما اسم محمد محمود الخولى وموقعا عليها من جميل سليمان نسيم ومحمد أمين بلبل الموظفين بالمنطقة الجنوبية ومعتمدة من المدير المساعد للمنطقة وتحمل بصمة ختم هذه الجهة وعثر بالملف أيضا على شهادة تحقيق شخصية محررة في ١٩٥٧/٥/٣ قرر فيها المتهم أمام حامل البصمة أن اسمه محمد محمود الخولى فأثبت ذلك في الورقة الرسمية وبصم عليها المتهم ببصمات أصابعه متحلا هذا الاسم كما تبين أنه قبل تعيينه ناظرا لمدرسة الزهراء كشف عليه طبيبيا بمعرفة القومسيون الطبي العام بموجب الاستمارة رقم ٢١٣ ع . ح بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢ باسم محمد محمود الخولى وتوقع الكشف عليه في ١٩٥٧/١٢/٣ بهذا الاسم وتبين أنه لائق طبيا وقد تقدمت نوال أحمد خيري بشكوى إلى وكيل النيابة المحقق تتضمن زواجهما من الطاعن بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥ وأنه ذكر في وثيقة الزواج أن اسمه محمد محمود الخولى ووقع على الوثيقة بهذا الاسم المتحل وبأنها لما اطلعت على الجرائد وتبينت حقيقة اسمه من الصورة المنشورة وارتكابه جرائم تزوير عديدة تقدمت بشكاواها وذكرت أنها كانت تعمل معه مدرسة في نفس المدرسة التي يشتغل فيها ناظرا وعرض عليها الزواج فقبلت وتم الزواج واتحل الزوج اسم محمد محمود الخولى ووقع بهذا الاسم المتحل على وثيقة الزواج وقدمت الوثيقة وقرر المأذون أبو سريخ على أن الطاعن حضر أمامه وذكر له أن اسمه محمد محمود الخولى فأثبت ذلك في وثيقة الزواج ووقع عليها بهذا



الإسم وقدم له بطاقة شخصية تحمل صورته ، ثابت فيها ان إسمه محمد محمود الخولى وقد أصر المتهم في جميع مراحل التحقيق على أن إسمه محمد محمود الخولى وأن البصمات التي جرت المضاهاة عليها في مصلحة تحقيق الشخصية أخذت له حديثاً — ولم تجر على البصمات التي كانت مرفقة بقضية الجناية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج — وقد تبين من الاطلاع على ورقة التشبيه المحررة في ١٩٥٥/٥/٢٨ لنتهم أنه أشر عليها بالنظر من وكيل النيابة وأرسلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحليل المداد الذي أخذت به البصمات الموجودة على الفيش لبيان عمر المداد وهل هو قديم يرجع إلى ١٩٥٥/٥/٢٨ أو حديث يرجع إلى ١٩٥٨/٩/٢ وقدم الخبير تقريراً خلص فيه إلى أنه يتعذر فنياً تقدير عمر مداد البصمات ولكن أحبار بيانات ورقة الفيش يشير إلى عدم حداثة هذا المداد بل يرجع إلى التاريخ الثابت بورقة الفيش . واستند الحكم في ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة إلى شهادة الضابط سيد ملامه مصطفى وأبراهيم إبراهيم عمر والأساتذة شفيق يوسف وأحمد حانظ وحسن درويش المحامين والشيخ محمد محمود الخولى وأحمد نور الدين كاتب الصحة وأحمد عبد الله الموظف بنبابة الدرب الأحمر وجميل سليمان نسيم وزكى محمد أمين بلبل ونوال أحمد خيرى — والمأذون أبو مريع على عبد الفتاح ومحمود عبد العزيز فوزى وعلى حامد محمد الخوجة وإلى ما تبين من الاطلاع على قضية الجناية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج وعلى دقترقيات مكتب صحة العباسية ومحاضر استجواب الطاعن بنبابة الدرب الأحمر والطلب المقدم منه لإدارة الأزهر وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ووثيقة الزواج رقم ٣٨٤٨٤١ صحيفة ١٤ وشهادتى الجنسية وحسن السير والسلوك وبطاقتى تحقيق الشخصية والطلب المقدم بتوقيع الكشف الطبى على الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى ما دفع به الطاعن من وقف السير فى الدعوى بقوله : ” وحيث إن الحاضر عن المتهم — الطاعن — دفع بوقف السير فى الدعوى على أساس أن المتهم أقام دعوى أمام القضاء الإدارى ثم تقدم لمحكمة تنازع الاختصاص بمحكمة النقض استناداً إلى المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولم يفصل فيه بعد كما أقام دعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية إثباتاً لنسبه الذى يدهيه لنفسه وقدم مذكرة صم فيها على الدفع وأنه من حق المتهم الالتجاء

إلى محكمة القضاة بمثل حالته التي تطور إليها منازعته على ازدواج شخصيته التي أصبحت الجمع بين شخصية محمد محمود الحلوى ومحمد محمود حسن المحكوم عليه في الجناية ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج والتي قضى فيها بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة والتجاء إلى القضاء الإداري طالبا إثبات تحقيق شخصيته وصمم على الدفع بوقف السير في الدعوى. وحيث إن المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري. وبين من نص هذه المادة أن شرط التنازع أن يكون الموضوع واحدا والموضوع المطروح على المحكمة يخالف الموضوع المطروح أمام القضاء الإداري كما يبين من المذكرة المقدمة من المدافع عن المتهم ولا يخلق حالة التنازع ولا يطل سير الدعوى الجنائية وترى المحكمة - أن المقصود بإثارة هذا الدفع هو تعطيل الفصل في الدعوى وتلغفت عنه المحكمة. أما ما أثاره الدفاع تكملة لدفعه أنه أقام دعوى أمام جهة الأحوال الشخصية طالبا ثبوت نسيبه كما جاء بمذكرة الدفاع طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ففضلا عن أن هذه المادة عدلت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وأصبح وقف الدعوى بجواريا للمحكمة فإنه يشترط لوقف الدعوى أن يكون الدفع جديا وأن تكون المسألة مما يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية وتتصل بركن من أركان الجريمة المرفوعة بها هذه الدعوى الأمر الذي لا يتحقق في هذه الدعوى وترى المحكمة أن هذا الدفع غير جدى والمقصود به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها إذ أنه تبين للمحكمة من أقوال شهود الإثبات التي تطعن المحكمة إلى أقوالهم ومن تقرير مصالحة تحقيق الشخصية الخاص بمضاهاة بصمات المتهم والذي تأخذ به المحكمة وتقول عليه أن المتهم هو محمد محمود حسن الصادر الحكم عليه غيابيا في الجناية ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج وترى المحكمة لذلك رفض الدفع. " وما أورده الحكم فيما تقدم سديد في القانون، ذلك أن محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦



لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء العادي والإداري وقضت كلتاها باختصاصها بنظرها في حالة التنازع الإيجابي أو قضت كلتاها بعدم اختصاصها بنظرها في حالة التنازع السلبي فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظر الدعوى وتفصل فيها ، ويترتب على تقديم الطلب في هذه الحالة — وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون — وقف السير في الدعوى ، أما إذا اختلف موضوع الدعويين — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ودعوى إثبات الجنسية المرفوعة أمام القضاء الإداري — فإنه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد نصت " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد لهم أو للدعي بالحقوق المدنية أو للجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص " . فأجاز المشرع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضي وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رأى المضي في نظر الدعوى مقررًا للاعتبارات السائغة التي أوردها أن الطاعن هو بعينه محمد محمود حسن المحكوم عليه غيابيا في قضية الجنائية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج وأن الدفع بوقف السير في الدعوى الجنائية حتى يفصل في دعوى ثبوت نسبه غير جدي لم يقصد به سوى عرقلة السير في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون على أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه بقوله : " وحيث إن المدافع عن المتهم قرر أن المتهم يدعى محمد محمود الحولي وليس محمد محمود حسن السابق الحكم عليه في الجنائية سالفة الذكر وأنه من مواليد بور سعيد وكان يقيم بحي المناخ أثناء العدوان الثلاثي وسقطت إحدى القنابل على منزله فتوفي جميع عائلته وقدم تأييدا لما ذكره صورا فتوغرافية لمستندات باسم محمد محمود الحولي صادرة على ما قرر من الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ببور سعيد وتحمل كل منها بصمة ختم لوزارة الشئون



الاجتماعية بالقاهرة تتضمن صرف إعانة مقدارها ١٥٠٠ جنيه لمحمد محمود الخولى المغربى وعليها صورته وصور فوتوغرافية ذكر أنها خاصة بمنزل المتهم بعد تهديمه وتصريح خروج دائم من معسكر الضيافة ببور سعيد باسم محمد محمود الخولى المغربى وبطاقة استلام أغذية من معسكر ناصر وهى تحمل تواريخا مختلفة من ١٩٥٦/١٢/١٥ حتى ١٩٥٧/٥/٢٠ ولاحظت المحكمة أن بصمة الختم التى على هذه الصورة تحمل اسم وزارة الشئون الاجتماعية مراقبة الشئون الاجتماعية بالقاهرة وداخل كل منها دائرة مستديرة أقرب إلى رمز التاج مع أن الأختام جميعها كانت تحمل شعار النسر منذ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وترى المحكمة أنه فضلا عن تجرد هذه الصور من أصلها اللازم لإقناع المحكمة والتحقق من صدقها وسلامتها فإن المحكمة تلاحظ أن بصمة الختم خاصة بوزارة الشئون الاجتماعية بالقاهرة وليس ببور سعيد حيث كان يقيم المتهم كما يزعم كما أن شعار النسر غير واضح وهو الشعار الذى عمل به منذ أكتوبر سنة ١٩٥٤ مما ترى معه المحكمة عدم الأخذ بها أو التعويل عليها . وقدم أيضا إعلاما شرعيا يتضمن وفاة الخولى المغربى الفاطمى بن نصير فاتح الأندلس فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وانحصار إرثه الشرعى فى ابنه محمود ثم وفاة محمود فى ١٩٥٦/١١/٥ ، وانحصار إرثه الشرعى فى زوجته عزة الشاروقية حمدى الأسود وابنه منها محمد - كما قدم أيضا صورة فوتوغرافية من مستخرج رسمى لشهادة ميلاده ثابت بها أن محمد محمود الخولى مولود فى ١٩٢٤/٢/٢٣ بحى المناخ وإسم الوالد محمود الخولى المغربى وإسم الأم سيدة حمدى الأسود آدم فرج ولاحظت المحكمة اختلاف إسم الأم فى الاعلام الشرعى عنه فى صورة المستخرج المقدمة من المتهم كما أنه ثابت من بطاقة تحقيق الشخصية رقم ٣٠٠٣٩ التى اعترف بها المتهم أنه من مواليد ١٩٢٤/٢/١١ وثابت من استمارة توقيع الكشف الطبى عليه التى تحمل صورته والموقع عليها منه أنه من مواليد ١٩٢٤/٢/٢٠ وترى المحكمة للتناقض البين فى تاريخ الميلاد فى المستندات السابق الإشارة إليها واختلاف إسم الأم اختلافا ظاهرا فضلا عن تقديم المتهم صورة فوتوغرافية مستخرج شهادة الميلاد ولم يقدم الأصل حتى تتحقق المحكمة من حقيقة عدم صحة هذه المستندات وترى المحكمة أطراحها جانبا وعدم الأخذ بها . أما قول المتهم والدفاع منه أن بصماته المرافقة للحناية رقم ٨١٥٢ سنة ١٩٥٤ روض الفرج قد جرى

تغييرها بمعرفة ضابط المباحث ودمس في الملف غيرها مما يحمل بصمات المتهم محمد محمود الخولي فردود بأن وكيل النيابة هو الذي استخرج صحيفة الحالة الجنائية من الدعوى المذكورة وأشر عليها بالنظر ثم سلمها لضابط المباحث مما يقطع بأنه لم يحصل تغييرها ويجزم بصفة قاطعة أن المتهم في الجناية المذكورة هو بذاته المتهم المائل في هذه الدعوى. لما كان ذلك، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر ومتى اقتنع القاضي من الأدلة المعروضة أمامه بالصورة التي ارتسمت في وجدانه للواقعة وخلص إلى ارتكاب المتهم إياها وجب عليه أن يتزل العقاب به طبقاً للقانون، فلا يعيب الحكم المطعون فيه إطراحه المستندات التي قدمها الطاعن ولو كان لبعضها صفة الرسمية إذ لا تعدو هذه الأوراق أن تكون من عناصر الدعوى التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتمل الجدل والمناقشة ولا تثريب على المحكمة إن لم تثق بسلامة الأختام المبصوم بها على هذه الأوراق لعدم مطابقتها للأختام الصحيحة للجهة المفروض ختمها بخاتمها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات فإن ما يثيره الطاعن حول مخاصمته لبعض الشهود في دعوى ثبوت النسب وما يزعمه من قيام ضابط المباحث بإجراء تغيير في صحيفة الحالة الجنائية لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عازم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ، ب ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . محكمة جنايات . محاكمة .  
"إجراءاتها" .

( ١ ) حضور المحكوم عليه غيابيا من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط  
العقوبة بمضى المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي . إعادة نظر الدعوى  
أمام المحكمة لا يترتب عليه إصدار الأقوال وللشهادات التي أبدت  
في المحاكمة الأولى . اعتبارها من عناصر الدعوى . المحكمة الاستناد  
إليها في قضائها .

( ب ) لمحكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم المحكوم في غيبته أن تورد الأسباب  
ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي للساقط أسبابا لحكمها . ما دامت تصلح  
في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

( ج ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . اختصاص . نيابة عامة .

استناد الحكم إلى أقوال أدل بها أحد المتهمين أمام النيابة التي  
ضبطت في دائرة اختصاصها . لا يعيبه . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت  
في مكان آخر خارج من دائرة هذا الاختصاص . علة ذلك : ضبط المتهم  
في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه .

( د ، هـ ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

( د ) المحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم في أى مرحلة  
من مراحل الدعوى متى اطمانت إليها . لها الأخذ من أهواله بما تبنى به  
وإطراح ما عداها .



( هـ ) التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .

١ - رتب المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة بطلان الحكم السابق صدوره ، إلا أن إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة في هذه الحالة لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي تكون قد أبديت في المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية للحكمة أن تستند إليها في قضائها .

٢ - من المقرر أنه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم النيابي السابق أسبابا لحكمها ، ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

٣ - لا ينال من سلامة الحكم استناده إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج من دائرة هذا الاختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه ويجعل من اختصاصها سماع أقواله عملا بنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٤ - من المقرر أن للحكمة في سبيل تكوين حقيقتها أن تأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمانت إليها ، وتأخذ من أقواله بما تثق به وتطرح ما عداها .

٥ - التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز شبن الكوم مديرية المنوفية: وآخرين سبق الحكم عليهم بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ سرقوا مبالغ النقود الذهبية والورقية والسلاحين والذخيرة والخفيبتين والأوراق والأشياء المبينة بالمحضر لعبد الحميد حجازى عرب بطريق الاكراه الواقع عليه وعلى كل من زوجته السيدة دولت على عمرو وتابعه محمد عبد الفتاح عرفه بأن توجهوا إلى منزل المجنى عليه حاملين فيما عدا أولهم أسلحة نارية وهددوه وزوجته وتابعه المذكورين بها إن هم قاوموا أو استغاثوا كما استولى المتهم الأول على بندقية المجنى عليه وساهم بواصطتها في تهديد المذكورين ودفع أحدهم السيدة دولت على عمرو لما اقترضت سبلهم فسقطت على الأرض وضرب المتهم التاسع المجنى عليه محمد عبد الفتاح عرفه بسوط كان يحمله قاصدا لإرغامه على فتح خزانة المجنى عليه الأول مما ترك به آثار الجروح المبينة بالتقرير الطبي وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على المسروقات والفرار بها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعى بحق مدنى كل من السيدة دولت على عمرو والدكتور عبد الرحمن حجازى عمر . وطلبا الحكم لهما قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات شبن الكوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبالزامه بأن يؤدي للدعيين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة سرقة باكراه قد شابه قصور وتخاذل فى الأسباب وفساد فى الاستدلال — ذلك بأنه على الرغم من أن الحكم الغيابى قد صدر بمعاينة من اسمه « محمد الطلباوى الشهير بمحمد الصغير » دون بيان الجهة التى يقيم بها إلا أنه قبض على الطاعن على أن اسمه « محمد صالح

السيد حسن « وأعيدت الاجراءات في مواجهته وصدر ضده الحكم المطعون فيه مستندا في ذلك إلى تقرير مقدم من ضابط المباحث وإلى بعض قضايا جنائية اتهم فيها الطاعن مرة باسم محمد صالح السيد الطلباوى وأخرى باسم محمد على صالح الطلباوى في حين أن الطاعن شخص آخر خلاف المتهم الحقيقي الذى ساهم في هذه الجناية ولم تلتفت المحكمة إلى المستندات المقدمة منه والتي تقطع بحقيقة شخصيته — كما أن ما ورد في هذه القضايا الجنائية من إسمين نسبا إلى الطاعن لا يؤدي حتما إلى أن الطاعن هو بالذات من ساهم في الجناية المذكورة هذا فضلا عن أن اسم محمد الطلباوى ومحمد الصغير وان كانا قد وردا على لسان المتهمين "سامى مجلع العبد ووحيد الدين ابراهيم حسن" إلا أنه عندما عرض الطاعن أمام المحكمة على المتهم "سامى مجلع العبد" قرر هذا الأخير بأنه شخص آخر خلاف المتهم الحقيقي الذى ساهم معهم في ارتكاب جناية انسرقه بالا كراه سالفه البيان ولم تعرض المحكمة الطاعن على المتهم الآخر «وحيد الدين ابراهيم حسن» لأنه عدل عن أقواله التي أدلى بها أمام نيابة شمال القاهرة يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه حول في قضائه بإدانة الطاعن على أقوال المتهم «وحيد الدين ابراهيم حسن» أمام نيابة شمال القاهرة. مع أن التحقيق الذى أجرته هذه النيابة باطل لأنها غير مختصة بإجرائه لأن الاختصاص قد انعقد لنيابة شبين الكوم التي وقع الحادث في دائرة اختصاصها والتي كانت قد باشرت التحقيق في الجريمة فعلا. هذا فضلا عن أن هذا المتهم عدل عن أقواله الأولى وقال بأن ما أدلى به أمام نيابة شمال القاهرة كان تحت تأثير اكراه وقع عليه من ضابط المباحث بتلقيق قضية مخدرات ضده. ومع ذلك فلم تستدعه المحكمة لمناقشته في حقيقة شخصية الطاعن؛ وأخيرا فإن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أهدرت ما أجرته من تحقيقات بمعرفتها وعولت في قضائها على ما قاله الشهود أمام الهيئة التي أصدرت الحكم الغيابي كما أن الحكم المطعون فيه نقل جزءا كبيرا من الحكم الغيابي وهذا جميعه يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى في قوله "إن المرحوم عبد الحميد حجازى عمر الذى كان يقيم بعزبته التابعة لبلدة كوم الراهب مركز شبين الكوم محافظة المنوفية اشتهر عنه أنه من الأثرياء الذين يحتفظون بأموالهم معهم الأمر الذى أطمع في سرقة مما جعل المتهمون يدبرون أمر اختلاس هذه الثروة منه وانفقوا على مهاجمته في عزبته وأعدوا أسلحة نارية للتهديد بها لتسهيل



المرفقة كما أعدوا سيارة للوصول بها إلى العزبة وهي سيارة المتهم الثامن "عادل محمد حسان" الذي قادها ليلة ١٩٥٩/٩/٢٤ ومعه جميع المتهمين هذا المتهم الأخير متجهين إلى العزبة وأوقفوا السيارة بداخلها وظل المتهم الثامن بالسيارة بعد أن حول اتجاهها إلى خارج العزبة وظل محركها دأرا حتى يسهل على الجناة أمر الفرار ثم قطعوا الاتصال التليفوني الخارجي مع العزبة وانجهموا صوب منزل المجنى عليه وكان المتهم الثاني وحيد الدين ابراهيم حسن يشهر مسدسه وفي الطريق إلى المسكن قابلهم كاتب العزبة محمد عبد الفتاح فأمسكه المتهم السادس عبد السميع محمد علي دراز واستفسره عن مكان وجود المجنى عليه فأخبر أنه بداخل منزله فوزع المنهمون أنفسهم للراقبة ودخل منهم إلى المسكن كل من المتهمين الأول سامي مجمل العبد والثالث عبد القادر عبد الواحد خليفة والسابع عبد الستار عبد الغني نوفل والتاسع غريب محمد الشهير بحامد العبد وتبعهم المتهم الثالث وحيد الدين ابراهيم حسن متحلا صفة أحد الضباط ولما وصلوا إلى غرفة المجنى عليه وجدوه بها مع زوجته وأفهمه المتهم التاسع أنهم من رجال المباحث وقد حضروا لضبط أسلحة ومنشورات فأجابهم المجنى عليه بأنه مرخص له بحمل بندقيته وهي بداخل الغرفة فاستولى عليها المتهم الأول كما استولى هؤلاء الجناة على مفاتيح خزانة المجنى عليه وكانت أسفل وسادته وكذلك على مسدس وطلبوا من كاتب العزبة أن يرشدهم إلى الغرفة التي بها خزانة المجنى عليه فلما ترأى ضربه المتهم التاسع غريب محمد الشهير بحامد العبد بسوط ففتح الخزانة واستولى هؤلاء الجناة على ما بها من نقود قال المجنى عليه إنها حوالى الخمسة عشر ألفا من الجنيات وسبعين جنيها ذهبيا وكانت النقود الورقية بحقيبة كما استولوا على أوراق أخرى وحقيبة بها أوراق كانت بغرفة المجنى عليه ثم استقل الجناة العشرة الأولى السيارة بعد أن ركب بها من كان منهم بالخارج للراقبة وهربوا حاملين المسروقات إلى مقر المتهم الأخير ببلدة إيكاد دجوى حيث استولى كل منهم على نصيبه من المسروقات وأحرقوا بعض الأوراق وأخفى المتهم الأخير نصيبه من المسروقات في مكان قريب من مسكنه وانصرف كل من المتهمين حاملا ما أصابه من نقود نتيجة إقترافه ومساهمته في السرقة وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من اعترافات المتهمين سامي مجمل العبد وحيد الدين ابراهيم حسن بحاضر تحقيقات النيابة ومن أقوال شهود الإثبات وما ثبت من التقرير الطبي الخاص بفحص كاتب العزبة من وجود إصابات بجسمه ثم رد الحكم على ما أثاره الدفاع

بجلسة المحاكمة من أن الطاعن لا صلة له بهذه الجناية وأنه شخص آخر خلاف المتهم الحقيقي فيها في قوله "وبما أن المحكمة ترى أن أوراق الدعوى كلها تشير بوضوح الى أن المتهم الحالى هو الذى عناء المتهمان الأول والثانى سامى مجلع العبد ووحيد الدين ابراهيم حسن في التحقيقات يؤكد ذلك الأمور التالية : أولا - قرر المتهم الأول أن المتهم الحالى يدعى محمد الصغير وكان يرافق دائما حامد العبد وقد قرر باشتراكه في الحادث عند بدء استجوابه بمحضر تحقيق النيابة وظل على هذا القول طوال تحقيقات النيابة وإن عدل عن اعترافه وأقواله السابقة بجلسة المحاكمة وهذا القول من جانبه في وصف المتهم الحالى يؤيد بأن عمر المتهم حسب الثابت من الاوراق وعلى الأخص بطاقته الشخصية وشهادة ميلاده قرابة الخمس وعشرين سنة وهو أصغر المتهمين منا فلا غرو إن قال إنه يدعى محمد الصغير فضلا عن أن عمدة بلدة كفر الزيات قرر بمحضر التحريات السابق الإشارة والتي تقتنع بها المحكمة أن هذا المتهم كان يصاحب دائما حامد الجيزاوى وهو حامد العبد ذلك لأنه ثبت من تحقيقات الجناية الحالية أن حامد العبد هذا من بلدة نزلة البطران التابعة لمركز البحيرة والتي تقيم بها والدته نعيمة سيد زيد التي سئلت بالتحقيقات وهو جم منزلها بهذه العزبة بمعرفة الضابط فاروق عبد الوهاب طبقا للمحضر المؤرخ ١٩٥٩/١٠/١٦ المرفق بالأوراق والذي أثبت أنه عثر به على راديو جديد وملابس جديدة وطبنجة بالقفطان الخاص به عيار ٦,٣٥ ضبطها الضابط على ذمة القضية هي والراديو كما أثبت الضابط أيضا أن مظاهر الثراء ظهرت على هذا المتهم إذا اشترى منزلا من محمد سيد أحمد أبو عقيلة بمبلغ ٢٦٠ جنيتها في اليوم السابق على ضبطه. ثانيا - ما ثبت على لسان المتهم الثانى وحيد الدين ابراهيم حسن عند اعترافه أمام نيابة شمال القاهرة السابق تفصيله من أن اسم هذا المتهم هو محمد الطلياوى وقد ثبت أن المتهم تسمى بهذا الاسم عند سؤاله في الجناية رقم ٣١٨٠ سنة ١٩٦٠ منوف كما تسمى به في اللجنة رقم ١٦٥٨ سنة ١٩٥٦ قلوب واللجنة المستأنفة ٤٤٢ سنة ١٩٥٦ بنها ولم يقل فيها إن اسمه محمد صالح سيد وقد وجه له الاتهام في كل من اللجنة والجناية السابق الإشارة إليها فقرر في اللجنة أن اسمه محمد صالح السيد الطلياوى وفي الجناية أن اسمه محمد علي صالح الطلياوى". وقد خلص الحكم بعد ذلك إلى قوله "إن المتهم الحالى بالذات هو في اقتناع المحكمة من الأسباب السابقة - المتهم الذى عناء المتهمان الأول والثانى سامى مجلع العبد ووحيد الدين



ابراهيم حسن عند اعترافهما بمحاضر تحقيق النيابة " لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها كما أورد الأدلة على أن الطاعن له اسما مشهورة هما محمد الطليباوى ومحمد الصغير بما استخلصه من أقوال المتهمين سامى مجمل العبد ووحيد الدين ابراهيم حسن في التحقيقات وما ثبت من الاطلاع على قضية اللجنة رقم ٢٨٥٨ سنة ١٩٥٦ قلوب واستئنافها وعلى قضية الجناية رقم ٣١٨٠ سنة ١٩٦١ منوف واللتين كان الطاعن متهما فيهما وليس فيما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص ما يتعارض مع الثابت بالأوراق المقدمة من الطاعن . ولما كان من المقرر أن المحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليها وتأخذ من أقواله بما تثق به وتطرح ما عداها وكان التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين بفرض وجوده لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا صائغا بما لا يتناقض فيه - لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشق من الطعن يكون في غير محله . ولما كان ما ينعاه الطاعن من بطلان الدليل المستند من أقوال المتهم وحيد الدين ابراهيم حسن التي عول الحكم عليها في إدانته للطاعن لإدلائه بها أمام نيابة شمال القاهرة لوقوع الجريمة خارجا عن اختصاصها . فردود بأنه لا ينال من سلامة الحكم استناده إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان آخر خارج من دائرة هذا الاختصاص ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجواب المتهم ويجعل من اختصاصها سماع أقواله عملا بنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية - ولذلك لا يكون محضر التحقيق الذى أجرته نيابة شمال القاهرة مشوبا بالبطلان ويجوز الاستدلال بما أثبت فيه أما ما ينعاه الطاعن على الحكم لاستناده على أقوال المتهم وحيد الدين ابراهيم حسن أمام نيابة شمال القاهرة في حين أنه عدل عنها بدعوى أن إكراها وقع عليه من ضابط المباحث بتلفيق قضية مخدرات له كما أن المحكمة لم تستدعه لمناقشته في حقيقة شخصية الطاعن - هذا النعى لا يعيب الحكم أو ينال من سلامته لأنه متى أخذت محكمة



الموضوع بأقوال المتهم المذكور في تلك التحقيقات فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينطوى على مصادرة لحرية المحكمة الأساسية في وزن عناصر الإثبات المختلفة وتقديرها على الوجه الذي يرتاح إليه ضميرها — كما أن عدم استدعاء وحيد الدين إبراهيم حسن لعرض الطاعن عليه لا يعيب الحكم مادام أنه عدل عن اعترافه. يضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اتخاذ هذا الإجراء فليس له أن ينعى على الحكم عدم القيام بإجراء لم يطلب منها. لما كان ما تقدم، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إهداره للتحقيقات التي أجرتها الهيئة التي أصدرت الحكم وتحويله على ما قاله الشهود أمام الهيئة التي أصدرت الحكم الغيابي ونقله جزءا كبيرا من الحكم الغيابي في مدوناته مردودا بأن المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتب على حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة بطلان الحكم السابق صدوره إلا أن إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة في هذه الحالة لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي تكون قد أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل إنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية وللمحكمة أن تستند إليها في قضائها. ومن ثم فإن هذا النعى يكون في غير محله — لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة. كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة فإن النعى في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه، وضوها.

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / مادل بونى ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد موافى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٣٣ القضائية

تلبس . مأمور الضبط القضائى .

حالة التلبس . قيامها : وجوب تحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة ، بمشاهدتها بنفسه أو إدارتها بإحدى حواصه . تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود . لا يغنى عن ذلك . طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماسح آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها .

حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدارتها بإحدى حواصه ، ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماسح آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦١/٥/٢٦ بدائرة مركز قوص محافظة قنا : أولا — أحرز السلاح النارى المبين بالمحضر "مسدسا" بغير ترخيص . ثانيا — أحرز الذخيرة الميينة بالمحضر "طلقات" لسلاح نارى لم يرخص له بحمله — وأحاله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٦ و ٢٦/ ٢ و ٤ و ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ القسم الأول . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة

جنايات قنا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات .  
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ عملا بمواد  
الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم  
بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة المضبوطات وقد ردت المحكمة  
في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه على غير أساس متبينا أطراحه . فطعن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي إحراز  
السلاح والذخيرة بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن  
دفع ببطلان التفتيش لحصوله في غير الحالات التي يجيزها القانون ، إلا أن  
الحكم رفض هذا الدفع بقوله إن الجريمة في حالة تلبس مع أن وقائع الدعوى  
كما أثبتتها المحكمة لا توفر قيامها إذ أن الضابط الذي قام بالتفتيش إنما تلقى نبأ  
الجريمة عن طريق الرواية من رجل الشرطة بعد انقضاء المشاجرة التي قيل  
إن الطاعن كان يطلق الرصاص فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إن مشاجرة نشبت  
بين أفراد عائلة علي سليم محمد " المتهم " ( الطاعن ) وآخرين في الساعة الخامسة  
من مساء يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٦١ بسوق بندر قوص من أعمال محافظة قنا  
فانتقل على أثر ذلك السيد الملازم إبراهيم حنفي دسوقي ضابط مباحث مركز قوص  
لضبط الواقعة وهناك أخبره المخبر عبد العال عمر أحمد بأنه أبصر المتهم بحمل  
مسدسا ضخما ويطلقه في الهواء فأصرع السيد الضابط المذكور ومعه المخبر إلى  
منزل المتهم لضبط هذا المسدس فألقيا بابه الخارجي مغلقا فطرقاه ففتحته لهما  
زوجة المتهم التي أرشدتهما إلى حجرة زوجها وكانت مغلقة وقامت بفتحها فأجرى  
المخبر المذكور تفتيشها تحت إشراف السيد الضابط فعثر تحت مرتبة السرير على  
مسدس ضخم به خمس طلقات كما عثر على كيس به تسع طلقات وقد ثبت من  
التقرير الطبي الشرعي أن المسدس " مشحون " وهو وتسع طلقات من الطلقات



المضبوطة صالحة للاستعمال وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال الضابط والمخبر والتقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه في قوله "وحيث إنه مما لا مرأى فيه أن إلباغ المخبر عبد العال عمر أحمد السيد ضابط المباحث إبراهيم حنفى دسوقى بإحراز المتهم لمسدس استعمله في المشاجرة وتحققه من حصول ذلك ، ثم قيامه فور ذلك بتفتيش منزل المتهم وعثوره على المسدس والذخيرة المضبوطة اعتبر هذا التفتيش واقعا في حالة تلبس ولا يزيل عن الجريمة صفة التلبس عدم انتقال الضابط إلى منزل المتهم إلا بعد وقوع الجريمة بنصف ساعة ما دام أن الثابت أن الضابط المذكور بادر بإجراءات التفتيش عقب حضوره إلى مكان الحادث مباشرة . ومن ثم يكون الدفع الذى أثاره الدفاع عن المتهم لا يستوى على ادعاء سليم ويتعين لذلك اطراحه " وما أورده الحكم فيما تقدم لا يوفر حالة التلبس ذلك لأن تلك الحالة ، وهى تتطلب مشاهدة الجريمة وهى على هذا الوضع أو بالقليل وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوعها فإنها تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماي آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، ولما كان الحكم قد اعتمد في قضائه بالإدانة على ما أسفر عنه محضر التفتيش وما شهد به المخبر عبد العال عمر ، ولا يبين مدى أثر أى من الدلائل في تكوين عقيدة المحكمة فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٣٣ القضائية

تقار . محال عامة . تقضى "أحوال الطعن بالنقض" . "مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه" .

لعبة "الكونكان" من ألعاب القمار المحظور لعبها فى المحال العامة . القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .

الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا فى المقامرة على طعام أو شراب مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ آخر يقوم بهمال .

مستغل المحل ومديره والمشرى على الأعمال فيه مسئولون مما عن أى مخالفة لأحكام القانون صالف الذكر ولولم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . المادة ٣٨ من القانون المذكور . مثال .

متى كان الحكم قد أثبت أن اللعبة التى كان يزاولها بعض رواد المقهى هى لعبة "الكونكان" وهى من ألعاب القمار المحظور لعبها فى المحال العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا فى المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ آخر يقوم بهمال ، وكانت المادة ٣٨ من القانون صالف

هذا المبدأ مقرر أيضا فى الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٣ فى جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٣ (لم ينشر) .

الذكر تنص على أن يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على الأعمال فيه مسؤولين معا عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسؤولية أقامها الشارع وافترض بها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلعب القمار بالمقهى تأسيسا على أن لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة ، وعلى أنه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة — غير صحيح في القانون لما يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز المحلة الكبرى ، باعتبارهما الأول مشرفا على المقهى والثاني مالكا ومستغلا لها سمما باب القمار بالمقهى — وطلبت عقابهما بالمواد ١٩٦، ١٩٧، ٢٩٨ — ٢٠٤ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة المحلة الكبرى الجزئية قضت بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦١ حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وبتغريم كل منهما خمسة جنيهات ومصادرة المضبوطات وغلق المحل لمدة أسبوعين وكفالة ١٠٠ قرش لایقاف تنفيذ عقوبة الحبس لكل من المتهمين . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ حضوريا للأول وغيايبا للثاني عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسفد اليهما . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . ٠ الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلعب القمار



بالمقهى تأسيسا على أن لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة التي يشترط فيها أن يكون الرهان غير محدد ، وعلى أنه لا يمكن والحال كذلك اقتراض علم صاحب المقهى بالجريمة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن الربح يجوز أن يتحقق بالمقامرة على طعام أو شراب وأن مسئولية مستغل المحل والمشرف عليه عما يجري فيه من مخالفات هي مسئولية مفترضة لا يدفعها الاحتجاج بعدم العلم بموضوع المخالفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ” إنها تخلص فيما أثبتته ضابط مكتب آداب انجليزية أنه شاهد أربعة أشخاص يلعبون الورق داخل مقهى المتهم الثاني — المطعون ضده الثاني — الذي علم أنه يدار لألعاب القمار وأضاف محرر المحضر أنه تبين أن اللاعبين يلعبون لعبة الكونكان ولم يجد صاحب المقهى المتهم الثاني — المطعون ضده الثاني — فأرسل في استدعائه ثم حلف من أقاربه أنه سافر الى المنصورة عندما علم بضبط المقهى وقد ذكر له اللاعبون أنهم يتراهنون في اللعب على أربعة طلبات قهوة كل اثنين يزاملان بعضهما وقد ذكر أولهم فريد حسنى معوض عند سؤاله عن النعمة أن ابراهيم — المطعون ضده الأول — هو الذى قدم لهم الورق وأن الثانى وهو صاحب المقهى يعلم بذلك وكان موجودا وانصرف قبل دخول الضابط الى المقهى بقليل “ وبعد أن عرض الحكم لإقرار المطعون ضده الأول بأنه سلم الورق للاعبين أثناء وجود المطعون ضده الثانى بالمقهى وإن كان لم يشهد هذه الواقعة ، وإلى إنكار هذا الأخير وجوده بالمقهى يوم الحادث . انتهى إلى إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهما قولا منه ” إن المحكمة ترى أن لعب الورق أو غيره لا يدخل في باب المقامرة أن يكون الرهان فيه محدودا بما يتناوله اللاعبون من مشروب في المقهى إذ كان العرف الشائع قد جرى بأن يدفع أحد الجلوس في جلسة ثمن المشروب حتى ولو لم يكن ثمة لعب ويبدو فوق ذلك أن اقتراض علم صاحب المقهى أو سماحه بذلك من مجرد تقديمه أوراق اللعب ليس له ما يبرره إذ كان اللعب بالورق يمكن أن يتم بغير مقامرة ولم يكن لصاحب المقهى مصلحة من مثل هذا الفعل طالما أنه لا يتقاضى إلا ثمن المشروب الذى يقدمه ومن الصعب أن يتبين عندئذ ما إذا كان من يدفعه إليه على مهيل المجاملة أو لأنه

خسر في لعبة القمار طالما أن اللاعبين لا يتداولون نقودا أثناء اللعب .  
 لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن اللعبة التي كان يزاو لها بعض رواد  
 المقهى هي لعبة " الكونكان " وهي من ألعاب القمار المحظور لديها في المحال  
 العامة طبقا لنص المادة ۱۹ من القانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ وقرار وزير  
 الداخلية رقم ۳۷ لسنة ۱۹۵۷ - وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على  
 مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثم انه مستحق  
 الأداء لمصاحب المقهى أو على أى شيء آخر يقوم بمال ، وكانت المادة ۳۸  
 من القانون سالف الذكر تنص على أن يكون مستغل المحل ومديره والمشرف  
 على الأعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولية أقامها  
 الشارع وافترض بها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم  
 موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يمتذر بعدم علمه ،  
 لما كان ما تقدم ، فإن النظر المسار ذكره الذي ذهب إليه الحكم - فحجبه  
 عن نظر موضوع الدعوى - يكون غير صحيح في القانون مما يعيبه وليستوجب  
 نقضه والإحالة .

## جاسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

بريامة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٨٦ )

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ القضائية

(١) تزوير . قصد جنائي . حكم . " تسمييه . تسييب غير . عيب " .

القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً من هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(ب) تزوير . محررات رسمية . خدمة عسكرية .

كشف المائلة الذي يحزر للاعفاء من الخدمة العسكرية . اعتباره ورقة رسمية . متى كان قد وقع من شيخ الحارة واعتمده مأمور القمم وختم بخاتم الجمهورية . لا يؤثر في ذلك : أن يكون شيخ الحارة غير مختص مكانيا بتزوير ذلك الكشف متى كان هذا العيب قد فُتت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدورت على أساسه شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية .

١ - الأصل أن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ، ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

٢ - مفاد نصوص المواد ٧ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية - أنه إذ حرر الطاعن كشفا بمائلة المنهم الذي أريد إعفاؤه



من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فانه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ، ولا يقدح في هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف أو أن يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على الكشف المذكور . ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم إختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب على اعتبار أن المحرر يسمى لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال . ولما كان هذا العيب بفرض قيامه قد فاتت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة إعفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فان الحكم إذ اعتبر التغير في الحقيقة الذي حصل في الورقة الرسمية سائلة البيان تزويرا رسميا يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم العرب محافظة بورسعيد: (المتهم الأول) بصفته موظفا عموميا "شيخ حارة منتزه سعد ببورسعيد" ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو كشف العائلة المحرر عنه النموذج رقم ٢٠ تجنيد الخاص بالمتهم الثالث حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اغفل اثبات اسم صالح السيد على عمرين أسماء أشقاء المتهم المذكور حتى يستحق الإعفاء من التجنيد الإجباري و (المتهم الثاني) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن أرسله إلى إدارة التجنيد لإستخراج شهادة إعفاء المتهم الثالث من التجنيد الإجباري بموجبه . و (المتهم الثاني أيضا مع المتهمين الثالث والرابع) اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التزوير في المحرر الرسمي المنسوب إليه وذلك بأن اتفقوا معه على اغفال ذكر اسم صالح السيد على عمر من ضمن أشقاء المتهم الثالث في هذا المحرر وقدموه له لهذا الغرض قدمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق

وتلك المساعدة و ( المتهم الأول أيضا مع المتهمين الثالث والرابع ) اشتركوا مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق في ارتكاب جريمة استعمال المحرر المزور المنسوب إليه بأن اتفقوا معه على ارسال هذا المحرر بعد تزويره إلى إدارة التجنيد لإستخراج شهادة اعضاء المتهم الثالث من التجنيد الاجبارى بموجبه تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحاكمة جنايات بور سعيد قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ و ٣٢/٢ و ٥٥ و ٥٦ من القانون المذكور بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لهم جميعا . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق القضا ... الخ .

## المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة التزوير في محرر رسمى هو كشف العائلة المحرر على النموذج رقم ٢٠ تجنيد الخاص بالمتهم الثالث معه في الدعوى وبالاشتراك في استعمال هذا المحرر المزور في حين أنه باطل ولا حجية له لصدوره منه وهو غير مختص إذ أنه يعمل شيخا للحارة بقسم العرب وقد وقع على كشف عائلة ذلك المتهم المقيمة بدائرة قسم آخر هو قسم المناخ في الحانة المعدة لتوقيع شيخ الحارة ولم يقع شيخ هذا القسم عليه ومن ثم فلا يعتد به في الإثبات لأن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد أوجب أن يكون كشف العائلة محررا من شيخ الحارة ومن شيخ القسم ومندوب التجنيد بعد مراجعة وتحيص من هذين الأخيرين ثم يعتمد من مأمور القسم المختص وهذا البطلان بالإضافة إلى عدم اختصاص الطاعن بالتوقيع ما كان يفوت على أحد من الموظفين المختصين الذين يشترط فيهم الدقة في قيامهم بأعمالهم ولهذا فإن ركن الضرر في جريمة التزوير يكون غير متوافر . كما أن الطاعن قد وقع بحسن نية على هذا الكشف بناء على طلب المتهم الثاني معه في الدعوى وهو مندوب التجنيد

الذى أوجهه أن المتهم الثالث المراد إعفاؤه من التجنيد — قريبه — وقد ثبت أنه لا علاقة لهذا الأخير بالطاعن مما ينفي عنه القصد الجنائي في هذه الجريمة . غير أن الحكم ذهب إلى أن الطاعن كان يعلم بأن المتهم الثانى — الموظف المختص بشئون التجنيد — ليس من أهالى بور سعيد ولا تربطه بالمتهم الثالث أية رابطة مع أن الثابت من أقوال المتهم الثانى نفسه أنه من مواليد بور سعيد وهو ما كان يعلمه عنه الطاعن ولكنه لم يكن يعلم أنه لا قرابة بينه وبين المتهم الثالث موضوع الكشف الذى دين به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أن شيخ قسم المناخ ببور سعيد اكتشف أن "السيد السيد عمر" المتهم الثالث فى الدعوى قد أعفى من الخدمة العسكرية إعفاء نهائيا بدعى أنه أكبر أفراد أسرته التالى لأخيه الذى استشهد أبى حماد فى خلال العدوان على بور سعيد سنة ١٩٥٦ مع أن الذى يستحق الإعفاء قانونا هو أخيه صالح السيد على عمر وقد تبين من التحقيق أن الطاعن هو الذى قام بعمل بيانات كشف العائلة المدون على النموذج رقم ٢٠ تجنيد المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢ ووقع عليه بامضاءه فى خانة شيخ الحارة كما وقع عليه مأمور قسم العرب وختم بختم الجمهورية وجاء بذيل هذا الكشف أن الطالب وهو المتهم الثالث هو بذاته الأخ الثانى لأخيه العسكرى الذى استشهد بجهة أبى حماد ووقع الطاعن على هذه العبارة كذلك وقد صدرت شهادة الإعفاء باسم المتهم الثالث تأسيسا على تلك البيانات وذلك على خلاف الحقيقة . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها وخلص الحكم إلى قوله "وحيث إنه لا جدال فى أن كشف العائلة المحرر على النموذج رقم ٢٠ تجنيد يعتبر محررا رسميا بعد أن يوقع عليه الشيخ ومأمور القسم وأن الأول يعتبر موظفا عموميا وأن المتهم الثانى قد استعمل هذا المحرر بعد تزويره وهو عالم بمحصول هذا التزوير . كما أن اشتراك المتهمين الثانى والثالث والرابع مع المتهم الأول (الطاعن) بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب التزوير فى ذلك المحرر واشتراك المتهمين الأول (الطاعن) والثالث والرابع مع المتهم الثانى فى ارتكاب جريمة الاستعمال كل ذلك ثابت من تعاصر فعل الفاعل مع ما وقع من غيره من الشركاء ومن توافر النية لدى الشركاء للتدخل مع الفاعل تدخل مخططا قد



تجاوب صداه مع فعله وتحقق فيه معنى تسهيل الجريمة". وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق ومهيج في القانون . ذلك بأن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية المطبق على واقعة الدعوى . قد نص في الفقرة الرابعة من البند الأول من المادة السابعة منه على أنه يعنى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا ... الأخ الأكبر أو التالى للجنود إلزاميا أو المتطوع طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ الذى توفى بسبب الخدمة العسكرية أو الوطنية أو سرح لمرض أو إصابة أو عاهة أصابته بسبب الخدمة فيها وكان من شأنها عجزه عن الكسب ونظمت المادتان ١٦ ، ١٧ كيفية إمداد كشوف الخاضعين للتجنيد وطريقة التظلم من الأخطاء التى قد تتضح فيها من حيث إدراج أسماء أو إقطاعها بدون وجه حق . ثم نصت المادة ١٩ على أنه "يحظر العمد والمشايخ بالاشتراك مع الصيارف بالمراكز والبنادر ومشايخ الحارات والأقسام بالاشتراك مع مندوبى التجنيد بالأقسام وعمد ومشايخ قبائل العربان بالاشتراك مع موظفى الإدارة المختصين لمناطق الحدود كشوا مستوفاة بعائلات المدرجين بالكشف المنصوص عنه بالبند (ج) من المادة ١٦ الذين يتوافر فيهم سبب من أسباب الإعفاء النهائى وتعتمد تلك الكشوف من مأمور المركز أو البندر أو القسم" ومفاد هذه النصوص أنه إذ حرر الطاعن كشفا بعائلة المتهم الثالث ، الذى أريد إعفاؤه من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فإنه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ولا يقدح فى هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف أو أن يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على الكشف المذكور . ذلك بأنه من المفسر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب فى هذه الصورة على اعتبار أن المحرر رسمى لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال ولما كان هذا العيب بفرض قيامه قد فاتت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة إعفاء المتهم الثالث من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم إذ اعتبر التغير فى الحقيقة الذى حصل فى الورقة الرسمية صالفة البيان تزويرا رسميا

يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول ما تمسك به الطاعن من أنه كان حسن النية حين وقع على هذا الكشف فرد عليه بقوله ” إن المتهم الأول وهو شيخ مختره سعد ببور سعيد ما كان يحق له التوقيع على كشف عائلة المتهم الثالث ولم يكن من بين أفراد شياخته ومن غير المستساغ وقد قضى في عمله سنين طويلة ، أن يصدق ما ذكره له المتهم الثاني من أن المتهم الثالث ابن خالته أو يمت له بعلة القرابي وهو يعلم أن المتهم الثاني ليس من أهالي بور سعيد ولا تربطه بالمتهم الثالث أية رابطة “ وما أورده الحكم فيما تقدم سائق وله مأخذه من دفاع المتهم الثاني بالجلسة من أن الطاعن يعلم أنه من أهالي القاهرة ويتوافقه قيام سوء القصد لدى الطاعن ذلك بأن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبذية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً رفضه ، ووضوحها .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٨٧ )

### الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣٣ القضائية

فش . جريمة . حكم . " تسييبه . تسييب معيب " .

إدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بنشه لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفى .  
وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللبن مع علمه بنشه . لا يؤثر فى ذلك : القرينة  
القانونية التى أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون  
٤٨ لسنة ١٩٤١ — من اقترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة  
أو من الباعة الجائلين . محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة .  
مثال .

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بنشه أن  
يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل  
الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بنشه . ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد  
أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة  
الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — بشأن قمع الغش والتدليس — حين  
اقترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو  
من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذى بدىء  
صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان  
الطاعن عن الجريمة المستندة إليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون  
أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالماً بنشه قبل  
توريده فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانهما في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر ملوى : عرضا للبيع لبنا مغشوشا مع علمهما بذلك على النحو المبين بالمحضر حالة كون المتهم الثاني عائدا . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومتجاتها و ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٣/٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة ملوى الجزئية قضت بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦٣ حضوريا بالنسبة للمتهم الأول وغيايبا للثاني عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنهات بالنسبة للمتهم الأول ومع النفاذ بالنسبة للثاني والمصاريف ونشر الحكم بجريدة الأهرام على نفقته . فاستأنف كل من المتهمين هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن على أساس أنه متعهد بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يبين صلته بفعل الغش والتفت عن العقد المبرم بينه وبين المتهم الثاني والذي تعهد بموجبه بتوريد اللبن للمستشفى نيابة عنه بمقولة إن أحدا لم يشهد عليه وأنه غير ثابت التاريخ مع أن كلا من هذين الشرطين ليس إلا وسيلة من وسائل الإثبات ولا يعد ركنا في العقد حتى تهدره المحكمة . كما دانه الحكم ، مع أن اللبن ضبط في حوزة المستشفى بعد استلامه من المتهم الثاني مما يدل على أنه صالح للاستعمال وهو ما كان يقتضى مساءلة عمال المستشفى عما حدث فيه من غش بعد ذلك ، يضاف إلى ما تقدم أن الحكم استند في إدانته إلى نتيجة فحص العينة مع أنها أخذت في غيبته على خلاف ما تقضى به القوانين واللوائح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما حصله أن معاون صحة بندر ملوى ضبط المتهم الثانى يورد لبنا إلى مستشفى الأمراض الصدرية بملوى فاشتبه فى أمره وأخذ عينة منه تبين من فحصها أنها مغشوشة بترع ما لا يقل عن ٩٣٪ من دسمها وإذ عرض الحكم إلى التدايل على إدانة الطاعن قال " إن الذى يبين من مطالعة الأوراق أن المتهم الأول ( الطاعن ) هو متعهد توريد الألبان للمستشفى وهو المسئول عن ذلك التوريد بموجب العقد المبرم بينه وبينها ومن ثم لا يقدح فى مساءلة اتفاه مع المتهم الثانى على أن يورد اللبن لحسابه إذ أن المتهم الثانى لا يعمل أصلا إلا بموافقة وتحت إشرافه ورقابته وبتصريح منه وهو أى المتهم الأول المسئول الأصيل عن التوريد وعن كل ما يترتب عنه إذ لا علاقة مباشرة بين المتهم الثانى والمستشفى ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن عهد إلى المتهم الثانى بتوريد اللبن للمستشفى وذلك بموجب عقد صرفى مؤرخ فى ١٩٦٢/٧/١ لم يكن محل طعن من المتهم الثانى الذى قرر أمام محكمة أول درجة أنه هو الذى يقوم بالتوريد وأقره مفتش الأغذية على ذلك وكان لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٨ بشأن قمع الغش والتدليس حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بداهة ذى بدء صلة المتهم إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين بفعل الغش موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأنه كان عالما بغشه قبل توريده فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى ما أثاره الطاعن فى طعنه .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور للمادة المستشارين : مختار رضوان  
ومحمد مبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوى .

(١٨٨)

### الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٣ القضائية

(أ، ب) اشتراك . " اتفاق " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .  
" بيانات التسبیب . ما لا يعيبها " . جريمة .

(١) الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته : هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل  
المتفق عليه . تمامه غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال  
عليها . للقاضي الجنائي الاستدلال عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم  
لديه . ما دام هذا الاستدلال سائفاً .

(ب) وهو الحكم من ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك . لا يعيبه . ما دامت المحكمة  
قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة .

١ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل  
المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال  
عليها ، وإذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع  
الدعوى ، فإن له إذا لم يقوم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق  
الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف  
الدعوى ما يبرره .

٢ - وهو الحكم من ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه ما دامت  
المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ دائرة قسم الجمرك محافظة الإسكندرية: اشتركوا بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو عبد الكريم السيد عبدالعال ماذون قسم الجمرك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عقد زواج محمد طحاوي ابراهيم عبد الفتاح من جميلة محمد ابراهيم أبو العلا حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفقوا فيما بينهم على أن يتحل الأول شخصية الزوج أمام الماذون فتقدم له بهذه الصفة وأيده المتهمان الثاني والثالث في ذلك فقام الماذون بضبط عقد الزواج على هذا الأساس ووقع عليه المتهم الأول بامضاء مزور للزوج كما وقع عليه المتهمان الثاني والثالث بصفتهم شاهدين فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من قانون العقوبات - فتررت الغرفة ذلك - ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ غيابيا بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع وحضوريا للباقيين عملا بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس أولا بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وثانيا: ببراءة المتهم الرابعة من التهمة المسندة إليها فطمع الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم دان الطاعنين بوصف انهم اشتركوا بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو ماذون قسم الجمرك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عقد زواج الطاعن الأخير من جميلة محمد ابراهيم أبو العلا وأثبت في مدوناته أن الزوج خشي أن ترفض الزوجة الزواج منه إذا ما رآته شخصيا فاتفق مع باقي المتهمين على أن

ينتحل أولهم شخصيته حتى تتم إجراءات الزواج فعلا انتحل المتهم الأول شخصية الزوج وأيده في ذلك المتهمان الثاني والثالث مما مفاده أن الحكم قد أخذ في إدااتهم بمحصل إتفاق بينهم دون أن تعدل المحكمة وصف للثمة بإضافة الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون العقوبات ومن غير أن تنبه الدفاع إلى ذلك ، فضلا عن أن الحكم لم يحدد مدى ما أمهم به كل من الطاعنين من مساعدة في وقوع الجريمة التي دانهم بها ، كما دان الحكم الطاعن الأخير بتهمة الإشتراك في التزوير مع أنه لا يبين من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم أنه كان على اتفاق سابق مع باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة أو أنه كان على علم بها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعنين وآخرين بأنهم اشتركوا بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو عبد الكريم السيد عبد المال ماذون ، قعم الجمر في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عقد زواج محمد طحاوي ابراهيم عبد الفتاح من جميلة محمد ابراهيم أبو العلا حال تحريره بوظيفته وكان ذلك بجهلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفقوا فيما بينهم على أن ينتحل الأول شخصية الزوج أمام الماذون فتقدم له بهذه الصفة وأيده المتهمان الثاني والثالث في ذلك فقام الماذون بضبط عقد الزواج على هذا الأساس ووقع عليه المتهم الأول بإمضاء مزور للزوج كما وقع عليه المتهمان الثاني والثالث بصفتهم شاهدين فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات فصدر قرار الغرفة بذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله إنها " تتحصل في أن المتهم الخامس محمد طحاوي ابراهيم عبد الفتاح - الطاعن الثالث - أراد الزواج وإذ خشي أن ترفض من يتقدم لها الزواج منه إذا ما رآته شخصيا فقد اتفق مع أخويه رمضان طحاوي ابراهيم عبد الفتاح وعبد العزيز طحاوي ابراهيم عبد الفتاح المتهمين الأول والثاني - الطاعنين الأول والثاني - ومع خاله عبد المنعم عطيه عبده الشهير بالعربي المتهم الثالث على أن ينتحل المتهم الأول شخصيته حتى تتم إجراءات الزواج وفي يوم ۱۹۵۹/۱۱/۲۹ توجه المتهمان الأول والثاني إلى منزل المتهم الثالث حيث طلب



من زوجته بدرية محمد حسن الجمل المتهم الرابعة الإتصال بإحدى قريباتها لخطبتها فتوجهت إلى محمد إبراهيم أبو العلا وهو زوج ابنة خالتها حيث عرضت عليه تزوج ابنته جميلة محمد إبراهيم إلى أحد أولاد شقيقة زوجها فوافق الأب ومن ثم اصططحت ابنته إلى منزلها حيث تقابلت الفتاة مع المتهم الأول الذي تظاهر بأنه راغب الزواج وأنه هو الذي سيتزوجها وفي اليوم التالي الموافق ١٩٥٩/١١/٣٠ توجه المتهمون الأربعة الأول إلى منزل محمد إبراهيم أبو العلا الذي دنا مأذون الجهة لعقد الزواج وإذ حضر المأذون إلى المنزل الكائن بحارة عبد الوهاب رقم ١٦ بدائرة قسم الجمرك انتحل المتهم الأول أمامه شخصية أخيه محمد طحاوي إبراهيم عبد الفتاح وطلب المأذون عقد زواجه بجميلة محمد إبراهيم التي وكلت عنها والدها وأيده في ذلك المتهمان الثاني والثالث بناء على الاتفاق السابق الذي تم فيما بينهم وبين المتهم الخامس فام المأذون بتحرير وثيقة زواج الأخير بالفتاة المذكورة ووقع المتهم الأول على العقد بإمضاء مزور للزوج كما وقع عليه المتهمان الثاني والثالث بصفتهم شاهدين الأول بإمضائه والآخر بخاتمه وبصمة إصبعه وذلك في غيبة المتهم الخامس وبعد أن تم الزواج تبين للزوجة وذويها أن الزوج هو شخص آخر غير المتهم الأول الذي انتحل شخصيته عند تحرير العقد فأخذوا في التفاوض لتطليقها بعد أن كان قد تم دخول المتهم الأخير بها إلا أن المتهم المذكور رفض أن يطلقها الأمر الذي دعا والد الزوجة إلى التبليغ من الحادث بعريضة مؤرخة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ومن ثم قام معاون شرطة قسم الجمرك بضبط الواقعة ثم تولت النيابة العامة التحقيق حيث أقر المتهمان الأول والثاني بأن أولهما قد وقع على عقد الزواج باسم الزوج كما أقر المتهمان الثاني والثالث بتوقيعهما على العقد بصفتهم شاهدين وقرر المتهم الخامس أنه لا يعرف الكناية وأن التوقيع المنسوب له بالعقد ليس توقيعته . واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أدلة سائغة استمدتها من أقوال شهود الإثبات ومن إقرار الطاعن الأول بتوقيع على العقد باسم الطاعن الأخير وإقرار الطاعن الثاني والمتهم الثالث بتوقيعهما على العقد بصفتهم شاهدين ثم من إقرار الطاعن الثالث بعدم توقيعته على العقد وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعنين والمتهم الثالث بقوله "ثبت لهذه المحكمة بوجه قاطع أن المتهمين ومضان طحاوي إبراهيم عبد الفتاح وعبد العزيز طحاوي إبراهيم عبد الفتاح وعبد المنعم عطيه عبده الشهير بالعربي



ومحمد طحاوي ابراهيم عبد الفتاح في يوم ١٩٥٩/١١/٣٠ بدائرة قسم الجمرک محافظة الإسكندرية إشتراكوا بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو عبد الكريم السيد عبد العال ماذون قسم الجمرک في ارتكاب تزوير في عقد زواج محمد طحاوي ابراهيم عبد الفتاح ( المتهم الأخير ) بجيلة محمد ابراهيم أبو العلا حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ووضع إمضاء مزور بأن اتفقوا فيما بينهم على أن يتحل الأول شخصية الزوج أمام الماذون فتقدم له بهذه الصفة وأيده المتهمان الثاني والثالث في ذلك فقام الماذون بضبط عقد الزواج على هذا الأساس ووقع عليه المتهم الأول بإمضاء مزور للزوج كما وقع عليه المتهمان الثاني والثالث بصفتهم شاهدين فوقمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة الأمر المعاقب عليه طبقاً للواد ٣/٤ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات، لما كان ذلك، وكانت الأفعال والعناصر التي دان الحكم المطعون فيه الطاعنين بها لا تخرج من ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة، وكانت سهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة وهو نص المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات، فإن ما ينعم الطاعنون على الحكم من قالة تعديل وصف التهمة وعدم لفت الدفاع إليه لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه مستمدة من أقوال المجنى عليها ووالدها من أن الطاعن الأول تقدم للزواج باعتباره شخص الزوج وأنه يدعى محمد طحاوي ابراهيم عبد الفتاح ووقع على وثيقة الزواج بهذه الصفة وأيده في ذلك الطاعن الثاني ووقع على العقد باعتباره شاهداً ولم يكتشف واقعة التزوير إلا بعد الدخول بالزوجة وأنهما حاولا إنهاء الموضوع ودياً ولكن الطاعن الثالث تمسك بالزوجة ورفض تطليقها، ومن أقوال الماذون من أن الطاعن الأول اتحل أمامه شخصية الزوج ووقع بإمضائه على العقد بهذه الصفة وأن الطاعن الثالث لم يكن حاضراً مجلس العقد، ومن إقرار الطاعن

الأول توقيعه على وثيقة الزواج باسم الطاعن الأخير وإقرار الطاعن الثاني لهذه الواقعة وتوقيعه على العقد بصفته شاهداً ومما ثبت من عدم معرفة الطاعن الثالث للقراءة والكتابة وخلص الحكم من ذلك إلى القول بأن "الثابت من ظروف الدعوى أن المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس قد اتفقوا فيما بينهم على أن يتحلل أولهم شخصية الأخير أمام المأذون عند قيامه بتحرير العقد فشاركوه بهذه المساعدة وهو حسن النية في ارتكاب التزوير في المحرر الرسمي حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ثم وقع المتهم الأول بالإسم المتحلل على عقد الزواج مما يعد كذلك في نفس الوقت تزويراً مادياً . أما قصد التزوير فنائب من تعهدهم الادعاء بذلك رغم علمهم بعدم صحته بقصد استعمال المحرر في الغاية التي رموا إليها من ارتكاب التزوير" . وما أورده الحكم فيما تقدم مائع ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة ، ذلك أن الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وإذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يقيم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائناً وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، ولما كانت الأدلة والقرائن التي ساقها الحكم للتدليل على اشتراك الطاعنين بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التزوير من شأنها أن تؤدي إلى ثبوتها في حقهم ، فإن ما يشير الطاعنون في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى فلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وعبد المنعم جزاوى .

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) بلاغ كاذب . قصد جنائى . محكمة الموضوع . جريمة .

القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . شرط توافره : اقدم المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبراءة المبلغ ضده مما ينسب إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .

( ب ) توكيل . محكمة الموضوع .

تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقته معناه . من سلطة محكمة الموضوع .

( جـ ، د ، هـ ) حكم . "تسليميه . تسليم غير هيب" .

( ج ) الدليل فى المواد الجنائية . لا يشترط أن يكون صريحا ولا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها . يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج .

( د ) إيراد الحكم الاستثنائى أسبابا جديدة لقضائه وتقريره الأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه . مفاده : أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التى أنشأها لنفسه .

( هـ ) البيان المدول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يدور فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .



١ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكدوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برئ مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير توافق هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

٢ - تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ما دامت عبارته وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كوت به اقتناعها يؤدي إلى ما انتهت إليه وله مأخذ صحيح من الأوراق .

٣ - لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٤ - من المقرر أنه إذا كان الحكم الاستثنائي قد أورد أسبابا جديدة لفضائه فإنه إذ قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكللة لحكمه فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

٥ - البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة السيدة زينب الجزئية ضد الطاعن بصحيفة قال فيها إنه بتاريخ ١٢ ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم السيدة زينب ارتكب الطاعن الأفعال الواردة بعريضة الدعوى ( هي واقعتي القذف والبلاغ الكاذب ) وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،

٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة قدم المتهم طلبا بتوجيه تهمة الجنحة المباشرة إلى المدعى لأنه قذف في حقه وسبه علنا وطلب إلزامه بدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . كما دفع الحاضر مع المدعى المدني (أولا) بعدم قبول حضور محامي المتهم في الجلسة بدلا عنه . (ثانيا) بعدم قبول دفاع محامي المتهم لأنه لم يحصل على تصريح من النيابة ، ثم قضت بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام : أولا - عدم قبول الدعوى المقامة من المتهم ضد المدعى المدني لرفعها بغير الطريق القانوني . وثانيا - عدم قبول كل من الاستاذين صفى الدين سالم وصلاح عبد السلام المحامين محامين في الدعوى . وثالثا - حبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنهات للايقاف والزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد مؤقتا والمصروفات وخمسة جنهات أتعاب محاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : أولا - ببراءة المتهم من تهمة القذف المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية عنها . ثانيا - بتعديل الحكم المستأنف عن تهمة البلاغ الكاذب وتخريم المتهم ٥٠ ج عنها . وثالثا - بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية عنها وإلزام المتهم المصاريف الاستئنافية المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بأنه أبلغ كذبا ضد المطعون ضده بأنه باشر قضايا باسمه دون علمه وبغير تكليف منه واستند في إثبات علم الطاعن بكذب البلاغ إلى أن ثمة توكيلا صادرا منه إلى المطعون ضده يبيح له ذلك وأن هذا التوكيل ظل معمولاً به ولم يبلغ بوجه رسمي فضلا عن عدم اعتراضه على حضور المطعون ضده في تلك القضايا

حتى سنة ١٩٦٠ مع علمه بها وهو ما يستفاد من إعلانه بها مخاطبا مع أهل بيته وفقا للقانون مع أن هذين السببين لا يؤديان إلى مارتبه الحكم عليهما من ثبوت علم الطاعن بكذب البلاغ ذلك أن التوكيل الصادر منه للطعون ضده لم يكن سوى توكيل خاص بقضية معينة صدر في سنة ١٩٥٣ وانقضى بانتهاء تلك القضية . وهذا التوكيل خلافا للتوكيل العام لا يتطلب إجراء رسميا من الطاعن لإلغائه لأنه غير مشهور ولا أصل له في مصاحبة الشهر العقارى ، وقد تمسك الطاعن بذلك في جميع مراحل الدعوى وقدم إلى المحكمة شهادة رسمية من مصاحبة الشهر العقارى تفيد أنه لا يوجد توكيل رسمي بالرقم الذى يحمله هذا التوكيل . ولكن المحكمة أخذت بقول المطعون ضده من أن هذا التوكيل هو توكيل عام . دون أن تحقق دفاع الطاعن أو تثبت اطلاعه على التوكيل لتعرف حقيقة . كما أن افتراض دلم الطاعن بقيام هذه الدعاوى من مجرد إعلانه بها في غيبته مخاطبا مع أهل بيته طية الأحكام قانون المرافعات يخالف قواعد الإثبات في القانون الجنائى حيث يتعين ثبوت هذا العلم على وجه اليقين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن المدعى بالحق المدنى (المطعون ضده) أقامها بصحيفة مباشرة تضمنت أن الطاعن شقيقه كانت تربطهما علاقة المودة والقربى إلا أنه قد أخذ يفتال أموال الأسرة كلها ويقتات على حقوق شقيقاته إلى أن استقر النزاع فى المحاكم فلما أن تدخل منصفاً شقيقاته وأدلى بشهادة لصالحهم فى ١١/٢/١٩٦٠ أغضبه ذلك فسارع بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٠ فأرسل برقية فى حقه إلى النائب العام بين فيها أنه استغل اسمه فى رفع دعاوى كيدية ضد إحدى الراقصات بغير علمه وبأنه قد زور عليه عقدا وأن هذه الشكوى قد حققت بواسطة النيابة العامة وثبت كذبها لحفظتها إلا أن المتهم (الطاعن) سار فى تبليغه وفيه بأن استأنف أمر الحفظ هذا الذى أيدته غرفة الاتهام وأنه لما كان تبليغه هذا كان من فعل يستوجب معاقبته جنائيا وقد ثبت كذبه مما يجعله قد اقترف تهمة البلاغ الكاذب كما اقترف واقعة السب فى حقه فقد أقام هذه الدعوى ضده ... " واستند الحكم فى إدانة الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب إلى صور التحقيقات المقدمة فى الدعوى وإلى صورة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة والقرار الصادر من غرفة الاتهام بنأيد الأمر المذكور . وبعد



أن عرض الحكم إلى دفاع كل من الطرفين قال " إنه بالترتيب على ما تقدم .  
ولما كان المتهم قد قام بالإبلاغ في حق المدعى المدني بأنه قد حضر عنه في حديد  
من القضايا دون توكيل وكان هذا الإبلاغ غير صحيح وقد ثبت كذبه لدى هذه  
المحكمة كما ثبت كذبه من قبل لدى غرفة الاتهام بما ثبت من قيام توكيل للمدعى  
المدنى يبيع له الحضور عنه ولم يثبت المتهم الغاءه فإن جريمة البلاغ عن أمر كاذب  
تقوم في حقه ولا يعفى من العقوبة كون البلاغ لم يثبت كذبه إلا في هذه الواقعة  
دون غيرها من وقائع متعلقة بالاتهام بالتروير، ذلك أن جريمة البلاغ الكاذب  
تقوم بثبوت كذب بعض الوقائع التي يتضمنها البلاغ متى توافرت الأركان  
الأخرى للجريمة كما أنه لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون كله مكذوبا  
بل يكفي أن تمسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ  
ضده ... " ثم تبني الحكم المطعون فيه ما أورده الحكم المستأنف عن كذب البلاغ  
بما قاله من صدور هذا التوكيل للمطعون ضده وأنه كان قائما حتى تاريخ الشكوى  
وأن الطاعن كان على علم يقين بتلك الدعاوى التي باشرها المطعون ضده بمقتضى  
حقه الذي خوله له التوكيل وأنه ليس أدل على هذا العلم من أنه أعلن أكثر  
من مرة وفي أكثر من دعوى . كما هو ثابت من المستندات بمسكنه مخاطبا مع  
زوجته ثم مع ابنه وهما يقيان معه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم أن  
الحكم المطعون فيه بما أنشأ لنفسه من أسباب وما أخذه من أسباب حكم محكمة  
أول درجة قد استند في إثبات كذب الواقعة التي حصل التبليغ من الطاعن عنها .  
إلى أن ثمة توكيلا عاما صدر من الطاعن إلى المطعون ضده ينحوله حق رفع القضايا  
المنه عنها في البلاغ والحضور فيها وأن هذا التوكيل ظل قائما متجا لا تاره حتى  
تقديم تلك الشكوى . وكان يبين من الاطلاع على هذا التوكيل المرفق بالطعن  
رقم ۲۱۹۳ سنة ۴۲ ق المنظور مع هذا الطعن بين نفس الخصوم وقرار غرفة  
الاتهام المطعون عليه فيه والمتضمن تأييده لأمر الحفظ الصادر من النيابة في شكوى  
الطاعن ضد المطعون ضده في هذا الصدد أن الغرفة انتهت بحق بعد اطلاعها  
على هذا التوكيل أنه توكيل عام وليس توكيلا خاصا بقضية معينة خلافا لما ذهب  
إليه الطاعن وكان البحث في كذب البلاغ وتفسير سند التوكيل وتعرف حدوده  
وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ما دامت عبارته  
وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونت به اقتناعها يؤدي إلى

ما انتهت إليه وله مأخذ صحيح من الأوراق لما كان ذلك، وكان إتخاذ الحكم من إعلان الطاعن مخاطبا مع أهل بيته المقيمين معه قرينة على علمه بالدعوى المرفوعة بإسمه سائغا في استخلاص هذا العلم . لما هو مقرر من أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف من الظروف والفرائن وترتيب النتائج على المقدمات وكان الحكم لم يقتصر على هذه القرينة في استخلاص علم الطاعن بالدعوى المرفوعة بإسمه بل عززها بما قاله عن تقديم المطعون ضده مستندات خاصة بهذه القضايا وأنها ما كانت تصل إلى يده إلا عن طريق الطاعن وهو ما لم يجحده الأخير . لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ في الإسناد والمقصود في التسيب ذلك أن الحكم امتد في إثبات ركن القصد الجنائي بحرمة البلاغ الكاذب بمنصريه وهما العلم بكذب البلاغ وسوء القصد إلى أن الطاعن كان راضيا عن حضور المدعى المدنى في قضاياها ولم يلجأ إلى الإبلاغ ضده إلا بعد حصول النزاع بينهما وبعد أن أدلى المدعى المدنى بالشهادة ضده لمصلحة شقيقاته في دعوى الحجر المرفوعة منه ضد والدته مع أن الثابت من الأوراق أن دعوى الحجر لم ترفع من الطاعن بل رفعت من شقيقاته كما أن إبلاغ الطاعن كان في يوم ١٢/١١/١٩٦٠ الذى تمت فيه الشهادة في تلك الدعوى بناية المنصورة للأحوال الشخصية ولم يكن تاليا لهذه الشهادة وقد تمسك بذلك في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية ردا على ما أورده المدعى بالحق المدنى في مذكرته من أن البلاغ كان في يوم ١٤/١١/١٩٦٠ بعد تأدية هذه الشهادة في طلب الحجر وقال الطاعن إن مقطع النزاع في هذا الأمر هو أصل البرقية المرسلة منه والمرفقة بالشكوى ولكن المحكمة أخذت بادعاء المدعى المدنى من أن البلاغ كان تاليا على الشهادة دون أن تبين تاريخ البلاغ وتاريخ الشهادة ودون الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد مع أنه دفاع جوهري .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن وعلى أصل البرقية ثم على الصورة الرسمية لمحضر تحقيق نيابة المنصورة



في القضية ٨ ب سنة ١٩٥٦ من طلب الجهر المرفوع من شقيقات الطاعن ضد والدتهن والمقدمة من المطعون ضده أن الطاعن أرسل شكواه إلى النائب العام بالبرقية رقم ١٩٨ من مكتب تلفراف مجلس الأمة بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٠ في الساعة الثامنة وخمس دقائق مساء وتبين من الختم الثابت على البرقية أنها صدرت في يوم ١٣/١١/١٩٦٠ ثم تأخر عليها في ١٤/١١/١٩٦٠ بإرسالها إلى نيابة جنوب القاهرة وقد سئل المطعون ضده في تحقيق طلب الجهر في يوم ١٢/١١/١٩٦٠ عما يبين من الحكم الابتدائي أنه إذ دلل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن قال "إن المتهم حين أبلغ ضد المدعى بالحق المدني كان يعلم مقدما بكذب البلاغ وعدم صحة الوقائع التي أبلغ عنها بدليل التوكيل الصادر منه للمدعى بالحق المدني وما ثبت من علمه بجميع القضايا التي باثرها المدعى بالحق المدني نيابة عنه وقد قصد الإساءة إليه والتشهير به فقد ثبت أن المدعى شهد ضد المتهم في ١٢/١١/١٩٦٠ وأنه أبلغ ضده بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٠ مما يدل دلالة قاطعة على أن هذا الإبلاغ كان انتقاما للشهادة سالفة الذكر". وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب وعرض بدوره إلى صدور التوكيل العام من الطاعن وعلمه بالقضايا المرفوعة باسمه وكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأضاف إلى أسباب الحكم الابتدائي "أن المتهم كان راضيا عن حضور المدعى المدني عنه ولم يبلغ ضده إلا بعد أن استعراوآر النزاع بينهما بعد أن أدلى بالشهادة ضده لمصاحبة إخوته في دعوى الجهر..." ثم استطرد فقال "إن سوء قصد المتهم قائم من تبليغه بعد حفظ الشكوى من النيابة بإقامة استئناف عن قرار الحفظ وللأسباب التي سردها الحكم الابتدائي في خصوص قيام أركان الجريمة". ولما كان يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برئ مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها. وكان من المقرر أنه إذا كان الحكم الاستئنافي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه فإنه إذا قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه. لما كان ذلك، وكان الجزء المعول عليه في الحكم هو ذلك



الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية من سياق هذا الاقتناع. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد بنى اقتناعه بتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن على ما تبينه من الوقائع المطروحة على بساط البحث من علمه بكذب الوقائع التي أبلغ عنها لرضائه عن الدعاوى المرفوعة بإسمه ومن إقدامه على التبليغ وهو عالم بكذب تلك الوقائع إثر قيام النزاع بينه وبين المطعون ضده وأن هذا التبليغ كان تالياً لشهادة الأخير لصالح شقيقاته في دعوى الجحز فإنه لا يوجب الحكم ما استورد إليه سهواً نقلاً عن أقوال المطعون ضده من أن تاريخ البرقية هو ١٤/١١/١٩٦٠ متأثراً بتاريخ إرسالها للنيابة المختصة ولا جدوى للطاعن من إثارة هذا الجدل الموضوعي ما دام أن ما استقر في عقيدة المحكمة وعولت عليه في قضائها هو أن الطاعن قد أرسل تلك البرقية بعد إدلاء المطعون ضده بالشهادة في طلب الجحز وهو ماله مأخذ صحيح من الأوراق. لما كان ذلك، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولاً.

وحيث إنه مما تقدم يكون العلم برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(١٩٠)

### الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٣٢ القضائية

(١) توكيل . "عام . خاص" . "رسمى . غير رسمى" . غرفة الاتهام .

التوكيل الصادر إلى المحامى : إما خاصا . أو عاما ، وإما بورقة رسمية أو غير رسمية بشرط التصديق على الامضاء فيه .

العبرة في تحديد موضوع التوكيل هو عباراته وألفاظه لا بشكله . مثال .

(ب) إجراءات محاكمة .

اختلاف مجال تطبيق كل من قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات . مثال بصدده طلب إلزام متهم بتقديم ورقة تحت يده .

١ — التوكيل الذى يصدر إلى المحامى إما أن يكون خاصا فى قضية واحدة معينة أو عاما فى المرافعات أمام المحاكم . ويكون إما بورقة رسمية أو غير رسمية بشرط أن يكون قد صدق على الإمضاء فيه . والعبرة فى تحديد موضوع التوكيل هو عبارته وألفاظه لا بشكله . ولما كانت غرفة الاتهام قد انتهت فى سبيل ممارسة سلطتها فى تكييف التوكيل استنادا إلى عباراته إلى أنه توكيل عام ينحصر للطعون ضده الحضور عن موكله الطاعن فى جميع القضايا التى ترفع منه أو عليه فإن ما انتهى إليه القرار من اعتباره توكيلا عاما لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — لما كانت الغرفة فى حدود سلطتها استنادا للأحكام العامة للإجراءات الجنائية انتهت إلى عدم جواز إلزام المتهم (المطعون ضده) بتقديم دليل ضد نفسه وأنه ليس هناك ما يفيد تزوير العقد المنسوب للطاعن ، وإلى عدم التعويل

في شأن إثبات هذا التزوير على مجرد امتناع المطعون ضده عن تقديم هذا العقد . فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى بأحكام المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تجيز إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده في الحالات التي حددتها لاختلاف مجال تطبيق كل من القانونين ، ولأن ما يشير في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل .

## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى السيد / النائب العام ضد المطعون ضده اتهمه فيها بأنه رفع دعاوى باسمه دون تكليف منه وقدم فيها مستندات لم يوقع هو عليها . فتولت النيابة التحقيق ، وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦١ قررت النيابة قيد الأوراق بدفتر شكوى المحامين وحفظها إداريا فاستأنف المتهم هذا القرار أمام غرفة الاتهام بحكمة الفاعرة الابتدائية التي قررت حضوريا في ١١ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الأمر المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الأمر بطريق النقض... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الإجراءات والخطأ في تطبيق القانون والتقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن غرفة الاتهام سمعت دفاع محامي المطعون ضده، وقبلت مذكرة وحافضة مستندات منه ، ثم استندت إلى ذلك في قضائها برفض استئناف الطاعن مع أن المطعون ضده لم يحضر بنفسه أية جلسة من جلساتها بل حضر بوكيل عنه — ولما كان قانون الإجراءات الجنائية ينص على وجوب حضور المتهم بنفسه أمام جهات القضاء الجنائي إلا ما استثنى بنص وكانت غرفة الاتهام ليست من الجهات المستثناة فإن القرار المطعون فيه وقد استند في قضائه إلى دفاع المطعون ضده بواسطة وكيله يكون مخالفا للقانون . كما أن الطاعن ركن في إثبات جنائية التزوير في محاضر الجلسات والتي نسبها للمطعون ضده إلى أن الأخير حضر عنه في مدة قضايا بتوكيل رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٥٣ توثيق هام البليزة في حين أن البابت من الشهادة المقدمة منه والمستخرجة من مأمورية



الشهر العقاري أن هذا الرقم غير خاص به يضاف إلى ذلك أن التوكيل الذي قدمه المطعون ضده عند التحقيق معه هو توكيل خاص أصدره له لرفع قضية مدنية ضد مستأجره سنة ١٩٥٣ وأن المطعون ضده إذا كان قد استغل هذا التوكيل الخاص وحضر به في تلك القضايا مكتفياً بذكر رقمه ومقرراً أنه توكيل رسمي عام دون أن يودع التوكيل الخاص كما تقضى بذلك المادة ٨٢ من قانون المرافعات فإنه يكون قد ارتكب تزويراً في محاضر الجلسات ولكن الغرفة ردت على دفاعه في هذا الخصوص بأن التوكيل المقدم ولو أنه مصدق على توقيعاته فقط إلا أنه يتضمن وكالة عامة بالخصومة وأن القول بأنه لا يخول له تمثيل الطاعن في قضايا أخرى قول لا أساس له من القانون. وهذا الذي أورده القرار المطعون فيه يخالف نص تلك المادة . كما أن إلتفات القرار عن التفرقة بين التوكيل العام والتوكيل الخاص في نظر قانون الشهر العقاري بمقولة إنها تفرقة تنظيمية لا تخل بأحكام القانون المدني وقانون المرافعات ينطوي على خطأ في تفسير القانون. أما قول الغرفة بأن المطعون ضده كان يمكنه تقديم صور من هذا التوكيل في كل قضية فهو قول مخالف للقانون، لأن التوكيل المصدق عليه ليس له صور لعدم وجود أصل له في جهة الوثيق وفضلاً عن ذلك فقد أخطأت الغرفة في القانون برفضها طلب الطاعن، لزام المطعون ضده بأن يقدم عقد البيع الذي كان أساساً للدعوى التي قام برفعها وعقد التفاسخ عن هذا البيع وقولها إنه لا دليل على تزوير عقد البيع لخلو الأوراق منه وعدم وجود جسم الجريمة وأنه ليس من المعقول أن يلزم المتهم بتقديم دليل ضد نفسه هذا القول مخالف للمادة ٢٥٣ مرافعات التي تجيز لزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده متى كانت مشتركة بين الخصمين وكان الخصم قد استند إليها في مراحل الدعوى كما يخالف ما ثبت بالأوراق من قيام الأدلة الكافية على التزوير خصوصاً وأن الطاعن قدم صورة فوتوغرافية للعقد المذكور ومع ذلك فإنه لا يلزم لتحقيق التزوير وجود جسم الجريمة واستناد القرار إلى أنه لا يجوز لزام المتهم بتقديم ورقة ضد نفسه ينطوي أيضاً على تفسير خاطئ لأحكام قانون الإجراءات الجنائية إذ لا محل لإهمال هذه القاعدة طالما كان المطعون ضده قد استند إلى العقد في دفاعه وما دام أنه قد تراخى في تقديمه فكان يتعين إعتباره عاجزاً عن نفي الاتهام المسند إليه . وقد شاب القرار قصور يعيبه في رده على طلب الطاعن

مما عاين الشهود والزام المطعون ضده بتقديم عقد التفاسخ المدعى به وبضم القضايا موضوع الاتهام . كما يعييه أنه استند في التدليل على علم الطاعن بوقائع النزاع والدعاوى المتعلقة به إلى الاعلانات التي تمت بشأنها وإلى الاقرار الخاص بإيداع مبلغ ألف وثلاثمائة وعشرين جنيها مع أن النابت أن الاعلانات تمت بالمخاطبة مع ابنه لغيابه وأن الإقرار خلو من الإشارة إلى ما يفيد علمه بالمنازعات والقضايا المرفوعة باسمه .

وحيث إن القرار المطعون فيه بين الواقعة فيما محصله أن الطاعن أرسل بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٠ برقية إلى النابت العام ضد المطعون ضده تتضمن أن الأخير رفع دعاوى بدون تكليف منه مستغلا اسمه وتقديم بمستندات لم يوقع عليها وأضاف عند تحقيق تلك الشكوى أنه علم بأن اسمه لا يزال واردا في عدة قضايا كانت إحداها مظلورة بجلدة ٣٠/١١/١٩٦٠ وأن المطعون ضده استغل توكيلا صادرا إليه منه برقم ١٢٤٦ سنة ١٩٥٣ في رفع تلك القضايا في حين أنه توكيل خاص كان قد وكله بمقتضاه في رفع قضية طرد ضد مستأجره في سنة ١٩٥٣ . كما علم أن هناك عقدا محررا في ٢٥/١٠/١٩٥٦ ثابت التاريخ في مارس سنة ١٩٥٧ عليه توقيع منسوب إليه يفيد شراؤه ثلث كازينو أوبرا وهذا العقد مزور عليه وقد قرر المطعون ضده أن هذا العقد صحيح وأن الطاعن كان يعلم بالقضايا المرفوعة باسمه وأنه قد حضر فيها بموجب التوكيل سالف الذكر وهو توكيل عام يبيح له الحضور في جميع القضايا وليس خاصا بقضية معينة وقد اطلعت الغرفة على هذا التوكيل وتبينت أنه توكيل عام يبيح للمطعون ضده المرافعة عن الطاعن في جميع القضايا المرفوعة منه أو التي ترفع عليه أمام جميع المحاكم وما يفيد تخويله اتخاذ كافة الإجراءات القضائية التي يوجب القانون اتباعها في شأن تلك القضايا . ولما كان ما يثيره الطاعن من حالة الخطأ في تطبيق القانون مردودا بأن التوكيل الذي يصدر إلى المحامي إما أن يكون خاصا في قضية واحدة معينة أو عاما في المرافعات أمام المحاكم ويكون إما بورقة رسمية أو غير رسمية بشرط أن يكون قد صدق على الإمضاء فيه والعبارة في تحديد موضوع التوكيل هو بعبارة والفاظه لا بشكله . لما كان ذلك، وكانت الغرفة قد انتهت في سبيل ممارسة سلطتها في تكليف التوكيل استنادا إلى عباراته كما يبين لهذه المحكمة من الإطلاع

عليه إلى أنه توكل عام ينحول للطعون ضده الحضور عن موكله الطاعن في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه فإن ما انتهى إليه القرار من اعتباره توكيلا عاما لا مخالفة فيه للقانون — ولما كانت الفسقة في حدود سلطتها استنادا للأحكام العامة للإجراءات الجنائية انتهت إلى عدم جواز الزام المتهم (المطعون ضده) بتقديم دليل ضد نفسه وأنه ليس هناك ما يفيد تزوير العقد المنسوب للطاعن وإلى عدم التعويل في شأن إثبات هذا التزوير على مجرد امتناع المطعون ضده عن تقديم هذا العقد . فانه لا يقبل من الطاعن التحدى بأحكام المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تميز إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده في الحالات التي حددتها لاختلاف مجال تطبيق كل من القانونين ولأن ما يشير في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل — ولما كان ما أبداه الطاعن من أمور أخرى في طعنه لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا تعرض فيه الطاعن لأسباب القرار المطعون فيه وناقشها على الوجه الذي يراه معززا لرأيه . لما كان ذلك، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالأوجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها أو كان ما أناره الطاعن من دعوى بطلان الإجراءات والقصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها فإن ما يشير الطاعن من هذه الأوجه أيضا يكون غير مقبول .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .





# فهرس هجائى موضوعى عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

السنة الرابعة عشرة





## العدد الثالث

السنة الرابعة عشرة

### فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للأواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

أولا - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للأواد الجزائية

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(١) أسباب الإباحة	
استعمال الحق المقرر بالقانون . من أسباب الإباحة : إذا ما ارتكب بنية سليمة ، وكان في غير حاجة إلى دعوى حمايته . المادة ٦٠ عقوبات . هل ذلك ؟	
الحق المقرر بمقتضى الشريعة . في نص المادة ٦٠ عقوبات . معناه : كل حق يحبه القانون أينما كان موضعه من القوانين المعمول بها .	
المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالتي ضياعه أو تفليس حامله . من أسباب الإباحة . صيانة لمال الساحب ، بغير توقف على حكم من القضاء . هل ذلك : حق الساحب في هاتين الحالتين يعلو على حق المستفيد . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . مريان حكمها على الشيك .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>معرفة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع . تبديد الشيك ، والحصول عليه بطريق النصب . من حالات أسباب الإباحة . علة ذلك : القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١/١/١٩٦٢) ... ..</p>
١	١٤	<p>١ هيئة عامة</p>
		<p>(ح)</p> <p><u>حكم</u></p> <p>راجع : أسباب الإباحة .</p>
		<p>(د)</p> <p><u>دفاع</u></p> <p>راجع أسباب الإباحة .</p>
		<p>(ش)</p> <p><u>شيك بدون رصيد</u></p> <p>المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالي ضياعه أو مفقده حامله . من أسباب الإباحة . صيانة لمال الساحب ، بغير توقف على حكم من القضاء . علة ذلك : حق الساحب في هاتين الحالتين يعلو على حق المستفيد . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . مريان حكما على الشيك .</p>

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . يدخلان في حكم الضياع .
		تبديد الشيك ، والحصول عليه بطريق النصب . من حالات أسباب الإباحة . هـ ذلك : القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون .
١	١ هيئة عامة ع ١٤	(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة أول يناير سنة ١٩٦٣) ... ..
( ك )		
كبيالة		
		المعارضة في دفع قيمة الكبيالة . لا تقبل . إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها . المادة ١٤٨ من قانون التجارة . مريان حكمها على الشيك .
١	١ هيئة عامة ع ١٤	(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة أول يناير سنة ١٩٦٣) ... ..



## ثانيا - الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

### (١) نقابات

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	محاامه
		<p>القيد بجدول المحامين :</p> <p>شروطه :</p> <p>١ - وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين :</p> <p>( اولهما ) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، أهلا للاعتراف الواجب للمهنة و ( ثانيهما ) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو احتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .</p>
٦	١ نقابات ١ ع	( الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق "نظم محامين" - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ) ... ..
٢٦٥	٢ نقابات ٢ ع	( الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ ق "نظم محامين" - جلسة ٨/٤/١٩٦٢ ) .. ..
٥٨٥	٣ نقابات ٣ ع	( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق "نظم محامين" - جلسة ٨/١٠/١٩٦٢ ) ... ..
		<p>٢ - توافر أو فقدان الشرط الأول . أمر متروك لتقدير لجنة قبول المحامين . شرط ذلك : أن يكون تقديرها صائغا تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . ( مثال ) .</p>
٢٦٥	٢ نقابات ٢ ع	( الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ ق "نظم محامين" - جلسة ٨/٤/١٩٦٢ ) .....

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٣ - الفصل بغير الطريق التأديبي طبقا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، لا يدل بذاته على سوء السمعة ، ولا يحول دون القيد بجدل الأمين متى توافقت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مثال .
٥٨٥	٣ نقابات ع ٣	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "نظام محامين" - جلسة ١٠/٨/١٩٦٣) ... نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين : "شروطه" : نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين . متى يحق لمجلس نقابة المحامين طلبه ؟ إذا التحق المحامي بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ واللائحة الداخلية . تحریم المادة ١٩ من القانون المذكور الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التي عدتها . إلحاق المحامي بأحدى هذه الوظائف أو الأعمال . من شأنه أن يمنعه من ممارسة مهنة المحاماة . ذلك هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين . ارتباط الطاعنين مع الحراسة العامة على مباشرة قضاياها أمام الحاكم كوكلاء عنها . تقاضيتهم منها أتعابا مقدرة في صورة مكافأة . انتفاء القول بالتحاقهم بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في المعنى الوارد بالمادة ١٩ سالفة الذكر . (الطن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "نظام محامين" - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٣) ...
٥٩١	٤ نقابات ع ٣ ع ٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		<p>لجنة قبول المحامين :</p> <p>”استبعاد اسم المحامي تحت التمرين من الجدول“ :</p> <p>١ - مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامي تحت التمرين الذي يمضي أربع سنوات في التمرين دون أن يتقدم لقبض اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية : هي استبعاد اسمه من الجدول . طبيعة القرار الذي تصدره اللجنة : إجراء إداري ذو طبيعة تنظيمية صرفة . تعدد المشرع إغفال رسم طريق للعطن في هذا القرار أمام أية جهة أخرى .</p> <p>(العطن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق ”نظم محامين“ - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦) ...</p>
٥٩٤	د نقابات ٣٤	<p>٢ - حق لجنة قبول المحامين في استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين قد روعي فيه الاشتغال بالمحاماة فعلا . عدم قيامه بالنسبة إلى المحامي غير المشتغل قبل عودته إلى ممارسة مهنة المحاماة ممارسة فعلية .</p> <p>(العطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق ”نظم محامين“ - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣) ..</p>
٥٩٨	٦ نقابات ٣٤	<p>إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين :</p> <p>إباحة المشرع للمحامي الذي كف عن مزاولة مهنة المحاماة ونقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين طلب إعادة قيده إلى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت فيه الشروط اللازمة توافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداء بذلك الجدول .</p> <p>(العطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق ”نظم محامين“ - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣) ...</p>
٥٩٨	٦ نقابات ٣٤	



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

## (ب) المواد الجزائية

رقم المادة والعدد	رقم المادة
( ١ )	
<p>إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . أحوال          شخصية . اختصاص . اختلاس أشياء محجوزة .          اختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء متحصلة          من جناية . إخفاء أشياء مسروقة . ارتباط .          إزالة . أسباب الإباحة وموانع العقاب .          استئناف . استبدال الدين . استيفاف .          استيلاء على مال الدولة بغير حق . إسقاط          الالتزام . اشتباه . اشتراك . إشكال . إصابة          خطأ . إصابة عمدية . اعتراف . إعلان .          اغتصاب سند بالتهديد . إقتران . إقراض          بربا فاحش . أمر بالألا وجه . أمر حفظ .          أهلية النقاضي .</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمد	إثبات
		الاثبات بوجه عام :
		١ - للحكمة أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لما أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٥٣	١٤١٢	(الطن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩) ... ..
		٢ - لم يرتب القانون البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها لإجراءات في شأن تحرير المضبوطات وعرضها على المتهم ، تقدير ذلك متروك للحكمة .
٨٨	١٤١٩	(الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤) ... ..
١٤٨	١٤٢٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
		٣ - حق المحكمة في الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وإطراح ما عداها . عدم إلزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة .
		يكفى الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرتها في عقيدتها .
١٠٣	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
٣٧٠	١٤٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠) ... ..
		٤ - إثبات التقليد أو التروير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة الساتئة .
		إطلاع المحكمة على الاحراز ، لا يلزم : ما دام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .
١٠٧	١٤٢٣	(الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	رقم
		<p>٥ - العبرة في الماكات الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أى بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . مثال .</p>
٢٣٥	١٤٤٨	(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..
٦٧٠	٣٤١٢٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ) ... ..
		<p>٦ - وجوب سماع المحكمة ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الإعراض عن ذلك ؟ إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط هذا الإعراض : أن تبين المحكمة حلة عدم إجابتها هذا الطلب . مثال .</p>
٢٧٤	٢٤٥٥	(الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ ) ... ..
		<p>٧ - لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . حلة ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا . منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى .</p>
٣٧٠	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ) ... ..
٣٨٥	٢٤٧٦	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ) ... ..
٧١٥	٣٤١٢٩	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المنتحلة من سرقة . طبيعته : مسألة نفسية . لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب . للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى . ( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ) ... .. ٢٦٠ ع ١٢٢
		إعتراف :
		١ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائفا . حقها في أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال . ( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... .. ٢١٠ ع ٤٤
		٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل منه بعد ذلك . متى اطمانت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصالها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها . ( الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٣ ) ... .. ٣٩٢ ع ٧٧
		٣ - الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيلة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدلالية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمان إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لا رقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائفا . ( الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ ) ... .. ٤٢٨ ع ٨٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الاعتراف في المواد الجنائية . طبيعته : هو عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حججه وقيمه التدليلية . لها أن تجزئه وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح ما لا تثق به . هدم التزامها ببيان دلة ذلك . أمثله :
٦٧٨	١٢٣ ع ٣	( الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ) ... ..
٧٢٥	١٣١ ع ٣	( الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
٨٧٣	١٥٨ ع ٣	( الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ) ... ..
		أوراق :
		١ - إبداء المحكمة رأيها في دليل لم يعرض عليها . لا يجوز . إن فعلت ذلك فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها .
٨٥	١٨ ع ١	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٢ - ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها ، ما لم يثبت خطأ بياناتها . مثال . تاريخ حصول التقرير . العبرة بالتاريخ الحقيقي . واجب المحكمة في تحقيق ذلك .
١٤٤	٣٢ ع ١	( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		٣ - صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لإثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها . مثال .
٥٩٨	٦ قنابات ٣ ع	( الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق "نظم محامين" - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٤ - كشف العائلة الذي يحور الإعفاء من الخدمة العسكرية . اعتباره ورقة رسمية . متى كان قد وقع من شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية . لا يؤثر في ذلك : أن يكون شيخ الحارة غير مختص مكانيا . بتحرير ذلك الكشف متى كان هذا العيب قد فات ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية .
١٠١٨	١٨٦ ع ٣	( الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ ) ... ..
		شهود :
		١ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . لا تريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٥٨	١٤ ١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... ..
١٠٧	١٤ ٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..
٢٤٥	١٤ ٥٠	( الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ..
٤٣٠	٢٤ ٨٣	( الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ ) ... ..
٤٨٠	٢٤ ٩٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣ ) ... ..
٦٣٢	٣٤ ١١٦	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
٦٤٩	٣٤ ١١٩	( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
٧٤٧	٣٤ ١٣٤	( الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
٧٥٤	٣٤ ١٣٥	( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
٨٣٩	٣٤ ١٥١	( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ) ... ..
٩١٠	٣٤ ١٦٤	( الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
٩٣١	٣٤ ١٧٠	( الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . سكوت الطامن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود . تمويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدولها عن هذا القرار .
٩٧	٢١ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٢١٠	٤٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ ) ... ..
٢٥٤	٥٢ ع ١٤	( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ) ... ..
٣٥٩	٧٢ ع ٢	( الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩ ) ... ..
		٣ - المحكمة الأخذ برواية منقولة : متى تبينت صحتها ، واقتنعت بصحتها عن قننت عنها .
		وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها للإيضاح للمام المحكمة الصحيح بمبنى الأدلة القائمة في الدعوى وتبينها حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد .
١٨٣	٣٨ ع ١٤	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٢ ) ... ..
٨٩٤	١٦٣ ع ٣	( الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ..
		٤ - المحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها . وما دام تقدير الدليل موكولا إلى إقتناع المحكمة وحدها .
٢٩٥	٦٠ ع ٢	( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
٨٠٨	١٤٥ ع ٣	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الأصل أن تحكم محكمة ثاني درجة على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . التزامها بسماع الشهود الواجب سماعهم أمام محكمة أول درجة : إلا إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب . مكوثه عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .
٣٥٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩) ... ..
٤٨٠	٢٤٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣) ... ..
٦٠٣	٣٤١١٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤) ... ..
٦٧٠	٣٤١٢٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢) ... ..
		٦ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي إطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها .
٣٨٥	٢٤٧٦	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... ..
		٧ - إدانة المحكمة الطاعن استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات . مؤداه : أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بتلك الأقوال .
٤٣٠	٢٤٨٣	(الطن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠) ... ..
		٨ - مكوث الحكم عن التعرض لشهادة شاهد النفي . مؤداه : أطراح المحكمة هذه الشهادة اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات . لا عيب .
٤٣٠	٢٤٨٣	(الطن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠) ... ..
٦٣٢	٣٤١١٦	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..

رقم القاطعة والعدد	رقم الصفحة	
		٩ - اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته . حلة ذلك : لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد وتطرح ما عداها ، دون أن تكون ملزمة ببيان العلة . الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها . عدم إيراد الحكم لتلك التفصيلات يفيد اطراحها .
٢٤٨٨	٤٥١	(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧) ... ..
٣٤١٣٤	٧٤٧	(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤) ... ..
		١٠ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمانت إليها ، واطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .
٢١٠٥	٥٤٨	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ... ..
٣٤١١٧	٦٣٩	(الطن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
٣٤١٦٤	٩١٠	(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		١١ - الأخذ بقول للشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في التحقيقات . من إطلاقات محكمة الموضوع . ما يثار في هذا الصدد . جدل موضوعي في أدلة الثبوت . إثارته أمام محكمة النقض . غير جائزة .
٢١٠٦	٥٥٥	(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ... ..
		١٢ - للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تظمن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة . لها أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر .
٣٤١١٩	٦٤٩	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ - المنازعة في القوة التدايلية لشهادة بعض الشهود . جلد موضوعي في العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها . عدم قبول التصدي له أمام محكمة النقض . حلة ذلك : وزن أقوال الشهود وتقديرها من سلطة محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ١١٩ ع ٣ ٦٤٩
		١٤ - مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني . لا يلزم . يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني ، تناقضاً يسهل على الملاءمة والتوفيق . مثال . ( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ١١٩ ع ٣ ٦٤٩
		١٥ - تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . يكفي أن يكون من شأنها أن يؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريبه المحكمة ، يتلاءم به ما قاله كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر . ( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ١٢٧ ع ٣ ٧٠٠
		١٦ - سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون للمحكمة طريقاً معيناً للسير فيه . إغفالها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق . عدم جواز اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . حلة ذلك : إجازة القانون للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعين له من أسئلة . مثال . ( الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ١٤٢ ع ٣ ٧٩١
		١٧ - تجزئة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة للدليل . مفاده : اطراحها لها . مثال . ( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ ) ... ١٤٨ ع ٣ ٨٢٣

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		١٨ — استعلاف الشاهد: من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم . القصد منه حمل الشاهد على قول الصدق . اتخاذ هذا للضمان لا يترتب عليه البطلان .
٨٩٤	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		١٩ — تنظيم المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية إجراءات المناداة على الشهود وسماع أقوالهم . مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة . لا بطلان .
٨٩٤	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		٢٠ — اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء . اعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من ذلك . لا يعيبه . مادام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة . آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .
٨٩٤	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		٢١ — تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها . من الاجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٩١٠	٣٤١٦٤	(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		خبرة :
		١ — عدم التزام المحكمة بنسب خبرتي لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .
٢٥٤	١٤٥٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها . اطمئنانها إلى ما جاء به . المجادلة في ذلك . لا تجوز . مثال .
٥٠٦	٩٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ - جلسة ١١/٦/١٩٦٣) ... ..
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه واطراح ما عداها . علة ذلك : تتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . لا معقب عليها فيه . مثال .
٥٢١	١٠١ ع ٢	(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٣) ... ..
		٤ - للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير الفني في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدت له فيها .
٦٠٣	١١٢ ع ٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... ..
		٥ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . مرجعه إلى قاضي الموضوع . له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لهذه التقارير والأخذ بما يطمئن إليه منها والالتفات عما عداه .
٦٤٩	١١٩ ع ٣	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣) ... ..
		٦ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خبير آخر في الدعوى . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .
٧٧٢	١٣٩ ع ٣	(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها . النعى عليها التفاتها عن مناقشة الخبير . غير مقبول . طالما أنها قد اطمانت إلى تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم ترهى محلا لإجرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .
٨٧٩	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		٨ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بمسالم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها .
٨٩٤	٣٤١٦٢	( الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		مضاهاة :
		إدانة الحكم الطامن - في جريمة تزوير - استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطامن . اعتماده في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطامن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . اكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لتبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عنصرى المضاهاة في الرأى الذى انتهى إليه الخبير . هدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيا فيها . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٣٠٩	٢٤٦٢	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		معاينة :
		١ - طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المصنوع للتهم ، أو إثبات استحالة حصوله . من قبيل الدفاع الموضوعي . هدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... .. ٢٧٤ ٢٤٥٥
		٢ - طلب المعاينة من إجراءات التحقيق . صدم التزام محكمة الموضوع بإجابه . طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو إثبات استحالة حصول الواقعة . مثال . ( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... .. ٦٤٩ ٣٤١١٩

## إجراءات المحاكمة

		١ - تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات النقاض أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات . مريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تمت صحبة وفقا للنص قبل تعديله . ( الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٨ ) ... .. ١٦ ١٤٢
--	--	---

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
٣١	١٤٧	٢ - إقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع . حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . طلب إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه ، والحكم في موضوع الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع : ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة في الموضوع . ( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ..
٣٦	١٤٨	٣ - الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجرمي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . اتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام . مثال . ( الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ..
٤٧	١٤١١	٤ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هى بالإجراءات وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة . مثال . ( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
٥٨	١٤١٣	٥ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين الذين تنازل عنهم أو المدافع عنه - صراحة أو ضمنا - عن سماعتهم . هى من الإجازات . متى تجب : إذا طلبها أيهما . المادة ٢٨٩ معدلة إجراءات . ( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٦ - للمحكمة الاستئناف من سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنا . سكوت الطاعن أو المدافع عنه من طلب سماع الشهود . تمويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدولها عن هذا القرار . علة ذلك : قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم .
٩٧	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..
٢١٠	٤٤ ع ١٤	(والطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ) ... ..
٢٥٠	٥٢ ع ١٤	(والطن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ..
٢٥٩	٧٢ ع ٢٢	(والطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩ ) ... ..
		٧ - إثبات التقليد أو التزوير . لم يحمل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تظمّن إليه المحكمة من الأدلة الساندة .
		اطلاع المحكمة على الأحراز . لا يلزم : ما دام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .
١٠٧	٢٣ ع ١٤	(الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٨ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧  بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق  رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون  مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف  المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرفة  الالتهام حقها الأصيل في التصرف في الجنايات التي تحال إليها  من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . إضفاء المشرع بالتعديل  ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ،  عدم استعمال النيابة هذه الرخصة وإحالتها جنائية إلى غرفة  الالتهام ، على الغرفة التصرف فيها . ليس ذا أن تقرر عدم  اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٢ ) ... ٢٤ ع ١١٣</p> <p>٩ - قضاء الحكم بتبرئة متهم من جريمة . لا يسلب  المحكمة حقها في نظر باقي الجرائم المرتبطة وإنزال العقاب المقرر  لها . متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل المتهم .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٢ ) ... ٣٦ ع ١٦٩</p> <p>١٠ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات .  شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية  المرفوعة إليها بطريق التبعية ، وأن يكون الفصل في التعويضات  يستلزم إجراء تحقيق يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى  الجنائية .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٢ ) ... ٣٦ ع ١٦٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاء الحكم. ليس للنيابة العامة إجراء تحقيق يتعلق بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها . إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة .
٢٣٥	٤٨ ع ١	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ..
		١٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي بافتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالاخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قسوة الإ ... . خذ من أى بيعة أو قرنة يرفاح إليها دليلاً لحكمه . أمثلة .
٢٣٥	٤٨ ع ١	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ..
٦٧٠	١٢٢ ع ٣	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ ) ... ..
٨٣٩	١٥١ ع ٣	( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ) ... ..
٩٨٩	١٨٢ ع ٣	( الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ) ... ..
		١٣ - تخلف محامى المتهم الموكل عن الحضور . حضور محامى آخر عنه وسماع المحكمة مرافقته . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٧٠	٥٤ ع ٢	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٤ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره وحسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته . سكوت المحامي المتدب عن إبداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . النعى على الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . لا أهل له .
٢٧٠	٢٤ ٥٤	(الطن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١) ... ..
		١٥ — وجوب سماع المحكمة ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الإعراض عن ذلك : إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى . شرط هذا الإعراض : أن تبين المحكمة علة عدم إجابتها هذا الطلب . مثال .
٢٧٤	٢٤ ٥٥	(الطن رقم ٢٧٢١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١) ... ..
		١٦ — طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المستند للتهم ، أو إثبات استحالة حصوله . من قبيل الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٧٤	٢٤ ٥٥	(الطن رقم ٢٧٢١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١) ... ..
		١٧ — خضوع الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .
٣٥٤	٢٤ ٧١	(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		١٨ - الأصل أن تحكم محكمة ثاني درجة على مقتضى الأوراق هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . التزامها بسماع الشهود الواجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . إلا إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .
٣٥٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩) ... ..
٣٧٠	٢٤٧٤	(والطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... ..
٦٠٣	٣٤١١٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤) ... ..
٦٧٠	٣٤١٢٢	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢) ... ..
		١٩ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية . ما لم يتعذر ذلك دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة . سكوت المتهم والمدافع عنه عن طلب الاستعانة بوسيط . تقدير المحكمة عدم الحاجة إليه . أمر موضوعي موكل إليها بلا معقب عليها . مثال .
٣٩٢	٢٤٧٧	(الطن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٣) ... ..
		٢٠ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .
٤٥٦	٢٤٨٩	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧) ... ..
		٢١ - الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . هل المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٤٨٠	٢٤٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٩/٣) ... ..

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة	رقم الصفحة
٢٢ - حجب المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للرافعة لإجراء تحقيق فيها لم يطلب منها بالجلسة .		
(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢)	٢٤٩٤	٤٨٠
(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١)	٣٤١٣٩	٧٧٢
(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤)	٣٤١٨١	٩٨٣
٢٣ - استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها . شرط ذلك : ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم .		
(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)	٢٤٩٩	٥٠٦
٢٤ - تأجيل المحكمة الدعوى انهم قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع . إصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بحجة ورودها بعد الميعاد الذي حددته لإيداعها . خطأ . طالما أنها لم تصدر قرارا بإقفال باب المرافعة .		
(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)	٢٤١٠٣	٥٣٦
٢٥ - أساس المحاكمة الجنائية : هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ، ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة اعتبارها تمهيدا لذلك التحقيق الشفوي . عدم خروجها عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي . أخذه بها إذا اطمأن إليها وأطراحها إذا لم يصدقها .		
(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١)	٣٤١١٦	٦٣٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٦ - الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات. أساسه: قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى. المادة ٣٢ عقوبات.</p> <p>جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته بغير ترخيص. من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ٣/٢١٤ إجراءات جنائية. اطمئنان الحكم إلى إحراز الطاعن سلاحاً وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها في جريمة الشروع في القتل المقرنة بجناية الشروع في السرقة. لا يؤثر في سلامة استخلاصه أن السلاح المستعمل لم يضغط. انتهاؤه إلى قيام ارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقرنة بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته. شديد وسائع. النعى عليه بانطوائه على بطلان في الإجراءات أثر فيه. لا أساس له.</p>
٦٩٠	١٢٥ ع ٣	(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨) ... ..
		<p>٢٧ - متى يحق للقاضي الجنائي أن يقضى بالبراءة: يكفي تشككه في صحة إسناد التهمة للتهم. ما دام أن الحكم أحاط بالدهوى عن بصرو وبصيرة.</p>
٧٧٨	١٤٠ ع ٣	(الطن رقم ٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمد	
		٢٨ - سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون للمحكمة طريقاً معيناً للسيرة فيه . إغفالها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق . عدم جواز اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . علة ذلك ، إجازة القانون للدفاع أن يواجه من جانبه ما يعن له من أمثلة . مثال .
٧٩١	٣ع١٤٢	(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..
		٢٩ - الطعن بالنقض مرة ثانية في الحكم الصادر من محكمة الإحالة . أثره : على محكمة النقض أن تحكم في الموضوع . عليها اتباع الإجراءات المقررة في المحاكمة من الجريمة التي وقعت . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		اقتصار الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية على خطأ الحكم في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به . على محكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .
٨٣٥	٣ع١٥٠	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٦٣) ... ..
		٣٠ - التحقيق الذي تلزم المحكمة بإجرائه : هو ما يكون متعلقاً بالدعوى ومتصلاً بها ومتجافاً فيها . مثال .
٨٣٩	٣ع١٥١	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٣) ... ..
		٣١ - استعلاف الشاهد : من الضمائم التي شرعت لمصلحة المتهم . القصد منه حمل الشاهد على قول الصدق . اتخاذ هذا الضمان لا يترتب عليه البطلان .
٨٩٤	٣ع١٦٣	(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٢ — تنظيم المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية : إجراءات المناداة على الشهود وسماع أقوالهم . مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة . لا بطلان .
٨٩٤	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		٣٣ — تلاوة أقوال الشاهد من الوقائع التي لم يعد يذكرها . من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع منه . المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٩١٠	٣٤١٦٤	(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) .. ...
		٣٤ — حضور المحكوم عليه غيباً من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سئوط العتوبة بمعنى المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي . إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة لا يترتب عليه اهدار الأقسوال والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى . اعتبارها من عناصر الدعوى . للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .
١٠٠٣	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
		٣٥ — لمحكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم المحكوم في غيبته أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط أسباباً لحكمها . ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .
١٠٠٣	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
		٣٦ — اختلاف مجال تطبيق كل من قانوني الإجراءات الجنائية والمرافعات . مثال بصدد طلب الزام متهم بتقديم ورقة تحت يده .
١٠٤١	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٢١٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## إحالة

راجع : إجراءات المحاكمة .

( القاعدة رقم ١٤٢٦ ع ١ صحيفة ١٦٩ )

وإستئناف .

( القاعدة رقم ١٠١ ع ٢ صحيفة ٥٢١ )

## أحوال شخصية

وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل  
الأحوال الشخصية . أمر جوازي موكل إلى المحكمة الجنائية .  
لها سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير  
في الدعوى أم لا .

( الملن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ) ... ١٨٢ ع ٣ ٨٩

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
--------------------------	---------------

## اختصاص

ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى التعويضات المدنية:

١ - ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية . هي ولاية استثنائية . حدودها . تدوين ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، ومتصل به اتصالا مباشرا . الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة . لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم بالتعويضات عنها ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة ، لانتهاء حلة التبعية . أمثلة .

١٠	١٤١	... (الظن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٨)
١٦٩	١٤٣٦	... (الظن رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥)
٣١٧	٢٤٦٤	... (الظن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩)
٩٥٤	٣١٧٥	... (الظن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧)

٢ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية . وأن يكون الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق ينشئ عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

١٦٩	٣٦١٤	... (الظن رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥)
-----	------	---

راجع أيضا : دعوى مدنية .

رقم الصفحة	رقم التعداد والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>اختصاص المحاكم :</b></p> <p>١ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . جواز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .</p> <p>اختصاص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة . المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية . قضاء محكمة الجنايات في الجريمة التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنة لم يجاوز هذا السن وقت ارتكابه إياها . مخالف للقانون . لمحكمة القضاء نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لها في المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .</p> <p>( الملحق رقم ٨٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ ) ... .. ٣٤١٦٥ ع ٩١٤</p>
		<p>٢ - سلب المشرع ولاية المحاكم بالحكم في الدعاوى الخاصة بجرائم زراعة الدخان . اناطته سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمحافظين . جعله قراراتهم نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة .</p> <p>( الملحق رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ) ... .. ٣٤١٨٠ ع ٨٠</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>اختصاص غرفة الاتهام :</p> <p>التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة جديدة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويل النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرفة الاتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . عدم استعمال النيابة الرخصة المخولة لها وإحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .</p> <p>(اللمن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١١/٢/١٩٦٢) ... ١٦٢٤ ... ١١٢</p>
		<p>اختصاص النيابة :</p> <p>استناد الحكم إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها . لا يعيبه . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان آخر خارج عن دائرة هذا الاختصاص .</p> <p>ملاحظة ذلك : ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه .</p> <p>(اللمن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ في - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢) ... ١٨٣/٣ ... ١٠٠٣</p>

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	رقم المادة
		<p>اختصاص مأمور الضبط القضائي :</p> <p>تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه . امتداد اختصاصه إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها . حقه عند الضرورة في تتبع المبرورات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون لإياد من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق من ظهر اتصاله بالجريمة . مسدود إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المبرورات . قيام مأمور الضبط بتنفيذه بعيدا عن دائرة اختصاصه . مهيح في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ١٤٢١ ٩٧</p>
		<p>تنازع الاختصاص :</p> <p>حالاته :</p> <p>لا يشترط لا اعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات الحكم . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١١) ... ١٤٢٤ ١١٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>التنازع الإيجابي والتنازع السلبي :</b></p> <p>١ - متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة . ( مثال ) أمر غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحرار المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيما لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات ستقضى هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنائية إحرار المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة . وقوع تنازع سلبي بين غرفة الاتهام وبين محكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة . فلهذا ذلك : الحرص على العدالة أن يتعطل سيرها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٢ ) ... ١٤٢٤ ... ١١٣</p> <p>٢ - طلب تعيين المحكمة المختصة برفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقروارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما .</p> <p>المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ إجراءات . الفصل في التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات . ينعقد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص بحجبتها من نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الاتهام وإسناده قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٢ ) ... ١٤٢٤ ... ١١٣</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - صدور حكم محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجناية . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . ملة ذلك : لأنه غير منه للخصومة . هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى . لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة ، وتعين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .</p>
٢٩٢	٢٤٥٩	(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢) ... ..
		<p>٤ - محل تطبيق المادة ١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ : أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهة القضاء المادى والإدارى وقضت كلاهما باختصاصها بنظرها ( في حالة التنازع الإيجابى ) أو بعدم اختصاصها بنظرها ( في حالة التنازع السلبى ) . تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . أثره : وقف السير في الدعوى . المادة ١٨ من القانون المذكور .</p> <p>اختلاف موضوع الدعوى . لا محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية .</p>
٩٨٩	٣٤١٨٢	(الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤) ... ..
		<p>راجع أيضا : مأمورو الضبط القضائى .</p>

رقم المادة	رقم القاعده والعدد	إختلاس أشياء محجوزة
		١ - السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة . لا أثر له في قيامها . (الطن رقم ٢٨٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٨) ... .. ١٦ ١٤٢
		٢ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . عدم إثارة الطاعن أمام المحكمة وجود المحجوزات . إطمئنان المحكمة لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها . لا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص . (الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ... .. ١٣١ ١٤٢٨
		٣ - توقيع الجزاء على منقولات سبق حجزها يكون بمجرد هذه المنقولات . هو بمثابة طلب بإيقاف الجزاء الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين . إعلان محضر الجرد إلى الحارس يعتبر معارضة في رفع الجزاء وتثبيت عبء الحراسة على مائته لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء . المادة ١٧٥ مرافعات . ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأي سبب بغير الطريق الذي رسمه القانون . ثبوت أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المنهم الذي عين حارسا في كلا الحجزين . تسليم الحارس المحجوزات إلى وكيل الحاجة . إخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه . توافر القصد الجنائي لديه . (الطن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٨) ... .. ١٩١ ١٤٤٠

رقم المقحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

## اختلاس أموال أميرية

١ - مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليه المادة ١١١ عقوبات - يختلس مالا مما تحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته .

اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢) ... ٢٤٦٦ ... ٣٢٩

٢ - اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١٢ عقوبات عن الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب المبرة . مسألة ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم باقتراع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية، ثم تصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . ثبوت تغير النية لدى الحائز - بما قارفه من أعمال مادية كشفت عن ذلك - يجعل جريمة الاختلاس تامة ولو كان التصرف لم يتم فعلا .

(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢) ... ٢٤٦٦ ... ٣٢٩



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - استخلاص الحكم بما ساقه من أدلة سائفة أن المتهم الأول "جندى القوات المسلحة" قارف أعمالا مادية كشفت عن انصراف نيته إلى تحويل حيازة البترين عهده من حيازة ذقصة إلى حيازة كاملة بنية تملكه . تحقق جناية اختلاس الأموال الأميرية في حقه بكافة أركانها القانونية . اسهام الطاعن بعد ذلك بنشاطه في احتجاز البترين المتحصل من هذه الجناية في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها .</p>
٢٢٩	٢٤٦٦	<p>(الطن رقم ٢٧١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) ... ..</p>
		<p>٤ - أعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المنورة بالجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها ، وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حقه . لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بالفصير في التذليل على اتفاقه مع المتهم الأول على ارتكاب جناية الاختلاس . علّة ذلك : ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يباعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته .</p>
٢٢٩	٢٤٦٦	<p>(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) ... ..</p>

## إخفاء أشياء متحصلة من جناية

١ - إسهام الطاعن بنشاطه في احتجاز البترين المتحصل من جناية الاختلاس بعد تحققها في حق متهم آخر . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها .

( الملن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ ) ... ٢٤٦٦ ... ٣٢٩

٢ - استخلاص الحكم أن المقاتل الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعم ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جناية الإدخال في الذمة . اقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المطعمون ضدها الأولى وزوجها - مرتكب جناية الإدخال في الذمة - من ناحية وبين المقاتل عن أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لإقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد . إلتفات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على القمار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

( الملن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ) ... ٢٤٧٩ ... ٤٠٢

راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية .

( القاعده رقم ٦٦ ع ٢ بالصيغة رقم ٣٢٩ ) .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<b>إخفاء أشياء مسروقة</b>
		١ — إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بآثارهما وطبيعتهما . ثبوت أن جريمة الإخفاء لم تكن في إحدى حالات التلبس . ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا به .
٤٣	١٤١٠	( المظن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... ..
		٢ — تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد وصيـط لردده لصاحبه دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لردده . مؤذاه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المحنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . حلة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يد المالك .
٢٩٩	٢٤٧٨	( المظن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٢ ) ... ..
		٣ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة . طبيعته : مسألة نفسية . لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب . للمحكمة أن تأييدها من ظروف الدعوى .
٦٧٠	٣٤١٢٢	( المظن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ ) ... ..
		راجع أيضا : مضبوطات .
		( القاعده رقم ١٢٢ ع ٣ بالصفحة رقم ٦٧٠ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ارتباط
		١ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للارتباط بين جريمتي هتك العرض والفعل الفاضح العاني . القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة هتك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح . (الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ١٤١٣ ... ٥٨
		٢ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ إجراءات . تخويل النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . الارتباط الوارد بالفقرة المشار إليها لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٢٢ عقوبات . مجرد الارتباط الزمني بين جريمتين لا يوفق الارتباط كما هو معروف به في المادة المذكورة . إصدار غرفة الاتهام أمرا بعدم اختصاصها بنظر جناية إحراز المخدر لمجرد قيام ارتباط زمني بينها وبين جنايتي إحراز الأسلحة والذخائر . خطأ هذا الأمر . (الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٦٣/٢/١١) ... ١٤٢٤ ... ١١٣

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها القادم .  توقيع عقوبة واحدة من الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضي المدة . ذلك مما تنفي معه مصلحة الطاعن في النفي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بمضي المدة .
١٤٨	١٤٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		٤ - فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف . إقراره بجريمة التشرد . هما يكونان معاً جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المفردة لأشدهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .  جسامة العقوبة في حكم المادة المذكورة . العبرة في ذلك هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .  عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول . وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .
١٦٢	١٤٣٥	(الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		٥ - قضاء المحكمة بتبرئة متهم من جريمة . لا يسلب المحكمة حقها في نظر باقي الجرائم المرتبطة وإزالة العقاب المقرر لها . متى توافرت أركانها وثبوتها قبل المتهم .
١٦٩	١٤٣٦	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .
٥٧١	٢٤١١٠	( الملحق رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ ) ... ..
		٧ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو من العقاب . صلة ذلك : تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد عقوبات لا يفقدها كيانها ولا يعفى المحكوم من التهمدي لها والتدليل على نسبتها إلى المتهم ، والاعتين عليها تبرئته منها .
٦٣٩	٣٤١١٧	( الملحق رقم ٦٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
		٨ - الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات . أساسه : قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى . المادة ٣٢ عقوبات .
		جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره بغير ترخيص . من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات هملاً بنص المادة ٢/٢١٤ إجراءات جنائية . اطمئنان الحكم إلى إحراز الطامن سلاحاً وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها في جريمة الشروع في القتل المتفرقة بجناية الشروع في السرقة . لا يؤثر في سلامة استخلاصه أن السلاح المستعمل لم يضبط .



رقم المادة والعدد	رقم المنحة
اتهامه إلى قيام ارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقترة بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره . صديد وصائح .	
( الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ) ... ..	٦٩٠ ع ١٢٥
٩ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية .	
( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..	٧٦٢ ع ١٣٧
١٠ - الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض . مثال في جريمة رشوة واختلاس .	
( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..	٧٦٣ ع ١٣٧
١١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم أمام محكمة الجناح بوصف ارتكابه جنحة قتل خطأ . توجيه وكيل النيابة بالجلسة إليه تهمةين جديدتين ، هما إحراز سلاح ناري وذخيرة بنير ترخيص . إقامة الدعوى الجديدة من لا يملك رفعها قانوناً . على محكمة الجناح أن ترضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .	
قضاء الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنائتي إحراز السلاح الناري والذخيرة . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . حلة ذلك : لأنه حكم غير منه للتصومة .	
( الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٨ ) ... ..	٨٣١ ع ١٤٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من مدم توافر الارتباط بين جريمة السرقة والتهرب الجمركي . اعتباره خطأ قانونياً في تكييف علاقة الارتباط ، يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ثبوت أن جريمة السرقة - وهي الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة التهرب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة .

(المن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١٧/١٩٦٣) ... ١٧٢ ع ٣ ٩٤٠

## إزالة

راجع : تنظيم . بناء . تقسيم .  
(القاعدة رقم ٤٢ ع ١ الصحيفة ١٩٧) .

وبناء .  
(القاعدة رقم ٧٥ ع ٢ الصحيفة ٢٧٨) .

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

(١) أسباب الإباحة :  
"الدفاع الشرعي"

١ - إنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعي عن  
النفس . إغفال الحكم مناقشة أسباب إصابته المتهم وصلتها  
بالإعتداء الذي وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع  
الشرعي أو نفيها . قصور إثبات الحكم ، ويستوجب نقضه .

(المن رقم ٢١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/١٤/١٩٦٣) ... ١٤٥ ع ٢ ٢٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - حق الدفاع الشرعى عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى اوردتها المادة ٢٤٦/٢ عقوبات ، وكانت القوة لازمة لدفع هذا الخطر . جرائم منع الحيازة بالقوة من الجرائم التى نصت عليها المادة المذكورة .</p> <p>تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات . لا تصح .</p> <p>إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق . لا يصح على إطلاقه ميبا لنفى قيام حق الدفاع الشرعى . الأمر يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩) ... ..</p> <p>٣ - إيراد الحكم فى أسبابه ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهمين . إداتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتقائها وعدم توافرها . فصور وتناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠) ... ..</p> <p>٤ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استئلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ... ..</p> <p>(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..</p>
٣٢٢	٢٤٦٥	
٤٩٦	٢٤٩٧	
٥٤٨	٢٤١٠٥	
٨٩٤	٣٤١٦٣	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>• تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه . من شأن محكمة الموضوع .</p> <p>اتهاء المحكمة إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخطأ . وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعن .</p> <p>(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤) ... ١٠٧ ع ٢٠٩</p> <p>(ب) موانع العقاب :</p> <p>المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانونا . هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لاتصلح سببا لانعدام المسؤولية .</p> <p>عدم التزام المحكمة بنسب خبير فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .</p> <p>تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته . من الأمور الموضوعية . التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .</p> <p>اتهاء الحكم المطعون فيه — في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن — على فرض ثبوته — لا يؤثر في سلامة شعوره وإدراكه وتتوافق معه مسؤوليته الجنائية . لا محل للنهي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ١٥٢ ع ٢٥٤</p> <p>(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢) ... ١٢٣ ع ٦٧٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	استئناف
		إجراءات الاستئناف :
		”التقرير به“ ،
		١ - ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها : ما لم يثبت خطأ بياناتها .
		( مثال ) تاريخ حصول التقرير . العبرة بالتاريخ الحقيقي . واجب المحكمة في تحقيق ذلك .
١٤٤	١٤٣٢ ... ..	( الملحق رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ )
		٢ - الطعن بالاستئناف - طبيعته : عمل إجرائي . لا يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم وذلك بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته خلال الأجل المحدد قانونا .
		حضور طالب الاستئناف إلى قلم الكتاب وتقريره أمام الكتاب المختص شفاهاة برغبته في رفعه . تدوين الكتاب هذه الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه . قيام الاستئناف قانونا ، ولو لم يوقع عليه من المقرر . دخوله في حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به . مثال في استئناف من النيابة .
٧٢٩	١٣٢٣ ع ٣ ... ..	( الملحق رقم ٢٩٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ )
		استئناف الدعوى المدنية :
		١ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>للدعى بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الاتمهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية . صريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . ليس له أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتمهائي للقاضي الجزئي .</p>
٣٥٤	٢٤٧١	( الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ ) ... ..
		<p>٢ — للسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية . شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . بقاء حقه في ذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم . اختلاف الموضوع في كل من الدعويين وإن كانا ناشئين عن سبب واحد .</p>
٤٧٦	٢٤٩٣	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣ ) ... ..
		<p>٣ — طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المفضى بعدم استئناف النيابة له .</p>
٤٧٦	٢٤٩٣	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والملء	
		٤ - استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية وحدها . خضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهامي للقاضي الجزئي .
		استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به - لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحدهما دون الأخرى . حلة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة .
٥٢١	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... .. (راجع أيضا : نقض) . (القاعدة رقم ٧١ ع ٢ صفحة ٣٥٤)
		نظر الاستئناف أمام المحكمة :
		١ - تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات . سريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تمت صحيحة وفقا للنص قبل تعديله .
١٦	١٤٢	(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٨) ... .. ٢ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم . تقديرها عدم الحاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . لا شيء يعيب حكمها .
٣٥٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩) ... ..
٤٨٠	٢٤٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - استئناف النيابة والمدعى بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحققها . شرط ذلك : ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . إضافة محكمة ثاني درجة عنصرا من عناصر الخطأ . لا يعيب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته . مادام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . ومادامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى . (الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١) ... ٢٤٩٩ ... ٥٠٦
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
		١ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضائها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالف للقانون . يجب هذا الخطأ لمحكمة الاستئنافية من الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة . (الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ١٤١٤ ... ٦٤ (الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ... ٢٤٦١ ... ٣٠٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - صدور حكم غيابي من محكمة أول درجة . وصفه خطأ بأنه حضوري . استئناف المتهم لهذا الحكم . قول محكمة ثاني درجة بأن استئناف المتهم وعدم تقريرها بالمعارضة ينبغي تجاوزها عن استعمال حقها في المعارضة . هذا القول صحيح في القانون ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات ما يثيره الطاعنان من وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة حتى لا يفوتها درجة من درجات التقاضي . لا أساس له .
٩٧	١٤٢١	( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..
		الحكم في الاستئناف :
		١ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى . مخالفة ذلك . أثره : صدور حكمها بالإلغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لتقضيه .
٦٥٨	١٢٠٤	( الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
		٢ - قضاء الحكم الابتدائي الغيابي بتغريم الطاعن عشرة جنحيات على خلاف مؤدى نص المادة ٦ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ التي تقضى بعدم التزول بالغرامة عن خمسين جنحيا . استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن دون الحكم الغيابي . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة الطاعن أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة المحكوم عليه بها غيابيا . عللة ذلك . حتى لا تسوى مركزه . إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها .
٧٢٩	١٣٢٣	( الطعن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .
		الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقر بها . استبدال الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده . خطأ في القانون .
٧٥٩	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤) ... ..
		٤ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . عدم بحث محكمة الإحالة في صحة شكل الاستئناف استنادا إلى سبق القضاء بقبوله شكلا بالحكم المنقوض . مخالف للقانون .
٧٧٨	٣٤١٤٠	(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١) ... ..
		٥ - الأصل أن الأحكام تصدر بأظلية الآراء . خروج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه في المادة ١٧٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . انعطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه . عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء إذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقرضي به ابتدائيا بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم .
٩٦٧	٣٤١٧٧	(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>إستبدال الدين</b>
		الدفع بمحصول إستبدال الدين - دفع بخالطه واقع. وجوب إبدائه أمام محكمة الموضوع ليقول كلمتها فيه بعد تحقيقه . التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل . (الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩) ... ١٤٤٣ ع ٢٠٢
		<b>إستيقاف</b>
		١ - الإستيقاف . ما يبرره : أن يضع المتهم نفسه طواعية واختيارا موضع شبهة أوريبه ظاهرة ، بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره . إقتياد المتهم بعد إستيقافه على النحو المتقدم - إلى وكيل النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه . ضبط مخدر معه أثناء التفتيش . صحة تلك الإجراءات . متى أقرتها محكمة الموضوع . إستناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات . صحيح في القانون . (الطن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ١٤١٢ ع ٥٣
		٢ - الإستيقاف لا يعد في صحيح القانون قبضا . مبرراته : أن يضع المتهم نفسه باختياره موضع الريبة . ( مثال ) . (الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ١٤٤٤ ع ٢١٠
		٣ - تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط القضائي التعرض له وإستيقافه . أمر موكل لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢) ... ١٥٨ ع ٨٧٣
		راجع أيضا : تلبس . (القاعدة ١٤٣٣ صحيفة ١٤٨ والقاعدة ٢٤٩٢ صحيفة ٤٧٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>استيلاء على مال الدولة بغير حق</h2> <p>نص المادة ١١٣ عقوبات يقابله النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦١ لسنة ١٩٥٣. اقتصار النص القديم على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى. اختيار النص الجديد للمادة ١١٣ لفظ "المال" ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها.</p> <p>(الطن رقم ٢٩٦٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١٨) ... .. ١٤٦ ع ٣ ٨١١</p>
		<h2>إسقاط الالتزام</h2> <p>عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته. تحمله بجميع الالتزامات التي ترتب في ذمته أثناء إدارته. لا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها. انتهاء هذه الجهة الالتزام بالإسقاط. أثره. عدم مسؤوليتها عن شيء من هذه الالتزامات. إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها بها. مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١.</p> <p>(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١١) ... .. ١٤١ ع ٣ ٧٨٥</p>
		<h2>إشتباه</h2> <p>متى يحق للحكمة أن تقضي بالبراءة : إذ تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية الأدلة قبله. شرط ذلك : أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الدعوى ، وأنه لم يغيب عنها شيء منها. مثال في اشتباه.</p> <p>(الطن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١) ... .. ٢٥٦ ع ٢ ٢٧٧</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## اشتراك

١ - امهام الطاعن بنشاطه في احتجاز البتزين المتحصل من جنابة الاختلاس بعد تحققها في حق متهم آخر . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ ) ... .. ٢٤٦٦ ٣٢٩

٢ - أعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطاعن . لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بالقصور في التدليل على اتفاقه مع المتهم الأول على ارتكاب جنابة الاختلاس . حلة ذلك : ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يباعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته .

( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ ) ... .. ٢٤٦٦ ٣٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - استخلاص الحكم أن المقاتل الذي قام ببناء العماره وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت الى يد أولهم والمتحصلة من جناية الإدخال في الذمة . إقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الأولى وزوجها - مرتكب جناية الإدخال في الذمة - من ناحية وبين المقاتل على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لإقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجرى أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد . إلغيات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على العقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .
٤٠٢	٢٤٧٩	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ... ..
		٤ - إثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه: توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك
٤١٩	٢٤٨١	(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ... ..
		٥ - ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لإعتبار طاعن شريكا في الجناية ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة . هدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق الاتهام .
٤١٩	٢٤٨١	(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ... ..
		٦ - الاشتراك في جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد مائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة . مثال .
٥٤٣	٢٤١٠٤	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣) ... ..





رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤٢	٢٤٨٦	<p>عدم طعن المطعون ضده بالنقض في الحكم المستشكل فيه وصيرورته نهائيا . ورود طعن النيابة على الحكم الصادر في الإشكال . غير جائز . علة ذلك : الحكم الصادر في الإشكال حكم وقفي انقضى أثره بصدور الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..</p>

### إصابة خطأ

راجع : خطأ . عتوبة . قتل خطأ . مسئولية جنائية .  
( المقروء ١٤٠٢ ع ١١٠ ، ١٠٢ ، ٩٩ ع ٢٤ : الصفحات ٧٧٨ ، ٧٧١ ، ٥٧١ ، ٥٣٠ ، ٥٠٦ ) .

### إصابة عمدية

الخطأ في شخص المجني عليه لا يغير من قصد المتهم : ولا من  
ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته  
عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه .  
العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجني عليه .  
( الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ) ... ..

٥٦٣ ٢٤١٠٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">إعتراف</h2> <hr/> <p>١ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، واطراح ما يخالفها من صدر أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائغا . حيثها في أن تجزئ أى دليل ولو كان إعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ) ... ١٤٤٧ ... ٢٢٥</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أى دور من أدوار التحقيق - وإن عدل عنه بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصاها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٢ ) ... ٢٤٧٧ ... ٣٩٢</p> <p>٣ - الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيلة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لارقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائغا .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ) ... ٢٤٨٥ ... ٤٣٨</p> <p style="text-align: right;">راجع أيضا : إثبات .</p> <p style="text-align: right;">( القواعد ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٥٨ ، ٢٤٣ بالصعائف ٨٧٢ ، ٧٢٥ ، ٦٧٨ )</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إعلان
		<p>١ - وجوب إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة إذا لم يكن حاضرا وقت التقرير بها من وكيله . لا يغنى عن ذلك علم الوكيل بها .</p> <p>خلو الأوراق مما يدل على إعلان الطاعن لشخصه أو في محل إقامته - بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يجب يستوجب نقضه والإحالة .</p> <p>( الملحق رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ١٤٤٩ ... ٢٤٣</p> <p>٢ - إجراءات الإعلان تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات . المادة ٢٣٤ إجراءات . عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ مرافعات . أثر ذلك : بطلان الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات .</p> <p>وجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة الامتناع عن استلامه . لا فرق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره . وجوب اشتغال أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة أو إثبات واقعة امتناعه وسببه .</p> <p>امتناع الطاعن عن التوقيع على أصل إعلانه . عدم قيام المحضر بإثبات سبب الامتناع وتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى الطاعن يخبره فيه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة . بطلان هذا الإعلان . قضاء الحكم برفض الدفع وببطلان الإعلان . خطأ في القانون يستوجب نقضه والإحالة .</p> <p>( الملحق رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ١٤٥٣ ... ٢٦٠</p>



رقم  
الصفحة

رقم القاعدة  
والعدد

## اغتصاب سند بالتهديد

وكن الاكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد . تحققه : بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا لإوتكاب الجريمة . سواء بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على اجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح .

( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ١١٧ ع ٢٣٩

## إقتران

راجع : إجراءات المحاكمة .

( القاعدة رقم ١٢٥ ع ٢ بالصيغة رقم ٦٩٠ )

## إقراض بربا فاحش

الإقراض بالربا الفاحش . طبيعته : فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه إلى حماية المقرضين . هو اعتداء على حق من حقوق المقرض المالية ينطوي على ابتزاز جانب من ماله بغير حق . اعتبار المقرض مجنيا عليه : متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ، ولو لم تتحقق له صفة المدعي المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . حقه في الطعن في الأمر الصادر من النيابة بالوجه لرفع الدعوى الجنائية .

( الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ... ٢٨٧ ع ٤٤٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">أمر بالألا وجه</h2> <p>الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . الطعن فيها : تسوية القانون في المادتين ١٦٢، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه في حق الطعن فيها . المجنى عليه في حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا : سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا . حقه في الطعن في تلك الأوامر بصرف النظر عما إذا كان لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها ينحوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . مثال في إفراض بربا فاحش .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..</p> <p>٢٤٥ ٢٨٧</p> <p>راجع أيضا : أمر حفظ .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٨ ع ٢ بالصيغة رقم ٩٧٢ ) .</p> <p>وتفتيش .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٤ ع ١ بالصيغة رقم ١٥٨ ) .</p> <h2 style="text-align: center;">أمر حفظ</h2> <p>١ - أمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل لا يقيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها . حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..</p> <p>٦٧ ١٤١٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى . العبرة في تحديد طبيعته - وهل هو أمر حفظ إدارى أم قرار بالوجه لإقامة الدعوى - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به .
٩٧٢	١٧٨ ع ٣	( الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ ) ... ..
<h2>أهلية التقاضى</h2>		
		تأميم الشركة - مالكة السيادة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى التى من بين أغراضها الإشراف على الشركات المانحة بها إشرافا لا يفقدها تخصيصها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذى صفة . خطأ فى تطبيق القانون .
٥٦٥	١٠٩ ع ٢	( الطعن رقم ٧١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ) ... ..



رقم المادة والعدد	رقم المادة
(ب)	
باعث . بطاقات شخصية . بطلان . بلاغ كاذب بناء . بيانات تجارية	
باعث	
<p>الباعث على ارتكاب الجريمة ليس رآ من أركانها . الخطأ فيه لا يبيح الحكم . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة . وما دام مسبب الجريمة ليس عنصرا من العناصر التي استند إليها في ذلك .</p> <p>( الملحق رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ) ... ١٤٤٧ ... ٢٢٥</p>	
بطاقات شخصية	
راجع : حالة مدنية .	
بطلان	
بطلان متعلق بالنظام العام :	
<p>١ — الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة .</p> <p>المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . اتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات .</p> <p>الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام ، لا اتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها . مثال .</p>	
( الملحق رقم ٢٢٩٤ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ ) ... ١٤٨ ... ٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - خلوا الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . حلة ذلك : خلوا الحكم من هذا البيان بحس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا . المادة ٦٢ من الدستور المؤقت . بطلان الحكم لهذا السبب . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
		بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي لخلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة . اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة . بطلان الحكم المطعون فيه بدوره ولودون به ما يفيد صدوره باسم الأمة .
١٢١	١٤٢٥	(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣) ... ..
		٣ - خلوا الحكم من تاريخ إصداره . أثر ذلك : بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٤٤	١٤٣٢	(الطن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٣) ... ..
		بطلان غير متعلق بالنظام العام :
		١ - البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يتمتع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٣١	١٤٢٨	(الطن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الدفع ببطلان إجراءات التفتيش . دفع موضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... .. راجع أيضا : استئناف . وإعلان . وحكم . ومعارضة . (القواعد ١٤ و ٣١ و ٥٣ ع ١ و ٦١ ع ٢ و ١٥٤ ع ٢ بالصانف ٦٤ و ١٤٢ و ٦٠ و ٦٢ و ٣٠ و ٨٥٩)
٧١٥	١٢٩ ع ٣	
<h2>بلاغ كاذب</h2>		
		١ - جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتحقيقها توافر ركنين : ( الأول ) ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها و ( الثاني ) علم الجاني بكذبها وانتواؤه السوء والإضرار بالمجنى عليه . فعود الحكم عن إثبات توافر الركن الثاني وهو القصد الجنائي . فصور يعيه ويستوجب نقضه . ثبوت كذب البلاغ . لا يكفي للادانة . (الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٤) ... ..
٢٠	١٤٣	
		٢ - إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والإضرار بالمجنى عليه توصلًا إلى إدانته . تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي . النعي على الحكم بالقصور غير سديد . (الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
٦٧	١٤١٥	



رقم المنظمة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إشارة الحكم الابتدائي إلى المادة ٣٠٥ عقوبات . عدم اقتصار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب عليها . القضاء بالعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة . إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل مادة العقاب . لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية . لا محل للنقض على الحكمين بإغفالهما لإيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله .
٦٧	١٤١٥	(الطن رقم ٢١٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
		٤ - أمر الحفظ الصادر من النيابة بعدم معرفة الفاعل لا يفيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . عليها أن تفصل في هذه الدعوى بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها . حجية ذلك الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق .
٦٧	١٤١٥	(الطن رقم ٢١٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
		٥ - لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ هنا قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد . معاقبة المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال .
٧٥٩	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤) ... ..
		٦ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : اقدام المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبرائة المبلغ ضده مما ينسبه إليه ، وأن يكون ذلك بنية الاضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .
١٠٣٣	٣٤١٨٩	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	بناء
		<p>١ - واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، من واجب المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً .</p> <p>قضاء الحكم بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف النهمة المطروحة بنقولة إن النهمة لم تنشأ التقسيم الذي أقيم عليه البناء . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . هدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .</p> <p>( المجلد رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٢ ) ... ١٢٤ ١٤٢٦</p> <p>٢ - إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة صابغة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون - والثاني - هدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر .</p> <p>بناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة . القضاء بتفريم المتهم وبإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم . لا مخالفة للقانون .</p> <p>( المجلد رقم ٢٦٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٦٢ ) ... ١٩٧ ١٤٤٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ليس للرخص له بالبناء أن يشرع في العمل قبل إخطار مصلحة التنظيم بكتاب موسى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم . المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . هذا الإجراء قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم به مهندس التنظيم . عدم إتياعه قبل الشروع في البناء لا يترتب عليه الحكم بالإزالة .
١٩٧	١٤٤٢	إنحصار المخالفة في إقامة بناء بدون ترخيص . إنطباقها على المادتين ١ و ٣٠ من القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء للواصفات التي فرضها القانون . لا محل للحكم بالإزالة . (الطن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٩) ... ..
		٤ - قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . اقتضاه على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " . إنتهاؤه إلى أن ثمة مغايرة بين هذه الأهمال والالتزام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إقصائه عن أساس هذه المغايرة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
٢٨٠	٢٤٥٧	(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - قضاء الحكم المطعون فيه إعمالاً للسادتين ٥ ، ٧ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والمهدم - فضلاً عن الغرامة - بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان قائماً ، وإيقاف التنفيذ . صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . إلغاؤه القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بمدة قانون يمرى على واقعة الدعوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف .</p> <p>المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ... ..</p>
٣٧٨	٢٤٧٥	<p>٦ - إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الإرتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ... ..</p>
٣٧٨	٢٤٧٥	

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٧ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى . (الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... ..
٣٧٨	٢٤٧٥	٨ - فرض القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الغرامة - عند إقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فرضت لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون .  قضاء الحكم بالغرامة والإزالة من إقامة بناء دون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقضيه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة وإلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٥) ... ..
٨٣٥	٢٤١٥٠	راجع أيضا : عقوبة . (القاطعتين ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٣٤ بالمصنفين ٨٦٢ ، ٨٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>بيانات تجارية</b></p> <hr/> <p>١ - وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه.</p> <p>المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . حلة ذلك : حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ قسطة ١٤/٥/١٩٦٣) ... .. ٢٤٨٠ ٤١٣</p>
		<p>٢ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقرانه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق - بطة ١٤/٥/١٩٦٣) ... .. ٢٤٨٠ ٤١٣</p>



رقم المادة	رقم القاعدة والعدد
	( ت )
	تأميم . تبديد . تبجهر . تحقيق . ترصد . تزوير . تسول . تشرد . تعدد . تعويض تفتيش . تقادم . تقسيم . تقليد . تلبس تنازع اختصاص . تنظيم . تهديد تهريب جمركي . توكل
	<u>تأميم</u>
	لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . اتجاهه إلى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . هذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم — بقاء شخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم . أيلولة أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة ، لا يمس شكلها القانوني . ( الملحق رقم ٧١١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) ... ١٠٩ ع ٢ ٥٦٥
	<u>تبديد</u>
	١ — جريمة خيانة الأمانة . ما يوفرها بعناصرها القانونية : حصول الإختلاس حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بين المتهم وبين الشركة المحبى عليها . حصول تسوية بين المتهم والمحبى عليه بعد اكتشاف الإختلاس — لا أثر له على قيام الجريمة . ( الملحق رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٩ ) ... ١٤٢ ع ٢ ٠٢

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - علاقة المتهم بالمجنى عليه في جريمة التبييد . العبرة فيها بحقيقة الواقع . البحث في ذلك موضوعي . لا رقابة لمحكمة التقص عليه .
٦٦٢	٣٤١٢١	( الملن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
		٣ - اثبات الحكم في حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بنير مقتض دون أن يزعم لنفسه حقا في احتياصها . كفايته لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر أركان جريمة خيانة الأمانة . لا جدوى للطاعن من النعي على المحكمة إلتفاتها من بحث ما إذا كان النعي الذي ورد للمجنى عليه يبادل قيمة التقص في البضاعة . النعي على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .
٦٦٢	٣٤١٢١	( الملن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
		٤ - إيراد الحكم استلام الطاعن لصديري المجنى عليه وما يحويه من تقود للمحافظة على هذه التقود خشية ضياعها ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة . مفاده : قيام عقد الوديعة . مادام أن مبلغ التقود كان مقصودا بذاته بالإيداع . قصر الطاعن دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه . أطراح الحكم هذا الدفاع بأسباب سائغة ومعاقبته بمقتضى المادة ٣٤١ طروبات . تطبيق للقانون على وجهه الصحيح .
٨٠٤	٣٤١٤٤	( الملن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..
		راجع أيضا : إختلاس أشياء محبوزة . ووصف التهمة . ( القامدة ١٤٤ ع ٣ بالصيغة رقم ٨٠٤ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		<p style="text-align: center;"><u>تجمهر</u></p> <p>١ - شروط قيام التجمهر : أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .</p> <p>مناطق العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... .. ١٤٦ ع ٧٢</p> <p>٢ - جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٤ . شروط قيامها : اتجاه فرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى قعدوا فرضهم المذكور . وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، لا جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر . وأن تقع جميعها حال التجمهر .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ) ... .. ٢٤٩٧ ع ٤٩٦</p>



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	تحقيق
		إجراءات التحقيق :
		١ - تميب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بالإجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . مثال . (الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ١١ ع ١٤ ٤٧
		٢ - لم يرتب القانون البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها إجراءات - في شأن تحريز المضبوطات ومرضها على المتهم . حلة ذلك : هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . الأمر في ذلك متروك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وعدم العبث بالأحراز المضبوطة . طالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة . وسائغة . (الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ١٩ ع ١٤ ٨٨ (الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ٣٣ ع ١٤ ١٤٨
		التحقيق الذي تجريه المحكمة :
		١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما لإجرائه . مثال . (الطن رقم ١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤) ... ١١٢ ع ٣ ٦٠٣
		٢ - طلب المعاينة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو إثبات استحالة حصول الواقعة . مثال . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ١١٩ ع ٣ ٦٤٩

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	رقم الفقرة والعدد
		٣ - التحقيق الذي تلتزم المحكمة بإجرائه : هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومتجا فيها . مثال . ( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ) ... .. ٨٣٩ ٣٤١٥١
		سلطة النيابة العامة في إجراء التحقيق :
		١ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره مائراً أعضاء النيابة . هذا التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . المادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - نظام القضاء - المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .
		ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار الندب مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات . ( الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ) ... .. ٢١٦ ٤٥١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - زوال ولاية سلطة التحقيق بإحالة الدعوى منها على قضاء الحكم . ليس للنيابة العامة إجراء تحقيق يتعلق بذات المتهم الذى قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها . إلا أنه من واجبها تحقيق ما يطرأ أثناء المحاكمة مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المناقورة . ما يثيره الطامن من بطلان تحقیقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للحكمة لمحاكمة متهمة أخرى ضرا . لا أهل له . ما دام الثابت أن الطامن مسئول من ذات الجريمة .
٢٣٥	٤٨ ع ١	(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..
		راجع أيضا : إثبات . استئناف .
		(القاعدة رقم ٧٢ ع ٢ صفحة ٣٥٩) .
		<hr/>
		ترصد
		<hr/>
		استخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه ، وانتظاره إياه على مقربة من الدار التى يعلم بوجوده بها ، وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ، ومباغتته بضربه بالعصا عند ما ظفر به . توافر ظرف الترصد فى حق المتهم بعنصره الزمنى والمكانى . لا عبرة بحالة المتهم الذهنية وقت مفارقه الجريمة . الإعتداد بهذه الحالة لا يكون إلا فى صدد التدليل على ظرف سبق الإصرار .
٢٤٥	٥٠ ع ١	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>تزوير</b>
		١ - إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .
		إطلاع المحكمة على الاحراز لا يلزم . ما دام أن المتهم لم يطلب منها ذلك .
١٠٧	٢٣ ع ١٠٧	(الطن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		٢ - إدانة الحكم الطاعن - في جريمة تزوير - استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن . اعتماد في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . اكتناؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لتبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عنصرى المضاهاة في الرأي الذي انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٢٠٩	٢٣ ع ٢٠٩	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ... ..
		٣ - التزوير في المحررات لا تكتمل أركانها إلا إذا وقع تغيير الحقيقة على بيان مما أحد المحرر لإثباته .

رقم القاعدة والعدد	رقم المقعة	
		<p>مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج . يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد . الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد . إبرام العقد في وقت كان قد صدر فيه حكم نهائي بطلاق الزوجة لعدم الطعن عليه . انعقاده صحيحاً . بلجوء الطاعن بعد ذلك إلى الطعن على حكم الطلاق . لا يغير من الأمر . العبرة بوقت توثيق العقد .</p>
٣١٣	٢٤ ٦٣	<p>( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ) ... ..</p> <p>٤ — الخطأ المأدى في تدوين محاضر الجلسات . لا يستلزم الالتجاء إلى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المنبثقة بمحاضر الجلسات والأحكام . ما دام هذا الخطأ واضحاً .</p>
٤٥٦	٢٤ ٨٩	<p>( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..</p> <p>٥ — جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية .</p> <p>جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكاً بها .</p> <p>القضاء ابتدائياً برد وبطلان الورقة المطعون عليها — استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائياً بتزويرها .</p>
٥٠١	٢٤ ٩٨	<p>( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٦ - قصور الحكم في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة . عدم عنايته بمبحث الموضوع من وجهته الجنائية . مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم . ضرورة إقامته الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه .
٥٠١	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٠) ... ..
		٧ - الاشتراك في جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . مثال .
٥٤٣	١٠٤ ع ٢	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧) ... ..
		٨ - الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بإجابته . المسواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٦٦٢	١٢١ ع ٣	(الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..
		٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .
		تحدث الحكم صراحة واستقلالا عن هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .
١٠١٨	١٨٦ ع ٣	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٠ - كشف العائلة الذي يحور للاعفاء من الخدمة العسكرية . اعتباره ورقة رسمية . متى كان قد وقع من شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية . لا يؤثر في ذلك : أن يكون شيخ الحارة غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف متى كان هذا العيب قد فاتت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية .
١٠١٨	١٨٦ ع ٣	(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠) ... ..

## تسول

		١ - فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف . اقترانه بجريمة التشرد . هما يكونان مع جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . المادة ٣٢/٢ عقوبات .
١٦٢	٣٥ ع ١	(الطن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... .. راجع أيضا : تشرد .

(القامدة رقم ٣٥ ع ١ صحيفة ١٦٢)

## تشرد

		١ - عقوبة الوضع تحت مراقبة "البوليس" المقررة لجريمة التشرد طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر . المادة ١٠ من المرسوم بقانون المذكور .
--	--	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عقوبة النشرد أشد من العقوبة المقررة لجريرة العود للتسول . وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات . لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣ من المرسوم بقانون المشار إليه من جواز الحكم بالإندار . حلة ذلك : إجراء المقارنة بين العقوبات لاختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها . الإندار لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية . (الطن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ٢٥ ع ١٦٢
		٢ - مناط العقاب في نشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها . المادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ثبوت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة . عدم اعتبارها متشردة . معاقبتها بعقوبة الجريمة التي قارتها . مثال . (الطن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ١١ ع ٦٤٦
تعد		
		تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . جعلها الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنديات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة . شروط توافر مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في تلك المادة . أن يكون المعتدى عليه موظفا بالسكة الحديد ، أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال . (الطن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٨) ... ٣٩ ع ١٨٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<b>تعويض</b>
		القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية — المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — في حالة الحكم بالإبراء . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لا وجه لتقرير المسؤولية على أساس شبه اللجنة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط . ( الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... .. راجع أيضا : دعوى مدنية . ضرائب . مسئولية مدنية . القواعد ١ ، ٢٦ ، ٥١ ، ٥١ ، ١٠٥ ، ٢٤٢ ، ١٥٧ ، ٣ بالصفحات ١٠ ، ١٩٩ ، ٢٤٩ ، ٤٨٦ ، ٨٦٩ )
		<b>تفتيش</b>
		١ — قيام حالة التلبس يبيع القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه . مثال . ( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... .. ٢ — مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه . حلة ذلك : التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص به . قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومناقبته . ( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - انصراف القيود الواردة على التفتيش إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة ، طالما هي في حيازة أصحابها . سقوط هذه الحماية عنها في حالة خلوها وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها .
٩٦٢	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣) ... ..
		إذن التفتيش :
		”إصداره“ .
		١ - إذن التفتيش . إنتضاء أجله . ذلك لا يمنع النيابة من تجديده . مع الإحالة إلى الإذن الأول في نطاق ما لم يؤثر فيه إنتضاء أجله .
٣١	١٤ ع ٧	(الطن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢) ... ..
		٢ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة .
		ندب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار الندب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعمون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعمون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .
٢١٦	١٤ ع ٤٥	(الطن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - ثبوت أن جريمة إحراز المخدر الذي ضبط بمنزل المتهمه النائية كانت في حالة تلبس . صحة نسبتها إلى الطامن واتصاله بها . القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا يحتاج لصدور إذن من النيابة . منازعة الطامن في مسوغات إصدار الإذن . لا محل لها . دلة ذلك : اتهامه بإحراز المخدر المضبوط كبرر لصدور الإذن لتفتيش مسكنه إنما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .
٤٦٠	٢٤٩٠	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..
		٤ - تقدير جدية التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش أمر متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . غير جائز .
٤٨٠	٢٤٩٤	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣ ) ... ..
٧٠٠	٣٤١٢٧	( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
٧١٠	٣٤١٢٨	( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
٧١٥	٣٤١٢٩	( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
		٥ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش . مثال .
٧١٠	٣٤١٢٨	( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
		٦ - انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به . لا يترتب عليه بطلانه . عدم جواز تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله .
٧١٥	٣٤١٢٩	( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدد	
		٧ - العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة مستوفيا الشروط القانونية . فقدمه بعد ذلك لا يؤثر في صحته . استظهار المحكمة سبق صدور الإذن مستوفيا شروطه القانونية استنادا إلى أقوال من أجراء . رفضها الدفع ببطلان التفتيش . لا تريب عليها .
٧٤١	١٣٣ ع ٣	( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
		” تنفيذه “ .
		١ - اقتياد المتهم بعد توافر مبررات امتيقافه - إلى وكيل النيابة الذي تولى بنفسه تفتيشه . ضبط مخدر معه أثناء التفتيش . صحة تلك الإجراءات . متى أقرتها محكمة الموضوع . استناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات . صحيح في القانون .
٥٣	١٢ ع ١	( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - تحقيق مأمور الضبط القضائي الدهوى على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه . امتداد اختصاصه إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها . حقه عند الضرورة في تتبع المسموعات المتحصلة من جريمة المراقبة التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق من ظهر اتصاله بالجريمة . صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسموعات . قيام مأمور الضبط بتنفيذه بعيدا عن دائرة اختصاصه . صحيح في القانون .
٩٧	١٤٢١ ع ١	( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - لا يجوز اخير من عين من مأمور الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب .
		طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به . تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . له أن يتخذ من وسائل التعوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به . حقه في الاستعانة بأهوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونوا على على مرأى منه وتحت بصره . أمثلة .
١٥٨	٣٤ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٧٠٠	٣٤ ع ١٢٧	(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨) ... ..
٧١٥	٣٤ ع ١٢٩	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨) ... ..
		٤ - لوكل نيابة المخدرات في حدود اختصاصه العام الاستعانة في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته من مرؤوسيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي . ما داموا يعملون تحت إشرافه . مثال .
٤٦٠	٢٤ ع ٩٠	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧) ... ..
		٥ - صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش ككتابة . إجازته لمأمور الضبط القضائي الذي نذب للتفتيش نذب غيره من مأموري الضبط لإجرائه . أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل . ثبوته بالكتابة . لا يلزم . حلة ذلك : من يجري التفتيش يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من نذبه له .
٤٥٥	٢٤ ع ١٠٦	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى تنفيذ الحدة من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض ، لما بين الاجراءين من تلازم .
		لأمر الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمرؤوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي . مثال .
٧٤١	٣٤١٣٣	(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤) ... ..
		٧ - صدور إذن النيابة بتفتيش متهم . لأمر الضبط القضائي المنتدب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . ليس للتهم الاحتجاج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المحدد بأمر التفتيش . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات الضبط والتفتيش .
		حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه . لرجال الشرطة مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الطرق العامة .
٨٥٦	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٧٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ... ..
		الرضاء بالتفتيش :
		١ - دخول المنازل برضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة . شرطه : أن يكون الرضاء صريحا ، حرا ، حاصل قبل الدخول ، وبعد إلمامهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بالتفتيش مما ترك به آثارا أثبتتها التقرير الطبي . واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه . الالتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . قصور . يستوجب تقص الحكم .
٤٣	١٤١٠	( الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - تفتيش زائر السجن . لا يلزم الرضاء الصريح به . يكفى عدم معارضة الزائر في تفتيشه . المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
٨٨	١٤١٩	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... ..
		٣ - الرضاء بالتفتيش . لا يلزم أن يكون ثابتا بالكتابة . ثبوت أن الرضاء كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش مع العلم بظروفه . ذلك يكفي . ما دام أن المحكمة قد استخلصته في حدود سلطتها التقديرية ومن الأدلة السائغة .
٨٨	١٤١٩	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... ..
		٤ - دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء صرح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها موصلة لذلك . عثره على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته داخل حلبة مجاير قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة متلبس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفرو عنه صحيح في القانون .
٤٦٠	٢٤٩٠	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعن على إجراءات التفتيش :
		١ - الطعن على إجراءات التفتيش . الحق فيه لا يسقط بعدم إبدائه في التحقيق . سقوطه إذا لم يبد أمام محكمة الموضوع .
٨٨	١٩ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... ..
		٢ - الدفع بطلان التفتيش . لا يقبل إلا من مالك الشيء الذي جرى تفتيشه .
١٤٨	٣٣ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..
		٣ - الدفع بطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان . التمسك بطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه . إن لم يثره فليس لغيره أن يبديه ، ولو كان يستفيد منه ، علة ذلك : هذه الفائدة لا تلحق الغير إلا من طريق التبعية وحدها . مثال .
٢٩٥	٦٠ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ) ... ..
		٤ - الدفع بطلان إذن التفتيش وبطلان التفتيش من الدفع القانونية التي تخلط بالواقع . تطالبها تحقيقا موضوعيا . إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٤٦٠	٩٠ ع ٢٤	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ... ..
٧١٥	١٢٩ ع ٣٤	( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ) ... ..
		راجع أيضا : إخفاء أشياء مسروقة . تلبس . ( القاعدتين ٤٦٤١٠ ع ١٤ بالمحيتين ٤٣ ٢٢١٤ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>تقادم</b></p> <p>راجع : ارتباط .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٢ ع ١٤٨ صفحة ١٤٨ )</p> <p>ودعوى جنائية .</p> <p>( القاعدتين ٩٨٥٥٧ ع ٢٤ بالمحيتين ٥٠١٤٢٨٠ )</p> <hr/> <p><b>تقسيم</b></p> <p>إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون - والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم واشترى والمستاجر والمتفع بالحكر .</p> <p>بناء صور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة . القضاء بتغريم المتهم وبإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون المدم . لا مخالفة للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ ) ... .. ع ٤٢ ١٩٧</p> <p>راجع أيضا : بناء .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٢٦ ع ١٢٤ صفحة ١٢٤ )</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	تقليد
		١ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات: هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة ، والتي اصطلاح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها . إنطبق ذلك على الآلة المشتملة على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . مثال . ختم المجزو . ( الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... .. ٢٣ ع ١٠٧
		٢ - العبرة في التقليد . هي بأوجه الشبه وليس بأوجه الخلاف . متى تتحقق الجريمة : إذا كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات . التقليد المنقن . لا يشترط . يكفي من أتمشابه ما تكون به العلامة المقلدة مقبولة في التعامل . ( الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... .. ٢٣ ع ١٠٧
		٣ - إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما نطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . إطلاع المحكمة على الأحراز ، لا يلزم . مادام أن المتهم لم يطلب منها ذلك . ( الطن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... .. ٢٣ ع ١٠٧
		٤ - عرض ورقة مالية مقلدة على شخص ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه . اعتباره استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ عقوبات . حيازة الجاني بنفسه الأوراق التي يتعامل بها وقت ذلك . غير لازم . يكفي أن تكون الحيازة لغيره . ما دام يعلم أن هذه الأوراق مقلدة . سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل . ( الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... .. ١٤٣ ع ٧٩٥



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - إثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارقتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حده . فير لازم .
٧٩٥	٣٤٣ ع ١٤٣	(الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..
		٦ - عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن دلم المتهم بتقليد الأوراق المسالمة التي يتعامل بها . لا يعيبه . ما دامت الوقائع كما أثبتها تقييد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . من خصائص محكمة الموضوع . مثال .
٧٩٥	٣٤٣ ع ١٤٣	(الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..

### تلبس

١ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها . ثبوت أن جريمة الاخفاء لم تكن في إحدى حالات التلبس . ذلك مما لا يجوز فيه التفتيش بغير إذن ، ولو كانت جريمة السرقة متلبسا بها .

المادتان ٣٠ و ٤٧ إجراءات . حلة ذلك : إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما .

(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١/٢٩/١٩٦٣) ... .. ١٠ ع ١٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - حالة التلبس . يكفي لقيامها : وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة التلبس . أمر موكل لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . ما دامت الأسباب التي بنت عليها تقديرها سائغة . ( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ١٤٨ ١٤٨ ١٤٨ ١٤٨
		٣ - لرجل السلطة العامة في حالة التلبس إحضار المتهم إلى أقرب مأمور ضبط قضائي . المادة ٣٨ إجراءات . مقتضى هذه السلطة أن تحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم كي يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي . مثال . ( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ١٤٨ ١٤٨ ١٤٨ ١٤٨
		٤ - وضع المتهم نفسه باختياره موضع الريبة ، يبرر استيقافه . إلقاءه إثر استيقافه لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار . توافر حالة التلبس بالجريمة . لرجل الضبط القضائي تفتيشه ( الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... ٢١٠ ١٤٤٤ ١٤٤٤ ١٤٤٤
		٥ - مبادرة المتهم إلى الجري والهرب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات . إثارة هذا التصرف لشبهتهم فيه . متابعة رئيس المكتب وأحد رجاله له . إلقاء المتهم بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه . إقدامه على ذلك باختياره ، لا بوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونيه . التقاط الضابط الكيس وفتحه وتبينه أن ما به هو مخدر . اعتبار الجريمة في حالة تلبس . قضاء الحكم برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة المتهم بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقيها . صحيح في القانون . ( الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... ٢٢١ ١٤٤٦ ١٤٤٦ ١٤٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - استظهار الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلهسا بها ، بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه إثر تخلى الطاعن طواعية عنه . وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده . وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . سلامة الحكم . النعى عليه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال . غير سديد .
٢٧٠	٢٤٥٤	( الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ ) ... ..
		٧ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبيها . قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجيز تفتيشه . مثال .
٢٩٥	٢٤٦٠	( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
		٨ - دخول مأمور الضبط القضائي منزل المنهمة الثانية برضاء حرص من مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها موصلة لذلك . عنوره على قطع من الحشيش نفوح منها وأثخنته داخل عاية سجاير قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة متلبس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة احراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيح في القانون .
٤٦٠	٢٤٩٠	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٦٠	٢٤٩٠	٩ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه . (الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧) ... ..
٤٧٢	٢٤٩٢	١٠ - تخلى الطاعن عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية إعمالا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه إثر قيام هذه الحالة . صحيح في القانون . (الطن رقم ٢٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢) ... ..
١٠١١	٣٤١٨٤	١١ - حالة التلبس . قيامها : وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة ، بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بأحدى حواسه . تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود . لا يفنى عن ذلك . طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها . (الطن رقم ٩٥١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ... ..
		راجع أيضا : تفتيش . (القاعدتين ١٢٧ ، ١٢٩ ع ٣ بالمصنفين ٧١٥٤٧٠٠)
		<h2>تنازع اختصاص</h2>
		راجع : اختصاص : (القاعدتين ٢٤ ع ١ ، ٥٩ ع ٢ بالمصنفين ١١٣ ، ٢٩٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تنظيم
		راجع : بناء .
		تهديد
		<p>القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه واغما إلى إجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه .</p> <p>التحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .</p> <p>إغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده . لا يعيب الحكم .</p>
٥٢١	٢٤١٠١	( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تهريب جمركي
		دعوى التهريب الجمركي :
		” أركانها “ :
		استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي . لكل منها أركانها التي تميزها من الأخرى .
٩٤٠	١٧٢ ع ٣	(اللمن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢٣ ق — مجلة ١٧/١٢/١٩٦٣) ... ..
		” تحريكها “ .
		الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . اتخذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام ، لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها . مثال .
٣٦	١٤٨	(اللمن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٢٢٢ ق — مجلة ٢٢/١/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”اقضاؤها“ :
		لمصلحة الجسارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى . أثره : اقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .
٩٢٧	٣ع ١٦٩	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢) ... ..
		راجع أيضا : ارتباط وعقوبة .
		(القاعدة رقم ١٧٢ ع ٣ بالصيغة ٩٤٠)
		<u>توكيل</u>
		١ - تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه . من ملطة محكمة الموضوع .
٩٢٢	٣ع ١٨٩	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٢) ... ..
		٢ - التوكيل الصادر الى المحامي : إما خاصا ، أو عاما . وإما بورقة رسمية أو غير رسمية - بشرط التصديق على الامضاء فيه .
		المبرة في تحديد موضوع التوكيل هو عباراته وألفاظه لا بشكله . مثال .
٩٤١	٣ع ١٩٠	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٢) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج)
		جريمة . جمارك . جنون
		جريمة
		جريمة وقتية :
		١ - وجوب تقديم الشهادة الجركية القيمة في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الإعتقاد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . المادة ( ١ ) من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقه على المادتين ٩٠١ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري سالف الذكر . هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة . قيامها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة السنة شهور التي حددها القرار الوزاري السالف الإشارة إليه . سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الإعتقاد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة .
١٣٥	١٤٢٩	(الطن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩) ... ..
		٢ - جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية .
٥٠١	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٠) ... ..
		جريمة مستمرة :
		جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكا بها .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	رقم
		القضاء ابتدائيا برد وبطلان الورقة المطعون عليها . استئناف المتمسك بها هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها .
٥٠١	٢٤٩٨ ع	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٠) ... ..
		جريمة العادة :
		جريمة إدارة منزل للدعارة : من جرائم العادة .
٨٧٣	١٥٨ ع	(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ... ..
		أركان الجريمة :
		١ - العقاب في جريمة الحريق بإهمال - مناطه : شخصية الخطأ . مسئولية الجاني من أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا ، والتي يتسبب عنها ضرر . عدم مسئوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة إرتباط السبب بالمسبب مثال .
١٦٩	٣٦ ع	(الطن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥) ... ..
		٢ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة . وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند عليها في ذلك .
٢٢٥	٤٧ ع	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، جريمة معاقب عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها : بمجرد علم الجاني بالفعل الموثم قانونا ، أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء . مثال .
٢٨٥	٢٤ ٥٨	( القطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ) ... ..
		٤ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصود الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٤١٣	٢٤ ٨٠	( القطن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ ) ... ..
		٥ - خلو القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - من النص على إلزام صاحب البطاقة بجماعها معه . لإجابه تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك . مؤدى ذلك : أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبي السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . مثال .
٥١٨	٢٤ ١٠٠	( القطن رقم ٢٦١١ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... ..
		٦ - جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب . عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم مسلسل . المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ .
٥٧١	٢٤ ١١٠	( القطن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ ) ... ..

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يذاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصا لغرض آخر . مثال .
٦٢١	١١٤ ع ٣	(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٢ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٨ - جريمة احراز السلاح بدون ترخيص . قيامها : بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر . اتخاذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الاجراءات لإستصدار رخصة جديدة . لا يؤثر في قيامها .
٦٩٦	١٢٦ ع ٣	(الطن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٩ - لا يلزم لإعمال المادة ١٥١ عقوبات - في شأن أوراق المرافعة القضائية - أن تكون متعلقة بالحكومة ، على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي حددتها في صدرها . مثال .
٧٥٤	١٣٥ ع ٣	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٤/١١/١٩٦٢) ... ..
		١٠ - مراد الشارع من استعمال ألفاظ المرفقة والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات : هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحياسة يقع على الأوراق المبينة بهما مهما كان الباعث عليه . مثال .
٧٥٤	١٣٥ ع ٣	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٤/١١/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
٧٦٨	٣٤١٣٨	١١ - المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . ( الملحق رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ) ... ..
٧٦٨	٣٤١٣٨	١٢ - عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . للحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الإثبات . لما أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت إلى صحتها . مثال . ( الملحق رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ) ... ..
٩٣٥	٣٤١٧١	١٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تم : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك لا شأن له في توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إجراء كاشف للجريمة . ( الملحق رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ ) ... ..
٩٤٠	٣٤١٧٢	١٤ - استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي . لكل منها أركانها التي تميزها عن الأخرى . ( الملحق رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ) ... ..
٩٥٠	٣٤١٧٤	١٥ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحياة المادية طالت أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . عدم تطلبها سوى القصد الجنائي العام . ( الملحق رقم ٩٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ — إدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللبن مع علمه بغشه . لا يؤثر في ذلك : القرينة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — من افتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . مثال .
١٠٢٤	٣٤١٨٧	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
		١٧ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : إقدام المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبراءة المبلغ ضده مما ينسب إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .
١٠٢٣	٣٤١٨٩	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١) ... ..
		راجع أيضا : اشتراك .
		(القاعدة رقم ١٨٨ ع ٣ بالصيغة رقم ١٠٢٧) .
		وقاغل أصلي .
		ومسئولية جنائية .
		(القاعدة رقم ١٨١ ع ٣ بالصيغة رقم ٩٨٣) .
		ومواد مخدرة .
		(القاعدتين ٦٠ و ٢٤٧٤ بالصيغتين ٢٩٥ و ٣٧٠) .
		ونقص .
		(القاعدة رقم ١٢٤ ع ٣ بالصيغة رقم ٦٨٥) .

## جـ مـ اـ رـ ك

راجع : تهريب جمركي . جريمة .

( القواعد ٨ ع ١ و ١٦٩ ع ٢ و ٢٩١ ع ١ بالمصانف ٣٦  
و ٩٢٧ و ١٣٥ ) .

## جـ مـ نـ و ن

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

( القاعدة ٥٢ ع ١ صفة ٢٥٤ )

## ( ح )

حالة مدنية . حجز . حريق باهمال . حكم .

## حالة مدنية

خلو القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه .  
إيجابه تقديمها إلى من حينهم كلما طلبوا ذلك . مؤدى ذلك :  
أن الجريمة لا تقع بمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها  
لمندوبي السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة .  
مثال .

(الطنن رقم ٢٦١١ لسنة ٢٢ في - مجلة ١١/٦/١٩٦٢) ... .. ٢٤١٠٠ ١٨٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محتوى
		<b>محجز</b>
		١ - توقيع المحجز يقتضى احترامه . بقاؤه متجبا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان : ما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . ( الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨ ) ... ..
١٦	٢ ع ١٤	٢ - البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ١٩٠ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقروء لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . ( الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ) ... ..
١٣١	٢٨ ع ١٤	٣ - توقيع المحجز على مقولات سبق محجزها يكون بمجرد هذه المقولات . هو بمثابة طلب بإيقاف المحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الخارجين . إعلان محضر الجرد إلى الحارس يعتبر معارضة في رفع المحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه لمصلحة المعارض والخارج الأول على السواء . المادة ٥١٧ مرافعات . ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأي سبب يغير الطريق الذي رسمه القانون . ثبوت أن معارضة الخارج الثاني كانت في مواجهة المتهم الذي عين حارسا في كلا المحجزين . تسليم الحارس المحجوزات إلى وكيل الخابزة . إخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه . توافر القصد الجنائي لديه في جريمة التبديد . ( الطعن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٨ ) ... ..
١٩١	٤٠ ع ١٤	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">حريق باهمال</h2> <p>العقاب في جريمة الحريق باهمال . مناطه : شخصية الخطأ . مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت مسوور الخطأ المؤتم قانونا ، والتي يتسبب عنها الضرر . عدم مسئوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالسبب . مثال .</p> <p>( الملن رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ٣٦ ع ١٤ ١٦٩</p> <hr/> <h2 style="text-align: center;">حكم</h2> <p>وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره :</p> <p>١ - مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان . توقيع على ورقة الحكم يعد شرطاً لقيامه . أثر تخلف هذا الشرط . اعتبار الحكم معدوما . بطلان ورقة الحكم تستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته .</p> <p>( الملن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٤ ) ... ٤ ع ١٤ ٢٣</p> <p>٢ - وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها . وجوب إتمام ذلك في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، والا كانت باطلة . هذا الأجل لا يمتد لأي سبب . هلة ذلك ؟</p> <p>( الملن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... ٣١ ع ١٤ ١٤٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - التأخير في التوقيع على الأحكام الجنائية . لا يترتب عليه أي بطلان . إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع . لا فرق في ذلك بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة حجت إليها الدعوى للنطق بها . المادة ٣١٢ إجراءات . الاستناد إلى المادة ٢/٣٤٦ مرافعات . لا يصح .
٢٢١	١٤٤٦	(الطن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥) ... ٤ - النطق بالحكم : عدم تحديد قانون الإجراءات الجنائية لجلاله . التوقيع على الحكم : وجوب حصوله في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به . بطلان الحكم إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه . لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٦٦٢	٣٤١٢١	(الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ٥ - الأصل أن الأحكام تصدر بأغلبية الآراء . خروج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه في المادة ٢/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . انعطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفه النيابة العامة أم لم تستأنفه . عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء إذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلا لا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم .
٩٦٧	٣٤١٧٧	(الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وصف الحكم :
٤٥٦	٢٤ ٨٩ ...	<p>العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ...</p>
		بيانات الحكم :
		<p>١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . علة ذلك : خلو الحكم من هذا البيان بحس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا . المادة ٦٣ من الدستور المؤقت . بطلان الحكم لهذا السبب . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .</p> <p>بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي لخلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة ، إحتناق الحكم المطعون فيه لأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة . بطلان الحكم المطعون فيه بدوره ولو دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١ ) ...</p>
٤٢١	١٤ ٢٥ ...	<p>٢ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثر ذلك : بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ...</p>
٤٤	٣٢ ١٤ ...	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - افقال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد القانون الى طلبت النيابة تطبيقها . لا يبطله . ما دام أن أمر الاحالة الذى أعلن به قد تضمن وصفا للتهمة ولمواد القانون المنطبقة عليها . وما دام الحكم قد اشتمل في أسبابه على مواد القانون الى هوقب عليها بموجبها .
٦٢٥	٣ع ١١٥	(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢) ... ..
		٤ - محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . مادام الطاعن لا يدعى أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة .
٨٠٤	٣ع ١٤٤	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ..
		بيانات التسييب :
		١ - وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه . بيان جوهرى اقتضته قاعدة قانونية الجرائم والعقاب . أثر افقاله : صدور الحكم مشوبا بالبطلان . المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال .
١٥٩	٣ع ١٥٤	(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢) ... ..
		٢ - اشارة الحكم الابتدائى الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها واتهاؤه الى معاقبة المتهم طبقا لها . اعتناق الحكم الاستثنائى المطعون فيه أسباب الحكم الأول . كفاية ذلك بيانا لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها .
١٧٣	٣ع ١٥٨	(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢) ... ..

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
٣ - مهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك . لا يعيبه . مادامت المحكمة قد اشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة . (الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) ... .. ١٨٨ ع ٣ ١٠٢٧	
تسبيب الحكم :	
(١) التسبيب المعيب :	
١ - جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتحقيقها توافر ركنين : ( الأول ) ثبوت كذلك الوقائع المبلغ عنها و ( الثاني ) علم الجاني بكذبها وانتواؤه السوء والإضرار بالمجنى عليه . فمرد الحكم عن إثبات توفر الركن الثاني وهو القصد الجنائي . فصور يعيبه ويستوجب نقضه . ثبوت كذب البلاغ . لا يكفي للإدانة . (الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٤) ... .. ١٨٨ ع ٣ ٢٠	
٢ - اعتناق الحكم المستأنف أسباب الحكم الغيابي - المعلوم قانونا - لعدم توقيع القاضى الذى أصدره عليه ، اقتصار الحكم المطعون فيه على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف . دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالإدانة أسبابا مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي الغيابي الباطل . البطلان يلحقها للقصور في بيان الأسباب التي أقبا عليها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه . (الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٤) ... .. ١٨٨ ع ٤ ٢٣	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٢٦	١٤٥	<p>٣ - إنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . إغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة المتهم وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . قصور يشوب الحكم ، ويستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٣ ) ... ..</p>
٤٠	١٤٩	<p>٤ - العلم بالمدىونية ، لا يفيد وحده ثبوت علم المدين بتوقيع الجعز على ماله لدى الغير ، وما يترتب على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره . قعود الحكم عن استظهار هذا العلم . قصور فى استظهار القصد الجنائى فى جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد . يستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٣ ) ... ..</p>
٤٣	١٤١٠	<p>٥ - دخول المنازل برضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة . شرطه : أن يكون الرضاء صريحاً ، حراً ، حاصل قبل الدخول ، وبعد إلمامهم بظروف التفتيش وعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه .</p> <p>الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بالتفتيش مما ترك به آثاراً أثبتتها التقرير الطبي . واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه . الإلتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . قصور يستوجب نقض الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٣ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٦ — إبداء المحكمة رأيها في ورقة لم تعرض عليها . لا يجوز . إن فعلت ذلك فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . مثال .
٨٥	١٤١٨	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... ..
		٧ — وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح إلمام المحكمة الصحيح بمبنى الأدلة القائمة في الدعوى وتبينها حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد . إيراد الحكم رواية أحد شهود الإثبات على صورة غامضة . يجعله مشوبا بالغموض في هذه الناحية . وجوب نقضه .
١٨٣	١٤٣٨	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ) ... ..
		٨ — تضمين الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تبأسر أعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر . تقديمه مستندات للمحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفرتهم بالمقطوعة مع المفاول من الباطن دون مسئولية المفاول الأصل من تنظييات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهرى . من شأنه لو صح أن يرفع مسئولية الطاعن عن ترحتى — عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم — سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . يجب يوجب نقضه .
١٩٤	١٤٤١	( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . اقتضاه على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " . انتهاؤه إلى أن ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والالتزام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إفصاحه من أساس هذه المغايرة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
٢٨٠	٥٧ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... .. ١٠ - قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . قصور يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع للقانوني بما يستوجب نقضه . مثال .
٢٨٠	٥٧ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... .. ١١ - إدانة الحكم الطاعن - في جريمة تزوير - استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حرت بخط الطاعن . اعتياده في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن . وعلى ورقة مخررة بخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . اكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عنصرى المضاهاة في الرأي الذي انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٣٠٩	٦٢ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٢ - استظهار الحكم حضـور الطاعن الى المجرة سبب النزاع بعد استقرار حيازتها له . دلالة الوقـع التي أوردها الحكم على محاولة المجنى عليه ومن معه إدخال أمتعتهم إلى هذه المجرة . مؤدى ذلك منع حيازة الطاعن لها بالقوة . رفض الحكم الدفع المبدى من الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى تأسيسا على أنه محامى وكان الأخرى به أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده . تحميله الطاعن - بصفته - واجبا لم يفرضه القانون على غيره . وضعه قاعدة يترتب عليها تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المسال . قصوره فى تبيان أن ظروف الزمن كانت تسمح للطاعن بأن يكون الالتجاء إلى رجال السلطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه . انطواء الحكم على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن المسال فوق ما شابه من قصور . وجوب نقضه بنقض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفى حالة الدفاع الشرعى . لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه .</p>
٣٢٢	٢٤٦٥	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩) ... ..
		<p>١٣ - حكم الادانة . وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . حلة ذلك : حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم .</p> <p>إغفال الحكم إيراد شهادة أحد الشهود التى استند إليها . قصور يعيبه . نخلوه من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة هذا الشاهد . بطلانه بما يستوجب نقضه .</p>
٣٤٢	٢٤٦٨	(الطن رقم ٢٧٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٤ - تحققي الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بإحراز سلاحين . ششختين اكتفاءا باعترافه بأنهما من طراز .. " لي أنفيلد " . عدم تدليله على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا خاصية الششخنة المعتبرة في القانون لإزالة العقوبة التي أوقعها الحكم . قصور . ( الممن رقم ١٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ) ... .. ٢٤ ٦٩ ٣٤٥
		١٥ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المأمولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تمت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال . ( الممن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ ) ... .. ٢٤ ٧٣ ٣٦٦
		١٦ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها . ( الممن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ ) ... .. ٢٤ ٧٦ ٣٨٥
		١٧ - من حق محكمة الموضع - وع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرط ذلك : أن يكون هذا الاستخلاص سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى . مثال في قتل عمد . من رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ ) ... .. ٢٤ ٧٦ ٣٨٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٨ — استخلاص الحكم أن المقاتل الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جناية الادخال في الذمة . اقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الأولى وزوجها . مرتكب جناية الادخال في الذمة — من ناحية وبين المقاتل على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لإقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنعه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد . التفات المحكمة من ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على العقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .</p>
٤٠٢	٢٤٧٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٢) ... ..
		<p>١٩ — متى يحق لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة : إذا تشككت في صحة اسناد التهمة ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها . شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تمحيصها الدعوى واحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصير وبصيرة ، والموازنة بينها وبين أدلة النفي . عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء الرأي فيما . عيب .</p>
٤٢٤	٢٤٨٢	(الطن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٢٢ ق — ٢٠/٥/١٩٦٢) ... ..
٢٧٧	٢٤٥٦	(الطن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٢) ... ..
		<p>٢٠ — وجوب ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام ، يتعذر معه تبين مدى صحته من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى . مثال .</p>
٤٢٤	٢٤٨٢	(الطن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢١ - استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة .
		مجادلة الطائن في قيام هذه النية لديه . اقتصار الحكم في اثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة التي تحوى المبررات من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم . عدم تبيان حقيقة قصد الطائن من هذا الاستلام ، أو مدى علمه بمحتويات الحقيقة . اشارة الحكم إلى اعتراف المتهم الآخر بقدر لا يكفي للكشف عن هذه النية ، ولا لإثبات مساهمة الطائن في ارتكاب جريمة السرقة . قصور يعينه ويستوجب قضاة .
٤٣٥	٢٤٨٤	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠) ... ..
		٢٢ - وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال . مثال .
٤٨٦	٢٤٩٥	(الطن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤) ... ..
		٢٣ - جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ . شروط قيامها : اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور . وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، لا جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر . وأن تقع جميعها حال التجمهر .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إغفال الحكم التذليل على توافر هذه العناصر الجوهرية . قصور يعيبه و يوجب نقضه .
٤٩٦	٢٤٩٧	(الطن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٢) ... ..
		٢٤ — إيراد الحكم في أسبابه ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهمين . ادانتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتقائها وعدم توافرها . قصور وتناقض يعيب الحكم و يوجب نقضه .
٤٩٦	٢٤٩٧	(الطن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٢) ... ..
		٢٥ — إغفال الحكم ببيان تاريخ الحكم النهائى القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية . إغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى انقضت بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة . يسجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة . عدم عنايته ببحث الموضوع من وجهته الجنائية . مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى في ثبوت هذا العلم . ضرورة إقامته الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه .
		التفات الحكم عن تحقيق ما أثاره الطاعن في صدد تحويل المحرر إليه من الغير . وهو دفاع جوهري . هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه .
٥٠١	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٧٦	١١١ ع ٢	<p>٢٦ - قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين .</p> <p>أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التي ارتكبتها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك . علة ذلك : لأنه لم يقع عليها . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) ... ..</p>
٦٤٦	١١٨ ع ٣	<p>٢٧ - مناط العقاب في تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها . المادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .</p> <p>ثبوت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة . عدم اعتبارها متشردة .</p> <p>معاقبها بعقوبة الجريمة التي قارفتها . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..</p>
٦٥٨	١٢٠ ع ٣	<p>٢٨ - حكم الادانة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - بيانا تحقق به أركان الجريمة ، والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ . خلو الحكم من ذلك . أثره : صدوره قاصرا .</p> <p>(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..</p>
٦٥٨	١٢٠ ع ٣	<p>٢٩ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى .</p> <p>مخالفة ذلك . أثره : صدور حكمها بالإلغاء ناقضا تقضا جوهريا موجبا لنقضه .</p> <p>(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..</p>

رقم المادة	رقم القاعده والعدد	
		٣٠ - جريمة إحراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة . القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . موازنة هذا القانون بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة وتقديره لكل منها العقوبة التي تناسبها . وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم . مجرد القول بتوافر الحياة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره مخدرا . غير كاف . مثال . (الطن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ..
٨٠٨	٣ع١٤٥	٣١ - على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها . اعتمادها على دليل استفته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها ، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم . صدور حكمها باطلا . (الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٦٢) ... ..
٨٨٤	٣ع١٦٠	٣٢ - ألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود ، قد يتحقق أيضا في المقامرة على أي شيء آخر يقوم بمال . إغفال الحكم ببيان نوع اللعب الذي ثبت حصوله في المحل العام . صدوره مشوبا بالبطلان . (الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢) ... ..
٢٠	٣ع١٦٧	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٣ - صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لإثبات المهنة ولا تصاح دليلا عليها . مثال .
٥٩٨	٦ نقابات ع ٣	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق "نظام محامين" - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣) ...
		٣٤ - ادانة المتهم في جريمة عرض ابن مغشوش للبيع مع علمه بغشه لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفى . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد الابن مع علمه بغشه . لا يؤثر في ذلك : القرينة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من اقراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . محمل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . مثال .
١٠٢٤	٣٤١٨٧	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠) ...
		راجع أيضا : إستئناف .
		(القاعدة رقم ٢٢ ع ١ صحيفة رقم ١٤٤)
		ودعوى مدنية .
		(القاعدة رقم ٣٠ ع ١ صحيفة رقم ١٣٩)
		ومسئولية مدنية .
		(القاعدة رقم ١٥٧ ع ٣ صحيفة رقم ٨٦٩)
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ١١٣ ع ٣ صحيفة رقم ٦١٢)

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التسبب غير المعيب :
٥٣	١٤١٢	١ - للحكمة أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة ومناصر في الدعوى . لما أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك . أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج من الاقتضاء العقل والمنطقي . مثال . ( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٢ ق - ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
٦٧	١٤١٥	٢ - إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والإضرار بالمجنى عليه توصلا إلى إدانته . تدليل سائق على كذب البلاغ ، وعلى توافر القصد الجنائي . النعي على الحكم بالقصور . غير صديد . ( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
٦٧	١٤١٥	٣ - إشارة الحكم الابتدائي إلى المادة ٣٠٥ عقوبات . علم اقتصار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب عليها . القضاء بالعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة . إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل مادة العقاب . لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية . لا محل للنعي على الحكمين بإخفائهما لإيراد النص الذي حوّل المتهم من أجله . ( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الرضاء بالتفتيش . لا يلزم أن يكون ثابتا بالكفاية . سبوت أن الرضاء كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش مع العلم بظروفه . ذلك يكفى . ما دام أن المحكمة قد استخلصته في حدود سلطتها التقديرية ومن الادلة السائفة .
٨٨	١٤١٩	(الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤) ... ..
		٥ - إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الضبط . يكفى ردا على الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٨٨	١٤١٩	(الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤) ... ..
١٤٨	١٤٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
		٦ - اختصاص الموظف بالعمل الذى من أجله طلب الرشوة . يكفى لتوفره : أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال .
٩٤	١٤٢٠	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
		٧ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنا . سكوت الطامع أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود . تمويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الاثبات ثم عدولها عن هذا القرار . علة ذلك : قرار المحكمة الذى تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم .
٩٧	١٤٢١	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
٢١٦	١٤٤٥	(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥) ... ..
٢٥٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والمد	
		٨ - حق المحكمة في الأخذ بما تراه من الأدلة وإطراح ما عداها . عدم إلتزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة . يكفى الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قيل الجسدل الموضوعي في تقدير المحكمة ومصادرة لها في عقيدتها . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٠٣	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
٢٤٥	١٤٥٠	و(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ..
		٩ - للمحكمة استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائنا . حقها في أن تجزئ أى دليل ولو كان إعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . مثال .
٢٢٥	١٤٤٧	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥) ... ..
		١٠ - استخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه ، وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها ، وترقبه منادته لها للاعتداء عليه ، ومباذته بضربه بالعصا عند ما ظفريه ، توافر ظرف الترسد في حق المتهم بعنصريه الزمنى والمكانى . لا حجة بحالة المتهم الذهنية وقت مفارقتها الجريمة . الإعتداد بهذه الحالة لا يكون إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الإصرار .
٢٤٥	١٤٥٠	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ..
٦٣٩	١٤١٧	(الطن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..
٨٣٩	١٤٥١	(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦) ... ..

رقم الندوة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١١ - استظهار الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها ، بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه إثر تخلى الطاعن طواعية عنه . وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده . وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . سلامة الحكم . النى عليه بخافة القانون والفساد في الاستدلال . غير شديد .</p>
٢٧٠	٢٤٥٤	<p>( الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ ) ... ..</p> <p>١٢ - وجوب سماع المحكمة ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الإعراض عن ذلك : إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى . شرط هذا الإعراض : أن تبين المحكمة حلة عدم إجابتها هذا الطلب . مثال .</p>
٢٧٤	٢٤٥٥	<p>( الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ ) ... ..</p> <p>١٣ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل من تحريرات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر . لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة . المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة مألوفة الذكر . جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها . استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها .</p>
٢٨٥	٢٤٥٨	<p>( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٩٥	٢٤ ٦٠	<p>١٤ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً من الركن المادى لجريمة إحراز المخدر . يكفى : أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ، ما يكفى للدلالة على قيامه . استناد الحكم في إدانة الطاعن على أدلة صحيحة وسائفة استمدتها من أقوال شهود الإثبات . النعى عليه بالنقص في الدلائل . لا محل له .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ... ..</p> <p>١٥ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تظمن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يوجب حكماً . مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها . وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى اقتناع المحكمة وحدها .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ... ..</p> <p>١٦ - تسوية الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات - التي حددت صور الرشوة - بين الإخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها . ورود تعبير "الإخلال بواجبات الوظيفة" في النص المتقدم مطلقاً . اتساع مدلوله لاستيعاب كل حيث يمس الأهمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى . كل انحراف من واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة . تعاظم الموظف مقابلاً على هذا الإخلال . اعتبار فعله رشوة مستوجبة للعقاب . من عرض عليه العمل لهذا الغرض يعد راشياً مستحقاً للعقاب . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢) ... ..</p>
٣٣٨	٢٤ ٦٧	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٧ - استخلاص الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم . تدليله على خطأ الطاعن من عدم إضاءته النور الخلفي لسيارة قيادته حال وقوفها بالطريق العام . استظهاره رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . نفيه عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أي خطأ يستغرق خطأ الطاعن . افتراض خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة . لا يضره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر في سلامة منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .
٣٥٩	٧٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩) ... ..
		١٨ - لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى .
٣٧٠	٧٤ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... ..
		١٩ - عدم التزام المحكمة بتبليغ المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٧٠	٧٤ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... ..
٣٧٠	١٢٢ ع ٣٤	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢) ... ..
٣٩٤	١٦٣ ع ٣٤	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩) ... ..
٣٣١	١٧٠ ع ٣٤	(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢٠ - لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى هذا الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة . للحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقي . مثال .
٣٩٢	٢٤ ٧٧	(الطن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٠٢٢ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٢) ... ..
١٠٣٣	٣٤ ١٨٩	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٢) ... ..
		٢١ - تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق هل أنه كان مجرد وسيط لرده لصاحبه ، دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . حلة ذلك : يده على الشيء المسروق هي في المسالك . استخلاص الحكم هو محض تقدير . لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض . النعي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب . في غير محله .
٣٩٩	٢٤ ٧٨	(الطن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٢٠٢٢ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٢) ... ..
		٢٢ - إثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك .
		تدليل الحكم تدليلا سائما على توفر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها وعلمه بذلك . النعي على الحكم بالتقصير في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن . غير صديد .
٤١٩	٢٤ ٨١	(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٠٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٣٠	٢٤٨٣	<p>٢٣ - إدانة المحكمة الطاعن استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات . مؤداه : اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بتلك الأقوال . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . خير جائزة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ ) ... ..</p>
٤٣٠	٢٤٨٣	<p>٢٤ - سكوت الحكم عن التعرض لشهادة شاهد النفي . مؤداه : اطراح المحكمة هذه الشهادة اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات . لا عيب .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ ) ... ..</p>
٤٣٨	٢٤٨٥	<p>٢٥ - لا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليها قضاؤها .</p> <p>عدم إيراد الحكم أقوال بعض الشهود . مفاده : اطراح هذه الأقوال أخذا بأدلة الثبوت التي بينها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ) ... ..</p>
٤٥١	٢٤٨٨	<p>٢٦ - استظهار الحكم أن الضغينة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير . استخلاصه توافر ظرف سبق الإصرار . استخلاص سليم وصحيح في القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢٧ - تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه هيايبا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . يعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . اتهاء الحكم إلى استبعاد الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .
٤٦٩	٢٤٩١	(الطن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢) ... ..
		٢٨ - تخلى الطاعن عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية إعمالا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه إثر قيام هذه الحالة . صحيح في القانون .
		استطراد الحكم واعتباره استيقاف الخفير النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط . لا يعيبه . ما دام ما اتهمت إليه المحكمة صحيحا في القانون .
٤٧٢	٢٤٩٢	(الطن رقم ٢٨١٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢) ... ..
		٢٩ - إثارة الطاعن أنه كان في مكتته اعدام جسم الجريمة . من قبيل الجدل الموضوعي . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . طلة ذلك : قضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت يفيد ضمنا أنها أطرحته .
٤٧٢	٢٤٩٢	(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٠ - وزن أقوال الشهود ، وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة . متروك لتقدير محكمة الموضوع . أخذها بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ماقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .
٤٨٠	٢٤ ٩٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ )
٤٣٠	٢٤ ٨٣	( الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ )
٦٣٢	٣٤ ١١٦	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ )
٦٤٩	٣٤ ١١٩	( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ )
٧٤٧	٣٤ ١٣٤	( الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ )
٧٥٤	٣٤ ١٣٥	( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ )
٨٣٩	٣٤ ١٥١	( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ )
٩١٠	٣٤ ١٦٤	( الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ )
٩٣١	٣٤ ١٧٠	( الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ )
		٣١ - إقامة الحكم المجبة بأسباب سائفة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط . استظهاره ركن العادة بالنسبة إلى جريمته إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لإرتكاب الفحشاء مع الطاعة . لا تريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود . اتقانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤٨٠	٢٤ ٩٤	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ )
		٣٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير التمييز المقدم إليها . اطمئنانها إلى ما جاء به . المجادلة في ذلك . لا تجوز . مثال .
٥٠٦	٢٤ ٩٩	( الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٢١	٢٤١٠١	<p>٣٣ - لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه واطراح ما عداها. طلة ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . لامعقب عليها فيه . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢ ) ... ..</p>
		<p>٣٤ - القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للحكمة أن الجنائي ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .</p> <p>التحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .</p> <p>اغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده . لا يعيب الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢ ) ... ..</p>
١٣٠	٢٤١٠٢	<p>٣٥ - إيراد الحكم في أسبابه أن إصابة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية الذي أدى إليه انطلاق العيار الناري لوجود صيب في معدن الماسورة ، لا دخل لثبوت فيه . قوله بأن الإصابة لم تحصل مباشرة من عيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . ثبوت أن لهذه الوقائع سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعي أمام المحكمة . النفي على الحكم بالخطأ في الاستناد . لا أساس له .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢ ) ... ..</p>



رقم المفحة	رقم القاعدة والمدد	
		<p>٣٦ - دلالة الوقائع التي أوردتها الحكم على أن العيار الذي انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحداً لولا انفجار ماسورتها - وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صناعتها لا يذلتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقعه . مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والاصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والاصابة غير متوافرة . انتهاء الحكم إلى نفي رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... ١٠٢ ع ٢ ٥٣.</p>
		<p>٣٧ - الاشتراك في جرائم التروير . قيامه غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧) ... ١٠٤ ع ٢ ٥٤٣.</p>
		<p>٣٨ - إقامة المحكمة قضاها على عناصر سائفة اقتنع بها وجدانها . اطمئنتها إلى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى حولت عليها من أن التوقيع المنسوب إليه مزوراً . اطراحها دفاع الطامن المؤسس على وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه . ما يشير الطامن من هذه الناحية . من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة . إثارته أمام محكمة النقض . خير جائز .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧) ... ١٠٤ ع ٢ ٥٤٣.</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٩ - الدفع بشيوع التهمة . من الدفع الموضوعية . لا يستأهل ردا خاصا . قضاء المحكمة بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها . يفيد اطراحه .
٥٤٨	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
		٤٠ - تقدير الوقائع المأدوية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مثال .
٥٤٨	٢٤١٠٥	( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
		٤١ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمانت إليها ، واطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .
٥٤٨	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
٦٣٩	٢٤١١٧	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
٩١٠	٢٤١٦٤	( الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		٤٢ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث . مشتركا بين المتهم وآخر . لا يتفى خطأ أحدهما مستوى الآخر . مثال .
٦٠٣	٢٤١١٢	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ ) ... ..
		٤٣ - للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما روجه الخبير الفنى في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .
٦٠٣	٢٤١١٢	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤٤ — اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ، وتعدادها صور هذا الخطأ . ثبوت أن كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر . لا جدوى للتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي استند بها الحكم إليه .
٦٠٣	١١٢ ع ٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٤٥ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق . عدم الترامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما لإجرائه . مثال .
٦٠٣	١١٢ ع ٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٤٦ — الدفع بتفريق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية . الرد عليها صراحة من المحكمة . غير لازم . يكفي أن يستفاد الرد ضمنًا من أدلة الإثبات التي أوردتها حكم الإدانة .
٦٢٥	١١٥ ع ٣	(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢) ... ..
٨٩٤	١٦٣ ع ٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢) ... ..
		٤٧ — تعرف حقيقة الفاظ السب . المرجع في ذلك : بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . مثال .
٦٣٢	١١٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٤٨ — إثبات الحكم أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني في الطريق العام — وهو مكان عمومي بطبيعته — توافر ركن العلائية قانونا . النفي على الحكم بالقصور . على غير أساس .
٦٣٢	١١٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٢	١١٦ ع ٣	<p>٤٩ - أساس المحاكمة الجنائية : هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ، وبوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة . اعتبارها تهيدا لذلك التحقيق الشفوي . عدم خروجها من كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي . أخذه بها إذا اطمأن إليها وإطراحها إذا لم يصدقها .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢) ... ..</p>
٦٣٢	١١٦ ع ٣	<p>٥٠ - للحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تظنن إليه وتطرح ما صداه . النى على الحكم بإطراحه أقوال شاهدى النى وأخذه بأدلة النىوت فى الدعوى . جدل فى تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة المتخص .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢) ... ..</p>
٦٤٩	١١٩ ع ٣	<p>٥١ - طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا مستقلا : طالما أن الدليل الذى يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحيه الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد فى الإثبات .</p> <p>(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢) ... ..</p>
٦٤٩	١١٩ ع ٣	<p>٥٢ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . مرجعه إلى قاضى الموضوع . له كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لهذه التقارير والأخذ بما يطمئن إليه منها والالتفات عما عداه .</p> <p>(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٦٤٩	٣٤١١٩	٥٣ — مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني، لا يلزم. يكفى أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني، تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ قـ - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
٦٤٩	٣٤١١٩	٥٤ — لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبرير اقتناعها بالادانة ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها . إفعال الإشارة إلى تحديد مسافة الاطلاق كما حددها التقرير الطبي الشرعى . لا يؤثر في سلامة الحكم . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ قـ - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
٦٤٩	٣٤١١٩	٥٥ — لمحكمة أن تعول في حكمها على ما نظمته إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة . لما أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ قـ - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
٦٤٩	٣٤١١٩	٥٦ — إثبات الحكم في حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن يزعم لنفسه حقا في احتباسها . كفايته لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر أركان جريمة خيانة الأمانة . لا جدوى للطاعن من النعى على المحكمة التفاتها عن بحث ما إذا كان الثمن الذي ورد للمجنى عليه يماثل قيمة النقص في البضاعة . النعى على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون . على خير أساس . (الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٣ قـ - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥٧ - المحاكمات الجنائية : العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين . من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . أخذه بدليل بعينه بالنسبة لمتهم . هدم جواز مطالبته بالأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . المجادلة في ذلك أمام محكمة التقض . غير مقبولة .
٦٧٠	٣ع١٢٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢) ... ..
٨٣٩	٣ع١٥١	(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦) ... ..
٩٨٩	٣ع١٨٢	(الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... ..
		٥٨ - الاعتراف في المواد الجنائية . طبيعته : هو عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير بحجته وقيمته الدليلية . لها أن تجزئه وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح ما لا تثق به . عدم التزامها ببيان علة ذلك .
		مثال : في قتل عمد مع سبق الاصرار .
٦٧٨	٣ع١٢٢	(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢) ... ..
٧٢٥	٣ع١٣١	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
٨٧٣	٣ع١٥٨	(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ... ..
		٥٩ - البيان الممول عليه في الحكم : هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون الأجزاء الخارجة عن هذا السياق . مثال .
٦٩٠	٣ع١٢٥	(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
٧٠٠	٣ع١٢٧	(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
٨٩٤	٣ع١٦٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩) ... ..
١٠٣٣	٣ع١٨٩	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٦٠ - حق المحكمة في التعويل على ما يقول به الشاهد في حق متهم وإطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين . مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها .
٦٩٠	٣٤١٢٥	(الطن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
		٦١ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . حلة ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضها . منها مجمعة تتكون عقيدة القاضي .
٧٠٠	٣٤١٢٧	(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
٧١٥	٣٤١٢٩	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
٧٧٢	٣٤١٣٩	(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١) ... ..
		٦٢ - تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . يكفي أن يكون من شأنها أن يؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة ، يتلائم به ما قاله كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر .
٧٠٠	٣٤١٣٧	(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
		٦٣ - تقدير جدية التعريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش . من المسائل الموضوعية . الأمر فيها موكل إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . مثال .
٧١٠	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦٤ — عدم تقيد المحكمة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . لما أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها — عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المنصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . مادام لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .
٧١٠	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٢) ... ..
		٦٥ — الاتجار في المواد المخدرة : واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . مثال .
٧٢٥	٣٤١٣١	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٢) ... ..
		٦٦ — لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافياً للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .
٧٢٥	٣٤١٣١	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٢) ... ..
		٦٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء . ما دامت قد استيفت أن المتهم هو الذي أحدث إصابات المجنى عليه . مثال .
٧٤٧	٣٤١٣٤	(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦٨ - إغفال الحكم بيان مدى العاهة . لا يؤثر في سلامته . طالباً أن المتهم لا يجادل فيما نقله الحكم عن التقرير الطبي من تخلف عاهة بالمجنى عليه .
٧٤٧	٣٤١٣٤	( الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
		٦٩ - التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين . لا يعيب الحكم . ما دام قد أورد أقوالهم بما لاتناقض فيه ، واستخلص الادانة منها استخلاصاً صائفاً .
٧٤٧	٣٤١٣٤	( الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
١٠٠٣	٣٤١٨٣	( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ ) ... ..
		٧٠ - عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . للعككة تكوين حقيقتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال .
٧٦٨	٣٤١٣٨	( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..
		٧١ - متى يحق للقاضي الجنائي أن يقضى بالبراءة : يكفي تشككه في صحة إسناد التهمة للتهمة . ما دام أن الحكم أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .
٧٧٨	٣٤١٤٠	( الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..
		٧٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي . مثال في إصابة خطأ .
٧٧٨	٣٤١٤٠	( الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٩٥	٣٤١٤٣	٧٣ - مدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المنهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه . ما دامت الوقائع كما أثبتنا تفيد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . من خصائص محكمة الموضوع . مثال . (الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..
٧٩٥	٣٤١٤٣	٧٤ - إثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مفارقتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم قاطنين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . غير لازم . (الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..
٨٢٣	٣٤١٤٨	٧٥ - تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة للدليل . مفاده : اطراحها . مثال . (الطن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٨/١٩٦٣) ... ..
٨٢٣	٣٤١٤٨	٧٦ - سبق الإصرار . شروطه : لا يلزم أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين . توافره : ولو انصرف غرض المصر إلى شخص غير معين وجده أو التي به مصادفة . توافر سبق الإصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسؤولية . سواء أ كان الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال . (الطن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٨/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٧٣	٣٤١٥٨	٧٧ - تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط القضائي التعرض له واستيقافه . أمر موكل لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢) ... ..
٨٩٤	٣٤١٦٣	٧٨ - اختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الاعتداء . اعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من ذلك . لا يعيبه . ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة . آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة . (الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
٨٩٤	٣٤١٦٣	٧٩ - جواز الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير . متى اطمأنت المحكمة إلى صحة صدورهما ممن نقلت عنه . (الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
٨٩٤	٣٤١٦٣	٨٠ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها . وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . هي ليست مطالبة إلا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة . لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . (الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
٨٩٤	٣٤١٦٣	٨١ - لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ، فتأخذه في حق متهم دون الآخر . (الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨٢ - سبق الاصرار . طبيعته : حالة ذهنية بنفس الجاني . قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة . استخلاص توافره من وقائع وظروف خارجية . جواز استظهاره من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه .
٨٩٤	٣٤١٦٣	( الملن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		٨٣ - أخذ الحكم بأقوال متهم على آخر . لا يضيره . متى وثقت المحكمة فيها وارتاحت إليها .
٨٩٤	٣٤١٦٣	( الملن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		٨٤ - متى تلتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تثار على وجه الجزم في إنشاء المرافعة وقبل اقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .
٩٨٣	٣٤١٨١	( الملن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ) ... ..
		٨٥ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليها . لها الأخذ من أقواله بما تثق به واطراح ما عداها .
١٠٠٣	٣٤١٨٣	( الملن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ ) ... ..
		٨٦ - استناد الحكم إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها . لا يعيبه . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان آخر خارج عن دائرة هذا الاختصاص . علة ذلك : ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبق عليها ولاية استجوابه .
١٠٠٣	٣٤١٨٣	( الملن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٠٣	١٨٣ع ٣	٨٧ - لمحكمة الجنايات عند اعادة محاكمة المتهم المحكوم في غيبته أن تورّد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم النيابي الساقط أسبابا لحكمها . مادامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالادانة . (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
١٠٠٣	١٨٣ع ٣	٨٨ - حضور المحكوم عليه غيابيا من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . أثره : بطلان الحكم النيابي . إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبدت في المحاكمة الأولى . اعتبارها من عناصر الدعوى . للمحكمة الاستناد إليها في قضائها . (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
		٨٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحقيقه بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه . (الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
١٠١٨	١٨٦ع ٣	٩٠ - الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته : هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عليها . للقاضي الجنائي الاستدلال عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه . ما دام هذا الاستدلال مائنا . (الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة - ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
١٠٢٧	١٨٨ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٣٣	١٨٩ ع ٣	٩١ - إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا جديدة لقضائه وتقريره الأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكلة لحكمة. مفاده: أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه . (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١) ... .. راجع أيضا : استثنائ .
		(القاعدتين ٢١ ع ١ و ٢٢ ع ٣ بالمحبتين ٧٢٩ و ٩٧) .
		وتزوير .
		(القاعدة رقم ١٢١ ع ٣ بالمحبة رقم ٦٦٢) .
		وتفتيش .
		(القاعدة رقم ١٢٩ ع ٣ بالمحبة رقم ٧١٥) .
		وتقصص .
		(القاعدة رقم ١٢٤ ع ٣ بالمحبة رقم ٦٨٥) .
		مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ردًا من أركانها أو عناصرها . خطأ الحكم في بيانه لا يؤثر في سلامته . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائفة . وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند إليها في ذلك .
١٠٧	٢٣ ع ١	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
٢٢٥	٤٧ ع ١	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث ، أو في تحديد تاريخ الواقعة ، أو إغفاله تعديلها . لا يؤثر في سلامته . ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها أو في تكوين عقيدة المحكمة . وما دام أن الدعوى لم تنقض بمضي المدة .
١٧٨	٣٧ ع ١	(الطن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣) ... ..
		٣ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب .
٢٨٥	٥٨ ع ٢	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٣) ... ..
		٤ - إيراد الحكم تفصيلات لا تتصل بمحور الواقعة . تزيد : لا تأثير له على سلامته . ما دام الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم بشأنها . وأن لها ما أخذها الصحيح من أوراق الدعوى .
٢٩٥	٦٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٣) ... ..
		٥ - اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بمالاتناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته .
٤٥١	٨٨ ع ٢	(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٣) ... ..
		٦ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . ما دام لا يتصل بحكم القانون على الواقعة . وما دام أن الدعوى لم تنقض بمضي المدة .
٦٢٥	١١٥ ع ٣	(الطن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣) ... ..



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

ما يبطل الحكم وما لا يبطله :

راجع : بيانات الحكم . بيانات التسيب . وضع الحكم  
وال توقيع عليه وإصداره .

حجية الحكم :

ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . إعتداء  
متهمة أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن .  
مساهمة هاتين الإصابتين معا في إحداث الوفاة . مسئولية كل  
من المتهمين عن ارتكاب جريمة الضرب المفوض إلى الموت .  
إدانة المتهم من محكمة الأحداث من تلك الجريمة . لا يمنع  
من إدانة الطاعن من ذات الجريمة . النعى على الحكم بخالفه  
القانون — لإهدار حجية الحكم الصادر من محكمة الأحداث —  
لا محل له .

( الفئد رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ١٤٤٨ ... ٢٣٥

الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات :

١ — إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ للنياية العامة  
والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الطعن بطريق النقض  
في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .  
مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير  
بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن إذا  
حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا  
البطلان فيه معنى سقوط الحكم الغيابي مما يجعل الطعن فيه غير  
ذى موضوع . الطعن المقدم من النيابة عنه يعتبر ماقطا بسقوطه .

( الفئد رقم ٩٠٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦ ) ... ١٦٦ ... ٩١٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢- الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . عدم جواز إعادة القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غائبا . بقاء الدعوى في حوزة المحكمة بقرار الإحالة الأول حتى يقضى فيها بحكم نهائي . المادتان ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
٩٤٦	١٧٣ ع ٣	(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢) ... ..
		(خ)
		خبرة . خدمة عسكرية . خطأ
		خيانة أمانة
		خبرة
		راجع : إثبات .
		(القواعد ٥٢ ع ١٠١ ٩٩٠١ ع ٢٢ ١١٢ ١١٩ ١٣٩ ١٥٩ ع ١٦٣ ع ٣ بالصايف ٢٥٤ ٢٥٠ ٦ ٥٠٢ ١ ٥٠٣ ٦٠٣ ٦٤٩ ٧٧٢ ٨٧٩ ٨٩٤)
		خدمة عسكرية
		راجع : تزوير .
		( القاعدة رقم ١٨٦ ع ٣ بالصحيفة رقم ١٠١٨ ) .

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	خطأ
		<p>١ - العقاب في جريمة الحريق باهمال . مناطه : شخصية الخطأ . مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا ، والتي يتسبب عنها الضرر . عدم مسئوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالسبب . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ٣٦ ع ١٤ ١٦٩</p> <p>٢ - إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة . تفريطه في إتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئولية الجنائية بحسب نعمه ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .</p> <p>إثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجرائه عملية جراحية للجني عليها . كفايتها لحل مسئولية جنائيا ومدنيا .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١) ... ٩٩ ع ٢ ٥٠٦</p> <p>٣ - مخالفة اللوائح وإن أمكن إعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١) ... ١٠٢ ع ٢ ٥٣٠</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٤ - اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ، وتعدادها صور هذا الخطأ . ثبوت أن كل صورة منها تكفي لترتيب مسئولية ولو لم يقع منه خطأ آخر . لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندتها الحكم إليه .
٦٠٣	١١٢ ع ٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٥ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وآخر . لا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر . مثال .
٦٠٣	١١٢ ع ٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢) ... ..
		٦ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي . مثال في اصابة خطأ .
٧٧٨	١٤٠ ع ٣	(الطن رقم ٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ..
		٧ - الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .
٩٨٣	١٨١ ع ٣	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢) ... ..
		راجع أيضا : استئناف . دفاع . قتل خطأ . مسئولية مدنية .
		(القوامد ٧٢ ع ٢ ١١٢ ع ٣ ٩٥ ع ١٠٥ ع ٢ بالصانف ٣٥٩ ع ٣ ٦٠٣ ع ٤ ٤٨٦ ع ٥٤٨)
		<u>خيانة أمانة</u>
		راجع : تبديد .

( د )

دخان . دعارة . دعوى جنائية . دعوى مباشرة .  
دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفع . دفعه .

## دخان

سلب المشرع ولاية المحاكم بالحكم فى الدعاوى الخاصة  
بجرائم ذرارة الدخان . إناطته سلطة الحكم فيها إلى المديرين  
والمحافظين . جعله قراراتهم نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام  
أية محكمة .

(الطن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... ١٨٠٤ ٩٨٠

## دعارة

١ - إطلاق الشارع حكم المادة الأولى من القانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - فى شأن مكافحة الدعارة - بحيث تناول  
شئى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى  
على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة  
من القانون المذكور على الأنثى التى تمارس الدعارة ، والتى  
تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل . هى المعاونة  
التي تكون وسيلتها الإقلاق المالى بشئى سبله سواء أكان كليا  
أو جزئيا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>سماع الطاعة لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة . اعتباره تسهلاً للبغاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى . إعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .</p>
٣٤٨	٢٤٧٠	<p>(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) ... ..</p> <p>٢ - الأماكن المفروضة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها . عدم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة على سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار .</p>
٣٤٨	٢٤٧٠	<p>(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) .. ...</p> <p>٣ - إقامة الحكم المجمة بأسباب مائتة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط . استظهاره وكن العادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء مع الطاعة . لا تريب على المحكمة إن هي حولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود . القانون لا يستلزم لثبوت طريقة معينة من طرق الإثبات .</p>
٤٨٠	٢٤٩٤	<p>(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢) ... ..</p> <p>٤ - جريمة إدارة منزل الدعارة . من جرائم العادة .</p>
٨٧٣	٢٤١٥٨	<p>(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## دعوى جنائية

### تحريكها :

١ - الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي . لا يجوز تحريكها أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . إتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

( المظن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ٨ ... ١٤ ٣٦

٢ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويل النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يلب غرفة الاتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تعال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . إضفاء المشرع بالتعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم . عدم استعمال النيابة هذه الرخصة وإحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .

( المظن ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ٢٤ ١١٣

رقم الملحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنائيات . أساسه : قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنائيات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى .</p> <p>المادة ٣٢ عقوبات . مثال .</p>
٦٩٠	١٢٥ع٢	<p>( الملن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..</p> <p>٤ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم أمام محكمة الجنح بوصف ارتكابه جريمة قتل خطأ . توجيه وكيل النيابة بالجلسة إليه تهنتين جديدتين ، هما إحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص . إقامة الدعوى الجديدة ممن لا يملك رفعها قانونا . المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . على محكمة الجنح أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .</p>
٨٣١	١٤٩ع٣	<p>( الملن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ ) ... ..</p> <p>وقفها :</p> <p>١ - تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . أثره : وقف السير في الدعوى . المادة ١٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>اختلاف موضوع الدعويين . لا محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية .</p>
٩٨٩	١٨٢ع٣	<p>( الملن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - وقف الدعوى الجنائية حتى يفعل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر جوازي موكل إلى المحكمة الجنائية . لها سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى أم لا . المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
٩٨٩	٣٤١٨٢	(الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... ..
		إنقضاؤها :
		١ - جريمة عدم تقديم الشهادة الجرمية القيمة في الموعد المحدد بالمادة الأولى من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . من الجرائم الوقتية . قيامها قانونا بحلول أول يوم يتلومدة السنة شهور التي حددها القرار الوزاري سالف الذكر . سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إنقضاء سنة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضائع المستوردة .
١٣٥	٢٩١٤	(الطن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٦) ... ..
		٢ - قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقطه لها . قصور يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .
٢٨٠	٥٧٢٤	(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١) ... ..
		٣ - جريمة استعمال الورقة المزورة . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكا بها .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القضاء ابتداءً برده وبطلان الورقة المطعون عليها . استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ النزاع عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بترويرها .
٥٠١	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٢) ... ..
		٤ — لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .
٩٢٧	١٦٩ ع ٣	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢) ... ..
		راجع أيضا : ارتباط . استئناف . دعوى مدنية . (القواعد ٣٢٦ ع ١٤٩٣ ، ١٠٤٩٣ ع ٢٤١ بالصحائف ١٤٨ ١٦٩ ٤٧٦ ٥٢١)
<hr/>		
<h2>دعوى مباشرة</h2> <hr/>		
		حق الشركة المحبى عليها — في جريمة خيانة الأمانة — في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدني طالما أن ضررا لحق بها . المادة ٢٣٢ إجراءات . لا يؤثر في ذلك حصول التسوية بين المتهم وبين الشركة بعد ثبوت اغتلاسه .
٢٠٢	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دعوى مدنية
		اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية :
		١ - ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية . هي ولاية استثنائية . حدودها . تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، ومتصل بها اتصالا مباشرا . الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة . لا ولاية للمحاكم الجنائية بالحكم بالتعويضات عنها : ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة لانتفاء علة التسمية .
		مثال : شيك إسمي بدون رصيد . تظهيره - بالطريق التجاري - من المستفيد إلى المدعى بالحقوق المدنية . لا تقبل الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .
١٠	١٤١	(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٨) ... ..
١٦٩	١٤٣٦	(الطن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..
٩٥٤	٣٤١٧٥	(الطن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) ... ..
		٢ - القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية - المرفوعة بالتسمية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لا وجه للتقرير المسئولية على أساس شبه اللجنة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط .
٦٩	١٤٣٦	(الطن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - الأصل أن ترفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحاكم المدنية . أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ثبوت أن الضرر ليس ناشئا عن الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها . سقوط الإباحة ، وزوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة في هذه الحالة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .</p>
٣١٧	٢٤٦٤	<p>(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩) ... ..</p> <p>إجراءات نظر الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :</p> <p>١ - تخلى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية لأنها تستلزم إجراء تحقيق خاص من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . ذلك من سلطة المحكمة . الالتفات عن طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تخلت المحكمة عن نظرها . لا إخلال بحق الدفاع . المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع للمتهم إلا إذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها .</p>
٤٧	١٤١١	<p>(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ..</p> <p>٢ - الدعوى المدنية التي تقام على المتهم نفسه . يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغا ، أو أن ترفع على من يمثله إن كان فاقد الأهلية . إذا لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . المادة ١/٢٥٣ إجراءات . استناد المحكمة في هذا الشأن إلى نص المادة ١٧٣ مدني . خطأ في القانون .</p>
١٣٩	١٤٣٠	<p>(الطن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٦٩	١٤٣٦	<p>٣ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات . شروطها : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية ، وأن يكون الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق يبنى عليه إجراء الفصل في الدعوى الجنائية . ( الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..</p>
٢٠٢	١٤٤٣	<p>٤ - لمديرى الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها . ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك . ثبوت أن عقد تأسيس الشركة لا يحرم المطعون ضده من تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها . حقه في رفع الدعوى المدنية بصفته نائبا عن الشركة . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه بهذه الصفة وبقبولها . صحيح في القانون . ( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ) ... ..</p> <p>٥ - خضوع الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .</p> <p>للدعى بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . ليس له أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . ( الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ ) ... ..</p>
٢٥٤	٢٤٧١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - من المقرر أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف . لا يجوز الطعن بطريق النقض .
		ادعاء الطاعنين مدنيا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . الحكم برفض دعواهما المدنية . لا يجوز لها الطعن بالنقض في هذا الحكم . لا يغير من ذلك صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية ، بعد استئناف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائته وإلزامه بالتعويض . ملة ذلك : قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعوى بالحق المدني حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية . متى امتنع عليهما حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف .
٣٥٤	٢٤٧١	(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢) ... ..
		٧ - للسؤال عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية . شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطبوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . بقاء حقه في ذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا وحائرا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم . اختلاف الموضوع في كل من الدعويين وإن كانا ناشئين عن سبب واحد .
٤٧٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢) ... ..
		٨ - طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضي بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .
٤٧٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية . ( الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ) ... .. ٩٥ ع ٢٤ ٤٨٦
		١٠ - تأميم الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى التى من بين أغراضها الإشراف على الشركات الملحقة بها إشرافا لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذى صفة - خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها . ( الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ) ... .. ١٠٩ ع ٢٤ ٥٦٥
		١١ - استئناف المتهم الحكم الصادر ضده فى الدعوى المدنية وحدها . خضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهاى للقاضى الجزئى .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية — أيا كان مبلغ التعويض المطالب به — لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحدهما دون الأخرى . هـ ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة . مجانية المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٢١	٢٤١٠١	( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... .. ١٢ — القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها — لاجدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة الى الدعوى المدنية — اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .
٥٢١	٢٤١٠١	( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... .. ١٣ — الأصل أن الأحكام تصدر بأغلبية الآراء . نخرج المشرع عن هذه القاعدة بما نص عليه في المادة ١٧/٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . انعطاف حكم هذا الاستثناء على حالة استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه . عدم انسحاب حكم هذا الاستثناء إذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالا بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا بعد تحقق نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم .
٩٦٧	٣٤١٧٧	( الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>راجع أيضا : حكم . ومرافق عامة . ومسئولية . ونصب . ووصف التهمة .</p> <p>( القواعد ٧٩ ع ٢ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٣٤ ع ١٣ ، ١٤١ ع ٢ ، ١٥٧ ع ٣ ، ١٣٤ ع ١ ) بالمصانف ٤٠٢ ، ٤٨٥ ، ٧٨٥ ، ٨٦٩ ، ٥٨٤ ) .</p>
		<p style="text-align: center;"><u>دفاع</u></p> <p style="text-align: center;">الإخلال بحق الدفاع :</p> <p style="text-align: center;">( ١ ) ما يوفره :</p> <p>١ - إنطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . إغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة المتهم وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . قصور إثيوب الحكم ويستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٤ ) ... ١٤٥ ...</p> <p>٢ - الدفع بأن المتهم أكره بالضرب على الرضاء بتفتيش منزله بغير إذن من النيابة ، مما ترك به آثارا أثبتت الكشف الطبي . واجب المحكمة أن تطلع على التقرير لتعيط به وبالدليل المستمد منه . الالتفات عنه ورفض هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم . قصور . يستوجب نقض الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ١٤١٠ ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تقي الدفاع عن الطاعن وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق . طلبه ضم مذكرة لأحوال القم تثبت قيام المشاجرة وإصابة المجنى عليه من جراء اعتداء وقع عليه من بعض الأهالي . طلب جوهرى . على المحكمة إجابته أو الرد عليه ردا سائغا . قولها بأنه لا جدوى للطاعن من طلب ضم المذكرة بعد ان تجعت الأداة التي أوردتها قبله . هذا القول لا يصلح أساسا للرفض ويجعل الحكم مشوبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه . ( الطعن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ١٨ ع ١٥
		٤ - تضمن الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر . تقديمه مستندات للمحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقطوعية مع المقاول من الباطن دون مسئولية المقاول الأصلي عن تنظيات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهرى . من شأنه لو صح أن يدفع مسئولية الطاعن عن تهمة - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . عيب يوجب نقضه . ( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ) ... ٤١ ع ١٩٤
		٥ - تغيير التهمة من قتل همد بالمسم الى قتل خطأ . ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المستندة إلى المتهم في أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة إجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه . ( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ) ... ٩٦ ع ٤٩٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - تأجيل المحكمة الدعوى كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . مفاده : تقديرها جدية هذا الطلب . نظر المحكمة الدعوى وإصدار حكمها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو إبداء سبب عدولها عن تنفيذه . اخلال بحق الطاعن في الدفاع . وجوب نقض الحكم .
٤٩٢	٢٤٩٦ ... ..	(الطنن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤) ... ..
		٧ - التفات الحكم عن تحقيق ما أثاره الطاعن في صدد تحويل المحرر - المطعون عليه بالتزوير - إليه من الغير . وهو دفاع جوهري . كفايته لنقضه .
٥٠١	٢٤٩٨ ... ..	(الطنن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٠) ... ..
		٨ - تأجيل المحكمة الدعوى لضم قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع . إصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بحجة ورودها بعد الميعاد الذي حددته لايداعها . خطأ . طالما أنها لم تصدر قرارا باقتال باب المرافعة . المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية . قرارها بالتأجيل من قبيل تجهيز الدعوى للحكم . كان عليها أن تسمع دفاع المتهم أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصرح له بتقديمها . النعي على الحكم بانطوائه على بطلان في الإجراءات واخلال بحق الدفاع . سديد . وجوب نقضه .
٥٣٦	٢٤١٠٣ ... ..	(الطنن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧) ... ..

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - مناط العقاب في تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها . المادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
		ثبوت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة . عدم اعتبارها متشردة . معاقبتها بعقوبة الجريمة التي قارتها . مثال .
٦٤٦	١١٨ ع ٣	(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢) ... ..
		(ب) ما لا يوفره :
		١ - اقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع .
		حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . طلب إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه والحكم في موضوع الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .
		ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعه من المرافعة في الموضوع .
٣١	٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/٢٢/١٩٦٢) ... ..
		٢ - تخلى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية لأنها تستلزم إجراء تحقيق خاص من شأنه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . ذلك من سلطة المحكمة . الإلتفات من طلب ضم أوراق متعلقة بالدعوى المدنية التي تخلت المحكمة عن نظرها . لا إخلال بحق الدفاع . المحكمة غير ملزمة بتحقيق دفاع المتهم إلا إذا كان متعلقا بالدعوى المنظورة أمامها .
٤٧	١١ ع ١٤	(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/٢٩/١٩٦٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - المحكمة الإستئناف عن مسماع الشهود. شرط ذلك: قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك. هذا القبول قد يكون صريحاً أو ضمناً. عدم تمسك الدفاع بطلب مسماع الشهود. مفاده: تنازله الضمناً عن مسماعهم تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية دون مسماعهم لاحقاً. مادام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة.
٩٧	١٤٢١	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٢١٠	١٤٤٤	(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ..
٢٥٤	١٤٥٢	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..
		٤ - سبق الإصرار ظرف مشدد، ووصف للقصد الجنائي. البحث في وجوده أو عدمه. داخل في سلطة محكمة الموضوع. ما دام تدليلها سائفاً. النعي على الحكم بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بنفي سبق الإصرار. لا أساس له.
٢٢٥	١٤٤٧	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ..
		٥ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال. يكفي أن يستفاد الرد عليه دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم.
٢٤٥	١٤٥٠	(الطن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..
٣٧٠	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ... ..
		٦ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير في تحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئولية الجنائية، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحثية التي يتعذر عليها تقديرها. تقدير حالة حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية. من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها.



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اتهاء الحكم المطعون فيه - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة شعوره وأدراكه وتتوافق معه مسئوليته الجنائية . لا محل للنعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع .
٢٥٤	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ..
٦٧٨	١٢٣	( الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ ) ... ..
		٧ - تخلف محامي المتهم الموكل عن الحضور . حضور محامي آخر عنه وسماع المحكمة مرافقته . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٧٠	٢٤٥٤	( الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... ..
		٨ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهته . مكوت المحامي المتدب عن ابداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . النعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع . لا محل له .
٢٧٠	٢٤٥٤	( الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... ..
		٩ - وجوب سماع المحكمة ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الاعراض عن ذلك : إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط هذا الاعراض : أن تبين المحكمة علة عدم اجابتها هذا الطلب . مثال .
٢٧٤	٢٤٥٥	( الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى . لا جدوى منه . طالما أن إدخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلته في الجريمة .
٢٨٥	٢٤٥٨	( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ) ... ..
		١١ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر - لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة .
		المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة سالفة الذكر. جادل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقداتها منها . استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها .
٢٨٥	٢٤٥٨	( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ) ... ..
		١٢ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع بعيد عن محبة الصواب .
٢٨٥	٢٤٥٨	( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ) ... ..
		١٣ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية . مالم يتعذر ذلك دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة .
		سكوت المتهم والمدافع عنه عن طلب الاستعانة بوسيط . تقدير المحكمة هدم الحاجة إليه . أمر موضوعي موكل إليها بلا معقب طعنا . مثال .
٢٩٢	٢٤٧٧	( الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٤ - تقيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . التزامها بتحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم إلى ذلك وأن تمنحه أجلا لتقديم دفاعه . المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
		تحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون صريحا أو ضمنيا باتخاذ أى إجراء يتم عنه مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .
٤١٣	٢٤٨٠	( الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ ) ... ..
٥٤٨	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٢ ) ... ..
		١٥ - ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجنائية ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق التهم . إثارة الطاعن دعوى الاخلال بالدفاع . غير سديد .
٤١٩	٢٤٨١	( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ ) ... ..
٤٣٠	٢٤٨٣	( الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٦٢ ) .. ...
		١٦ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق . لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم . تقديرها عدم الحاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . لا شيء يعيب حكمها .
٤٨٠	٢٤٩٤	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٢ ) ... ..
٦٧٠	٣٤١٢٢	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٠	٢٤٩٤	١٧ - الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) ... ..
٤٨٠	٢٤٩٤	١٨ - حجز المحكمة القضية للحكم بعد سماعها مرافعة الدفاع . عدم إلتزامها بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة . ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) ... ..
٧٧٢	٣٤١٣٩	( الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..
٩٨٣	٣٤١٨١	( الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ) ... ..
		١٩ - طلب الدفاع ضم قضية . لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا . ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدللية القائمة في الدعوى . مثال . ( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... ..
٥٢١	٢٤١٠١	٢٠ - إشارة محامي المتهم في مرافعته إلى نشوء خلاف بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم في حقه عدة شكاوى . ثبوت أن الدفاع لم يطلب ضم تلك الشكاوى . عدم ضم المحكمة لها . لا إخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
٥٤٣	٢٤١٠٤	٢١ - مجال البحث في عدم استيفاء قرار الهدم للشروط التي نص عليها القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ : يكون عند تطبيق هذا القانون وإعمال أحكامه مجردا عن النتيجة التي وقعت والتي دين الطاعن بها تأسيسا على توافر الخطأ في حقه به صرف النظر من قرار الهدم . النعي على الحكم التفاته عن الدفع بعدم قانونية هذا القرار وعدم إجابة الطالب المبدى بضم ملف التنظيم تحقيقا لهذا الدفع . لا محل له . ( الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ ) ... ..
٦٠٣	٣٤١١٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٠٣	٣ع١١٢	٢٢ - أخذ الحكم المطعون فيه بحكم محكمة أول درجة الذي أثبت في حق الطاعن قيامه بترع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . ثبوت أن الطاعن أبدى دفاعه أمام محكمة ثاني درجة بشأن ما أسنده الحكم إليه . نعى للطاعن على الحكم بالإخلال بحقوق الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبهه إلى صورة الخطأ التي أضافتها . غير مقبول . ( الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢ ) ... ..
٦٢٥	٣ع١١٥	٢٣ - صدور قانون أصلح لالتهم أثناء محاكمته . إعماله وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم . مثال . ( الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ) ... ..
٦٤٩	٣ع١١٩	٢٤ - طلب ضم قضية بقصد تجميع أقوال أحد الشهود . لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا مستقلا : طالما أن الدليل الذي يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد في الإثبات . ( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ) ... ..
٦٤٩	٣ع١١٩	٢٥ - طلب المعاينة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو إثبات امتناع حصول الواقعة . مثال . ( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ) ... ..
٦٦٢	٣ع١٢١	٢٦ - الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بإجابته . المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . مثال . ( الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٧ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته . لا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فيما هذا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .
٦٧٠	٣ع١٢٢	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ) ... ..
		٢٨ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تدب خير آخر في الدعوى . ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا لإجراء .
٧٧٢	٣ع١٣٩	( الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..
		٢٩ - سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة : لم يرسم القانون للمحاكمة طريقا معيناً للسيرة فيه . إذفهاها توجيه سؤال مماية قضيه فن التحقيق . عدم جواز اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . حلة ذلك : إجازة القانون للدفاع أن يوجه من جانبها ما يعن له من أسئلة . مثال .
٧٩١	٣ع١٤٢	( الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..
		٣٠ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة - من سرقة إلى خيانة أمانة - دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .
٨٠٤	٣ع١٤٤	( الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..
		٣١ - ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحثة . رفضها طلب المتهم بتحقيق هذه المسألة عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع . مثال بصدد تعيين فصيلة الحيوان المنوى .
٨٥٣	٣ع١٥٢	( الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٢ - محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التديلية لتقرير الخبير المقدم إليها . النعى عليها التفاتها عن مناقشة الخبير . غير مقبول . طالب أنها قد اطمأنت إلى تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم ترهى محلا لإجرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .
٨٧٩	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		٣٣ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها . من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٩١٠	٣٤١٦٤	( الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..
		٣٤ - محكمة الموضوع . متى تلتزم بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تثار على وجه الجزم في أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .
٩٨٣	٣٤١٨١	( الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ) ... ..
		راجع أيضا : إستئناف . تحقيق . تفتيش . وشوة . صلاح .
		( القواعد ١٣٢ ع ١٩٤٣ ، ١٤٣٣ ع ٢٠٤ ، ١٤٨٨ ع ١٢٦ ، ١٤٨٨ ع ١٢٦ ، ١٤٨٨ ع ١٢٦ ، ١٤٨٨ ع ١٢٦ )
		( ٦٩٦ )
		<hr/>
		دفاع شرعى
		<hr/>
		راجع : أسباب الإباحة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## دفع

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :

قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . اقتضاه على إبراز وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " انتهاؤه إلى أن ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والالتزام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إفصاحه عن أساس هذه المغايرة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج في حداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... ٥٧ ع ٢٨٠

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :

قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم تحديد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . قصور يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .

( الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١ ) ... ٥٧ ع ٢٨٠

الدفع بشيوع التهمة :

الدفع بشيوع التهمة . من الدفوع الموضوعية . لا يستأهل ردا خاصا . قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها . يفيد إطراحه .

( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ١٠٥ ع ٥٤٨





رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة مستوفيا الشروط القانونية . فقدم بعد ذلك لا يؤثر في صحته . استظهار المحكمة سبق صدور الإذن مستوفيا شروطه القانونية استنادا إلى أقوال من أجراه . وقضها الدفع ببطالان التفتيش . لا تثريب عليها .
٧٤١	١٣٣ ع ٣	(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤) ... .. راجع أيضا : تفتيش . الدفع ببطالان الاستيقاف والقبض : راجع : استيقاف و قبض وتفتيش . الدفع ببطالان النذب للتحقيق : راجع : تحقيق . (القاعدة ٤٥ ع ١ صفة ٢١٦) الدفع ببطالان التحقيق : راجع : تحقيق . (القاعدة ٤٨ ع ١ صفة ٢٣٥) الدفع ببطالان إجراءات التحريز : راجع : إثبات . (القاعدتين ١٩ ع ٣٣ و ١٤٨٤ ع ١ بالصيفتين ٨٨ و ١٤٨٤) الدفع ببطالان إجراءات الشهادة : راجع : إثبات : (القواعد ١٣ ع ٢١ و ٤٤٤ ع ١٥٢ و ١٤٧٢ ع ٢٤٩٤ بالصائف ٥٨ و ٩٧ ع ٢١٠ و ٢٥٤ ع ٣٥٩ ( ٤٨٠







رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دمغة
		عدم تقرير الشارع في القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير المدموغة . وضعه بشأنها نظاما خاصا في المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون المذكور . أمر مصادرتها ليس منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات . (الطن رقم ٩١٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦) ... .. ١٦٨ ع ٣ ٩٢٣
		( ر )
		رابطة سببية . رسوم . رشوة
		رابطة سببية
		مخالفة اللوائح وإن: أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة . (الطن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١١) ... .. ١٠٢ ع ٢ ٥٣٠
		راجع أيضا : قتل خطأ . ( القاعدة رقم ٢٤٧٢ بالصيغة رقم ٢٥٩ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>رسوم</b>
		١ - مفاد نص المادتين ٢٠١ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديريها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون. أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر. مثال. (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣) ... ..
٥٣٦	١٠٢ ع ٢	
		٢ - عدم تقرير الشارع في القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير المدموغة . وضعه بشأنها نظاما خاصا في المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون المذكور. أمر مصادرتها ليس منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣. حقوبات .
٩٢٣	١٦٨ ع ٣	(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣) ... ..
		راجع أيضا : ضرائب .
		(القاعدة ٥١ ع ١ صفحة ٢٤٩)
		<b>رشوة</b>
		١ - اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة . يكفي لتوفره أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال .
٩٤	١٤٢٠ ع ١	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٢ - جلسة ٥/٢/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>٢ - تسوية الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات - التي حددت صور الرشوة - بين الإخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها . وروى تعبير "الإخلال بواجبات الوظيفة" في النص المتقدم مطلقا . اتساع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى . كل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع من القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة . تعاطى الموظف مقابلا على هذا الإخلال . اعتبار فعله رشوة مستوجبة للعقاب . من عرض عليه الجمل لهذا الغرض يعد راشيا مستحقا للعقاب . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) ... .. ٢٧ ع ٢٣٨</p>
		<p>(س)</p> <p>سب . سبق إصرار . سجون . سرقة . سرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة . صلاح .</p>
		<p>سب</p>
		<p>١ - إثبات الحكم أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - توافر ركن العلانية قانونا . النعى على الحكم بالقصور . على غير أساس .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... .. ١١٦ ع ٢٣٢</p>



رقم المصنف	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٢	١١٦ ع ٣	٢ — تعرف حقيقة الفاظ السب . المرجع في ذلك : بما يعلمن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . مثال . ( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/٢١/١٩٦٢ ) ... ..
<b>سبق إصرار</b>		
		١ — ظرف سبق الإصرار . البحث في توافره موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض في ذلك . ما دام استنتاجه من وقائع الدعوى سائغا . ( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٤/١٩٦٢ ) ... .. ١٦ ع ١٦ ( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٢٥/١٩٦٢ ) ... .. ٤٧ ع ١٦
٤٥١	٨٨ ع ٢٤	٢ — استظهار الحكم أن الضغينة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير . استخلاصه توافر ظرف سبق الإصرار . استخلاص سليم وصحيح في القانون . ( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٥/٢٧/١٩٦٢ ) ... .. ٨٨ ع ٢٤
٤٥١	٨٨ ع ٢٤	٣ — سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساءلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه . سواء ما وقع منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جاء إحدى الضربات . صحيح . ( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٥/٢٧/١٩٦٢ ) ... .. ٨٨ ع ٢٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - سبق الإصرار . شروطه : لا يلزم أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين . توافره : ولو انصرف غرض المصر إلى شخص غير معين وجده أو التقي به مصادفة .
		توافر سبق الإصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسئولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال .
٨٢٣	٣ ع ١٤٨	(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨) ... ..
		• - سبق الإصرار . طبيعته : حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة . استخلاص توافره من وقائع وظروف خارجية . جواز استظهاره من الضمينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه .
٨٩٤	٣ ع ١٦٣	(الطن ٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
		راجع أيضا : إثبات .
		( القاعدة رقم ١٢٣ ع ٣ بالصفحة رقم ٦٧٨ )
		وترصد .
		( القاعدة رقم ١٥٠ ع ١ بالصفحة رقم ٢٤٥ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>سجون</b>
		تفتيش زائر السجن . لا يلزم الرضاء الصريح به . يكفي عدم معارضة الزائر في تفتيشه . المادة ٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
٨٨	١٤١٩	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
		<b>سرقة</b>
		<b>أركانها :</b>
		١ — إخفاء الأشياء المسروقة . لا يعتبر اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانها وطبيعتهما .
٤٣	١٤١٠	( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ — اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١٢ حقوبات عن الإختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة . هذه ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم بانزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بذية تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له .
٣٢٩	٢٤٦٦	( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق — ١٩٦٣/٤/٢٢ ) ... ..
		٣ — استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . مثال .
٤٣٥	٢٤٨٤	( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ ) ... ..



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٤ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة السرقة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . (الظن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) ... .. ١١١ع ٢ ٥٧٦	
٥ - استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي . لكل منها أركانها التي تميزها عن الأخرى . (الظن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) ... .. ١٧٢ع ٣ ٩٤٠	
راجع أيضا : وصف التهمة . ( القاعدة رقم ١٤٤ع ٣ بالمصيفة رقم ٨٠٤ )	
<b>الشروع في السرقة :</b>	
لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة . يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة . ( الظن رقم ٢٥٩٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١ ) ... .. ٣٧ع ١ ١٧٨	
راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . ( القاعدة رقم ١٢٥ع ٣ بالمصيفة رقم ٦٩٠ )	
<b>الظروف المشددة للعقوبة :</b>	
<b>” حمل السلاح “ :</b>	
تحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة لمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ، ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال . علة ذلك : مجرد حمل السلاح يلقى الرعب في نفس المجنى عليه . ( الظن رقم ٢٥٩٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١ ) ... .. ٣٧ع ١ ١٧٨	
راجع أيضا : عقوبة . ( القاعدة رقم ١٧٢ع ٣ بالمصيفة رقم ٩٤٠ )	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<b>سرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة</b>
		١ - لا يلزم لإعمال المادة ١٥١ عقوبات - في شأن أوراق المرافعة القضائية - أن تكون متعلقة بالحكومة ، على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها . مثال .
٧٥٤	١٣٥ ع ٣	( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
		٢ - مراد الشارع من استعمال ألقاظ السرقة والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ١٥٢ عقوبات : هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحياسة يقع على الأوراق الميئنة بهما مهما كان الباعث عليه . مثال .
٧٥٤	١٣٥ ع ٣	( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
		<b>سلاح</b>
		١ - انتهاء التقرير الطبي الشرعي إلى أن السلاح المضبوط وإن كان ذا ماسورة مششخنة إلا أنه فقد طبيعته وأصبح في حكم الأسلحة الخروطوش غير المششخنة . إستخلاص الحكم أن السلاح معقول الماسورة حكما وتوقيع العقاب على هذا الأساس . استخلاص مائع لا معقب عليه . لا أساس للنعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .
٨٣	١٧٤ ع ١	( الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
١٧٨	١٤٣٧	٢ — تحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة لمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال . علة ذلك : مجرد حمل السلاح ياتي الرعب في نفس المجنى عليه . ( الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٣ ) ... ..
٣٤٥	٢٤٦٩	٣ — تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بإحراز سلاحين مششعنين اكتفاء باعترافه بأنهما من طراز " لي انفيلد " . عدم تدليله على أن ما سورتى السلاحين لم تفقدا خاصية الششعنة المعتبرة في القانون لإزالة العقوبة التي أوقفها الحكم . قصور . ( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٦٣ ) ... ..
٤٦٩	٢٤٩١	٤ — تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . اتهاء الحكم إلى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ — في شأن الأملحة والذخائر — صحيح . لا مخالفة فيه للنايت بالأوراق . ( الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره بغير ترخيص .</p> <p>من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات هملا بنص المادة ٣/٢١٤ إجراءات جنائية . اطمئنان الحكم إلى إحراز الطاعن سلاحا وذخيرة بغير ترخيص واستعمالها في جريمة الشروع في القتل المقتربة بجنابة الشروع في السرقة . لا يؤثر في سلامة استخلاصه أن السلاح المستعمل لم يضبط . اتماؤه إلى قيام ارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقتربة بجنابة الشروع في السرقة وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره . سديد وصائع</p> <p>(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٣) ... ١٢٥ ع ٣ ٦٩٠</p>
		<p>٦ - جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . قيامها : بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر . اتخاذ المهتم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة . لا يؤثر في قيامها .</p> <p>(الطن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٣) ... ١٢٦ ع ٣ ٦٩٦</p>
		<p>٧ - إبداء الطاعن عذرا مؤداه - أنه مرض خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص . عدم اعتباره دفاها جوهريا تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه .</p> <p>علة ذلك : لأنه بفرض ثبوته لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية ، إذ كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بخطاب موصى عليه .</p> <p>(الطن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٣) ... ١٢٦ ع ٣ ٦٩٦</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شخصية اعتبارية
		<p>راجع : تأميم . شركات .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٩ ع ٢ بالصيغة ٥٦٥ )</p>
		<p>شركات</p> <p>سلطة مديري الشركات في تمثيلها في الدعاوى :</p> <p>لمديري الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها . ما لم يقض          عقد تأسيس الشركة بغير ذلك . ثبوت أن عقد تأسيس الشركة          لا يحرم المطعون ضده من تمثيلها في الدعاوى التي ترفع عنها .          حقه في رفع الدعوى المدنية بصفته نائباً عن الشركة . قضاء          الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه بهذه          الصفة وبقبولها . صحيح في القانون .</p> <p>( الملن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ) ... .. ع ٤٣ ٢٠٢</p> <p>أثر التأميم على شكلها القانوني :</p> <p>لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى القانون ١١٧          لسنة ١٩٦١ . اتجاهاه إلى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار          ممارسته للنشاط مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى          إلحاقه بها . هذا الإشراف لا يعني زوال شخصية المشروع المؤمم .          بقاء شخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم . أيلولة أمهم          الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة ، لا يمس          شكلها القانوني . مثال .</p> <p>( الملن رقم ٧١١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ ) ... .. ع ١٠٩ ٥٦٥</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><u>شروع</u></p> <p>لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة . يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .</p> <p>( الملحق رقم ٢٥٩٢ لسنة ٢٢ق - جملة ١١/٣/١٩٦٢ ) ... .. ١٤٣٧ ١٧٨</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . وفاعل أصلي .</p> <p>( القاعدتين ١٢٥ ، ١١٩ ع ٣ بالصحيفتين ٦٩٠ ، ٦٤٩ ) .</p>
		<p><u>شريك</u></p> <p>راجع : إشتراك .</p>
		<p><u>شهود</u></p> <p>راجع : إنبات "شهود" .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شيك بدون رصيد
١٠	١٤١	١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قيامها بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . انطباق هذا على الشيك الاسمي . قصر الجريمة على العلاقة بين الساحب والمستفيد . عدم وقوعها إلا على من تحرر الشيك بإسمه . الشيك الاسمي . غير معد للتداول بالطرق التجارية ، بل بطريق الحوالة المدنية . ( الملن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨ ) ... ..
٤٠	١٤٩	٢ - العلم بالمدونية ، لا يفيد وحده ثبوت علم المدين بتوقيع المجز على ماله لدى الغير ، وما ترتب على ذلك من توقف البنك عن صرف شيك أصدره . قعود الحكم عن استظهار هذا العلم . قصور في استظهار القصد الجنائي في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد . يستوجب نقضه . ( الملن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
١٠٣	١٤٢٢	٣ - إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للسئولة الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكيلًا عن صاحب الحساب . علة ذلك : مفارقة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي . ( الملن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
٣١٧	٢٤٦٤	٤ - طبيعة الشيك : أداة وفاء ، تجري مجرى النقود . اقتضاء ذلك أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء . التأشير على الشيك باستئصال ما دفع من قيمته الأصالية . حمله بذلك لتاريخين . فقدانه مقوماته كأداة وفاء . انقلاؤه إلى أداة ائتمان . نروجه عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات . ( الملن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .
٧٦٨	٣٤١٣٨	(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ..
		٦ - عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . للحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال .
٧٦٨	٣٤١٣٨	(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ..
		٧ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك . لا شأن له في توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إجراء كاشف للجريمة .
٩٣٥	٣٤١٧١	(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢) ... ..
		٨ - صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة فاهرة . أثر ذلك : انعدام مسؤولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات .
٩٣٥	٣٤١٧١	(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢) ... ..
	هيئة عامة	راجع أيضا :
١	١٤١	(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٢ "هيئة عامة" جلسة ١/١/١٩٦٢) ... ..



رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		(ص)
		صحيفة الحالة الجنائية . صلح . صندوق التوفير
		صحيفة الحالة الجنائية
		صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لإثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها . مثال .
٥٩٨	٦ نقابات ٣ع	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق "نظام محامين" - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢) -
		صلح
		لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى . آثره : انقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .
٩٢٧	٣ع ١٦٩	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦) ... ..
		صندوق التوفير
		صندوق التوفير هيئة مستقلة لها شخصية معنوية . لا يؤثر في ذلك أن معاملاته مع المودعين تكون عن طريق مكاتب البريد . المادتان ٦٤١ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ .
٩٥٤	٣ع ١٧٥	(الطن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة
(ض)	
ضرائب . ضرب أفصى إلى الموت . ضرر .	
ضرائب	
ضريبة الملاهي :	
<p>١ - الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بإدائها إعمالاً لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على منصر التعويض . أزدك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، دون حاجة لطلب من الخزانة أو تدخل منها في الدعوى أو تحقق وقوع ضرر عليها . ليس لمصلحة الضرائب الإبداء مدنيا بطلب توقيها . طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها . خطأ المحكمة بإغفالها الحكم بها . للنيابة العامة وحدها مطلة الطعن في الحكم .</p> <p>تكيف الحكم المطعون فيه تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية . مخالف للقانون .</p>	
٢٤٩	١٤٥١ ... (المن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٤/٢ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ما ضاع أو ما كان عرضة للضياع عليها من الضريبة بسبب مخالفة الممول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد . القول بأن الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية . غير صحيح .
		على الممول أداء الضريبة إما مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الحفل على الأكثر . المادة ٧ من القانون المشار إليه . إقامة المظمون ضده الحفلات التي يستحق عليها الرسم خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ . عدم سداده الرسوم المستحقة إلا بعد تحرير المحضر ضده في ١٩٥٩/٣/٥ . وجوب إلزامه بزيادة تعادل ثلاثة أمثال مجموع الضريبة التي تأخر سدادها عن الميعاد المحدد في القانون .
٢٤٩	١٤٥١	(الطن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..
<b>ضرب أفضى إلى الموت</b>		
		ثبوت اعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . اعتداء متهمه أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الإصابات معا في إحداث الوفاة . مسؤولية كل من المتهمين عن ارتكاب جريمة الضرب المفضى إلى الموت . إدانة المتهم من محكمة الأحداث عن تلك الجريمة . لا يمنع من إدانة الطاعن عن ذات الجريمة . النعي على الحكم بخالفة القانون - لإهدار حجة الحكم الصادر من محكمة الأحداث . لا محل له .
٢٣٥	١٤٤٨	(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦) ... ..



رقم المنحة	رقم القامدة والعدد	
		<b>الظروف المشددة للعقوبة :</b>
		قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف الترسد . تدليل الحكم على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلاً سائفاً والقضاء بالإدانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرر بالجريمة الضرب المفصلي إلى الموت المبردة عن توافر هذين الطرفين . ذلك مما لا يجدي الطعن فيه .
٤٧	١٤١١	(الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩) ... ..
		<b>ضرر</b>
		راجع : قتل خطأ . مسئولية مدنية . (القواعد ٢٤٧٢ - ٢٤٦١ - ٢٤٦٠ - ٢٤٥٩ بالمصنف ٥٤٨٤٥٣)
		<b>( ط )</b>
		طرق عامة . طعن
		<b>طرق عامة</b>
		الأعمال المخالفة التي تقع على جانبي الطرق العامة لا تأخذ - في مقام التجريم - حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها . المادة ٥ مكر من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم خضوعها في العقاب لحكم المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المذكور . اكتفاء المشرع بإعطاء موظفي مصلحة الطرق والنجار حق وقف العمل وإزالة المخالفة إدارياً على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به في هذا الشأن . مثال .
٨١٨	١٤٧٣	(الطن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<u>طعن</u>
		لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه . مثال . ( الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... .. ١٣٦ ع ٣ ٧٥٩
		( ظ )
		<u>ظروف مشددة</u>
		١ — تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . فعود النيابة من تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . انتهاء الحكم إلى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق . ( الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣ ) ... .. ٢٩١ ع ٢ ٤٦٩
		٢ — ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض ، وركن الاكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد . تحققه : بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا لارتكاب الجريمة . سواء بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح . ( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... .. ١١٧ ع ٣ ٦٣٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : ضرب أففى إلى الموت . سرقة . تعد . سبق إصرار . ترصد .
		( القواعد ١١ ٣٧ ٣٩ ٤٧ ٥٠ ع ١ بالصفحات ٤٧ ١٧٨ ١٨٧ ٢٢٥ ٢٤٥ )
		( ع )
		عاهة عقلية . عاهة مستديمة . عقد التزام المرفق العام . عقوبة . عمل . عود .
		عاهة عقلية
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		( القاعدتين ٥٢ ١٢٢ ع ٢ بالصحيفتين ٢٥٤ ٦٧٨ )
		عاهة مستديمة
		١ - يكفى لتوافر العاهة المستديمة أن تكون العين ملحة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقد كليا ، حتى ولم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة . مثال .
٩٣١	١٧٠ ع ٢	( المظن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
٩٣١	٣٤١٧٠	٢ — مساءلة المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . مثال . (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦) ... ..
<b>عقد التزام المرفق العام</b>		
٧٨٥	٣٤١٤١	عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . تحمله بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء إدارته . لاشان لجهة الادارة مانحة الالتزام بها . إنهاء هذه ابائة الالتزام بالاسقاط . اثره : عدم مسئوليتها عن شيء من هذه الالتزامات . إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . (الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١١) ... ..
<b>عقوبة</b>		
تقسيم العقوبات :		
"عقوبات أصلية" :		
١٦٢	٣٥١٤	١ — إجراء المقارنة بين العقوبات لاختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها بحسب ترتيبها الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات . (الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - عقوبة الوضع تحت مراقبة "البوليس" طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . تماثلها مع عقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر . المادة ١٠ من المرسوم بقانون المذكور .
١٦٢	٣٥ ع ١٤	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		٣ - الإنذار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية .
١٦٢	٣٥ ع ١٤	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..
		"عقوبات تكميلية" :
		١ - واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، قضاء الحكم بإلغاء عقوبة حدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التى تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة إن التهمة لم تنشئ التقسيم الذى أقيم عليه البناء . خطأ فى تطبيق القانون . عدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق المواصفات القانونية . وجوب نقضه .
١٢٤	٢٦ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..
		٢ - إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالإزالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو منشئ التقسيم دون موافقة سابقة وطبقاً للشروط القانونية . الثانى - عدم قيامه بالالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر . مثال .
١٩٧	٤٢ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - الاجراء الذى نصت عليه المادة ٧ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ قصد به ضمان سلامة التحديد الذى يقوم به مهندس التنظيم . عدم اتباعه قبل الشروع فى البناء لا يترتب عليه الحكم بالإزالة .</p> <p>إنحصار المخالفة فى إقامة بناء بدون ترخيص . انطباقها على المادتين ١ و ٣٠ من القانون المذكور . عدم مخالفة هذا البناء للواصفات القانونية . لا محل للحكم بالإزالة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ ) ... ٤٢ ع ١٩٧</p> <p>”عقوبات تنطوى على عنصر التعويض“ .</p> <p>١ - الزيادة فى الضريبة التى يلزم المخالف بأدائها إعمالا لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى . تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، دون حاجة لطلب من الخزانة أو تدخل منها فى الدعوى أو تحقق وقوع ضرر عليها . ليس لمصلحة الضرائب الإدعاء مدنيا لطلب توقيعهما . طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها . خطأ المحكمة بإغفالها الحكم بها . للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن فى الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ٥١ ع ٢٤٩</p> <p>٢ - الزيادة فى الضريبة المنصوص عليها فى المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . من قبيل التعويض للدولة مقابل ما ضاع أو ما كان عرضة للضياع عليها من الضريبة بسبب مخالفة الممول للقانون . شموله ما لم يدفع من الضريبة فى الميعاد المحدد . القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية . غير صحيح .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ٥١ ع ٢٤٩</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تطبيق العقوبة :
		”تقديرها“ .
		١ - العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة .
		إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء . إزاله على كل منهم العقاب المقرر للجريمة . صحيح في القانون . القول بأن تعدد الغرامة يقدر عدد قناطير القطن - موضوع الجريمة - أخذا بنص المادة ٤ من القانون المطبق يحول دون أعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة . غير مقبول .
٢٨٥	٢٤ ٥٨	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦٩٣/٤/٢) ... ..
		٢ - استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائغة أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة بحلب المخدرات . إزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهي واحدة في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه القانون تطبيقا سليما .
٣٧٠	٢٤ ٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ... ..
		٣ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون . مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .
٥٤٨	٢٤ ١٠٥	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ... ..
٨٣٩	٣٤ ١٥١	(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تبعا لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى تربيته في هوة الإجرام .
٦٢٥	١١٥ ع ٣	( الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ..
		٥ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . استبدال الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . علة ذلك : حتى لا يضار الطاعن بطعنه .
٧٥٩	١٣٦ ع ٣	( الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ ) ... ..
		٦ - فرض القانون ٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الغرامة - عند إقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فرضت لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون .
		فضاء الحكم بالغرامة والإزالة عن إقامة بناء بدون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة وإلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .
٨٣٥	١٥٠ ع ٣	( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات التي تفرضها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمنان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .
		إلتزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته يدخل في النوع الثاني .
١٩٠	٣١٦٢ ع ٣	( لطن رقم ٨٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ..
		٨ - بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع معاقب عليه بمقتضى المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مجرد إحراز هذه المواد معاقب عليه بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور .
		تفريق المادة ٢ سالفه الذكر بين حالتين : الأولى - أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئا من المواد المغشوشة أو الفاسدة - والثانية - أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . العقوبة في الحالة الأولى : الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ٥ ج ولا تتجاوز ١٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين . العقوبة في الحالة الثانية : الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠ ج ولا تتجاوز ١٥٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين . مثال .
٩٧٦	٣١٧٩ ع ٣	( لطن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ) ... ..
		راجع أيضا : بناء . ومواد مخدرة .
		( القاعدتين ٧٤ ع ٢ ، ١٤٥ ع ٣ بالمحيفتين
		( ٨٠٨ ، ٣٧٨ ) .



رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		تعدد العقوبات :
		”الارتباط غير القابل للتجزئة“ .
		١ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات للارتباط. والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد - وهي هنك العرض . لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المرتبطة .
٥٨	١٣ ع ١٤	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم .
		توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضى المدة . ذلك مما تنفي معه مصلحة الطاعن في النعي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بمضى المدة .
١٤٨	٣٣ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		٣ - فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف . إقرانه بجريمة التشرد . هما يكونان معا جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، مما يوجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات .
١٦٢	٣٥ ع ١٤	( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..
		٤ - جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . العبرة في ذلك : هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الوارد في المواد من ١٠ إلى ١٢ عقوبات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٦٢	٣٥ ع ١٤	<p>عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة للجريمة العود للتسول .</p> <p>وجوب إعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات . لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من جواز الحكم بإنذار المتشرد . حلة ذلك :</p> <p>الإنذار لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ ) ... ..</p>
٥٧١	١١٠ ع ٢	<p>٥ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ ) ... ..</p>
٦٣٩	١١٧ ع ٣	<p>٦ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو من العقاب . حلة ذلك : تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقوبات لا يفقدها كيانها ولا يعنى المحكمة من التصدي لها والتدليل على نسبتها إلى المتهم ، وإلا تعين عليها تبرئته منها .</p> <p>( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ..</p>
٨٦٢	١٥٥ ع ٣	<p>٧ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم - في حالة الارتباط - تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها . هذا الحب لا يمتد أثره إلى العقوبات التكميلية المقررة لهذه الجرائم .</p> <p>مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي .
		ثبوت أن وقائع الدهوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم توافر الارتباط بين جريمتي السرقة والنهيب الجمركي . اعتباره خطأ قانونيا في تكيف علاقة الارتباط ، يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ثبوت أن جريمة السرقة - وهي الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة ذلك عند الحكم في جريمة النهيب الجمركي المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة .
٩٤٠	١٧٢ ع ٣	(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣) ... ..
		الظروف المخففة للعقوبة :
		١ - تحقق الطراز لا يلزم منه أن تدوم للسلاح خاصيته . إدانة الحكم المطعون فيه الطامن بإحراز سلاحين مششخين اكتفاء باعترافه بأنهما من طراز "لي أنفيلد" . عدم تدليله على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا خاصية المششخة المعتبرة في القانون لإنزال العقوبة التي أوقعها الحكم . قصور .
		تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات ونزولها إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذي أخذت به . الاعتراض بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المششخة . لا يصح . علة ذلك : عدم إمكان الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تنبئت إلى ما ينبغي . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٣٤٥	٦٩ ع ٢	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - العقوبات الجائزوقف تنفيذها إعمالا للمادة ٥٥</p> <p>عقوبات : هي العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي . دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بمحتة . الالتزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة . عدم اعتبارها عقوبات جنائية بالمعنى المتقدم . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذها . مخالف للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ ) ... ..</p> <p>الظروف المشددة للعقوبة :</p> <p>تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات . جعلها الحد الأدنى خمسة عشرة يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وخمسة جنينيات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة .</p> <p>شروط توافر مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في تلك المادة : ان يكون المعتدى عليه موظفا بالسكة الحديد ، أو مكلفا بخدمة عامة بها ، أو بغيرها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٣/٣/١٨ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : سبق إصرار . ترصد . سرقة .</p> <p>( القواعد ١٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٥٠ ع ١ بالصعاف ) ( ٧٢ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ )</p>
٨٦٥	٣٤١٥٦	
١٨٧	١٤٣٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	المقوبة المبررة :
٤٧	١١ ع ١٤	١ - قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف التردد. تدليل الحكم على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلا سائفا والقضاء بالإدانة على هذا الأساس، بعقوبة مما هو مقرر بحرمة الضرب المفرض إلى الموت المجردة من توافر هذين الطرفين . ذلك بما لا يجدي الطعن فيه . ( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
٣٤٨	٧٠ ع ٢٤	٢ - سماح الطاعنة لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافأة الدعارة - اعتباره تسهلا للبقاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى من القانون المذكور . إعمال حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله . معاقبته الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى . لا وجه لتقص الحكم . ( الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ ) ... ..
		عمل
١٩٤	٤١ ع ١٤	١ - تضمين الطاعن دفاعه أن الشركة التي يديرها تباشر أعمالها بصفة عرضية بالنسبة لمن تستخدمهم من عمال الحفر . تقديمه مستندات للحكمة تثبت أن طبيعة أعمال الحفر تتم بالمقطوعة مع المفاول من الباطن دون مسئولية المفاول الأصلي عن تنظيمات العمال القائمين بها . هذا الدفاع جوهري . من شأنه لوحظ أن يدفع مسئولية الطاعن عن تهمة - عدم تقديم عقود استخدام العمال وملفاتهم - سكوت الحكم عن الرد عليه وإغفاله تحقيقه وإدانة الطاعن . عيب يوجب نقضه . ( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون. تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .</p> <p>التزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته يدخل في النوع الثاني .</p> <p>( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ١٦٢ ع ٣ ٨٩٠</p>
		<p style="text-align: center;"><b>عود</b></p> <p style="text-align: center;">—</p> <p style="text-align: center;">”نهائية الحكم السابق“</p> <p>عدم ورود الحكم الذي تستند إليه النيابة في اعتبار الواقعة جنائية بصحيفة الحالة الجنائية للتمم رغم وروده بورقة الفيش .</p> <p>قعود النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائيا إلى المحكمة أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور الحكم في الدعوى . لا محل للنعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنه قضى في الواقعة على أساس أنها جنحة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ) ... ٢٧ ع ١٤ ١٢٧</p> <p>راجع أيضا : تسول .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٣٥ صفحة ١٦٢ ) .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(غ) غرفة الإتهام . غش
		غرفة الاتهام
		اختصاصها :
		١ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . هذا التعديل لم يسلب غرفة الاتهام حقها الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . عدم استعمال النيابة الرخصة المخولة لها وإحالتها جزائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .
١١٣	٢٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣) ... ..
		٢ - أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر جنائية إحراز المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيها لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات ستقضي هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجنائية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة ، وقوع تنازع اختصاص سليبي بين الغرفة وبين محكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة . علة ذلك : الحرص على العدالة أن تتعطل سيرها .
١١٣	٢٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
١١٣	١٤٢٤	٣ - الفصل في التنازع السليبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض . أمر الغرفة بعدم الاختصاص بحجبتها من نظر موضوع الدعوى . إلغاء المشرع نظام غرفة الاتهام وإسناده قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة . وجوب إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها . ( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..
٩٤٦	٣٤١٧٣	٤ - الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المسدة . عدم جواز إعادة القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيابيا . بقاء الدعوى في حوزة المحكمة بقرار الإحالة الأول حتى يقضى فيها بحكم نهائي . ( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ) ... ..
الطعن في أوامرها :		
١١٣	١٤٢٤	١ - حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر . أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . ( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..
٣١٣	٢٤٦٣	٢ - الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض لا يجوز . إلا لخطأ في تطبيق القانون . المادتان ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . النعي على الأمر المطعون فيه - الصادر من الغرفة - بالقصور في التسبيب . غير مقبول . ( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - سريان التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام على المستقبل . تنفيذها بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها . عدم ارتدادها إلى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . هلة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال بصدد تطبيق المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .</p>
٨٨٧	١٦١ ع ٣	( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ..
		<p>٤ - جواز الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الانتهام بالا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون . هودة الغرفة إلى نظر الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض القرار الثاني الصادر من الغرفة والفائه .</p>
٩٤٦	١٧٣ ع ٣	( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ) ... ..



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<u>غش</u>	
<p>١ - وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ، ومطابقة لمعايير المياه النقية ، وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . المادتان ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية . الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير . غير مقبول . مستوى في تطبيق حكم المرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتريا تفاضل طبيعي أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كيمياويا وبكتريولوجيا عدم تقاوتها وعدم مطابقتها معايير المياه النقية .</p> <p>(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩) ... .. ١٥٩ ع ٣ ٨٧٩</p>	
<p>٢ - بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع معاقب عليه بمقتضى المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مجرّد إحراز هذه المواد معاقب عليه بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور .</p> <p>تفريق المادة ٢ سالفة الذكر بين حالتين : الأولى - أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئا من المواد المغشوشة أو الفاسدة . والثانية - أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان . العقوبة في الحالة الأولى - الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ٥ ج ولا تتجاوز ١٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين . العقوبة في الحالة الثانية - الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠ ج ولا تتجاوز ١٥٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... .. ١٧٩ ع ٣ ٩٧٦</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ — إدانة المتهم في جريمة مرض ابن منشوش للبيع مع علمه بنشده لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللابن مع علمه بنشده . لا يؤثر في ذلك : القرينة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — من افتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المحالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائزين . عمل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت حيلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٠ ) ... ١٨٧ ع ٣ ... ١٠٢٤</p> <p>راجع أيضا : بيانات تجارية .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٠ ع ٢٤ بالصحيفة رقم ٤١٣ ) .</p>
		<p>( ف )</p> <p>فاعل أصلي . فعل فاضح على</p>
		<p>فاعل أصلي</p>
		<p>١ — إثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالإشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ ) ... ٨١ ع ٢ ... ٤١٩</p>

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
٢ - ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لإعتبار الطاعن شريكا في الجريمة ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من إنطباق وصف جديد للتهمة . عدم إنطواء هذا التعديل على مساس بحق للتهم . إثارة الطاعن دعوى الاخلال بالدفاع . غير سديد .	
( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ ) ... ٨١ ع ٢٤ ٤١٩	
٣ - يكفي في جميع القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . مثال في سرقة .	
( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٢ ) ... ١١١ ع ٢ ٥٧٦	
٤ - اثبات الحكم بأدلة سائغة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتنا النية عليه . تحقق مسؤولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخر - كفاطين أصليين . يستوى أن يكون مطلق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أم لا . المادة ٣٩ / ٢ عقوبات .	
( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ ) ... ١١٩ ع ٣ ٦٤٩	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		هـ - اثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، وجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مفارقتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي الى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . غير لازم . (الطن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ١٤٣ ع ٢ ٧٩٥

راجع أيضا : إشترك . وسبق إصرار . وشيك بلون وصيد .  
(القواعد ٦٦ ع ٢ ، ١٤٨ ع ٢ ، ٢٢ ع ١ بالصاف  
٢٢٩ ، ٨٢٣ ، ١٠٢)

## فعل فاضح علني

ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح . ما يحققه : وقوع الفعل  
المنافي للآداب العامة في مكان عام بطبيعته واحتمال مشاهدة  
ما يقع فيه .

تطبيق المادة ٣٢ عقوبات للإرتباط ، والقضاء بعقوبة  
الجريمة الأشد - وهي هنك العرض . لا مصلحة للطامن  
في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح .

(الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/٢٩/١٩٦٢) ... ١٣ ع ١ ٥٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p>(ق)</p> <p>قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قصد جنائي . قطن . قمار . قوة الشيء المقضي . قوة القاهرة</p> <p>قانون</p> <p>”سريانه من حيث الزمان“ :</p> <p>١ — تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ إجراءات . هو بمثابة قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية ، وليس من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات . سريان هذا التعديل من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل دون ما سبق صدوره من إجراءات تمت صحيحة وفقاً للنص قبل تعديله .</p>
١٦١ع	(الطن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٨) ... .. ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ — قضاء الحكم المطعون فيه إعمالاً للسنتين ٥ و ٧ من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ — في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم — فضلاً عن الغرامة — بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل الموائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان قائماً، وإيقاف التنفيذ . صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . إلغاؤه القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يمسى على واقعة الدعوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .</p>
٣٧٨	٢٤ ٧٥	<p>( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠ ) ... ..</p> <p>٣ — إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .</p>
٣٧٨	٢٤ ٧٥	<p>( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني -  الغنى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجريمة المنصوص عليها  في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤثمة بالمادة ١٣  من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩  لسنة ١٩٦٢ بشأن لأئحته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من  القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات  المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم  الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تنهى به المادة ٣٠ من  القانون الملغى .</p>
٣٧٨	٧٥ ع ٢	<p>( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ ) ... ..  ٥ - صدور قانون أصلح للتم أثناء محاكمته . أعماله  وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة . افت نظر  الدفاع . لا يلزم . مثال .</p>
٦٢٥	١١٥ ع ٣	<p>( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..  ٦ - سرعان التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن  في القرارات والأحكام على المستقبل . تنفيذها بأثر فوري على  الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها . عدم ارتدادها إلى  الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري  قبل التعديل . علة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل القانون  يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال بصدد تطبيق  المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها  بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .</p>
٨٨٧	١٦١ ع ٣	<p>( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	تفسيره :
		١ - لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعي لكل. المادة الأولى مقصورة على المتخرجين الجدد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تناول المهنيين العاملين فعلا في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . إسباغ القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من "وزارة المعارف العمومية" . مثان . (الطن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٦٣ ) ... ١٣٢ ع ٣ ٧٢٩
		٢ - عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح ، وما يقتضيه منطق ألفاظ هذا النص . (الطن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٦٣ ) ... ١٣٢ ع ٣ ٧٢٩
		فانون أصلح :
		راجع : مريان القانون من حيث الزمان . ( القامدين ٢٤٧٥ و ١١٥ ع ٣ بالصيفتين ٣٧٨ و ٦٢٥ ) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>قبض</b>
		١ - لرجل السلطة العامة في حالة التلبس إحضار المتهم إلى أقرب مأمور ضبط قضائي . المادة ٣٨ إجراءات . مقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم كي يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي . مثال .
١٤٨	١٤٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		٢ - الإستيفاف لا يعد في صحيح القانون قبضا . مبرراته أن يضع المتهم نفسه بإختياره موضع الريبة . مثال .
٢١٠	١٤٤٤	(الطن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ..
		٣ - مبادرة المتهم إلى الجري والهرب لدى مشاهدته رجال مكتب المخدرات . إثارة هذا التصرف لشبهتهم فيه . متابعة رئيس المكتب وأحد رجاله له . اللقاء المتهم بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه . إقدامه على ذلك بإختياره ، لا يوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومعاونه . إلقاط الضابط الكيس وفتحه وتبينه أن ما به هو مخدر . إعتبار الجريمة في حالة تلبس . قضاء الحكم برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة المتهم بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها . صحيح في القانون .
٢٢١	١٤٤٦	(الطن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٤ - استظهار الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد اجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها ، بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه إثر تخلى الطاعن طواعية عنه . وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده . وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . سلامة الحكم .
٢٧٠	٢٤ ٥٤	( الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١ ) ... ..
		٥ - قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في اوتكابها ويجوز تفتيشه . مثال .
٢٩٥	١٤ ٦٠	( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
		٦ - ثبوت أن جريمة إحراز المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس . صحة نسبتها إلى الطاعن واتصاله بها . القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا يحتاج لصدور إذن من النيابة .
٤٦٠	٢٤ ٩٠	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..
		٧ - تخلى الطاعن عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقة الشخصية إعمالا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه إثر قيام هذه الحالة صحيح في القانون .
		استطرد الحكم واعتباره استئناف الخفير النظامي للطاعن لتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط . لا يعيبه ما دام ما انتهت إليه المحكمة صحيحا في القانون .
٤٧٢	٢٤ ٩٢	( الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٤١	٣٤١٣٣	<p>٨ - صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ، ولولم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض ، لما بين الاجراءين من نلازم .</p> <p>( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تفتيش .</p> <p>(القاعدتين ١٤٣٣ و ١٢٧ و ٣ بالصحفتين ١٤٨ و ٧٠٠)</p>
<h2>قتل خطأ</h2>		
٣٥٩	٢٤٧٢	<p>١ - استخلاص الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم . تدليله على خطأ الطاعن من عدم إضاءته النور الخلفي لسيارة قيادته حال وقوفها بالطريق العام . استظهاره رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . نفيه عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن . افتراض خطأ الحكم فيما أسفده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة . لا يضيره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر في سلامة منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٩ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال . ( الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ ) ... .. ٧٣ ع ٢٦٦
		٣ - إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية . ( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤ ) ... .. ٩٥ ع ٢٨٦
		٤ - تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة إجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . إشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . ( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤ ) ... .. ٩٦ ع ٤٩٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - دلالة الوقائع التي أوردتها الحكم على أن العيار الذي انطلق من بتدقيسة المتهم لم يكن ليصيب أحد أولا انفجار ماسورتها . وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المنفجرة بسبب عيب في صناعتها لا يد للمتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقعه . مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة . انتهاء الحكم إلى نفي رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... ٢٤١٠٢ ... ٥٣٠</p>
		<p>٦ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم . ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... ٣٤١٨١ ... ٩٨٢</p> <p>راجع أيضا : خطأ . ودعوى جنائية .</p> <p>(القاعدتين ١١٢ ، ١٤٩ ع ٢٤ بالصفتين ٦٠٣ ، ٨٢١)</p>
		<p style="text-align: center;"><b>قتل عمد</b></p>
		<p>١ - إثبات الحكم توفرنية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٤) ... ٢٤٨١ ... ٤١٩</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الاحالة . مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة . على المحكمة لغت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه .
٤٩٢	٩٦ ع ٢	( الملن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٤ ) ... ..
		٣ — اثبات الحكم بأدلة مائنة وجود الطامن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت اطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذاً لقصد هما المشترك الذي يتنا النية عليه . تحقق مسئولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما ههنا والشروع في قتل الآخر — كفاحلين أصليين . يستوى أن يكون مطلق لليار النار الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أم لا .
٦٤٩	١١٩ ع ٣	( الملن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
		راجع أيضا : إثبات . إجراءات المحاكمة . سبق إصراره . ( القواعد ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٤٨ ع ٣ بالمطاف ( ٦٧٨ ، ٦٩٠ ، ٨٢٣ )
		<b>قذف</b>
		راجع : نقض .
		( القامدة رقم ١٢٤ ع ٢ بالصحيفة رقم ٦٨٥ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>قصد جنائي</b>
		١ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك : أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . مثال .
٢٩٥	٢٤٦٠	( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ) ... ..
		٢ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . هدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقترائه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٤١٣	٢٤٨٠	( الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ ) ... ..
		٣ - القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجني عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجني عليه راغما إلى إجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فملا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر للفعل الذي أحدثته التهديد في نفس المجني عليه .
		التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .
٥٢١	٢٤١٠١	( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٥٦٣	٢٤١٠٨	٤ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مستثاينته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه . ( الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤ ) ... ..
		٥ - القصد الجنائي في جريمة ذلك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلية إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه . ( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
٦٣٩	٣٤١١٧	٦ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافياً للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ( الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ) ... ..
٧٢٥	٣٤١٣١	٧ - المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . ( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..
٧٦٨	٣٤١٣٨	٨ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة المسادية طال أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . عدم تطلبها سوى القصد الجنائي العام . ( الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ) ... ..
٩٥٠	٣٤١٧٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير : تحققه بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .
		تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .
١٠١٨	٣٤١٨٦	( الملن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ ) ... ..
		١٠ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : إقدام المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع المبلغ عنها وبراعة المبلغ ضده مما ينسبه إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .
١٠٣٢	٣٤١٨٩	( الملن رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ ) ... ..
		راجع أيضا : بلاغ كاذب .
		( القاعدتين ٣ ، ٤ ، ١٥ ع : ١ بالصحيفتين ٢٠ ، ٢٧ ) وتبديد .
		( القاعدة رقم ٤٠ ع ١ صفحة ١٩١ ) وشيك بدون رصيد .
		( القاعدة رقم ٩ ع ١ صفحة ٤٠ ) . وقطن .
		( القاعدة رقم ٥٨ ع ٢ بالصحيفة ٢٨٥ ) . وقض .
		( القاعدة رقم ١٢٤ ع ٣ بالصحيفة ٦٨٥ ) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قطن
		<p>١ - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الاقطان المماثلة للاقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها . جريمة : معاقب عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها بمجرد علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا ، أو وقوعه عن التحقق من سلامة عملية الشراء . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢ ) ... .. ٢٨٥ ٢٤٥٨</p> <p>٢ - العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة .</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق عن إعادة الشراء - اتزاله على كل منهم العقاب المقرر للجريمة . صحيح في القانون . القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن - موضوع الجريمة - أخذنا بنص المادة ٤ من القانون المطبق يحول دون إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة . غير مقبول .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢ ) ... .. ٢٨٥ ٢٤٥٨</p> <p>٣ - مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حلجها وإلزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ ) ... .. ٥٣٦ ٢٤١٠٣</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قار
		١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصا لغرض آخر . مثال . ( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٢ ) ... .. ٦٢١ ١١٤ ع ٣
		٢ - ألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود ، قد يتحقق أيضا في المقامرة على أي شيء آخر يقوم بمال . إغفال الحكم ببيان نوع اللعب الذي ثبت حصوله في المحل العام ، صدوره مشوبا بالبطلان . وجوب تقصه . ( الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ ) ... .. ٩٢٠ ١٦٧ ع ٣
		٣ - لعبة " الكونكان " من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة . القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ . الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب مستحق للأداء لصاحب المقهى أو على أي شيء آخر يقوم بمال .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مستغل المحل ومديره والمشرّف على الأعمال فيه مسئولون معا عن أى مخالفة لأحكام القانون سالف الذكر ولولم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . المادة ٣٨ من القانون المذكور . مثال .
١٠١٤	٣٤١٨٥	(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... .. راجع أيضا : نقض . ( القاعدة رقم ٢٤١١٤ بالصيغة رقم ٦٢١ )
<b>قوة الشيء المقضى</b>		
		١ - طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضى - بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .
٤٧٦	٢٤٩٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢) ... ..
		٢ - القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائى ونسبتها إلى فاعلها . لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .
٥٢١	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : حكم .
		( القاعدتين ٤٨ ع ١ و ٥٧ ع ٢ بالصديقتين ٢٢٥ و ٢٨٠ ) .
		<hr/>
		قوة قاهرة
		<hr/>
		صدور قانون بوضع أرصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة قاهرة . أثر ذلك : انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات .
٩٣٥	١٧١ ع ٣	( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ ) ... ..
		<hr/>
		( ك )
		كلاب . كميالة
		<hr/>
		كلاب
		<hr/>
		١ - جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب . عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم مسلسل . المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ .
٥٧١	١١٠ ع ٢	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات .
٥٧١	٢٤١١٠	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) ... ..

## كبيالة

راجع : شيك بدون رصيد .

( القاعدة رقم ١ "هيئة عامة" ع ١ بالصحيفة رقم ١ ) .

( ل )

## لائحة السكة الحديد

فرض المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين . أولها : تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها . وثانيهما : أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة . طلب عدم الإقتراب من العربات يقتضى أن يكون قبل وإبان عملية المناورة . ملة ذلك : احتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . إيجاب المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر . مفاد هذا النص : اجتياز الخط — ولو كان — نهياً عنه — لا يمنع من القيام بواجب التحذير — وأن التحذير أمر هام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للأئحة السكة الحديد .
٤٨٦	٢٤٩٥	(الطنونم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/٦/٤) ... ..
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي . مبان . محاكمة . محال عامة . محاماة . محررات رسمية . محكمة استئنافية . محكمة الأحداث . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . مرافق عامة . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الاحالة . مضاهاة . مضبوطات . معارضة . معاون نيابة . معاينة . مهندسون . مواد مخدرة . موانع العقاب . موظفون . مياه غازية .
		مأمورو الضبط القضائي
		إختصاص مأمور الضبط القضائي :
		١ - تحقيق مأمور الضبط القضائي الدعوى على أساس وقوع واقعتها في إختصاصه . إمتداد إختصاصه إلى جميع من اشتركوا

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>فيها أو انصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها . حقه عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقه التي بدأ تحقيقها وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقه أو في حق من ظهر اتصائه بالجريمة . صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسروقات . قيام الضابط بتنفيذه بعيدا عن دائرة اختصاصه . صحيح في القانون .</p>
٩٧	١٤٢١	<p>( الملحق رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ ) ... ..</p> <p>٢ - دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء حرم صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها ، واصله لذلك . عشوره على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته داخل علية بجوار قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة منليس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص قيام دلائل وظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والامتنعاد بما أسفر عنه صحيح في القانون .</p>
٤٦٠	٢٤٩٠	<p>( الملحق رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..</p> <p>٣ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه مناسبا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه . دلة ذلك : التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به . قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .</p>
٦٠	٢٤٩٠	<p>( الملحق رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : تلبس .

( القاعدة رقم ٢٤٥٤ ع ٢ بالصحيفة رقم ٢٧٠ )

سلطة مأمور الضبط القضائي في تنفيذ إذن التفتيش :

١ - لا يجوز لغير من عين من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه . ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب .

طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به . تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . له أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به . حقه في الاستعانة بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكون على مرأى منه وتحت بصره . أمثلة .

١٥٨	١٤٣٤	... .. ( الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥ )
٧٠٠	٣٤١٢٧	... .. ( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ )
٧١٥	٣٤١٢٩	... .. ( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ )
٧٤١	٣٤١٣٣	... .. ( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ )

٢ - صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ، ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض ، لما بين الإجراءين من تلازم .

٧٤١	٣٤١٣٣	... .. ( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ )
-----	-------	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - صدور إذن النيابة بتفتيش متهم . لمأمور الضبط القضائي المتدرب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . ليس للمتهم الاحتجاج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المحدد بأمر التفتيش . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات الضبط والتفتيش .</p> <p>حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه . لرجال الشرطة مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الطرق العامة .</p> <p>(الجلسة رقم ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢) ... .. ١٥٣ ع ٣ ٨٥٦</p> <p>راجع أيضا : استيقاف . تلبس .</p> <p>( القواعد ١٢ و ٢٣ و ٤٤ و ٤٦ ع ١ و ١٥٨ و ١٨٤ ع ٢ بالصعائف ٥٣ و ١٤٨ و ٢١٠ و ٢٢١ و ٨٧٣ و ١٠١١ )</p> <hr/> <p><b>مبان</b></p> <hr/> <p>راجع : بناء .</p> <hr/> <p><b>محاكمة</b></p> <hr/> <p>راجع : إجراءات محاكمة .</p> <hr/>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مجال عامة
		<p>مستغل المحل ومديره والمشرف على الأعمال فيه مسئولون عما عن أى مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ولولم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . المادة ٣٨ من القانون المذكور . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠) ... .. ١٨٥ ع ٣ ١٠١٤</p>
		<p>محاماة</p> <p>١ — تخلف محامى المتهم الموكل عن الحضور . حضور محامى آخر عنه وسماع المحكمة مرافقته . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١) ... .. ٢٤٥٤ ع ٢ ٢٧٠</p> <p>٢ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . مكوت المحامى المنتدب عن إبداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد فى الدعوى . النعى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع . لا محل له .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١) ... .. ٢٤٥٤ ع ٢ ٢٧٠</p> <p>راجع أيضا : نقابات .</p>



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
<b>محركات رسمية</b>		
<p>كشف العائلة الذي يحور للإعفاء من الخدمة العسكرية .  اعتباره ورقة رسمية . متى كان قد وقع من شيخ الحارة واعتمده  مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية . لا يؤثر في ذلك : أن يكون  شيخ الحارة غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف متى كان  هذا واجب قد نالت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت  على أساسه شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية .</p>		
١٠١٨	٣٤١٨٦	(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠) ... ..
<b>محكمة استئنافية</b>		
<p>١ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى  الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه  أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . مثال .</p>		
٦٠٣	٣٤١١٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤) ... ..
٦٧٠	٣٤١٢٢	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢) ... ..
<p>٢ — على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر  بالبراءة ، أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى .  مخالفة ذلك . أثره : صدور حكمها بالإلغاء ناقضا نقضا جوهريا  موجباً لنقضه .</p>		
٦٥٨	٣٤١٢٠	(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/ ١٠/ ٢١) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - نقض الحكم . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . جريان المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق . عدم تفيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى .	
إثبات الحكم في مدوناته الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضائه . لا يعيبه . ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور .	
(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨) ... ١٢٤ ع ٣ ... ٦٨٥	
٤ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة - من سرقة إلى خيانة أمانة - دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .	
(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١) ... ١٤٤ ع ٣ ... ٨٠٤	
• - إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه وتقريره الأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه . مفاده : أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .	
(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١) ... ١٨٩ ع ٣ ... ١٠٣٣	
راجع أيضا : استئناف .	
(القاعدتين ٩٣ ، ٩٤ ع ٢ بالمحلفتين ٤٨٠٦٤٧٦)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محتوى
		<p><b>محكمة الأحداث</b></p> <p>اختصاص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة . المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية . قضاء محكمة الجنايات في الجريمة التي دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يجاوز هذا السن وقت ارتكابه إياها . مخالف للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣٣ — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ) ... .. ١٦٥ ع ٣ ٩١٤</p>

## محكمة الجنايات

		<p>١ — اجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ للنيابة العامة وللدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم الغيابي مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . الطعن المقدم من النيابة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .</p> <p>( الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ ) ... .. ١٦٦ ع ٣ ٩١٧</p>
--	--	---



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . عدم جواز إعادة القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيابيا . بقاء الدعوى في حوزة المحكمة بقرار الإحالة الأول حتى يقضى فيها بحكم نهائي . المادتان ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
٩٤٦	٣٤١٧٣	(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧) ... ..
		٣ - حضور المحكوم عليه غيابيا من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي . إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي أبدت في المحاكمة الأولى . اعتبارها من عناصر الدعوى . للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .
١٠٠٣	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
		٤ - لمحكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم المحكوم في غيبته أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط أسبابا لحكمها . ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالادانة .
١٠٠٣	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) ... ..
		راجع أيضا : إجراءات محاكمة . اختصاص " تنازع الاختصاص السلي " .
		( القاعدة رقم ٢٤ ع ١ صفحة ١١٢ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محاكمة الموضوع
		سلطاتها في تكيف الواقعة وتطبيق القانون عليها :
		إلتزام المحكمة بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الناجمة في الدعوى . المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية . شرط ذلك : عدم الخروج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً أو تعدى نطاق عناصرها القانونية . أمثلة .
٢٨٥	٢٤٧٦	( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ) ... ..
٤١٩	٢٤٨١	( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ) ... ..
٤٣٠	٢٤٨٣	( الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ ) ... ..
		سلطاتها في تقدير الدليل :
		١ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تظمن إلى من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . شرط ذلك : أن يكون ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .
٥٣	١٤١٢	( الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ) ... ..
		٢ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . لا أثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له . أخذها بشهادة شاهد يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	رقم
		على عدم الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . أمثلة .
٥٨	١٤١٣	(الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ..
١٠٧	١٤٢٣	(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
٢٤٥	١٤٥٠	(الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦) ... ..
٤٣٠	٢٤٨٣	(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠) ... ..
٤٨٠	٢٤٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ... ..
٦٣٢	٣٤١١٦	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
٦٤٩	٣٤١١٩	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
٧٤٧	٣٤١٣٤	(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤) ... ..
٩١٠	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩) ... ..
٩٣١	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦) ... ..
٣ - لم يرتب قانون البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها لإجراءات في شأن تحرير المضبوطات وعرضها على المتهم . الأمر في ذلك متروك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وعدم العبث بالأحراز المضبوطة .		
٨٨	١٤١٩	(الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤) ... ..
١٤٨	١٤٣٣	(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٥) ... ..
٤ - حتى محكمة الموضوع في الأخذ بما ترمح إليه من الأدلة وإطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة صراحة . يكفي الرد الضمني . ما يثار حول ذلك من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة ومصادرة لها في عقيدتها . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .		
١٠٣	١٤٢٢	(الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٥ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والناصر المطروحة أمامها ، وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . مادام استخلاصها سائفا . حقها في أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متفقا مع وقائع الدعوى وظروفها . أمثلة .
٢٢٥	١٤٤٧	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥) ... ..
٢٨٥	٢٤٧٦	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... ..
		٦ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه . مطابقة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا إذا نص القانون على تقييده بدليل معين . سلطته في وزن قوة الإثبات والأخذ من أى بينة أوقربينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . مثال .
٢٣٥	١٤٤٨	(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ..
		٧ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر - لا مصالحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة .
		المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة سائفة الذكر . جسدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها - استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها .
٢٨٥	٢٤٥٨	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٨ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تظمن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها . ومادام تتمير الدليل موكولا إلى اقتناع المحكمة وحدها . المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض . لا تصح .
٢٩٥	٢٤٦٠	(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
٦٩٠	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
		٩ - لمحكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . صلة ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا . منها مجمعة تتكون عقيدة القاضي .
٣٧٠	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ) ... ..
		١٠ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها .
٣٨٥	٢٤٧٦	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٣٩٢	٢٤٧٧	١١ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل منه بعد ذلك . متى اطمانت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصاها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها . ( الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٢ ) ... ..
٣٩٩	٢٤٧٨	١٢ - تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد وسيط لرده لصاحبه دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . علة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يد المالك . استخلاص الحكم هو محض تقدير . لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٢ ) ... ..
٤٢٤	٢٤٨٢	١٣ - متى يحق لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة : إذا تشككت في صحة إسناد التهمة ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها . شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تمحيصا للدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة ، والموازنة بينها وبين أدلة النفي . عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء الرأي فيها . عيب . ( الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ ) ... ..
٤٣٨	٢٤٨٥	١٤ - الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيولة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير قضائي - خضوعه من حيث قوته التدايلية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لا رقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائغا . ( الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٥ — الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به .
٤٣٨	٢٤٨٥	(الطن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ... ..
		١٦ — اخلاف الشهود في تفصيلات معينة . امر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورده هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته . علة ذلك : لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد وتطرح ما عداها ، دون أن تكون ملزمة ببيان العلة . الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها . عدم إيراد الحكم لتلك التفصيلات يفيد اطراحها .
٤٥١	٢٤٨٨	(الطن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧) ... ..
		١٧ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها . النعي عليها الزفاتها عن مناقشة الخبير . غير مقبول . طالما أنها قد اطمانت إلى تقريره ، ولم يطلب منها مناقشته ، ولم ترهى محلا لإجرائه . وما دامت قد قدرت صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .
٤٥١	٢٤٨٨	(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧) ... ..
٨٧٩	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٩) ... ..
		١٨ — لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عداها . علة ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . لا معقب عليها فيه . أمثلة .
٥٢١	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... ..
٦٤٩	٣٤١١٩	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٨	٢٤١٠٥	١٩ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها، وإطراح أقواله في مرحلة أخرى، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب. (الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣) ... ..
٥٥٥	٢٤١٠٦	٢٠ - الأخذ بقول للشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولا آخره أبدأه في التحقيقات. من إطلاقات محكمة الموضوع. ما يشار في هذا الصدد. جدل موضوعي في أدلة الثبوت. إثارة أمام محكمة النقض. غير جائزة. (الطن رقم ٣١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣) ... ..
٦٠٣	٣٤١١٢	٢١ - للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجمه الخبير الفني في تقريره. متى كانت وفائع الدعوى وأدلتها قد أبدت ذلك عندها وأكدت له فيها. (الطن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... ..
٦٣٢	٣٤١١٦	٢٢ - للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تظمن إليه وتطرح ماعداه. النقي على الحكم باطراحه أقوال شاهدي النقي وأخذه بأدلة الثبوت في الدعوى. جدل في تقدير الأدلة. عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض. (الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣) ... ..
٦٣٩	٣٤١١٧	٢٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها. وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى. مادام استخلاصها مائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. هي ليست مطالبة بألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة. لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية. (الطن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣) ... ..
٧١٠	٣٤١٢٨	(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٣) ... ..
٨٩٤	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٤ — المحكمة أن تعول في حكمها على ما تطمئن اليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة . لها أن تأخذ ببعض أقواله دون البعض الآخر .
٦٤٩	٣ع١١٩	( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ..
٩١٠	٣ع١٦٤	( الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ..
		٢٥ — الاعتراف في المواد الجنائية . طبيعته : هو عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته الدليلية . لها أن تجزئه وتأخذ منه ما تطمئن الى صدقه وتطرح ما لا تثق به . عدم التزامها ببيان ملة ذلك . أمثلة .
٦٧٨	٣ع١٢٣	( الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ ) ... ..
٧٢٥	٣ع١٣١	( الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..
٨٧٣	٣ع١٥٨	( الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ) ... ..
		٢٦ — تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفالها ايراد بعض تفصيلات معينة للدليل . مفاده : اطراحها لها . أمثلة .
٨٢٣	٣ع١٤٨	( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ ) ... ..
٨٩٤	٣ع١٦٣	( الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ..
		٢٧ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعى في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .
١٩٤	٣ع١٦٣	( الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>سلطانها في بحث توافر سبق الإصرار :</b>
		ظرف سبق الإصرار . البحث في توافره : موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض في ذلك . ما دام استتاجه من وقائع الدعوى سائغا .
٧٢	١٤١٦	( الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
٢٢٥	١٤٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ) ... ..
		<b>سلطانها في تقدير قيام الارتباط بين الجرائم :</b>
		الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ثبوت أن ونائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض . أمثلة .
٧٦٣	١٣٧	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..
٩٤٠	١٧٢	( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ) ... ..
		<b>سلطانها في تفسير السندات :</b>
		تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه . من سلطة محكمة الموضوع .
١٠٣٣	١٨٩	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سلطانها في بحث قيام حالة التلبس :
		تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعده لقيام حالة التلبس . أمر موكول لمحكمة الموضوع دون معتب عليها . مادامت الأسباب التي بنت عليها تقديرها سائغة . ما يثار في هذا الصدد لا يعد وأن يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى إليه تقدير المحكمة .
١٤٨	١٤٣٣	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية :
		عدم التزام المحكمة بنسب خبر فني لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية ، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر دليها تقديرها .
		تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته . من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .
٢٥٤	١٤٥٢	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٩) ... ..
٦٧٨	١٤٢٣	(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢) ... ..
		راجع أيضا : إختلاس أشياء محبوزة . إستبدال الدين . سلاح .
		(القواعد ٢٨ و ٤٣ و ١٧١٤ بالصفحات ١٣١ و ٢٠٢ و ٨٣) .
		عدم إلزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم :
		عدم إلتزام المحكمة بتابعة المتهم في دفاعه و الرد عليه على استئلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٧٠	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠) ... ..

رقم القاعده والعدد	رقم الصفحة	رقم
سلطتها في تقدير جدية التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش :		
تقدير جدية التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش . أمر متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . غير جائزة .		
( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢ )	٢٤٩٤	٤٨٠
( الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ )	٣٤١٢٨	٧١٠
سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :		
١ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . أمثلة .		
( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ )	٢٤١٠٥	٥٤٨
( الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ )	٣٤١٦٣	٨٩٤
٢ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه . من شأن محكمة الموضوع . مثال .		
( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ )	٢٤١٠٧	٥٥٩
سلطتها في تقدير العقوبة :		
تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون . مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . عدم إلزامها ببيان الأسباب التى دعت لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته .		
( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ )	٢٤١٠٥	٥٤٨
( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ )	٣٤١٥١	٨٢٩



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سلطانها في تقدير توافر القصد الجنائي :
		١ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافياً للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أي نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٧٢٥	٣٤١٣١	( الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ) ... ..
		٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : اقدم المبلغ على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع عنها وبرائة المبلغ ضده مما ينسبه إليه ، وأن يكون ذلك بنية الإضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع .
٠٣٣	٣٤١٨٩	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ) ... ..
		سلطانها في إجابة أو رفض إجراءات التحقيق .
		طاب المماينة من إجراءات التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو إثبات استحالة حصول الواقعة . مثال .
٦٤٩	٣٤١١٩	( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
		سلطانها في الرد على أوجه الدفاع الموضوعية :
		محكمة الموضوع . متى تلتزم بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ أن تثار على وجه الجازم في أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها . وأن يكون الدفاع ظاهراً يتعلق بموضوع الدعوى .
١٨٣	٣٤١٨١	( الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		سلطانها في تقدير المظاهر التي تسوغ لرجل الضبط القضائي التعرض للاثم واستيقافه :
		تقدير المظاهر التي تحيط بالاثم وكفاية الدلائل المستمدة منها التي تسوغ لرجل الضبط القضائي التعرض له واستيقافه . أمر موكل لمحكمة الموضوع .
٨٧٣	١٥٨ ع ٣	(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ... ..
		سلطانها في تقدير واقعة الاتجار في المواد المخدرة :
		الاتجار في المواد المخدرة : واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . مثال .
٧٢٥	١٣١ ع ٣	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..
		سلطانها في إجابة أو رفض وسائل الدفاع :
		الطن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . من وسائل اندفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة بإجابته . المواد ٢٩٥ وما بعدها . من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٦٦٢	١٣١ ع ٣	(الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..
		راجع : تفتيش . وحكم .
		(القواعد ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ع ٢ بالصا ٦٤٩ ، ٦٤٩ ، ٧٤٧ ، ٧٤١ ، ٧١٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## مرافق عامة

عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . تحمله بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء إدارته . لا شأن لهذه الإدارة مانحة الالتزام بها . لإنهاء هذه الجهة الالتزام بالامقاط . أثره : عدم مسؤوليتها عن شيء من هذه الالتزامات . إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . مثال في شأن امقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .

(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢) ... ١٤١ ع ٣ ٧٨٥

## مسئولية جنائية

قيام المسؤولية :

١ - مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .

(الطن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٢) ... ١٤١ ع ١ ٧٢

٢ - إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للمسئولية الجنائية : ولو كان مصدر الشيك وكلا عن صاحب الحساب . علة ذلك : مفارقة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي .

(الطن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٢) ... ٢٢ ع ١ ١٠٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ثبوت إعتداء الطاعن على المجنى عليه بضربه في بطنه . إعتداء متهمة أخرى على نفس المجنى عليه بالضرب في جانبه الأيمن . مساهمة هاتين الإصابتين في إحداث الوفاة . مسئولية كل من المتهمين عن ارتكاب جناية الضرب المفضي إلى الموت .
٢٣٥	١٤٤٨	( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ ) ... ..
		٤ - إثبات الحكم بأدلة سائفة وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقه النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتنا النية عليه . تحقق مسؤولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشرع في قتل الآخر - كفاعلين أصليين . يستوى أن يكون مطلق البار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعينا بالذات أم لا .
٦٤٩	١٤١٩	( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ..
		٥ - المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاء له في تاريخ السحب .
٧٦٨	١٤٣٨	( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..
		٦ - إثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المفلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارقتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي الى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حده . غير لازم .
٧٩٥	١٤٤٣	( الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٣١	٣٤١٧٠	٧ - مسألة المتهم من جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة . مثال . (الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦) ... ..
٩٨٣	٣٤١٨١	٨ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسؤولية . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم . مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ . (الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... .. راجع أيضا : خطأ . (القاعدة رقم ١٤٠ ع ٣ بالصيغة رقم ٧٧٨) .  إنعدام المسؤولية :
٢٥٤	١٤٥٢	١ - المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية قانونا . هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تصلح سببا لإنعدام المسؤولية . (الطن رقم ٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ..
		٢ - صدر قانون بوضع أوصدة بعض الشركات تحت التحفظ . اعتباره قوة قاهرة . أثر ذلك : انعدام مسؤولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات التى تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الإفراج عن أموال تلك الشركات . (الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦) ... ..
٩٣٥	٣٤١٧١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : محكمة الموضوع . ( القعدة رقم ١٢٣ ع ٣ بالصحيفة رقم ٦٧٨ ) .
		”مسئولية صاحب البناء . مسئولية المقاول“ :
		الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار — عند إقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن دهم به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال . ( الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠ ) ... .. ٢٤٧٣ ٣٦٦
		”مسئولية الطبيب“ :
		إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة . تفريطه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئوليته الجنائية بحسب عمله ونتيجته أو تقصيره وعدم تحريزه في أداء عمله . مثال م ( الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... .. ٢٤٩١ ٥٠٦
		”المسئولية في حالة توافر سبق الإصرار المبنى على ثبوت إتفاق المتهمين“ :
		١ — سبق الإصرار المبنى على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساءلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه . سواء ما وقع منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جراح إحدى الضربات . صحيح . ( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ... .. ٢٤٨٨ ٤٥١



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - توافر سبق الاصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسؤولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وامسأهمهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال .
٨٢٣	٣٤١٤٨	(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٨) ... ..
		أثر الخطأ في شخص المجنى عليه :
		الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسؤوليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجنائي وليس باعتبار المجنى عليه .
٥٦٣	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤) ... ..
		راجع أيضا : أسباب الإباحة . (القاعدة رقم ٦٥ ع ٢ بالصيغة ٢٢٢)
<hr/>		
<b>مسئولية مدنية</b>		
<hr/>		
		١ - العمل الضار موجب لمسئولية فاعله عن التعويض . إثبات الحكم المطعون فيه اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني وإحداث إصاباته . إثارة الطاعنين في طعنهما مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به . لا محل له . مله ذلك : تعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .
٥٤٨	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المادة ١٧٣ مدني . مجال تطبيقها : أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة - لم يتجاوز سن الولاية على النفس . إن ثبت عدم بلوغه تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال . بلوغ التابع من الرشد يزول واجب الرقابة عليه وتنتفي تبعاً لذلك مسئولية المتبوع . مثال .
٨٦٩	٣٤١٥٧	( المظن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ) ... ..
		٣ - المادة ١٧٤ مدني . مجال تطبيقها : أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .
٨٦٩	٣٤١٥٧	( المظن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ) ... ..
		٤ - مساءلة المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها . هذه المسئولية ليست مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته أو تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو ضرورة لإمكان وقوعه . تحققها كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة أم لا . قيام هذه المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته .
٩٥٤	٣٤١٧٥	( المظن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ) ... ..
		راجع أيضاً : خطأ .
		( القاعدة رقم ١٤٠ ع ٣ بالصحيفة رقم ٧٧٨ )
		ومسئولية جنائية .
		( القاعدة رقم ٩٩ ع ٢ بالصحيفة رقم ٥٠٦ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p>مستشار الاحالة</p> <hr/> <p>راجع : غرفة الاتهام . ( القاعدة رقم ٢٤ ع ١ بالصفحة ١٩٧ )</p> <hr/> <p>مضاهاة</p> <hr/> <p>راجع : إثبات . ( القاعدة رقم ٦٢ ع ٢ بالصفحة ٢٠٩ )</p> <hr/> <p>مضبوطات</p> <hr/> <p>رد الأشياء المضبوطة يكون إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . كون المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة ، أو المتحصلة منها . ردها يكون إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حياضها بمقتضى القانون . المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في إخفاء أشياء مسروقة .</p> <p>(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/١٩٦٢) ... .. ١٢٢ ع ٣ ٦٧٠</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	معارضة
		التقرير بالمعارضة :
		وجوب إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة إذا لم يكن حاضرا وقت التقرير بها من وكيله ، لا يغني عن ذلك علم الوكيل بها .
		خلو الأوراق مما يدل على إعلان المعارض لشخصه أو في محل إقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . قضاء الحكم رغم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عيب يستوجب نقضه .
٢٤٣	١٤٤٩ ... ..	(الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ )
		التنازل عن استعمال حق المعارضة :
		صدور حكم غيابي من محكمة أول درجة . وصفه خطأ بأنه حضورى . استئناف المحكوم عليه لهذا الحكم . قول محكمة ثانى درجة بأن استئناف المحكوم عليه وعدم تقريره بالمعارضة يفيد تجاوزه عن استعمال حقه في المعارضة . هذا القول صحيح ويتفق وما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات . القول بوجوب إعادة الفضية إلى محكمة أول درجة حتى لا يفوتها درجة من درجات التقاضى . لا أساس له .
٩٧	١٤٢١ ... ..	(الطن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥ )
		ما تجوز وما لا تجوز فيه المعارضة :
		١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابي هي بحثينة الواقع في الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .
٤٥٦	٢٤٨٩ ... ..	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية. المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية . صدور حكم حضوري من محكمة أول درجة . معارضة المتهم فيه أمامها . قبولها هذه المعارضة . تأييد الحكم الاستثنائي المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة . خطأ في القانون . وجوب نقضه وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة والقضاء بعدم قبولها .
٥٧١	٢٤١١٠	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ ) ... ..
		نظر المعارضة :
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستثنائية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالفة للقانون . سبب هذا الخطأ للمحكمة الاستثنائية عن الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٦٤	١٤١٤	( الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ) ... ..
٣٠٦	٢٤٦١	( الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
		الحكم في المعارضة :
		لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . مثل .
٧٢٩	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## معاون النيابة

راجع . نيابة عامة .

( القاعدة رقم ١٤٤٤ صفحة ٢١٠ ) .

## معاينة

راجع : إنبات . ومحكمة الموضوع .

( القاعدتين ٥٥ ع ٢ ، ١١٩ ع ٣ بالصحيفتين ٢٧٤ ، ٦٤٩ ) .

## مهندسون

لا وجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعي لكل . المادة الأولى مقصورة على المتخرجين بالحدود من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تناول المهندسين العاملين فعلا في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تحديد هم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . أسباغ القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسة معادلة لأيهما معترف بها من "وزارة المعارف العمومية" . مثل .

( الظن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ ) ... .. ٧٢٩ ع ١٣٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>راجع أيضا : قرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٢ ع ٣ بالصحيفة رقم ٧٢٩ )</p>
		<p><b>مواد مخدرة</b></p>
		<p>١ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محززا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك . أن يكون سلطانه مدهسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . مثال .</p>
٢٩٥	٢٤٦٠	( الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
		<p>٢ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادي لجريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ، ما يكفي للدلالة على قيامه .</p>
٢٩٥	٢٤٦٠	( الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ) ... ..
		<p>٣ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخاله المجال الدولي الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لحايلها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . تخطى الحدود الجمركية بين الإقليمين السوري والمصري في ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الجهة الادارية المختصة في كل اقليم . بعد جلبها محظورا . حلة ذلك : احتفاظ كل اقليم بمحدوده الجمركية على الرغم من قيام الوحدة بينهما . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائغة أن تقل الجواهر المخدرة من الاقليم السورى الى الاقليم المصرى قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات . انزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة — وهى واحدة فى المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقها القانون تطبيقا سليما .
٣٧٠	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠) ... .. ٤ — رفع الدعوى على المتهم باحرازه مخدرا فى ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور قانون أصلح . هو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الإدانة " قصد الاتجار " فى حق المتهم . عدم اعتباره تعديلا للتهمة . تدرج الشارع فى العقاب فى أحكام القانون الأخير تبعا لخطورة الجانى ودرجة اثمه ومدى تردده فى هوة الاجرام .
٦٢٥	٣٤١١٥	(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... .. ٥ — الاتجار فى المواد المخدرة : واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . مثال .
٧٢٥	٣٤١٣١	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... .. ٦ — لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلا عن ركن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر . يكفى أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف كافية للدلالة على قيامه . لمحكمة الموضوع استخلاصه على أى نحو تراه . متى كان ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .
٧٢٥	٣٤١٣١	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - جريمة إحرار المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة. القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . موازنة هذا القانون بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها في الصور المختلفة وتقديره لكل منها العقوبة التي تناسبها . وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم . مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه مخدرا . غير كاف .
		إدانة المحكمة الطاعن في جريمة إحرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . تطبقها المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . دون استظهار توافر قصد الاتجار . قصور يعيب حكمها ويستوجب نقضه .
٨٠٨	١٤٥ ع ٣	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ) ... ..
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . تفتيش . تلبس . وصف التهمة .
		( الفواحد ٢٤ ع ١٢٩ ع ٢٩٢ ع ١٢٩ ع ٢٩٠ ع ٨٣ ع ٢٤ بالصفائف ١١٢ ٥ ٤٧٢ ٥ ٤٧١ ٥ ٤٦٠ ع ٤٣٠ ) .
		<hr/>
		<b>موانع العقاب</b>
		<hr/>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		( القاعدة رقم ١٤٥٢ صفحة رقم ٢٥٤ ) .
		<hr/>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">موظفون</h2> <p>مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليه المادة ١١١ عقوبات - يختلس مالا مما تحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته .</p> <p>اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مستواه عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ ) ... ٢٤٦٦ ... ٣٢٩</p>
		<h2 style="text-align: center;">مياه غازية</h2> <p>وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ، ومطابقة لمعايير المياه النقية ، وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي .</p> <p>المادتان ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية . الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير . غير مقبول . يستوى في تطبيق حكم المرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتريا تفاعل طبيعي أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كيمياويا وبكتريولوجيا عدم تفاوتها وعدم مطابقتها لمعايير المياه النقية .</p> <p>( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ ) ... ١٥٩ ... ٨٧٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		( ن )
		نصب . نظام عام
		نقابات . نقض . نيابة عامة
		<u>نصب</u>
		١ — جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال . الطرق الاحتيالية التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ عقوبات : وجوب توجيهها الى خدع المجنى عليه وغشه . استخلاص المحكمة أن غشا لم يقع على المجنى عليه . النعي على الحكم بخالفة القانون . لا محل له .
٦١٢	١١٣ ع ٣	(المن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ) ... ..
		٢ — استظهار المحكمة أن عقد البيع تضمن شرطا باخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها وان اتفقا تم بين الطرفين على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد . انتهاء المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استيلاء المتهم على المبلغ المدفوع حصل تنفيذا لهذا العقد وأنه كان يستمد قدرته على الوفاء بالتزامه . انتفاء أركان جريمة النصب . الحكم برفض الدعوى المدنية . لا مخالفة للقانون .
١١٢	١١٣ ع ٣	(المن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - لا يعيب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب المستندة لمتهم على أساس احتمال صفة الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة . ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع أمام تلك المحكمة اتهاما ودفاعا . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .</p> <p>اعتبار الحكم المطعون فيه احتمال المتهم صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك للعقار المبيع لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان للمحكمة أول درجة أن تعرض لها . مخالف للقانون . يجب هذا الخطأ للمحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى . قضاؤها برفض الدعوى المدنية . مشوب بالقصور . وجوب نقض الحكم والإحالة .</p> <p>(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... .. ١١٣ ع ٣ ٦١٢</p> <p style="text-align: center;"><u>نظام عام</u></p> <p>قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . جواز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣) ... .. ١٦٥ ع ٣ ٩١٤</p> <p style="text-align: right;">راجع أيضا : بطلان .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>نقابات</b></p> <p>راجع : محاماة .</p> <p>( القاعدة رقم ٢ " نقابات " ع ٢ بالصيغة رقم ٢٦٥ )</p> <p><b>نقض</b></p> <p>إجراءات الطعن :</p> <p>" التقرير به . أسبابه " :</p> <p>التقرير بالطعن بالنقض في الحكم : هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم أسبابه في الميعاد : هو شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية . لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ) ... .. ع ١٣٠ ٧٢٢</p> <p><b>المصلحة في الطعن :</b></p> <p>١ — قصر المنازعة في أوجه الطعن على توافر ظرف الترخيد .</p> <p>تدليل الحكم على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلاً مائتاً والقضاء بالإدانة على هذا الأساس ، بعقوبة مما هو مقرر لجريمة الضرب المفضي إلى الموت المجردة من توافر هذين الطرفين . ذلك مما لا يجدي فيه الطعن .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... .. ع ١١ ٤٧</p>

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨	١٣ ع ١	٢ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات الارتباط ، والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي هناك العرض . لا مصلحة للطامن في التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح . (الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩) ... ..
		٣ - الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم . توقيع عقوبة واحدة عن الجريمة الأشد التي لم تسقط بمضي المدة . ذلك مما تنفي معه مصلحة الطامن في النعي على الحكم من هذه الناحية ، ولو كانت الجرائم الأخرى المرتبطة قد سقطت بمضي المدة . (الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
١٤٨	٣٣ ع ١	٤ - تمسك الطامن بإدخال شخص آخر في الدعوى . لا جدوى منه . طالما أن إدخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة . (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢) ... ..
٢٨٥	٥٨ ع ٢	٥ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر . لا مصلحة للطامن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة . (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢) ... ..
٢٨٥	٥٨ ع ٢	٦ - أعمال الحكم في حق الطامن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطامن . لا جدوى للطامن من النعي على الحكم بالقصور في التسليل على اتفاهه مع المتهم الأول على ارتكاب جنابة الاختلاس . (الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢) ... ..
٣٢٩	٦٦ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
٧٠٠	١٢٧ ع ٣	<p>٧ - صدور الإذن بتفتيش المأذون بضبطه بسيارة الطاعن .  دفع الطاعن ببطالان هذا الإذن بدعوى تعميم مداه وامتداده  إلى كافة سيارات الأجرة التي يوجد بها المأذون بضبطه وتفتيشه .  غير مقبول علّة ذلك : انتفاء مصلحته في هذا الدفع .  ( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ) ... ..</p> <p>ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ للنيابة العامة  والدعى بالحقوق المدنية والمستول منها الطعن بطريق النقض  في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .  مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو  تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن  إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا  البطلان فيه معنى سقوط الحكم الغيابي مما يجعل الطعن فيه غير  ذى موضوع . الطعن المقدم من النيابة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه .  ( الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ ) ... ..</p> <p>مالا يجوز الطعن فيه :</p> <p>١ - حكم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول  درجة للفصل في موضوعها . ذلك الحكم لا يعد منها للخصومة  أو مانعا من السير في الدعوى . الطعن فيه بالنقض لا يجوز .  ( الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ) ... ..</p> <p>٢ - حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . قصره  على الأوامر الواردة بالمادتين ١٩٣ ، ١٩٤ من قانون  الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر .</p>
٢٩	١٤ ع ٦	



رقم المنحة	رقم القامدة والعدد	
		أمر الفرقة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
١١٣	٢٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣ ) ... ..
		٣ - صدور حكم من محكمة الجناح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها بالجنائية . هدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . هـ ذلك : لأنه غير منه للخصومة .
٢٩٢	٥٩ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٣ ) ... ..
		٤ - من المقرر أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، لا يجوز الطعن بطريق النقض . مثال .
٣٥٤	٧١ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٣ ) ... ..
		٥ - عدم طعن المطعون ضده بالنقض في الحكم المستشكل فيه وصيرورته نهائياً . ورود طعن النيابة على الحكم الصادر في الإشكال . غير جائز . هـ ذلك : الحكم الصادر في الإشكال حكم وقى انقضى أثره بصور الحكم المستشكل فيه نهائياً بعدم الطعن فيه . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن .
٣١٤٢	٨٦ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٣ ) ... ..
		٦ - قضاء الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى استناداً إلى قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ وبين جنائتي إحراز السلاح الناري والذخيرة . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . هـ ذلك : لأنه حكم غير منه للخصومة .
٣١٣١	١٤٩ ع ٣٤	( الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٣ ) ... ..

رقم القائمة والعدد	رقم الصفحة
الطعن بالنقض للمرة الثانية :	
راجع : الحكم في الطعن . ( القاعدة رقم ١٥٠ ع ٢ بالصيغة ٨٢٥ )	
أحوال الطعن بالنقض :	
( ١ ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله :	
١ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بنظر الدعوى بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها . وتأيد الحكم المعارض فيه . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الاجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها باعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالفة للقانون . يجب هذا الخطأ للمحكمة الاستئنافية من الحكم في موضوع الدعوى . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .	
( الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ) ... .. ع ١٤	٦٤
٢ - واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص . قضاء الحكم بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة - وهي العقوبة المقررة لجريمة إقامة بناء على خلاف القانون التي تضمنها وصف التهمة المطروحة بمقولة إن التهمة لم تنشأ التقسيم الذي أقيم عليه البناء . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . عدم تعرض الحكم لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة في القانون . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .	
( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١ ) ... .. ع ٢٦	٢٤

رقم المنفعة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - عدم ورود الحكم القدي تستند إليه النيابة في اعتبار الواقعة جنائية به حجة الحالة الجنائية للتمم رغم وروده بورقة الفيش ، قعود النيابة عن تقديم ما يدل على أنه أصبح نهائيا إلى المحكمة أو طلبها التأجيل لهذا الغرض . ورود خطاب النيابة المثبت لنهائية الحكم بعد صدور الحكم في الدعوى . لا محل للدعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنه قضى في الواقعة على أساس أنها جنحة .
١٢٧	٢٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٣) ... ..
		٤ - جريمة عدم تقديم الشهادة الجرمية القيمية في المواد القانوني من الجرائم الوقتية ، سقوطها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء سنة شهرور على تاريخ استعمال الاعتداء أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ثبوت سقوطها بمضي المدة . استناد الحكم المطعون فيه في رفض الدفع بسقوطها بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . خطأ الحكم في تطبيق القانون . وجوب نقضه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم .
١٣٥	٢٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٦٣) ... ..
		٥ - الدعوى المدنية التي تقام على المتهم نفسه يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغا ، أو أن ترفع على من يمثله إن كان فاقد الأهلية . فإذا لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . استناد المحكمة في هذا الشأن إلى نص المادة ١٧٣ مدني . مخالف للقانون .
١٣٩	٣٠ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - النيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . هذا التحقيق له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة . تدب رئيس النيابة معاون النيابة لتحقيق ما جاء بمحضر التحريات المقدم من ضابط المباحث . صدور قرار التدب مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعمون ضده . تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش المطعمون ضده . لا مخالفة فيه للقانون . ( الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ) ... ..
٢١٦	١٤٤٥	٧ - الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها إعمالا لنص المادة ٢/١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أن ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ليس لمصلحة الضرائب الإدعاء مدنيا لطلب توقيفها . تكليف الحكم المطعمون فيه تلك الزيادة في الضريبة بأنها تمويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحاكم المدنية . مخالف للقانون . ( الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ ) ... ..
٢٤٩	١٤٥١	٨ - سماح الطاعة لتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المأونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - اعتباره تسهلا للبقاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى من القانون المذكور . إعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله . ( الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ ) ... ..
٢٤١	٢٤٧٠	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٩ - ا. حلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخاله المجال الدولى الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لحلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . تخطى الحدود الجمركية بين الإقليمين السورى والمصرى في ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المختصة في كل إقليم . يمد جلبا محظورا . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائنة أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السورى إلى الإقليم المصرى قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لحلب المخدرات . إزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهى واحدة في المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه القانون تطبيقا مليا .
٣٧٠	٢٤٧٤	( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ) ... ..
		١٠ - إقامة بناء على طريق يقل عرضه من ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء وادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلا عن الترامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء وادة عن حد الطريق الارتداد القانونى . لا خطأ في تطبيق القانون .
٣٧٨	٢٤٧٥	( الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		١١ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤثمة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لأنظمة التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .
٣٧٨	٢٤٧٥	(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠) ... .. ١٢ - طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية. لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضى بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .
٤٧٦	٢٤٩٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣) ... .. ١٣ - إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمستغلين بالشحن والتفريغ قبل اجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للأئحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .
٤٨٦	٢٤٩٥	(الطن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٤ - إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة . تفريطه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئولته الجنائية بحسب تعمده ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .</p> <p>إثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجرائه عملية جراحية للجنى عليها . كفايتها لحمل مسئولته جنائياً ومدنياً . النعى على الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . غير مديد .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... ٢٤٩٩ ... ٥٠٦</p> <p>١٥ - استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به - لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحدهما دون الأخرى . علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة .</p> <p>مجانبة المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... ٢٤١٠١ ... ٥٢١</p> <p>١٦ - مفاد نص المادتين ١ و ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧) ... ٢٤١٠٣ ... ٥٣٦</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>١٧ - تأميم الشركة - مائة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى التى من بين أغراضها الإشراف على الشركات الملحقة بها إشرافا لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذى صفة - خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها .</p> <p>(الطن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤) ... .. ٢٤١٠٩ ٥٦٥</p>
		<p>١٨ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باختيارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥) ... .. ٢٤١١٠ ٥٧١</p>
		<p>١٩ - المعارضة لا تقبل إلا فى الأحكام الغيابية . المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>صدور حكم حضورى من محكمة أول درجة . معارضة المتهم فيه أمامها . قبولها هذه المعارضة . تأييد الحكم الاستثنائى المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة . خطأ فى القانون . وجوب نقضه وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة والقضاء بعدم قبولها .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥) ... .. ٢٤١١٠ ٥٧١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٠ - استظهار المحكمة أن عقد البيع تضمن شرطا باخلاء الأرض المبعة من المبنى القائم عليها وأن اتفاقا تم بين الطرفين على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد . انتهاء المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استيلاء المتهم على المبلغ المدفوع حصل تنفيذ لهذا العقد وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه . انتهاء أركان جريمة النصب . الحكم برفض الدعوى المدنية . لا مخالفة للقانون .
٦١٢	٣٤١١٣	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... ..
		٢١ - لا يجب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب المسندة للمتهم على أساس انتحاله صفة الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة . ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع أمام تلك المحكمة إنها ما ودفاها . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .
		اعتبار الحكم المطعون فيه انتحال المتهم صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك للعقار المبيع لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة بمثابة تهمة جديدة ما كان لمحكمة أول درجة أن تعرض لها . مخالف للقانون .
٦١٢	٣٤١١٣	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... ..
		٢٢ - جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال . الطرق الاحتيالية التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ عقوبات . وجوب توجيهها إلى خدع المجنى عليه وغشه . استخلاص المحكمة أن غشا لم يقع على المجنى عليه . النعي على الحكم بخالفة القانون . لا محل له .
٦١٢	٣٤١١٣	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
٢٣	الجرime المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ : لا يشترط في العقاب عليها أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب . يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصا لغرض آخر . مثال . ( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٣ / ١٠ / ١٤ ) ... .. ع ١١٤ ٣ ٦٢١
٢٤	إغفال الحكم المطعون فيه القضاء بالغرامة بالإضافة إلى حقوبة الحبس إعمالا للمادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة . لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ ، طالما أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه . هـ ذلك : حتى لا يضار الطاعن بطعنه . ( الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٣ / ١٠ / ١٤ ) ... .. ع ١١٤ ٣ ٦٢١
٢٥	لاوجه للترابط بين المادتين الأولى والخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ لاختلاف نطاق كل منهما وبيان المصدر التشريعي لكل . المادة الأولى مقصورة على المتخرجين بالحد من كليات الهندسة في الجامعات المصرية . المادة الخامسة تناول المهندسين العاملين فعلا في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها . الأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ . إسباغ القانون الأخير لقب المهندسين ليس فقط على الحاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . شموله الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسة معادلة لأيهما معترف بها من " وزارة المعارف العمومية " .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استخلاص الحكم المطعون فيه أن الطاعن حاصل على لقب مهندس . عدم منازعة الطاعن في هذه للصفة . ادانته طبقا للسادة الخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ . انزال الحكم صحيح القانون .
٧٢٩	٣٤١٣٢	( الطعن رقم ٢٩٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ ) ... ..
		٢٦ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها . استبدال الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . دلة ذلك : حتى لا يضار الطاعن بطعنه . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .
٧٥٩	٣٤١٣٦	( الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ ) ... ..
		٢٧ - الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ثبوت ان وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت اليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتباره من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . وجوب تدخل محكمة النقض . أمثلة .
٧٦٣	٣٤١٣٧	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..
٩٤٠	٣٤١٧٢	( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ) ... ..
		٢٨ - عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . تحمله بجميع الالتزامات التي تقترب في ذمته أثناء إدارته . لاشأن الجهة الإدارية مانحة الالتزام بها . إنهاء هذه الجهة الالتزام بالإسقاط . اثره : عدم مسؤوليتها عن شيء من هذه الالتزامات . إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . بجانب الحكم هذا النظر . غماظة للقانون تستوجب نقضه .
٧٨٥	٣٤١٤١	( الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١١ ) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		٢٩ - إيراد الحكم استلام الطاعن لصديري المجنى عليه وما يحويه من نقود للحفاظ على هذه النقود خشية ضياعها ، وإقرار الطاعن لهذه الواقعة . مفاده : قيام عقد الوديعة . مادام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع . قصر الطاعن دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه . أطراح الحكم هذا الدفاع بأسباب سائغة ومما قبلته بمقتضى المادة ٣٤١ عقوبات . تطبيق للقانون على وجهه الصحيح .
( الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ) ... ..	١٤٤ ع ٣	٨٠٤
		٣٠ - نص المادة ١١٢ عقوبات يقابله النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . اقتصر النص القديم على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى . اختيار النص الجديد للمادة ١١٣ لفظ "المال" ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها . مجانبية الحكم هذا المنظر . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
( الطعن رقم ٢٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١٨/١٩٦٣ ) ... ..	١٤٦ ع ٣	٨١١
		٣١ - الأعمال المخالفة التي تقع على جانبي الطرق العامة لا تأخذ - في مقام التجريم - حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها . المادة ٥ مكرر من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم خضوعها في العقاب لحكم المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المذكور . اكتفاء المشرع بإعطاء موظفي مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إداريا على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بتب يكاف به في هذا الشأن .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إقامة المتهم مباني على جانب الطريق العام بدون ترخيص من مصلحة للطرق ودون أن يترك المسافة القانونية . قضاء الحكم بتغريمه مائة قرش وإلزامه بمصاريف رد الشيء لأصله . خطأ في تطبيق القانون وتأويله . وجوب نقضه والقضاء ببراءة المتهم .
٨١٨	٣٤١٤٧	(الطن رقم ٧٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٣) ... ..
		٣٢ - سبق الإصرار . شروطه : لا يلزم أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين . توافره : ولو انصرف غرض المصر الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . توافر سبق الإصرار لدى المتهمين يرتب فيما بينهم تضامنا في المسؤولية . سواء أكان الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه . مثال .
٨٢٣	٣٤١٤٨	(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٣) ... ..
		٣٣ - فرض القانون ٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الثلاثين عقوبة سداد رسوم الترخيص - فضلا عن الغرامة - عند اقامة البناء بدون ترخيص . عقوبة الازالة أو التصحيح أو الاستكمال فرضت لواقعة اقامة البناء على خلاف أحكام القانون .
		قضاء الحكم بالغرامة والازالة عن اقامة بناء دون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالغاء عقوبة الازالة وإلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .
٨٣٥	٣٤١٥٠	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣٤ - العقوبات الجائز وقف تنفيذها إعمالا للسادة ٥٥</p> <p>عقوبات : هي العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي . دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحته . الإلزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة . عدم اعتبارها عقوبات جنائية بالمعنى المتقدم . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذها . مخالف للقانون . وجوب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذها .</p> <p>( المعلن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ) ... .. ١٥٦ ع ٣ ٨٦٥</p>
		<p>٣٥ - الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، توطان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .</p> <p>التزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته يدخل في النوع الثاني . بجانب الحكم بهذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .</p> <p>( المعلن رقم ٨٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ) ... .. ١٦٢ ع ٣ ٨٩٠</p>
		<p>٣٦ - لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح في أثناء نظر الدعوى . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل في الدعوى يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المفضى بها . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .</p> <p>( المعلن رقم ٩١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ ) ... .. ١٦٩ ع ٣ ٩٢٧</p>

رقم القاعدة  
والعدد

رقم  
الصفحة

٣٧ - جواز الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام  
بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية -  
في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ  
في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق  
نصوص القانون . عودة الغرفة إلى نظر الدعوى بعد سبق صدور  
قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . خطأ في تطبيق  
القانون . وجوب نقض القرار النافي الصادر من الغرفة والثالث .  
(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧) ... ١٧٣ ع ٣ ٩٤٦

راجع أيضا : إجراءات محاكمة . بناء . قلمس . تهريب  
جمركي . دخان . رشوة . شركات . شيك  
بدون رصيد . غش . قمار .

( القواعد ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٠ ، ٤١٨٠ ع ٣  
٨ ، ٤٤٣ ، "هيئة عامة" ع ١٠ ، ٤١٧٩ ، ٤١٨٥ ع ٢ )  
بالصحائف ١١٣ ، ١٩٧ ، ٤٢٢ ، ٩٤ ، ٩٨٠ ع ٢٥  
٢٠٢ ، ٤١٤ ، ٩٧٦ ، ١٠١٤ ) .

(ب) وقوع بطلان في الحكم .

راجع : حكم .

( القواعد ٤ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٤٦ ع ١٦٣  
١٦٤ ع ٣ ، بالصحائف ٢٣ ، ١٢١ ، ١٤٢ ، ١٤٤  
٢٢١ ، ٨٩٤ ، ٩١٠ ) .

(ج) وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم :

راجع : إجراءات محاكمة .

( القواعد ٨ ع ١٠٣ ، ٢٠٢ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٤٤  
١٥٤ ع ١٥٨ ، بالصحائف ٣٦ ، ٥٢٦ ، ٦٢٥  
٦٦٢ ، ٨٠٤ ، ٨٥٩ ، ٨٧٣ ) .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أسباب الطعن :
		”ما لا يقبل من الأسباب“ .
		١ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العسيرة في الأحكام هي بالإجراءات والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . مثال .
٤٧	١٤١١	( الطعن رقم ٢١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... ..
		٢ - الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٨	١٤١٣	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... ..
١٠٣	١٤٢٢	( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..
١٠٧	١٤٢٣	( الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥ ) ... ..
٢٢٥	١٤٤٧	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ) ... ..
٢٩٥	٢٤٦٠	( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨ ) ... ..
٤٣٨	٢٤٨٥	( الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ ) ... ..
٤٨٠	٢٤٩٤	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ ) ... ..
٥٤٣	٢٤١٠٤	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
٥٤٨	٢٤١٠٥	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
٥٥٥	٢٤١٠٦	( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ ) ... ..
٦٤٩	٢٤١١٩	( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ) ... ..
٨٢٣	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٨ ) ... ..
٨٣٩	٢٤١٥١	( الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ) ... ..
		٣ - البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعدا كتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٣١	١٤٢٨	( الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠٢	١٤٤٣	٤ - الدفع بمحصل استبدال الدين . دفع يخالطه واقع . وجوب إبدائه أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه . التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩) ... ..
٢٧٤	٢٤٥٥	٥ - طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المستند للتهم ، أو إثبات استحالة حصوله : من قبيل الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١) ... ..
٤٦٠	٢٤٩٠	٦ - الدفع ببطلان إذن التفتيش وببطلان التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع . تطلبها تحقيقا موضوعيا . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧) ... ..
٤٨٠	٢٤٩٤	٧ - الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روجيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجمه في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢) ... ..
٦٦٢	٣٤١٢١	٨ - علاقة المتهم بالمجنى عليه في جريمة التبيد . العبرة فيها بحقيقة الواقع . البحث في ذلك موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض عليه . (الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٧٨	١٤٠ ع ٣	٩ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي . مثال في اصابة الخطأ . (الطن رقم ٨١٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١) ... .. " ما يقبل من الأسباب " .  الأسباب المتعلقة بالنظام العام :  راجع : بطلان .  ( القواعد ٨ و ٢٥ و ٣٢ ع ١ بالصفحات ٣٦ ، ١٢١ و ١٤٤ )  سلطة محكمة النقض :  ١ - من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه للمحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢/٣٥ من القانون المذكور التي من بينها صدور قانون بعد الحكم يسرى على واقعة الدعوى . (الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ... .. (الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥) ... .. ٣٧٨ ٧٥ ع ٢ ٥٧١ ١١٠ ع ٢  ٢ - انتهاء محكمة الموضوع إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطيء . وجوب تقض الحكم وبراءة الطاعن . (الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤) ... .. ٥٥٩ ١٠٧ ع ٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - عند عرض النيابة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بالمادة ٤٦ من القانون المذكور . لا يترتب عليه عدم قبول هذا العرض . هل ذلك ؟ أراد الشارع بتحديد مجرته وضع قاعدة تنظيمية . اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتسعين حيوب الحكم من تلقاء نفسها . سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم . وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .
٦٧٨	٣ع١٢٣	(الطن رقم ٩٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢) ... ..
		٤ - لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم المطعون فيه - لمصلحة المتهم - لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات لتبين إن كانت تكون جريمة أم لا . مثال في جريمة قذف .
٦٨٥	٣ع١٢٤	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨) ... ..
		٥ - لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن . المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٧٢٩	٣ع١٣٢	(الطن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩) ... ..
		٦ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام . جواز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة أن تقضي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . مثال .
٩١٤	٣ع١٦٥	(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : بطلان .
		(لقواعد ٨ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ١٤٤٤ ع ١ بالصحائف ٣٦ ، ١٢١ ، ١٤٤٤ ) .
		ونقض .
		(القواعد ١١٤ ، ١٣٦ ، ١٥٠ ، ١٦٢ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ع ٣ بالصحائف ٦٢١ ، ٧٥٩ ، ٨٣٥ ، ٨٩٠ ، ٩٤٠ ، ٩٨٠ )
		” تعيين الجهة المختصة “ .
		١ - متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة ، ( مثال ) أمر غرفة الإتهام بعدم اختصاصها بنظر جناية إحراز المخدر والسلاح والذخيرة . عدم استطاعتها إعادة نظرها من جديد فيما لو قدمت إليها . من المحتم أن محكمة الجنايات منقضى هي الأخرى بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحراز المخدر لعدم إحالتها إليها عن طريق الغرفة . وقوع تنازع سلبي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنايات . الطعن في أمر الغرفة بطريق النقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة .
		الفصل في التنازع السلبي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض .
١١٣	١٤٢٤	(الطن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدد	
		٢ صدور حكم من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه . وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجناية . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . علة ذلك : لأنه غير منه للمصومة . هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى . لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة وتعين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .
٢٩٢	٢٤٥٩	( الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ) ... ..
		الحكم في الطعن :
		١ - القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيأتيه ملق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها . لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .
٥٢١	٢٤١٠١	( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ ) ... ..
		٢ - نقض الحكم . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . جريان المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق . عدم تنفيذ المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى .



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
اثبات الحكم في مدوناته الاسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه . لا يعيبه . ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور .	
(الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٢ ) ... ..	٦٨٥ ع ١٢٤
٣ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . عدم بحث محكمة الاحالة في صحة شكل الاستئناف إستنادا إلى سبق القضاء بقبوله شكلا بالحكم المنقوض . مخالف للقانون .	
(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٢ ) ... ..	٧٧٨ ع ١٤٠
٤ - الطعن بالنقض مرة ثانية في الحكم الصادر من محكمة الاحالة . أثره : هل محكمة النقض أن تحكم في الموضوع . عليها اتباع الاجراءات المنمردة في المحكمة عن الجريمة التي وقعت . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	
اقتصار الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية على خطأ الحكم في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به . على محكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بتمتضي القانون دون نظر الموضوع في جاسة تحددها . مادامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .	
(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٦٢ ) ... ..	٨٣٥ ع ١٥٠
راجع أيضا : ما يجوز الطعن فيه من الأحكام . (القاعدة رقم ١٦٦ ع ٣ بالصفحة رقم ٩١٧) .	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى . العبرة في تحديد طبيعته - وهل هو أمر حفظ إدارى أم قرار بالوجه لإقامة الدعوى - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة منه أو بالوصف الذى يوصف به . مثال .
٩٧٢	١٧٨ ع ٣	( الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ ) ... ..
		٥ - استناد الحكم إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التى ضبطت فى دائرة اختصاصها . لا يعيبه . ولو كانت الجريمة قد ارتكبت فى مكان آخر خارج عن دائرة هذا الاختصاص . غلة ذلك : ضبط المتهم فى دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه .
١٠٠٣	١٨٣ ع ٣	( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ ) ... ..
		سلطانها فى رفع الدعوى الجنائية :
		١ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة نقرة ثالثة للسادة ٢١٤ إجراءات . تخويله النيابة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . إضفاء المشرع بالتعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم . عدم استعمال النيابة هذه الرخصة وإحالتها جنائية إلى غرفة الاتهام . على الغرفة التصرف فيها . ليس لها أن تقرر عدم اختصاصها بنظرها . إن فعلت ذلك تكون قد أخطأت .
١١٣	١٤٢٤	( الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنائيات . أساسه : قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين إحدى الجنائيات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين جرائم أخرى . مثال . (الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨) ... ..
٦٩٠	٣١٢٥ ع	٣ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم أمام محكمة الجناح بوصف ارتكابه جنحة قتل خطأ . توجيه وكيل النيابة بالجلسة إليه تهمتين جديدتين ، هما إحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص . إقامة الدعوى الجديدة ممن لا يملك رفعها قانونا على محكمة الجناح أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . (الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٨) ... ..
٨٣١	٣١٤٩ ع	سلطاتها في الطعن في قرارات غرفة الاتهام : حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . قصره على الأوامر الواردة بالمصادين ١٩٣ ، ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر . أمر الغرفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . (الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١١) ... ..
١١٣	١٤٢٤ ع	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>الطعن في الأوامر الصادرة من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية :</p> <p>الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . الطعن فيها : تسوية القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية — قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — بين المدعى المدني والمجنى عليه في حق الطعن فيها . المنجنى عليه في حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفعل أن يتناوله الترك المؤثم قانونا ، سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا . حقه في الطعن في تلك الأوامر ، بصرف النظر عما إذا كان لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . مثال في اقراض بربا فاحش .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ) ... .. ٢٤٨٧ ٤٤٥</p>
		<p>( ٥ )</p> <p>هتك عرض . هدم</p> <p>هتك عرض</p> <p>أركانها :</p> <p>«الركن المادى»</p> <p>١ — الركن المادى في جريمة هتك العرض . ما يحققه : وقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل الى جسمه فيصيب عورة من عوراتهِ ويخدش ماطقة الحياء عنده . ترك أثر بجسم المجنى عليه . لا يلزم . إمكان وقوعه من عين . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ) ... .. ١٤١٣ ٥٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٥٤	١٤٥٢	٢ - الكشف عن عورة المجنى عليه . لا يلزم لتوفر الركن المادى في جريمة هناك العرض . يكفي لتوفر هذا الركن بلوغ الفعل الواقع على جسم المجنى عليه من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هناك عرض . ( الملحق رقم ٢ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ )
٦٣٩	١١٧	٣ - جريمة هناك العرض . توافرها : بكشف الجاني عن جزء من جسم المجنى عليه يعد من المورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقرن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش . حلة ذلك : لما في هذا الفعل من خدش لمعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه . ( الملحق رقم ٦٨٣ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ )
<b>”القصد الجنائي“</b>		
القصد الجنائي في جريمة هناك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته .		
٦٣٩	١١٧	لا عبء بما يكون قد دفع الجاني إلى فعله أو بالعرض لذي توخاه منها . يصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه . ( الملحق رقم ٦٨٣ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ )
<b>”ركن القوة في جنابة هناك العرض“</b>		
٢٥٤	١٤٥٢	١ - ركن القوة في جنابة هناك العرض لا يقتصر على القوة المادية . التهديد ركن مماثل للقوة . إندراج المباغة تحت معنى القوة أو التهديد . بها ينعدم الرضاء الصحيح . ( الملحق رقم ٣ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٩	١١٧ ع	<p>٢ — ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض . تحققة :</p> <p>بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها هندهم تسهيلات ارتكاب الجريمة . سواء بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على أجسامهم أو بالتهديد باستعمال السلاح .</p> <p>( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ ) ... ..</p> <p style="text-align: center;"><u>هدم</u></p> <p style="text-align: right;">راجع : بناء .</p> <p style="text-align: right;">ودفاع .</p> <p style="text-align: center;">( القاعدة رقم ١١٢ ع ٣ بالصيغة رقم ٦٠٣ )</p> <p style="text-align: center;">( و )</p> <p style="text-align: center;"><u>وصف التهمة . وكالة . وكيل نيابة المخدرات</u></p> <p style="text-align: center;"><u>وصف التهمة</u></p> <p>١ — عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيها صحيحا . دون حاجة إلى لفت نظر</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفاع . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة هي بذاتها الواقعة الميمنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها الموافقة دون أن تضيف إليها شيئا . أمثلة .
٤٠٢	٢٤٧٩	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ... ..
٤١٩	٢٤٨١	(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ... ..
٤٣٠	٢٤٨٣	(الطن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٦٣) ... ..
		٢ - تفيد المحكمة الاستثنائية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . إلزامها بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم إلى ذلك وأن تمنحه أجلا لتقديم دفاعه . المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . تحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لغت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون صريحا أو ضمنا باتخاذ أى إجراء يتم عنه مواجهة الدفاع وينصرف مداولة إليه . مثال .
٤١٣	٢٤٨٠	(الطن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ... ..
		٣ - تغيير التهمة من قتل عمد بالسم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة نقت الدفاع إلى هذا التعديل . أن التفتاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه .
٤٩٢	٢٤٩٦	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٤/٦/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحددتها . شرط ذلك : ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . إضافة محكمة ثاني درجة عنصرا من عناصر الخطأ . لا يعيب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته . ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ) ... ٢٤٩٩ ... ٥٠٦</p>
		<p>٥ — اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . لا يلزم . هذا التنبيه يتم بأية كيفية تراها المحكمة محقة لذلك الغرض . سواء أكان صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ أي إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ ) ... ٢٤١٠٥ ... ٥٤٨</p>
		<p>٦ — للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة .</p> <p>لا يعيب الحكم الابتدائي فصله في تهمة النصب المسندة للمتهم على أساس اتهماله صفة الوكالة كذبا عن جميع ملاك العقار المبيع ولو كان بعضهم لم ترد اسمائهم في وصف التهمة . ما دام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي وتعرض لها الدفاع أمام تلك المحكمة اتهاما ودفاعا . وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل . وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التي كانت معروضة على بساط البحث .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اعتبار الحكم المطعون فيه احتمال المتهم صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك للعقار المبيع لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة بمناية تهمة جديدة ما كان لمحكمة أول درجة أن تعرض لها . مخالف للقانون .
٦١٢	١١٣ ع ٣	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣) ... ..
		٧ - صدور قانون أصلح للثمن أثناء محاكمته . إعماله وإدانته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة . لفت نظر الدفاع . لا يلزم .
		مثال : رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور قانون أصلح . هو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الإدانة " قصد الاتجار " في حق المتهم . عدم اعتباره تعديلا للتهمة .
٦٢٥	١١٥ ع ٣	(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - ٢١/١٠/١٩٦٣) ... ..
		٨ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة - من مرقعة إلى خيانة أمانة - دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية . ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وتراجع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .
٨٠٤	١٤٤ ع ٣	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(و)
		وكالة
		إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، موجب للسؤولية الجنائية . ولو كان مصدر الشيك وكلا عن صاحب الحساب . علة ذلك : مفارقة الوكيل الجريمة كفاعل أصلي .
١٠٣	١٤٢٢	(الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٥) ... ..
		وكيل نيابة المخدرات
		راجع : نيابة عامة .
		(القاعدة رقم ٢٤٩٠ بالصيغة رقم ٤٦٠)





# القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية

مما يمس المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم التاعدة والمدو	
		(١)
		إثبات . إعلان . التزام . أوراق تجارية
		<u>إثبات</u>
		إجراءات الاثبات :
		• تعيين خبير في الدعوى من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . • رفض طلب تعيين خبير لأسباب مائغة . لا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٣٩٨	١٤ ٦٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) ... ..
		طرق الاثبات :
		”الإقرار“ .
		استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة من محكمة النقض .
٢١	١٤ ١	(الطن ٢٣ لسنة ٢٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الاثبات بالقرائن :</p> <p>” القرائن القانونية . حجية الأمر المقضى “</p> <p>الحكم الجنائي له حججه في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . تبرئة المتهم من جريمة تزوير مسند لعدم كفاية الأدلة لا يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢ ) ..... ١٠٢ ع ٧١٥</p> <p>راجع أيضا : حجية الأحكام .</p>
		<p>إعلان</p> <p>إعلان أوراق المحضرين :</p> <p>( ١ ) بالنسبة لشخص المعلن إليه :</p> <p>وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب معه مع المعلن إليه ، المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان .</p> <p>إعلان الطعن علانا جميعا في المبدأ المحدد قانونا إجراء جوهري يترتب على إغفاله الإبطال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ ) ..... ١٤٥٤ ع ٣٤٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ب ) بالنسبة للدولة :
		تسليم صور الإعلان بصحف الدماوى والطعون والأحكام - فيما يتعلق بالدولة - إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها . إعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسى لإدارة القضايا أو في المأمورية التى تختص بالدعوى محليا .
٢٠٢	١٤٢٧	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٣١ ) ... ..
		( ج ) بالنسبة للقيم بالخارج :
		الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية كى تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية . أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذى له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ ، ٥٥٠ مرافعات .
٢٢٦	١٤٣١	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧ ) ... ..
		” إجراءات الاعلان “ :
		إثبات المحضر في أصل ورقة إعلان الطعن انتقله إلى محل المطعون عليه ومخاطبة تاجره المقيم معه لنيابه وإعلانه بصورة من تقرير الطعن . كفاية ذلك في الدلالة على أن الإعلان تم



رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		وفقا للقانون . المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه .
		هــم وضوح خط المحضر المنوط به الإعلان لا أثر له على صحة الإعلان متى كان المطعون عليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين .
٧٦٩	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) ... ..
		”بيانات أوراق المحضرين“ :
		الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن وضعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها علما كافيا . كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .
٧٥٠	٢٤١٠٥	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ... ..
		”إعلان الشركات التجارية“ :
		المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الإعلان فيه على ما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات المخطط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهل المثني هو المركز الرئيسي للشركة . بطلان الإعلان إذا لم يتم في المركز الرئيسي .
٦٥٣	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢) ... ..
		”بطلان إجراءات الإعلان“ :
		البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من إجراءات . بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ، ليس لغير من شرع البطلان لمصاحته التمسك به .
٥٧٩	٢٤٨٤	(الطنان رقما ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p><b>إلتزام</b></p> <p>”الحق في الحبس“ :</p> <p>ليس للمودع لديه حق حبس الشيء المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو الباقية التي يكون قد أنفقها على ذات الشيء . أجرة سائق السيارة التي دفعها المودع لديه عن المودع وبتكليف منه لا تدخل في نطاق المصروفات التي تجيز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧ ) ... ١٣٣ ع ٢ ٩٤٦</p>
		<p><b>أوراق تجارية</b></p> <p>شيك :</p> <p>الأصل في الشيك أنه أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩ ) ... ١٢٢ ع ٢ ٨٦٠</p>
		<p>( ب )</p> <p>بطلان</p> <p>البطلان المتعلق بالنظام العام :</p> <p>يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقفا عليه من محام مقبول أمامها ووكيل عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . تقضى المحكمة بهذا البطلان من تلقاء نفسها .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ ) ... ١٤٥٤ ع ٢ ٢٤٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		البطلان غير المتعلق بالنظام العام :
		بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في إعلانها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرة التفسيرية .
١٥٣	١٤١٨	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢) ... ..
		راجع : أيضا : إعلان : .
		(القاعدة رقم ٨٤ ع ٢ بالصحيفة رقم ٥٧٩)
		ونقض .
		(القاعدة رقم ١١٤ ع ٢ بالصحيفة رقم ٨١٠)
		(ت)
		تزوير . تسعير جبرى . تعويض
		<u>تزوير</u>
		الادعاء بالتزوير :
		تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لا يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .
٧١٥	١٠٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢) ... ..
		أوراق رسمية :
		١ - توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحقها وصف الرسمية حجيتها في الإثبات حتى يظعن فيها بالتزوير .
١٠٠٦	١٤٣ ع ٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - للبصحة قوة الإمضاء في نظر الشارع المصرى .
١٠٠٦	١٤٢ ع ٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١) ... ..
<u>تسعين جبرى</u>		
		تطبيق القرارات المحددة للأسعار التجريبية بأثر فوري . مريانها
		على ما لم يكن قد تم بيعه من الساع قبل صدورها .
١١٣٩	١٦٣ ع ٣	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢) ... ..
<u>تعويض</u>		
		عناصر التعويض :
		عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض .
		قصور .
٥٢٠	٢٤٧ ع ٢	(الطن أرقام ٢٩٩ و ٣٩١ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١) ... ..
		تقدير التعويض :
		١ - تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة
		الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة . امتناع الجدل في ذلك
		أمام محكمة النقض .
٥٦٥	٢٤٨ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٦٣	٢٤٩٤	٢ - عدم تقيد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد رفع من المضرور . لمحكمة الاستئناف بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما ارتأه ذلك الحكم من مسئولية التابع وحده عنه . (الطنن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩) ... ..
		(ح) حجز . حكم
		حجز
		حجز ما للمدين لدى الغير :
٨٧٨	٢٤١٢٥	حجية الحكم بصحة المجزء الصادر في مواجهة المحجوز لديه قاصرة على صحة إجراءات المجزء . يمنع على المحكمة التي تنظر دعوى صحة المجزء أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقضى بثبوته . حصول الخارج على حكم انتهائى بصحة المجزء لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه . (الطنن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠) ... ..
		حجز إدارى :
٩٨٦	٣٤١٣٨	بمجال تطبيق المادة ٥١٩ من قانون المرافعات مقصور على المجزء القضائى ولا يتعداه إلى المجزء الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة لا تتضمن نصا مماثلا عدا التشريع الجديد الذى صدر به قانون المجزء الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . (الطنن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٠) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	حكم
		إصدار الحكم :
		مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ ، ٣٤٤ مرافعات . عدم النص على البطلان .
٢٤٧١	٥٠٤	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ... ..
		عيوب التمدليل :
		التناقض : "مالا يعد كذلك" .
		التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتاحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه . اشتغال أسباب الحكم على ما يكفي لحمله ويبرر وجه قضائه . لا محل للنعي عليه بالتناقض .
١٤١	٢١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٢/١/١٩٦٣) ...
		تسبيب كاف :
		إذ فالحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها لا يعيبه . تكفي مجرد الإشارة إليها . طالما أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .
١٤١	٢١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ٢/١/١٩٦٣) ...
		حجية الأحكام :
		"حجية الأمر المقضي" :
		الأصل أن حجية الأمر المقضي لا ترد إلا على منطوق الحكم . وعلى ما يكون من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا دون الأسباب التي تكون المحكمة قد عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى .
٢٤٨٧	٦٢٠	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”حجية الحكم الأجنبي“ :</p> <p>حجية الحكم الأجنبي أمام المحاكم المصرية ولولم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية ما دام قد صدر نهائيا ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر .</p> <p>( الطعن رقم ٤ لسنة ٢٩ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٢/١/٢٦ ) ... ١٢٩ ع ٢ ٩١٣</p> <hr/> <p>( د )</p> <p><u>دعوى</u></p> <p>تنحى القاضى عن نظر الدعوى :</p> <p>تنحى القاضى عن نظر الدعوى امر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للمصوم فيه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٦ ) ... ٩٦ ع ٢ ٦٧٧</p> <hr/> <p>( ش )</p> <p><u>شيك</u></p> <p>راجع : أوراق تجارية .</p> <hr/>

رقم الصفحة	رقم القعدة والعدد
---------------	----------------------

(ع)

## علامات تجارية

التشابه بين علامتين :  
"مناطه"

ليس الفحص في التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر المركبة فيها وعمما إذا كانت الواحدة فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤) ... ١٨٠ ١٤٢٣

(ق)

## قاض

أثر قبول الاستقالة :

النعي على الحكم بالإعلان لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته . عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة هذا السبب يجعل النعي حاريا عن الدليل .

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤) ... ١٦٢ ١٤٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(م)
		محاماة . محكمة الموضوع . مسئولية تقصيرية . موظفون
		محاماة
		توكيل المحامي :
		استيفاء التوكيل الصادر للمحامي شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه أن يسبغ عليه صفة الوكالة .
٢٢٦	١٤٣١	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٧ ) ... ..
		انتهاء وكالته :
		إنهاء المطعون عليه توكيله إلى محاميه . انعدام صفة المحامي في تقديم مذكرة أو في الحضور عنه في الطعن .
٨٢٥	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ ) ... ..
		أجر المحامي :
		يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي يبذله المحامي .
١٦٢	١٤٢٠	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	محتوى الموضوع
		<p>”سلطة في تقدير الدليل“:</p> <p>الجدل في خوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع . لا دخل لمحكمة النقض فيه . أمثله .</p> <p>(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... ١٤١ ٢١</p> <p>(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١٨) ... ٢٤٧٧ ٥٤٣</p> <p>(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩) ... ٢٤١٢٠ ٨٤٣</p> <p>”عدم إلتزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم“ :</p> <p>عدم إلتزام قاضي الموضوع بتعقب جميع الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً . حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها .</p> <p>(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢) .. ١٤١ ٢١</p> <p>(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... ١٤٤ ٦٧</p>
		<p>مسئولية تقصيرية</p> <p>مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة :</p> <p>١ — قيام علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه .</p> <p>(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٩) ... ٢٤٩٤ ٦٦٣</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه حال تأدية وظيفته أو بسببها قوامها وقوع الخطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو . انتفاء مسئولية التابع يستتبع انتفاء مسئولية المتبوع . قضاء الحكم مع ذلك على المتبوع بالتعويض مخالف للقانون .
٦٨٩	٢٤٩٧	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣ ) ... ..
		٣ - قيام رابطة التبعية متى كانت للمتبوع على تابعه سلطة فعلية ورقابة في توجيهه . المادة ١٥٢ مدني قديم . تبعية العامير بالمدارس الحرة لوزارة التربية والتعليم بما يجعل الوزارة مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا .
٨٨٨	١٢٦٤	( المقتضى رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣ )
		٤ - ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الوجبة لمسئولية مالكيها . لا تتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توافر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لوضح أن تغييره وجه الرأي في الدعوى . قصور .
٨٨٨	١٢٦٤	( الطعان رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣ ) ... ..
		٥ - قيام رابطة التبعية وأولم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ( م ١٧٤ مدني ) مثال .
٩٧٤	١٣٦٣	( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>مسئولية المكلف بالرقابة :</b>
		لا تتفى مسؤولية المكلف بالرقابة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب . نفى محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائئة . لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطعن رقم ٢٠٩ ر ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠) ... ١٢٦ ع ٢ ٨٨٨
		<b>مسئولية حارس الشيء :</b>
		قيام مسؤولية حارس الشيء على أساس خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس يدرأ مسؤولية الحارس إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يدرأ فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٢) ... ١٦٥ ع ٣ ١١٥٦
		<b>” تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع “ :</b>
		نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام . (الطعن أرقام ٢٩٩ ر ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١١) ٢٧٤ ع ٢ ٥٢٠
		<b>موظفون</b>
		المرشدون وعمال هيئة البوقاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عامة . لا يسرى عليها الاستثناء الوارد في المادة ١/٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢) ... ١٤٧ ع ٣ ١٠٣٩



رقم المرحلة	رقم القاعدة والعدد	
		( ن ) نظام عام . نقض
		نظام عام
		تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام .
٩٣٦	١٣١ ع ٢	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧ ) ... ..
		نقض
		إعلان الطعن :
		راجع إعلان .
		أسباب الطعن :
		ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يرد في تقرير الطعن .
٥٥٠	٢٤٧٨ ع ٢	( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨ ) ... ..
		” الأسباب المتطوعة بالنظام العام ” .
		جواز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت . التمسك به بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يجدى ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستمدة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تسديدا صحيحا وفي المواعيد التي حددها القانون .
١٦٢	٢٠ ع ١	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>نظر الطعن والحكم فيه :</b>
		١ - إنهاء المطعون عليها توكيلاً إلى محاميها . إنعدام صفتها في تقديم مذكرة أو في الحضور عنها في الطعن . ادعاؤه بعدم جواز الانهاء لصدور الوكالة لصالح الغير دون رضا منه مع عدم تقديمه دليلاً على صحة هذا الادعاء . لا يجدى .
٣٣٥	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ ) ... ..
		٢ - نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً والقضاء بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون . وجوب نقض الحكم الموضوعي الصادر في الاستئناف تبعاً لذلك .
١٧٦	١٤٢٢	( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ) ... ..
		٣ - نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه عودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . جواز إضافتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف بعد الحكم المستأنف .
٥٢٠	٢٤٧٤	(المرن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		( و )
		<b>وديعة</b>
		راجع : التزام .
		( القاعدة رقم ١٢٣ ع ٢ صحيفة ٩٥٦ )





## فهرس المواد

### قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٩٣٣، ١٩	٥٥- وما بعدها - إجراءات تحرير المضبوطات . " اثر مخالفتها "	١٤٢٩ ٢٤٩٨	١٥ - إقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
١٤٧ ٩٤، ٩٠ ٢٤ ١٠٦ ١٢٨، ١٠٧ ١٢٩ ٣٤ ١٣٣ ١٤ ٣٣ ٩٠، ٦٠ ٢٤ ١٠٦ ١٢٩، ١٢٧ ١٣٣ ٣٤ ١٥٣	٩١ - إذن التفتيش : " مدته " " إصداره " " تنفيذه "	٤٤٤، ٣٣٤، ١٠ ٥٤٤، ١٤٤٦ ٩٠، ٦٠ ١٣٧، ٢٤٩٢ ١٥٨، ١٢٩ ٣٤ ١٨٤	٣٠ - حالة التلبس بالجريمة ٣٨، ٣٤ - القبض - " حالاته " .
٣٤ ١٧٦	تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة .	١٤٤٦، ٢١ ٩٠، ٥٤ ١٣٧، ٢٤٩٢ ٣٤ ١٣٣	" الاستيقاف والتعرض المادى " .
٣٤ ١٢٩	الدفع ببطلان إجراءات التفتيش .	٣٣، ١٢ ١٤ ٤٤ ٣٤ ١٥٨	٤٥ - دخول المنازل وتفتيشها . " الرضاء الحر الصريح " .
٣٤ ١٢٢	١٠٢ - رد الأشياء المضبوطة .	١٤ ١٠ ٢٤ ٩٠ ١٥٨، ١٤ ١٠ ٣٤ ١٨٤	٤٧ - تفتيش منازل المتهمين في حالة التلبس

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٠٩ -	طبيعة الأمر	٢١٠، ١٦٢ -	قبل تعديلهما
١٧٨ ع ٣	الصادر من النيابة بالحفظ	١٩٦٢	بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
٣/٢١٤ -	المعدلة	١٩٦٢	الأوامر الصادرة من
١٩٥٧	بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧	١٩٦٢	قاضى التحقيق أو النيابة
١٤٩ ع ٣	الاحالة المباشرة إلى	١٩٦٢	العامه بالأوجه -
١٢٥ ع ١	محكمة الجنايات في بعض	١٩٦٢	"الظمن فيها من المدعى
١٢٥ ع ١	الجنايات وما ارتبط	١٩٦٢	المدنى والمجنى عليه".
١٤٩ ع ٣	بها من جرائم أخرى.	١٩٦٢	"المقصود بالمجنى عليه في
٢٢٣ -	المعدلة بالقانون	١٩٦٢	حكم هاتين المادتين"
١٠٧ -	للسنة ١٩٦٢	١٩٦٢	٣٩٥ - الأحكام
١٨٢ ع ٣	دعوى جنائية	١٩٦٢	الغياية الصادرة من
١٨٢ ع ٣	"وقف السير فيها".	١٩٦٢	محكمة الجنايات -
٢٢٦ ، ٢٢٧ -	تنازع	١٩٦٢	"أثر حضور المحكوم
الاختصاص :		١٩٦٢	عليه في غيبته أو التنبض
٢٢٦ ع ٣	متى يجوز لمحكمة النقض	١٩٦٢	عليه".
٢٢٦ ع ٣	اعتبار الطعن طلبا	١٩٦٢	١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٢
٢٢٦ ع ٣	بتعيين الجهة المختصة؟	١٩٦٢	قبل تعديلهما بالقانون
٢٢٦ ع ٣	"شروط قيام النزاع"	١٩٦٢	١٠٧ لسنة ١٩٦٢ -
٢٢٦ ع ٣	"الفصل في النزاع".	١٩٦٢	غرفة الاتهام
٢٢٦ ع ٣	"سلطة محكمة النقض	١٩٦٢	"الظمن في أوامرها"
٢٢٦ ع ٣	في تعيين الجهة المختصة"	١٩٦٢	

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٦٣ ع ٣٤ ١٤٢	٣٨١٦٢٧٨ المعدلة - المناداة على الشهود وسماع أقوالهم .	١٤٣ ع ١ ١٥٣ ع ١	٢٣٢ - تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر "شروط صحته" ٢٣٤ - إجراءات الاعلان
١٦٣ ع ٣٤	٣٨١٦٢٨٣ المعدلة - استحلاف الشاهد .		٢٥١ - دعوى الحقوق المدنية .
١٣ ع ٢١ ١٤٤ ع ١ ٧٢ ع ٢	٢٨٩/٢ - المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تلاوة أقوال الشهود بالجلسة "شرطه"	٣٦٤ ع ١ ٦٤ ع ٢ ١٧٥ ع ٣	"إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها"
١٦٤ ع ٣	٢٩٠ - تلاوة أقوال الشهود: من الإجازات متى تكون واجبة ؟	١٤٣ ع ١	٢٥٣ - إجراءات رفع الدعوى المدنية على المتهم
١٣٩ ع ١ ١٥٢ ع ٣	٢٩٢ - مدى الترام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى .	٢٧١ ع ٢	٢٦٦ - دعوى مدنية - "إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية"
١٥١ ع ٣	٢٩٤ - متى تاترم المحكمة بإجراء التحقيق	١٤٧ ع ١ ١٠٣٦٩٤ ع ٢	٢٧٥/٤ - ترتيب إجراءات المحاكمة :
١٨٩ ع ٢ ١٢١ ع ٣	٢٩٥ ، ٢٩٦ - الطعن بانتزوير "أحكامه"	١٣٩ ع ١ ١٨١ ع ٣	إقفال باب المرافعة ومحجز الدعوى للحكم .



## (٣) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠٥ ٣٤١٥١	"تقدير العقوبة"	٢٣٤٢٢٤١٣ ٤٨٤٤٧٤٣٨ ١٤٥٢٤٥٠ ٩٩٤٨٥٤٧٧ ٤١٠٥٤١٠١ ٢٤١٠٦ ٤١١٧٤١١٢ ٤١٢٨٤١١٩ ٤١٣٣٤١٢٩ ٤١٤٠٤١٣٤ ٤١٥١٤١٤٨ ٤١٥٩٤١٥٨ ٤١٦٤٤١٦٣ ٤١٧٠ ٣٤١٨٩	٣٠٢ - تقدير الدليل .
٩٦٤٨٣٤٨٠ ٢٤١٠٥٤٩٩ ٤١١٥٤١١٣ ٣٤١٤٤	٣٠٨ - تعديل الوصف ولفت نظر الدفاع -		
١٤٣٦٤١١	٣٠٩ - الحكم بإحالة الدعوى المدنية - "شرط الإحالة"		
٤١٥٤٤١١٥ ٤١٥٨ ٣٤١٨٨	٣١٠ - تسبيب الأحكام - "بيانات التسبيب"		
٣٤١٤٤	"محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة"	٤١٢١ ٣٤١٧٧	٣٠٣ - حكم "إصداره"
٤٩٠٥٤٤٣ ٣٨٤١٨٠١٠ ١٤٤١ ٥٧٤٥٦٤٥٤ ٦٨٤٦٥٤٦٢ ٧٤٤٧٣٤٦٩	"تسبيب معيب"	٢٤٨٢	١/٣٠٤ - متى يحق للمحكمة أن تنقض بالبراءة ؟
			٢/٣٠٤ - "إلزام المحكمة بتطبيق القانون تطبيقاً محيلاً الوقائع الثابتة في الدعوى"
		٢٤٨١	

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٣٩٠١٣٥		٨٢٠٧٩٠٧٦	(تابع) "تسبب معيب"
١٤٣٠١٤٠		٩٧٠٩٥٠٨٤	
١٥١٠١٤٨		٢٤١١١٠٩٨	
١٥٨٠١٥٧		١١٨٠١١٣	
١٦٤٠١٦٣		١٤٥٠١٢٠	
١٨١٠١٧٠		١٦٠	
١٨٣٠١٨٢		٣٤١٦٧	
١٨٧٠١٨٦		١٩٠١٥٠١٢	"تسبب غير معيب".
١٨٨		٢٢٠٢١٠٢٠	
٣٤١٨٩		٤٧٠٤٥٠٣٣	
	"ما لا يجب الحكم في	١٤٥٠	
٣٧٠٢٣	نطاق التدليل".	٦٠٠٥٨٠٥٥	
١٤٤٧		٧٧٠٧٢٠٦٦	
٨٨٠٨٣ ع		٨٣٠٨١٠٧٨	
١١٥		٩١٠٨٨٠٨٥	
٣٤١٣٤		٩٩٠٩٤٠٩٢	
		١٠٢٠١٠١	
		١٠٤	
	٣١٢ - المعدلة بالقانون	٢٤١٠٥	
	١٠٧ لسنة ١٩٦٢ -	١١٥٠١١٢	
	وضع الأحكام والتوقيع	١١٧٠١١٦	
٣١٠٤	عليها .	١٢١٠١١٩	
١٤٤٦		١٢٣٠١٢٢	
٣٤١٢١		١٢٥٠١٢٤	
	٣٤٤ - إختصاص محكمة	١٢٨٠١٢٧	
٣٤١٦٥	الأحداث .	١٣١٠١٢٩	
		١٣٤	

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
١١٢ ، ٣ع ١٢٢	٤١١ - الحكم في الاستئناف	٤٩ ع ١ ٨٩ ، ١١٠ ع ٢	٤٠١ ، ٣٩٨ - معارضة "التقرير بها"
	٤١٧ - المعدلة		٤٠٣ - إستئناف المدعى المدنى والمستول عن الحقوق المدنية الحكم الصادر فى الدعوى المدنية .
	بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ "قاعدة إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة" "مدى تطبيق هذه القاعدة فى حالة إستئناف الدعوى المدنية من المدعى المدنى" .	٧١ ، ٩٣ ع ٢	"أثر إستئناف النيابة والمدعى بالحق المدنى" ٩٩ ع ٢
١٧٧ ع ٣			"أثر إستئناف المتهم الدعوى المدنية والجنائية" .
	٤١٧ - فقرة أخيرة - "الاستئناف المرفوع من المتهم" .	١٠١ ع ٢	
٢ ع ١		١٣٢ ع ٣	٤٠٦ - إستئناف "التقرير به" .



## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠١	٤٥٦ - مدى حجية الحكم الجنائي عند نظر الدعوى المدنية .	١٤١٤ ٢٤٦١	٤١٩ - نظر الاستئناف "سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة" .
٢٤٨٦	٤٢٥ - إشكال . "ماهيته"	١٤٤٨	٤٥٤، ٤٥٥ - قوة الشيء المحكوم فيه .

## قانون العقوبات

رقم المادة والعدد	المادة والموضوع	رقم المادة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٣٧	"تقدير قيام الارتباط"	٢٤ ٧٥	٥ - القانون الأصلح .
١٤ ٢٢	٣٩ - التعامل الأصلي .	٣٤١١٥	١٠ ، ١٢ - ترتيب العقوبات الأصلية .
٢٤١١١ ، ٨١		١٤ ٣٥	١٣ وما بعدها - عقوبات "عقوبات أصلية .
١٤٣ ، ١١٩			عقوبات تكميلية " .
٣٤١٤٨	٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ - اشتراك - شريك .	١٥٦ ، ١١٥	
٨١ ، ٧١ ، ٦٦		٣٤١٧٢	
٢٤١١١		٢٤٦٦	١٧ - ظروف الرأفة .
٣٤١٨٨	٤٤ مكرر - إخفاء أشياء مسروقة .		١٩ - عقوبة الحبس . " الحبس البسيط ، الحبس مع الشغل " .
٣٤١٢٢	" أركانها . ركن العلم "	٣٤١٣٦	٣٠ - المصادرة .
	" استقلالها بأركانها وطبيعتها عن جريمة المعرفة "	٣٤١٦٨	٣٢ - ارتباط . " آثاره " .
١٤ ١٠	إخفاء أشياء متحصلة من جنسية أجنبية - " أركانها "	٣٣ ، ٢٤ ، ١٣	
	قصد الإخفاء	١٤ ٣٦ ، ٣٥	
٢٤ ٧٨	أن يقع على متقول	٢٤١١٠	
٢٤٧٩ ، ٦٦		١٣٥ ، ١١٧	" مناط الارتباط "
		١٤٩ ، ١٣٧	
		١٥٥ ، ١٥٣	
		١٥٤	
		٣٤١٧٢	

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
	صور الرشوة .		٤٥ - الشروع في الجريمة
	"الإخلال بواجبات	٣٧ ع ١٤	"شروط تحققه"
	الوظيفة والامتناع عن	١١٩ ع ٣٤	
	عمل من أعمالها"		٤٩ وما يليها - العود .
	"مدلول عبارة الإخلال	٢٧ ع ١٤	"نهائية الحكم السابق"
٦٧ ع ٢٤	بواجبات الوظيفة" .		٥٥ - عقوبات .
	١١٢ ، ١١١ - إختلاس		"العقوبات الجائز
	أموال أميرية -	١٥٦ ع ٣٤	وقف تنفيذها" .
	"بمجال تطبيق المادة		٦٠ - أسباب الإباحة
	١١٢ عقوبات"	١٤ ع ١	"هيئة عامة"
	"المكلفون بالخدمة		٦٢ - موانع العقاب .
٦٦ ع ٢٤	العامة" .		"جنون . طاعة عقلية"
	١١٨ ، ١١٣ قبل تعديلهما		"سلطة محكمة الموضوع
	بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ -		في تقدير حالة المتهم
	الإستيلاء على أموال	٥٢ ع ١٤	العقلية"
١٤٦ ع ٣٤	الدولة بغير حق .	١٢٣ ع ٣٤	
	١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧		١٠٤ ، ١١١ -
	و ١٣٧ مكرر - شروط		رشوة - "ما يكفي
	توافر مقومات العقاب		لإختصاص الموظف
	المشدد المنصوص عليه		الذي من أجله طلب
٣٩ ع ١	في المادة ١٣٧ مكرر	٢٠ ع ١٤	الرشوة"



## (تابع) قانون العقوبات

رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤ ٦٢	المضاهاة .		١٥٢٠ ١٥١ - جريمة
٢٤ ٩٨	” طبيعة جريمتي التزوير والإستعمال “ .		سرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة .
٢٤ ١٠٤	” الإشتراك في التزوير - قياسه “ .	٣٤ ١٣٥	” أركانها “
١٢٣٠ ١١٩	٢٣٠ - قتل عمد مع سبق الإصرار		٢٠٦ - تقليد .
٢٤ ١٤٨			العلامات المماثلة على تقليدها .
٤٧٠ ١٦٠ ١١	٢٣١ - سبق الإصرار	١٤ ٢٣	متى تتحقق الجريمة ؟ إثبات التقليد .
١٤٥٠			تقليد الأوراق المالية ” إستعمالها “
٢٤ ٨٨		٣٤ ١٤٣	
١٤٨٠ ١٢٣			٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ -
٢٤ ١٦٣			تزوير -
١٤٥٠ ١١	٢٣٢ - التزويد		” القصد الجنائي “ .
٢٤ ٩٦	٢٣٣ - قتل عمد بالسم	٣٤ ١٨٦	تزوير المحررات الرسمية :
	١/٢٣٤ - قتل عمد	٢٤ ٦٣	” وثيقة الزواج “
	” نية القتل “	٣٤ ١٨٦	” كشف العائلة “
	” توافر نية القتل في حق الفاعل مؤداه	٢٤ ٨٩	الطعن بالتزوير .
٢٤ ٨١	توافرها في حق الشريك “		

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٩٩ ع ٢	"مسئولية العيب".	١١٤٨٤١ ع ١	١/٢٣٦ - ضرب أفقى الى الموت
٥ ع ١	٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعى - "تقدير ظروفه ومقتضياته".	١٠٢٤٩٥٤٧٢ ع ١١٢٢	٢٣٨ - قتل خطأ "خطأ - ضرر - رابطة سببية"
١٠٧٤١٠٥ ع ٢	٢٦٨ - هتك عرض .	٣٤١٨١٤١٤١ ع ٧٣	"مسئولية صاحب البناء والمفاول".
١٣٤٥٢ ع ١١٧	"الركن المادى فى الجريمة" "القصد الجنائى"	٢٤١٠٨ ع ١٧٠	١/٢٤٠ - عاهة مستديمة "القصد الجنائى". "الخطأ فى شخص المجنى عليه". "مدى العاهة"
١٣ ع ١	٢٧٨ - فعل فاضح علنى "ركن العلانية"	١١٠٤١٠٢ ع ١٤٠٢	٢٤٤ - إصابة خطأ "خطأ - ضرر - رابطة سببية".
٣٤١٢٤ ع ٢	٣٠٢ - قذف . "القصد الجنائى"		

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٧٢	” تتميزها عن جريمة النزيب الجمركي “ .	١٤١٥٤٣	٣٠٥ - بلاغ كاذب ” القصد الجنائي “
٣٤١٤٦	” مجال تطبيقها والمادة ١١٣ عقوبات “	١٨٩٠ ١٣٦ ٣٤	
	٣٢٥ - جريمة اغتصاب سند بالقوة أو التهديد والشروع فيها .	٣٤١١٦	٣٠٨ - سب . ” ركن العلانية “
٣٤١١٧	” ركن الإكراه “		٣١٦ - سرقة مع حمل سلاح .
٢٤١٠١	٣٢٧/٢ - تهديد . أركانه : ” القصد الجنائي “ .		” مجرد حمل السلاح ولو كان غير صالح للاستعمال يوفر الحكمة من تغليظ العقاب “ .
٣٤١١٣	٣٣٦ - نصب . ” أركانها “	١٤ ٣٧	٣١٨، ٣١٧ - سرقة . أركانها : ” نية السرقة “
	٣٣٧ - شيك بدون رصيد ” طبيعته “ .	٢٤ ٨٤	
١ “ هيئة عامة “	” القصد الجنائي “		” استقلالها بأركانها وطبيعتها عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة “ .
٢٢٤٩٠ ١٠			
٢٤٦٤٠ ١٤			
٣٤١٧١٠ ١٣٨		١٤ ١٠	



## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٢٨٠٢	٣٤٢، ٣٤١ - اختلاس أشياء محجوزة .		٣٣٩/١، ٣٤٢ - إقراض بريا فاحش - "طبيعته"
	٣٥٢ - المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ - قمار	٨٧ ع ٢	"المجنى عليه في جريمة الإقراض ."
	"جريمة فتح محل للألعاب القمار"	٤٣ ع ١	٣٤١ - خيانة الأمانة "أركانها"
٣٤١١٤ ع ٣	"شروط العقاب عليها"	١٤٤ ع ٣	
١٤ ٣٦	٣٦٠ - حريق بإهمال "مناطق العقاب"	١٢١ ع ٣	"بحث علاقة المتهم بالمجنى عليه"

## قانون المرافعات المدنية والتجارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤٠	٥١٧ - توقيع المجزأ على منقولات سبق حجزها - "مسئولية الخارص"	١٤٥٣	١٠، ١٢، ٢٤ - إجراءات الاعلان وجزء اغفالها
١٤٢٨	٥١٩ - بطلان المجزأ إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه. طبيعة هذا البطلان ؟	٢٥٣ - الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده. ٢٤١٩٠ ٢/٢٤٦ - وضع الأحكام والتوقيع عليها . ١٤٤٦	

## القانون المدني

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٧١ ع ٣	٢١٥ - قوة قاهرة .	١٤٣٠ ٢٤١٥٧	١٧٣ - مسئولية متولى الرقابة . "دعوى مدنية" "مجال تطبيقها"
١٤٤٣	٣٥٢ - تجديد الالتزام . "استبدال الدين"	١٥٧ ٢٤١٧٥	١٧٤ - مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . "مجال تطبيقها"

## قانون التجارة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
			١٤٨ - أحوال المعارضة في دفع قيمة الكيالة . ١ "هيئة عامة" ١٤

## الدستور المؤقت

( الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ )

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
			٦٣ - صدور الأحكام وتنفيذها بإسم الأمة ١٤٢٥



## قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٦٩٠١٦٢			القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١٧٩٠١٧٢			في شئذ حالات
١٨٥٠١٨٠			وإجراءات الطعن أمام
٣٤			محكمة النقض
٣١٠٢٥٤٤	"وقوع بطلان في الحكم"		المادة ٣٠ - حالات
١٤٦٠٣٢			الطعن بالنقض: "مخالفة
	"وقوع بطلان في		القانون والخطأ في تطبيقه
١٤٨	الإجراءات أثر في الحكم"	٢٧٠٢٦٠١٤	أو تأويله"
٢١٠٢		٤٥٠٣٠٠٢٩	
	المادة ٣١ - مالا يجوز	١٤٥١	
	الطعن فيه بالنقض من	٧٤٠٧٠٠٥٤	
	الأحكام :	٩٥٠٩٣٠٧٥	
١٤٦	"أمثلة"	٠١٠١٠٩٩	
٠٧١٠٥٩		١١٠٠١٠٣	
٢٤٨٦		٢٤	
٣٤١٤٩		٠١١٤٠١١٣	
		٠١٣٦٠١٣٢	
	المادة ٣٣ - الطعن	٠١٤١٠١٣٧	
	بالنقض في الأحكام	٠١٤٦٠١٤٤	
	النيابية الصادرة من	٠١٤٨٠١٤٧	
٣١٦٦	محكمة الجنايات :	٠١٥٦٠١٥٠	

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١١٠٠٧٥ ١٣٢٠١٢٤ ١٥٦٠١٣٦ ١٦٥٠١٦٢ ٣٤	٢/٣٥ - سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم :	٣٤١٣٠	المادة ٣٤ - إجراءات الطعن بالنقض : "التقرير به . أسبابه . مبدأ الطعن" . ما لا يقبل من الأسباب في النقض :
٣٤١٥٠	٤٥ ، ٣٩ - الطعن للمرة الثانية : "سلطة محكمة النقض"	١١٠٠١٠٦ ٨٥٦٠٠٥٥ ٩٤٠٩٠ ١٠٥٠١٠٤ ١١٠٠١٠٦ ٢٤ ١٢١٠١١٩ ١٤٨٠١٤٠ ٣٤١٥١	١١٠٠١٠٦ ٨٥٦٠٠٥٥ ٩٤٠٩٠ ١٠٥٠١٠٤ ١١٠٠١٠٦ ٢٤ ١٢١٠١١٩ ١٤٨٠١٤٠ ٣٤١٥١
١٤٠٠١٢٤ ٣٤	٤٤ ، ٤٣ - نقض الحكم : "أثره . سلطة محكمة الإحالة"	٣٤١٢٣	المادتان ٣٤ ، ٤٦ - سلطة محكمة النقض : تجاوز المبدأ المنصوص عليه في المادة ٣٤ عند عرض النيابة القضية المحكوم فيها بالإعدام مشفوعة بمذكرة رأيها . أثره ؟
٣٤١٨٢	١٦ ، ١٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - "شروط تطبيق الماد ١٦" "أثر تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة"		

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة والعدد	المادة والموضوع	رقم المادة والعدد	المادة والموضوع
٤ نقابات ع ٣	٢٦ - الهيئات التي يقبل عاموها الموافقة منها أمام المحاكم :	١ نقابات ع ١ ٢ ع ٢ ٣ ع ٣	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الحمامة : ٢ / ٤ - شروط القيد بجدول الحمامين
٢ نقابات ع ٢ ٣ ع ٣	المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - "الفصل بغير الطريق التأديبي لا يحول دون القيد بجدول الحمامين"	٣ ع ٣	٢ ، ٥ ، ٨ - إعادة قيد اسم الحمامي إلى جدول الحمامين المشتغلين
٥٦ ع ٢	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - اشتباه	٤ ع ٣	٨ - نقل اسم الحمامي إلى جدول الحمامين غير المشتغلين :
٣٥ ع ١	المادة ٢ - عقوبة التشرد		(ج) و (ط)
٣٥ ع ١	المادة ١/٣ - إنذار المتشرد لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية	٦٥ ع ٣	١٠ - لجنة قبول الحمامين "استبعاد اسم الحمامي تحت التمرين من الجدول"
١١٨ ع ٣	المادة ٤ - منطالع العقاب في تشرد المرأة	٤ ع ٣	١٩ - تحريم الجمع بين الحمامة وغيرها من الوظائف



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والدخائر والحدود (٢) و (٣) المراقبتين له - "أنواع الأسلحة النارية"	١٤٣٥	المادة ١٠ - عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكامه مماثلة لعقوبة الحبس ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الملغى بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن أحكام التهريب الجمركي - "تحرريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي"
١٤١٧	"تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته"	١٤٨	"تصالح مصلحة الجمارك فيها"
٢٤٦٩	"الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧"	٣٤١٦٩	"تميز جريمة التهريب الجمركي من جريمة السرقه"
٢٤٩١	٣٧٤١٠٤٣٤٢٤١ من القانون صالف الذكر - جريمة احراز السلاح بدون ترخيص : "أركانها"	٣٤١٧٢	٣٤٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجسس "شروط قيام التجسس"
		١٤١٦ ٢٤٩٧	

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ "شروط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم	١٢٦ ١٧٤ ع ٣٤	"قيامها بمجرد إتهام الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر"
٢٦ ١٤٤٢ ع ٦		١٧٤ ع ٣٤	"الترخيص بإحراز السلاح الناري. طبيعته"
	القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المأني بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - المادتان ٣٠، ٣١ - إقامة بناء مطابق للوصفات قبل الحصول على ترخيص. وإقامة بناء على خلاف أحكام القانون. عقوبة كل منها	١٢٥ ع ٣٤	"جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة المباشرة من النيابة إلى محكمة الجنايات"
١٤٤٢ ع ٦ ١٥٠ ع ٣٤		١٩ ع ١٤	٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ - "تفتيش زائر السجن"
	المادة ٧ - ما يلزم به المرخص له بالبناء قبل الشروع في العمل. أن مخالفة هذا الإجراء	٢٤ ع ١٤	القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ - بإلغاء نظام فرقة الإتهام وإسناد قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة.

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٥٦ ع ٣٤	”الالزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة لايحوز وقف تنفيذها“	٧٥ ع ٢٤	”المادتان ١٦ ، ٣٠ من القانون الجديد والمادتان ١٣ ، ١٦ من القانون الملغى“
١٥٦ ع ٣٤	٧٦ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات - ”سلطة مديري الشركات في تمثيلها في الدعاوى“	١٥٥ ع ٣٤	عقوبة سداد الرسوم المستحقة على الترخيص ”طبيعتها“
٤٣ ع ١٤	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تأمين بعض الشركات والمنشآت - ”شخصية المشروع المؤمم بعد التأمين“	١١٢ ع ٣	٦٠٠ لسنة ١٩٥٤ - قرار المدم - ”شروطه“
١٠٩ ع ٢٤	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تأمين بعض الشركات والمنشآت - ”شخصية المشروع المؤمم بعد التأمين“	٧٥ ع ٢٤	٧٠٥ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم الملغى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني -



(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٣٥	٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ - "عقوبة العود للتسول"		٣٠٥٠٦ من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ - في شأن إسقاط الإلزام الممنوح لشركة ترام القاهرة - "عقود الترام المرافق العامة"
	٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء - المعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - "صفة التحقيق الذي يندب معاون النيابة لإجرائه"	١٤١ ع ٣	"أثر إسقاط الإلزام"
١٤٤٥		١٧١ ع ٣	القرار بقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ بوضع بعض شركات الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية تحت التحكم
١٤٥١	٧ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الترويح والملاهي - "مواعيد أداء الضريبة"	٢٩ ع ١	٩٠١ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - جريمة هدم تقديم الشهادة البنوكية التيمية في الميعاد القانوني "طبيعتها"

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٦٢	المحكوم بها بقدر عدد العمال . ونوع : لا تعدد فيه	١٤ ٥١	٢/١٤ من القانون المذكور. الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها - طبيعتها : عقوبة تنطوي على عنصر التعويض
٢٤٥٨	٤ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ "شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية" "تعدد الغرامات بقدر عدد قناطير القطن	١٤ ٤١	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن هتد العمل الفردي الأعمال العرضية ، مدى مسئولية المقاول الأصلي من تنظيمات العمال الذين يستخدمهم المقاول من الباطن
٢٤١٠٣	٢٤١ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ - رسوم حليج الأقطان : "المكلفون بسدادها من أصحاب المحالج"		٦٨ ، ٢٢١ / فقرة أخيرة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل - الالتزامات المفروضة على صاحب العمل نوعان : نوع : تتعدد فيه الغرامات
٢٤٧٠	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - بشأن الدعارة - "نطاق تطبيق المادتان ١/٦٤١"		

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٠	غش : "أركانه . إستلزامه إنصراف النية إلى الغش".	٢٤٧٠	"الأماكن المفروشة في حكم المادة ٣/٩"
٢٤٨٠	٣٤٢ من القانون سالف الذكر - "بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع"	٢٤٩٤ ٣٤١٥٨	جريمة الدعارة "طبيعتها . ركن العادة"
٢٤١٧٩	"القريبة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١"	٢٤٨٠	٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - بيانات تجارية : "وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من جميع الوجوه". جريمة عدم مطابقة البيان التجاري : "أركانها - عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا"
٢٤١٨٧	"غش المياه الغازية"		القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥
٢٤١٥٩	٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ -		



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٣٢	١ الى ٥ - "تفسير لقب المهندس"	٣٤١٥٩	"المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية"
٣٤١٣٢	"الحد الأدنى للمقوبة المقررة بالمادة ٦".	٣٤٩٢	٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ - "بطاقات شخصية".
٣٤١٣٢	٣/٥ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية - "تفسير لقب المهندس"	٣٤١١٠	القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية "جريمة عدم تقديم بطاقة الحالة المدنية : عدم قيامها لمجرد عدم حملها"
٣٤١٤٧	٥ ١٣ ١٤ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالطرق العامة - الأعمال المخالفة التي تقع على جانب الطرق العامة - "عدم أخذها في مقام التجريم حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها".	٣٤١١٠	١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - "جريمة هدم تثبيت اللوحة المعدنية برفية الكاب".
			القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للهندسين المصريين نحريجي الجامعات المصرية - المواد من

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٦٠١ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ - صندوق التوفير : "هيئة مستقلة لها شخصية معنوية".		القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - المادة ١٩ منه - "المواد بألعاب القمار".
٣٤١٧٥		١٦٧ ، ٣٤١٨٥	
	٣٤١٧٦ ، ١٩٤١٩ ، ٣٤٤٠٣٥ ٣٥ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية - "تحرير كشف العائلة"		المادة ٣٨ منه - "مسئولية مسئول المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه".
٣٤١٨٦		٣٤١٨٥	
	٣٣ ، ٣٤ من الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن مكافأة المخدرات		٢٤٠٢٢ من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ - رسوم الدفعة : "المشغولات الذهبية والفضية غير المدموغة تقرير المشرع نظاما خاصا بشأنها" "عدم جوار مصادرتها"
		٣٤١٦٨	

## (٢١) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٧٤ع	” ماهية جلب المواد المخدرة “ .		وتنظيم استعمالها والاتجار فيها -
١٣١، ١١٥ ٣٤١٤٥ع	” القصد الجنائي في جريمة الإحراز “ . ” قصد الاتجار “ . ” الاتجار واقعة مادية “ .	٢٤٦٠ع	ركن الحيازة : ” الركن المادي في جريمة إحراز المخدر “



## أوامر

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٤ "نقابات" ع ٣	الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ "حراسة عامة"	١٨٠ ع ٣	الأمر العالي الصادر في ١٨٩٠/٦/٢٥ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٨٩٢/٥/١٠ - الدعوى الخاصة بزراعة الدخان . "سلب ولاية المحاكم بالحكم فيها"

## قرارات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٢٦ ع ٣	"قيامها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر" .	٢٩ ع ١	١ من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ - ميعاد تقديم الشهادة الجمركية القيمة .
١٤٧ ع ٣	٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذا للقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الطرق العامة - تنظيم الأحكام المقررة للأراضي الواقعة على جانبي الطريق " .	٧٥ ع ٢	٧ من القرار الوزاري ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بشأن تنظيم المباني .
١٨٥ ع ٣	قرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ - "أنواع ألعاب القمار" .		٨ من قرار الداخلية في ١٩٥٤/٩/١٣ نفاذا للمادة ٢٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - جريمة إحراز "لا يح دون ترخيص" .

## لوائح

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
		٢٤٩٥	١٢٢ من لائحة السكة الحديد - "الواجبات المفروضة على عمال المنافرة".





**موضوعات فهرس الأحكام**  
**الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية**  
**ومن الدائرة الجزائية وصفحاته**

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( ١ )		إسقاط الالتزام ... .. ٥٩	
إثبات ... .. ١٠		إشتماء ... .. ٥٩	
إجراءات المحاكمة ... .. ٢٢		اشتراك ... .. ٦٠	
إحالة ... .. ٣٣		إشكال ... .. ٦٢	
أحوال شخصية ... .. ٣٣		إصابة خطأ ... .. ٦٣	
إختصاص ... .. ٣٤		إصابة عمدية ... .. ٦٣	
إختلاس أشياء مجوزة ... .. ٤٠		إعتراف ... .. ٦٤	
إختلاس أموال أميرية ... .. ٤١		إعلان ... .. ٦٥	
إخفاء أشياء متحصلة من ... .. ٤١		إغتصاب سند بالتهديد ... .. ٦٦	
جناية ... .. ٤٣		إقران ... .. ٦٦	
إخفاء أشياء مسروقة ... .. ٤٤		إقراض بر با فاحش .. ٦٦	
إرتباط ... .. ٤٥		أمر بالآ وجه ... .. ٦٧	
إزالة ... .. ٤٩		أمر حفظ ... .. ٦٧	
أسباب الإباحة وموانع ... .. ٤٩		أهلية التقاضي ... .. ٦٨	
العقاب ... .. ٤٩		أوراق ... .. ١٣	
إستئناف ... .. ٥٢		(ب)	
استبدال الدين ... .. ٥٨		باعث ... .. ٦٩	
إستيفاف ... .. ٥٨		بطاقات شخصية ... .. ٦٩	
إستيلاء على مال الدولة ... .. ٥٩		بطلان ... .. ٦٩	
بغير حق ... .. ٥٩		بلاغ كاذب ... .. ٧١	

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
بناء .....	٧٣	(ج)	
بيانات تجاوية .....	٧٧	جريمة .....	١٠٦
		جمارك .....	١١٢
		جفون .....	١١٢
		(ح)	
تأميم .....	٧٨	حالة مدنية .....	١١٢
تبيد .....	٧٨	حجز .....	١١٣
تجهر .....	٨٠	حريق باهمال .....	١١٤
تحقيق .....	٨١	حكم .....	١١٤
توصد .....	٨٣	(خ)	
تزوير .....	٨٤	خبرة .....	١٩
تسول .....	٨٧	خدمة عسكرية .....	١٥٧
تشرذم .....	٨٧	خطأ .....	١٥٨
تعد .....	٨٨	خيانة أمانة .....	١٥٩
تعويض .....	٨٩	(د)	
تفتيش .....	٨٩	دخان .....	١٦٠
تقادم .....	٩٧	دائرة .....	١٦٠
تقسيم .....	٩٧	دهوى جنائية .....	١٦٢
تقليد .....	٩٨	دهوى مباشرة .....	١٦٣
تلبس .....	٩٩	دهوى مدنية .....	١٦٦
تنازع اختصاص .....	١٠٢	دفاع .....	١٧٢
تنظيم .....	١٠٣	دفاع شرعي .....	١٨٣
تهديد .....	١٠٣	دفوع .....	١٨٤
تهريب جمركي .....	١٠٤	دمغة .....	١٨٩
توكيل .....	١٠٥		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ر)		(ض)	
رابطه مسببة ... ..	١٨٩	ضرائب ... ..	٢٠٥
رسوم ... ..	١٩٠	ضرب أقصى إلى الموت ...	٢٠٦
رشوة ... ..	١٩٠	ضرر ... ..	٢٠٧
(س)		(ط)	
سبب ... ..	١٩١	طرق عامة ... ..	٢٠٧
سبق إصرار ... ..	١٩٢	طعن ... ..	٢٠٨
سجون ... ..	١٩٤	(ظ)	
سرقه ... ..	١٩٤	ظروف مشددة ... ..	٢٠٨
سرقه المندات والأوراق		(ع)	
الرسمية المودعة ... ..	١٩٦	عاهة عقلية ... ..	٢٠٩
سلاح ... ..	١٩٦	عاهة مستديمة ... ..	٢٠٩
(ش)		عند التزام المرافق العامة ...	٢١٠
شبه اللجنة المدنية ... ..	١٩٩	حقوبة ... ..	٢١٠
شخصية اعتبارية ... ..	٢٠٠	عمل ... ..	٢٢٠
شركات ... ..	٢٠٠	عود ... ..	٢٢١
شروع ... ..	٢٠١	(غ)	
شريك ... ..	٢٠١	غرفة الاتهام ... ..	٢٢٢
شهود ... ..	١٤	غش ... ..	٢٢٥
شيك بدون رصيد ... ..	٢٠٢	(ف)	
(ص)		(ف)	
صحيفة الحالة الجنائية ...	٢٠٤	فاعل أصلي ... ..	٢٢٦
صلح ... ..	٢٠٤	فعل فاضح عانى ... ..	٢٢٨
صندوق التوفير ... ..	٢٠٤		



الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ق)			
قانون	٢٢٩	محاماة	٢٥١٦٦
قبض	٢٣٣	مهررات رسمية	٢٥٢
قل خطأ	٢٣٥	محكمة استئنافية	٢٥٢
قتل عمد	٢٣٧	محكمة الأحداث	٢٥٤
قذف	٢٣٨	محكمة الجنايات	٢٥٤
قصد جنائي	٢٣٩	محكمة الموضوع	٢٥٦
قطن	٢٤٢	مرافق عامة	٢٦٩
قمار	٢٤٣	مسئولية جنائية	٢٦٩
قوة الشيء المقضي	٢٤٤	مسئولية مدنية	٢٧٣
قوة قاهرة	٢٤٥	مستشار الإحالة	٢٧٥
(ك)			
كلاب	٢٤٥	مضاهاة	٢٧٥
كبيالة	٢٤٦	مضبوطات	٢٧٥
(ل)			
لائحة السكة الحديد	٢٤٦	معارضة	٢٧٦
(م)			
مأمورو الضبط القضائي	٢٤٧	معاون النيابة	٢٧٨
مبان	٢٥٠	معاينة	٢٧٨
محاكمة	٢٥٠	مهندسون	٢٧٨
محال عامة	٢٥١	مواد مخدرة	٢٧٩
		موانع العقاب	٢٨١
		موظفون	٢٨٢
		مياه غازية	٢٨٢

(٥)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نصيب	٢٨٣	هتك عرض	٣١٣
نظام عام	٢٨٤	علم	٣١٥
نقابات	٢٨٥	(و)	
نقض	٢٨٥	وصف التهمة	٣١٥
نيابة عامة	٣١٠	وكالة	٣١٩
		وكيل نيابة المخدرات	٣١٩





## التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٠٦	٧	كل	كلا
٦١١	٤	التنظيم	التنظيم
٦٢٠	١	الصحة	الصحيحة
٧٢٦	٤	العل	العقل
٧٢٩	٨	القانوني	القانون
٧٣٠	١٤	مما	بما
٨٣١	٩	اراز	إحراز
١٠٢٤	١٩	بدئ	بدء

تم الطبع في يوم ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٤  
( الموافق ٢٦ يولية سنة ١٩٦٤ )

عبد القادر عمر  
مدير مجلس الإدارة المنتخب

---

( مطبعة دار النهضة - القاهرة ٧٢٩/٦٣/٢٦٨٧ )





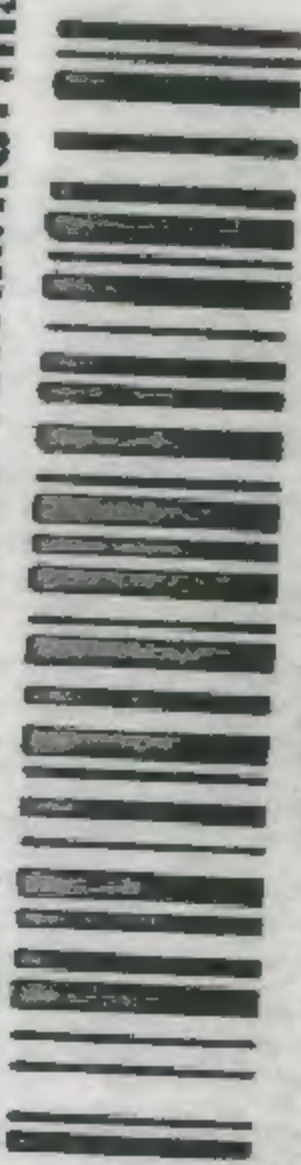








Bibliotheca Alexandrina



0536714